

تاريخ فني كركنايت الحرق

١٩٣٠ - ١٩٥٨

تأليف

عبد الكريم الأوزي

المجلد الأول

الطبعة الأولى

١٩٨٢

الخطأ والصواب

الصفحة	الطبع الخطأ	الصواب	٢٦٨	٢٦٩	في ديوان وزارة المالية في هذا المجلس
٩	المدر	المدر	١٦	٢٦٩	ان يطلب شخص أن يطلب إلى شخص
١٧	نمى	نمسي			إلى شخص
٢٧	١٠	ولواء المهارة	١	٢٩٩	قبولها قبولها
		(محافظة ميسان)	١٢	٣٤٠	Helicopter Helicopter
٣٢	١٤	توزيع	٤	٣٤٤	الصرف
٤٢	٣	١٩٣٣/٩/٩	٦	٣٤٤	الصرف
٥٨	٣	متعمدة	١٠	٣٤٤	الصرف
٩٥	١٣	دو شان	١٧	٣٤٤	الصرف
١١٤	٢٥	السنة	٢١	٣٤٤	الصرف
١١٥	٢١	للفوز	١	٣٤٨	أراضيها أراضيها
١٢٢	٦	المدفمي	٧	٣٦٣	وسواء سواء
١٣٥	٢٣	Stock port	٢٧	٣٧٦	مامه أمامه
١٥٤	٤	أصدرته	٣	٣٧٨	وترك ترك
١٥٤	١٤	كلية	١٧	٣٧٩	ظن وأظن
١٦٢	١٧	اعتدا	١٨	٣٧٩	تسريعتها تسريعتها
١٧٥	١	ان	١٠	٣٩٢	العرش ^(١) العرش
١٧٦	١٣	الللذين	٢٤	٤١١	المبادئ المبادئ
١٩٧	١١	سلى	٢٣	٤١٥	اجتمعت اجتمعت
١٩٨	٢٠	من قبل	١٢	٤٢١	أبعد أبعد
١٩٨	٢٤	من قبل	٢٠	٤٢٥	واقع الأمر في واقع الأمر
١٩٩	٩	لمجموع	٢٣	٤٣٥	في من
		مفهوم تقريباً، ولذلك	٢٧	٤٤٩	دوم مشاركة
		فهم منصروفون عنها	٩	٤٧٥	المختصة ^(١) المختصة
١٩٩	٩	الدستور، الذين	٢٠	٥٢٠	الشاء الشاء
٢٠٠	١٣	الوزارة	٣	٥٢٨	الشرقية الشرقية
٢١١	١٤	إدا	٤	٥٢٨	حذف الصفر
٢٢٠	٥	المزرعة	١٧	٥٣٥	التحصير التحضير
٢٢٨	١٠	تأيداً	٧	٥٥٢	فاضل فاضل
٢٣٦	٢٠	أكدت	٢	٥٥٧	١٩٥٠ ١٩٤٠
٢٤٨	١٤	أصبح الحفيد	٩	٥٥٧	بين الموظف وبين
٢٦٨	٢١	لم يساعدني الوقت	٣	٥٧٠	الكب الكبير
		مع الأسف على عرضها اللائحة ووافق عليها الملك	٣	٥٩٦	أشير ان أشير
		وعرضت على مجلس الأمة	٢	٥٩٩	اريدها اريدها
		أنظر صفحة ٦٥ من هذه	٩	٦٠٥	كأت كأت
		الذكرات.	٢٦	٦٢٢	(أما الحكومة العتانية) أما الحكومة العتانية

تاریخ فی ذکریات

تاريخ في ذكرائنا

العراق

١٩٣٠ - ١٩٥٨

تأليف

عبد الكريم الأذري

الطبعة الأولى

١٩٨٢



عبد الكريم الأزري

المقدمة

في اجتهادي أن من أوجب الواجبات التي يتحتم اداؤها ، على من يستطيع ، ممن تلقّدوا أعمالاً تتصل بالشؤون العامة أن ينشروا ما دونوه من مذكرات او ماسعفتهم الذاكرة من ذكريات للافادة العامة من تجاربهم وخبراتهم لتكون روافد صادقة لتأريخ الحقبة التي عملوا فيها ، وليسدوا الطريق امام الذين يدونون احداث الماضي بوحى من اهوائهم وفي ضوء ما تمليه عليهم نزعات لا تمت الى الحقائق بصلة وليد حضوا اباطيل سرت على انها حقائق او ليدفعوا عن تاريخ أمتهم أو جيلهم ما ألصق به مما ليس فيه أو ليبينوا مواطن الأغلاط في التصرف والسلوك او الاجتهاد وما نجم عنها من نتائج او أورثته من سيئات مما ينبه الاجيال الحاضرة والآتية الى اجتنابها . والى ذلك كله افترض ان المضطلع باعباء عامة مسؤول عما يفعل مطالب بحساب صادق يقدمه للناس ولا سيما اذا كان عمل في اعاصير من احداث يلتبس بها الحق احياناً وتتوارى الحقائق بها احياناً .

تولى كاتب هذه المذكرات مختلف المناصب والوظائف في الدولة العراقية ومارس سلطاتها ويرى في ضوء ما اسلفت انه ملزم بان يقدم للشعب العراقي كشفاً صادقاً دقيقاً بما أنجز من عمل وما اسدى من خدمة عامة وما حقق من

اصلاح وان لا يفعل ما عجز عن تحقيقه واسباب اخفاقه والحديث عن المبادئ التي يؤمن بها والفلسفة التي استرشد بها ومدى قدرته على رعايتها، ذلك ان الدولة ومناصبها ووظائفها العامة وسلطانها انما وجدت لخير الناس ومصلحتهم فعلى كل من يتولى هذه المناصب ويمارس سلطاتها ان يقدم البراهين على سلامة سلوكه بعيداً عن الاستغلال هادفاً الى خير الناس واذا تقاعس متقاعسون من دون عذر مشروع عن تقديم هذا الحساب لشعوبهم في مذكرات يكتبونها ويشرحون فيها كيفية ممارستهم لتلك السلطات التي كانوا يتمتعون بها فانما يعد ذلك تقصيراً نحو شعوبهم او تهاوناً بالمسؤوليات العامة.

لقد توليت منذ سنة ١٩٣٠ مناصب في الدولة العراقية ابتداء من معاون قنصل في كرمنشاه - ايران - الى ملحق في السفارة العراقية في طهران، الى مدرس في دار المعلمين الابتدائية، الى سكرتير وزارة المعارف، الى معاون لرئيس الديوان الملكي، الى رئيس للديوان الملكي بالوكالة، الى رئيس للتشريفات الملكية، الى مدير عام للواردات (مدير عام للضرائب) في وزارة المالية، الى مدير للتجارة في وزارة المالية، الى مدير عام لوزارة الاقتصاد، الى نائب في المجلس النيابي ثم مقرر للجنة المالية، الى وزير للمالية مرات عديدة، فوزير للاعمار. فوزير للمالية في حكومة الاتحاد العربي التي انتهت وجودها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. كما توليت قبل ذلك وظائف مالية وصيرفية آخرها نائب رئيس مجلس ادارة البنك المركزي العراقي. وفي الحقل السياسي كنت احد مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي واحد المشتركين في وضع منهاجه ونائباً لرئيسه ثم استقلت منه لاسباب مشروحة بتفصيل في هذه المذكرات. على اني قد اشتغلت في القطاع الخاص مزارعاً ثم تاجراً لمدة قصيرة جداً. وسيرى القارئ اني كنت في جميع تصرفاتي وممارساتي للسلطة العامة في مختلف المناصب التي توليتها استرشد بفلسفة سياسية واضحة آمنت بها ايماناً راسخاً، وان مبادئاً وقيماً ومثلاً علياً كانت رائدي في المناصب الادارية والسياسية التي توليتها.

وقد رأيت وانا اكتب مذكراتي التي تدور حول تلك الحقبة من تاريخ العراق ان اقوم للقراء والعالم العربي النظام الذي مارس السلطة والحكم في

المراق من سنة ١٩٢١ وهو تاريخ تأسيس الدولة العراقية الى ١٤ تموز ١٩٥٨ وهو تاريخ سقوط النظام الملكي، تقوياً وحداساً في ضوء حركتي واطلاعي وان اقول فيه كلمة الحق واكشف عن صفحات منه كما بدت لي من حركتي ونحارتي معه، وكما شاهدها بام عيني ولمستها بيدي.

وكذلك رأيت، بالاضافة الى ما تقدم، ان اقوم بعض الرجال المهمين الذين تولوا بعض المناصب القيادية في نظام الحكم الالف الذكر، او الذين تولوا معارضته، ومثلوا الادوار الرئيسية فيه، تقوياً مصفاً حسب تقديري الوجداني، مستنداً الى وثائق حقيقية لا يرقى اليها شك. ولم اتردد في ان انتقد مواقف بعضهم ولو كانوا من اعز اصدقائي ملتصاً بالغدير لهم باعتبارهم بشراً معرضين للخطأ. كما لم اتردد في انتقاد نفسي ومواقفي لنفس الأسباب. ذلك لأن قول كلمة الحق للناس وللتاريخ أهم من كل صداقة. ولم يفتني أن أصف الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي اتجه إليها الحكم في تلك الحقبة من تاريخ العراق وعواقبها ونتائجها، كما خصصت فصلاً للحوادث التي تتابعت على مسرح الوجود في تلك الحقبة من تاريخ العراق مع شرح أسبابها وعللها. وقد حرصت على أن أخصص فصلاً لموقف نظام الحكم ورجالاته من القضية المصيرية التي يتوقف عليها مصير العرب مستقبلاً - اعني تكتيل العرب - وخاصة فيما يسمى بالهلل الخصب، في نظام اتحادي يقف بوجه الأطماع الصهيونية والخطر الصهيوني الذي يهدد وجود الأمة العربية ومستقبلها وحضارتها.

هذا ولما لم يكن في الإمكان جمع هذه الذكريات في كتاب واحد لأنه كان سيتجاوز الألف صفحة ولذلك اضطررت أن أوزعها على جزئين فخصّصت الجزء الأول منه للمدة التي تبدأ من دخولي في خدمة الحكومة العراقية ابتداء من سنة ١٩٣٠ وتنتهي في ١٤ تموز ١٩٥٨ وهو تاريخ سقوط النظام الملكي في العراق. وأما الجزء الثاني فإنه يتناول بعض المواضيع المهمة التي لم أستطع التطرق إليها أو التوسع في شرحها بتفصيل في الجزء الأول فأفسحت لها مجالاً في الجزء الثاني الذي يتناول، بالإضافة إلى ذلك نبذة عن نشأتي وهي موضوع ثانوي بالنسبة إلى هذه الذكريات ولذلك رأيت أن أضعه في آخرها.

في وزارة الخارجية

تعييني معاون قنصل في كرمشاه ثم
ملحقاً في المفوضية العراقية في طهران

بعد تخرجي من انكلترا في سنة ١٩٣٠ وحصولي على شهادة الـ B. Sc في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة لندن رجعت إلى بغداد. وطبقاً للعقد الموقود مع وزارة الأوقاف، والذي كان ينص على أن أخدم الوزارة المذكورة مدة تعادل المدة التي درست فيها على حسابها، طلبت إلى وزارة المعارف أن تخبر الأوقاف - وقد أصبحت وقتئذ مديرية عامة تابعة إلى رئيس الوزراء - بتخرجي واستعدادي للخدمة فيها. وحملت بيدي كتاب وزارة المعارف إلى مديرية الأوقاف العامة وسلمته إلى مدير الأوقاف العام - وكان يومئذ السيد جميل الوادي - فقرأه وسألني هل كنت من ضمن بعثة وزارة الأوقاف؟ اجبته نعم. وقد لاحظت الاستغراب الذي بدى على ملامح وجهه، وكأنّ لسان حاله يقول كيف أرسلت - وانت تنتمي إلى أسرة شيعية - على حساب وزارة الأوقاف ثم سألته عن ما إذا كانوا بحاجة إلى خدمتي في مديرية الأوقاف العامة فأجابني على الفور لا لسنا بحاجة إلى خدمتك. قلت له اذن أرجو ان تكتبوا لي كتاباً بهذا المال إلى وزارة المعارف لكي اكون في حل من الالتزام بخدمتكم حسب نصوص العقد الموقود بيني وبينكم، واضفت قائلاً اني ذاهب الآن وسوف أرجع غداً لأخذ الجواب. اجابني سنحضر الجواب حالاً وانتظر قليلاً حتى تأخذه الآن بيدك إلى وزارة المعارف. ثم استدعى أمامي الكاتب المختص وأمره بأعداد الجواب فوراً وانتظرت قليلاً

حتى استلمت الكتاب واخذته بيدي إلى وزارة المعارف التي سألتني ما اذا كنت أرغب أن أكون مدرساً في إحدى المدارس الثانوية. فأجبتهم سأفكر في الموضوع وأخبركم.

وقد علم الملك فيصل الاول برجوعي من انكلتره وكان عدد المتخرجين من الجامعات الاجنبية وقتئذ قليلا جدا يعدون على اصابع اليد، فابدى رغبته الى خالي الحاج عبد الحسين الجلي الذي كان وقتئذ وزيرا للمعارف، ان اعين في المسلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية. فاخبرني خالي برغبة الملك هذه وطلب الي ان اتقدم بعريضة الى وزارة الخارجية، التي كانت قد تأسست حديثا، والتي كان وزيرها بالوكالة جعفر العسكري، وزير الدفاع، اطلب فيها تعييني في إحدى الوظائف الشاغرة وقتئذ في الوزارة. فكتبت العريضة وقدمتها بيدي الى السيد مير بصري رئيس الملاحظين وقتئذ في وزارة الخارجية، والذي بدوره سلمها الى مدير الخارجية العام وكان وقتئذ عبد العزيز المظفر. فطلب إلي ان اراجعته بعد مدة ريثما يبيت الوزير في عريضتي. فراجعته بعد مدة، مرة ومرتين وثلاث واكثر، ورأيت انه اخذ بما طلني بمواعيد عرقوبية. ثم راجعت جعفر باشا العسكري - وزير الخارجية بالوكالة - بنفسه واخبرته بماطلات عبد العزيز المظفر وقلت له انه ينسب مسؤولية التأخير لفخامتكم فابدى استغرابه من كلام عبد العزيز المظفر واخذني من يدي ودخلنا معاً على عبدالعزیز في مكتبه وسأله الوزير عن أسباب تأخير البت في تعييني. فتلكأ في الجواب. فطلب اليه الوزير انهاء الموضوع بسرعة. وبالرغم من هذا ومن قلة الذين كانوا يحملون الشهادات العالية من الجامعات الاجنبية وقتئذ فان وزارة الخارجية استمرت في مماطلاتها الى حين تعيين عبدالله الدملوجي وزيرا للخارجية بالاصالة. فذهبت إلى رستم حيدر، وزير المالية وقتئذ، واخبرته بهذه الماطلات، مع ان الملك فيصل الاول هو الذي امر بتعييني في وزارة الخارجية، فاستغرب رستم حيدر من موقف وزارة الخارجية وكلم وزير الخارجية الجديد حول الموضوع ثم أشار علي بزيارته في مكتبه، فزرته وشرحت له قضيتي فأصدر امره بتاريخ ١١/٥/١٩٣٠ بتعييني سكرتيراً ومعاوناً في القنصلية

العراقية في كرمشاه التي كان يشعلها وقتئذ، بصمة قنصل، كامل الكيلاني شقيق رشيد عالي الكيلاني.

واعددت نفسي للسفر ولم تكن قد مصت على رجوعي من الخارج الا مدة قصيرة، شهر أو شهران، وتركت بغداد الى كرمشاه في صبيحة احد ايام شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٠، ووصلتها مساء. فاستقبلني السيد كامل الكيلاني استقبالا طيبا ورحب بي. وكان، والحق يقال، طيب القلب سليم الطوية بسيطا دمث الاخلاق، وكان في حاجة ماسة الى من يساعده، لا سيما واني كنت اعرف قليلا من الفارسية التي كنت قد تعلمتها من مربيتي، كما اعرف الانكليزية والافرنسية جيدا والالمانية لدرجة اقل. ولم يكن يوجد في القنصلية وقتئذ الا موظفان، حسب ما اتذكر بعد هذه المدة الطويلة، احدهما مسيحي واسمه ناصر رزوق وقد انيطت به شؤون جوازات السفر، وقد استعيرت خدماته من مديرية جواز السفر. وكانت القنصلية العراقية في كرمشاه ذات اهمية كبرى للعراق لاسباب سياسية وامنية اكثر منها تجارية واقتصادية، ذلك انها مركز اداري وعسكري لاحدى المناطق المهمة التي يسكنها الاكراد في ايران وجميع سكان مدينة كرمشاه وكذلك محافظة كرمشاه اكراد ويتكلمون الكردية وان كان اكثرهم يفهم الفارسية ويتكلمها بالاضافة الى لغتهم الاصلية الكردية.

لقد كانت كرمشاه، كالمدين العراقية، متأخرة قدرة ومعظم شوارعها غير مبلطة وكانت، كغيرها من المدن الايرانية وقتئذ، بما فيها العاصمة طهران، تفتقر اكثر ما تفتقر الى مياه الشرب المعقمة التي توزع بواسطة الانابيب على البيوت. كانت المياه تسيل في داخل المدينة في قنوات مفتوحة ترمى فيها الاوساخ وتمر عبر البيوت مليئة بأنواع الجراثيم وخاصة نوع من الدود الاحمر الطويل الذي كان معظم سكان كرمشاه مصابين به، وكان لا بد لمن يريد ان ينقذ نفسه من ذلك الدود ان يغلي مياه الشرب. وبالرغم من هذا الاجراء الاحتياطي فقد اصبحت بذلك الدود، كما اصيب به موظفون آخرون في القنصلية. ولم يكن يوجد في كرمشاه وقتئذ حتى ولا فندق واحد، بل كانت توجد فيها مسافر خانة لعامة الزوار. اما طقس كرمشاه فقد كان معتدلا رائعا حقا وكذلك كانت المناظر الطبيعية المحيطة بها فقد كانت جميلة وكان اجل المعالم

التاريخية القريبة من كرمشاه «سه ستون» التي كانت بالاضافة الى قسمها التاريخي مترها يؤمه سكان كرمشاه خاصة في الربيع فتمتعون بمناظرها التاريخية وبماها الرقراقة.

وكان يسود كرمشاه كالمدين العراقية الففر والحرمان الذي كانت اثاره بادية للعيان على معظم السكان في مأكلمهم وملسهم وسكاهم ما عدا اقلية صغيرة مترفة.

ولم يكن التنظيم المدني العصري لشؤون الناس قد عم ايران بعد، بالرغم من كونها دولة قديمة، واتذكر جيدا عندما اتفقت مع احد مالكي دور السكن على استئجار دار لسكنائى، تم تنظيم عقد الايجار عند احد الملاي بالدياحة الدينية.

وكانت تسكن كرمشاه جالية يهودية معظمها من اصل عراقي وتتكلم اللغة العربية وكانت تشتغل بالتجارة وجاءت الى كرمشاه منذ العهد العثماني وسكنت فيها لاسباب تجارية، ذلك ان معظم التجارة الخارجية الايرانية - استيرادا وتصديرا - كانت تجري قبل الحرب العالمية الاولى، ولكن على الاخص بعدها، عن طريق ميناء البصرة ومنه الى بغداد فخانقين بواسطة السكك الحديدية ومنها تنقل الى كرمشاه والى بقية انحاء ايران بواسطة سيارات الحمل. ولكن هذا الطريق التجاري كان يسير حثيثا نحو الاضمحلال بسبب تحول التجارة المذكورة الى الموانئ الايرانية الواقعة على الخليج بشق الطرق وتعبيدها وخاصة بتأسيس السكة الحديدية التي كان يجري تمديدها لربط شمال ايران بجنوبها. ولذلك كان دور كرمشاه كمركز تجاري آخذا بالتقلص، وكذلك كانت تلك الجالية اليهودية آخذة بالتقلص ايضا بسرعة. وكان قسم كبير من اعمال القنصلية سواء الخاصة منها بشؤون جوازات السفر او غيرها يدور حول شؤون هذه الجالية التي كانت جمعية الاليانس اليهودية الافرنسية في باريس قد فتحت لها في كرمشاه مدرسة لتعليم اولادها باللغة الافرنسية وزودتها بالمعلمين من باريس. واتذكر جيدا مدير تلك المدرسة، المستر زلبر شتاين الذي كان يراجع القنصلية حول بعض شؤون تلك الجالية وكان

دكيا معروفًا بسرعة البديهة والسكّنة. ومن جملة ما أخبرني به أحد أفراد تلك
الجالية - ولا ارال اذكر اسمه هارون دلال - وكان من المقيمين في كرمشاه
مند العهد العثماني - انه، الى ما قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى، كان اليهود
في كرمشاه اذا ما امطرت الدنيا لا يخرجون من بيوتهم لمزاولة اعمالهم التجارية
خوفا من ان تلامس ملابسهم المبتلة بمياه الامطار البسة الناس السائرين في
الطرق فتنجّسها، لأن الناس كانوا يعتبرون ملابس اليهود نجسة اذا ما
ابتلت بمياه الامطار.

ولم تكن الجالية الاجنبية في كرمشاه كبيرة يومئذ. فقد كانت هناك اربع
قنصليات، قنصلية بريطانية، وقنصلية روسية وقنصلية تركية، (وقد اغلقت فيما
بعد بمدة قصيرة) وقنصلية عراقية، كما كان يوجد وقتئذ مصرفان اجنبيان -
فرع المصرف الشاهنشاهي البريطاني (الذي سمي البنك البريطاني للشرق
الاوسط فيما بعد) وفرع المصرف العثماني بالاضافة الى فرع المصرف الملى
الايراني وكنا نختلط باعضاء تلك القنصليات في مناسبات معينة، ولكن على
الاخص باعضاء القنصلية التركية التي كان قنصلها يمت الى حكمت سليمان،
بصلة القرابة. وكان ابرز شخصية في كرمشاه وقتئذ «اميركل» (أي أمير
الجميع) بالاضافة الى متصرف كرمشاه شهاب الدولة - وهو من بقايا العهد
القاجاري - وكان قد خدم في السلك الخارجي الايراني سفير البلاد لعدة سنوات
في كثير من العواصم الاوروبية والامريكية. وكان رجلا دمث الاخلاق مثقفا
ولكنه كان متقدما في السن متعبا.

وقد اغتنمت فرصة وجودي في كرمشاه لتعلم اللغة الايرانية التي كنت قد
تعلمت شيئا منها من مربيتي الايرانية. فاستأجرت احد المعلمين لتعليمي
اياها وسرت فيها شوطا بعيدا وبسرعة مذهشة بالنظر لأن قسما كبيرا
من كلماتها كانت مقتسبة من اللغة العربية نتيجة الفتح العربي الاسلامي
واعتناق الفرس الدين الاسلامي وصرت اقرأ الجرائد الايرانية، كما صرت
استمتع بقراءة بعض كتب الادب الايرانية. وتابعت دراسة اللغة الفارسية في
خلال المدة التي قضيتها في طهران عندما نقلت اليها الامر الذي جعلني ازداد
ولعا في آدابها.

وفي خلال مدة وجودي في القنصلية وفي اواخر سنة ١٩٣٠ مرّ في كرمشاه في طريقه الى طهران توفيق السويدي وزير العراق الموصى ومعه بعض اعضاء المفوضية ومنهم عباس مهدي السكرتير الاول والملحق احمد وصفي وكان التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بدرجة معوضية ولم يرفع الى درجة سفارة الا بعد مدة طويلة. وزار الوفد المذكور القنصلية العراقية وقضى في كرمشاه ليلة واحدة حسب ما اذكر. وكانت هذه اول مرة التقى فيها بتوفيق السويدي.

وفي احدى العطل قررت زيارة اسرتي في بغداد وقضاء مدة قصيرة فيها. وسافرت الى بغداد مجازا، وكان ذلك في اوائل سنة ١٩٣١. وبقيت هناك اسبوعا واحدا واثاء وجودي في بغداد بدأت بوادر انتشار الهیضة في بغداد، فاتخذت السلطات الایرانية وكذلك سائر البلدان المجاورة بعض الاجراءات الصحية الاحتياطية. وعند رجوعي الى ايران ارغمت على البقاء مدة ثلاثة ايام في الحجر الصحي الذي اقيم في منطقة واقعة على نهر الوند بالقرب من مدينة قصر شیرین. ولولا الكتب والمجلات والجرائد التي كنت قد حملتها معي من بغداد والتي امضيت وقتي في قراءتها لكان قد استولى الضجر علي في خلال تلك المدة.

وفي اثناء وجودي هناك جاءت الى الحجر الصحي سيارة تحمل رجلا بهي الطلعة وعلى رأسه عمامة سوداء صغيرة ومعه بنتان تلبسان الجادر احدهما جميلة. فسألت طبيب الحجر الصحي عنهم فاخبرني ان السيد المذكور رجل ديني یسمى ظهیر الاسلام، وأنه اخ شقيق لامام جمعه في طهران، وانه ابن عائلة متصاهرة مع الاسرة المالكة السابقة - اي الاسرة القاجارية، وان امه قاجارية كما انه متزوج من اخت الشاه السابق احمد شاه، وان البنيتين اللتين كانتا معه هما بنتا تلك الزوجة. وبينما كنت جالسا على كرسي اطالع في احدى المجلات تقرب مني وأخذ یسألني عن اسمي وعن اسرتي وعن بلدي فاجبته على اسئلته واخبرته اني من اسرة الازري ومن مدينة الكاظمية. وعلى ذكر الكاظمية سألني اذا كنت اعرف الحاج عبد الحسين الجلبي فأجبته انه خالي واخذ يتحدث معي واستدعى بنتيه اللتين كانتا تدرسان في سويسرة - حسب

ما نذكر - محدث معها ولكنه لم يبق في الحجر الصحي إلا عدة ساعات، ثم جاء إلى طبيب الحجر الصحي أمر بالسماح له ولستيه بمتابعة سفرهم إلى طهران مع أنه كان قد مر في بغداد، وزار العتبات المقدسة. وعندما نقلت من كرمنشاه إلى طهران رأيت يور الموصية العراقية، وخاصة توفيق السويدي، عدة مرات وقد دعانا إلى مائدة شاي في قصره الصيفي الجميل في (جيزر) في شمرانات. وبعد أن أمضيت ثلاثة أيام في الحجر سافرت إلى كرمنشاه.

وبعد مدة صدر من وزارة الخارجية في بغداد أمر باعارة خدماتي إلى المفوضية العراقية في طهران بصفة ملحق هناك وكان ذلك في ١٤ مايس (ايار ١٩٣١) وسافرت إلى طهران واشتركت في السكنى مع عباس مهدي السكرتير الأول للمفوضية العراقية في بيت واحد، وكنا نتقاسم المصرف، وكان ذلك في مصلحة كلينا. وكان يقوم بالشؤون القنصلية السيد احمد وصفي. وكان المفروض أن يتولى الشؤون السياسية وغيرها وكتابة التقارير عن مختلف الشؤون والقضايا وخاصة العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين وعن التطورات المختلفة التي كانت تحدث في ايران وقتئذ، السكرتير الأول عباس مهدي. ولكن بعد وصولي إلى طهران اخذ توفيق السويدي يتخطى عباس مهدي ويكلفني بتلك الشؤون والمهام وذلك أولا لمعرفتي باللغة الايرانية التي تابعت دراستي فيها في طهران مع معلم جديد ولدراستي في جامعة خارجية ومعرفتي باللغتين الانجليزية والفرنسية معرفة جيدة بالإضافة إلى اللغة الالمانية. وصرت اقوم بكتابة التقارير عن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ايران وتطوراتها مستقتات من مصادر مختلفة ومنها النشرات والصحف الايرانية كما صرت اترجم القوانين والانظمة التي تصدر، كما كنت اقوم بدراسة مختلف القضايا التي كان يحيلها او يعهد بدراستها إلى توفيق السويدي وقد لقيت تلك التقارير والدراسات استحسانا لديه. وقد اثار هذا الوضع تذمر عباس مهدي ونقمته ولم تكن علاقته بتوفيق السويدي في وقته على ما يرام. وقد اصبح الجو بين الاثنين متوترا.

• أرجو الإنتباه إلى عنوان الصفحة المقابلة ١٧ بتصحيح العنوان • تعيين سكرتيراً لها • والصحيح • تعيين سكرتيراً لها •

انتقالي الى وزارة المعارف

وتعيين سكرتيراً لها

في خريف سنة ١٩٣١ تقرر نقلي من وظيفة سكرتير قنصلية ملحق في المفوضية العراقية في طهران الى القنصلية العراقية في المحمرة (خرمشهر حالياً). فتركتم طهران متوجها الى المحمرة عن طريق بغداد. عن قصد. لأن نيتي كانت قد انعقدت على السعي. قدر امكاني. عند وصولي الى بغداد. للانتقال من الخدمة في وزارة الخارجية الى الخدمة في داخل العراق. لاني كنت اجد العمل في وزارة الخارجية عبثاً ومضيعة للوقت. وان الذي يأنس في نفسه النشاط والرغبة في العمل الجدي يجب ان يخدم في داخل العراق. ليساهم في تغيير واقعه المتخلف المتأخر. وسألت نفسي ايها افضل لي. ان امثل في الخدمة الخارجية عراقاً متخلفاً. وان ادافع عنه. كما يقضي بذلك واجب التمثيل الدبلوماسي. ام ان احاول جاهداً ان اساهم في تغيير هذا الواقع المتخلف؟ قطعاً الدور الثاني افضل من الدور الاول. فتركتم طهران بهذه النية متوجها الى بغداد.

تعييني مدرساً في دار المعلمين الابتدائية ثم سكرتيراً لوزارة المعارف

وعند وصولي الى بغداد سعت للانتقال من وزارة الخارجية الى وزارة

المعارف ونجحت في مساعي، وعينت مدرساً في دار المعلمين لاسدائنة بتاريخ ١٩٣١/١٠/٢٢ وقد تمت ادرس هناك ثلاثة اسابيع تقريباً، ثم عملت على الانتقال الى سكرتيرة وزارة المعارف التي كانت قد شغرت بعين شاعليها السابق، السيد طالب مشتاق، ممثلاً في وزارة المعارف، ونجحت في مساعي وعينت في الوظيفة المذكورة بتاريخ ١٩٣١/١١/١٧ ونقلت اشغل هذه الوظيفة - وكالة - مدة سنتين تقريباً الى ان عينت فيها اصابة بتاريخ ١٩٣٣/١١/١٦.

لقد كان يوجد في مركز وزارة المعارف في ذلك الوقت من الموظفين العراقيين الكبار الدكتور سامي شوكة الذي كان يشغل وظيفة مدير المعارف العام، وكان رجلاً طيب القلب، دمث الاخلاق، مسالماً، حسن النية، قومياً في نزعة وشعوره، ولكن اختصاصه كان في طب الابدان، ولم يكن يعرف من شؤون المعارف الا التزير اليسير. ولذلك اقتضت اعماله على انجاز الامور الروتينية، ولم يظهر أي ابداع او نشاط في عمله هذا الذي كان بعيداً عن حقل اختصاصه، مع الاعتراف بتنشيطه الروح القومية، ولهذا السبب ايضا كان ضعيفاً في ادارته. ولكنه، والحق يقال، لم يكن يحمل الروح الطائفية التي كانت تبث في عهد ساطع الحصري. ولكنه تأثر، في الايام الاخيرة من وجوده في مديرية المعارف العامة، بالزوبعة الطائفية التي اثيرت في بعض الاوساط حول سياسة وزارة المعارف. ثم كان هناك السيد ساطع الحصري الذي كان يشغل وظيفة مراقب التعليم العام، وهي الوظيفة التي استحدثت من اجله، باعتباره مختصاً في شؤون التربية والتعليم والمناهج الدراسية الى غير ذلك، وكان قبل ذلك مديراً عاماً للمعارف، بل كان في وقت من الاوقات، الكل في الكل في وزارة المعارف، ثم استقال منها لاسباب معروفة. ولم يبق ساطع الحصري في مراقبة التعليم العامة الا مدة قصيرة هي ثلاثة اشهر فقط، من اول تشرين الاول ١٩٣١ الى ٣١ كانون الاول ١٩٣١ عندما عين رئيساً لكلية الحقوق العراقية. بناء على طلبه واصراره على الابتعاد عن مركز وزارة المعارف لاسباب شرحها في مذكراته. ولذلك لم تواجد معه في مركز وزارة المعارف الا اقل من مدة شهر ونصف. أما سكرتير وزارة المعارف فقد كان في الواقع من أهم الموظفين الإداريين

في مركز الوراقه. لأنه كان همزه الوصل بين الوراق من جهة. وبين مدير المعارف العام. ومفتش المعارف العام. ومرافق التعلم العام لدى. صبح بعد ذلك مرشد التعلم العام. ومدراء مناطق المعارف. من جهة أخرى. كان سكرتير وزارة المعارف في الحقيبة مركز الاتصال ولولب الساط في الوراقه.

وكان يوحد وقتئذ من الموظفين الاحاب في مركز وزاره المعارف المستر سمرفيل (Mr Sommerville) فقط. الذي كان يشغل وظيفة مفتش المعارف العام بالوكالة. وكان بريطانياً من آب اسكتلندي وام لبنانية وقد نشأ في لسان حيث كان ابوه رجل اعمال بريطانياً يعمل في سورية ولسان. وقد درس وتخرج من الجامعة الاميركية في بيروت. وكان رجلاً صلماً عنيداً في الدفاع عن وجهة نظره وفي تعقيب اقتراحاته بالحاج. غير انه اخبرني. عندما التقيت به في اول مائتي لاعمالي في سكرتيرية وزارة المعارف. ان تعليمات كانت قد صدرت اليه والى سائر الموظفين البريطانيين الكمار في مختلف دوائر الدولة. من المدوب السامي البريطاني. وذلك بمناسبة قرب دخول العراق عضواً في عصبة الامم. بوجوب التقليل من المداخله في شؤون الدوائر التي كانوا يشتغلون فيها بصفة مستشارين او مفتشين او غير ذلك. والاقتصار على ابداء الرأي والصححة. وترك الامور. قدر الامكان إلا فيما يمس المصالح البريطانية. لتصرف المسؤولين والموظفين العراقيين ليرسوا اعمالهم ومسؤولياتهم بحرية وبدون مداخله من الموظفين البريطانيين.

لجنة مونرو أو لجنة الكشف التهذيبي

وبعدما يزيد على الشهرين من مباشرة عملي في سكرتارية وزارة المعارف وصلت الى بغداد في ٦ شباط ١٩٣٢ لجنة مونرو أو «لجنة الكشف التهذيبي» كما سميت وقتئذ. والتي كانت قد استقدمتها الحكومة العراقية للقيام بكشف كامل عن وضع المعارف بصورة عامة أي نظام التربية والتعليم ودرجة انطباقه مع حاجات العراق والمناهج الدراسية المطبقة والادارة والتفتيش والتمويل وتأمين فرص التعليم لمختلف المناطق والفئات الى غير ذلك^(١). وكانت اللجنة مؤلفة من الدكتور بول مونرو (DR. PAUL MONROE) (من كلية المعلمين في جامعة كولومبيا) رئيساً. ومن الدكتور وليم جاندلر باكلي (DR. William Chandler Bagley) (أيضاً من كلية المعلمين في جامعة كولومبيا). والدكتور ادكار والاس نايت (DR. Edgar Wallace Knight) (وهو استاذ في جامعة كارولانيا الشمالية) عضوين. وتولت سكرتيرية اللجنة الأنسة جانيت مونرو وعين الدكتور فاضل الجبالي الذي جاء مع اللجنة والذي كان قد حصل في تلك السنة على درجة الدكتوراه من جامعة كولومبيا في التربية والتعليم مرافقاً رسمياً للجنة. وقد قامت اللجنة بمهمتها خلال شهري شباط وآذار وقسم من نيسان وأنجزت

(١) - لقد جرى استخدام اللجنة بمبادرة ومراسلة شخصية بين الدكتور مقي عقراوي والدكتور بول مونرو (Paul Monroe) وافق بموجه الأخير على المجيء الى العراق على رأس لجنة من الخبراء في شؤون التربية والتعليم للقيام بكشف عام على شؤون المعارف في العراق وتقديم توصيات واقتراحات بشأن اصلاحها. وقد أخبرني الدكتور عقراوي انه كان المفروض أن تضم اللجنة خبيراً اقتصادياً بريطانياً وكذلك خبيراً ألمانياً في التعليم المهني. ولكن لأسباب مختلفة لم يتسن ضم الخبيرين المذكورين. وقد عرضت هذه المراسلة على مجلس الوزراء فوافق على استخدام اللجنة وأبلغت الموافقة الى الدكتور مونرو مرقياً ثم خطأ. وقد لعب السد ثابت عبد النور. عضو المجلس النيابي وقتئذ. والذي كان مقرناً من رئيس الوزراء بوري السعيد دوراً مهماً في اقناعه باستخدام اللجنة. ذلك ما أخبرني به الدكتور مقي عقراوي.

أعمالها وقدمت تقريرها وعادت إلى بلادها في حزيران ١٩٣٢

لقد تضمن التقرير الذي قدمته للجنة وصفاً لموضع المعارف كم كان موجوداً وقتئذ. كما تضمن انتقادات له وتوصيات وفراغاً لاصلاحه حسب رأي اللجنة. وبالطبع كانت انتقادات اللجنة تنصب في واقع الأمر في الدرجة الأولى على أعمال السيد ساطع الحصري لدى كان المسؤول الأول عن نظام المعارف الموجود سواء من ناحية الإدارة. أو التفتيش. أو الشاخص لدراسة أو غير ذلك. والذي تصدى. بطسعة الحال. للدفاع عن وجهة نظره. وعن أعماله ومنجزاته. وهاجم اللجنة في وصفها للموضع الموجود ونفسها له. وقد ضمن انتقاداته وملاحظاته على التقرير في رسائل مفتوحة وجهها إلى رئيس اللجنة ونشرها في الجرائد المحلية. وقد تتبعتها بعناية رغبة في معرفة وجهة النظر الأخرى. وقد لاحظت أن السيد ساطع الحصري كان محملاً في بعض انتقاداته وملاحظاته وعلى الأخص انتقاده للجنة لأنها لم تجتمع به إلا مرة واحدة ولمدة قصيرة ولم تناقشه ولم تحاول معرفة وجهة نظره باعتباره المسؤول الأول عن النظام الذي جاءت للكشف عليه وتقييمه وانتقاده وتقديم التوصيات والاقتراحات لاصلاحه.

وبالنظر لأن دراستي كانت في حقل الإدارة والشؤون المالية والاقتصادية وليس في شؤون التربية والتعليم فقد انصب اهتمامي بالدرجة الأولى على الملاحظات التي وردت في تقرير اللجنة حول إدارة المعارف وتمويلها من جهة. وحول توزيع اهتمامها (أي إدارة المعارف). على مختلف المناطق العراقية من جهة أخرى. ومع أن تشخيص اللجنة لنواقص الوضع الإداري كان بصورة عامة تشخيصاً جيداً. إلا أنني لاحظت أنها قد اقتصرنا في ملاحظاتها على مركز الوزارة ولم تنطرق إلى نقص رئيسي آخر في إدارة المعارف. ألا وهو وضع مديريات مناطق المعارف. فلم تحلل الوضع الإداري لهذه المناطق كما كان موجوداً وقتئذ. ولا توزيع الأعمال بينها في ضوء عدد الألوية (المحافظات) المرتبطة بكل منطقة معارف. ولم تُبد رأياً حول منصفه وما إذا كانت موافقة على استمراره على حاله. كما لم تتقدم بأي اقتراح أو توصية حول تعمره.

وسوف يرى أن أعمال اللجنة لهذا الموضوع المهم كان نقصاً جوهرياً في تقريرها. وبصوره عامه لم تكن التقرير بالمستوى الذي كان يأمله الناس من اللجنة.

على أنه. والحق يقال. قد وضعت اللجنة اصبعها على موضع الداء عندما قالت في تقريرها أن الفص في إدارة المعارف هو « فقدان الاستمرار في الإدارة. إذ من المستظر أن يكون الوزير في مركز ادارة المعارف شخصية سياسية بحكم الضرورة. ولكن يظهر أن الموظف الثاني بعد الوزير كان أيضاً معيناً تعييناً سياسياً. ويستدل على ذلك أنه قد أسند لهذا المنصب ثلاثة أشخاص خلال السنين الثلاثة الأخيرة.... إلا أنهم لم يتدربوا تدريباً اختصاصياً ليكونوا مربين ». فالأشخاص الذين تعاقبوا على مديرية المعارف العامة وقتئذ. ما عدا ساطع الحصري الذي كان استقال لأسباب سياسية. لم يكونوا يتمتعون بأي اختصاص أو المام في شؤون التربية والتعليم. بعد استقالة ساطع الحصري عين طه الهاشمي، وهو ضابط عسكري، مديراً عاماً للمعارف وبقي فيها ما يقارب السنتين، وكان يستشير ساطع الحصري في كل صغيرة وكبيرة من شؤون المعارف. حتى كان يقال أن ساطع الحصري كان من وراء الستار المدير العام الحقيقي للمعارف. ثم جيء بالسيد رشيد الخوجة، وهو أيضاً ضابط عسكري. مديراً عاماً للمعارف، وبقي في هذا المنصب قرابة سنتين أيضاً. ثم جيء بالدكتور سامي شوكت في أواخر سنة ١٩٣١، وهو طبيب أبدان. مديراً عاماً للمعارف وبقي في هذا المنصب أكثر من سنتين. وهذا هو سبب التخبط الذي ساد شؤون المعارف، اعني فقدان الاختصاص في شؤون التربية والتعليم في مركز الوزارة وخاصة لدى المشرفين الرئيسيين (الذين يفترض فيهم أن يكونوا دائمين) على شؤون المعارف - أعني الأشخاص الذين تعاقبوا على منصب المديرية العامة للمعارف. بعد أن تنحى عنها ساطع الحصري. الى يوم مجيء لجنة الكشف التهذيبي. ويلخص هذا التشخيص في الواقع الملاحظات الرئيسية التي أبدتها اللجنة في تقريرها حول إدارة المعارف. وهناك في التقرير ملاحظات أخرى حول نفس الموضوع لا حاجة للتطرق إليها.

• فقدان الاختصاص في شؤون التنمية - لعدم على لاحتصان في مركز الوزارة - كان أمراً متوقعاً ومفهوم. بالنظر لأن الدولة العراقية كانت حديثة العهد وفقره في الاختصاص في مختلف الشؤون ولتوقع أن هذا النقص في أي فقدان الاختصاص، كان ضعف عامه ليس ومفهوم معصم دوائر الدولة تقريباً. ولا أعرف دثره وحده كانت تلك. ومفهوم. لاختصاصات تدريس لإدارتها غير أنه إذا كان من الممكن تعويض هذا النقص في فقدان الاختصاص. في دوائر الدولة الأخرى. بالسمعة والسجدة الأخرى، وللمسعى الأجانب. ولو بأجور عالية. من دول أخرى. فإن هذا التعويض لا يمكن ممكناً في وزارة المعارف. لأن موضوع المعارف وتربية خلق جديد على الأهداف القومية والوطنية لا يمكن أن يودع في أيدي اجسمة منها كانت قدره في اختصاصها. لأنها لا تتمكن أن تتحسس بتلك الأهداف القومية والوطنية.

ويمكن تلخيص توصيات اللجنة حول شؤون الإدارة في مركز وزارة المعارف بعبارة واحدة وهي تهيئة الاختصاصيين والفنيين في مختلف شؤون المعارف ووضعهم في المراكز التي تناسب اختصاصهم. وقد اقترحت اللجنة من أجل تحقيق الاستمرار في سياسة المعارف و « تكوين سلطة مفكرة لا سلطة كيفية » تأسيس مجلس استشاري تكون قراراته غير ملزمة للوزير. مؤلف من سبعة من الفنيين برتبة مدير أو مدير عام يرأس كل واحد منهم دائرة معينة وهم:

- ١ - مدير تعليم القرى والعشائر
- ٢ - مدير تعليم الأقضية والمدن
- ٣ - مدير التعليم المتوسط والثانوي
- ٤ - مدير التعليم المسلكي (المهني)
- ٥ - مدير تعليم البنات
- ٦ - مدير الإدارة والسجلات
- ٧ - مدير الأبحاث الفنية والمواد التعليمية

غير أن اللجنة لم تقترح رئيساً لهذا المجلس عدا الوزير - وهذا نقص

مهم - وربما كان السبب في ذلك لأنها تخوفت أن يرأس هذا المجلس أشخاص من عطف المدراء العاملين الذين تعاقبوا على إدارة المعارف أي أشخاص يعملون لأسباب سياسية والذين ينطبق عليهم عبارة « السلطة الكفمية » على أن اللجنة قد اقترحت أن يكون مدير الإدارة والسجلات مديراً للأعمال الإدارية لهذا المجلس باعتباره ممهداً لقراراته. وقد نعت وزارة المعارف تدرجاً بعض مقترحات اللجنة الخاصة بإدارة المعارف بعد تحويلها ولكنها تمسكت بالإبقاء على منصبي المدير العام للمعارف والمفتش العام.

والأمر الثاني الذي كنت أهتم به هو موضوع ما كانت تتلقاه مختلف المناطق والفئات العراقية من عناية وزارة المعارف. وقد التفتت اللجنة إلى هذا الموضوع فوجدت تفاوتاً يلفت النظر في مستويات التعليم والإنفاق عليه من الخزينة العامة بين مختلف الأولوية (المحافظات) العراقية. والحق يقال أن المسؤول الأول عن هذا الوضع كان الإدارة البريطانية التي تأسست معارف العراق بعد الحرب العالمية الأولى على يدها، والتي انفتت. لأسباب سياسية. بسخاء من الميزانية العامة على المدارس الطائفية المسيحية في الموصل. على أن قسماً من المسؤولية يقع أيضاً على الذين تولوا إدارة المعارف بعد البريطانيين. لقد جاء في الصفحة / ٢٥ / من التقرير الآنف الذكر ما يلي:

« غير أن هناك مشكلاً مهماً يظهر أمامنا، ولو كان سياسياً أكثر منه تربوياً. ففي الفصل الذي وصف نظام المعارف الحالي يوجد جدول يبين عدد سكان كل لواء (محافظة) مع مقدار الضرائب المجموعة منه، ومقدار ما يصرف في اللواء على المدارس من الخزينة العامة، ويظهر من هذه الأرقام أن هناك تفاوتاً بين الأولوية يسبب كثيراً من عدم الرضى والتذمر. ولما كان لهذا الانتقاد صبغة سياسية فيمكننا أن نؤمل أن الحكومة ستلتفت. ان اللجنة لا تعتبر من واجبها النظر في هذا المشكل، كما انه ليس لديها معلومات كافية عن الحالة لتقدم اقتراحات ايجابية عن هذا الموضوع. فاللجنة تكتفي بالإشارة الى هذه الوضعية التي تؤدي الى الانتقادات بشأن عدم المساواة إن لم نقل المحاباة التي كثيراً ما استرعت انتباهنا ». وقد استندت اللجنة في ملاحظاتها هذه إلى الجدول المذكور في الصفحة ١٠٤ من تقريرها الذي يبين حصيلة الضرائب المحيطة من

كل لواء (محافظة) وما كان يصرف على كل لواء من نفقات على قدر من
قراءة هذا الجدول ينبغي لنا لتفاوت الكثير بين الالفة المحافظات في مد
النفقات على المدارس فيها بالنسبة الى مقدار نفقات بناء من كل منها
وكان هذا التفاوت الكثير في مستويات التعليم بين الالوة المحافظات
العراقية هو الذي دفع في وقته. وازدادت معارف في سني ١٩٣٢ و ١٩٣٣ في
اتحاد الاحزاب الادارية للمصالح على هذا التفاوت. مما سبب في صحة التي
اثيرت على وزارة المعارف وقتئذ في بعض الاوساط. كم سألني عن ذلك وقد
لاحظت من الجدولين المذكورين في الصفحتين ٥٠ و ٥١ من تقرير اللجنة تفاوتاً
عظيماً في العدد المرسل من مختلف الفئات والطوائف في المعونات العلمية لوزراء
المعارف. فمن أصل ١١٠ طلاب وطالبات في المعونات العلمية الذين كانوا
موجودين في المعاهد الأجنبية عند وضع التقرير كان ١٣ منهم من المسلمين
و ٢٤ من المسيحيين و ١٣ من اليهود. ومن بين المسلمين ربما لم يكن يوجد من
الشيعة إلا عدد لا يتجاوز أصابع اليد. وقد رأيت أن هذا الأمر الذي كان قد
لفت نظري قبل قراءة تقرير اللجنة يجب تصحيحه. وسجد القارئ الكريم
في الصفحات التالية الجهود التي بذلت لتداركه.

وبعد سمر اللجنة استحدثت في وزارة المعارف للدكتور فاضل الخفائي
وظيفة جديدة باسم مرشد التعليم العام وهو منصب فني لم يكن يختلف في
واجباته عن الوظيفة التي كان يشغلها ساطع الحصري. أي مراقبة التعليم
العام. والتي كانت قد العبت. حسب ما أتذكر. اثر انتقال ساطع الحصري
إلى إدارة كلية الحقوق.

الوضع الإداري - مناطق المعارف. مديرية معارف منطقة الفرات الأوسط وظروف الفائها .

الفروقات الكبيرة بين الالوية (المحافظات) في درجة انتشار التعليم في مختلف أنواعه ودرجاته ومستوياته. البعثات العلمية.

قلت بالنظر لأن اختصاصي كان في حقل الإدارة والشؤون المالية والاقتصادية وليس في حقل التربية والتعليم، فقد انصرف اهتمامي من بادىء الأمر الى درس الأوضاع الإدارية في وزارة المعارف من جهة، وإلى الحرص من جهة أخرى، على تطبيق مبدأ العدالة والمساواة في تهيئة المدارس وفرص التعليم لجميع العراقيين وجميع المناطق والالوية (المحافظات) بدون تحيز ولا تمييز. وحالما باشرت عملي بدأت أقرأ أضاير وزارة المعارف لاطلع على تاريخها وتطورها من جميع الوجوه منذ تأسيس الدولة العراقية وقد لفتت نظري بعض النواقص البارزة في وضع المعارف وقتئذ أبسطها كما يلي:

أولاً - الوضع الإداري. مناطق المعارف

لقد كان النظام الإداري للمعارف نظاماً عجيباً غريباً، وكان لا بد، في الشكل الذي كان فيه، أن يؤدي الى تركيز الاهتمام بالمدن وبيعض المناطق القريبة واهمال الريف ومعظم المناطق الأخرى. واليك وصفاً موجزاً له.

ما عدا التنظيمات الإدارية لمركز وزارة المعارف كان العراق مقسماً إلى أربع مناطق معارف لإدارة شؤون المدارس والتربية والتعليم.

- أولها منطقة معارف بغداد: وكانت ترتبط بها العاصمة بغداد وستة ألوية (محافظات) ونصف محافظة وهي ألوية بغداد^(١) وديالى والحلة (بابل حالياً)

(١) قسم لواء بغداد حديثاً إلى محافظتين: محافظة بغداد ومركزها مدينة بغداد ومحافظة صلاح الدين ومركزها مدينة تكريت وتضم قضاء تكريت وقضاء سامراء وقضاء طوز خور ماتو الذي فصل من محافظة ديالى.

والكوت (واسط حالياً) وكربلاء ... ندمه (الاسم حالياً) ... العربي
والتركي من لواء كركوك (محافظة التأميم حالياً)

- ثانياً منطقة معارف الموصل وكان ترسعت بها لواء واحد هو لواء
الموصل الذي قسم الآن إلى محافظتين حالياً هما محافظة نسوى ومركزها مدينة
الموصل. ومحافظة دهوك وتسعها أربعة أقصه كردية هي أقصه دهوك، مركزها
وعقره والعمادية.

- ثالثاً منطقة معارف البصرة. وكانت ترتبط بها أربع لواء هي لواء
(محافظة) البصرة ولواء المتفك (محافظة ذي قار حالياً) ولواء الديوانية الذي
قسم الى محافظة القادسية ومركزها مدينة الديوانية ومحافظة المنى ومركزها
مدينة السماوة.

- رابعاً: مفتشية معارف المنطقة الكردية ويرتبط بها لواء (محافظة)
السليمانية ولواء (محافظة) اربيل والقسم الكردي من لواء كركوك (محافظة
التأميم).

كيف كان يمكن لمدير معارف منطقة بغداد ان يدير شؤون المعارف في ست
محافظات ونصف محافظة بالإضافة الى العاصمة بغداد التي كانت وحدها. حتى
في ذلك الوقت. تحتاج الى مدير معارف خاص بها. لم يكن في مقدور أي
شخص، مهما اوتي من النشاط والهمة ان يزور هذه المحافظات وما يتبعها من
اقضية ونواحي وقرى. ولو مرة واحدة في السنة. للاطلاع اطلاقاً كافياً على
سير المدارس وشؤون التربية والتعليم فيها. والاهتمام بها. وهي منطقة واسعة
جدا تمتد الى حدود سورية في الشمال الغربي والغرب (محافظة الانبار). وإلى
حدود ايران في الشمال الشرقي والشرق (محافظات كركوك وديالى وواسط).
هذا في حين تقتصر مديرية معارف منطقة الموصل على لواء واحد هو لواء
الموصل الذي قسم فيما بعد كما بينا الى محافظتين هما محافظة نسوى ومحافظة
دهوك.

(١) قسم لواء كربلاء إلى محافظتين - محافظة كربلاء ومحافظة الحنف التي ضم إليها قضاء الى

ضحير

كذلك لم يكن في معدود مدير معارف مطبعة البصرة. ومركزه مدينة البصرة. ان يدير شؤون المعارف في اربع محافظات شاسعة واسعة مكسطة بالسكان، تغلب عليها المسحة الريفية. وتكثر فيها الاهوار. وتغل فيها الطرق المعبدة وغير المعبدة. وتنقطع فيها المواصلات شتاء بسبب الامطار وربعا في اوقات الفيضانات، وتمتد من جهة الفرات وشط العرب من الفاو الى حدود النجف اي ما يقرب من اربعائة كيلو متر ومثل هذه المسافة من جهة دجلة. من الفاو الى حدود محافظة واسط. وكانت النتيجة المنطقة لهذا النظام الاداري تركيز اهتمام مدراء المعارف على مراكز مديرياتهم. واهمال المحافظات التابعة لها، وخاصة المناطق النائية منها. ولم تكن تقارير مفتشي المعارف الذين كانوا يزورون المحافظات والمناطق النائية. ويفتشون مدارسها ويعثون بتقاريرهم باستمرار الى مدراء المعارف (مع نسخ منها الى المفتش العام في مركز الوزارة) يوضحون فيها النواقص التي يشاهدونها والاصلاحات التي يقترحونها - اقول لم تكن تلك التقارير لتجدي نفعاً او تثير اهتمام المدراء المذكورين الفارقين في اعمالهم الكثيرة. وانما كانت تتكدس بعضها فوق بعض في مكاتب مدراء المعارف ولا من يلتفت اليها او يعيرها الاهتمام المطلوب.

مديرية معارف منطقة الفرات الاوسط وظروف الغائها

لقد كانت توجد سابقا خمس مناطق معارف بدلا من اربعة. وكانت واحدة منها تسمى « مديرية معارف منطقة الفرات الاوسط » ومركزها مدينة الحلة وقد استحدثت في سنة ١٩٢٥ وكانت تشمل اربعة ألوية: لواء الحلة (محافظة بابل حالياً) ولواء كربلا^(١) ولواء الديوانية (محافظة القادسية ومحافظة المثنى) وهي محافظات متجاورة تؤلف منطقة واحدة وجمعها في مديرية معارف واحدة كان امرا منطقيا طبيعيا من جميع الوجود. ومع ذلك فقد الغيت هذه المديرية في سنة ١٩٢٧ عندما كان السيد ساطع الحصري مديرا عاما للمعارف. والحقت شؤون المعارف في محافظتي بابل (الحلة سابقا) وكربلا بمديرية منطقة معارف

(١) كما سبق ان بنا قسم مؤخرا محافظة كربلا الى محافظتين محافظة النجف وقد ضم اليها قضاء ابو صخير ومحافظة كربلا.

بعداد. التي كانت تنوء تحت ثقل أعمالها الكثيرة حتى كانت تسفل. فبند.
بالإضافة الى العاصمة بغداد. أربع محافظات. نصف محافظة. تحت شؤون
المعارف لمحافظة العادسة والتي انشئت في سنة ١٩٢٧. بعد ان تم دمجها
معارف النجف المنددة حد. والتي كان يصعب على سكان محافظتي
المذكورتين مراجعتها بسبب بعدها وبسبب انقطاع مواصلات معها في معظم
ايام السنة بسبب الامطار والفيضانات. فبند. فبند. فبند. فبند. فبند.
والتي لم تعمّر اكثر من ستين. ومقرت هذه المنطقة هي كركوك. فبند. فبند.
شؤون المعارف فيها ودهورها؟ هذا ما لم اتوصل اليه اذ كان قد حاولت كثير
ان اجد سببا يبرر هذا التصرف العجيب فبند. فبند. فبند. فبند. فبند.
كان اول مدير لمعارف منطقة الفرات الاوسط المذكورة السيد احمد من. وهو
رجل ايراني الاصل عراقي الجنسية. وكان قد خرج من درة لصور في
اسطنبول في علوم الرياضيات. وقد عينه في هذه الوظيفة الاستاذ ساطع
الحصري نفسه. ولكنه. بسبب سياسة العداء والتشهير ضد كل من كان من
اصل ايراني. ترك العراق وذهب الى ايران. ووجه من هناك رسالة الى السيد
ساطع الحصري يخبره باستقالته من وظيفته. لقد اخبرني الدكتور متى عمر وى
ان الغاء مديرية منطقة معارف الفرات الاوسط جرى في سنة ١٩٢٧. اي بعد
استقالة احمد امين منها. ولم يحاول ساطع الحصري ان يعين شخصا آخر بدلا
منه. لماذا؟ لا ادري! اما كان يوجد في العراق شخص آخر لائق لادارة هذه
المنطقة حتى يضطر ساطع الحصري لالغائها. لم يكن هناك قحط في الرجال في
هذه الدرجة. لا بد انه كان يوجد في العراق من يملك المؤهلات لادارة منطقة
معارف الفرات الاوسط. ولذلك لا يمكن تفسير الغاء تلك المنطقة الا بان ساطع
الحصري كان عامدا على الغائها.

ثانيا - الفروقات الكبيرة بين الالوية (المحافظات) في درجة انتشار التعليم في
مختلف انواعه ودرجاته وفي مستوياته.

لقد كان من الطبيعي ان تحصل فروقات بين الالوية (المحافظات) في درجة
انتشار التعليم في مختلف درجاته وانواعه وفي مستوياته. وذلك للفروقات

الكثيره في المستويات والاضواء الاحماعه بين المحافظات الى نعلت على بعضها المسحة الريمية العشائرية والتي يسكن اعلى سكانها القرى البائنه الصغیره المتساعده بعضها عن بعض. بينما يكثر في بعضها سكان المدن كالبصرة والموصل وكر كوك والحلة وكر بلا والجلف. ولكن المروفات في درجه انتشار العلم وفي مستوياته كانت اكبر مما يبرره هذا الاحلاف في الاوضاع. وذلك بسبب التنظيمات الادارية التي سبق ذكرها. والتي كانت سحنها اهمالا للالوة والمناطق النائية وتركيزا في الاهتمام على مراكز مديريات مناطق المعارف. وقد تفاوتت الفروقات في ذلك الوقت (اي في سنة ١٩٣٣) بين ١/٢ الى ٣٠ طالبا ابتدائيا لكل الف من السكان في لواء (محافظة) الموصل (قل ان تفصل عنها محافظة دهوك) الى ٢٧ طالبا في محافظة بغداد الى ٢٥ طالبا في محافظة البصرة الى ٦ طلاب في محافظة ذي قار (لواء المتفك سابقا) الى ٦ طلاب في محافظة واسط (الكوت سابقا) الى ٨ طلاب في محافظة القادسية (الديوانية سابقا) الى ٩ طلاب في محافظة ميسان (العمارة سابقا) الى ١٠/٦ في محافظة الانبار (الدليم سابقا) الى آخره. وقد وجدنا ان هذه الفوارق في مستوى التعليم الابتدائي تستوجب المعالجة بصورة جدية وبسرعة لا سيما وانها كانت ستعكس على التعليمين المتوسط والثانوي.

ثالثاً - البعثات العلمية

لا اذكر تماماً عدد طلاب البعثة العلمية الموفدة الى خارج العراق في السنة الدراسية ١٩٣١/١٩٣٢ ولكنني أتذكر أن عدد الطلاب في البعثة من الشيعة كان أقل بكثير من عدد اليهود فسألت المستر سمر فيل ، مفتش المعارف العام وعضو لجنة البعثات كيف حدث هذا؟ اجابني بان انتقاء طلاب البعثات العلمية جرى على اساس الدرجات التي حصل عليها الطلاب في امتحان البكالوريا الاعدادية. ولم يلتفت الى اي اعتبار آخر. فقلت له هذا خطأ لان الاعتبارات الأخرى كان يجب ان تحتل مكانا من اهتماما وفي الامكان التوفيق بين المستويات العلمية والاعتبارات الأخرى. وقد رأيت ان لا فائدة من المناقشة في هذا

أيفاد ✓

الموضوع بعد ان قضي الامر وتم ايفاد البعثة العلمية. وقد حدث حادث ليس غريبا ولا غير متوقع للبعثة المذكورة. لقد كان اوفد معظم طلاب البعثة العلمية المذكورة الى صفد في فلسطين لكي يدرسوا اللغة الانجليزية هناك ويتفهموها تمهيدا لايفادهم الى انكلترا واميركا. وهناك في صفد التحق احد طلاب البعثة المذكورة من اليهود. واسمه نعيم اصلان. باحدى المظاهرات الصهيونية التي تنسته مما اضطرنا الى فصله من البعثة.

اجتماع مجلس المعارف سنة ١٩٣٢. اعتماد مبدأ عدد النفوس اساساً لتوزيع المدراس وتوسعاتها. اقرار المبدأ وتنفيذه يشكل ثورة في سياسة المعارف

في صيف ١٩٣٢ اجتمع مجلس المعارف وكان مؤلفاً وقتئذ من مدير المعارف العام الدكتور سامي شوكة رئيساً ومن الاعضاء مرشد التعليم العام الدكتور فاضل الجمالي وسكرتير وزارة المعارف عبد الكريم الازري، ومدير دار المعلمين الابتدائية الدكتور متى عقراوي، ومدير معارف منطقة بغداد يوسف عز الدين الناصري، ومدير معارف منطقة البصرة عاصم الجلي ومدير معارف منطقة الموصل عبد الرزاق ابراهيم ومفتش معارف المنطقة الكردية الشيخ نوري البرزنجي اعضاء. ومن المواضيع التي جرى البحث فيها في اجتماعات المجلس المذكور، موضوع توزيع الزيادات في الاعتمادات والمخصصات المقررة لوزارة المعارف في الميزانية العامة على مناطق المعارف الاربعة. وفي ضوء هذا التوزيع تقرير المدارس الجديدة التي يراد فتحها في كل منطقة، وكذلك اكمال المدارس غير الكاملة في كل منها، وتوزيع خريجي دار المعلمين وتوزيع الزيادات في مختلف انواع المخصصات الى غير ذلك. وقد وجدنا ان المبدأ الذي سارت عليه وزارة المعارف طيلة السنوات السابقة كان يقضي باعطاء منطقة معارف بغداد اكثر بقليل من ثلث الزيادات المقررة في الميزانية العامة لوزارة المعارف. مع انها كانت ترتبط بها. كما بينا سابقاً. بالاضافة الى العاصمة، ست محافظات ونصف محافظة، واعطاء منطقة معارف الموصل حوالي ربع الزيادات المقررة. مع انها كان يرتبط بها لواء واحد، هو لواء الموصل، واعطاء منطقة معارف البصرة اقل من ربع الزيادات المقررة، واعطاء الفضلة الباقية الى المنطقة الكردية. وتساءلت، وتساءل غيري من الاعضاء ايضاً، عن المبدأ الذي يبرر هذا التوزيع غير العادل. فلم نحظ بجواب شاف سوى أن هذه كانت القاعدة او العادة المتبعة التي سارت عليها وزارة المعارف طيلة السنوات السابقة. وطالبت، كما طالب غيري من اعضاء المجلس، بوضع قاعدة او مبدأ عادل

لتوزيع الرائدات في المحصنات والموسعات السنوية على مناطق المعارف
الأربعة يمكن الاستناد إليه في تقرير هذا التوزيع، ويعتبر مع الدستور فاصل
الحالي على أن يكون أساس التوزيع عدد نفوس المحافظات لمسطه لكل
مطقة معارف. وهو مبدأ عادل لأن العرافين مساوون في الحقوق
والواجبات بموجب القانون الأساسي العراقي (الدستور) لسنة ١٩٣٥ وهذا
تقدماً باقتراح بهذا المآل وقد أبد هذا الرأي أعضاء آخرون وبعد أحد ورد
أقر المبدأ على أن نستند في تقرير عدد نفوس كل محافظة على احصاءات أو
تقديرات النفوس المتوفرة لدى وزارة الداخلية طبقاً للبيانات التي تبث بها
الينا، وكانت مديرية النفوس وقتئذ تابعة لوزارة الداخلية.

وبعد إقرار المبدأ حصل خلاف بين الأعضاء حول موعد تطبيقه. هل
يطبق ابتداء من السنة الدراسية التالية أي سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ الدراسة
أم ابتداء من السنة التي تليها أي سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ الدراسة. لأن بعض
مدراء المعارف قالوا انهم جاؤا إلى مجلس المعارف وقد بنوا تقديراتهم
وحساباتهم على القاعدة المتبعة سابقاً، ولم يدر في خلداهم أن قاعدة جديدة في
توزيع الزيادات في الاعتمادات والتوسعات ستوضع. ويستعاض بها عن القاعدة
أو المبدأ السابق، الأمر الذي قلب حساباتهم رأساً على عقب. وتسبب في إرباك
أوضاعهم. وأن المصلحة العامة تقضي - حسب رأيهم وبعد إقرار المبدأ -
بتأجيل تنفيذه إلى السنة الدراسية ما بعد التالية. لكي يأتي مدراء المعارف
إلى اجتماع السنة القادمة وقد بنوا حساباتهم على المبدأ الجديد. وبعد أخذ ورد
أقر المجلس تأجيل تطبيق المبدأ الجديد في التوزيع إلى السنة الدراسية التي تلي
السنة الدراسية القادمة أي إلى سنة ١٩٣٣/١٩٣٤. وكنت المخالف الوحيد
لذلك القرار. إذ أني أصرت على تطبيق المبدأ الجديد فوراً. أي ابتداء من
السنة الدراسية القادمة ١٩٣٣/١٩٣٢. بالرغم مما ستسببه - بدون شك -
هذا التعبير الفوري من صعوبات لبعض مناطق المعارف. لأنني أعتمد أن هذا
المبدأ العادل المهم لا يصح تأجيل تنفيذه بتاتا. مهما كانت الصعوبات التي قد
يسببها تطبيقه بصورة مستعجلة

وبعد انتهاء جلسة المجلس ذهب لمعابلة وزير المعارف، وكان وقتئذ المرحوم الحاج عبد المحسن الحلبي، وقصصت عليه ما دار في مجلس المعارف، وبنت له المخاطر في تأجيل بدء المبدأ المهم الذي أقره المجلس إلى السنة الدراسية ١٩٣٣/١٩٣٤، فاقنع بذلك، وكان الرجل مثلاً رفيعاً في الأخلاق والعصاة ورجاحة العمل والهدوء والاعتزان وتمهم الأشياء بعمق بالرغم من أنه لم يدرس دراسة نظامية. ثم رجوته أن يستدعي رئيس مجلس المعارف - مدير المعارف العام الدكتور سامي شوكة - في صباح اليوم التالي وأن يطلب إليه تنفيذ المبدأ الذي أقره المجلس فوراً. أي إبتداء من السنة الدراسية القادمة أي سنة ١٩٣٣/١٩٣٢. باعتبار أن قرارات مجلس المعارف استشارية وليست ملزمة للوزير. وهكذا استدعى الوزير. في اليوم التالي، رئيس مجلس المعارف الدكتور سامي شوكة وطلب إليه الشروع بتنفيذ المبدأ الجديد لتوزيع الزيادات في المخصصات والتوسعات ابتداء من السنة الدراسية القادمة ١٩٣٣/١٩٣٢. بدلاً من السنة التي تليها حسب قرار مجلس المعارف. وفي ابتداء الجلسة التالية لمجلس المعارف أخبر الرئيس أعضاء المجلس بقرار الوزير. وهكذا تم اقرار وتحقيق ما يشبه الثورة في تاريخ وزارة المعارف. وفعلًا تم التوزيع على الأساس الجديد.

- البعثة العلمية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

وفي صيف تلك السنة أي سنة ١٩٣٢/١٩٣٣ الدراسية تم إيفاد عدد من الطلاب يزيد على العدد الذي أرسل في السنة الماضية في بعثة وزارة المعارف العلمية إلى الجامعات الأجنبية. وقد تم انتقاء أعضاء البعثة بمرعاة الدرجات في امتحانات البكالوريا الثانوية. كما روعيت الاعتبارات التي لم تكن قد روعيت في البعثة العلمية للسنة الدراسية السابقة. وهكذا جاءت البعثة العلمية منصفة لجميع العراقيين بشكل لم يسبق له مثيل وكانت من أنجح البعثات.

لا شك أن هذه تطورات مهمة في سياسة وزارة المعارف وقد تحققت بهدوء.

استقالة وزارة نوري السعيد ومجيء وزارة ناجي شوكة تعيين عباس مهدي وزيراً للمعارف

وفي ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢ استقالت وزارة نوري السعيد وعينها بياربع ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ وزارة ناجي شوكة وأصبح وزير المعارف فيها السيد عباس مهدي. ومن الذكريات الطريفة في هذا الباب أن السيد عباس مهدي. الذي كان سكرتيراً أولاً في المفوضية (وقتئذ) العراقية في طهران عندما كنت أنا سكرتيراً لوزارة المعارف، عرص علي أن تتبادل وطيفتسا، فيكون هو سكرتيراً لوزارة المعارف، وأرجع أنا إلى طهران لأحل محله. والسبب في رغبته هذه، حسب ما يظهر، أنه كان غير مرتاح من وجوده في طهران بسبب سوء التفاهم الذي كان قائماً وقتئذ بينه وبين وزير العراق المفوض آنئذ في طهران السيد توفيق السويدي. فأجبت أنه في مسرور في عملي في بغداد ولا أرغب في الانتقال منه^(١). ثم أن درجتي لا تحولني أن أحل محله سكرتيراً أولاً في المفوضية العراقية في طهران. ولم يمض على هذه المراسلة إلا أيام قليلة حتى فوجئت بالسيد عباس مهدي وزيراً للمعارف في وزارة ناجي شوكة. فذهبت إليه وهنأته وقلت له كان بقاءك في طهران خيراً لك. فقد انتقلت من وظيفتك السابقة وأصبحت وزيراً للمعارف بدلاً من أن تنتقل منها وتصبح سكرتيراً لوزارة المعارف.

(١) لقد كنت مشغولاً جداً في عملي في وزارة المعارف وكنت في الحفظة أعمل بروح رسالة وكثيراً ما كنت أتأخر في مكثي إلى ما بعد منتصف الليل. وفي بعض الأحيان كنت أتاب الليلة هناك وعندما كان المراسل يفتح المكتب صاحاً لتنظيمه بخدي متمدد على الأريكة فوطني من النوم.

جولتي التفتيشية وما ترتب عليها من نتائج التغيير الجذري في ادارة المعارف. الغاء مناطق المعارف وتأسيس مديرية معارف في كل لواء

لقد كنت قل استقالة وراره بوري السعيد قد طلعت الى ورير المعارف السابق الحاج عبد الحسين الحلبي موافقته على ان اقوم بحولة تفتيشية في جميع انحاء العراق للاطلاع على سير المعارف فيها. فوافق على طلبي. وقد ايد الورير الجديد بدوره هذه الموافقة. وبدأت الجولة التفتيشية من محافظة بابل (الحلة سابقاً) ثم محافظة كربلاء ثم محافظتي القادسية والمثنى (الديوانية والساوة سابقاً) ثم محافظة دي قار (المنتفك سابقاً) ثم محافظة البصرة ثم محافظة ميسان (العمارة سابقاً) ثم محافظة واسط (الكوت سابقاً) ثم قفلت راجعا الى بغداد، على ان اتبع هذه الجولة بجولة اخرى في المحافظات الشمالية في الربيع التالي. وقد تجولت في سفرتي هذه في القرى النائية والارياف وفي الاهوار والمستنقعات بين القصب والادغال وذهبت الى اماكن نائية لم تطأها قدم مدير معارف او مفتش معارف. وسجلت الاماكن التي ينبغي فتح مدارس فيها او التي تحتاج الى بناء مدارس لها. كما اجتمعت برجال الادارة وناقشتهم حول هذه المواضيع واجتمعت بالاهالي واستمعت الى مطالبهم. وقد توصلت نتيجة سفرتي هذه الى نتائج ثلاث:

اولها- ان بقاء هذه المحافظات ملحقه بمديريات معارف نائية عنها خطأ يجب تلافيه باسرع ما يمكن، وانه يجب احداث تغيير جذري في ادارة مناطق المعارف وذلك بتأسيس مديرية معارف في كل لواء.

ثانيهما- وجدت ان المخصصات التي كانت قد وزعت على مناطق المعارف، على اساس نفوس المحافظات المرتبطة بها، قد صرفت معظمها على مراكز المناطق ولم يصب منها المحافظات النائية شيء يذكر. وبقيت المحافظات التابعة والمحلات النائية محرومة من العناية المطلوبة.

ذلك بعد كشف بكمية من لاسعة لدهنه. بعد من موقوف
لاد و النافيس لاد و لاد حله. و منه مصدق و
لغاتمام و مد و لوجي. لاد يقود موقعا من محسن في
موضوع تأسيس مدرسين و سر لعمه. و على لاد حله لاسعة. حله
بمحور بها و سموي. محاذير د ربه في لوف لدى كان لاهالي
انفسه بظالمون بفتح المدرسين في مناطقهم و من عرب ما رأيت
بعض المتصرفين كان من رأيهم إلغاء بعض المدرسين لانيها كانت نسب
في رأيهم. مشاكل ادارة. هـ في حين ان بعض رجال الادارة كانوا
على العكس من ذلك، يلحون على فتح المدارس في مناطقهم.

وبعد رجوعي الى بغداد قدمت الى وزير المعارف السيد عباس مهدي ثلاثة
تقارير عن رحلتي التفتيشية التي دامت اكثر من شهر ونصف. واحد منها
تقرير مطول مفصل ذكرت فيه الاماكن والمحلات والقرى التي رأيت اياها في
امس الحاجة إما لفتح مدارس فيها او لتوسيع او تكميل في مدارسها او لاسبية
لمدارسها لان ابنيته لم تكن تصلح بتاتا. كما قدمت تقرير اثنيا اقترحت فيه اكمال
مدرسة الجف المتوسطة وجعلها ثانوية كاملة. لا سيما وان قائمقام الجف
وقتئذ. السيد جعفر حمدي. كان متحمسا للمشروع و وعد بأن يجمع تبرعات من
الاهالي لمساعدته وزارة المعارف لاكمال البناء وتوسيعه وذلك بقصد الاستفادة
من ذلك المحزن الثقافي القديم في الجف وتوجيهه توجيهها عصريا.

وقدمت تقريرا ثالثا بتاريخ اول شباط ١٩٣٣. وهو التقرير الاهم.
اقترحت فيه اجراء تغيير جذري في ادارة مناطق المعارف وذلك بتأسيس
مفتشة معارف في كل لواء (محافظة). يكون مقرها في مركز اللواء. ومنحها
صلاحيات ادارية تصدبة و إلغاء مناطق المعارف ومديرياتها ووجهت نسخة من
هذا التقرير الى كل من مدير المعارف العام الدكتور سامي شوكة ومرشد التعلم
العام الدكتور فاضل الجمالي. وفي يلي نصه:

ادارة مناطق المعارف

« معالي الوزير .

لقد لاحظت في دوري التفتيش هذه بعض امور تستحق النظر ، فخص
اداره مناطق المعارف رأيت من الواجب ان اوضحها لمعاليكم راجا احداها
بسطر الاعتبار .

ان الترتيب الحالي لاداره المعارف اصبح غير متلائم والحاجة بصورة باتة .
فمدراء المناطق لا يتمكنون . فيما لو لاحظنا عدد الاولوية التابعة لهم . من
الالتفات الى شؤون ودقائق وتفاصيل المدارس التي في مناطقهم بحكم كون هذا
الالتفات لا يتسنى لهم لضيق الوقت وكثرة عدد المدارس بدرجة يصبح امر
زيارتها والاهتمام بها بصورة دقيقة متعذرا جدا مما ادى بالتالي الى ان يكون
التفات مديري المناطق مقتصر - بطبيعة الحال - على المدن التي توجد
فيها دوائرها لكونها تحت انظارهم مباشرة . اما الاولوية والمدن الاخرى فان
مدير المنطقة يعتمد في قضاء حاجاتها وتفاصيل شؤونها الادارية على تقارير
المفتشين الذين يكتبون اليه عن كل كبيرة وصغيرة تخص المدارس التي زاروها
وفتشوها . ولكنه بالنظر الى كثرة المخبرات ووفرة تقارير التفتيش والى ان
الامور التي تطلب بالمخبرات لا يمكن الاهتمام بها بعين الدرجة كما لو شوهدت
عيانا . كما هو الحال في مراكز المناطق . ولذلك اصبح نصيب المدارس النائية
عن المركز في معظم الاحيان ، الاهمال الذي هو بالطبع غير مقصود وانما هو
نتيجة طبيعية مباشرة للبعد وعدم المشاهدة لمقايضة الحاجات بعضها مع بعض .
وليس من الممكن مقايضة حاجة باخرى من غير ان تشاهد المدرستان فتقاس
حاجاتها ثم تفضل التي هي اكثر ضرورة على التي هي اقل ضرورة .

ولا ارى مجالا الآن لايراد التفاصيل الكثيرة عن الموضوع ، وانما بإمكان كل
من يذهب في دورة تفتيشية ان يشاهد هذا النقص البارز المحسوس بحيث
اصح البعد والاهمال ينتاسيان طرديا . فكلما بعدت المدرسة عن المركز كلما قل
الاهتمام بها ، وكلما قربت منه كثر الاهتمام بها .

واكتفي بها بأن اورد لمعالكم مثلا واحدا يحل في مسائل لتعمير
الطفمة فقد شاهدت عدم التناسب في تأمين الحاجات في هذه المنطقة وقد
يصرف الكثير من المال لتعمير اشاء غير ضرورية بينما لو هي قست بأشياء
اخرى اكثر ضروره منها ومعايستها بصورة دفعه عادله.

ولقد لفت نظري اهل بارز لكثير من الحاجات التي تأتي بالدرجة الاولى
من الاهمية فسألت المفتشين عما اذا كانوا قد كتبوا عنها الى مدراء المنطقة.
فاجابوني انهم كتبوا عدة مرات ولكنهم مع ذلك لم يتلقوا اشعارا بالاحاج لسد
النقائص المذكورة بحيث اصحوا في الاخير يائسين من امكان تنفيذ مقترحاتهم
واعارثها ما تستحقه من العناية والالتفات. بينما كان بإمكانهم في كثير من
الاحيان، فيما لو كانوا يتمتعون بسلطات ادارية بسيطة، ان يقضوها بسرعة
وينفذوها باقرب الطرق واسهل الوسائل. اما في الوقت الحاضر فان المفتش
يشاهد نقضا صغيرا بسيطا فيضطر الى ان يكتب بشأنه الى مدير المنطقة التابع
له وهذا بحكم كثرة اشغاله المتراكمة والعدد الهائل من الاوراق والخباير
والتقارير لا يتمكن من اعطاء هذا النقص الذي يراه المفتش الالتفات اللازم.
وذلك لانه اولا نقص بين عدد كبير آخر من النواقص. وثانيا لانه لم يشاهد
ليقارن بينه وبين النواقص الاخرى التي تكدست الاقتراحات حولها لديه
فيقدر كل نقص حق قدره، ويمنحه ما يقتضيه من الالتفات والاهتمام. وهكذا
يذهب اقتراح المفتش ادراج الرياح ويموت بين الاوراق والتقارير وتكون
النهاية المحتومة لهذا الوضع الاداري المرتبك ان تفر عزيمه المفتش وتشبط همته
بعد ان يشاهد عدم الالتفات (غير المقصود طبعا) الى ملاحظاته واقتراحاته فلا
يهم بعدئذ بالكتابة التي يراها غير مجدية لا عن اقتراحاته السابقة. ولا عن
اقتراحاته اللاحقة. التي يشعر بها ويراهها بعينه. وبذلك اصبحت مديريات
المناطق، بنتيجة هذا الوضع الذي وصفته، شبه مراكز لتبريد الاقتراحات
والملاحظات التي تقدم من المفتشين. بحيث يصح القول اننا لو فرضنا ان مفتشا
كتب اقتراحه بدرجة ١٠٠ درجة فان الاقتراح نفسه عند وصوله الى المنطقة
بين العدد الضخم الاخر من الاقتراحات يصحح ذا ٥٠ درجة حرارية فقط.
اما اذا كتب بشأنه الينا فيصلنا بين عدة اقتراحات اخرى واوراق متعددة

فان درجته حشد يهدف الى ١٠ درجات ، وذلك لاسيما لعدد طلعاته على
جميعه الحاجة والوضع . بسبب تعدد وعده الماشهده . لا يعبره الالتفات للاراء
الذي يستلزمه . وهذه الصورة سلاشي حراره الاقتراح ونعبر عرمة المقتش
المقترح في الوقت الذي كان من الممكن بسهولة ان نعطي حاجات كثيره من هذه
القبيل وتعد اقتراحات عديدة من قبل المقتشين انفسهم رأسا في لو كانت لديهم
صلاحيات ادارية بسيطة وافي حاضرا ان ازود معاليكم بأمثلة عديدة على ما
اقول من ان البعد وكثرة مراكز الخبرات وتعدد الماشهده قد اخذ يشوه
الاقتراحات ويزيل تناسب الحاجات حتى كادت تصبح كأنها ذات درجة واحدة
لكونها كلها مكتوبة على الورق ومقدمة من مفتشين محرومين من كل سلطة او
صلاحية ادارية .

فعليه ورغبة في ان تسير امور المعارف بالسرعة المطلوبة ولكي نعمل على
تقليل عدد الخبرات الكثيرة والتافهة التي اصبحت تغمر الوزارة بصورة هائلة
تستغرق معظم اوقاتها تسد امامها مجال الالتفات الى الامور المهمة المتعلقة
بالسياسة العامة للمعارف - اقترح الامور التالية :

١ - ان يعين لكل لواء مفتش خاص يقيم فيه يعطي صلاحية ادارية
كافية تشبه او تقل درجة عن صلاحية مديريات المناطق الحالية . فيكون
مفتش معارف اللواء مسؤولا عن تسيير امور المدارس فيه وقادرا على قضاء
كثير من الحاجات الضرورية التي ليس باستطاعة مدير المنطقة، وهو على بعد من
اللواء، وغير قادر على زيارته، ان يقضيها الا بعد مخاضات طويلة جدا وبعد
ضياع وقت ليس بالقصير كان من الواجب ان يصرف على امور اكثر اهمية
وانتاجا للمعارف من الخبرات العقيمة البسيطة . ومن الممكن فيما لو تقررت هذه
القاعدة ان تحدد صلاحية مفتشي معارف الالوية بحدود مناسبة ترتأيا الوزارة
بعدئذ .

٢ - نظرا الى ان لواء بغداد والموصل والبصرة من الالوية الكبيرة والتي
تكفي شؤون مدارسها لان تأخذ اوقات مديري المناط الحاليين بكاملها فاقترح
ان تقتصر سلطات المناطق الحالية على الالوية التي توجد فيها

مراكزها فتكون عندئذ لدى مدير المنطقة من الوقت الكافي ما تمكنه من الالتفات الى جميع امور منظمته بصورة دقيقة وافيه تماما وبذلك يحصل معارف الاولى عن مدراء المناطق الثلاث.

ونظرا الى ان الاولوية الثلاثة المذكورة تكون ذات درجات على من درجات الاولوية الاخرى لاهميتها وكثرة المدارس فيها فتصبح عند ما مفتشي الاولوية مطمح للترقية يكون مشجعا لهم على الاهتمام والتفاني في سبل الواجب املا في الحصول على احدى مديريات الاولوية الثلاث التي هي بطبيعة الحال ارفع درجة وراتبا نظرا الى سعة مسؤولياتها وتعدد مدارسها وصحامة اشغالها واعمالها.

وارجو ان تراعى في هذا الموضوع نقطة واحدة وهي ان هذا الترتيب سوف لا يكلفنا اي تكاليف اخرى وذلك لانا قد وضعنا في الميراسة الجديدة مخصصات مفتش لكل لواء، وهو في عين الوقت لا يياقض ابدا بل يؤيد الاقتراحات المقدمة من قبل لجنة منروية في إيجاد مديرات للتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي وغيرها.

ولمعاليكم وافر الاحترام.

عبد الكريم الازري
سكرتير الوزارة

صورة منه الى:

- سعادة مدير المعارف العام

- سعادة مرشد التعليم العام " "

وقبل تنفيذ هذا التقرير رأيت ان ادخل فيه تغييرا مهما ذلك اني وجدت ان لا حاجة لتمييز بعض الاولوية (المحافظات) على غيرها بأن يكون لبعضها مدير معارف، بينما يكون للبعض الاخر مفتش معارف ذو صلاحيات ادارية. ورجحت ان تعامل الاولوية (المحافظات) جميعها معاملة متساوية وذلك بأن يكون لكل لواء (محافظة) مدير معارف . وقد بقيت هذه التقارير جميعها في مكتب وزير المعارف السيد عباس مهدي الذي لم يتخذ بحقها اي اجراء الى ان استقالت وزاره ناهي شوكة.

-وزارة رشيد عالي الكيلاني الاولى-
السيد عبد المهدي وزيراً للمعارف

وجاءت وزارة رشيد عالي الكيلاني بتاريخ ٩ / ٩ / ١٩٣٣ وكان وزير المعارف فيها السيد عبد المهدي. قدمت التقارير المذكورة اليه ورجوت منه الاهتمام خاصة بالتقرير الثالث الذي اقترحت فيه التعبير الجذري المار الذكر في ادارة مناطق المعارف. وقد بقيت تلك التقارير عنده مدة قصيرة ثم استدعاني وقال لي، اما التقرير الاول المطول فاني موافق عليه وسينفذ على مراحل من قبل مدراء المعارف على ان يلفت نظر كل منهم الى الفقرات الخاصة بمطبقته أو بلوائه. ثم قال انه موافق على التقرير الثاني الخاص باكمال متوسطة النجف وجعلها ثانوية كاملة وامر بتنفيذ هذا المشروع حالا، وفعلًا تم تنفيذه بدون ابطاء. اما التقرير الثالث الخاص بالتغيير الاداري الجذري فقد قال انه موافق عليه من حيث المبدأ، ولكنه سيرجيء موافقته النهائية عليه الى حين رجوع اللجنة المؤلفة من مرشد التعليم العام الدكتور فاضل الجمالي ومدير دار المعلمين الابدائية الدكتور متى عقراوي والشيخ باقر الشبيبي مفتش اللغة العربية. من جولتها التي كانت ستقوم بها في أرجاء العراق، والتي كانت ستدرس فيها أوضاع المعارف وإدارتها، وإذا ما أيدت التغيير الذي كنت قد اقترحت في إدارة المعارف فإنه، أي الوزير، سينفذه حالاً، ورجا مني أن لا أنزعج من قراره هذا.

وما ان سمعت قرار الوزير حتى رجعت الى مكنتي. وجمعت اوراقني الخاصة، وقدمت استقالي من وظيفتي وبعثت بها الى وزير المعارف وتركت الدائرة الى بيتي. وبعد وصولي الى بيتي بقليل، جاءني نداء هاتفي من الوزير يطلب فيه بالحاح رجوعي الى مقر الوزارة، ويعتب عليّ على كتاب الاستقالة الذي كنت قد بعثت به اليه. فأجبتة لا حاجة لرجوعي الى وظيفتي ما دامت اقتراحاتي لا تلقى القبول حتى تتأيد من الغير. فالح علي كثيرا في الرجوع الى مكنتي وقال انه يريد ان يتحدث معي في الموضوع. فرجعت وقابلته. فعاتبني ثم وافق على تنفيذ التقرير فوراً وطلب ترشيح الاشخاص اللائقين لمديريات

معارف الآلوية فعلت للوزير هذا العمل بطريق من مذهب جديد. هذا
تعمد هذا التقرير يبطوي على محالمة صريحة لعانون له به نعمة لا يعمد
هذا التصبر الإداري ستوجب تعيين مفضين ومعلمين في وظائف إدارية. أي
نقلهم من ملاك التفتيش أو التعلم النابوي إلى ملاك (كادر) الإدارة ليكونوا
مدراء معارف الوية. وكذلك تعيين معلمين محسوبين على ملاك (كادر) للتعلم
الابتدائي ليكونوا كتاباً في مديريات معارف الآلوية. ولا يوجد في ملاك
(كادر) الإدارة رواتب ومحسسات إلا لاربعة مدراء معارف. كما لا يوجد في
ملاك (كادر) الإدارة رواتب ومحسسات للعدد الكبير من الكتاب الذين
ستحتاجهم مديريات معارف الآلوية. والذين سيشغلون من ملاك للتعلم
الابتدائي. وفي هذا محالمة صريحة لعانون المزايا العامة. وأن وزير المالية
ستعترض على اجراءاتنا هذه. وتطلب العاءها والامثال لعانون المزايا
العامة. ولذلك يتوجب عليك ان تقف من وراءه المالية موقفاً حارماً ونصر على
هذا التغيير الإداري الذي لا بد منه. والذي اقتضيه مصلحة المعارف. وهذا
يقتضي الانصاف ان اشد بالموقف الحارم الصلب الذي وقفه وزير المعارف
الهام، ذلك الموقف الذي يدل على مبلغ ما كان تتمتع به من ثقة في نفسه
واعتراز بكرامته.

وقد صح ما كنت قد توقعته فما ان صدرت الاوامر الادارية بتعيين بعض
معلمي المدارس الثانوية- وجميعهم من خريجي الجامعات الخارجية
الاجنبية- لمديريات معارف الآلوية وكذلك بتعيين بعض مدرسي المدارس
الابتدائية للوظائف الكتابية والحسابية للمديريات المذكورة. حتى اوفدت
وزارة المالية مفتشاً مالياً الى مركز وزارة المعارف دقق في الوضع
وقدم تقريراً الى وزارة المالية شرح فيه المخالفات التي اقترفتها وزارة المعارف
لقانون الميزانية العامة باجرائها هذا التفسير الإداري المهم. وما ان اسلمت
وزارة المالية هذا التقرير حتى وجهت بدورها الى وزارة المعارف كتاباً سدد
اللهجة بتوقيع وزير المالية ياسين الهاشمي تطلب فيه العاء الاوامر الادارية
المذكورة وابطال التسطبات الادارية الجديدة. والامتنال لعانون المزايا
العامة. فاجاب وزير المعارف. بكتاب حارم من فيه بان هذه الترتيبات

الادارية اقصنها الضرورة المصوى والمصلحة العامة، ولا يمكن الرجوع عنها
شأننا، وطلب الى وزاره المالية اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعاده الطر في
ملاك (كادر) الادارة سواء منه ما يخص عدد مدراء المعارف او الكتاب ووضع
الاعتمادات والمخصصات المطلوبة لهذه الزيادة، وارسل صورة من هذا الجواب
الى رئيس الوزراء. وقد هدد وزير المعارف شفويًا بالاستقالة من الوزارة على
التراجع عن الموقف الذي اتخذه. فتدخل رئيس الوزراء فوراً في الموضوع -
وكانت الوزارة الكيلانية ما تزال في اول عهدا - وسوي الامر بين
الوزارتين بشكل حي وانتهت المشكلة..

وهكذا تم تحقيق هذا التغيير الجذري في الوضع الإداري للمعارف وأصبح
لكل محافظة (لواء) مدير معارف خاص به يتصل بوزارة المعارف مباشرة
ويراجعها حول شؤون المعارف في لوائه. وعندما بدأت لجنة الدكتور فاضل الجمالي
ورفاقه في جولاتها التفتيشية سافر بصحبته بعض مدراء معارف الالوية الذين
كانوا قد تعينوا لاستلام مهام وظائفهم الجديدة. لقد كان هذا التغيير انقلاباً
حقيقياً بل ثورة في وضع المعارف. والواجب يقتضي ان انوه مرة ثانية
بالموقف الحازم القوي الذي وقفه وزير المعارف الهام السيد عبد المهدي،
والذي لولاه لما امكن تنفيذ هذا التغيير الجذري الذي ترتبت عليه آثار بعيدة
المدى في انتشار التربية والتعليم في جميع ارجاء العراق، وخاصة في المناطق
النائية التي كان نصيبها الاهمال في الوضع الاداري السابق. ومن اهم النتائج
التي ترتبت على هذا الاصلاح الاداري - هو ادخال عناصر جديدة في ادارة
المعارف، عناصر مؤلفة من الشباب المتجدد الذين كانوا قد تخرجوا حديثاً من
الجامعات الاجنبية وجاءوا بنظرة اصلاحية عصرية ترفض بقاء الحال على
المنوال السائد وتريد، بل وتصر، على تغيير الاوضاع تغييراً اساسياً. لقد كان
هؤلاء الخريجون الجدد - كلما رجعوا الى العراق بعد اكمال دراستهم -
يعينون للتدريس في المدارس المتوسطة والثانوية، وهذا امر طبيعي بالنظر
الى الحاجة الماسة اليهم للتدريس، ولم يفكر في الاستفادة من اي واحد منهم في
ادارة المعارف، التي كانت قائمة على عناصر قديمة تنتمي الى الجيل السابق.
فجئاً الآن، بموجب الاصلاح الاداري المنو به، ببعض هؤلاء الخريجين الجدد

الى ادارة المعارف وعينوا مدراء معارف لهم . وقد سمى هذا الاصلاح الاداري . الذي ثبت نجاحه نجاحاً طويلاً . نافداً لمدد من الزمان . واستجابة للدعائيات الموجهة في بعض الاوساط ضد وزارة المعارف . عند التصريح فيه وتقرر الرجوع الى النظام الاداري السابق . مع قايده . احد وهو تأسيس منطقة معارف خاصة بالفرات الاوسط تضم الوجة الحلة (بابل) وكربلاء . والديوانية (محافظة القادسية والمنسّى) . اثر استقالة الشيخ محمد رضا الشبيبي في ١٩٣٥/٩/١٥ من وزارة المعارف في الوزارة الخامسة الثانية . وتعيين صادق الصام بدلا منه . وبمعيه طه الهاشمي رئيس اركان المجلس مديرا عاما للمعارف بالوكالة . وقد استمر هذا النظام الاداري العسقي الذي ثبت فشله فشلا دريما - نافداً لمدد من الزمان . وقد نفس توحيد الدكتور متى عقراوي في سنة ١٩٣٥ مديراً لمعارف منطقة كركوك ثم مدير لمعارف منطقة الفرات الاوسط سنة ١٩٣٦ ثم تقرر في ١٩٤٥ او ١٩٤٦ . الرجوع الى الاصلاح الاداري الذي كان قد نفذ في سنة ١٩٣٣ والذي جعل كل لواء (محافظة) منطقة معارف قائمة بذاتها . وما يزال هذا الاصلاح نافداً لحد الآن . وفيما يلي صورة من التقرير الذي كنت كنته في وقته عن هذا الترتيب الاداري الجديد والذي شرحت فيه الاسباب الموجبة له والفوائد المرجوة منه :

« الترتيب الاداري الجديد »

« كانت ادارة المعارف مقسمة الى ثلاث مناطق : منطقة بغداد . منطقة الموصل ومنطقة البصرة . ثم اضيفت بعدئذ منطقة رابعة سميت بالمنطقة الكردية . وكانت منطقة بغداد تحتوي على الوجة بغداد والحلة وكربلاء والكوت والديم وديالي وقسم من لواء كركوك ومنطقة البصرة تحتوي على الوجة البصرة والعمارة والمنتفك والديوانية . ومنطقة الموصل على لواء الموصل وحده والمنطقة الكردية على لوائي السليمانية واربيل وبعض الاقضية الكردية في لواء كركوك . وكان على رأس كل منطقة مدير معارف الا المنطقة الكردية فكان يرأسها

(١) لا أتذكر اسماء جميع مدراء معارف الالوية الحذف ولكن يفت في ذاكري بعض الاسماء منها الاسناد المرحوم حسن الصياح مدير معارف لواء الديوانية (محافظة القادسية والمنسّى حالياً) والاسناد رشدي سلي مدير معارف لواء المنتفك (محافظة ديالى حالياً) وبعد بقله حل محله الاسناد عبد الحميد =

مفتش له بعض صلاحات ادارية، وكان هؤلاء المديرون الاربع يتعلمون اوامرهم وارشاداتهم من مدير المعارف العام الذي كان رئيسا لهم .
كان لكل مدير بعض المفتشين لمدارس الاولاد لتفتيشها وتقديم التقارير عنها الى مدراء المناطق لتعمد ما يرويه صالحا من اقتراحات المفتشين والمفتشات اللواتي كن في مركز الوراثة .

« غير ان هذا الترتيب كان نافعا من عدة وجود مهمة ويمكن الاشارة الى هذا النقص باخذ الفقرة التالية من الاسباب الموجبة التي رفع بموجبها اقتراح الترتيبات الادارية الجديدة التي سنأتي على ذكرها »

« ان الترتيب الحالي لادارة مناطق المعارف جميعها غير متلائم مع الحاجة فمدراء المناطق لا يتمكنون، فيما لو لاحظنا عدد الاولوية التابعة لهم، من الالتفات الى شؤون المدارس التي في مناطقهم والالمام بحاجات المحلات التابعة لادارتهم، بحكم كون هذا الالتفات لا يتسنى لهم لضيق الوقت وكثرة عدد المدارس بدرجة يصبح امر زيارتها والاهتمام بها بصورة دقيقة متعذرا جدا مما ادى بالتالي الى تعسر في تنفيذ الامور وبطء في اجراء الاصلاحات وتشوش في الادارة واهمال الكثير من الحاجات الضرورية . وكان هذا النقص بارزا بصورة خاصة في المحلات النائية عن مراكز المناطق اذ ان مدير المنطقة يعتمد في قضاء حاجاتها وامورها الادارية على تقارير المفتشين الذين يكتبون اليه عن كل صغيرة وكبيرة تخص المدارس التي زاروها وفتشوها وحاجات المحلات التي شاهدها . ولكن بالنظر الى كثرة المخبرات وتقارير المفتشين والى ان الامور لا يمكن الاهتمام بها بعين الدرجة كما لو شوهدت عيانا فقد اصبح نصيب المدارس والمحلات النائية عن المراكز في معظم الاحيان الخسران . الذي هو نتيجة مباشرة للبعد وعدم المشاهدة لمقايضة الحاجات بعضها مع بعض وتفضيل الاله منها على المهم . ومن النواقص البارزة هو ان المفتشين في الوقت الحاضر يشاهدون كثيرا من النقائص الصغيرة البسيطة ولكن لفقدان السلطة الادارية لاصلاحها يضطرون الى الكتابة بشأنها الى مديري المناطق التابعين لهم وهؤلاء

= محمود القره غولي . والاستاذ حس الجواد مدير معارف لواء الكوت (محافظة واسط حاليا) والعمارة (محافظة ميسان حاليا) . والسيد خالد الهاشمي الذي حصل على شهادة الدكتوراه بعد ذلك وصار رئيسا لجامعة بغداد .

عانى ثلاثة سوف مما يؤدي الى عدم تمكنهم من ادارتها جميعا بالشكل المتصور الصحيح . ثم التمس الحد من هذا عمل لكل ماكنه سائما مستغلا حسب بنصر الى ادارته منظمه بوجه لا يعمل الناس مع الادارة الكثيرة الارسان والتشوش لكثرة الاشغال من جهة . وعدم الاستطاعة من الاقاء بكل صغيرة وكبيرة ومعالجتها بما تحتاج اليه من الاهتمام من الجهة الاخرى . وبدا التمس يكون ايضا قد استعدنا من اراء وافكار اطيب العاصر التي اختتها وزارة المعارف من شأها المثقف ذوي العقيدة الراسخة والائمان القوي والمعلومات الحديثة وبعثا بهم روح الامل للتقدم والنماء في وزارة المعارف بعد ان أصبح كل منهم في الوقت الحاضر يسعى للابتعاد عنها بسب ما استولى عليهم من اليأس الشديد من امكان النجاح والتقدم في مضار هذه الحياء ما داموا متسعين اليها . وهي بهذه الدائرة الضيقة من تشكيلاتها الادارية وتستفيد في عين الوقت من التنافس الذي سيحصل بين هؤلاء المدراء وسعي كل منهم لادخال كل ما من شأنه اصلاح مدارس الأولوية ورفع مستوياتها العلمية والاخلاقية واظهارها بالمظهر الذي ترتاح اليه وزارة المعارف وتؤيده باعتقادها عليه . وكذلك سيكون لهذه الوزارة المعلومات الكافية عن كل معلم من معلمي المدارس لتوالي زيارات مدراء الأولوية لمدارسهم عدة مرات خلال السنة الدراسية والاحتكاك بالمعلمين احتكاكا يكفي لدرس اخلاقهم وشخصياتهم من الوجهتين العلمية والتربوية ويساعده على الكتابة عنهم باعتقاد جازم وبعقيدة راسخة لقلة عدد المدارس التي سترتبط بكل منهم بالنسبة للتوزيع الحالي على المناطق الحالية . وذلك بدون ان يؤدي ذلك الى اية زيادة في النفقات .

وكذلك جاء في خطاب الوزير على مجلس مديري المعارف في جلسته الختامية في يوم الخميس المصادف ٨ حزيران ما يلي :

« وهكذا كانت النتيجة الطبيعية لوضع التشكيلات الادارية السابقة ارتباكا في توزيع الاهتمام بصورة دقيقة وعادلة فعالية فائقة بالمراكز وما جاور المراكز واهمال مطبق للمحلات النائية سواء كانت الوية او قرى وقصبات وحتى لقد أصبح البعد والاهمال والقرب والاهتمام يتناسان تناسا طرديا .

فكلما بعدت المدرسة عن المركز كلما قل الاهتمام بها وكلما قربت منه كد الاهتمام بها وهم جرا....

فيمكن تلخيص الغايات التي دعت الى الشكليات الادارية الجديدة بالنقاط التالية:

أ - الاهتمام بالمحلات النائية والقروية منها على الاحصاء ونوزيع هذا الاهتمام توزيعا عادلا .

ب - السرعة في الاصلاح بحيث يتمكن مدير معارف اللواء بما لديه من سلطة ادارية من القيام عند اجرائه التفتيش بالاصلاح العاجل دون التحايل الى المخابرات والاقتراحات كما كانت عليه الحال لدى المفتشين في السابق .

ج - ادخال عناصر جديدة في الادارة . ومعنى ذلك ايجاد مراكز اصلاحية في الخارج بدل حصرها في اماكن والوية معينة محدودة .

د - فسح المجال للاهتمام المتواصل بشؤون المدارس وكفاية المعلمين بحكم قلة أعمال مدير معارف اللواء بالنسبة إلى أعمال مدير معارف المنطقة من قبل والتمكن من إجراء التفتيش بصورة أدق وبنطاق أوسع وأجدي .

هـ - ايجاد صلة واتصال بين مدير المعارف ومديري المدارس ومعلميها بنتيجة تعدد الزيارات وقرب مدير اللواء من مدارس لوائه .

و - تنشيط روح المنافسة بين مديري المعارف انفسهم وتشجيع كل واحد منهم لتحسين شؤون المدارس في لوائه وتقدمه ورفع مستواه .

ز - فسح المجال للقوة الابتكارية والحيوية والعمل المثمر في اماكن والوية مختلفة دون حصرها في محلات معينة من غير جدوى ولا فائدة كاملة .

وقد عين مدير معارف لواء لكل من:

١ - لواء الموصل (مع معاون مدير) .

٢ - لوائي كركوك واربيل (مع معاون مدير) - ادمج اللوائان موقتا الى حين ايجاد مدير معارف من العيار المطلوب لكل منهما .

٣ - لواء السليمانية

- ٤ - لواء الدلم
- ٥ - لواء دنالى
- ٦ - لواء بغداد (مع معاون مدير)
- ٧ - لوائي الحلة وكربلاء - ادمج اللواءان موقنا الى حين اتحاد مدير معارف من العمار المطلوب لكل منهما.
- ٨ - لواء الديوانية
- ٩ - لواء المستفك
- ١٠ - لوائي المعامرة والكوب - ادمج اللواءان موقنا الى حين اتحاد مدير معارف من العمار المطلوب لكل منهما.
- ١١ - لواء النصرية (مع معاون مدير)

واعطيت للمدراء الجدد صلاحيات تقل قليلا عن الصلاحيات التي كانت ممنوحة لمدراء المناطق الثلاث سابقا فلمهم صلاحية الصرف التي كانت محولة لمديري المناطق سابقا ولهم صلاحية نقل معلمي المدارس الاولى ذات الاربعة صفوف وحتى معلمي ومديري المدارس الابتدائية عند الضرورة المستعجلة ولهم صلاحية فرض عقوبة الانذار والغرامة لمدة خمسة ايام واستحصال موافقة هذه الوزارة في فرض عقوبة التوبيخ والغرامة لاكثر من ذلك الخ...

ولكن اضافة الى الاشغال الادارية التي كان يقوم بها مدراء المناطق سابقا والتي اعطيت اليهم اصبح من وظائف مدراء معارف الالوية القيام بمهام التفتيشات التي كان يقوم بها المفتشون والمفتشات سابقا وتقديم تقارير عامة مفصلة عن اعمالهم والاصلاحات التي قاموا بها خلال كل ثلاثة اشهر وكذلك تقديم تقرير سنوي خاص عن كل معلم من معلمي الويتهم وكذلك تقديم تقرير عام عن سير المعارف وتقدمها في الويتهم خلال سنة كاملة.

اي ان التشكيلات الادارية الجديدة جمعت بين وظيفتين كانتا منفصلتين سابقا وظيفة التفتيش ووظيفة الادارة والتنفيذ. لانه لما رأت الوزارة الضرر المتأني من فصل الوظيفتين لما ينتج عن هذا الفصل من مخاطر طويلة بين المفتش والمدير المنفذ لا مبرر لها جمعت بين الوظيفتين ابتغاء الغايات الملخصة

اعلاه. فالتشكيلات الجديدة يمكن وصفها بأنها جعلت مدير المنطقة ممثلاً ومديراً في منطقة اصغر، او بأنها جعلت المفتش ممثلاً في عين الوقت فالتفتش اقترن بالتفقد والادارة اقترنت بالتفتش والمناظرة للمعاشرة. ولا شك من فائدة هذا الاقتران بين الموظفين لان التفتش في المعنى الموجود في المعارف يختلف عما هو موجود في الدوائر الاخرى. فالتفتش في المعنى المستعمل في المعارف هو مرشد في امور التربية واصول التدريس للمعلمين ومصلح كثير منه منقب عن الاغلاط اي اضافة الى وظيفته التفتشية هو معه للمدرء والمعلمين فيما يخص مهنتهم. فهو لا يبقى - حسب التشكيلات الجديدة - في دائرته كثيراً بل يقضي معظم وقته في التفتش الذي هو رشاد للمدرء والمعلمين وتنفيذ للاصلاحات بشكل سريع اكثر منه تنقيب عن الاغلاط.

هذا وقد تقرر ان يراقب مركز الوزارة الالوية في اشغالهم بين آن وآخر بارسال مرشد التعليم العام ومفتش المعارف العام او غيره من المركز للتفتش على اعمال المدرء وللمعرفة سير التعليم على انواعه المختلفة في العراق ومدى تطبيق المناهج الخ.. واذا تقرر تشكيلات الفية الجديدة بتأسيس مراقبيات لانواع التعليم المختلفة فعمدئذ سيصبح في مقدور الوزارة ان تحيط علماً بسير انواع التعليم على اشكاله المختلفة وتطبيق المناهج الخ.. في طول العراق وعرضه بشكل يقرب من المضبوط.

اجتماع مجلس المعارف في صيف ١٩٣٣ اقرار مبدأ تحقيق المساواة في مستوى التعليم الابتدائي بين جميع الاولوية (المحافظات) (تمهيداً لخطوات مماثلة في التعليمين المتوسط والثانوي (الاعدادي) وذلك خلال سبع سنوات

وفي ذلك الصيف، أي صيف ١٩٣٣، وبعد أن أنجز الإصلاح الإداري
الآنف الذكر أعقبه تحقيق خطوة إصلاحية جديدة أساسية في توزيع التعليم
الابتدائي على مختلف المحافظات. فلم تكتف وزارة المعارف بمبدأ توزيع
الزيادات الواردة في الميزانية العامة لوزارة المعارف والمخصصة للتوسعات في
المدارس على مديريات معارف الاولوية بنسبة نفوس كل محافظة، بل خطت
الوزارة خطوة جديدة أخرى نحو العدالة الاجتماعية وذلك باقرارها مبدأ
تحقيق المساواة في مستويات التعليم الابتدائي، مبدأ تكافؤ الفرص - كخطوة
أولى تمهد لخطوات مماثلة في التعليمين المتوسط والثانوي - بين جميع المحافظات
في خلال سبع سنوات، وذلك بإعطاء المحافظات المتأخرة أكثر مما تستحقه بنسبة
نفوسها، بغية تمكينها من اللحاق بالمحافظات المتقدمة، حتى تتساوى المستويات
في التعليم الابتدائي في جميع المحافظات في خلال سبع سنين، وذلك دون إيقاف
حركة النمو في المحافظات المتقدمة. وقد أقر هذا المبدأ الأساسي الذي يمكن
اعتباره في الواقع ثورة جديدة في سياسة المعارف وقد طبق فوراً.

وفيما يلي نص القرار الذي اتخذته مجلس المعارف في جلسته المنعقدة في

١٩٣٣/٥/٢٣ :

« إن أعلى نسبة بين عدد الطلاب والسكان في الاولوية هي نسبة لواء
الموصل البالغة $\frac{١}{٢}$ ٣٠ في الألف وعليه فقد اتخذت نسبة ٣١ بالألف النسبة
العليا التي ينبغي السعي لإيصال جميع انحاء القطر إليها.

ولإيضاح هذه القاعدة التي ستكون أساساً لتوزيع المعلمين في المستقبل ورفع
النسبة في كل لواء إلى درجة ٣١ بالألف يؤخذ عدد سكان اللواء الواحد
ويقسم على ٣١ لمعرفة عدد الطلاب الذين يسددون هذه النسبة ثم يطرح من

الناجح عدد الطلاب الموجودين في الوقت الحاضر مكون حاصل الطرح هو العدد الذي يجب أن يدخل المدارس الابتدائية لإبصار اللواء في السنة المعنية، أي ٣١ بالألف. وإذا لوحظ أن من الواجب أن يكون لكل ٣٠ طالباً معلم واحد فينبغي أن يقسم حاصل الطرح على ٣٠ فتكون نتيجة القسمة عدد المعلمين الذين يحتاج إليهم كل لواء. وقد أجريت هذه العملية لكل لواء فكانت النتيجة أن عرف العدد العام للمعلمين في المدارس الابتدائية الذين يجب اضافتهم لتحقيق الغاية المطلوبة وهي إبلاع السنة إلى ٣١ بالألف في الأولوية كافة.

- البعثة العلمية لسنة ١٩٣٣

وفي صيف سنة ١٩٣٣ تم إرسال عدد كبير من الطلاب في البعثة العلمية لوزارة المعارف يفوق كثيراً عددهم في السنة الماضية. وقد تم انتقاء الطلاب على أساس الدرجات التي حصلوا عليها في امتحانات البكالوريا الثانوية بشكل دقيق أيضاً، وقد روعيت اعتبارات جعلت البعثة العلمية منصفة لجميع العراقيين، دون مساس بالمستوى العلمي بتاتاً، وكانت هذه البعثة هي الأخرى من أنجح البعثات.

- دار المعلمين الريفية والمدرسة الريفية

وقد تم في تلك السنة فتح دار المعلمين الريفية في البدعة في الغراف، أي في قلب المنطقة الريفية، وذلك بالاستفادة من بعض المباني والمرافق التي تعود لمديرية الري العامة والاستعانة بالخيام لإكمال الحاجات الأخرى. كذلك قد منحت وزارة المالية وزارة المعارف أرضاً زراعية اميرية صرف في محافظة الحلة هي بزايز مقاطعة الخميسية^(١) والتي تبلغ مساحتها ٢٥٠٠٠ مشارة (٦٢٥٠٠).

(١) - لقد استولى الشيخ نايف الحرثان على هذه الأراضي. فما بعد. وأدعها في مقاطعه الكبره المسماة بالخميسة بموجب قانون صدر في سنة ١٩٥٢ خول محكمة السير إعادة الطر في قرارات لجان النسوة. وإن كانت قد اكتست الدرجة القطعية. فما إذا تن أن هناك أدلة أو وثائق لم تكن في وسع المدعين. لأساس محتملة. إبرازها للحال النسوة نسبت بصرهم بالأراضي المطالب بها. وقد أحرى مأمور أملاك الحلة تفاصيل الأدلة الإثباتية التي كان قد أنورها الشيخ

دوم) تسفي سبعا وذلك للاستفادة منها في تأسيس مدرسة ريفية من نوع جديد . تكون نخرية جديدة رائده ، ونمودحاً لتنشيف الفلاحين الراشدين ثقافة عامة وزراعة في آن واحد . وذلك بالإضافة الى المدرسة الابتدائية . وقد عين لإدارتها السيد عبد المجيد محمود القره غولي . الذي كان قد وصل توأ من أميركا يحمل شهادة الاستاذية M. Sc . في الاقتصاد الزراعي والتربة . والذي وافق على إدارتها بالرغم مما كان يعنيه ذلك له من مصاعب جمة في حياة ريفية قاسية كانت في ذلك الوقت خالية من جميع وسائل الراحة . وقد اعتبر ذلك تضحية كبيرة من جانبه .

هذا ويطول شرح الخطوات المهمة التي تحققت في تغيير سياسة وزارة المعارف التي اعتمدت تحقيقها والتي اجلتها الوزارة على لسان وزيرها السيد عبد المهدي في الخطاب التاريخي المطول الذي ألقاه في الجلسة الختامية لمجلس المعارف في يوم الخميس المصادف ٨ حزيران ١٩٣٣ . والذي كتبته بيدي والذي طبع في كراس خاص . والذي أوضح فيه التشكيلات الإدارية الجديدة والغاية منها . والأسس التي اعتمدتها الوزارة في فتح المدارس الجديدة وفي توسيع مختلف أنواع ودرجات التعليم . إلى غير ذلك مما يطول شرحه . وقد ختم الوزير خطابه بما يلي :

« تعتقد الوزارة أن من واجبها أن تنشر التعليم بين أبناء الشعب بصورة عامة وبدون تفريق بين القروي والمدني . بين ابن الفلاح وابن الغني . بين العامل في المدينة والريفي في المحلات النائية . إن تعميم الثقافة بين الشعب بصورة عامة هو المبدأ الأول الذي تسير عليه الوزارة مع المساواة والعدل في تقسيم الاهتمام بين انحاء العراق كافة . »

نايف الجربان للاستيلاء على المقاطعة المذكورة . فلم يكن فيها أي وثائق ولا أدلة جديدة تثبت تصرفه فيها . ومع ذلك فقد حكمت محكمة التمييز باعطائه هذه المقاطعة إضافة إلى أراضيه التاسعة الواسعة . ولم يمض على هذا القرار ثلاث سواب حتى انتزعت منه في سنة ١٩٥٨ جميع أراضيه بما فيها الأراضي موضوعة البحث .

ثم تابع الورير خطابه قائلاً: «أؤيد لكم أن هذه الورراء سائره فى سمس
خطتها هده بروج القضاء على المروقات فى التعلم بين أساء المظهر و للمغرب
فى المستويات بين مكان وآخر مستهدفة خلق أمة موحده محسسه بمادى
قومة ثابتة ودات اتحاد واحد وطموح واحد لا فرق فيها بين عربى وكردى أو
بين طائفة وأخرى. وبكلمة مختصرة ان التعلم السعى العام الموحده هو الأول
والآخر بالنسبة لهذه الورراء».

إن هذه السياسة الجديدة التى اتبعتها وزاره المعارف والتى شرحنا
تفاصيلها، والتى كانت تستهدف توفير فرص للتعليم متكافئة لجميع العرافين
بموجب مبادئ وأسس عادلة مصففة للجميع قد أسبء فهمها وفسرتها بعض
الأوساط تفسيراً خاطئاً وأثارت حولها غباراً كثيفاً من الدعاية المعرضة
المضللة. وأفضل مثل على ذلك ما جاء فى الصفحة ١٢٥ من الجزء الأول من
مذكرات طه الهاشمى:

«٦ أيلول ١٩٣٣: أخبرت أخى ياسين بصراحة بأن تبعة مرض المعارف
تقع على عاتقه قبل كل شىء».

فالمعارف، حسب رأى طه الهاشمى الذى كان من جملة المتأثرين بتلك
الدعاية كانت «مريضة» وكانت تحتاج إلى علاج يشفيها من مرضها العضال.

تصاعد حملة الدعاية ضد وزارة المعارف ابعادي عن وزارة المعارف وتعييني معاوناً لرئيس الديوان الملكي

وبعد استقالة وزاره رشيد عالي الكيلاني بتاريخ ١٩٣٣/١٠/٢٨ جاء
إلى الحكم وزارة جميل المدفعي الأولى بتاريخ ١٩٣٣/١١/٩ وكان وزير
المعارف فيها صالح جبر الذي سار على نفس السياسة التي كانت متبعة من قبل
سلفه ولم يغير شيئاً فيها. ثم استقالت وزارة المدفعي الأولى بتاريخ
١٩٣٤/٢/١٣ بسبب اختلاف الوزراء حول مشروع سدة الكوت. وألف جميل
المدفعي وزارته الثانية بتاريخ ١٩٣٤/٢/٢١. واستجابة منه للضغط
والانتقادات الشديدة التي كانت توجهها بعض الأوساط إلى سياسة وزارة
المعارف. فقد جيء بالسيد جلال بابان وزيراً للمعارف. لإجراء التغيير الذي
كانت تطالب به تلك الأوساط في سياسة وزارة المعارف. ومن الأعمال التي قام
بها السيد جلال بابان كان نقلي بالاتفاق مع رئيس الديوان الملكي علي جودة
الأيوبي من سكرتيرية وزارة المعارف إلى وظيفة معاون رئيس الديوان الملكي
بتاريخ ١٩٣٤/٥/٧. وفي عين الوقت تم تعيين الدكتور فاضل الجمالي مديراً
عاماً للمعارف. وقد فسر نقلي من وزارة المعارف بأن الحكومة اعتبرتني لدرجة
كبيرة مسؤولاً عن متابعة تلك السياسة على تغيير وزراء المعارف. ولكن الواقع
أن المبادئ والأسس التي قامت عليها سياسة وزارة المعارف بتوزيع التعليم
بمختلف درجاته وأنواعه كانت عادلة ومنصفة لجميع العراقيين من جميع
الفئات والمناطق بحيث يصعب تغييرها إلا إذا تنكرنا لمبادئ العدالة
والإنصاف. وقد كنت واحداً من بين الذين تعاونوا مع آخرين ومنهم على
الأخص الدكتور فاضل الجمالي على وضع تلك السياسة المنصفة. وكذلك الأمر
بالنسبة للإصلاحات الإدارية. فقد كان من الصعب الرجوع عنها. وهكذا فإن
السيد جلال بابان لم يتمكن من أن يجري أي تغيير في تلك السياسة التي
استمرت وثبتت وترسخت جذورها بمرور الزمان. وقد عمت فوائدها جميع

المناطق التي كان بعضها الإهمال في ما سبق في شأن عدم تعريفها
محافظة الأنبار (الدلم سابقاً) والمخيمات الحدودية بالإضافة إلى محافظات
الحسوبة

نقل فاضل الجمالي من مديرية المعارف العامة إلى مفتشية المعارف العامة
وتعيين فهمي المدرس مديراً عاماً للمعارف. استقالة فهمي المدرس.
تعيين لجنة وصاية على وزارة المعارف بدون استشارة الوزير. استقالة
الشيخ محمد رضا الشبيبي وتعيين صادق البصام وزيراً للمعارف.

على أن هذه الدعاية ضد ورائد المعارف التي كانت تسببها بعض الأوساط
استمرت في تصاعدها. وبعد أن حققت أبعاد عبد الكريم الأزرعي عن ورائد
المعارف وجهت ضغطها لإبعاد فاضل الجمالي الذي كما قلنا كان أحد المساهمين
في وضع سياسة المعارف الآتفة الذكر. من مديرية المعارف العامة إلى وطبعة
أخرى وتعيين شخص آخر ترتضيه تلك الأوساط ليحل محله. وقد تحقق لها ما
أرادت. إذ تم نقل الدكتور الجمالي إلى مفتشية المعارف العامة. وتعيين فهمي
المدرس مديراً عاماً للمعارف. وفهمي المدرس لم يكن يتمتع بأي اختصاص في
شؤون المعارف. ولم تمضي إلا مدة قصيرة جداً حتى دب الخلاف بينه وبين وزير
المعارف الشيخ محمد رضا الشبيبي ولم يلبث هذا الخلاف أن اشتد وتفاقم. حتى
اضطر المدير العام إلى الاستقالة. وبالنظر لاستمرار تلك الدعاية على شدتها.
فان رئيس الوزراء وقتئذ. يس الهاشمي. الذي جاء إلى الحكم على اكثاف
حركة عشائرية في الفرات الأوسط كان قد حركها زملاؤه في مؤتمر الصليخ
واضطر إلى مسايرتها كما اضطر للخضوع لضغط الدعاية المذكورة ضد وزارة
المعارف. فأقدم على اتخاذ اجراء عنيف ينطوي على منتهى التحدى
والاستفزاز. وذلك بتعيين لجنة قوامها كل من وزير الاقتصاد والمواصلات محمد
أمين زكي. ورئيس أركان الجيش طه الهاشمي. ومدير الصحة العام الدكتور
سامي شوكة. ومدير الأوقاف العام الاستاذ حسن رضا. لابتداء الرأي في شؤون
المعارف. وقد تم تعيين هذه اللجنة من قبل رئيس الوزراء بمعزل عن وزير

المعارف وبدون استشارته أو اطلاعه. ولم تكن هذه اللجنة. في الحقة والواقع، إلا لجنة وصاية على وزير المعارف، الذي اعتبر هذا العمل تدخلاً من رئيس الوزراء في شؤون وزارته وتحدياً وإهانة معتمدة يقصد بها حمله على الإستقالة. فقدم استقالته التي قبلت فوراً وتم تعيين صادق الصاء ورياً للمعارف بدلاً عنه. والغريب أنه لم يكن بين أعضاء اللجنة المذكورة. مع احترامى العميق لكل منهم. أي اختصاصي في شؤون المعارف والتربية والتعليم لكي يبدو آراء ذات وزن في تلك الشؤون. فاثان من أعضاء اللجنة كانا عسكريين هما محمد أمين زكي وطه الهاشمي. والثالث. وهو الدكتور سامي شوكت. كان طبيباً للأبدان. وإن كان قد تولى مديرية المعارف العامة فيما سبق. أما الرابع وهو السيد حسن رضا فهو حقوقي بارز ومن خيرة الناس أخلاقاً وسمعة، وكان يرأس وقتئذ مديرية الأوقاف العامة.

تعيين طه الهاشمي رئيس أركان الجيش مديراً عاماً للمعارف بالوكالة

وكان أول عمل أوصت به اللجنة هو تعيين طه الهاشمي. رئيس أركان الجيش. مديراً عاماً للمعارف بالوكالة. فضربت اللجنة بتوصيتها هذه عرض الحائط بالرأي الذي كان قد تقدم به الشيخ الشبيبي. قبل استقالته. إلى رئيس الوزراء. بتعيين أحد الشبان المتجددين الاختصاصيين في شؤون التربية والتعليم. أو ممن سبق لهم اشغال هذا المنصب. مديراً عاماً للمعارف^(١). وقد تم تنفيذ توصية اللجنة بتعيين طه الهاشمي مديراً عاماً للمعارف بالوكالة إضافة إلى وظيفته الأصلية - رئاسة أركان الجيش. وكان هذا التعيين في الواقع احتلالاً عسكرياً من الجيش لوزارة المعارف لاستئصال المرض الذي ابتليت به

(١) الصفحة ١٤١ من الجزء الرابع من كتاب تاريخ الوزارات العراقية للسيد عبد الرزاق الحسني وقد ورد في الصفحة ٣٢٠ من الجزء الثاني من مذكرات ساطع الحصري أن الشيخ محمد رضا الشبيبي ألح على إعادة تعيين ساطع الحصري مديراً عاماً للمعارف باعتبار أنه لم يحصل بينه وبين ساطع الحصري أي خلاف.

ورارده المعارف. على حد قول طه الهاشمي كما ورد في مذكراته^(١)
إن محمّد نألف اللحنه الأربعة الذكر بالكل الذي سمع به بألمها. وحاهل
ورير المعارف، لبذل على الجو المتوتر الذي كان سود العراق ومسير.
الأمر الذي كان يتخوف منه كثيرا الملك فيصل الأول كما يدل على أن الشعور
أو الوعي القومي كان ما يزال ضعفاً ولم يكن قد تعلت بعد عن الرواسب
الموروثة من العهد العثماني. والتي كانت لا تزال حدودها عميقة في النفوس. كما
دل على أن ياسين الهاشمي. الذي كان موضع الأمل والرجاء بعد أن عتب
الموت الملك فيصل الأول. والذي كان موته (أي موت ياسين الهاشمي) بعد أربع
سنين من وفاة الملك فيصل الأول. أكبر حسارة مي بها العراق. لم يمكن من
مقاومة ضغوط بعض الأوساط المعروفة، وخيب آمال الذين كانوا يعلقون على
زعامته السياسية أوسع الآمال، وبرهن على أنه لم يكن يتحلّى بالصفات التي
كان يتحلّى بها، بل يتميز بها الملك فيصل الأول، والتي تسمو بصاحبها فوق
الصغائر والخلافات الموروثة، وتحاول أن تنظر إلى الأمور نظرة موضوعية
حيادية مجردة، في إطار من الحرص على الوحدة الوطنية من جهة، وعلى
الاتجاه القومي من جهة أخرى، وتبذل جهدها لتوحيد قوي الأمة بإذابة
عوامل الفرقه والانقسام بين فئاتها.

ويتساءل المرء ما هي الأمور أو المسائل أو النواقص في السياسة التي كانت
تتبعها وزارة المعارف وقتئذ. والتي استوجبت المؤاخذه والانتقاد. والتي
حركت هذه الحملة الدعائية المسعورة. وهذا التشنيع والتشهير بوزارة
المعارف؟ هل هي في توزيع مخصصات وتوسعات وزارة المعارف على الأولوية
(المحافظات) بنسبة نفوسها؟ ألم يكن هذا العمل منسجماً مع نصوص القانون
الأساسي لسنة ١٩٢٥. والذي كان نافذاً وقتئذ. والذي كان ينص على أن
العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن قوميتهم أو دينهم

(١) الصفحة ١٢٥ من الجزء الأول من مذكرات طه الهاشمي وقد ورد فيها ما يلي:
«أحبرت أحيى س بصراحة بأن نعمة مرض المعارف تقع على عاتقه فل كل شيء».

أو طائفتهم" أم هي في نأسس مديرية معارف في كل لواء (محافظة) بقصد الاهتمام بجميع الأولوية (المحافظات) اهتماماً متساوياً؟ أم هي في التخطيط لحمل التعليم الابتدائي (مقدمة لتخطيط مماثل للتعليمين المتوسط والثانوي) في مستوى واحد في جميع الأولوية (المحافظات) في خلال سبع سنوات؟ أم هي في اتباع سياسة تأمين تكافؤ الفرص في التعليم لجميع العراقيين؟ أم هي في الاهتمام بالمناطق النائية المهملة ومنها. على سبيل المثال. لواء الديلم (محافظة الأنبار حالياً). والأولوية (المحافظات) الكردية. بالإضافة الى الأولوية (المحافظات) الجنوبية؟ كان على الذين ييثون دعاية التشهير والتشجيع ضد سياسة وزارة المعارف وقتئذ أن يحللوا هذه السياسة تحليلاً دقيقاً ليتحققوا ما إذا كان فيها خروج على مبادئ العدالة والإنصاف لجميع الأولوية (المحافظات) والفئات. أو على المبادئ التي نص عليها القانون الأساسي (الدستور) لسنة ١٩٢٥ الذي كان نافذاً وقتئذ، وهي مساواة العراقيين وعدم التمييز بينهم من جميع الوجود؟ أم كان فيها خروج على المبادئ القومية لأن أكثر المستفيدين من تلك السياسة كان العنصر العربي الذي يكون العامود الفقري لدولة العراق؟ كما كان عليهم، وعلى طه الهاشمي بالذات، أن يقارنوا بين هذه السياسة والسياسة التي كانت كليات القوات المسلحة (الكلية العسكرية وكلية الأركان وكلية الشرطة) تتبعها في قبول الطلاب إليها. لقد بلغت الدعاية ضد وزارة المعارف في سنة ١٩٣٣ اسماء الملك فيصل الأول فاضطر، عند رجوعه من أوروبا إلى العراق في صيف ١٩٣٣ أثر حركة الآثوريين. لاستدعاء بعض موظفي وزارة المعارف وأسمعهم قولاً قارصاً، بل هدهم بأشد العقوبات، إلى أن أوضحوا له حقيقة السياسة التي كانت تتبعها وزارة المعارف، فاعتذر منهم واعترف أن الدعاية هي التي ضلته. ولكن لظاهر أن الذين كانوا يهاجمون سياسة وزارة المعارف وييثون الدعايات المضللة ضدها لم يكونوا يقبلون لا مبدأ المساواة، ولا مبدأ تكافؤ الفرص، ولا حتى بالمبدأ القومي المفروض فيه أن يشمل جميع العرب من جميع الفئات دون تفريق ولا تمييز بينهم.

لقد كان من الأعمال الأولى التي قام بتنفيذها مدير المعارف العام بالوكالة طه الهاشمي لمعالجة «مرض» المعارف كما سماه في مذكراته. هو إلغاء مديريات

معارف الأولوية (المحافظات) والرجوع إلى نظام مناطق معارف لدى وصفه سابقاً. معارف واحد. هو إعادة مديرية معارف مصغه لغرب الأوسط. كم كانت عليه سابقاً قبل أن ينصها الأستاذ سامي خضري في سنة ١٩٦١ وهو عين مديراً لها الدكتور منى عمراوى - لدى كان قد عُيِّن قبل ذلك مدير لمعارف المنطقة الكردية. ولكن هذه خطوة لرحمه. أي إلغاء مديريات معارف الأولوية. لم تدم طويلاً. لأنها لم تتمكن أن تست صلاحها في أحسن الواقعي. ولم تتمكن من تحقيق الحاجات الماسة لمعارف الأولوية (المحافظات). تلك الحاجات التي لم يكن في الإمكان تحمّلها إلا بوجود مديرية معارف في كل لواء (محافظة) تتفرع لشؤون المدارس والقرى والتعلم فيها. فاضطرب وزيره المعارف. مرغمة بدافع الحاجة إلى إعادة تلك المديريات.

على أن الدكتور فاضل الجمالي الذي نقل من مديرية المعارف العامة إلى مفتشية المعارف العامة. بقي في وزارة المعارف بضعة سنين أخرى يسهر على تلك السياسة ويسعى جاهداً. وقدّر إمكانه. لكي لا تحرف وزارة المعارف عنها. وقد تمكن في خلال مدة وجود صادق الصاء في وزارة المعارف من تحقيق خطوة كبيرة في طريق العدالة السياسية الاجتماعية وذلك بأقاعه (أي صادق البصام) على استصدار نظام القبول إلى الكليات العالية (عدا كليات القوات المسلحة) والذي ضمن للأولوية (المحافظات) نصاً معينة من المقاعد في الكليات

(١) لقد جاء في تقرير اللجنة الثالثة لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ والذي كتب كسبه يسمى كمنقر لها ما يلي:

المرء ٧٥ - لقد قامت اللجنة وزير المعارف حول نظام المناطق في إدارة المعارف ويكون هذا النظام يعرف سير الأعمال ويش بعض الأعضاء ضرورة الرجوع إلى نظام مديريات معارف الأولوية وخاصة بعد صدور قانون إدارة الأولوية الذي نص على تأسيس الإدارات المحلية حسب سكور من الأعضاء الرئيسيين في هذه الإدارة المحلية مدير خاص لمعارف اللواء فأجاب الوزير أنه يؤيد الرجوع إلى مديريات معارف الأولوية وأن نظاماً جديداً لوزارة المعارف هو الآن أمام مجلس الوزراء. ومن جهة ما تضمنه النظام الجديد هو الرجوع إلى نظام مدير معارف في كل لواء (محافظة) وهكذا أرحف مديريات معارف الأولوية في تلك السنة الدراسية

المذكوره. لأنه كان من الواضح أن التمدد بالدرجات وحدها سحرم أبناء
الاولوية (المحافظات) البائسة من الدخول إلى الكليات العالية، لأنهم أقل ذكاء
من غيرهم من طلاب المدارس الإعدادية، بل لأن مستوى المدارس الإعدادية
في الاولوية كان عادة أوطأ من مستوى المدارس الاعدادية في العاصمة والمراكز
الرئيسية كالموصل والبصرة بسبب ضعف مستوى المدرسين في مدارس الاولوية.
وقلة التجهيزات المختبرية فيها، إلى غير ذلك من الأسباب. ناهيك عن الفقر
(وقلة الغذاء ونوعيته) الذي كان يتميز به طلاب الاولوية (المحافظات) والذي
كان يضعف بنيتهم الجسمية ويقلل من قدراتهم على استيعاب الدروس. ولذلك
كان لا بد من أخذ هذه العوامل - لدرجة ما - بنظر الاعتبار بالإضافة إلى
عوامل الدرجات، لأن الوضع السياسي الاجتماعي في البلد ووحدته السياسية
وحاجته الماسة إلى إيجاد قيادات مثقفة يمكن التفاهم معها في جميع الاولوية
(المحافظات)، كل ذلك كان يتطلب أن يكون بين خريجي المدارس العالية عدد
مناسب من طلاب الاولوية. وبمرور الزمان تقاربت مستويات المدارس
الإعدادية من حيث كفاية المدرسين وتوفر الأجهزة المختبرية إلى غير ذلك في
جميع مدارس القطر تقريباً، ولم تبق حاجة ماسة إلى ذلك النظام الذي
استوجبته وقتئذ ظروف خاصة. وأصبحت العدالة تستوجب الالتزام بنظام
الكفاية وبمستوى الدرجات في القبول إلى الكليات العالية التزاماً تاماً.

بعثة من جامعة النجف الى جامعة الازهر وكلية العلوم الدينية والعربية في القاهرة

ومن الأمور التي لا بد من ذكرها هو أننا - المذكور الخيال وأنا -
وحدنا أنه لم تكن به حد أنه صلة بين جامعة النجف التي هي المركز الرئيسي
للمسلمين الشيعة في العلوم الدينية والعربية وبين جامعة الأزهر وكلية العلوم
الدينية والعربية في مصر ورأينا أن هذه العطية لا يجوز أن نسمي ونسعى
أن نرسل ونحل محلها تواصل وتقام وتراور ونبادل في الطلاب والأساتذة بين
جامعة النجف والمؤسسات المصرية الأئمة الذكر. ووجدنا أن أفضل وسيلة
للمحقق هذا الهدف السبل هو إيجاد عدد من الطلاب البارزين في مختلف
المجالات من جامعة النجف إلى المعاهد المصرية الأئمة الذكر في « بعثة خاصة »
لأن شروط المعاهد العلمية لم تكن تنطبق عليهم. وذلك على سبيل التحرية
وقد كلف الأدب الشيخ باقر الشبلي، الذي كان وقتئذ مفضلاً للغة العربية في
وزارة المعارف العراقية، وكذلك الأديب الشاعر المعروف الشيخ علي
الترقي - رئيس مجلس النصارى الشرعي الحصري وقتئذ - أن يقوموا بترشح
عدد من الطلاب الباهين للبعثة المذكورة. وقد رشح الاستاذان المذكوران عدداً
من الطلاب انفساً من تسعة ثلاثة أو أربعة وأرسلناهم إلى مصر للاختبار في
كلية العلوم الدينية والعربية. وفي السنة الدراسية التالية انتقينا عدداً مماثلاً.
وكانت التجربة ناجحة نسبياً. وكان من بين الذين تخرجوا فيها الدكتور عبد
البراري محي الدين الذي تولى رئاسة المجمع العلمي العراقي مدة من الزمان.

نادي القلم

P. E. N CLUB

في سنة ١٩٣٤ اجازت وزارة الداخلية تأسيس نادي القلم في بغداد^(١) وكان فرعاً من نوادي القلم في مختلف ارجاء العالم وكان الاعضاء المؤسسون للنادي الشيخ محمد رضا الشبيبي والدكتور محمد فاضل الجمالي وعبد الكريم الازري والدكتور متى عقراوي وروفاثيل بطى وعبد المسيح وزير وأمة السعيد وعبد الجبار الجلي. وقد انتخب المؤسسون الشاعر الكبير جميل صدقي الزهاوي ليكون اول رئيس للنادي والدكتور محمد فاضل الجمالي نائباً للرئيس والدكتور متى عقراوي اميناً للصندوق والاستاذ ابراهيم حلمي العمر كاتماً اسرار. وبعد وفاة الرئيس الاول المرحوم جميل صدقي الزهاوي انتخب الشيخ محمد رضا الشبيبي رئيساً للنادي. اما اعضاء النادي فكانوا في سنة ١٩٣٧ :

المغفور له السيد جميل صدقي الزهاوي	الرئيس الاول للنادي
الشيخ محمد رضا الشبيبي	رئيس النادي بعد وفاة رئيسه الاول
الدكتور محمد فاضل الجمالي	نائب رئيس النادي

اسماء الاعضاء حسب ترتيب حروف الهجاء لاسماء اسرهم:

الحاج عبد الحسين الازري
السيد عبد الكريم الازري
السيد روافثيل بطى
الشيخ محمد مهدي الجواهري
السيد عبد الجبار الجلي

(١) لا بد أن انوّه هنا انه كان للدكتور محمد فاضل الجمالي الفضل الأكبر في تأسيس النادي فهو الذي جمع في داره لأول مرة الاعضاء المؤسسين للتداول في تأسيس النادي.

السيد محمد حدادي
السيد جعفر حناط
السيد محمد يوسف السعاوي
السيد يعقوب سر كس
السيد علي حيدر سليم
الدكتور احمد سم سوسه
السيد انور شاؤول
الشيخ محمد باقر النسي
الشيخ علي الشرقي
السيد احمد حامد الصراف
السيد عباس العراوي
الدكتور شريف عيران
الدكتور متي عراوي
السيد ابراهيم حلمي العمر
السيد يوسف غنيمه
الشيخ محمد مهدي كبه
السيد يوسف الكبير
السيد عبد المجيد محمود
السيد درويش المقدادي
السيد شيت نعمان
العقيد بهاء الدين نوري
السيد خالد الهاشمي
السيد عبد المسيح وزير
العقيد توفيق وهي
السيد محي الدين يوسف

ومن مراءى هذه القائمة "سبيل ال نادى قد صم بصورة عمومه غير
مقصوده اعضاء من مختلف الافاق والمناطق العراقية خلافاً لثمنه
الاصطلاحات العراقية التي تألفت في ٢٨ ايلول ١٩٢٦ وكذلك خلافاً لجمعية
الثقافة العربية التي تألفت في منتصف ١٩٣١ وللتين جاء ذكرهما في محل
آخر من هذه الذكريات. وبمرور الزمان انضم إلى النادي أعضاء جدد ومنهم
على سبيل المثال الأستاذ صادق كمنونة والدكتور علي الوردى.

وقد دعا مرة الرئيس الاول للنادى المرحوم جميل صدقي الزهاوى
للاجتماع وشرب الشاي في داره الواقعة يومئذ في الشارع المسمى باسمه وقد
اسمعنا في وقته قصائد وايات باللغتين العربية والفارسية مما دل على تسلعه
باللغة الفارسية وكان محدثاً فكها ظريفاً. ثم بعد وفاته ترأس النادى - كما
بيننا - الشاعر والاديب الكبير واللغوي المعروف الشيخ محمد رضا الشبيبي ثم
تولى الرئاسة الدكتور محمد فاضل الجمالي.

وكانت الاجتماعات اسبوعية تعقد مرة في كل اسبوع في بيت احد الاعضاء
بدعوة منه وثم اجتمعنا عدة مرات في نادي المنصور حسب ما اذكر. ويكون
الاجتماع عادة بعد الظهر لتناول الشاي. وكنا نتداول وتناقش في كثير من
المواضيع الادبية والعلمية والتاريخية. وكان في كل اجتماع يلقي احد الاعضاء
محاضرة في موضوع اختصاصه. وقد أقيمت محاضرتين في النادي. احدها
بعنوان:

«الانقلابات - أو التغيرات - الاقتصادية الحديثة وتأثيرها على
التفكير الاقتصادي اقتصاد الوفرة واقتصاد الندرة The economy of abundance
and the economy of Scarcity

وقد قرضت وشرحت في هذه المحاضرة كتاب اقتصاد الوفرة لمؤلفه

(١) كان الاستاد والاديب الكبير السيد اكرم زعير عضواً فعالاً في النادى ولكن اسمه لم يرد في
هذه القائمة لأنها تخص الأعضاء في سنة ١٩٣٧ لأن الاستاد كان قد سافر الى فلسطين للاشتراك في
ثورة ١٩٣٦ هناك.

الاقتصادى الامريكى المعروف وفيند سته - جاس
Abundance by Stuart Chase

ثم القى محاضرة ثالثة بعنوان

الدولة بين الواقعيين والمثاليين

(مع تفصيل خاص في نظرية هيجل) HEGEL

وقد شرحت في هذه المحاضرة وجهة نظر المثاليين في الدولة والمدى ترعهم
الفيلسوف الالماني الشهير Hegel وكان قد شرح نظريته في اللغة الاسكليزية
الدكتور بوزانكويت في كتابه النظرية الفلسفية للدولة.

The Philosophical Theory of the State By Dr. Bernard BOSANQUET

ثم شرحت وجهة نظر الواقعيين في الدولة وركزت بصورة خاصة على كتاب
النظرية الميتافيزيكية للدولة لمؤلفه الاستاذ ايل. تي. هوبهاوس⁽¹⁾ بالاضافة الى
غيره من المنظرين وعلى الاخص الاستاذ هارولد لاسكي. وقد سرت
المحاضرتان في المجموعة الاولى لنادي القلم العراقي التي طبعت في سنة ١٩٣٧.
وكان المفروض ان تطبع مجموعة ثانية من تلك المحاضرات ولكنها لم تطبع مع
الاسف. وكما كان بودي ان تطبع المجموعة الثانية في وقته وتنتشر بين الناس
وخاصة منها المحاضرتان اللتان القاها علينا الاستاذ توفيق وهي - وكانت
قد آلت اليه رئاسة النادي - عن اللغات الآرية وأصولها والعلاقة بين
الفارسية والكردية وغيرها من اللغات الآرية مما دل على المامه الواسع وعلمه
الغزير واطلاعه العميق في ذلك الموضوع.

اما المجموعة الاولى التي اشترت اليها فقد اشتملت. بالاضافة الى
المحاضرتين اللتين القيتها. على محاضرتين للاستاذ محمد رضا الشبيبي واحده عن
المجريطي والاخرى قصة فتح بغداد وعلى ثلاث محاضرات للدكتور محمد فاضل
الجهالي عن مذهب التحليل النفسي. والمذاهب الناشئة عن مذهب التحليل
النفسي. وعن جون ديوي والفلسفة الاختبارية. ومشروع التعليم الاجبارى

(1) The Metaphysical Theory of the State by L. T. Hobhouse

للدكتور مقى عقراوي، والنزاع الحبشي الايطالي للاستاد عبد المجيد محمود الفره
غولي، وموضوع الغلاة للاستاد احمد حامد الصراف، وتقرير عن المؤتمر الرابع
عشر لنوادي القلم (المنعقد في بيونس ايرس Buenos aires عاصمة الارجنتين)
للاستاد مجيد خدوري، والحركة العلمية في العهد العباسي للاستاذ جعفر
الخياط، وصناعة المترجم للاستاد عبد المسيح وزير.

هذا ولا اعرف ماذا حل بالنادي الآن وهل لا يزال على قيد الحياة متابعا
رسالته؟

المؤتمر التربوي الاول في سنة ١٩٣٢

وفي سنة ١٩٣٢ كانت قد توفرت لدى وزارة المعارف عناصر جديدة من الشباب الذين كانوا قد اتموا دراستهم الجامعية في الجامعات العربية (من ضمنها الجامعة الاميركية في بيروت، والذين، بحكم المؤهلات التي كانوا يتمتعون بها اخذوا يطالبون بافساح المجال لهم لكي يسمعون اصواتهم في الاصلاحات المطلوبة في التربية والتعليم وليلعبوا دورهم في تكوين السياسة المستقبلية لوزارة المعارف. وكان من جملة تلك العناصر (عدا الدكتور فاضل الجبالي وعبد الكريم الازري اللذين كانا في مركز الوزارة) الدكتور متى عقراوي والدكتور داود القصير وعلي حيدر سليمان ومحي الدين يوسف ودرويش المقدادي وخالد الهاشمي (لم يكن وقتئذ قد حصل على شهادة الدكتوراه) وتحسين ابراهيم ورشيد سلي والآنسة اليس قندلفت وغيرهم. لقد بعثت هذه العناصر الجديدة في الواقع روحا جديدة في وزارة المعارف وخلقت جوا جديدا وتنادى هؤلاء الشباب الجامعيون لعقد مؤتمر تربوي يدعى اليه عدد كبير من معلمي العراق لمناقشة شؤون التربية والتعليم ومن جملتها تنوير المعلمين ببعض المستجدات والآراء الجديدة في التربية والتعليم ولايجاد روح من التضامن بين المعلمين ولمناقشة المشاكل والصعوبات التي يجابهها المعلم في مهنته، واهم من كل ذلك كيفية اضطلاع هذه المهنة المقدسة بمهمة تنشئة الجيل الجديد على الروح الوطنية، وقدموا طلبا بذلك الى وزارة المعارف، التي استجابت فورا لطلبهم، وهكذا تحقق عقد المؤتمر التربوي الاول الذي اشترك فيه عدد كبير من المعلمين، من مختلف مراحل التعليم، وقد افتتحه الملك فيصل الاول في ٩ نيسان ١٩٣٢ ودعى المشتركين في المؤتمر الى حفلة شاي اقيمت في البلاط الملكي حيث اعلن الملك انه قدم طلبا الى وزير المعارف ليسجله في عداد المعلمين. وقد أُلقيت في المؤتمر خطب في مواضيع التربية والتعليم وانقسم المؤتمر

الى عدة لجان تخص كل منها مرحلة من مراحل التعليم ، ولما قسنة الموضوع التي تدرس في تلك المراحل .

ولم تكن اهمية المؤتمر في ما يوقش فيه من مواضيع وما قدم فيه من اقتراحات فقط وانما كانت في استجابة الحكم الى عقدة . فاول مرة تسمح الحكومة العراقية لجماعة من موظفيها ان يعقدوا مؤتمرا يناقشون فيه ليس فقط شؤون المهنة التي ينتسبون اليها ، وانما ايضا سياسة الدولة في مؤسسة من اهم مؤسساتها - وزارة المعارف . ان سماح الحكومة بعقد هذا المؤتمر ورعاية الملك فيصل له ودعوة اعضائه الى حفلة شاي في البلاط الملكي كل ذلك كان دليل روح ديمقراطية كان يتميز بها الملك فيصل الاول كما كان دليل عافية وثقة الحكم بنفسه . لقد كان هذا المؤتمر اول مؤتمر تربوي وآخر مؤتمر تربوي . اذ بموت الملك فيصل في ٨ ايلول ١٩٣٣ دخل العراق في دوامة من المشاكل العويصة جعلت عقد مثل هذا المؤتمر بعيد الاحتمال .

في الديوان الملكي

تعييني معاوناً لرئيس الديوان الملكي

وأخيراً تم اقصائي عن وراره المعارف بصدور الأرادة الملكة سفي من سكرتيرة وزارة المعارف الى وظيفة معاون رئيس الديوان الملكي بتاريخ ١٩٣٤/٥/٧ وقد اعتبرت تعييني في هذه الوظيفة الجديدة. كما اعتز به عري. تحميداً لشاطي وعقاباً على السباسة التي كتبت أتعها في وراره المعارف. فالمصب الجديد. كما وجدته فعلاً. كان خالياً من الأعمال المهمة. وليس فيه إلا أعمال روتينية بسيطة. وقد وجدت أن أفضل طريقة لإشغال نفسي وتمضية أوقاتي. هي الانصراف الى قراءة الاضبارات والاوراق الموجودة في الديوان الملكي.

وقد وجدت في مكتبي صندوقاً حديدياً كبيراً مفلأ. فسألت الموظفين في الديوان عن محتويات هذا الصندوق فأجابوني انه يحتوي رسائل وأوراق الملك فيصل الاول الخاصة. فطلبت المفتاح وفتحت الصندوق وبدأت أقرأ الأوراق والرسائل واحدة فواحدة. وكانت هي الرسائل والأوراق التي كان قد جلبها الملك فيصل الاول معه الى العراق عندما جاء ليتوج ملكاً عليه. وكان معظمها مذكرات ورسائل تبادلها الملك فيصل الاول (عندما كان أميراً) مع مختلف القواد والضباط والرجال في الثورة العربية الكبرى ومع مختلف ساسة الحلفاء

مل مؤتمر الصلح وفي مؤتمر الصلح وبعد مؤتمر الصلح من الانكليز والافرنسي
والامريكان وغيرهم. ولا أذكر. بعد هذه المدة الطويلة. مجموع الرسائل
والمذكرات. وكان عددها غير قليل. ولا محتوياتها. وبعد قراءتها أرجعتها الى
مكاتها ولا أعرف ماذا حل بها. ولو كنت أعلم العيب لكنت احتفظت بها. أو
أخذت صورها. أو نقلت محتوياتها. وذلك خدمة للتأريخ. وبعد ذلك أحدث
أقرأ المراسلات والمذكرات التي كان قد تبادلها الملك فيصل الاول مع المدوين
السامين البريطانيين وذلك منذ تتويجه ملكاً على العراق الى حين اعلان
استقلال العراق ودخوله في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢. وكذلك محاضر
الاجتماعات المختلفة التي كان قد حضرها الملك فيصل الاول سواء في العراق أو
خارجه. والتقارير والمذكرات التي كانت قد قدمت له عن مختلف المواضيع
والحوادث سواء من المستشارين والموظفين البريطانيين أو من ساسة العراق
ورجالاته. وباختصار لم أترك شاردة ولا واردة من أوراق البلاط الملكي الا
قرأتها. وقد تبين لي من هذه القراءة الدور القيادي الذي كان قد لعبه الملك
فيصل الاول. والجهود الجبارة التي كان قد بذلها. والصعوبات والمشاكل التي
كان قد جابهها وتغلب عليها في تكوين كيان العراق وتحقيق استقلاله النسبي.
كما تبين لي كم كان الملك فيصل الاول مظلوماً من الذين هاجموه من العراقيين
واتهموه بعدم الاخلاص ونعتوه بمختلف النعوت واعتبروه صنيعه الانجليز
وخادمهم الى غير ذلك وقالوا فيه انه كان يفضل مصلحته ومصلحة أسرته على
مصلحة العراق.

وكان من أهم ما قرأت المذكرة المهمة التي كان قد وجهها الملك فيصل
الاول في سنة ١٩٣٢ الى أعضاء الوزارة السعيدية الثانية وإلى بعض البارزين
من ساسة البلد ومنهم. حسب ما أذكر. ياسين الهاشمي وناجي السويدي
وتوفيق السويدي. ورشيد عالي الكيلاني. وحكمة سليمان. وجعفر أبو التمن.
والسيد محمد الصدر. وعلي جودة الأيوبي. وجميل المدفعي. وربما غير هؤلاء.
والتي يجد القارئ صورتها في الصفحة ٣١٧ من الجزء الثالث من تاريخ
الوزارات العراقية للمؤرخ السيد عبد الرزاق الحسني وكذلك في الصفحات
٣٥٦ - ٣٦٦ من كتاب ذكريات علي جودة الأيوبي. وكان قد سلمني هذه

المذكورة في وقته وزير المعارف الحاج عبد المحسن حسني اه كتب وفند سكرته
لوزارده المعارف) وقد احتفظت بها مدة من الزمان ثم سغاها مني تصدمني
السيد جعفر حمدي وبقيت عنده الى ان توفي في رحمة الله بعد ان عني منها
تحليله الصريح (ان الملك فيصل الاول) الوصي لدولته يعرفه شعبا وشاغل
الخطيرة العويصة التي كانت تخايبها والحلول التي كان قد يقدها لمعالجتها
المشاكل. ولم كان يودى عندما كتبت سكرتيرة لوزارده المعارف ان اطلع على
أجوبة الساسة الذين كانت قد وجهت اليهم تلك المذكرة وملاحظاتهم عليها.
وقد تحقق لي ما كنت أردت. فقرأت الاضبارتين اللتين كانتا تشتملان على
تلك الأجوبة واطلعت على وجهات نظر أولئك الساسة في المشاكل المذكورة في
تلك المذكرة. والحلول المقترحة من الملك فيصل الاول لمعالجتها. ولا أتذكر في
الواقع. بعد مرور هذه المدة الطويلة. أجوبة الساسة المذكورين. وقد حاولت
مؤخراً العثور على هاتين الاضبارتين في المركز الوطني لحفظ الوثائق. والذي
جُمعت فيه ما أمكن العثور عليه من اضبارات وأوراق ومستندات البلاط
الملكي. ولكني لم أتوفق للعثور عليهما. والظاهر أن الأيدي التي امتدت
إليهما فضلت الاحتفاظ بهما لأهميتهما. أو انهما فقدتا. وقد وقعت مؤخراً على
جوابين من تلك الأجوبة. أحدهما جواب ناجي السويدي. وثانيهما جواب
ناجي شوكة الذي نشر ملحقاً في مذكراته.

وعندما عينت في سنة ١٩٣٤ رئيساً للديوان بالوكالة أخذت الاضبارتين
المذكورتين إلى الملك غازي وعرضتهما عليه ورجوت منه بالحاج أن يتصفحهما
ويقرأ ما فيها لأنها تجمعان آراء أبرز الساسة العراقيين وقتئذ في مشاكل
الدولة والحلول المقترحة من والده لمعالجتها. ولكنه على الرغم من تكرار رجائي
والحاجي عليه لم يقرأهما ولم يلتفت إليهما لأنه كان منشغلاً عن هذه الأمور
المهمة بمسائل أخرى سأتي على ذكرها.

وقد وجدت أن من جملة مهام معاون رئيس الديوان الملكي قراءة ما يسمى
بالجريدة الاسبوعية السرية أو التقرير الاسبوعي السري الذي كانت تصدره
مديرية التحقيقات الجاثية (مديرية الامن العامة في الوقت الحاضر) والتي

كانت ومند شعبة تابعة لمديرية الشرطة العامة والتي كانت ترسل من ذلك الممرير الاسوعي نسخة الى رئاسة الديوان الملكي لاطلاع الملك عليها، وأخرى الى رئيس الوزراء، وأخرى الى وزير الداخلية، وأخرى الى مدير الشرطة العام. وكانت تشرح فيه أوضاع البلد في خلال الاسوع المصروف، والتبarrات التي تحتاجه، والحوادث التي حدثت، وتأثيراتها على وضع الدولة وكان المعروض في معاون رئيس الديوان الملكي أن يلفت النظر الى المسائل المهمة الواردة فيه. وقد وجدت انه بالإضافة الى الحوادث الطارئة التي كانت تحدث بين آن وآخر، كان التقرير يشتمل على فصول شبه دائمة مثلاً: حركات الأجانب البارزين، حركات العراقيين البارزين، الحركات الحزبية والاجتماعية، موقف الرأي العام، التيارات الطائفية والعنصرية، الحركات الصهيونية، الخلايا الهدامة، الحركات الشيوعية والنازية والفاشية وسائر الدعايات الاجنبية، أخبار الحدود - الحدود الايرانية والتركية - الشؤون المتفرقة، والوضع العشائري. وكانت هذه الفصول تعكس أو تلخص مصادر الخطر - حسب تقدير القائمين بالأمر وقتئذٍ - على النظام القائم، أو على الأصح، النظام الذي كان في دور التكوين، كما سنأتي على ذلك مفصلاً.

وكان مما لفت نظري وأنا أراقب، عن قرب، أوضاع البلاط الملكي آنئذ، أي في سنة ١٩٣٤، شيان مهمان أولهما أن العرش كاد يكون فارغاً، بعد أن كان في زمن الملك فيصل الاول مركز القوة والسلطة ومحور النشاط والفعالية والتوجيه والهيمنة في الدولة. كان الملك فيصل الاول، في الواقع، ملكاً وأباً. في آن واحد، كما كان يتمتع بهالة روحية بسبب نسبه العلوي وتاريخه الحافل في العراق والحجاز. وقد أحدث موته فراغاً رهيباً بكل معنى الكلمة. فالملك غازي كان ضعيفاً بعيداً عن الاهتمام بشؤون الدولة، منغمساً في ملذاته وشؤونه الخاصة. وفي وضع مثل هذا تكون السلطة بيد من يكون نافذ التأثير على الملك. وكان وقتئذٍ، رئيس الديوان الملكي علي جودت الايوبي من بين السياسيين المقرب الأول عند الملك. ولذلك كانت جميع المحاولات لاحداث تغيير في الأوضاع السياسية عن طريق الملك عقيمة، لأنها كانت تصطدم بوجود علي جودت ومعارضته وتواجه طريقاً مسدوداً. ونظراً لأن سلطة الشعب

المصوص عليها في الدستور. ولمنقلة بالهتس لسافى نصصف. لدى كان
انتحاه أقرب الى المعنى منه في لاسحاب. كات. في لأوصاع. ندرته
السائده وقتند. وهمة أكثر مما هي حممية. فقد أدى هذا لوصع في أن به
احداث التعبيرات السياسية عن غير طريق ملثك - في طريق لغائر أو
طريق الحيش أو كليهما أو أى طريق آخر يعرض لتعبر بالقوة على ملثك

ثانيهما: الصداقة المتينة والتعاون الوثيق بين رئيس لدوان الملكي عبي
جودة الأيوبي. صاحب الخطوط الأولى والحائر على ثمة الملك. ورئيس لوزراء
جيل المدفعي. وقد كون هذا التعاون بينهما جهة واحدة في وجه المعارضين
لها. وكانت هذه الجهة هي الجهة الأضعف. إذا ما قست بالجهة لمعارضة
المؤلفة من ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمة سليمان وغيرهم. ولكن
جهة الأيوبي - المدفعي وصحبها كانت تتمتع بيمزه الخطوط لدى الملك الذي
كان يمدّها بالتأييد والاسناد. والملك على الرغم من ضعفه وعدم اهتمامه بشؤون
الدولة، كان قوة دستورية عظيمة. وأخيراً تم لعلي جودة. الذي كان في الواقع
العامل الأول في صيرورة جيل المدفعي رئيساً للوزاره. أن يتولى هو نفسه
رئاسة الوزارة بدلاً من جيل المدفعي الذي قدم استقالته بإشارة بسيطة من
الملك غازي بتاريخ ٢٥ آب ١٩٣٤ لا لسبب حقيقي إلا لإفساح المجال لعلي
جودة لكي يتولى رئاسة الوزارة. وعلى الأثر عهد الملك غازي إلى علي جودة
بتأليف الوزارة الجديدة فألفها بتاريخ ٢٧ آب ١٩٣٤ واشترك فيها جيل
المدفعي وزيراً للدفاع. وأتذكر أن علي جودة استدعاني الى مكتبه في البلاط
الملكي وقال لي أن جيل المدفعي قد استقال وانه - أي علي جودة -
سيؤلف الوزارة الجديدة واني سأكون رئيساً للديوان الملكي بالوكالة ريثما يتعين
رئيس جديد. وبالنظر لما كنت أعرفه عن علي جودة نتيجة اختلاطي به بحكم
الوظيفة التي كنت أشغلها لم أكن أتوقع أن يأتي علي جودة. بأي شيء جديد.
أو حتى بأي شيء يختلف فيه عن جيل المدفعي. ومع أن علي جودة كان يتفوق
على جيل المدفعي بالذكاء وسعة الاطلاع والانفتاح الذهني والاستعداد لتقبل
الاراء والاقتراحات الجديدة وتفهم التيارات العصرية والتطور مع مقتضيات
العصر فان نظراته الأساسية للأمور كانت نظرة تقليدية لا يختلف فيها كثيراً

عن جميل المدفعي .

ونشر علي جودة بيان وراسته أو منهج وزارته ، وهو بيان تقليدي ، وتعدّه الى الملك غازي بطلب حل المجلس النيابي على أساس استفتاء الأمة على المنهج « الجديد » ، وكأنّ في المنهج شيئاً جديداً يختلف عن ما سبقه يحتاج الى استفتاء . واستجاب الملك لطلبه ، مع انه كان قد رفض طلباً مماثلاً تقدم به إليه رشيد عالي الكيلاني ، وصدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب وتم انتخاب المجلس الجديد على نفس الاسلوب المعروف وان كان بشكل مكشوف سافر أكثر من الاعتياد - مع ان الاعتياد هو التعيين المقنع - الأمر الذي استغله معارضو الوزارة لمهاجتها وتم افتتاح المجلس الجديد بتاريخ ٢٩ كانون الأول سنة ١٩٣٤ وقد آلف علي جودة من أعضاء مجلس النواب الجديد حزب الجبهة الوطنية المتحدة ليكون سنداً لوزارته .

وكان أهم عمل قام به علي جودة هو تعيين محمد رستم حيدر رئيساً للديوان الملكي وهو المنصب الذي كان قد تولاه بمنتهى الجدارة لمدة تقارب العشر سنين ، أي منذ تتويج الملك فيصل الأول الى أن عين وزيراً للمالية في وزارة نوري السعيد الثانية . وحالما باشر رستم حيدر العمل في منصبه رجعت الى وظيفتي معاوناً لرئيس الديوان الملكي .

وقد اشتد الصراع بين الجبهتين الأنفتي الذكر بشكل سافر ابتداء بمؤتمر الصليخ وانتهاء بأحداث الفرات الأوسط التي حدثت بتاريخ ١٩٣٤ - ١٩٣٦ كما سنأتي على ذكر ذلك في محل آخر من هذه الذكريات . وأخيراً استقال علي جودة تحت ضغط الأحداث وألف الوزارة الجديدة جميل المدفعي الذي اضطر هو الآخر الى الاستقالة بعد اثني عشر يوماً من تأليفها وانتهى الامر أخيراً بانتصار الجبهة المعارضة التي كان يتزعمها ياسين الهاشمي انتصاراً ساحقاً . وعهد الملك غازي ، مضطراً ، بتأليف الوزارة الجديدة الى ياسين الهاشمي الذي ألفها بتاريخ ١٧ آذار ١٩٣٥ والتي ضمت بعض رؤساء الوزراء السابقين وقسماً من أقطاب السياسة في ذلك العهد وامتنع عن الاشتراك فيها حكمة سليمان الذي عرضت عليه وزارة المالية فرفضها لأنه كان يرغب في أن يكون وزيراً للداخلية .

وأذكر جيداً، بعد مرور ما يقارب الشهر على تأليف الوزارة الهاشمية الثانية، وكنت في حديث مع رستم حيدر في مكتبه، في البلاط الملكي، فقال رستم حيدر أنه مسرور ومرتاح لهذه النتيجة التي انتهى اليها الصراع السياسي في العراق، وان هذه النتيجة - حسب اعتقاد رستم حيدر - هي ما كان يتمناه الملك فيصل الاول - الملك غازي على العرش وإلى جانبه في رئاسة الوزارة ياسين الهاشمي يقود سفينة الدولة. ثم قال ان ياسين الهاشمي - والقول لرستم حيدر - بدون شك الشخص الذي يعترف له جميع ساسة العراق البارزين بالرئاسة والذي يمكن أن يجمعهم جميعهم في وزارته لأنه محترم مقدر من الجميع. وهو - والقول لرستم حيدر أيضاً - أقدر ساسته الموجودين وأعمقهم وأكثرهم ذكاء ودهاء، وأقواهم شخصية، وأكثرهم خبرة ودراية وأبعدهم صيتاً، وأحرصهم على مصلحة العراق ومصلحة الملك والعائلة المالكة. ثم قال أتمنى أن يدوم هذا الوضع مدة طويلة لأن مقدرات العراق - في هذا الوضع - والقول لمحمد رستم حيدر - في أيدي قوية أمينة نزيهة قديرة مخلصه.

الملك غازي، تصرفاته، القيود التي وضعها رئيس الوزراء يس الهاشمي عليه

وكنت ألاحظ ازدياداً في التقارب والتعاون بين الهاشمي ورستم حيدر. وكان الهاشمي يأتي كل يوم تقريباً الى مكتب حيدر في البلاط الملكي وبعد أن يقضي فيه بعض الوقت يذهب الاثنان معاً الى مكتب الملك غازي ويقضيان وقتاً غير قليل هناك. ومن مراقبتي لسير الامور يمكنني أن أقول ان الهاشمي كان مخلصاً تماماً للملك غازي وللأسرة المالكة، غيوراً جداً عليهم وعلى سمعتهم. وكان هو ورستم حيدر يتعاونان في تقييد تصرفات الملك غازي ومنعه - قدر الإمكان - من التصرفات التي قد تسيء الى نفسه أو إلى سمعته أو سمعة الاسرة المالكة. وقد كانا في الواقع متضايقين جداً من طيش الملك غازي وقلة تقديره لمسؤولياته تجاه نفسه وتجاه أسرته وتجاه منصبه الملكي وتجاه البلاد التي كان ملكاً عليها. وكانا مستائين بصورة خاصة من الليالي الحمراء والسهراب المتواصلة الصاخبة التي كان يحبسها الملك بصحبة نفر من الضباط العسكريين الذين كانوا على شاكلته في قصر الملح (وهو الباء السبط المتواضع الذي كان

قد بناءً بعداً عن أنظار الناس في مقاطعة (الحارثية)، ومن رجوعه الى قصر الزهور، في ساعة متأخرة من الليل، محموراً.

ولكن أكثر ما كان يزعج يس الهاشمي ورسم حيدر، وبقيّة الساسة حسب ما أعتقد، اتصال الضباط العسكريين بالملك مباشرة واختلاطهم به، ذلك لأن هذا الاختلاط، بالإضافة الى تأثيره السيء في حياة الملك الخاصة، والى امكان استغلال سلطته ومقامه الملكي استغلالاً غير مشروع، فانه كان محلاً بالانضباط العسكري، وينطوي على مخاطر ومضاعفات سياسية. لذلك أبدى يس الهاشمي اهتماماً خاصاً بالموضوع فأصدر أوامر مشددة أولاً بمنع اتصال العسكريين بالملك إلا بعد الحصول على ترخيص خاص من رئيس أركان الجيش وثانياً بمراقبة الداخلين الى قصر الزهور والخارجين منه نساء ورجالا، ثالثاً بمنع الدخول الى قصر الحارثية إلا بترخيص خاص مع استثناء موظفي البلاط الملكي والوزراء ورجال الدولة، وتسجيلهم والتعرف على الجهة التي سيتجهون اليها بعد خروجهم. رابعاً بمراقبة الاتصال الهاتفي بقصر الزهور.

لا شك أن الملك شعر بضيق شديد من هذه القيود وهذه المراقبة لا سيما ان الذين عهد اليهم بتنفيذ هذه القيود وهذه المراقبة هم مرافقو الملك بالذات. والحقيقة انه لولا تصرفات الملك غازي في حياته الخاصة، تلك التصرفات غير اللائقة بمقامه الملكي ومركزه السامي لكانت هذه الاجراءات اعتبرت ماسة بالملك وبسلطاته الدستورية وتجاوزاً على مقامه وحرية، ولكانت أثارت ضجة أشد مما أثارت وسبب ردود فعل أقوى مما سببت في الأوساط السياسية. ولكانت استغلت من المعارضين ليس الهاشمي ووزارته استغلالاً أشد مما استغلت. ولكن تصرفات الملك التي كانت سرّاً مكشوفاً وقضية الاميرة عزة هي التي خففت من انتقاد الناس لاجراءات الهاشمي. والى القارىء الكريم بعض المراسلات بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش حول الاجراءات المارة الذكر.

كتاب وزير الدفاع المرقم س/٢٢٩ والمؤرخ في حزيران ١٩٣٦
الموجه الى رئيس أركان الجيش:

بناء على أمر صاحب المعامة رئيس الوزراء ، يرجى أن تصدروا في رئيس مرافقي جلالة الملك أوامر صريحة تنصص ما يلي على أن تعد لكل دفة

١ - يجري الاتصال بقصر الزهور العامر دائماً بواسطة رئيس المرافق أو من ينوب عنه من المرافقين وعلى رئيس المرافق أن يرود وزير الدفاع بواسطة رئيس أركان الجيش بتفارير يومية تحتوي على أسماء الأشخاص الذين يدخلون قصر الزهور أو يخرجون منه من رجال ونساء مع بيان ساعات الدخول والخروج.

٢ - تجري كافة المخاطبات التلموية مع قصر الزهور بواسطة المرافق
٣ - لا يسمح لأية سيارة تحمل أشخاصاً من الرجال أو النساء بدخول قصر الحارثية إلا بأذن خاص ويستثنى من ذلك موظفو البلاط الملكي والقصر العامر ومستخدموه والوزراء ورجال الدولة الحائزون على هذا الشرف.
٤ - لا تخرج سيارة من سيارات البلاط الملكي أو قصر الزهور إلا برفقة شرطي بلباسه الرسمي وعلى رئيس المرافقين أو من ينوب عنه أن يتأكد من الجهة التي ستذهب إليها كل سيارة قبل خروجها.

وزير الدفاع

جعفر العسكري

كتاب رئاسة أركان الجيش المرقم ١٥٣ والمؤرخ في ١٧/٦/١٩٣٦ من
رئاسة أركان الجيش الى رئيس مرافقي جلالة الملك
العقيد سيد أحمد محمود

- ١- أرسل إليكم في طيه أمر فخامة وزير الدفاع للعمل بموجبه.
- ٢- الظاهر من مضمون أمر وزير الدفاع انكم مسؤولون شخصياً عن الضبط في قصر الزهور بصورة انه لا يجري الاتصال به ولا المخاطبة بالتلفون مع مركزه الا بواسطة المرافق الذي ينوب عنكم. كما انه لا يسمح لأية سيارة تحمل أشخاصاً من الرجال أو النساء بدخول قصر الحارثية لا بأذن خاص ما عدا الذين استشاهم أمر الوزير. وكذلك لا تخرج سيارة من سيارات البلاط الملكي أو قصر الزهور إلا برفقة

- شرطي بلباسه الرسمي بعد أن تتأكدوا أنهم أو من ينوب عنكم من الجهة التي ستذهب إليها السارة قبل خروجها.
- ٣- ترسل التقارير اليومية الى رئاسة أركان الجيش بعد تأشير كلمة (سرى) عليها لتقديمها الى فحامة الوريير.
- ٤- تأييداً للكتاب رقم ١٠ تاريخ ١٩٣٦/٢/٢٠
- لا يجوز للضباط مطلقاً أن يذهبوا الى البلاط الملكي والى قصر الزهور بأي دعوة كانت إلا بموافقة فحامة وزير الدفاع أو رئيس أركان الجيش.
- ٥- تعتبر مخالفة المرافق الذي ينوب عنكم لهذه الاوامر مخالفة من قبلكم. لذلك يجب اخباري بالمخالفات تواتراً.

طه الهاشمي

العميد

رئيس اركان الجيش

كتابة رئاسة أركان الجيش رقم ١٠ تاريخ ١٩٣٦/٢/٢٠
من رئاسة أركان الجيش

الى رئيس مرافقي صاحب الجلالة، المقدم أحمد حمدي زينل

بلغ مسامع فخامة رئيس الوزراء أن البعض من الضباط ولا سيما ضباط القوة الجوية العراقية يذهب الى البلاط الملكي والى قصر الزهور ويحظى بالمشول في حضور صاحب الجلالة.

ولما كان مشول الضباط في حضور صاحب الجلالة بصفته القائد العام للجيش العراقي من دون مراعاة سلسلة القيادة مما يخالف الضبط العسكري أرجو من الآن فصاعداً اخبار رئاسة أركان الجيش عن ذهاب الضباط الى البلاط الملكي وقصر الزهور ومشولهم بحضور صاحب الجلالة.

وقد صدرت الأوامر اللازمة بمنع الضباط من الذهاب دون الحصول على موافقة فحامة وزير الدفاع أو رئيس أركان الجيش. وهذه المناسبة ألفت نظركم الى التخلي عن جلب الضباط الى البلاط الملكي وقصر الزهور بأي

دعوه كانت ما لم تؤخذ الموافقة من أحد المشار اليهم . ح . ب . ج . د . هـ .
مسؤولي (كدا) شحناً عن ذلك

تقديم طه الهاشمي
رئيس أركان الجيش

كتاب رئاسة أركان الجيش المرقم ٢٢ - ١٠ والمؤرخ في ٢٠ ١ ١٩٣٦
من رئاسة أركان الجيش

الى العقيد أحمد محمود المرافق الأول لصاحب الخلافة الملك المعظم

١ - لقد اعتاد البعض من المرافقين فيما مضى أن يتدخلوا بالشؤون
الخارجية عن دائرة اختصاصه . وكان البعض منهم ، وبالأخص ، يذهب الى
رؤساء الدوائر ويؤكد انه أمر بأن يبلغ رئيس الدائرة الرعية السامة في
القضية الفلانية وقد يطلب تغيير بعض القرارات أو التساهل في بعض الأمور
مما يؤثر في ضبط الدوائر ويعرقل سير أمورها .

٢ - من الواضح أن ليس من واجبات المرافق ما يشير الى هذا التدخل
أو ما يشجع على الوساطة بين الدوائر الحكومية والبلاط العامر .

والمرافق واجباته معينة ومحدودة فهي تلخص بالمرافقة وتلقي الأوامر
بشأن الأمور الذاتية الخاصة بالبلاط والقصر أو الحضور في المراسم الرسمية أو
الخصوصية عندما يوفد لذلك .

٣ - يجب أن يكون مفهوماً أن الوساطة الوحيدة للمراجعة في القضايا
التي لها مساس بالقرارات والدوائر وغير ذلك هو رئيس الديوان الملكي .
لذلك يجب أن يخبر الرئيس المشار إليه بالرغبة العالية لتفويضها .

٤ - أرجو أن تبلغوا المرافقين مضمون هذا الكتاب وتخبروا رئيس الديوان
الملكى به وتراقبوا المرافقين وتخبروني عن مخالفتهم بهذا الشأن .

طه الهاشمي
لعمد
رئيس أركان الجيش

ان الاحراءات الى بطون عليها هذه الرسائل قد أدت الى ترم الملك غاري منها والى بوتر في العلاقات بينه وبين رئيس وزرائه بس الهاشمي وأعضاء الوزارة الهاشمية مما كان معروفاً لدى المطلعين على بواطن الامور وقتئذ. وربما ساعدا الصباط الذين كانوا في وقته يحيطون بالملك أو كانوا على اتصال به على شحن الجو بين الجهتين. لقد كان الجو بين الجهتين مشحوناً ومتوتراً فعلاً. وكان الملك غاري يشعر انه أصبح بهذه الاجراءات كأنه مراقب بل شبه سجين. وان هذه العلاقات المتوترة بين الملك من جهة وبين رئيس وزرائه وبعض وزرائه وحتى رئيس ديوانه الملكي من جهة أخرى هي التي جعلت البعض يميل الى الاعتقاد بأن الملك غازي كان مطلعاً على انقلاب بكر صدقي الذي حدث في تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ان لم يكن ضالماً فيه. وعلى كل فان اجراءات الهاشمي تجاه الملك غازي تدل على مبلغ التغير الذي حدث في ميزان القوى بين مركز الملك ومركز رئيس وزرائه. انها تكشف في الواقع عن تدهور كبير أصاب مقام الملك ونفوذه نتيجة تصرفات الملك غازي التي سبق ان بينهاها.

أتذكر مرة أن ناظر الخزينة الخاصة - شاك حيد - جاء الى محمد رستم حيدر في مكتبه في البلاط الملكي يشكو إليه كثرة ما كان يطلبه الملك غازي من خزينته الخاصة من صناديق الوسكي التي كان يصرفها على سهراته الصاخبة مع خلانه من الضباط العسكريين. فقال له محمد رستم حيدر، بحضور ياسين الهاشمي وبحضوري، قل للملك أن رستم حيدر، نعم رستم حيدر، منعني أن أجهزك بأكثر من كمية محدودة. فقال شاك حيد يصعب علي أن أقول ذلك للملك. فقال له رستم حيدر أنا آمرك أن تقول له ذلك. فخرج شاك حيد رأسه وكان رستم حيدر يعتمد في اصدار أمره هذا لناظر الخزينة الخاصة. على رصيده الكبير لدى الأسرة المالكة، باعتباره صديقاً قديماً مخلصاً لها حريصاً على سمعتها وسمعة الملك ومقامه. وبعد عدة أيام جاء شاك حيد الى رستم حيدر وقال له ضيقتم عليه في كمية الوسكي الذي كانت تجهزه به الخزينة الخاصة فأخذ يبعث خادمه «زيا» ليشتري له من السوق الكميات التي يريد.

لقد كان الملك غازي يسوق سيارته بسرعة جنونية وتذكر أن رسم حمد وأنا ذهبنا مره بمعنته لافتتاح مشروع أبو عريب - وكان ذلك في سنة ١٩٣٦ وكان يس الهاشمي وقتئذ رئيساً للوزارة وكنت حالاً في حاح رسم حمد في سيارته التي كان يسوقها نفسه. وعندما انتهت حفته لافتتاح فعدنا راجعين الى قصر الرهور في بغداد وكان الملك يسوق سيارته بسرعة فائقة من جنونية، فأخذ رسم حيدر يسرع للحاق به الى أن تجاوزت سرعة سيارته أي سيارة رسم حيدر) المائة وحمة وعشرين كلومتراً في الساعة في ذلك الضرب العام غير المبلط وغير المستوى وقتئذ. ولم يلحق به، وتجاوزت سيارته تلك غازي عن الأنظار. وعندما وصلنا إلى قصر الرهور وحدباء حالاً على الكرسي وقد غسل وجهه ونظف نفسه من وعاء السم، فاستمعلنا صاحكاً مازحاً قائلاً لقد تأخرتم كثيراً. فحذره رسم حيدر من هذه السرعة الجنونية التي كان يسوق بها سيارته والتي قد تؤدي بحياته مرة من المرات. وقد أود بها فعلاً. هذا إذا كان يسوق سيارته صاحياً، فكيف إذا كان يسوقها ثللاً؟.

الملك غازي الأول

ولقد أتاحت لي فرصة الاختلاط بالملك غازي والتعرف على شخصته عن قرب بحكم المناصب التي اشغلها في البلاط الملكي وهي معاون رئيس الديوان الملكي ثم رئيس الديوان الملكي بالوكالة مرتين ثم رئيس التشريفات الملكة وقد تبين لي من هذا الاختلاط ان الملك غازي كان متوسط الذكاء وان قابليته لم تكن تؤهله لأن يكون أكثر من ملك دستوري - أي رئيس رمزي للدولة - وليس بالمعنى الذي كان فيه أبوه الملك فيصل الاول. ملكاً جامعاً لخيوط السلطة العليا في يديه، مخططاً للسياسة العامة. بانياً. منشئاً. لقد كان الملك فيصل الاول، كما سبق أن بينا، ملكاً وزعياً وقائداً في عين الوقت - ملكاً دستورياً يتمتع بالسلطة التي منحه إياها الدستور (القانون الأساسي) وقائداً وزعياً سياسياً يتمتع بشعبية واسعة وبنفوذ سياسي، أو بالأحرى، بسلطة سياسية واسعة تجاوزت الحدود الدستورية، بسبب ما كان يتميز به من مزايا نادرة جعلت منه شخصية فذة، بل عملاقة. وصيرته مركز الثقل ومحور النشاط في الدولة العراقية. وفجأة غيب الموت مركز الثقل هذا. فأصب

العراق ماحلال في مواربه السياسي لأن الملك غازي الأول، الذي اعلّى عرش العراق بعد أبيه فيصل الأول، كان محروماً من جميع المؤهلات والمزايا التي كان يتمتع بها والده العظيم، وأصب العراق بارساك في وضعه السياسي مما أدى الى توالي الأزمات السياسية واحده تلو الأخرى في خلال الثلاثينات. ومن أكبر مزايا الملك فيصل الأول كانت واقعيته، أي تقديره الواقعي لوضعه ولوضع العراق. وقد كسب هذا التقدير الواقعي من خبرته الطويلة في الثورة العربية الكبرى في الحجاز والاردن وسورية ثم في الحكم الوطني في سورية ثم في العراق. انه كان يعرف معرفة دقيقة - نقاط الضعف في وضعه ووضع أسرته ووضع العراق شعباً ودولة، وكان في سياسته الخارجية يوازن بين تلك الامكانيات وبين طموحه لتحقيق أكبر مقدار من الاستقلال وكسب أكبر مقدار من الحقوق للعراق دون أن يغفل عن نقاط الضعف ويتجاوز حدود الامكانيات، لأنه يعرف ما ينطوي عليه هذا التجاوز من مخاطر. وكذلك كان في سياسته الداخلية يحسب حساباً دقيقاً لكل خطوة يخطوها ولكل اجراء يتخذه في ضوء تقديره الواقعي للعوامل والقوى الفاعلة المؤثرة في المجتمع العراقي وللإمكانيات المتيسرة للدولة العراقية لفرض سلطانها وتنفيذ اصلاحاتها - أما الملك غازي فقد كان على العكس من ذلك - محدود المواهب تماماً، محروماً بصورة خاصة من حاسة الحساب والتقدير الواقعي سواء لحدود الامكانيات المتيسرة لديه أو لدى الدولة العراقية أو لقوة العوامل الداخلية أو الخارجية المؤثرة في وضعه ووضع الدولة العراقية والتي كان ينبغي له أن يحسب لها حساباً دقيقاً. كان أكثر ما يتميز به الملك غازي هو نزواته واندفاعاته العاطفية غير المسؤولة وغير المبنية على أي حساب.

لقد كان الملك غازي مرآة للكلية العسكرية التي نشأ فيها وتخرج منها، يعكس في شعوره ونزعته الوطنية وكرهه للاستعمار ما كان قد استمدته من محيطها. لقد كان طيب القلب جداً لا يعرف الحقد، كما كان كريماً جداً. ولكنه من جهة أخرى لم يكن واعياً لمهمته ولا مدركاً لخطورة منصبه ولا مقدراً لمسؤولياته. أما إهماله لأخته الأميرة عزة والأميرة راجحه فأمر يثير الألم والحسرة. لقد كانتا يتيمتي الوالدين تسكنان بدون رقابة أو اشراف تقريباً في

بت من موت السكك الحديدية بعداً عن مسكن أختها - قصر لرهو
وعن رعايته واهتمامه الى أن كشفت مأساة الأميرة عزة^(١) عن منع الإهمل
الذي كان قد أصابها. لقد حركت تلك المأساة مؤننه بين الهاشمي وورثته
وكذلك رستم حيدر رئيس الديوان الملكي الذي كان على اتفاق تام مع الهاشمي
في هذا الشأن. الى اصدار مرسوم الاسره المالكة. وإلى قضاء نجيب قدير
رئيس التشريعات الملكية من منصبه بتعيينه وزيراً معوضاً أو مفصلاً عاماً في
بيروت حسب ما اعتقد لأنه اعتبر مقصراً في المهوض بمسؤوليات منصبه المهم.
وكذلك الى اقضاء خالي الملك الشريف حسن بن ناصر الى انفره تنعسه
موظفاً في السفارة العراقية هناك والشريف علي بن ناصر الى القاهرة تنعسه
موظفاً في السفارة العراقية هناك لأن المسؤولين المذكورين اعتبروا ان وجودهما
في بغداد بالقرب من ابن اختها كان ذا تأثير عليه غير مرغوب فيه. ولكن
المقصر الاول في هذه المأساة المحزنة كان الملك غازي نفسه الذي لم يأخذ منها
عبرة، والذي استمر في ليلاليه الحمراء الصاخبة في قصر الملح مع الضباط
المذكورين وكأن شيئاً لم يكن.

على انه على الرغم من مواهبه المحدودة - التي تكشف بصورة خاصة بعد
تبوئه العرش - وعلى الرغم من تصرفاته غير المسؤولة. فقد كان الملك غازي
الاول يتمتع بشعبية واسعة حبيته الى النفوس وقربته من القلوب. وقد أكسبته
عوامل ثلاث هذه الشعبية التي كان يتمتع بها:

أولها دراسته في الكلية العسكرية العراقية ونشأته بين الضباط العراقيين
وما اكتسبه من محيط الكلية المذكورة من حماسة واندفاع وطنيين ضد
الاستعمار البريطاني.

(١) قصة الأميرة عزة - شقيقة الملك غازي - انها تعرفت بحادم يوناني وشأ سبها عزام
وتواعدا على اللقاء في اليونان. وهكذا سافر الأمير مع اخنها الأميرة راححة للاصطاف في تركيا
ثم اليونان... وكان يصحبها عدد من المرافقات والمراقبين. وبعد وصول الأميرة الى اثينا توارت عن
الأنظار وقد تبين انها كانت التفت مع اليوناني آلاف الذكر وتروحت منه ونصرت وبدلت اسمها ثم
ما لشت فوراً العزام أن قُرب وانتهى الأمر بالطلاق وقد انزوت الأميرة السابعة وقضت أيامها
الأخيرة في عجز وبؤس ودنس هناك

ثانيهما - موقفه من قصة الاثوريين عندما ناب عن والده الملك فيصل الاول الذي كان قد سافر الى اسكلتره تلبية لدعوة رسمية من ملك بريطانيا لقد أيد الأمير (وقتئذ) غاري الحكومة العراقية في اجراءاتها ضد الحركة الاثورية تأييداً قوياً وكسب بهذا التأييد شعبية واسعة وخرج من تلك المحنة بطلاً شعبياً.

وثالثهما - تحديه للاستعمار البريطاني بدعوته الى ضم الكويت الى العراق معتبراً اياه (أي الكويت) جزءاً عزيزاً من العراق فصله الاستعمار البريطاني ظلماً وعدواناً ولاغراض استعمارية وقد أسس محطة إذاعة خاصة في قصر الزهور للقيام بهذه الدعوة بدون أن يتشاور مع حكومته حول هذا الموضوع المهم الذي عكر العلاقات البريطانية العراقية ودفع الحكومة البريطانية الى الاحتجاج على تصرفات الملك هذه لدى الحكومة العراقية.

انقلاب بكر صدقي ومجيء وزارة حكمة سليمان. استقالة محمد رستم حيدر رئيس الديوان الملكي

وبينما كانت مديرية التحقيقات الحائنة مشغولة، بنسبة الحركات والثورات التي حدثت في ١٩٣٤ و ١٩٣٥ و ١٩٣٦ والتي شجعت الحو بالسموم الطائفية، في مراقبة وترصد حركات عدد من الأشخاص، ومعظمهم من الشيعة، وبعضهم ممن لم يكن لهم أي شأن في السياسة ولم يسبق لهم أن مارسوا أي نشاط فيها، فإنها تحاشت، عن قصد، أو خوف أو إهمال لا أدري، مراقبة الأشخاص المهمين ذوي الشأن في السياسة ودوي الباع والبد الطولى في حرك المؤامرات وعقد الاجتماعات السرية كحكمة سليمان وكامل الجادرجي والفرق بكر صدقي وغيرهم. وهكذا فوجئت الوزارة وفوجيء الناس بانقلاب بكر صدقي الذي أطاح بوزارة الهاشمي وفرض حكمة سليمان رئيساً للوزراء. وقد أصبح الجيش منذ ذلك الحين القوة الكبرى بل العامل الرئيسي في السياسة العراقية. وقد تغيب رستم حيدر اثر انقلاب بكر صدقي، عن الديوان الملكي ثم قدم استقالته التي قبلت. وكان هذا أمراً متوقعاً تماماً نظراً للتعاون الوثيق الذي كان سائداً بين رستم حيدر وياسين الهاشمي في خلال وزارة الهاشمي الثانية وعينت رئيساً للديوان الملكي بالوكالة. وقد لاحظت السرور بادياً على الملك غازي بعد الانقلاب، وقد الغيت جميع القيود التي كانت قد قيدت بها تصرفات الملك الذي أخذ يتمادى في حياته الليلية الصاخبة مع نفر من الضباط. وقد كان يبدو لي تعباً تاماً، نتيجة سهره المتواصل وادمانه على الوسكي وغيره من المشروبات الروحية. وفي كثير من الايام كان يأتي الى البلاط الملكي وآثار الحمرة بادية عليه. على أن أعماله اقتصرت على الأمور الروتينية لأن السلطة الفعالة في السياسة العراقية أصبحت في أيدي رئيس أركان الجيش بكر صدقي ورئيس الوزراء حكمة سليمان، وتلاشى على وجه التقريب نفوذ البلاط الملكي كقوة فعالة موجهة في السياسة العراقية.

وفي صبيحة أحد الأيام دخلت مكتب الملك عارى وفي يدي بعض الأوراق لتوقيعه فبادرني قائلاً استعدوا لرواح مهم. فسألته زواج من؟ قال رواج اختي الأميرة راححة. فسألته على من؟ أحابي ستعرف بعدئذ. وعلى الفور ذكرته بمرسوم الأسره المألكة الذي كان قد صدر على أثر قضية الأميرة عره، والذي يصب على وحب مصادقة مجلس الملك الخاص على رواج كل فرد من أفراد الأسره المألكة إذا أراد ذلك الفرد الاحتفاظ بحقوقه كفرد من أفراد الأسره المألكة. وكان مجلس الملك الخاص يتألف من الملك رئيساً ومن رئيس الوزراء ورئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب ووزير الداخلية ووزير العدلية ورئيس الديوان الملكي اعضاء. وقد لاحظت ان الملك غازي امتعض من تذكيره بالمرسوم وطلب الاطلاع عليه فجلبته وسلمته له. ولم يتم زواج الأميرة إلا في خلال الفترة التي رفض فيها المرسوم من مجلس النواب. بإيعاز من الحكومة طبعاً، وقبل أن يستبدل، فيما بعد، بقانون الأسرة المألكة. وقد تم عقد قران الأميرة من الضابط الطيار عبد الجبار محمود الطائي، وذلك في نادي الضباط، بدعوة من رئيس الوزراء انئذ، السيد حكمة سليمان، وكنت وقتئذ قد انتقلت من البلاط الملكي الى منصب مدير الواردات العام في وزارة المالية، كما سنأتي على ذكره.

وعلى الرغم من معرفتي بوضع الملك، فقد بذلت، في خلال مدة اشغالي برئاسة الديوان الملكي بالوكالة، محاولة يائسة لإثارة اهتمام الملك في شؤون الدولة، وذلك بتذكيره بضرورة القيام بزيارات خاطفة مفاجئة، وبدون اشعار مسبق، اسوة بوالده الملك فيصل الأول، لبعض دوائر الحكومة ومؤسساتها، كبعض الكليات وبعض المستشفيات وبعض المناطق الادارية النائية. وحتى بعض المؤسسات والمنشآت الأهلية، لكي يفهم الناس بأنه ساهر على شؤون الدولة. فقال لي اعمل لي منهجاً واعرضه علي. فأعددت له منهجاً كما أراد وعرضته عليه. ولكنه على الرغم من الحاحي المتواصل عليه، تقاعس عن تنفيذه. متذرعاً بمختلف الحجج والأعذار الواهية الى أن صرف النظر عنه نهائياً. كذلك قد حاولت ترغيبه بدعوة عدد من الأشخاص البارزين في مختلف الشؤون السياسية أو الأدبية أو العلمية أو غيرها، حتى الدينية، للاختلاط بهم.

والتحدث إليهم والتعرف بأفكارهم ومبطلهم ومطالبهم ولكن محاولاتي
باءت - مع الأسف العظيم - بالفشل لأن الملك لم يكن لهم بهذه الأمور ،
وكان في وادي آخر .

تعييني رئيساً للتشريفات الملكية

وفي ١٩٣٦/١٢/٢ صدرت الارادة الملكية بتعيين السيد ابراهيم كمال رئيساً للديوان الملكي. كما صدرت بنفس التاريخ بتعيني رئيساً للتشريفات الملكية. وهو المنصب الذي شغرت بتعيين الدكتور ناجي الأصل، الذي كان يشغله سابقاً، وزيراً للخارجية في وزارة حكمة سليمان، على أثر انقلاب بكر صدقي. وقد كان لمنصب رئيس التشريفات الملكية أهمية غير قليلة في السابق. أي في عهد الملك فيصل الاول، عندما كان البلاط الملكي مركز القوى والتوجيه ومحور النشاط في الدولة، وكان سيل الزوار من مختلف الشخصيات والأوزان من داخل العراق وخارجه لا ينقطع. ولكن بعد أن تقلص نفوذ الملك بعد وفاة الملك فيصل الاول، ثم اثر انقلاب بكر صدقي، وتدني مركزه، وتضاءل. نتيجة لذلك، عدد الزوار، أصبح هذا المنصب قليل الأهمية، كبقية المناصب في البلاط الملكي.

وأتذكر جيداً - على سبيل المثال - انه جاءني في البلاط الملكي، في صيف ١٩٣٧، عدد من شيوخ الفرات الأوسط وطلبوا مني، بصفتي رئيساً للتشريفات الملكية، تحديد موعد لهم لزيارة الملك غازي. لبث شكواهم إليه من الحكومة وتصرفاتها تجاههم، وأعتقد، استنتاجاً من أحاديثهم، من تصرفات بكر صدقي بالذات. وكان الملك فيصل الاول قد عود هؤلاء الأشخاص. وغيرهم، على مراجعته دوماً، خاصة في الشؤون المهمة. وكانت أبواب البلاط الملكي مفتوحة لهم دوماً. فذهبت الى الملك غازي وعرضت عليه رجاءهم، فاعتذر عن مواجهتهم. ثم قال لي ليواجهوا رئيس الديوان الملكي ابراهيم كمال ويبلغوه شكواهم. فذهبت الى رئيس الديوان الملكي وبلغته امر الملك أن يواجههم ويستمع الى شكواهم، وكان ابراهيم كمال

وفند نتحدث مع أحد الموظفين - وأتذكر حيناً أنه كان يوسف نعليل العلوي من طمار. وكان قد جاء في العري في ركب لأسره ماله. وبعض مديراً للأوقاف السوية - فأحاطي إبراهيم كمال معديراً عن مو جهم بسبب أشغاله. ثم أصاف قائلاً لوجهوا رئيس الوزراء. حكمه سبب فأحسه أعتقد أن شكاواهم ضد الحكومة نفسها. فقال لا أتمكن أن أعمل لهم شيئاً وأعتذر مرة أخرى عن مواجعتهم. فرجعت إليهم وأبلغتهم بشكل صمى اعتذار الملك. وكذلك اعتذار رئيس الديوان الملكي عن مواجعتهم. فقالوا هذا ما كنا نتوقعه. ولكننا أتينا لالقاء المحبة. ولا شك أنهم كانوا يدركون أسباب امتناع الملك غازي. وكذلك رئيس ديوانه إبراهيم كمال. عن مواجعتهم إذ لم يكن في وسع الملك غازي. بعد الانقلاب أن يستمع إلى أية شكاوى موجهة إلى بكر صدقي أو إلى الوزارة القائمة وخاصة من شيوع المرات الأوسط. كذلك فإن الملك غازي كان يدرك جيداً أن أهمية هؤلاء الشيوع وقوة عشائريهم قد تزعزت. وأن ميزان القوى قد تغير في غير صالحهم. وأن الجيش أصبح هو العامل الأول والأخطر في اسناد الحكم والعرش.

انتقالي إلى مديرية الواردات العامة في وزارة المالية

وأخيراً وجدت أن اشتغالي في هذا المنصب أصبح ضرباً من العبث - بعد أن أصبح وضع البلاط الملكي كله على الهامش. كما أسلفنا. وأن هذا المنصب يجب أن يشغله شخص متقدم في السن، عاجز عن العمل الجدي. أقرب إلى سن التقاعد منه إلى سن العمل. ولذلك قررت التثبيت للانتقال إلى وظيفة أخرى تنسجم مع سني وحيويتي ونشاطي وحيي للعمل. كما تنسجم مع اختصاصي. وقد سنحت الفرصة باستقالة محمد حديد من وظيفة مدير الواردات العام في وزارة المالية، التي كان يشغلها وكالة، ليصبح نائباً في المجلس النيابي الجديد الذي انتخب في عهد وزارة حكمة سليمان، فراجعت وزير المالية آنئذ، جعفر أبو التمن، وطلبت إليه المساعدة في نقلي إلى مديرية الواردات العامة، فوافق. وهكذا صدرت الإرادة الملكية بتعييني مديراً عاماً للواردات بتاريخ

١٩٣٧/٣/٦

عباس مهدي بسدي لي رغبته في الانتقال من مديرية الطابو العامة
الى رئاسة التشريفات الملكية. ويوسطني لدى جعفر ابو التمن
وزير المالية، لتحقيق ذلك.

الملك غازي يدعوني للرجوع الى رئاسة التشريفات الملكية
اعتذارى

وقبل ان انتقل من رئاسة التشريفات الملكية او بعد انتقالى منها
بقليل - لا اذكر - زارني في مكنتي (في رئاسة التشريفات الملكية او في
مديرية الواردات العامة) عباس مهدي وكان وقتئذ يشغل منصب مديرية
الطابو العامة. وقال لي انه ضاجر من منصبه الذي كان يشغله والذي ليس فيه
مجال للابداع والنشاط وكل ما فيه مسائل روتينية حسب قوله. ولذلك فانه
جاء يرجوني ان اكلم وزير المالية جعفر ابو التمن لكي يتوسط لنقله الى رئاسة
التشريفات الملكية التي شغرت بانتقالى منها الى مديرية الواردات العامة.
فقلت له لا اكرم عليك ان ذلك المنصب فارغ ايضا لا يحقق رغبة من يريد
العمل ويتميز بالنشاط. فأصر على رأيه. فذهبت الى وزير المالية الحاج جعفر
ابو التمن واخبرته برغبة عباس مهدي ورجوته بذل مساعيه لتحقيقها. فقال لا
مانع لديه من ذلك ولكنه يعتقد ان مجال العمل في مديرية الطابو العامة اوسع
من رئاسة التشريفات الملكية. وعلى كل فقد تم - بمجهود جعفر ابو التمن -
نقل عباس مهدي الى رئاسة التشريفات الملكية - ولكنه - اي عباس مهدي
لم يبق في منصبه الجديد طويلا. فلم تمضى الا مدة قصيرة حتى استقال اربعة
وزراء من وزارة حكمة سليمان هم جعفر ابو التمن وصالح جبر وكامل
الجادر جي ويوسف عز الدين في ١٩ حزيران ١٩٣٨ لخلاف سياسي حاد
معروف وقع بينهم وبين رئيس الوزراء ورئيس اركان الجيش وتم تعيين عباس
مهدي وجعفر حمدي ومحمد علي محمود وعلي محمود الشيخ علي وزراء بدلا من
الوزراء المستقيلين. فشغرت رئاسة التشريفات الملكية من جديد. وفي صبيحة
احد الايام جاءني نداء هاتفى من البلاط الملكي مآله ان الملك غازي يدعوني
للتشرف بزيارته. فذهبت حالا وواجهت الملك الذي طلب الي الرجوع الى

مصبي السابق وهو رئيس التشريفات الملكية قائلا انك قد قصبت هذه طويلة
في البلاط وقد اكتسبت خبرة طويلة في شؤونه وانك مطلع على كثير من اموره
ورجائي ان ارجع الى رئاسة التشريفات الملكية . فاعتذرت من جلالته وقلت له
اني اشكر جلالتم على ثقتكم الغالية ولكني افضل البقاء في مصبي الحالي واني
ملتذ في عملي الحالي الذي يسجم مع عمري واختصاصي وحيويتي وانه من
الاصح ان يشغل منصب رئيس التشريفات الملكية شخص متقدم في السن قد
عركه الايام .

ومن ذكرياتي في البلاط الملكي

الاقتراح الذي كنت تقدمت به الى رئيس الديوان الملكي المرحوم رستم حيدر وهو تزويد كل متصرف (محافظ) عندما تصدر الارادة الملكية بتعيينه أو نقله من لواء (محافضة) الى لواء آخر بكتاب يتضمن بيانا او بلاغا من الملك يقرأ على الناس في اجتماع حاشد يدعى اليه الاهالي من مختلف المشارب والطبقات والاقضية والنواحي يبلغهم فيه باهتمام الملك - تعبيرا عن الدولة - بشؤونهم ويعبر فيه عن المهمة التي بعثه اليهم من اجل انجازها وعن المشاريع الاصلاحية التي سينهض بها وعن مبادئ العدالة والمساواة التي ستكون رائدة في معاملة الناس وان بابه ستكون مفتوحة لجميع المتظلمين لكي يرجع اليهم حقوقهم الى غير ذلك. ويكون هذا البيان بمثابة منهج يلتزم به امام الناس ويلزم الحكومة التي يمثلها به، ويطلب الى الناس ان يحاسبوه عليه. ولا شك ان هذا البيان كان سيكون وسيلة لتقريب الملك والحكومة من الناس ويكون فيه نوع من الالتزام الادبي من الحكومة تجاه جمهور المواطنين في اللواء (المحافضة) لخدمتهم، او نوع من «التعاقد» بين الحكم والناس على المبادئ العامة والخدمة والعدالة.

وقد جذب رستم حيدر هذه الفكرة كثيرا وعرضها في وقته على الملك وعلى يس الهاشمي ولكنها لم تنفذ واحسب انها لم تلقى التجاوب المطلوب.

الملك غازي والسيد محمد الصدر

ومن ذكرياتي في البلاط الملكي عندما كنت رئيسا للتشريفات الملكية ان زارني في مكنتي في البلاط الملكي السيد محمد الصدر - رئيس مجلس الاعيان السابق ورئيس الوزراء فيما بعد، ولم يكن رئيسا لمجلس الاعيان بل كان رئيس مجلس الاعيان وقتئذ الشيخ محمد رضا الشبيبي. وطلب (أي السيد محمد الصدر)

الى ان اعرض على جلالة منك غازي رجاءه في تكريم السيد عبد الحسي سرف
الذين من كبار العلماء المدسسين في حقل عامل في لبنان، والذي كان من هذه في
العراق لرياره العصابات المقدمة ورجال الدين في الصحف، والذي كان من نصه
القراءة للسيد محمد الصدر. وذلك بأن يدعو جلالة منك لسرف تاني معه في
قصر الزهور. وقال السيد محمد الصدر انه قد خدم الاسرة المالكة وللاد خدمه
صادقة وصحى بالكثير في اقامة الكيان العراقي. وان رجاءه هذا سيقى بسط
بالسنة لما قدمه للبلاد والعائلة المالكة من خدمات فاحشه في سوف عرص.
بكل سرور، رجاءه على جلالة الملك، ولكي صارحه اني قليل الامل في
استجابة الملك لرجائه البسط هذا. بالطر الخرتي واطلاعي في هذا المنصب في
خلال هذه المدة القصيرة التي قصتها فيه. وودعته اثر خروجه من مكتي
وقلت له سأصل بك هاتفيا في بيتك واخبرك بما يتم في هذا الباب. وذهبت الى
مكتب الملك غازي وعرضت عليه رجاء السيد الصدر وقلت له ان هذا الرجل
قد خدم البلاد وعائلتكم كثيرا وكان له دور دو شان في الثورة العراقية وفي
اقامة الكيان العراقي وانه يستحق التكريم والاستجابة الى رجائه البسط
هذا. فاعتذر الملك - على الرغم من الحاحي - عن عدم الاستجابة لطلب السيد
الصدر وبعد رجوعي الى مكتي اتصلت به هاتفيا واخبرته باعتذار الملك عن
عدم الاستجابة الى طلبه فتألم كثيرا.

قانون الغاء الالقب

ومن الحوادث التي بقيت عالقة في ذاكرتي من المدة التي قضيتها في البلاط
الملكي موضوع الالقب. فقد وردتنا من البلاط الاميري (وقتئذ) الاردني -
وكانت المراسلات بين البلاطين تجري في ذلك الوقت مباشرة - قائمة طويلة
بأسماء أشخاص عراقيين كان قد قرر سمو الامير (وقتئذ) عبد الله الانعام
عليهم بلقب باشا، وجاء كتاب الديوان الاميري يطلب موافقة الملك غازي على
السماح لهم بحمل هذا اللقب. فأخذت القائمة بيدي الى رئيس الديوان الملكي
رستم حيدر وقدمتها له فقرأها. وبما كنا نتحدث بشأنها دخل ياسين الهاشمي
فسلمه رستم حيدر القائمة فقرأها ياسين الهاشمي. ثم ذهب الاثنان ومعها القائمة

الى مكتب الملك غاري وبعد رجوعها استدعاني رسم حيدر الى مكتبه وقال لي
حرروا كتابا الى سكرتارية مجلس الوزراء اطلبوا فيه الى رئيس الوزراء
اعداد لائحة قانونية (مشروع قانون) لالغاء الالقاب جميعها. وهكذا تم اعداد
اللائحة القانونية من قبل الحكومة والتي اصبحت قانونا في تلك السنة وكان
هذا القانون جوابا غير مباشر على كتاب البلاط الاميري الاردني.

حيّ الوزيرية

ومن الامور التي بقيت عالقة في ذاكرتي قضية حيّ الوزيرية:

كان الملك فيصل الاول قد وضع يده على أراضي تقع الى الشرق من البلاط
الملكي السابق على اعتبار انها أرض اميرية تعود للدولة واسس فيها مزرعة
واسعة ونصب من اجل اروائها المكائن والمضخات على ساحل نهر دجلة بالقرب
من البلاط الملكي وشق جدولا لنقل المياه اليها. كما اسس فيها مشروعا لانتاج
الحليب وجلب اليه انواعا من الابقار الاجنبية المعروفة بكثرة انتاجها من
الحليب. وقد ذهبت يوما بصحبة ناظر الخزينة الخاصة السيد شاكّر حميد
لزيارتها واعجبت بمنظرها ولا اعرف ما اذا كان المشروع ناجحا وقتئذ من
وجهة اقتصادية.

وبعد وفاة الملك فيصل الاول في ٨ ايلول ١٩٣٣ وعلى اثر اعلان التسوية
في المنطقة التي تقع فيها تلك الاراضي قررت لجنة تسوية حقوق الأراضي
منحها باللزمة^(١) الى ورثة الملك فيصل الاول بعد ان ردت إدعاءات المدعين
بمختلف الحقوق فيها. وربما كانت اللجنة (المحكمة) قد تأثرت في رد ادعاءات
مختلف المدعين بنفوذ البلاط الملكي، مثلها في ذلك مثل بقية اللجان في مختلف
انحاء العراق التي تأثرت في اتخاذ مقرراتها بنفوذ الاشخاص المتنفذين - سواء
كانوا من رؤساء العشائر او من المدنيين المتنفذين، كرؤساء الوزراء او الوزراء
وغيرهم - وبعد ان اكتسب الحكم الدرجة القطعية ولان قسما من تلك

(١) اللزمة حق التصرف الزراعي بالارض الاميرية وهو مشابه لحق التفوض بالطابو مع بعض
الموارق وهو يورث حسب الارث النظامي لا الشرعي وبيع ويشترى (بموافقة وراقي الداخلية
والمالية) ويهرى في المصرف الزراعي.

الأراضي كان قريباً جداً بل ملاصقاً لمدينة بغداد وبصلح لا يكون حياً سكناً ممتازاً فقد ارتوى تعبر صف ذلك القسم بشراء نفسه من الدولة بموجب قانون بيع أملاك الدولة وجعله ملكاً صرفاً وخططه وتقسّمه إلى قطع أو عرصات سكنية وعرضها للبيع لعائده الحزينة الخاصة التي كانت وقتئذ تشكو من ضيق مالي شديد، فحي، بهذا الاقتراح لحل مشكلتها المالية من جهة وإيجاد حي سكني ممتاز من جهة أخرى. ولا أعرف في الواقع التاريخ الذي تم فيه تغيير (تعديل) صف الأرض المذكورة. ولكن عندما كنت في البلاط الملكي كانت الحزينة الخاصة مشغولة في تنفيذ المشروع الذي خرج إلى حيز الوجود في أوائل ١٩٣٥ أو ربما أواخر ١٩٣٤. وقد عرضت العرصات للبيع وبيع عدد منها إلى الراغبين في شرائها ولكن قسماً من العرصات أعطى - مجاناً - إلى عدد من ساسة بغداد البارزين: ومنهم نوري السعيد الذي حصل على قطعة أرض مساحتها عشرة آلاف أو أحد عشر ألف متر مربع وقد شيد فيها بيتاً لسكناء، ويس الهاشمي وكانت مساحة قطعتة حوالي ستة عشر ألف متر مربع وقد شيد فيها هو الآخر بيتاً لسكناء، ومحمد رستم حيدر أحد عشر ألف متر مربع ومحمد الصدر خمسة آلاف متر مربع، ومحمد زكي الحامي ورؤوف البحراني وعلي ممتاز الدفري وغيرهم ممن لا أتذكر أسماءهم ولا أتذكر المساحات التي منحوها. وقد وزع الملك غازي مجاناً قسماً من تلك العرصات على موظفي الديوان الملكي لبناء دور لسكنائهم ومنهم رئيس التشريفات الملكية وقتئذ تحسين قدري، ولا أتذكر مساحة القطعة التي أهديت إليه واتصور أنها كانت حوالي خمسة آلاف متر مربع، وقد بنى فيها داراً سكنية أجراها للسفارة التركية لتكون مقراً لها، وناظر الحزينة الخاصة شاكر حميد حوالي خمسة آلاف متر مربع ورئيس المرافقين محمود سلمان حوالي ألفي متر مربع. كما أهدى إليّ - وكنت وقتئذ معاوناً لرئيس الديوان الملكي - ما يزيد قليلاً عن ألفي متر مربع وهكذا بقية موظفي الديوان الملكي بمساحات متفاوتة.

غير أن هذه العرصات كانت شؤماً على كثير ممن تملكوها. ففي سنة ١٩٣٦ أقام نوري السعيد وكان وقتئذ وزيراً للخارجية في وزارة ياسين الهاشمي

الثانية حملة ساهره كبره في بيته الحديد مماسة رواج اسه الوحيد صباح .
وكت من بس المدعويين . وقد وصعت الهدايا التي قدمت للعروسي على طاولة
كبره ويطهر ان وزن مجموع الهدايا كان اكثر من طاقة الطاولة على حملها
فاهارت وتكسرت جميع الهدايا وتشاءم نوري السعيد وتشاءم الناس من ذلك
الحادث الذي لم اره بعيني ولكن سمعت به . ولم يمضي على هذا الحادث الا
بضعة اشهر حتى حصل انقلاب بكر صدقي وقتل جعفر العسكري . وتشرذ
نوري السعيد . واقام في مصر زمنا ثم في لبنان . وبعد مقتل بكر صدقي بمده
رجع الى العراق ولكنه قرر ان لا يسكن في بيته الآنف الذكر الذي اجره الى
الحكومة المصرية . ليكون مقرا لسفارتها في بغداد . اما يس الهاشمي فانه قبل
ان يتم بناء بيته وقع انقلاب بكر صدقي واستقال من رئاسة الوزارة واضطر
الى مغادرة العراق وسكن في بيروت حيث توفي هناك اثر نوبة قلبية . ودفن في
الشام بجوار صلاح الدين الايوبي . واما محمد زكي فانه توفي بعد يس الهاشمي
بمدة قصيرة جدا وقبل ان يشرع بناء بيته او قبل ان يتمه . واما
رستم حيدر فقد اغتيل في اوائل ١٩٤٠ وكذلك المرافق الاقدم العقيد محمود
سلمان الذي اصبح امراً للقوة الجوية في ١٩٤١ فانه حكم عليه بالاعدام ونفذ
فيه الحكم . وهكذا . وعندما كلفت احد المهندسين ان يعمل لي
تصميماً لبناء دار لسكنائي قالت لي زوجتي لن اسكن في الدار بتاتا اذا ما بنيتها
فاضطرت ان ابيع العرصة .

مرافقوا الملك

لقد هياً لي وجودي في البلاط الملكي فرصة ثمينة للتعرف بعدد من
الضباط العسكريين الذين كانوا يشغلون وظائف مرافقين أقدمين (رؤساء
مرافقين) أو مرافقين للملك غازي وقد نسيت مع الأسف العظيم أسماء
الكثيرين منهم وإن كنت أحتفظ في نفسي بذكريات طيبة عزيزة على نفسي
عنهم . وعندما تعينت معاوناً لرئيس الديوان الملكي في ١٩٣٤/٥/٧ كان
المرافق الأقدم وقتئذ صالح صائب الجبوري الذي أعيد إلى الجيش في أوائل
سنة ١٩٣٥ وقد أصبح فيما بعد رئيساً لأركان الجيش وفي أثناء وجوده في هذا

المصّب اشترك الجيش العراقي مع بعثة الخوسن العربية في الحرب العربية الاسرائيلية في سنة ١٩٤٨ التي انتهت تلك نهايته بتنازله لغزبه وبانتظر للانتقادات عبر المصفاة التي وجهت إلى الحكومة العربية حول موقفه وحول موقف الجيش العراقي ودوره في تلك الحرب فقد أصدر العربي لركن صالح صائب الجبوري كتاباً قلمياً يدافع به عن موقفه وعن موقف الجيش العراقي تحت عنوان « محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية » اضع في مطابع دار الكتب في بيروت في سنة ١٩٧٠. وقد دحض فيه بهاج وبوثائق لا يرقى إليها شك الافتراءات الطائفة ومنها قرينة « ماكواوامر » التي روحها البعض متهماً فيها الجيش العراقي بالتقاعس عن مجده الجيش المصري في تلك الحرب وعن التقدم لاحتلال تل أبيب وقد كان على بعد أميال منها. وقد عس بعد ذلك وزيراً في عدة وزارات. لقد وجدت في صالح صائب الجبوري شخصاً ممتازاً من خيرة الناس اخلاقاً واستقامة وإخلاصاً وأمانة ولكني لم ألاحظ وقتئذٍ لا في حديثه ولا في تصرفاته أية ميول سياسية معينة ولا أي طموح فيها. ولكنني كنت أتوسم له بمستقل باهر في الجيش للصفات المتارة التي كان يتحلّى بها.

وقد تعاقب على منصب المرافق الاقدم (رئيس المرافقين) وكذلك ماصب المرافقية للملك في اثناء وجودي في البلاط الملكي الذي استمر من ١٩٣٤/٥/٧ الى ١٩٣٧/٣/٦ عدد من الضباط العسكريين. وكان من حملتهم السيد احمد حمدي زينل آمر مدرسة الخيالة الذي عين في اوائل سنة ١٩٣٥ مرافقاً اقدم للملك غازي بدلاً من صالح صائب الجبوري. وعين من بعده في نيسان ١٩٣٦ العقيد السيد احمد محمود آمر مدرسة الاسلحة الخفيفة مرافقاً اقدم وقد استمر في منصبه هذا مدة من الزمان.

اما الضابط العسكري الذي اتذكره جيداً والذي ترك أثراً كبيراً في نفسي فهو العقيد محمود سلمان الذي عين مرافقاً اقدماً والذي أصبح فيما بعد آمر القود الجوية واحد الضباط الاربعة الذين سيطروا في سنة ١٩٤١ على الجيش وعلى الحكم وقاموا بالحركة التي تمحضت في النهاية عن حلع الأمير عبد الله عن وصايته على العرش وتعيين الشريف شرف بدلاً منه. وقد انتهت تلك الحركة

كما هو معروف بالاصطدام مع بريطانيا واندلاع الحرب العراقية البريطانية في سنة ١٩٤١ والتي انتهت بهروب حكومة رشيد عالي الكيلاني والصايط لا ربيعة الذين كانوا مسطرين عليها الى ايران ثم المنص عليهم هناك اعدا رشيد عالي الكيلاني وصلاحيه الذين الصاع للذين تمكنا من الهروب الى تركيا) وبمعه الى روديسيا ثم جلبهم الى العراق ومحاكمتهم والحكم عليهم بالاعدام وتمتدده منهم. لقد وجدت العقيد محمود سلمان رجلا شهيا طيب القلب دمث الاخلاق متوصفا كما كان وطيباً مخلصاً في شعوره متحمساً مندفعاً ولكنه كانت تقصه الثقافة العزيزة والخبرة السياسية وهذه الصفات هي التي مكنت المفتي الحاج أمين الحسيني من التأثير عليه وعلى زملائه وعلى الحكم بصورة عامة - إلى درجة السيطرة عليهم وتوجيه الحكم إلى الجهة التي كان يريد لها.

ومن الضباط الذين اذكركم جيداً: طاهر الزبيدي الذي عين مرافقاً اقده والذي اصبح فيما بعد مديراً عاماً للسجون - حسب ما اذكر - وكان رجلاً وديعاً دمث الاخلاق وكان هو الآخر منصرفاً الى عمله ويتجنب الخوض في الشؤون السياسية ولا يملك اتجاهاً سياسياً معيناً. وقد اقام لي هو وزملاؤه المرافقون الآخرون دعوة عشاء توديعية لي بمناسبة انتقالني من رئاسة التشريفات الملكية في البلاط الملكي الى مديرية الواردات العامة في وزارة المالية وقد حضر الدعوة السيد ابراهيم كمال رئيس الديوان الملكي..

ومن الضباط الذين اذكركم - مع اني لم اختلط به كثيراً - السيد مدحت أمين الذي كان احد مرافقي الملك عندما نقلت الى مديرية الواردات العامة. وقد علمت فيما بعد انه اصبح رئيساً للاستخبارات العسكرية وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عين مديراً عاماً لمصلحة الكهرباء الوطنية.

مرتبات ومخصصات الملك وولي عهده وديوانه

التقيت صدفة في سنة ١٩٦٠ في بيت السيد أحمد جواد التاجر المعروف في بيروت، بالسيد حمزة غوث السفير السابق للمملكة العربية السعودية في العراق. فسألني بصفتي وزيرا سابقا للمالية في الحكومة العراقية عن ما كان يتقاضاه الملك فيصل والاسرة المالكة من رواتب ومخصصات في السنة. فسألته عن اية سنة مالية؟ اجابني السنة المالية الاخيرة قبل اندلاع ثوره ١٤ تموز ١٩٥٨. فسألته كم تتصور ان يكون مجموع تلك الرواتب والمخصصات مع العلم ان مجموع نفقات الميزانية العامة - عدا مجلس الاعمار - هو اقل من ثمانين مليوناً من الدينار العراقي. اجابني لا ادري. قلت له احس فخذ يحس بالملايين فاستوقفته وقلت له لا تتعب نفسك ان تقديراتك تنطلق من الاوضاع التي تعرفها واعتدت عليها في المملكة العربية السعودية بينما العراق يختلف كثيراً عما تعرفه. ان مجموع المرتبات الملكية ٧٢,٠٠٠ ديناراً اي اقل من واحد من الف من الميزانية العامة واقل من واحد من اصل الفين من مجموع الميزانية العامة وميزانية مجلس الاعمار فقال هل تمزح؟ فقلت له لا والله هذا هو الرقم الحقيقي. والواقع ان مجموع المصروفات في الميزانية العامة للسنة ١٩٥٨ المالية الذي كان (٧٧,٣٥٨,٤٣٣) ديناراً بينما المرتبات الملكية كانت ٧٢,٠٠٠ ديناراً كما يلي:

الفصل

٥	المرتبات الملكية	٧٢٠٠٠
٦	الديوان الملكي	٢٥٠٩٠
٧	مخصصات غلاء المعيشة	٧٨٧٠
٨	النفقات الادارية	٢١٨٣٠
مجموع الباب الثاني		١٣٢,٢٩٠/- ديناراً

سفرة الى فلسطين :

في صيف سنة ١٩٣٥ سافرت الى لبنان في اجازة للاصطياف وللراحة وبعد ان قضيت فيه مدة قررت ان ازور فلسطين لارى ماذا حل بها . وسافرت من بيروت على الطريق الساحلي الى حيفا فيافا فالقدس الشريف . واجتمعت هناك بالأح العزيز والصدیق الوفي السيد اكرم زعيتر كما اجتمعت هناك بالسيد عوني عبد الهادي وفؤاد سابا . وكانت هذه زيارتي الثانية لفلسطين . اما زيارتي الاولى فقد كانت في أوائل تشرين الاول سنة ١٩٣٣ وكنت راجعا من شهر العسل الذي كنت قضيت قسما منه في مصر حيث سافرت اليها من بيروت عن طريق البحر وقررت ان ارجع الى بيروت بطريق البر مروراً بفلسطين حيث قضيت مدة قصيرة رأيت فيها يافا وحيفا والقدس الشريف وحيث تبركت بزيارة المسجد الاقصى وقبة الصخرة المشرفة وكنيسة القيامة وبيت لحم .

وقد شاهدت ان تغييرا كبيرا قد طرأ على الوضع في فلسطين في خلال السنوات الثلاث التي مرت بين زيارتي الاولى وهذه الزيارة . لقد كان الوضع العربي في فلسطين يتطور سريعا نحو الاسوأ - كان يتدهور بشكل ملحوظ نتيجة الهجرة المتدفقة من اليهود الالمان اثر الاجراءات التي اتخذتها السلطات النازية ضدهم . كانت تلك الهجرة في الواقع من الامر غزوا واجتياحا استعماري استيطانيا يتحقق بحماية الحراب البريطانية . ورأيت ملامح الكارثة التي كانت لا بد ستحل بنا نحن العرب تلوح واضحة على الافق . وكيف لا تحل الكارثة والفرق بهذه الجسامة بين المهاجرين اليهود وبين العرب سكان البلاد الاصليين . المهاجرون اليهود من المانيا مزودون بآخر مبتكرات التكنولوجيا العصرية . كما ان كل فرد منهم كان متشعبا بوعي سياسي وبعزيمة قوية تستهدف تأسيس دولة في فلسطين كالدولة التي اكرهوا على مغادرتها - اعني المانيا - وكانوا ينظرون الى العرب سكان البلاد الاصليين وكأنهم انقاض مدنية غابرة آن لها ان تزول

من علو وجه الارض وثابوا سطروا الى أنفسهم وثابوا حوافر سعدوها من
طربهم بهذه الروح الاستعمارية الاستطانية حاوا الى فلسطين من وجه
مملوئس حمدا وغرورا وتعدنا واستعلاء به الشعوب العربية في مختلف قطرها
تغط في سبات عميق عدا الشعب الفلسطيني الذي كان وحده يذافح هذه
الهجمة الاستعمارية الاستيطانية تعزروهم في عفر دارهم وقد نسوا يود
الكارثة التي كانت ستحقيق بهم. وأن أسس لا أنسى مشهدا لم يطرى ونمي
عالقا بذهني الى هذا اليوم - مدة حمة واربعين عاماً. كتب ماشا في احد
شوارع القدس ورأيت امرأة عربية محبة وكانت تتعثر في مشيها والخوف ناد
عليها ورأيت بنتا يهودية تسير في نفس الطريق مقتولة الدراعين ملثة بالحموة
والنشاط تضرب الأرض باقدامها القوية وكأنها تريد أن تشفى وقلت لصاحي
الذي كان يسير معي انظر الى الفرق بين الامرأتين انه يصور لك الصراع بين
الجهتين واننا مدعوون بل ملزمون بازالة هذا الفرق بين الجهتين اذا أردنا ان
ننجح في هذا الصراع المصيري مع العدو الصهيوني.

لقد احاطني الأخ اكرم زعيتر على عادته وسجيته بحفاوته ورعايته. وقد
زرت بصحبته مفتي فلسطين الحاج امين الحسيني في مكتبه في دار الاوقاف
الاسلامية الذي أعطانا صورة سوداء قائمة عن المستقبل نتيجة لما كان يحوكة
اليهود بالتعاون مع البريطانيين لفلسطين. كما زرنا الاستاذ اسعاف الناشبي
في داره الجميلة وقد دعانا السيد عوني عبد الهادي الى وليمة غداء في داره.

ثم زرت يافا، وبواسطة السيد أكرم زعيتر تعرفت بالصحافي ابراهيم
الشنطي صاحب جريدة الدفاع التي كانت تصدر في يافا. وقد رحب بي الرجل
كثيرا ووجدت فيه صحافيا نشيطا وقد طلبت اليه ان يرتب لي زيارة احدى
الكيبوتزات KIBUTZ اليهودية بغية الاطلاع عليها وعلى تنظيمها فرتب زيارته
لكيبوتز كيفات بريتر GIVAT BRENNER وذهبنا معا لزيارتها. وتفرجنا عليها
وقد اعجبني في وقته التنظيم الموجود فيها. رأيت مثلا محل تربية الاطفال الذين
هم في دور الرضاعة وقد توفرت فيه جميع الاحتياطات الطبية وكانت تشرف
عليه ممرضات متخصصات. فتأتي الامهات بأطفالهن الى هذا المحل صباحا
ويودعنهم فيه ويذهبن الى حقول الكيبوتز يعملن فيها مع الرجال ويرجعن لآخذ

اطفالهن عند الانتهاء من اعمالهن. كما زرت مدارس الكمبيوتر بمختلف درجاتها. ثم زرت محال تفريخ الدجاج وتربيتها. ثم زرت مزارع الحدائق وبساتين الفواكه والبيارات الى غير ذلك. كما شاهدت بعض الصعاب اليدوية. وزرت مركز ادارة الكمبيوتر ولا اتذكر الآن جميع ما شاهدت فقد مضى زمن طويل على تلك الزيارة ولم اكن قد دونت عنها شيئاً. ولكنني أتذكر اني خرجت من هذه المشاهدات مهموما لاني رأيت الفرق الجسيم بين هذا المستوى المسنود بدعم مالي وتقني وتنظيمي لا حد له يجود به يهود العالم الاغنياء عن طريق المنظمات الصهيونية وبين مستوى مواطنينا العرب الذين كانوا يكافحون وحدهم محرومين من كل معونة او اسناد مالي او تقني او تنظيمي. وقلت لنفسي لا بد من تطوير انفسنا باقصى ما يمكن من السرعة للوقوف بوجه هذه الهجمة الاستعمارية الاستيطانية والانتصار عليها.

ثم طلبت من السيد ابراهيم الشنطي ان اتفرج على احدى البيارات العربية فاخذني لمشاهدة بيارات عبد الرحمن التاجي الفاروقي الواقعة قريبا من ريشون لزيون، وكان يعتبر وقتئذ من اكبر مالكي البيارات في فلسطين. وقد شاهدنا بياراته الواسعة وتنظيمها البديع وقد لفت نظري كيفية الاقتصاد في استعمال المياه بشبكة من السواقي المصنوعة من السمنت المسلح التي توصل الماء الى كل شجرة بحيث لا تضيع قطرة من الماء هدرا علما بأن المياه ترفع من الابار الاتوازية التي كانت هناك عميقة جدا. ثم تفرجنا على القصر الفخم الذي كان قد شيده عبد الرحمن التاجي في وسط بياراته - ولم يكن موجودا عند زيارتنا. واتذكر اني قلت لابراهيم الشنطي بعد مشاهداتي هذه ان مصير هذه البيارات وهذه الاملاك مظلم كمصير فلسطين -

لقد وجدت الجو في القدس مشحونا متوترا - فالمستقبل كان مظلما والكفاح غير متكافئ بين الجهتين. فالعرب كانوا يكافحون قوتين رهيبتين - القوة الصهيونية وجيش السلطة البريطانية الظالمة العاتية وقد حشدت جميع قواها ضد الحق العربي، ولنصرة الباطل الصهيوني.

ثم ذهبت مع الاخ اكرم زعيتر الى نابلس حيث تعرفت هناك بكثير من الشباب الفلسطيني ومنهم الاخ واصف كمال. وقد بقيت هناك يومين او ثلاثة

وقد رأينا الاستعداد على قدم وساق لنفجحه ضد العدو الصهيوني
للعرب والمناصرين للصهيونيين وقد لبس بعضي حماس الساتر من ذلك
بتدريسون استعدادا لتلك الثورة التي لم يلبسوا معها في سنة ١٩٣٦ ، حتى
قاتل فيها العرب قتالا بطولنا والتي ستميت آلاف العرب والتي صارت العرب
ال فلسطينيون فيها امثالا رائعة من البطولات الخائذة ولكنها كانت حرة
وخدمهم ضد القوة البريطانية الخائذة لطامة محرومين من الخصم الذي ومن
المساعدة العربية على الطاق الذي كان له حب القومي بقضي بأن يخدمه
اخوانهم العرب به - ما عدا المساعدة التي كان قد قدمها لهم من هاشمي
رئيس وزراء العراق وقتئذ .

وغادرت نابلس مهموما والحرر بلاء قلبي . ورجعت في عروب ثم مضيت
بضعة ايام في الجبل في فندق بودي بولون لاريج عصفاني لمجده ، وفي
اواحدة في صبيحة احد الايام جمهورا كبيرا من الصهيونيين لعربى الساتر
وشابات - من أصل الماني او نمساوي و بولوني او غير ذلك حافوا من فلسطين
لصطافوا في نفس الفندق . وكنت ارى في كل واحد منهم او واحد منهم
جديا يحمل سلاحه او جديا تحمل سلاحها نعرو هذه المنطقة التي لم تعد
بالاستقرار الى اجيال واجيال والتي كانت ستدخل صراع رهيبا تسببه
لدماء انهارا .

ثم تركت الفندق المذكور وسافرت الى اهدن ومن هناك قررت ان اذهب
مشيا على الاقدام الى بعلبك مروراً بالارز الكبير وجبل القرية السوداء لطل
عليه وارجع الى اهدن بنفس الطريق . مشيا على الاقدام ايضا . واضطحت
معي دليلا وخرجنا من اهدن قبل طلوع الفجر فوصلنا الارز وتسلقنا لخل
الشاهق حتى وصلنا قمته وبدأنا بالتروك مشيا ايضا حتى وصلنا دير الاحمر
فاسترحنا قليلا ثم استأنفنا المشي الى بعلبك فوصلناها لئلا ويرتد في صدو
بالميرا وبعد ان قضيت ليلتين هناك رجعت مع الدليل بالسارده الى دير الاحمر
وتسلقنا الجبل مرة ثانية مشيا على الاقدام ثم نزلنا من القمة الى احد فنادو
الارز حيث بتنا الليلة . وفي صبيحة اليوم التالي استأنفنا المشي في هـ
وكانت سفرة متعبة ولكنها ممتعة .

مديرية الواردات العامة

صدرت الارادة الملكية بتعييني مديرا عاما للواردات بتاريخ ١٩٣٧/٣/٤ وبشرت في عملي الجديد بتاريخ ١٩٣٧/٣/٦ وبتاريخ ١٩٣٧/٩/٢ صدرت الارادة الملكية بنقلي الى مديرية التجارة في وزارة المالية اي ان مدة بقائي في مديرية الواردات العامة كان ستة أشهر تماما .

وقد بدأت اعمالي بالتعرف على اعمال المديرية فأخذت اقرأ الملفات الخاصة بالقوانين والانظمة والتعليمات التي تقوم عليها اعمال المديرية وتاريخها وتطوراتها وما كتبه عنها مختلف المدراء والخبراء الذين تعاقبوا عليها منذ تأسيسها الى يوم ان استلمتها . وقد وجدت ان مديرية الواردات العامة كانت مسؤولية يومئذ عن جميع الضرائب والرسوم التي تجبها الحكومة ما عدا رسوم الكمارك والمكوس والطوابع وكان الاخرى ان تسمى مديرية الضرائب العامة . لقد وجدت ان مديرية الواردات العامة كانت مسؤولة عن الضرائب والمسؤوليات التالية :

- ضريبة الاملاك (ضريبة العقار حاليا) .

- رسوم الاستهلاك .

صرصة الدحل .

- عقود ايجار مقاطعات لواء العماره .

- صرصة الارض والماء (عند صرائب الاعمال) التي تعبت وحلت محلها رسوم الاستهلاك) على الاراضي الاميرية

وقد لاحظت ان قسما من هذه الصرائب والرسوم كانت من مخلفات العهد العثماني وموروثة عنه . وان سبب الصرصة تعاوت كثيرا باحلاف نوع الدحل .

عقود ايجار مقاطعات لواء العماره (محافظة ميسان)

عندما باشرت وظيفتي مديرا عاما للواردات كانت لجنة تحديد عقود مقاطعات لواء العماره منعقدة في غرفتي وكانت مؤلفة من مصرف لواء العماره عبد الحميد عبد المجيد رئيسا ومن مدير الواردات العام عضوا ومن ممثل عن وزارة الداخلية (مدير العشائر العام وقتئذ حسب ما اعتقد) عبد الله الفصاح عضوا .

وكان لواء العماره (محافظة ميسان) من الاملاك السنية اي الاملاك الخاصة بالسلطان العثماني عبد الحميد وعندما خلع السلطان عبد الحميد في سنة ١٩٠٩ رجعت اراضي اللواء المذكور وكذلك سائر الاملاك السنية الى ملكية الدولة وكانت تؤجر اراضي العماره - قبل الحرب العالمية الاولى - بمقاطعات واسعة بالمزاد العلني ويلتزمها او يستأجرها من يدفع بدل ايجار أعلى . وبما ان المقاطعات المذكورة كانت مواطن (ديرة) لسكنى العشائر المستوطنة فيها ولا تستطيع الرحيل عنها وتعتبرها وطنها فان شيوخ تلك العشائر كانوا يزايدون عليها مهما بلغ بدل الايجار معتمدين على عدم دفع الاقساط في مواعيد استحقاقها مما سيضطر الدولة اما لتجريد حملة لجبايتها او السكوت على مضمض على تراكم الاقساط غير المدفوعة في مواعييدها وكانها بدلات اسمية فقط .

وعندما احتلت الجيوش البريطانية لواء العماره في سنة ١٩١٥ ورغبة منها في كسب تأييد شيوخ العشائر الى جانبها ابطلت طريقة المزايدة في تاجير

المقاطعات المذكورة وأخذت بطريقة تقدير بدل ابحار مقطوع عليها محسوبا على تقدير متوحاتها الصفة والشوبة من قبل الدوائر المالية واستمرت هذه الطريقة طوال الحكم الوطني إلى سنة ١٩٥٢ عندما سن قانون منح اللزمة في لواء العمارة رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢ .

وكانت العقود تشمل على التزامات كثيرة غير التزامات دفع بدلات الابحار ومن جملة تلك الالتزامات تحميل الملتزم الاولى (الشيخ) مسؤولية تسليم المكلفين بخدمة العلم من ابناء عشيرته وغير عشيرته من الفلاحين الساكنين في المقاطعة التي هي تحت التزامه الى الحكومة. كما كانت تشمل تلك العقود على تحميل الملتزم الاولى مسؤولية محافظة الامن في داخل المقاطعة التي هي تحت التزامه وتسليم او تعقيب المجرمين الذين يلجأون الى مقاطعته لانه يصعب على الحكومة تعقيب المجرمين في داخل تلك المقاطعات الواسعة المليئة بالاهوار والادغال والقصب وغير ذلك مما يسهل على المجرمين الهروب والاختفاء في تلك الاهوار الواسعة. ولا يمكن لغير الملتزم الاولى، الذي هو الشيخ المنفذ، ومن يستخدمهم من اعوان ومستخدمين مسلحين من قبله من القبض على المجرمين اللاجئين الى مقاطعته او تعقيبهم، علما بأن الاهوار الموجودة في بعض تلك المقاطيع تمتد من الجهة الشرقية الى حدود ايران بل وتتجاوز الحدود الى مسافات بعيدة داخل ايران مما يجعل امر هروب المجرمين عبر الاهوار المشتركة الى ايران امرا يسيراً جداً. كما ان تلك الاهوار تتداخل من الجهة الغربية في لواء المنتفك (ذي قار حالياً) ولواء البصرة (محافظة البصرة حالياً).

كما كانت عقود الالتزام تشمل على تفاصيل مساحات الزراعات الصيفية من شلب (رز) وهو الغالب. وغير ذلك من المزروعات الصيفية كالسمسم والدخن والذرة الى آخره. وكذلك المزروعات الشتوية من القمح والشعير. وكذلك كانت تذكر فيها المساحات التي تسقى سيحاً والتي تسقى بالالات الرافعة (المكائن والمضخات) كما تذكر فيها المساحات البور التي لا تزرع. والتي تكون عادة مراعي، وكذلك الاهوار الى غير ذلك وجميع تلك التفاصيل كانت تقريبية وبعضها بعيدة عن الواقع.

وكان الملزم الاول يحسم قسم من الاراضي لنفسه ويؤجر الباقي في
ملزمين ثانويين - بمعرفة الادارة الحكومية وبالاتفاق معها - من قاربه و
من ابناء عشيرته او من غيرهم وفق شروط ينعى عليها مع الادارة ينعى فيها
مسئوليات الملزمين الثانويين تجاهه سواء يخص بدلات الاغار و المسئوليات
الاحرى التي هو ملتزم بها تجاه الحكومة. لان الملزم الاول - السح
عاده - لا يتمكن بدون معاونة الملزمين الثانويين من النهوض بمسؤولياته
المختلفة تجاه الحكومة.

على ان امرا مهما اهملته جميع عقود الالتزام ولم تكن تفكر به الحكومة
بتاتا وهو واجبات الملزم الاول وكذلك الملزم الثانوى تجاه الملاحى في
مقاطعته وحقوقهم والواجبات المترتبة عليهم وكيفية قسمة الحاصلات بيه
وبينهم. هذا امر كان متروكا للشيخ يتصرف فيه كما يشاء. وكان الملاحون
متروكين لرحمة الشيخ (الملزم الاول) ولرحمة زبانيته المستخدمين لديه والمسلحين
من قبله لفرض ما يشاء من اتاوات عليهم تحت اسماء وعناوين مختلفة
بحيث لا يبقى نتيجة القسمة للفلاح شيء يقيته وعائلته، مما تسبب في نزوح قسم
كبير من فلاحي لواء العمارة الى مدينتي بغداد والبصرة حتى تجاوز عددهم في
مدينة بغداد وضواحيها ثلاثة ارباع المليون نسمة. وعندما ذكرت هذا الموضوع
للمتصرف في اللجنة اجابني ان هذا الموضوع يحتاج الى درس وتدقيق ووعد
ان يتقدم بتقرير مفصل ولكني نقلت من مديرية الواردات العامة قبل ان
يصل التقرير الآنف الذكر.

وكانت اللجنة تستدعي كل ملتزم اولي بعد ان تكون قد درست ملفه
وكونت رأيا عن مدى نهوضه بالتزاماته ومسؤولياته المختلفة المذكورة في عقد
الالتزام تجاه الحكومة. ثم تستجوبه عن كل تلك الامور والمسؤوليات وتكون
فكرة عن وضعه وتقدم توصيتها بشأن تجديد العقد او اجراء تغيير فيه تخص
المساحة وبديل الايجار الى غير ذلك الى الوزيرين المسؤولين - وزير المالية فيما
يخص بدلات الايجار والشؤون المالية الاخرى، ووزير الداخلية فيما يخص
الشؤون والمسؤوليات الاخرى.

وهكذا استدعينا الملمر من الاولين - بعد ان اطلعنا على ملفاتهم
واحدًا واحدًا واستمعناهم واحداً بوصف اللارمه شأنهم وان اسمي لا
اسمي ان احد الملمر من الاولين كان امرأه واتذكر اسمها لحد الان وهي
الشبعة مبره - وكانت روضة احد الشيوخ وقد بزوجها حسب ما سمعت من
مدينة الكاظمية من صواحي بغداد وقد اصحت منقذة في عشرة النسخ
مطاعة الكلمة من قبل افراد العشيرة والفلاحين وبعد وفاته حلت محله في
الترام المقاطعة. وأصبحت هي الملتزمة الأولية وأخذت على عاتقها تنفيذ جميع
المسؤوليات المنصوص عليها في عقد الالتزام تجاه الحكومة وعندما سُئلت عن
عدد المكلفين بخدمة العلم الذين سلمتهم إلى الحكومة أجابت بطلاقة سلّمت
كذا - عدد لحية - وتقصد باللحية الرجل. كذلك قد اكتشفت أن أحد
الملتزمين الاولين كان يوسف الايوي شقيق علي جودة الايوي وقد منح احدى
المقاطعات بتأثير من اخيه بالطبع. وعندما اعلنت التسوية هناك بموجب قانون
حقوق اللزمة في لواء العمارة رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢ كان يوسف الايوي اول من
تمت التسوية في مقاطعته ومنح حق اللزمة فيها. وبعد ان انتهت اعمال اللجنة
التي كانت محاطة بالسرية التامة خوفا من ان تتسرب التوصيات الى هؤلاء
الملتزمين الذين كانوا يوسطون مختلف الوسطاء - كونت فكرة سيئة للغاية
عن وضع هذا اللواء (المحافظة) الذي كان يتميز بتخلف مثير للالام والحسرة.

والغريب ان المتصرف لم يكن قد كون اية فكرة عن اجراء تغيير في
الوضع الذي كان سائدا الى حد ذلك الوقت في اللواء المذكور. وقد سأله مرة
وما هي اقتراحاتك يا حضرة المتصرف في هذا الوضع السيء وكيفية اصلاحه؟
اجابني ان اي تغيير في هذا الوضع يحتاج الى وقت طويل طويل جدا. ولم يكن
كما بينت - قد كون رأيا حول الاصلاح الذي يرتأيه لتغيير الوضع. وكيف
يكون رأيا اصلاحيا وهو لا يملك الثقافة التي تؤهله لتكوين هذا الرأي
الاصلاحي. وربما كان هذا الوضع يروق له. فهو مترجع على رأس هرم الحكم في
اللواء يدين له جميع الناس - الشيوخ (الملتزمون الأوليون) والسراكيل
(الملتزمون الثانويون) ثم الفلاحين الذين يكونون قاعدة الهرم ويعيشون عيشة
البؤس والشقاء - اقول يدين له جميع الناس بالطاعة العمياء ويتمتع بنفوذ

واسع جدا لا يدانه بمود المصرفي في سائر لانه اعمدنا لاجل
عيشة الناس وارراقهم في يده ورهن اثاره كنه منه كلمي - بعد شخص
مايوان المانع او تسليها منه ، تسعده او تشعبه ، ترفعه في على على وانه
الى اسفل السافلين . ومثل هذا الوصف - بالاضافة في ذلك - كان كلمي -
يمس اي موظف اداري - الا من كان صلب لاحلا في قوى لانه

وبعد انتهاء اللجنة من اعمالها تقدمت بتعريفها الى وزيرى لانه ولمد حبه
وانفضت جلساتها . ورجعت الى عرفتي التي كانت تشعلها لنحبه ودل من
جملة قرارات اللجنة حسب ما اتذكر - وانا الآن اكتب من لم كره فقط -
اقتطاع قسم من اراضي الشيخ مجيد الخيفة من شيوخ عشيرة ابو محمد وسمى
بمقاطعة « الجندالة » واعطائها الى ملتزم آخر وذلك سرا على موقعي الذي
اتخذته طوال اجتماعات اللجنة وهو تقسيم المقاطيع قدر الامكان - الامر
الذي اثار الشيخ المذكور . واذا بي افاجا في يوم من الايام بالعربى بكر
صدقي - وكان يومئذ رئيسا لاركان الجيش - يدخل مكنتي ووراءه عدد
من الضباط الذين يحرسونه . فقممت لاستقباله . فجلس الى جانبي وكلمني راجبا
اعادة النظر في القرار الذي اتخذه اللجنة بحق الشيخ مجيد الخليفة - وهو
اقتطاع مقاطعة الجندالة منه . فأجبتة ان القرار المذكور قد وقعته اللجنة
وارسلته الى الوزيرين المختصين وهما وزير المالية ووزير الداخلية ومن حقها
اعادة النظر فيه ولا اتذكر بعد هذه المدة الطويلة ماذا حل في الموضوع . ولكني
اعتقد ان مقاطعة الجندالة قد اعيدت بعدئذ الى الشيخ مجيد الخليفة اذا لم اكن
مخطئا . ولكن الذي اثار استغرابي بعد مجيء الشخصية التي كانت تتمتع يومئذ
بالسطة الاولى في الدولة الى مكنتي لتعقيب قضية تعود الى احد شيوخ العمارة .
وعجبت كيف ان هؤلاء الشيوخ كانوا في سبيل مصالحهم يتمكنون من تسخير
اعلى سلطة في الدولة . وهذا ما جعلني افكر في مصير الادارة المحلية في اللواء .
وكيف انها كانت معرضة لمختلف انواع الضغوط والاغراءات والتهديدات .
وانه اصبح من الضرورات الاساسية التخلص من هذا الوضع السيء جدا
باسرع ما يمكن . ولكن قبل ان يتسنى لي الاطلاع على الموضوع اطلعا كافيا
بدراسة الملفات والتقارير السابقة عن مختلف المسؤوليات التي كان تنهض بها

مديرية الواردات العامة ، وقبل ان يتسنى لي الذهاب في دوره تفتيشية سواء في هذا اللواء ، أو في غيره معه الاطلاع محلما والتعرف واقعا على وضع الضرائب وكيفية جبايتها وغيرها من المسؤوليات التي كانت مسؤولة عنها مديرية الواردات العامة بقصد ان اكوّن فكرة عنها وعن كيفية اصلاحها نقلت من مديرية الواردات العامة الى مديرية التجارة في وزارة المالية وتم تعيين السيد عمر نظمي - الذي سبق أن تولى بعض الوظائف الادارية - في محلي . ولكن السيد عمر نظمي مع احترامي له - كان بعيدا جدا عن النظريات الاقتصادية الحديثة التي كان يجب ان ينطلق منها تطوير النظام الضرائفي في العراق .

رسوم الاستهلاك

كان المنتج الزراعي في العراق في جميع الاراضي الزراعية - الاميرية والملوكة - يخضع الى ضريبة الاعشار وهي ضريبة قديمة موروثه من العهد العثماني بل من العهود الاسلامية الاولى . واثرا لازمة العالمية التي حدثت في اواخر ١٩٢٩ واوائل ١٩٣٠ وهبوط اسعار المنتوجات الزراعية هبوطا فاحشا - مما جعل جباية هذه الضريبة من الامور الصعبة جدا على الزراع الذين كانوا يعانون من تقلص دخلهم تقلصا مخيفا ويتعرضون الى خسارات جسيمة خاصة منهم اصحاب المضخات الذين اصبح قسم كبير منهم يزرع تحت طائلة ديون ثقيلة لا قبل لهم بتحملها ، الامر الذي اضطر الحكومة الى ان تقوم بتجربة فريدة في نوعها وهي الغاء ضريبة الاعشار تخفيفا عن الزراع واخضاع المنتوجات الزراعية التي تدخل سوق البيع والشراء ، اي التي تدخل حدود المدينة فقط ، الى رسم قدره عشرة بالمائة واعفاء جميع ما يستهلك في المزارع او يحتفظ به فيها من الرسم المذكور . وبمعنى آخر ايجاد ما يشبه الرسم الجمركي بين الريف والمدينة - فكل منتج زراعي يستهلك في المزرعة من قبل الزراع او يحتفظ به هناك يكون معفوا من الضريبة . اما الذي يرسل الى المدينة لكي يباع الى التجار لكي يستهلك من قبل سكان المدينة او يصدر الى خارج العراق فانه يكون تابعا لرسم الاستهلاك . وقد تم هذا الاجراء بموجب

فانون رسوم الاستهلاك الذي تم تبنيه في سنة ١٩٣٢ في مصر . . .
رسم حيدر وقد ألغى هذا الأخير . غل ص ١٤٠ من . . .

غير ان النقص الاكبر في هذا القانون هو التدبير الإداري لدى حاء به
لجباية هذه الرسوم . فانه اودع جباية هذه الرسوم الى خيار الحبوب و صحاح
العلاوي^(١) - الذين اوجب عليهم القانون ان يسجلوا في سجلات خاصة كل ما
يردهم او يدخل في مخازنهم من حبوب في كل يوم من جهة . وما يسعون . و
يخرج من مخازنهم من حبوب او غيرها من جهة اخرى . وان يدفعوا الرسوم التي
يفرضها القانون الى دوائر الاستهلاك التي استتها الحكومة في مختلف الاماكن
والمدن العراقية عن الحبوب التي تردهم من المزارع في كل يوم . ومن المعلوم ان
هؤلاء التجار ليسوا موظفين في الدولة ولا يخضعون لانضباطها لذلك فان
معظم هذه الرسوم كانت معرضة للسرقة - وبعبارة اخرى ان القانون اودع
جباية هذه الرسوم الى مجموعة من السراق - ولست مبالغا في ما اقول . فهم
من جهة لا يسجلون جميع الحبوب التي ترد إلى مخازنهم سواء التي يشترونها هم
من المزارع او التي تودع لديهم من المزارعين برسم الامانة . ولكنهم في عين
الوقت يسجلون على المزارع رسوم الاستهلاك التي يفرضها القانون
ويستقطعونها من ايراداته عند تقديم قوائم حساباته . وكم من مزارع ذهب الى
دوائر الاستهلاك ليقارن بين ما استقطعه من حسابه تاجر الحبوب من رسوم
الاستهلاك عن الحبوب المودوعة لديه فوجد ان ما دفعه التاجر بالنيابة عنه الى
دائرة الاستهلاك شيء ضئيل بالقياس الى ما استقطعه التاجر من حسابه عن رسم
الاستهلاك . وهكذا فان معظم حصيلة هذه الضريبة كانت تذهب الى جيوب
تجار الحبوب الذين اصبحوا من كبار الاغنياء من سرقتهم لرسوم الاستهلاك -
يجبونها من المزارع ويستقطعونها من حسابه ولا يدفعونها الى خزينة الدولة . وقد
دفع هذا الوضع كثيرا من المزارعين ان يمتنعوا عن ايداع حبوبهم لدى التجار
بل اخذوا يحتفظون بها في مزارعهم ويبيعونها الى التجار مطروحة في المزارع

(١) - العلاوي بالاصطلاح العراقي هي الدكاكين والمحارن الواسعة التي تخب لها المزارع الحبوب
والتي سترى الناس منها الحبوب .

وعلى ان يتحمل دفع رسم الاستهلاك ما حر الحبوب عند نقلها من المزارع. وقد رأيت ان هذا الامر لا يحور استمراره وقد انصرف فكري اول ما انصرف الى تمير هذا الوضع وصرت افكر في كيفية اصلاحه. وقل ان اتوصل الى نتيجة جرى نفي، كما قلت، الى مديرية التجارة في وزارة المالية من قبل السيد ابراهيم كمال وزير المالية الجديد في وزارة السيد حيل المدفعي الرابعة.

اما موظفو الاستهلاك الذين اودع اليهم امر مراقبة تجار الحبوب فكثيرا ما كانوا يتفقون معهم (اي التجار) على اقتسام الغنيمة - اي رسم الاستهلاك. واصبحت الرشوة في هذا الميدان متفشية، خاصة بعد ان ارتفعت تكاليف المعيشة نتيجة التضخم النقدي الذي حدث بسرعة خارقة اثر الاحتلال البريطاني الثاني للعراق والذي بلغ حدودا خيالية. فارتفعت الاسعار ومنها اسعار الحبوب الى مقاييس خيالية، وجعلت ذوي الدخل المحدود - وخاصة موظفي الحكومة - في حيرة من امر تدبير معيشتهم، وعرض نزاهة الموظفين الى امتحان قاسي، وضغط شديد - وكان اكثر الموظفين الذين تعرضوا للضغط هم موظفو ومستخدمو رسوم الاستهلاك - بالنظر لقلّة رواتبهم - وذلك من قبل التجار الذين امتلأت جيوبهم برسوم الحكومة يجبونها من المزارع عن الحبوب التي يشترونها منهم او التي تودع لديهم برسم الامانة ولا يرون ضيرا من ان يشاركوا موظفي ومستخدمي رسوم الاستهلاك في قسم منها. واكبر دليل على ان معظم رسوم الاستهلاك كانت تسرق من قبل جباتها وهم تجار الحبوب واصحاب العلاوى ان حصيلة هذه الضريبة لم ترتفع الا شيئا ضئيلا بالقياس الى الارتفاع الهائل في اسعار الحبوب التي ارتفعت عشرة اضعاف او اكثر، وكان يجب ان ترتفع حصيلة رسوم الاستهلاك بهذا المقياس لولا السرقات المذكورة - الامر الذي يدل على ان المنتفعين الرئيسيين من هذه الرسوم هم تجار الحبوب.

وقد استمرت هذه الضريبة، اي رسوم الاستهلاك التي كان المفروض فيها ان تكون اجراء موقتا، لمدة تقارب الثلاثين السنة والسبب في استمرارها هو وقوف كبار المزارعين، الذين كانوا يتمتعون بنفوذ واسع، في وجه اية

محاولة لاحتصاص الدخل لم يمتد إلى مصلحة معقولة بحسب تقدير
الاستهلاك وهذا فساد عندما يثبت أن مصلحة هي جارية في
صيرته الاستهلاك نفسها وذلك بصدور حكم من المحكمة
حكومة برسم الأمانة لعرض سبعة أشهر من قبلها ومن هذا
الحكومة تنقل إلى محارر لنحو لا بد منها لهذه الحكم من قبل
نحقيق هذا الأمر من لصعوبة يمكن. وإن هذه العملية بالإضافة إلى
سوف لا تكون محدية. فإياها ستلقى معارضة شديدة من جهتين مستقلتين
الزراع ونجار الحبوب بدلا من جهة واحدة وهي قطاع الدخل من
بطريقة علمية دقيقة لا ترقى لمزارع وفي عن خوف حق الدولة حصه معقولة
من مدحولات الدين يحققون إيرادات واسعة من الزرعة

ضريبة الدخل

لقد كانت ضريبة الدخل وقتئذ شعبة من مديرية لوردات العامة وكان
على رأسها موظف من خيرة موظفي الدولة استقامة وبراهة وهو نسيب علي
جعفر. والسبب في أن ضريبة الدخل كانت شعبة تابعة لمديرية لوردات
العامة هو أنها كانت ضريبة جديدة مستحدثة في العراق ولم يحصى على سرعتها
إلا عدة سنين. فقد شرع أول قانون لضريبة الدخل في ١٩٢٨ ٥/٢٨ وكان
يس الهاشمي وقتئذ وزيرا للمالية وكانت حصيلة هذه الضريبة وقتئذ صغيرة
جدا لا تؤلف إلا نسبة ضئيلة جدا من إيرادات الدولة العراقية. وقد رأى
الحكومة أن تتساهل في بادئ الأمر في تشريع هذا القانون وتخصفه مرعاة
لشاعر الناس الذين كانوا يخضعون لهذه الضريبة الجديدة لأول مرة. ومرعاة
النفوذ الذي كانت تتمتع به مجموعة التجار وقتئذ الذين كان معظمهم من
اليهود فاعفت الثلثة دينار الأولى من الدخل وجعلت نسبة الضريبة ٦% على
ما زاد على ذلك المبلغ.

لقد كانت حصيلة هذه الضريبة في سنة ١٩٣٧ حوالي ربع مليون دينار من
مجموع إيرادات الدولة البالغة أقل من خمسة ملايين ونصف مليون دينار أي
حوالي ٥% من إيرادات الدولة. وإني كنت متيقنا أن القسم الأكبر من الدخل

الذي كان محصاه لهذه الضريبة كان به اصحابه منها يحصلون نفوس
والا سالت وان حصلت الضريبة ثابت لا يتغير بمائة مائة
مكون. وان الواحد من الذين كانوا يدفعون هذه الضريبة يدفعه هم من طعم
الدولة. وربما المصارف التي كان يعرفون ان يكون حسابها دفعه اما لمحا
فكانوا يهربون المسم الاكثر من دخلهم من الضريبة. والك مثلا صار حا

حاه في مره الى مكسي في مديرية الواردات العامة احد التجار اليهود
المعروفين وقد لس ملاس رثة تدل على فقر حاله حاه في شككي من مديرية
ضريبة الدخل لاها قد رادت تقدير دخله من - ٢٥٠ / دينار الى -
٣٠٠ / دينار في السنة اي ان الريادة في تقدير دخله كانت - ٥٠ / دينار
فقط وضريبة الدخل على هذه الريادة الطغمة كانت ثلاثة دنانير فقط. وطلب
الي ارجاع تقدير دخله الى ما كان عليه سابقا بالنظر الى ضعف حاله المالية
وعدم امكانه دفع هذه الزيادة الطغمة في الضريبة وقدرها ثلاثة دنانير. وكان
تظلمه يثير الاشفاق عليه. فاستدعيت السيد علي جعفر مدير ضريبة الدخل
وطلبت اليه النظر في حالة هذا المستغيث فقال لي ان لا مانع لديه من
الاستجابة الى رجائه. ومرت الأيام واذا بأحد مفتشي ضريبة الدخل يفاجا
احد التجار اليهود في مكتبه ويأخذ دفاتره الحقيقية للتفتيش والتدقيق فيها.
وقد اكتشف في تلك الدفاتر عجائب وغرائب في تهريب الدخل ومن جملتها
ان ذلك المستغيث كان شريكا في صفقة تجارية مع التاجر الذي أخذت دفاتره
للتدقيق. وان حصته (اي المستغيث) الصافية من ارباح تلك الصفقة وحدها
كانت تتجاوز الخمسمائة دينار. وان هذا الربح قد تحقق في نفس السنة
التقديرية التي كان يستغيث فيها من زيادة الضريبة عليه بمبلغ ثلاثة دنانير.
فاستدعاه مدير ضريبة الدخل واخبره بما تم اكتشافه. فلطم على رأسه وسب
التاجر الذي كان شريكا له في الصفقة التجارية لعدم اتخاذ الاحتياطات
اللازمة لاختفاء دفاتره الحقيقية. فقدم لي مدير ضريبة الدخل تقريراً بالموضوع
واقترح علي ان يقدر دخل هذا التاجر اداريا بمبلغ خمسة الاف دينار عن كل
سنة من السنين الخمسة الماضية وذلك بقصد اجباره على ابراز دفاتره الحقيقة
والكشف على دخله الحقيقي. وبعد المداولة مع مدير ضريبة الدخل وافقت

نصف هذه القيمة التي كان يحصلها بالبيع سواء كانت هذه
وحدها حتى هذه القيمة حد يسر ، فاعين السامع فذلك هو
بعد في قائمه باسمه نفسه لانه من هؤلاء المكلفين لكي انصب على
موائمه وعلا هذه في قائمه طويلة باسمائهم وهم يدفعون عنها اثبات مسطبات على
اسمائهم وبعدها مديره ضريبة الدخول من منازلهم التي لا يمكن
سحبها الا حصيلة ضلله - ومنذ - لا تساوي انعام مديرها وحسابها
وذلك بمقدار سعر المديره الى محاسبة الكمار من البحار وغيرهم من دول
المدحولات الكثيره

ومن الامور التي لا اراد اذكرها قائم ومراره أمر لم يكن يحظر على رافى
حدوثه في العراق. لقد كنت عند محبتي الى مكتبي صباح بعض الايام شاهد
عددا كبيرا من بنات الهوى والمومسات يجلسن ووضعن الملفت للنظر وقد
سمعت مره احدهن تقول للآخرى باللهجة العامية العراقية : فوق دردد الله
يريدون من عندنا فلوس - اي ما معناه فوق ما نعانیه من بؤس وشقاء تريد
الحكومة ان تحبي من عندنا ضريبة ، فاستدعيت الملاحظ الاداري للمديرية
العامه وسألته عن اسباب وجود هذه المجموعة من المومسات في اروقة المديرية ؟
فاجابني انهن مكلفات بدفع ضريبة الدخل على ارباھن . فاستدعيت مدير ضريبة
الدخل علي جعفر واستفسرت منه عن جلية الامر فقال نعم انهن مكلفات بدفع
الضريبة وقد استدعين لتقدير دخلهن وقد تم اخضاعهن لضريبة الدخل في رمن
احد المدراء العامین وذكر اسمه . فقلت له اليس من العيب وجود هؤلاء
المومسات يسرحن ويمرحن في اروقة هذه المديرية ؟ ثم قلت وفوق بؤسهن
وشقائهن يخضع دخلهن الى ضريبة الدخل . ثم طلبت منه أن يقدم لي قائمة
باسمائهن لشطبها ثم قلت له ان الدولة في غنى عن مقاسمتهم بهذا الدخل
المغموس بالدعارة والبؤس والشقاء فقدم لي قائمة وتم شطب اسمائهن من قائمة
المكلفين بدفع ضريبة الدخل وانقذنا المديرية من وجودهن في اروقتها .

على أن الأمر الذي لفت نظري وقتئذ انه في الوقت الذي أخضعت فيه
مدخولات صغار الكسبة من تجار المرفق وأصحاب الدكاكين الصغيرة وكذلك
مدخولات بنات الهوى والمومسات لم أجد لحد ذلك الوقت أي تخطيط أو نية

درحصاء المدخولات التي تؤلف نصف لائه من خارج محامي (National Product) أي نصفه خاصة لدخل الزعمي و دخل محامي ودخل المخط - أي شركات المخط - عدد شركتي الزعمي و محامي و صرصة الدخل.

وعلى كل حال لهذا الاساسي الذي قامت عليه صرصة الدخل و هو صرصة جميع المدخولات الصافية (أي بعد نزع المصروفات - رسوم و لاءات - التجميعية والضرائب والرسوم المحلية في غير ذلك) التي تحصل عليها الشخص سواء من الزراعة أو العقار أو التجارة أو من ممارسة مهنة كالطب و المحاماة و من العوائد أو من إيرادات سهم الشركات المساهمة أو غير ذلك. بعضها في بعض وتقدير الضريبة على مجموعها اسود بما هو معمول به في كثير من البلدان المتقدمة. وهذا هو المبدأ السليم العادل - بدلاً من إعفاء المدخولات من مختلف المصادر خاضعة لضرائب متفاوتة في مستوياتها ومستثناة من ضريبة الدخل لا سيما بعد أن تطورت صرصة الدخل تطوراً كبيراً وأصبحت متصاعدة وارتفع الحد الأعلى قبل ثورة ١٩٥٩ من ٦٠٪ من الدخل. وكانت نيتي منصرفاً إلى إعادة النظر في الموضوع على هذا الاساس، على أن نسير في تطبيق المبدأ بتوثقة وتأي. وبالتدرج. على أن نبدأ أول ما نبدأ بدمج الإيرادات الصافية من العقار (أي بعد طرح مصاريف الصيانة وضريبة العقار والاعفاءات التجميعية والمصروفات الأخرى) بالمدخولات التابعة لضريبة الدخل. ثم نعقبها بدمج المدخول الصافي الباقى من الزراعة (أيضا بعد طرح المصروفات والاعفاءات التجميعية وغير ذلك) بالدخل التابع لضريبة الدخل. وكنت منكبا على دراسة هذا الموضوع انكباً كلياً آخذاً بنظر الاعتبار مستوى الضرائب في البلدان المجاورة خوفاً من أن يؤدي تفاوت مستويات الضرائب إلى تشييط استثمار الأموال في العراق أو حتى هجرتها إلى البلدان التي يكون مستوى ضرائبها أخف. وكنت عازماً على أن ازور مختلف الاقطار المجاورة والعربية منها خاصة بغية الاطلاع على أنظمة ضرائبها وكيفية تطبيقها وأن اتفرع لهذا الموضوع الاساسي الخطير.

والله اعلم بالصواب
في
والله اعلم بالصواب

دعوه بلقب المطر في السفارة البريطانية

سأ، وعودي في وطنه رئيس لـ ملكه في نظام ملكي
ذلك في سنة ١٩٣٧ وتعدد زيارته لملك عاري ملكوت بني وبن اسمه
له على لـ SIR ARCHIBALD KERR CLARK KERR
علاقة صداقة فقد وجد في حلة لـ معر وناحوا
وسمكة حر وصل ان سمن سعيلا للاده في العراق كان سعيلا للاده في
الملكك وقد اطلع على احوالها عاما وقد هدي كتابا محليين عن فتح
الاسار للملكك شرح المطام التي اقترفها الاسار هناك خلال فتحهم
وكان مروجاً من امرأه حملة حدا تروحها عندما كان سعيلا للاده في
شلي - وكانت قد انجبت ملكة جمال شلي حسب ما اخبرني - وقد فهمت
فما بعد انها افترقا، وربما كان السبب فارق العمر بينهما . وقد عين فم بعد
سعيلا للاده في روسيا . وتوج خدمته في السلك الدبلوماسي البريطاني سعيلا
للاده في الولايات المتحدة الاميركية ومنح لقب لورد انفرچابل
LORD INVERCHAPEL ثم تقاعد وقد توفي منذ امد طويل .

وقد دعاني ذات مرة الى مأدبة عشاء في السفارة البريطانية وكنت وقتئذ
مديراً عاماً للواردات . وقد لاحظت اني كنت العراقي الوحيد بين المدعوين .
الامر الذي اثار استغرابي . فجاء السير ارشبالد الى جانبي ليحدثني وقال لي لا
بد انك استعربت هذه الدعوة لانك العراقي الوحيد بين المدعوين . قلت له نعم
اثارت هذه الدعوة استغرابي . قال لدي قصة اريد ان اقصها عليك . قال كنت

(١) - بالطبع لم يطور السفر الى المطام التي اقترفها الانكليز في فتوحاتهم وتأسيسه
لامر طورهم لوسعة ومع ذلك فان ذلك السعي كان من دوى الافكار الحرة - يعتبر من احرار
الانكليز ولاحرى من احرار الاسكتلنديين .

دأبنا الى معسكر الحماة. ولم يمد لنا يد واحدة حتى مضى يومنا
 يوماً دأبنا واحداً وقد مضى بغير مدد من احد لان عدونا من احد
 وكان يعبر عليه من الخراب لاجل عدد كبير من الملاحين ورجالهم
 بالاحطاب ومخلفات المسوحات للرسم. ولما مضى عدونا من احد من
 النهر موطن حالي الى طاولة صغيرة قطع لشدتي وحسبتي لشدتي من
 المسوحات التي كانت تحملها تلك الدواب ولا يعبر وكان مسعولاً جداً
 وقد تأملت كثيراً لمطر اولئك الرقص يدفعون رسوماً لصدقه
 وبعد انتظار. ارسلت السكرتير الشرفي للسفارة. لشدتي هات. ولشدتي قال.
 بصحتي في سارقي. الى ذلك الموطن لسأله عن مقدار الضرائب والرسوم التي
 كان يستوفونها من هذا الجمهور الكثير من الفراء عن المسوحات التي كانت
 معهم. وكذلك لسأل الى متى سيطول انتظارنا. قال فاعيد الموطن للسكرتير
 عن تأخيرنا. اما الرسوم فقال انها كانت زهيدة. قال فدفعها السكرتير الشرفي
 وطلب اليه ان يصرف هذا الجمهور الكثير مع دوابهم وحيواناتهم. قال وهكذا
 صرفهم وعبروا الجسر وعبرناه بدورنا متجهين الى معسكر الحماة. قال وسألت
 فيما بعد عن الدائرة او المديرية المسؤولة عن جباية هذه الرسوم التافهة من هذه
 المجموعة الفقيرة من رجال الريف. قال فقيل لي انها مديرية الواردات العامة
 في وزارة المالية. وقد تبين فيما بعد انك المدير العام لتلك الدائرة. قال فقلت
 لمن اخبرني اني اعرف هذا الرجل. انه رجل مثقف ومتحرر. واسع الفكر.
 وهو صديقي. وهكذا دعوتك وانا اعرف ان هذا العمل خارج عن مهام وظيفتي.
 للصداقة التي تربطني واياك. ثم قال اليس من العيب على الدولة ان تجبي من
 هؤلاء المساكين الفقراء هذه المبالغ الضئيلة؟ ما هو دخلهم وكم هو حق تجبي
 الدولة منهم ضرائب؟ ان على الدولة ان تمد يد المساعدة لهم بدلاً من ان تجبي منهم
 مثل هذه الضرائب التافهة. فارجوك، لما اعهد فيك من تفكير حر. ان تساعد
 على رفع هذه المظالم والغاء هذه الرسوم التافهة التي - حسب ما اعتقد - لا
 تساوي حصيلتها تكاليف جبايتها. فاجبته وقد اخذ الخجل مني مأخذه - اني
 كنت تعينت حديثاً في تلك المديرية وانا الآن قائم بدراسة هذه المسائل. قال
 اني اعرف ذلك ولذلك رأيت ان الفت نظرك لآخذ هذه المسائل بعين الاعتبار

عدد دست و شکره می هممه بدی لاسک کان تدفع له حسن سه
وعلکجه الح ع عدد می علی مدحه فی هذه نسوون لی لک من مها.
وطمعه و نوبه ن هه نوصوع ن یکن عائنا ع زهی و سها لک بدل
جهدی لیسروا علی نسوون و مسائل هذه الدائره لی لک عسب حدینا لها
خاصه مسائل لیسروا ن ن طلب لی مدیره التجاره کما یست مایا
علی اثر بعض ابراهیم کهن و ربوا اللاله فی وزاره التدعی التواضع وحل محی
لسد عمر نظمی

استقالتي منها بسبب خلاف بيني وبين وزير المالية سرهم كين
انصرافي إلى العمل آخر

122

رجوعي إلى مديرية التجارة

وبما كنت مشغلاً في عملي الحر في حقل الزراعة تألفت وزارة نوري السعيد الثالثة بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٥ على أثر نجاح المؤامرة التي قام بها فريق من ضباط الجيش لتسوية جميل المدفعي عن الحكم لأسباب معروفة وكان وزير المالية في الوزارة الجديدة محمد رستم حيدر الذي ما أن باشر أعماله في الوزارة حتى طلب إلي الرجوع إلى مديرية التجارة فاعتذرت منه قائلاً أن لدي من أشغالي في المشروع الزراعي الذي كنت بدأت به (مشروع هورالباشا) ما يستغرق جميع أوقاتي لا سيما وأنا مدين للمصرف الزراعي ولجهات أخرى كثيرة بمبالغ أنا ملزم بإيفائها لها، لأنني بدأت من الصفر تقريباً. كذلك فاني كنت قد كلفت بالقاء محاضرات في كليتي الحقوق ودار المعلمين العالية وهذه المحاضرات كانت تستغرق قسماً غير قليل من وقتي لاعادادها والقاءها. غير أن رستم حيدر لم يقبل اعتذاري وأصر على رجوعي إلى مديرية التجارة واستعان بخالي الحاج عبد الحسين الجلبي وطلب إليه أن يلح علي بذلك. فاضطرت إلى الاستجابة لرغبته بالرجوع إلى مديرية التجارة، بعد أن اعتذرت عن الاستمرار في إلقاء المحاضرات في كليتي الحقوق ودار المعلمين العالية. وهكذا صدرت الإرادة الملكية بتعييني مديراً للتجارة بتاريخ ١٩٣٩/١/١١. وبقيت فيها أكثر من سبعة أشهر، ثم، على اثر تأسيس وزارة الاقتصاد نقلت إليها بتاريخ ١٩٣٩/٨/١ وعينت مديراً للاقتصاد فيها. ولكن شتان بين المرتين اللتين توليت فيها مديرية التجارة. لقد كان انتاجي في المرة الأولى قليلاً جداً ولم أترك أثراً يذكر. بينما كان انتاجي في المرة الثانية - على أن مدتها أقصر من

(١) في خلال المدة الواقعة بين قبول استقالتي في ١٩٣٨/٥/١٨ وبين تعييني مجدداً في ١٩٣٩/١/١١. والبالغة ثمانية أشهر تماماً كنت قد بدأت بمشروع زراعي وانصرفت الى مهنة الزراعة كما سأتى على تفصيل ذلك في محل آخر من هذه الذكريات. وفي خلال هذه المدة انتدبت لإلقاء محاضرات في كلية الحقوق العراقية في موضوع القانون الدستوري وفي دار المعلمين العالية في العلوم الاجتماعية.

الأولى - اساجاً لا بأس به. والسبب في هذا هو الفرق بين الأوروبي بعد كان رسم حيدر مصنع الدهن، عميق الثقافة، حاد الذكاء، عظيم النعمه نفسه، طويل الخبرة في ممارسة شؤون الدولة، وخاصة في أول تكوينها عندما كان رئيساً للديوان الملكي وسكرتيراً خاصاً للملك فيصل الأول. كان يعرف ما يعرض عليه من تقارير واقتراحات بحساسة ودقة ثم يبت فيها بسرعة فائقة وكانت تربطني به صداقة متينة. وقد اشتعلت معه مده من الزمان في البلاط الملكي، حيث كان رئيساً للديوان الملكي (كانت هذه المرة الثالثة التي يتولى فيها رئاسة الديوان الملكي) وكنت معاوناً له، وبقيت معاوناً له إلى أن وقع انقلاب بكر صدقي واستقال رسم حيدر من رئاسة الديوان الملكي فتولتها بالوكالة. وكنت أعرف ما كان يتمتع به من صفات ممتازة. ويكفي أن نطلع المرء على أوراق البلاط الملكي وعلى القوانين التي اشتمل في تشريعها حتى يقدر مبلغ وأهمية المساهمة والخدمة الجليلة التي قدمها رسم حيدر في إقامة كيان الدولة العراقية. وكان أكثر الناس تقديراً لرسم حيدر، بعد الملك فيصل الأول، وبدرجة متساوية تقريباً، ياسين الهاشمي ونوري السعيد.

أما إبراهيم كمال فمع أنه كان، والحق يقال، يتمتع بقسط وافر من الذكاء وبخبرة إدارية واسعة، فانه كان يختلف عن محمد رسم حيدر كثيراً في عمق الثقافة وغزارتها وفي سعة الأفق. وكان هذا الفرق بين الاثنين متوقعاً بسبب الفوارق الكبيرة في النشأة والدراسة بينهما من جهة وبسبب الخبرة السياسية الواسعة التي اكتسبها محمد رسم حيدر من اشتغاله مع الأمير (وقتئذ) فيصل في الدفاع عن حقوق العرب في مؤتمر الصلح ومن اختلاطه الكثير بساسة الغرب.

لقد كانت هذه أول مرة يتولى فيها إبراهيم كمال وزارة المالية وإن كان قد تولى مديرية المالية العامة مدة من الزمان قبل ذلك حسب ما أتذكر. وكما قلت سابقاً ومع أننا قد وُجِدنا في البلاط الملكي معاً. هو رئيساً للديوان الملكي، وأنا رئيساً للتشريفات الملكية، فانه لم تنشأ بيني وبينه صداقة أو علاقة متينة. لقد كنت أشعر أن حاجزاً نفسياً كان يفصل بيني وبينه، الأمر الذي جعل التفاهم بيننا صعباً إن لم يكن متعذراً، وقد كان هذا الحاجز النفسي، حسب ظني، هو السبب في ما كان يحدث بيني وبينه، بين آن وآخر، من سوء تفاهم.

وفي وضع مثل هذا حيث لا تسود فيه ثقة تامة متبادلة بين الوزير وبين موظف كبير يشتمل بمعيته يصبح التعاون بين الاثنين متعذراً. ولذلك آثرت الاستقالة.

لقد كنت ألاحظ أن المرحوم إبراهيم كمال كان كثير الاعتماد على الموظفين البريطانيين وأفضل مثل على ذلك هو قراره الوزاري المرقم ١٧٣ والمؤرخ في ٧ مارس ١٩٣٨ (السري جداً) القاضي بتأليف لجنة لدرس الطلبات المقدمة حول امتياز النفط في منطقة البصرة وللنظر في تعديل المادة العاشرة من امتياز شركة النفط العراقية، من كل من مستشار وزارة المالية المستر هوج (البريطاني) ومفتش الكهرك والمكوس العام المستر سوان (البريطاني) ومدير المالية العام السيد إبراهيم الكبير ومن عبد الكريم الأزري مدير التجارة في وزارة المالية. لقد انتقدت في وقته تأليف اللجنة على هذا الشكل للنظر في أمر خطير يمس المصالح البريطانية، وقلت له ذلك صراحة. على أني استقلت من مديرية التجارة - بسبب سوء تفاهم مع الوزير حول أمور أخرى - بعد عشرة أيام من تأليف اللجنة ولم أجتمع بها ولا أعرف القرارات التي توصنت إليها ولا التوصيات التي قدمتها للوزير. هذا مع العلم بأن القانون الذي منح بموجبه امتياز نفط منطقة البصرة إلى شركة نفط البصرة صدر في سنة ١٩٣٨.

بعض القوانين المهمة التي تم تشريعها

لقد كان البلد يعاني من بضعة مشاكل اقتصادية رئيسية ملحه لحسن مرمي مهمة يتوقف عليها معاش فريق كبير من المواطنين وكانت بعض المشاكل مع ضمن اختصاص مديرية التجارة في وزارة المالية التي كان عليها أن تجد حلولاً لها. وانصرفت أبداً جهدي في هذا السبل. وقد تم جمع عدد لا بأس به من القوانين لمعالجة تلك المشاكل ومن جملة تلك القوانين

- ١ - مرسوم جمعية التميز رقم ٦ سنة ١٩٣٩
- ٢ - قانون اشتراك الحكومة في تأسيس مصرف اهلي رقم ٢٧ سنة ١٩٣٩
- ٣ - قانون تسجيل المكائن رقم ٣١ سنة ١٩٣٩
- ٤ - قانون لجنة تنظيم تجارة الحبوب رقم ٣٢ سنة ١٩٣٩
- ٥ - قانون انحصار التبغ وتحسينه رقم ٣٥ سنة ١٩٣٩
- ٦ - قانون الإحصاء رقم ٤٢ سنة ١٩٣٩
- ٧ - قانون وزارة الاقتصاد رقم ٣٤ سنة ١٩٣٩

ومع ان المبادرة والاقتراحات لإعداد تلك المشاريع القانونية قد صدرت مني بصفتي مديراً للتجارة، ولكن الفضل في تحقيقها يعود لوزير المالية رستم حيدر الذي - كما بينت سابقاً - كان ذهنه الوقاد يتقبل الاقتراحات ويشجع المشتغلين معه على تقديمها. ولولا هذا الاستعداد للتفهم والانفتاح والتشجيع من لدن وزير المالية محمد رستم حيدر لما أمكن تحقيق تلك المشاريع فكثير من الاقتراحات المفيدة في العديد من دوائر الدولة طويت لأنها لم تكن تلقى تقبلاً وتفهماً وتشجيعاً من الوزير المختص. أما رستم حيدر فكان يدرس الاقتراحات المقدمة له درساً وافياً ويناقش المقدمين لها حتى اذا اقتنع بها وأدخل عليها بعض التعديلات التي يراها مناسبة، وافق عليها وتبناها وعقبها باصرار حتى يتم تشريعها.

مرسوم جمعية التمور رقم ٦ سنة ١٩٣٩

العراق هو البلد الأول في العالم في إنتاج التمور وتصديرها. وكانت تكون التمور مرفعاً رئيسياً من مرافقه الاقتصادية كما تؤلف مادة رئيسية من عداة الطبقات الفقيرة. وقد انتشرت زراعة النخيل في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق انتشاراً واسعاً للملاءمة الطقس ولسهولة زراعتها وقلة العناية التي تحتاجها واستعدادها لتحمل تقلبات الجو والعطش وملوحة الأرض ولأنه لا يمكن زرع أشجار الحمضيات في العراق إلا بين النخيل التي تكون مظلة واقية لها تدرأ عنها الحر الشديد لصيف العراق وبرده القارس في الشتاء ولذلك اعتاد العراقيون على زرع النخيل أولاً والانتظار مدة من الزمان حتى ترتفع ارتفاعاً كافياً عن سطح الأرض قبل زرع الحمضيات. وقد اختصت منطقة البصرة بالأصناف الجيدة من التمور التي تصدر الى أوروبا وأميركا الشمالية. أما المنطقة الوسطى - وخاصة منطقة الفرات - فإنها تكثر فيها التمور العادية التي تصدر الى البلدان الفقيرة، والاسلامية منها خاصة. على انه توجد في المنطقة الوسطى وخاصة حوض دجلة وديالي، وعلى الأخص حوالي بغداد، أنواع جيدة جداً من التمور.

وفي سنة ١٩٣٩ كانت تجارة التمور في كساد ووضع سيء جداً. وكان أصحاب البساتين يشكون من الشكوى من أوضاعهم السيئة، بسبب هبوط الأسعار واستغلال التجار لضعفهم بفرضهم عليهم اسعاراً واطئة وشروطاً غير عادلة ليست في مصلحتهم (أي المنتجين). فأصحاب البساتين، أي عارضو التمور، كثيروا العدد، ووضعهم المالي سيء وهم في حاجة ماسة دائماً الى من يسلفهم مبالغ كبيرة على تمورهم. بينما تجار التمور قليلوا العدد وفي وضع مالي قوي وبعضهم شركات أجنبية قوية مالياً، الامر الذي يجعل المساومة بين الطرفين غير متكافئة.

وقد جاء وفد من أصحاب البساتين يطالب الحكومة بمعالجة مشكلتهم وقد

اجتمعوا برئيس الوزراء ، نوري السعيد ووزير المالية محمد سرحد .
 كتب حاضراً في الاجتماعات التي عقدت لمناقشة وضعهم وبعد مناقشة معهم
 وبعد الاستصاح منهم عن قدراتهم . أحاطت بمسألة هذا العمل
 لمشكلتهم . أولها دخول الحكومة بانه في شركة . (ANDREW WEIR)
 وهي شركة أحسنه بريطانية . منحصر بوجهه من مصدر الحق من لأصناف
 الحيد - الحلاوي والحصري والساير - تحت ليرة معادن معدة من
 جميع الكميات التي تعرض عليها من لأصناف المذكورة . شرط أن يكون
 صالحة ومستوفية للشروط المطلوبة للتصدير . وسعر يعلق عليه مع الشركة .
 وعلى أن تمنح الشركة المذكورة صلاحيات واسعة في تضم حارة مصدر
 الأصناف المذكورة من تلك التمور . كتحديد الكميات من كل صنف التي
 يسمح بتصديرها الى كل بلد . وتوزيع الأسواق على المصدرين وحصرها بهم في
 غير ذلك . وبعبارة مختصرة كان الوفد يطالب الحكومة أن تسلّم هذا الحق
 الاقتصادي جملة وتفصيلاً الى شركة اجنبية لكي تقوم بتنظيمه . لأنهم لا يقومون
 بمقدرتهم ولا بمقدرة الحكومة على القيام بهذا التنظيم . وقالوا بصراحة بهم
 عاجزون . وان الحكومة . في رأيهم . عاجزة أيضاً . ولا تملك الحيرة في هذا النوع
 من العمل التجاري ولا تعرف الأسواق . ولا تملك القدرة المالية للهيوس بهذه
 المهمة . وكانت الروح الاستسلامية الاتكالية بادية عليهم تماماً . والمطلب الثاني
 لوفد الملاكين البصريين هو حصر التصدير الى الأسواق الغنية - أي اميركا
 واوروبا الشمالية وجنوبي افريقيا - بالأصناف المذكورة من تمر البصرة .
 ومنع تصدير التمور العادية من نوع الزهدي الى تلك الأسواق . هذا ملخص ما
 طالب به وفد الوجهاء البصريين وقد جاء الى بغداد وكأنه يمثل شركة
 اندروور . وكانت كلمة « العجز » ونحن « عاجزون » تمثل الروح الاتكالية التي
 تميز بها وفد الوجهاء المذكورين .

ولم يكن لدى الحكومة أية سياسة مقررة لمعالجة مثل هذه المشاكل التجارية .
 كانت الحكومة تتهيب من تلك المشاكل وتعتبر التدخل فيها خارج نطاق العمل
 الحكومي . ولذلك لقي اقتراح الوفد تقبلاً من الحكومة . بل ترحيباً . كيف لا
 والشركة التي اقترحتها الوفد البصري للهيوس بهذا العمل . شركة كبيرة خبيرة

ملئمة ترفع عن عاتق الحكومة مشكلة عويصة ثقلة. والملاكون المصريون راضون عنها وهم الذين اقترحوها. أو كما قال رئيس الوزراء بوري السعيد - القاضي راضي فما دخل المفتي.. وقد اقترح بعض أعضاء الوفد أن يعقد الاتفاق الذي اقترحوه بين الحكومة والشركة مباشرة.

وبعد درس الموضوع دراسة وافية تقدمت بتقرير الى وزير المالية يتضمن حلا طويلا الأمد للمشكلة وبعد أن درس التقرير وناقشه وافق عليه وأمر باحضر مشروع قانوني (لائحة قانونية) لتنفيذ المقترحات الواردة فيه وكان أهم ما جاء فيه:

تأليف جمعية لمنتجي التمور تعطي صلاحيات واسعة في تنظيم تجارة التمور يكون هدفها تقوية المنتجين بجعلهم جبهة واحدة أمام جبهة التجار للحيلولة دون استغلال هؤلاء (أي التجار) لضعف أولئك (أي المنتجين). على أن تكون الصلاحيات على نوعين:

صلاحيات تنظيمية لتحديد الأسعار التي تباع بها مختلف أنواع وأصناف ودرجات التمور من قبل الملاكين الى التجار، ومن المصدرين للمستوردين في الخارج، وتحديد الكميات التي تصدر من مختلف أنواع التمور الى كل سوق من الأسواق الأجنبية، وتوزيع هذه الكميات على مختلف التجار والشركات المصدرة، وتحديد عدد التجار والشركات المصدرة للتمور في أي سوق من الأسواق الخارجية، ومنع الاشتغال بكبس التمور وتصديرها إلا باجازة من الجمعية، ومنع استيراد الصناديق الخاصة بكبس التمور إلا باجازة من الجمعية وفق شروط تعينها، وتعيين درجة نظافة التمور المصدرة والتثبت منها، ومنع تصدير التمور غير «المبخرة» (المعقمة)، ووضع أية شروط ترتأياها للتصدير ومنع تصدير التمور التي لا تتوفر فيها تلك الشروط، ولها أن تشترط اشتراكها بنسبة من الأرباح.

صلاحيات تنفيذية - ربما لم يكن الجو مهيئاً وقتئذ لاستعمالها ولكن قد يأتي يوم تستعمل فيه تلك الصلاحيات:

ومنها تصريف التمور أو أنواع أو أصناف معينة منها الخاصة بالتصدير،

وذلك بعد تهيئة الوسائل وتعد - تكافؤ المصداق - بعد انقضاء هذه الفترة لا يجوز تسليم التمور إلا للجمعية ومنها أن يكون للجمعية الحق في التصدير بالتصدير نفسها، أو تقوم ببيع التمور على محض التصدير أو التصدير التجارية المصدره أو تقوم بالعملتين معاً وللجمعية أن تعقد معاولات مع شخص (أو أشخاص) من المصدرين بمعدل المتعاقد بموجبها أن يتولى المصدر من الجمعية أو من الملاكين مقادير معينة من نوع أو أنواع أو أصناف معينة من التمور لمدة بالأسعار والشروط التي ينعق عليها

وبموافقة مجلس الوزراء، واستناداً إلى هذه الصلاحيات (المادة الثالثة عشر من المرسوم) تعاقدت جمعية التمور مع شركة السروير على حصر وتصدير الأصناف الجيدة - الحلاوى والحصراوى والسايرا - من تمور التمور بالشركة المذكورة سابقاً مقابل تعهد الشركة باستلام جميع التمور المذكورة الصالحة للتصدير بسعر اتفقت عليه مع الشركة وقد منحت الشركة بموجب الاتفاقية التي لا أتذكر تفاصيلها - حق توزيع الأسواق الخارجية على المصدرين وتحديد الكميات التي تصدر من كل صنف من الأصناف المذكورة إلى كل سوق إلى غير ذلك. وقد عرضت الاتفاقية على مجلس الوزراء فوافق عليها. وأخذت الشركة تمارس - في واقع الأمر - بالنيابة عن الجمعية الصلاحيات التي منحها القانون للجمعية. وكانت مدة العقد - حسب ما أتذكر - ثلاث سنوات.

وقد فتح هذا المرسوم الباب لتنظيمات مشابهة لمراقب اقتصادية أخرى. وأعتقد وأرجو أن لا أكون مخطئاً - أن الجمعية جددت العقد مع الشركة لمدة أخرى لا أتذكرها.

ثم أخذت الجمعية بعد ذلك تمارس بنفسها الصلاحيات التنفيذية التي خولها إياها المرسوم، وخاصة الصلاحيات الواردة في المادة الثالثة عشر من المرسوم وهي: تسليم المال إلى الملاكين المحتاجين، والتسلف من المصارف بموافقة وزير المالية، وتأسيس مخازن لحزن التمور وحفظها واستيراد الصناديق والكراتون الخ... على حسابها وبيعها لأصحاب المكابس، وتأسيس مكابس نموذجية

والمعاهد مع شركات النقل أو استعمار مراكب لنقل التمور للإصدار،
وتأسيس معامل تحريسة لاستخراج مسوحات من التمور وشراء مكائن لسحق
التمور، وبمها للمكسيين بنقاسط سوية أو تأخيرها لهم بأحور ماسه،
والدخول في السوق كمشتري أو مكس أو مصدر عند الحاجة، مباشرة بمها
أو بتأسيس شركات تساهم فيها بالنسبة التي تراها ماسه بعد أحد موقفة
وزير المالية، (وقد قامت الجمعية بهذا العمل في الأيام الأخيرة وخاصة بتمور
الزهدي)، واجراء المقايضة بالتمور مع الاموال الأخرى الى غير ذلك. وقد
تمت مقايضة ناجحة بين تمور كانت قد ابتاعتها الجمعية من الملاكين بسمت
الماني بسعر دينار ونصف الديار للطن الواحد مطروحاً على أرصفة مباء
همبرغ الألماني. وكان من حسن الصدف أن تم شحن السمات ووصل البصرة قبل
اندلاع الحرب العالمية الثانية فصرف بسعر جيد وقد استولت عليه الدوائر
الحكومية.

وبالنظر لأن مجلس الأمة كان غير مجتمع فقد كان من رأي الذي وافق عليه
وزير المالية أن المادة ٢٦ من القانون الأساسي لسنة ١٩٢٥ تنطبق على تشريع
تأسيس جمعية التمور برسوم. لأن بقاء هذا المرفق الاقتصادي في حالة الفوضى
والكساد التي كان يرزح تحتها أمر يخل « بالنظام العام » ولذلك أصبح من
الضروري الاستعجال باصدار هذا التشريع برسوم.

وقد أخذت الجمعية - التي سميت فيما بعد مصلحة التمور - تتوسع في
أعمالها وتمارس جميع الصلاحيات التي خولها إياها المرسوم، ولكن بأية درجة من
النجاح لا أعرف، لأنني لم أتابع تطور أوضاع هذه المصلحة. غير أن ما يجب
ملاحظته في هذا الباب هو أن الأشخاص الذين تولوا إدارة هذه الجمعية،
وخاصة في أول عهدها، لم يكونوا من العيار المطلوب، بل والجديرة المطلوبة، ولم
يكونوا يملكون الكفاية والمؤهلات الفنية والادارية اللازمة لادارتها. وقد اتخذ
بعضهم هذه الجمعية وسيلة للتمتع بالأسفار على حسابها باسم الدعاية للتمور.
ولذلك فالعبرة ليست بالقوانين والأنظمة والصلاحيات، بل بالأشخاص الأكفاء
الذين يقومون بتنفيذها. ومع الأسف العظيم لم تتوفق الجمعية، وخاصة في أول

عهداً، مدراء من الطراز المطلوب وأنشأ مثل سوفه على ذلك تسجله
الذي تعين مديراً عاماً للجمعية وكان حاكم عدلتاً سابقاً لم كان حاكمه
لا يملك المؤهلات اللازمة في هذا العمل الاقتصادي وكان قد أصر على نفسه
بوري السعد لصداقة تربطه به، بالرغم من أنها سألته أنه ليس من الصحيح
أن يشرف بريطاني على تنفيذ اتفاقية تصدير النمر مع شركة اند و
البريطانية. وقد جاء المستر لوند لمقابلتي في مكنتي في صحة أحد الأبناء لأمر
مستمحل حسب قوله - وكنت وقتئذ مديراً عاماً لوزارة الاقتصاد - وكان
مثلاً تماماً غير قادر حتى على النطق فقلت له أرى أن نؤجل البحث في الموضوع
الذي جئت من أجله إلى فرصة أخرى. وخرج غير مرتاح من كلمتي أما
المدراء المراقبون الذين تولوا إدارة هذه المؤسسة أو الجمعية - أو المصلحة
فيما بعد - فاني لا أعرف إلا واحداً أو اثنين منهم، وهذان لم يكونا نلكان لا
الاختصاص ولا المؤهلات الفنية ولا الجدية ولا النشاط المطلوبين لإدارة هذه
المصلحة.

قانون اشراك الحكومة في تأسيس مصرف أهلي

رقم ٢٧ سنة ١٩٣٩

كانت السيطرة الأجنبية على قطاع الصيرفة والمصارف أمراً يحز في النفس
فلم يكن يوجد وقتئذ مصرف تجاري وطني واحد. وكانت جميع المصارف
التجارية فروعاً لمصارف أجنبية كالصندوق العثماني (بريطاني فرنسي) والمصرف
الشرقي (بريطاني يهودي) والمصرف الشاهنشاهي الذي أصبح فيما بعد المصرف
البريطاني للشرق الأوسط (بريطاني). وكان معظم الموظفين في تلك المصارف من
اليهود وقليل منهم من المسيحيين ونادراً ما تجد مسلماً أو عربياً بينهم. وكان
المسلم العربي وغير العربي عندما يدخل أحد المصارف المذكورة يجد نفسه غريباً.
ولذلك لا عجب أن انحصرت التسهيلات المصرفية بطبقة التجار اليهود
بالدرجة الأولى، وكان هذا أحد الأسباب في السيطرة اليهودية على تجارة
العراق الداخلية والخارجية، تصديراً واستيراداً، وعلى الأخص قطاع
الاستيراد. وقد كان استمرار هذا الوضع المزري عيباً يجب تلافيه. فليست

الصيرفة عملاً بصمت على العراقي المسلم ممارسته والمحتاج فيه. لقد كان رسم حيدر وغيره من ورراء المالية السامعين معديري ضروره الإسراع في تأسيس مصرف تحارى عراقي تساهم فيه الحكومة تشجيعاً للناس، لأنهم، أى الناس، حسب ما يظهر، لم يكونوا وقتئذ مستعدين للمساهمة في مشروع من هذا القبيل بدون تشجيع واسناد من الحكومة. وهكذا وجدت الفرصة مواتية للإسراع في اخراج اللائحة القانونية التي كانت أعدت الى حيز الوجود. فعرضتها على وزير المالية رسم حيدر فوافق عليها، ثم رفعها الى مجلس الوزراء فوافق عليها، وأحالها الى مجلس الأمة الذي صدقها وأصبحت قانوناً برقم ٢٧ لسنة ١٩٣٩. وقد نص القانون على أن يكون رأسمال الشركة التي تؤسس لهذا الغرض نصف مليون دينار يدفع خمسون بالمائة عند تأسيس الشركة ونظامها الداخلي وعلى أن يكون تعيين مدير المصرف العام بتصديق من وزير المالية وعلى أن تكون أكثرية الأسهم للعراقيين.

وبعد صدور القانون بقليل نقلت الى وزارة الاقتصاد والتي كانت قد تأسست حديثاً. ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية ثم قتل المرحوم رسم حيدر وتأجل تنفيذ القانون. ثم حدثت حركة رشيد عالي الكيلاني في سنة ١٩٤١ وفي خلال شهر مايس ١٩٤١ وضعت حكومة الدفاع الوطني يدها على المصارف الأجنبية وعينت لكل مصرف مديراً عراقياً مؤقتاً. وكانت هذه فرصة للمدراء العراقيين ان يطلعوا على أسرار المصارف المذكورة وعلى مبالغ التسهيلات المصرفية والقروض التي كانت تمنحها تلك المصارف لليهود فدهشوا من تحييز المصارف المذكورة لهم إذ كانت تخصصهم بالقسم الأكبر من تسهيلاتهم وتسليفاتها وقروضها.

ثم قررت حكومة الانقاذ الوطني تأسيس مصرف الرافدين برأسمال قدره نصف مليون دينار لكنها فضلت أن تجعله مصرفاً حكومياً مائة بالمائة أي بدون مشاركة الأهلين. وهكذا طوي المشروع الذي نص عليه قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٩.

قانون لجنة تنظيم تجارة الحبوب

رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٩

كان مرفق الحبوب أحد المرافق الرئيسة في الاقتصاد العراقي وثالث في أسس الحاجة الى التنظيم. وكان العراق يستجيب في ذلك الوقت من الحبوب ما يسد حاجته منها للاستهلاك المحلي مع فصلة. أغلبها من الشعير، المصدر وكانت الحبوب المصدرة تشكل وقتئذٍ أحد المصادر الرئيسة للمعدن الأحصي الذي كان يحصل عليه العراق. وكان ينشأ هذا المرفق مشاكل وصعوبات حمة تأتي على رأسها مشاكل النقل والحزن والتنظيف من الأتربة والمواد الغريبة. وكذلك المشاكل الناشئة عن النقل البحري. وكانت الحكومة العراقية قد جلبت، عن طريق وكلاء التاج، خبيراً لدرس هذا الموضوع وتقديم مقترحات لتنظيم هذا المرفق الاقتصادي المهم. وجاء الخبير وتحويل في جميع أنحاء العراق ودرس مرفق الحبوب من حيث الإنتاج والنقل والحزن والتنظيف من الأتربة والمواد الغريبة دراسة علمية وافية وقدم تقريره الى الحكومة العراقية، عن طريق وكلاء التاج، في ٢١ أيلول ١٩٣٧ وقد تضمن التقرير مقترحات مفيدة جداً^(١).

وعندما عينت مديراً للتجارة في وزارة المالية قرأت هذا التقرير وكذلك الرسائل الواردة من غرف التجارة وخاصة غرفة تجارة بغداد. وما تضمنته من اقتراحات وآراء وشكاوى مربة حول موضوع أجور الشحن البحري للحبوب. والذي كان وقتئذٍ محتكراً من شركتين أو أكثر، فما أن ترتفع أسعار الحبوب في الأسواق الخارجية قليلاً حتى تبادر شركات الشحن البحري الى رفع الأجور بحيث تستهلك معظم الزيادة في الأسعار وتحرم منها التجار والمزارعين وبعد ان

(1) Report To The Government of Iraq by W. Rhodes on behalf of Henry Simon LTD. Chedale Heath, stock port on Pnouction, Storage and Hanndling of Grain in Iraq.

درست جميع الشكاوى والمقترحات تقدمت الى وزير المالية بمقترحات خاصة لتنظيم
تجاره هذا المرفق الذي تنوقف عليه معيشة ورخاء عدد كبير من المواطنين
وقد اهتم وزير المالية - والحق يقال - بالموضوع والمقترحات ودرسها دراسة
واقية ثم وافق عليها وطلب من اعداد لائحة قانونية - مشروع قانون -
يتضمن تمديد تلك المقترحات فأعددت اللائحة وعرضتها عليه فوافق عليها
ورفعها الى مجلس الوزراء الذي وافق بدوره عليه وأحالها الى مجلس الأمة
الذي صدقها وأصبحت قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٩. وكان أهم ما اشتمل عليه
القانون:

أولاً- تأليف لجنة لتنظيم تجارة الحبوب تؤلف بالطريقة الوارد ذكرها في
القانون (المادة الثانية).

ثانياً- نص مشروع القانون على منح اللجنة الصلاحيات التالية في تنظيم
تجارة الحبوب.

خزن الحبوب - انشاء اهراءات (SILOS) ومخازن في المواقع التي
تراها مناسبة لخزن الحبوب وتنظيفها وتصنيفها (المادة الرابعة) ومنع
تخزين الحبوب وتنظيفها في غير الاهراءات أو المخازن أو مكائن
التنظيف التابعة لها إلا بإجازة منها. ولها أن تقوم بهذه الأعمال مباشرة
أو بواسطة شركات تساهم فيها، على أن تكون رؤوس أموالها
عراقية.

تصنيف الحبوب - الى اصناف ودرجات حسب ما تراه مناسباً.
تصدير الحبوب - تأسيس شركات مساهمة برؤوس أموال عراقية
لتصدير الحبوب تساهم فيها بنسبة لا تزيد على ٣٥٪.

- مفاوضة شركات الشحن البحري لتحديد اجور الشحن البحري
والبري.

- استئجار سفن لشحن الحبوب ولها أن تمنع الشحن في غير هذه
السفن إلا بإجازة منها.

- منح اجازات التصدير لشركات النقل البحري والبري
للمصدرين.

وقد فرض القانون ضريبة قدرها ١ على الخمس على حد ذاته
الاستهلاك وتكون مورد اللحة. كما حول القانون ويرمى بأنه منح النحه
قرضاً لا يتجاوز مجموعه مائتي ألف دينار. كما حول النحه سلاسل منع لا
يتجاوز مائة ألف دينار.

وقد تأسست اللحة وبشرت أعمالها وأصبحت أول مرة في بغداد
أهراءات أخرى في أماكن أخرى. هذا ولم تنتج بعد ذلك نشاطات النحه
وسيرها. لقد فتح هذا القانون الطريق لأول مرة لتنظيم تجارة الخمس في
العراق وصار أساساً لنشاطات مختلفة قامت بها الحكومة في هذا الباب.

قانون انحصار التبغ وتحسينه

رقم ٣٥ سنة ١٩٣٩

تنحصر زراعة التبغ في شمال بالعراق - المنطقة الكردية المحتلة.
وتتوقف عليها معيشة عدد كبير من سكان تلك المنطقة. غير أن الشكايات
أخذت تترى منذ مدة، وهي تندد باستغلال تجار التبغ وشركات صنع السكاير
لجهل المزارعين وضعف حالتهم المالية استغلالاً يجعل الثمرة الرئيسة من أتعابهم
تذهب الى جيوب التجار وشركات صنع السكاير.

وقد درست الموضوع فوجدت أن دراسات وتقارير غير قليلة كانت
موجودة لدى مديرية التجارة عن هذا الموضوع كان قد قام بها بعض الخبراء.
وأن لائحة مبدئية أو مشروع قانون لتأسيس مصلحة حكومية لانحصار التبغ
وتحسينه كانت مهيئة وموجودة لدى مديرية التجارة. وبعد درس التقارير
الموجودة واللائحة القانونية المذكورة تناقشت مع وزير المالية حول الموضوع
وخاصة حول اللائحة المذكورة. وبينت له أن المبدأ الذي قامت عليه اللائحة
هو حصر شراء التبغ من الزراع مباشرة بدائرة انحصار حكومية تكون هي
المشتري الوحيدة للتبغ من الزراع، وهي البائعة الوحيدة له للمعامل وتجار
التبغ للاستهلاك المحلي أو للتصدير. أما صنع السكاير فلم تتعرض اللائحة له
بتاتاً وتركته حراً. ثم قلت له إذا كان المقصود نفع المزارعين من جهة وتأمين
إيراد محترم للحكومة من هذا المرفق من جهة ثانية، وتحسين زراعة التبغ بغية

نصديرة من جهة ثالثة، فإن الانحصار يجب أن يكون كاملاً شاملاً لشراء التبغ وصنع السيكايير لكي تأمن الحكومة جانب الحسارة ولكي تهتم بتحسين صنع السيكايير بالإصافة الى تحسين زرعه. فقال وزير المالية ان حصر صناعة السيكايير بالحكومة سوف يلقى معارضة شديدة يصعب التغلب عليها، كما سيكون ضرمة للصناعة الوطنية الناشئة. ولذلك فانه يرجع ان يقتصر مشروع الانحصار على حصر شراء التبوع من الزراع وبيعه لمعامل السيكايير وللتجار المصدرين - إذا وجد تبغ يصلح للتصدير - وذلك بغية مساعدة مجموع مزارعي التبوع الذين هم في حالة سيئة، وهذا أمر سوف لا يلقى أية معارضة بل سيلقى تأييداً كبيراً من الناس. فقلت له ولكن المشروع بهذا الشكل الناقص سيكون غير مأمون العواقب، وربما يكون عالة على الخزينة العامة بدلاً من أن يكون مصدر إيراد لها. فقال اذن لنؤجل المشروع في الوقت الحاضر. فقلت له اني لا أرى ذلك. بل أفضل المضي قدماً فيه، بالرغم من تخوفاي التي أبديتها، إذ سيكون لدائرة الانحصار مهام أخرى كثيرة وهي تحسين زراعة التبغ بادخال البذور المحسنة واستعمال طرق جديدة في تخمير التبغ وحزمه، وتأسيس مخازن عصرية لحزن التبوع وجلب الخبراء اللازمين للقيام بهذه العمليات، الى غير ذلك. ثم قد تنهياً ظروف مواتية فيما بعد لاشتراك الحكومة في قطاع تصنيع التبغ ومن ثم حصره بها. فوافق على المضي قدماً في تهيئة اللائحة على هذا الأساس.

وقد رأيت ان أعرض مشروع القانون على السيد أمين زكي - ولم يكن وزيراً وقتئذ - فاتصلت به هاتفياً في بيته وأخبرته بالموضوع فقال سأزورك في مكتبك، وجاء الى مكتي في مديرية التجارة، وتناقشنا حول الموضوع، وأعطيته نسخة من اللائحة القانونية وطلبت اليه درسها وابداء ملاحظاته عليها، بعد التشاور مع غيره من المهتمين في هذا الأمر. وقد جاءني بعد مدة ومعه بعض الملاحظات حول اللائحة، ولكنه كان محبذاً متحمساً لها. ثم عرضت تلك الملاحظات على وزير المالية، وأخيراً تم وضع اللائحة بشكلها النهائي ودفع بها وزير المالية الى مجلس الوزراء الذي وافق عليها ثم أرسلت الى مجلس الأمة حيث نوقشت ولم تجري عليها تعديلات تذكر، ثم أصبحت قانوناً، ولكنه قانون معلق تنفيذه على صدور ارادة ملكية بذلك، بعد أن تكون قد تهيأت

لاعدادات ولتمهيد - ثلاثة لعمدة ودمم من لا - من ملكه - نفسه
٣٦٠ والنو حة في ١٩٥٠ - ١٩٥٠ - ١٩٥٠ - ١٩٥٠ - ١٩٥٠

ولا بد من الاعتراف به في في لعمدة لعمدة من - لاسم
سواء في تصف النور أو في منح لاجار - لورعها في - لعمدة - لعمدة
سواء الاستعمال هذا في صناع امول غير مملو على لعمدة لعمدة - من -
المخط أن تصادف لعمدة القانول في من لعمدة - وما منح لعمدة من صحة لعمدة
وما منه من ارتفاع عام سريع في لاسم - ولكن بالعمدة من جميع هذه
الملاسات فاي لا أنك بأن المشروع الذي ساعدت على إخراجها في حة
الوجود كان خطوه في الطريق الصحيح وإن كانت هذه الخطوه حجاج الى
تعديلات وتصحيحات كثيرة بين أن وأحر لتلاقي الأخطاء التي لا بد أن تراعى
مشروعاً مهماً مثل هذا. والتي لا يمكن معرفتها إلا عند التطبيق

ولا بد من ذكر ملاحظتين حول المشروع. أولاها ما أورده السيد علي كمال
نائب السليمانية السابق في مقال شره في جريدة الحناء وسب فيه الفصل في
إخراج المشروع الى حيز الوجود الى المرحوم امين ركي بما الواقع هو كما
شرحته أعلاه تماماً. وقد بيت ذلك للسيد علي كمال نفسه.

والملاحظة الثانية انه جاء الى مكنتي في مديرية التجاره عدد من تجار
التبغ - وأغلبهم من الشيعة - وقالوا كيف تساعد انت على تحقيق هذا
المشروع الذي ستكون عاقبته ضرراً بالغاً علينا والذي سيحرمانا من مصدر
معاشنا. أجبته ان زراع التبغ الذين يبلغ عددهم الالوف مظلومون في الوضع
الحاضر ودخلهم ضئيل ولا يحصلون مقابل جهودهم في زرع التبغ الا على شيء
تافه وان ثمة اتعابهم تذهب الى غيرهم - أي الى تجار التبوغ وأصحاب معامل
السيكاير ولذلك فان الحكومة مضطرة الى التدخل لتأمين مصلحة الزراع
والمصلحة العامة بواسطة هذا المشروع.

وأخيراً أقدمت الحكومة على تأسيس معمل عصري لصنع السكاثر في
السليمانية في تاريخ لا أتذكره تماماً وقد تم ذلك قبل ثورة ١٩٥٨. وفي ١٤ تموز
١٩٦٤ تم تأمين جميع معامل السكاثر.

قانون تسجيل المكائن رقم ٣٥ سنة ١٩٣٩

ان الشرط الأول لتشجيع استعمال المكائن والآلات الحديثة، سواء كانت للزراعة أو للصناعة، هو ضمان حق ملكية المالكين الحقيقيين لهذه المكائن والآلات. بنسبت هذه الملكية في سجلات حكومية هي سجلات الكنائس العدول، لأننا وجدنا في الواقع ان ملكية هذه المكائن والآلات المفقولة كانت معرضة لادعاءات وممارعات كثيرة على ملكيتها لعدم وجود سجلات تثبت فيها تلك الحقوق. ولذلك بادرت مديرية التجارة - بطلب من أصحاب المكائن الزراعية والصناعية وأصحاب المعامل - الى إعداد هذا المشروع القانوني وعرضه على وزير المالية فوافق عليه ودفعه الى مجلس الوزراء الذي وافق عليه وأرسله الى مجلس الأمة الذي وافق عليه وأصبح قانوناً بالرقم المذكور أعلاه. وبهذه الطريقة ضمنت حقوق المالكين الحقيقيين للمكائن والآلات المذكورة.

قانون الاحصاء رقم ١٩٣٩

من الأمور البديهية انه لا يمكن تحقيق تخطيط اقتصادي، بل أي تقدم اقتصادي، بدون احصاءات صحيحة دقيقة متقنة. والخطوة الأولى في هذا السبيل هو في تأسيس دائرة مركزية رئيسية للإحصاء تكون مسؤولة عن هذا العمل أسوة بما هو موجود في سائر البلدان المتقدمة. ولذلك قررنا اعداد مشروع قانون لتأسيس مثل هذه الدائرة. فأعدنا هذا المشروع القانوني - وقد اشتغل في اعداده بصورة خاصة أحمد صفوة العوا وكان وقتئذ ملاحظاً في الدائرة - وعرضناه على الوزير الذي وافق عليه ورفعنا الى مجلس الوزراء الذي أقره بدوره وأرسله الى مجلس الأمة الذي وافق عليه وأصبح قانوناً، ولكنه لم يخرج بتوقيع وزير المالية رستم حيدر، لأن وزارة الاقتصاد كانت قد تأسست فصدر القانون بتوقيع وكيل وزير الاقتصاد عمر نظمي وذلك في ١٩٣٩/٨/١٦.

وأهم ما نص عليه القانون هو تأسيس دائرة رئيسية للإحصاء تكون مهمتها جمع وإعداد وتنسيق وتلخيص ثم نشر كافة المعلومات الإحصائية

تأسيس وزارة الاقتصاد

وأخيراً تم الاتفاق على أن أعمال مديرية التجارة. وإن كانت تمت الى الشؤون المالية بصلة وثيقة. ولكنها. نظراً لتوسع اعمالها. وأثر صدور القوانين المذكورة أعلاه والتي نصت على تأسيس عدد من الدوائر الاقتصادية الجديدة. أصبحت تحتاج الى أن تتولاها وزارة خاصة بعد أن تضم اليها دوائر أخرى لها علاقة بالاقتصاد الوطني وهكذا صدر قانون وزارة الاقتصاد رقم ٣٤ سنة ١٩٣٩ بتاريخ ١/٨/١٩٣٩ وتم تأسيس وزارة الاقتصاد التي ضمت اليها بالإضافة الى شعب مديرية التجارة. مديرية الزراعة العامة. ومديرية البيطرة. وشعبة الصناعة والمعادن. وشؤون النفط. وتم نقلي الى الوزارة المذكورة في ١/٨/١٩٣٩ وتعييني مديراً للاقتصاد لكي أشرف على تأسيس هذه الوزارة بعد أن أمضيت في مديرية التجارة للمرة الثانية سبعة أشهر وعشرة أيام.

استدعائي للالتحاق بكلية ضباط الاحتياط

عندما نقلني السيد ابراهيم كمال وزير المالية في وزارته حمل التدعي من مديرية الواردات العامة حيث كنت مديراً عاماً إلى مديرية المعازر في وزارة المالية حيث أصبحت « مديراً ». أصبحت حاضراً لخدمة ضباط الاحتياط في الجيش بعد أن كنت مستثنى منها ، لأن قانون خدمة ضباط الاحتياط جعل جميع خريجي المدارس العالية من من معينة حاضرين لخدمة الاحتياط « عدا المدراء العامين » وعلى أثر تأسيس وزارة الاقتصاد في ١٩٣٩/٨/١ نقلت بنفس الدرجة الى وزارة الاقتصاد. وفي تلك السنة صدر قرار من وزارة الدفاع باستدعائي من ضمن من استدعوا من حملة الشهادات العالية للالتحاق بدورة ضباط الاحتياط وقد شمل قرار وزارة الدفاع خريجي المدارس العالية لعدة سنوات سابقة. ولذلك كان الطلاب في تلك الدورة متفاوتين ليس فقط في أعمارهم. وإنما في وظائفهم ودرجاتهم. الأمر الذي سبب بعض المضايقة للمتقدمين في اعمارهم ودرجاتهم وفي وظائفهم. ولكن هذه المضايقة لم تكن ذات أهمية بالنسبة للديموقراطية التي تجلت في تلك الدورة من مساواة للجميع من مختلف الأعمار والرتب والوظائف وإخصائهم للخدمة العسكرية على قدم المساواة. ولو كان قانون خدمة ضباط الاحتياط قد شرع قبل هذا لكان خريجو كل سنة دراسية يستدعون لخدمة ضباط الاحتياط فور تخرجهم أو بعد تخرجهم بقليل أي قبل أن يتعينوا في وظيفة. أو يباشروا عملاً من الأعمال الحرة. وقبل أن يتزوجوا ويصبحوا أرباب عوائل - فيكون جميع طلاب الاحتياط من أعمار متقاربة ومن درجات متقاربة. غير ان قانون خدمة العلم لم يشرع إلا في سنة ١٩٣٤ ولم ينفذ الا في سنة ١٩٣٥ وبعد هذا صدر قانون خدمة ضباط الاحتياط .

وقد أفدت من انخراطي في هذه الدورة إفادة ثمينة جداً وخبرة لا تنسى - والفضل في هذا يعود لابراهيم كمال. لقد اطلعتني هذه الدورة على

الخدمة العسكرية التي كانت بالنسبة لي عالماً مجهولاً . وقد كنت في بادئ الأمر طالباً داخلياً . ولا أزال أذكر الردهة الطويلة التي صفت فيها السرر ولا أزال أذكر مطعم الكلية المتواضع وأكلها البسيط الكافي . ولا أزال أذكر الجو الديموقراطي وجو المرح الذي كان يسود الكلية .

وبما اني كنت مديراً لوزارة الاقتصاد فان الوزير كتب الى وزارة الدفاع بـرجو منها السماح لي بأن أداوم في الوزارة بعد انتهاء وقت التدريب العسكري وبعد أوقات الدروس في كل يوم . فوافقت وزارة الدفاع كما سمحت لغيري ممن كانوا في ظروف مشابهة - بالسكن خارج الكلية . وكنت أسكن وقتئذ في الكاظمية في أقصى شمال بغداد بينما كانت الكلية في أقصى جنوب بغداد . ولذلك كنت مضطراً أن استيقظ قبل طلوع الفجر وأسوق سيارتي في شوارع بغداد الحالية من كل أحد تقريباً عدا الحراس لكي أصل قبل موعد التدريب العسكري الذي يبدأ عادة قبل طلوع الشمس - وهذا الانضباط العسكري كان وحده مبرراً كافياً للالتحاق بالكلية . وما عدا التدريب العسكري والشؤون العسكرية فان معظم الدروس كانت بسيطة جداً بالنسبة لنا . ولم كنت أرغب أن أكمل الدورة وأتخرج بدرجة ملازم ثاني في الجيش العراقي . ولم يكن قد بقي لتخرجي إلا شهران تقريباً . لولا أن وزير الاقتصاد - صادق البصام - استصدر ارادة ملكية بترفيعي مع مدير الزراعة العام سليم الراضي الى درجة مدير عام بتاريخ ١٦/١٢/١٩٣٩ . وكان بإمكانني الاستمرار في الكلية حتى أخرج ولكن وزير الاقتصاد كان يريد حضوري أطول مدة ممكنة في الوزارة لكثرة أشغالها . ولأن غيابي كان يعطل أعمالها . فكتب الى وزارة الدفاع التي استصدرت امراً باستثنائي من الدورة . وانقطعت عن الدوام في الكلية . وإذا كان من شيء أسفت له بمرارة فهو أنني لم أكمل الدورة وأحصل على درجة ملازم ثاني في الجيش العراقي .

إن أهم فرق كان يلفت النظر بين دورات ضباط الاحتياط هذه وبين الكلية العسكرية التي كانت تخرج الضباط العسكريين المحترفين هو أنها - أي دورات ضباط الاحتياط - كانت تمثل مختلف فئات وقطاعات وأقاليم العراق تمثيلاً أقرب الى الحقيقة من الكلية العسكرية . كانت دورات ضباط الاحتياط

نمكس صورة قريبة من واقع الشعب العراقي في حين كانت المدرسة
المسكزية بعيدة جداً عن قبيل واقع العراق. كانت الكلية المسكزية، في
الواقع لا تمثل الشعب العراقي كما هو بمختلف فئاته وأقاليمه. كانت تؤكد -
على قبيل فئة واحدة على حساب الفئات الأخرى، الأمر الذي سبب خطأ -
في نهاية المطاف - في التوازن السياسي في الدولة العراقية ولو كانت
الكلية المسكزية قد سارت على نهج شبيه بدورات ضباط الاحتياط - نهج
* يمثل مختلف الفئات والأقاليم في القطر العراقي لكان قد تغير الوضع السياسي في
العراق تغيراً جوهرياً.

وزارة الدفاع الوطني

عندما تألفت وزارة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني في ١٩٤١/٤/٣ والتي أعقبتها الوزارة الكيلانية - أيضا برئاسة رشيد عالي الكيلاني - في ١٩٤١/٤/١٠ اثر انتخاب الشريف شرف وصيا على العرش، كان وزير الاقتصاد في الوزارتين السيد يونس السبعاعي. وكنت وقتئذ مديرا عاما لوزارة الاقتصاد. وعندما حضر يونس السبعاعي ديوان الوزارة لأول مرة استدعي المدراء العاملين التابعين للوزارة وعددا كبيرا من الموظفين ووقف في بهو الوزارة وألقى خطابا سياسيا حماسيا شرح فيه الاسباب التي أدت الى اخذ مقاليد السلطة بيد وزارة الدفاع الوطني والعوامل التي دعت الى الاستيلاء على الحكم بالطريقة التي تم فيها. وكانت وزارة الاقتصاد تشغل دارا عتيقة تقع على شاطئ نهر دجلة وعلى شارع الرشيد بالقرب من الباب الشرقي (الجنوبي) منه. وكان مركز الوزارة يقتصر على الدوائر الخاصة بشؤون النفط. والجيولوجيا وشؤون التجارة وتسجيل الشركات والعلامات الفارقة الى غير ذلك. وكانت ترتبط بوزارة الاقتصاد يومئذ مديرية الزراعة العامة ومديرية البيطرة ومصلحة تنظيم تجارة الحبوب وجمعية التمور الى غير ذلك وكل من هذه المديريات كانت تشغل بناية خاصة بها.

وبعد ان اندلعت في ١٩٤١ ٥ ٢ الحروب بين القوات البريطانية التي كانت متواحدة في معسكر الحماة والتي كانت قد تعرضت لقوات أخرى نقلت جوا الى المعسكر المذكور من القوات البريطانية التي ايرلت في مصر، وبعث قطعات من الجيش العراقي التي كانت قد حشدت بالقرب من المعسكر المذكور قرر الوزير، لاسباب لم اهتمد لمعرفةا، تجميع ما يمكن تجميعه من الدوائر التابعة للوزارة في بناية واحدة. ولما كانت الساية التي كانت تشغلها الوزارة ضيقة جدا فقد قرر الوزير نقل الوزارة مع بعض الدوائر التابعة لها الى مبنى تاكس بالاس (قصر دجلة) الواقع على نهر دجلة وشارع الرشيد والذي كان مؤلفا من خمس طوابق وخصص لكل مديرية طابقا. فاحتل مركز الوزارة ومديرية الاقتصاد العامة طابقا ومديرية الزراعة العامة طابقا ومديرية البيطرة طابقا وهكذا. اما الوزير فقد جعل مقره او ديوانه في الطابق الارضي ومكتبه في صالون الاستقبال الكبير.

واصبحت الوزارة تعج بكتائب الشباب وغيرهم من الشبان العراقيين والعرب الذين جاءوا متطوعين من كل حذب وصوب يعرضون انفسهم وخدماتهم بكل رغبة واخلاص للدفاع عن الوطن وقد كانوا يتفجرون حماسة ويتأججون وطنية: وكنت أشعر بمرارة وحسرة لهذه الجهود وهذا الإخلاص وهذا الحماس المتأجج في الصدور يهدر في غير موضعه وفي غير وقته. وقد تغيبت عن الدائرة عدة أيام لأنني كنت موقفاً من بادية الامر ان العراق كان يخوض معركة خاسرة وان الحركة بمجموعها كانت حركة ارتجالية غير مبنية لا على تخطيط ولا على حساب دقيق ولا على دراسة عميقة وان مصيرها الفشل والخيبة لا محالة. وقد عجبت في وقته كيف ان هؤلاء العسكريين الذين تخرجوا من كليات الاركاز ودرسوا الاستراتيجية العسكرية قد ورطوا العراق في هذه المعركة التي كانت جميع الحسابات - وبعضها بديهية - تؤكد أنها معركة غير ناجحة.

وفي يوم من الايام بينما كنت في مركز الوزارة (وزارة الاقتصاد) جاءني نداء هاتفني من رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني يطلب فيه الى الحضور الى ديوان مجلس الوزراء ليلفني المهمة التي قرر مجلس الوزراء ان يعهد بها اليّ

وهي شخص كمية كبيرة من التمور العراقية الى المانيا بواسطة سكة حديد الموصل وعبر تركيا والبلقان. وقبل ان ينتهي رشيد عالي الكيلاني من حديثه الهاتفي فتح باب مكنتي ودخل على غير موعد وبصورة مفاجئة الدكتور عبد الاله حافظ الذي كان وقتئذ معاونا للمدير العام لجمعية التمور وكان قد وصل لتوه من البصرة مهاجرا منها مع بقية الموظفين العراقيين اثر احتلالها من قبل القوات البريطانية، فبادرت حالا الى اخبار رشيد عالي الكيلاني بوصول عبد الاله حافظ وقلت له الا ترى يا فخامة الرئيس ان عبد الاله حافظ اصلح مني للنهوض بهذه المهمة باعتباره معاونا للمدير العام لجمعية التمور؟ فأجاب بطبيعة الحال انه اصلح شخص للقيام بهذه المهمة ولكن اين هو عبد الاله حافظ؟ اجبته انه الآن موجود في مكنتي. فقال لي ابعثه حالا الى ديوان مجلس الوزراء. فأبلغت عبد الاله حافظ بأمر رئيس الوزراء واخبرته بالمهمة التي ستناط به. فقال لي عبد الاله حافظ اتيتك زائرا فحملتني بهذه المشكلة وانقذت نفسك منها ونهض وذهب الى ديوان رئاسة الوزراء فكلفه الرئيس بالقيام بها وقد اشغلته كثيرا واتعبته واستغرقت قسما كبيرا من وقته. وقد شعرت بخجل وتأنيب ضمير لاني رفعت هذه المهمة عن عاتقي وألقيتها على عاتقه. ولكنه في الواقع، وبحكم المنصب الذي كان يشغله، كان الشخص المؤهل للنهوض بهذه المهمة وهي من صميم الواجبات والاعمال المنوطة بمنصبه.

وفي خلال شهر مارس ١٩٤١ عندما اصطدم الجيش العراقي بالجيش البريطاني انتشرت الاشاعات بان الجيش العراقي سيكسر سدة السرية وسدة البرمة على نهر الفرات لكي تغمر المياه الطرق التي تؤدي الى بغداد وذلك بقصد اعاقا تقدم الجيش البريطاني الى بغداد. فعلاً استدعاني المرحوم يونس السباعوي وقال لي لقد قررنا كسر سداد الفرات بقصد أن نغمر الاراضي ونقطع الطريق على تقدم الجيش البريطاني فسارع الى انقاذ ما يمكنك انقاذه من مزروعاتك. فهرعت مسرعا إلى المزرعة، مزرعة هور الباشا، واخبرت شريكي بما قاله وزير الاقتصاد وطلبت اليهما ان يحثا الفلاحين على الاسراع بالحصاد ونقل ما يحصد كل يوم الى الاماكن المرتفعة التي لا تغمرها مياه الفيضان. فكان رد فعلهما عدم الاهتمام وعدم المبالاة بما اخبرتهما به. وشاهدت عدداً كبيراً

من سيارات الخيل متجمعة في المزرعة فأنشدهم من بعد هذه السورة
السبت في تجمعها في المزرعة^٢ فأحرق شريكاي أن أصحاب هذه السيارات قد
أحرقوها ليس فقط في مزرعتنا وإنما في جميع المزارع الأخرى خوفاً من أن
نستولي عليها الحكومة

وعندما رجعت إلى الكاظمة وهي إحدى صوحي بغداد والمزارع
الإداري للمنطقة التي تقع فيها المزرعة وراحت بعض موظفي الإدارة
والشرطة حول موضوع كسر السداد، حسب ما أحرق به وزير الاقتصاد، المرحوم
يوس السعاوي. ومادا يمكن أن يعمل لتلافي الخسارة التي سببها كسر
السداد، وكان أحد المزارعين من رجال العشائر موجوداً هناك، رأيهم عبر
مباين وقد علت الابتسامة شفاههم. وقد أحرقت فيما بعد أن العشائر التي
كانت تزرع خلف سدة السرية وسدة البرمة هي التي كانت تحمي السداد من
الكسر، الأمر الذي دفع البعض إلى الاعتقاد، وقد يكون اعتقادهم عبر
صحيح، بأن كسر سدة السرية في أيار ١٩٤٠ قد قام به بعض رجال العشائر
بتواطؤ مع السلطات العسكرية البريطانية حفاظاً على سداد معسكر الحامية
البريطاني ووقاية لها، أي سداد المعسكر، من أن تنكسر فتفترق مياه
الفيضان المعسكر المذكور، وانهم، أي بعض رجال العشائر، ربما كسروا سدة
السرية في سنة ١٩٤٠ لقاء وعد من السلطات العسكرية البريطانية لهم
بالتعويض عن الخسائر التي كانت ستصيبهم جراء غرق مزرعاتهم. وبما أن
السلطات البريطانية التي كان ذلك البعض من رجال العشائر يتعاون معها سراً
كانت تمنع في كسر السداد المذكورة في هذه السنة أي سنة ١٩٤١. لذلك كان
المزارعون مطمئنين أن هذه السداد لن تنكسر في هذه السنة وكان هذا هو السبب
في عدم مبالاتهم بما نقلته لهم عن قرار وزير الاقتصاد لكسر السداد الآنفة
الذكر.

وبعد يوم أو يومين خرجت مرة ثانية إلى مزرعة هور الباشا فرأيت في
«مضيف» شريكاي الشيخ حمد الظاهر عدداً من الضباط والجنود العراقيين
وقد ارتدوا اللباس العشائري وكانوا قد انسحبوا إلى مزرعة هور الباشا وغيرها
من مزارع هور عكر كوف الواقعة بين الفرات ودجلة وبعد استضافتهم ثم نقلهم
إلى بغداد بواسطة السيارات التي كانت متجمعة في المزرعة. ولم يمض على نقلهم

يوم واحد أو يومين حتى إنقطع الطريق العام بين المزرعة وبين مدينة الكاظمة لأن الصلح الأردني قطع الحرية الواقعة بين هري العراب ودجلة وقطع طريق الموصل واحتل محطة سكة الحديد المسماة محطة المشاهدة الواقعة على بعد حوالي ثلاثين كيلو متراً إلى النجالي من العاصمة بغداد .

وعلى اثر انسحاب اعضاء الحكومة والعقلاء الاربعة والمفتي الحاج امين وغيرهم عبر الحدود العراقية الايرانية الى ايران في ٣٠ ايار ١٩٤١ تألفت لجنة برئاسة امين العاصمة السيد ارشد العمري سميت لجنة الامن الداخلي لمحافظة الامن وخاصة في مدينة بغداد وللمفاوضة مع الجهات البريطانية المختصة حول عقد الهدنة التي تم عقدها في ١٩٤١/٥/٣١ وعلى الاثر اصدرت اللجنة المذكورة في نفس التاريخ بيانا موجها الى الشعب العراقي طلبت فيه الى جميع افراده استئناف اعمالهم الاعتيادية بكل طمئينة ثم بادرت الى الغاء التعميم الذي كان ساري المفعول في بغداد منذ اندلاع الحرب وقد تسرعت اللجنة - كما ثبت في الواقع - في رفع القيود على الحركة بالنظر للجو المشحون بالتوتر الذي كان يسود العاصمة على اثر رجوع الجيش العراقي في ذلك الوضع . وكان على اللجنة ان تتأني حتى تهدأ النفوس الثائرة ثم ترفع القيود . وقد تسبب هذا التسرع في وقوع الاصطدام بين بعض اليهود والمسلمين في اول حزيران سنة ١٩٤١ والذي أسفر عن جرح سبعة عشر يهوديا و وفاة اثنين من المجروحين . وكان هذا الحادث بمثابة انذار لما كان سيحدث اذا لم يضبط الوضع ضبطا كافيا . ولكن بدلا من ان تصدر اللجنة على اثر هذا الحادث بيانا يمنع التجول وتحديد الحركة فانها على الكس من ذلك اصدرت بيانا سمح للجمهور التجول في العاصمة وضواحيها ليلا كالسابق بدون تحديد الوقت اعتبارا من مساء الاثنين الموافق ١٩٤١/٦/٢ . وكنت في مساء يوم اول حزيران ١٩٤١ في بيت والدي الواقع على شارع السعدون في بستان كبه وبدأنا نسمع طلقات الرصاص التي أخذت تزداد ازديادا كبيرا . واخذ اليهود المجاورون لنا يأتون ملتجأين الى دارنا . كما التجأوا الى بيوت العديدين من مجاورهم من المسلمين . فاتصلت تلفونيا بعائلي - لاننا كنا نسكن وقتئذ في الكاظمة في شمال بغداد بعيدا عن دار والدي ، واخبرتهم بتعذر رجوعي الى البيت في ذلك المساء .

وخصت تلك الليلة في سب وتدي ودم لا صلا ولا صلاح. هب في
وزارة الاقتصاد وكان هو مشرفاً معاً وأحد معاوني له في ذلك
الى سوتهم لهاطتها من نسل ولهب. ههههه هو نهب من لا صلا.

وما ان بسنا كان في الكاظمة وثالث عاظمي في مار. عبر مع صه لاي
خطر فقد قررت ان انفي في معز لوزراء. واول امر لهاطه عنها. هههه
معي الى آخر اوقات الدواء الدكتور عبد الاله حافظ وبعض الموظفين وبعض
تعاون فيها بسنا. وقد سارع الموظفون المسلمون. يدافع من شهامتهم وسدون
تكلف من احدى الى ايواء الموظفين اليهود وعوائلهم. والموظف اليهودي
الوحيد الذي بقي الى آخر الدواء في مركز الوزارة هو شاؤول
زهير - ابن رئيس المحامين ساسون حصوري - الذي كان يشغل وظيفة
محاسب مديرية الزراعة العامة. والذي رفض ان يترك مركز الوزارة الا
معي خوفا على حياته. اما عائلته فقد رتب زملاؤه الموظفون المسلمون في
بينهم أمر ايوائها مع اطفالها في احد بيوتهم. ثم وقفنا انا والدكتور عبد الاله
حافظ نشاهد من الشرفات المطلة على شارع الرشيد ما يجري في السوت
الواقعة في الشوارع الفرعية المقابلة لفندق قصر دجلة TIGRIS PALACE
- محلة السنك - من نهب وسلب كان يقتصره الرعاع ولم يكن في مقدوري ان
اعمل شيئاً للحيلولة دون ما وقع. وأخيراً اتخذت سلطات الجيش قراراً باستعمال
القوة لقمع الاضطرابات وانهاء الفوضى. وتم تنفيذ القرار حوالي الظهر. وقد
بقينا الدكتور عبد الاله حافظ وانا وعدد من الموظفين. في مركز الوزارة حتى
الساعة الثانية بعد الظهر.

ثم اتصلت بمديرية الشرطة العامة ورجوتها تجهيزنا بسيارات من عندها
تنقلنا الى مركز الترامواي الواقع في جانب الكرخ لننتقل بواسطته من هناك
الى الكاظمة. فجهزتنا مديرية الشرطة العامة بسيارات نقلتنا وسط شارع
الرشيد حيث شاهدنا هنا وهناك عددا من الجثث ملقاة على جانبي الشارع
وعبرنا جسر الملك فيصل الاول (جسر الاحرار) الى ان وصلنا الى مركز
الترامواي وقد اصر شاؤول ان يركب الى جانبي في نفس السيارة وركبنا

تفرموى الى الكاظمية وقد مات في صباغة السيد محسن الحلبي الى ان رحمت
الحالة الى طبيعتها فرجع الى بغداد

وبعد انتهاء الحوادث رأيت ان أولف لجنة الجرد ما تركه المرحوم
السعاوي في مكتبة من نقود وسلاح وعتاد وغير ذلك، فأستدعيت بعض الموظفين من
مديرية المحاسن العامة في وزارة المالية وبعض موظفي وزارة الاقتصاد كما
استدعيت امين الصندوق وكان محاميا من آل الخضيرى - نسيت اسمه - ،
الذي كان يحتفظ بمفتاح الصندوق الحديدي الذي كان الوزير يونس السعاوي
يحفظ فيه النقود التي وضعت تحت تصرفه وكذلك الاوراق العائدة له
 واجتمعت اللجنة وتم فتح الصندوق الحديدي بحضورها وتم جرد المبالغ التي كانت
موجودة فيه، كما تم جرد الأشياء الاخرى التي تركها الوزير وعُمل مُحَضَّر
بذلك وقعه الحاضرون وسلمت جميع الموجودات بما فيها المسدسات والرشاشات
وغير ذلك الى السلطات المختصة.

لقد اسفرت هذه الحركة الخطيرة عن امرين مهمين غير متوقعين ولم يكونا
في الحسبان وقد كان لهما ابعاد الاثر في تطوّر الاقتصاد العراقي: اولهما تعيين
بعض الموظفين العراقيين لادارة البنوك البريطانية بصورة مؤقتة في خلال مدة
الحرب العراقية البريطانية التي استمرت ثلاثين يوما وذلك لتغيب مدراء تلك
البنوك البريطانيين وانقطاعهم عن مباشرة اعمالهم فيها وتجمّعهم مع بقية الجالية
البريطانية في السفارة البريطانية في بغداد في خلال مدة الحرب. فقد تعين
السيد محمد علي الحلبي - الذي كان موظفا في المصرف الزراعي - مديرا
موقتا للبنك العثماني في بغداد، وتعين رجب علي الصفار مديراً موقتا للبنك
الشرقي، وتعين شخص آخر لا أتذكر اسمه مديرا للبنك الشاهنشاهي الذي
سمي فيما بعد بالبنك البريطاني للشرق الأوسط. وقد كانت هذه فرصة ثمينة
لهؤلاء الموظفين للإطلاع ليس فقط على كيفية ادارة هذه البنوك (المصارف)
وسير أعمالها، بل أيضاً للإطلاع على أسرارها، وخاصة التسهيلات التي كانت
توفرها للتجار وغيرهم، لقد أكتشف الموظفون المذكورون أمورا مذهلة: منها أن
المستفيدين من التسهيلات المصرفية كانوا جميعهم تقريبا من اليهود ما عدا نفراً

قليلاً من المسيحيين. أما المسلمون، تجاراً وملاكين فقد كانت حصتهم من تلك التسهيلات ضئيلة تكاد لا تذكر. هذا بالإضافة إلى أن معظم الموظفين في تلك المصارف الثلاث كانوا من اليهود ونقر قليل من المسيحيين ولم يكن يوجد في تلك المصارف أي موظف مسلم تقريباً. ولا شك أن هذا كان من العوامل الرئيسة في السيطرة اليهودية شبه الكاملة على التجارة العراقية.

وثانيهما تأسيس مصرف الرافدين برأس مال حكومي صرف مقداره نصف مليون دينار عراقي وقد عيّن لادارته محمد علي الجلبي الذي سبق أن عين - كما بينا - مديراً مؤقتاً للبنك العثماني وقد اكتسب من هذا التعيين خبرة وإطلاعا على كيفية إدارة المصرف وتمكن من نقل جميع ما كان اطلع عليه من اصول وترتيبات إدارية وفنية واستشارات وغير ذلك إلى مصرف الرافدين الذي أصبح بمرور الزمان أكبر المصارف التجارية في العراق.

إن التزام البريطانيين - بل وسائر الشعوب الغربية - بالأقليات المتواجدة في البلاد العربية، سواء كانت تلك الأقليات دينية أو عرقية أو غير ذلك، والتزامهم خاصة بالأقلية اليهودية، وابتعادهم عن أكثرية السكان، بل الأصح استبعادهم لأكثرية السكان، وهي بطبيعة الحال مسلمة، أمر يلفت النظر ولا تفسير له إلا أنهم كانوا يخافون من تلك الأكثرية ومن استيقاظها ونهوضها. لقد كانت نتيجة هذا الالتزام للأقلية اليهودية تسليطها سيطراً يكاد يكون تاماً على اقتصاد البلد - وخاصة على مرفق التجارة فيه. وكأغما المصارف البريطانية فتحت فروعاً لها في العراق لدعم السيطرة اليهودية أو الاستيلاء اليهودي على اقتصاد البلد بما كانت تقدمه لهم من تسهيلات ومساعدات مصرفية من أموال وودائع حكومية وأهلية. لقد كانت البنوك المذكورة مجالا محتكراً للموظفين اليهود وكان من الصعب الأمور للمسلم أن يلتحق بمؤسسة صيرفية بريطانية.

التموين

على أثر إندلاع الحرب العالمية الثانية واستباقاً لما كان سيتولد عنها من اضطرابات ومشاكل اقتصادية ومن إرتفاع في الأسعار ومن مضاربات واحتكار للسلع والمواد الى غير ذلك اصدرت الحكومة مرسوم تنظيم الحياة الإقتصادية خلال الأزمة الدولية رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٩ ثم أصدرته إستناداً إليه نظام لجنة تنظيم الحياة الإقتصادية رقم ٦١ سنة ١٩٣٩ وقد خول المرسوم الحكومة صلاحيات واسعة لتنظيم الحياة الإقتصادية تمارسها بإصدار أنظمة لذلك. وقرر وزير المالية وقتئذ المرحوم رسم حيدر تأليف لجنة التموين المركزية التي نص عليها القانون برئاسته وعيّن عضواً فيها كلا من المدير العام للمصرف الزراعي يوسف غنيمه وأمين العاصمة أرشد العمري، ومدير المالية العام إبراهيم الكبير. ومدير الواردات العام علي ممتاز الدفكري. ومدير التجارة عبد الكريم الأزري. ورئيس غرفة تجارة بغداد، والسيد عبد الهادي الجلي احد كبار تجار الحبوب وربما غيرهم. وقد اجتمعت اللجنة عدة مرات برئاسة الوزير لوضع الخطط لمعالجة شؤون التموين والمشاكل التموينية كلمة نشأت. وقد عُرضت في احدى جلسات اللجنة مشكلة لا أتذكرها الآن ولكنني أتذكر ان خلافاً نشأ بيني وبين المرحوم أرشد العمري حول طريقة معالجتها. وبدلاً من أن يحاول أرشد العمري اقناع اللجنة بوجهة نظره بالمنطق فانه انذرهما قائلاً انه يصر على وجهة نظره وإذا لم توافق اللجنة عليها فإنه سيستقيل ووضع اللجنة ورئيسها في موقف حرج. ذلك لان اللجنة لم تكن مقتنعة بوجهة نظره. ولما لم تنصاع لتهديده

صطر أرشد العمري إلى عدم استعانة التي قبلت ، وقد ربت على هذا الخداع .
بعد عدة سنوات بنحة مهمة بالنسبة لي لبث على ذكرها في محل واحد في هذه
الذكريات .

وبالنظر لتأسيس وزارة الاقتصاد ارتأت الحكومة وقتئذ ان تتولى هي
الاضطلاع بشؤون التمويل لانها الوزارة المختصة بهذه الشؤون التي تعتبر من
صميم واجباتها . فأنشأت مديرية خاصة للتمويل . وكما سبق ان بينا كان من
الامور المتوقعة في جو الحرب ان يسود الاضطراب في الاسواق كافة ، وان
ترتفع اسعار المواد المنتجة محليا والمستوردة من خارج العراق ، وان تعم
المضاربات ، وان ينبرى البعض لممارسة الاحتكار ، وخاصة في الاموال
المستوردة ، بالنظر لصعوبة استيرادها ، وان يشترك في المضاربات والاحتكار
اناس من غير التجار بالنظر للارباح الكبيرة المغرية والسريعة المتوقعة من هذه
المضاربات وهذا الاحتكار . ولذلك تقاطر كل من يملك مقدارا من النقد من
كل حذب وصوب ، ومن جميع الطبقات ، على المضاربات وعلى الاحتكار توخيا
لجني الارباح السريعة المغرية . فاضطرت الوزارة الى ان تصدر عدة تعليمات
لاحصاء وتسجيل الكميات المتوفرة لدى التجار واصحاب الاسياف والعلاوى
من مختلف المواد الرئيسة كالقمح والشعير والرز والسكر والشاي
-والمنسوجات المختلفة القطنية والصوفية الى غير ذلك وان تمنع كل تصرف بها
الا باجازة صادرة من مديرية التمويل ، ولكننا كنا نعرف ان هذه التعليمات
وهذه الاوامر سوف تبقى حبرا على ورق لاسباب عديدة اهمها فقدان الجهاز
التنفيذي القادر على ضبط الامور . وهكذا جاء رد الفعل لهذا الاحصاء وهذا
التسجيل معكوسا اذ اخذ القسم الاكبر من التجار يخفون اموالهم ويهربونها من
الاحصاء والتسجيل ويبيعونها سرا واختفت السلع المذكورة من الاسواق
واختلق سوق اسود يتعاطى بهذه المواد ونشط هذا السوق بالرغم من جهود
الحكومة للسيطرة على الوضع .

وكنت انا الذي وقع عليه النهوض بهذه المهمة الشاقة ، يعاونني فيها بعض
الموظفين الذي استعنت بهم لمساعدتي . ولكن كان واضحا وضوح الشمس في

رابعة النهار ان هذه المهمة اكبر واضخم بكثير من الجهاز الصغير الذي اوجد لمعالجتها وان هذا الموضوع يحتاج الى جهاز متفرع اكبر بكثير من هذا الجهاز والى ان يتمتع ذلك الجهاز بسلطات اكبر بكثير من السلطة التي كانت تتمتع بها مديرية التموين، لكبح جماح المضاربين والمحتكرين من جهة ولتجهيز الناس بالمواد الضرورية التي يحتاجونها، استيرادا من الخارج او انتاجا محلياً.

وكان الرأي في اوساط الحكومة منقسماً بين امرين: ان يبقى التموين تابعاً لوزارة الاقتصاد باعتبارها الوزارة المختصة بهذه الشؤون او ان يكون تابعاً لوزارة المالية باعتبارها الوزارة المختصة بشؤون الكمارك والمكوس والمشرقة على المخازن التي تخزن فيها الاموال المستوردة وثانياً باعتبارها الوزارة المنفذة لقانون الاستهلاك والمشرقة على مخازن الحبوب والاسياف. وكنت من اصحاب الرأي الاول، أي أن يكون الجهاز المشرف على شؤون التموين تابعاً لوزارة الاقتصاد على شرط ان يكون الجهاز واسعا ومتفرغا للنهوض. بهذه المهمة الشاقة. وكان المستر سوان - المفتش البريطاني العام للكمارك والمكوس - من الرأي الثاني، اي ان يكون الجهاز تابعاً لوزارة المالية للاسباب التي شرحتها. وتجاه هذا الخلاف اتخذ مجلس الوزراء موقفاً وسطاً وهو ابقاء جهاز التموين تابعاً لوزارة الاقتصاد الى ان يأتي الاختصاصي بشؤون التموين الذي كانت الحكومة قد قررت استقدامه للنهوض بتلك الشؤون، فيبدى رأيه في الموضوع. غير أن المستر سوان قدم بتاريخ ١٤/١٢/١٩٤١ مذكرة شديدة اللهجة إلى رئيس الوزراء نوري السعيد يعترض فيها على تأجيل البت في نقل التموين إلى وزارة المالية ويدافع فيها بحماس عن التجار المستوردين، ومعظمهم من اليهود، ويهاجم منتقديهم مبرراً ارتفاع اسعار المواد المستوردة. وكان تحيزه لطبقة التجار المستوردين واضحاً. كان يتميز بالصلف والحقد وخاصة بعد الاحتلال الثاني للعراق من قبل الجيوش البريطانية.

استقالتي من مديرية الاقتصاد العامة
وتعيين الدكتور نديم الباجه جي، بترشيح مني، مديراً عاماً للاقتصاد
بالوكالة
استقالة وزير الاقتصاد

غير أنني بعد مرور ما يزيد قليلاً على الشهر من تاريخ مذكرة المستر سوان، وبالنظر للخلاف الشديد بيني وبينه، وبالنظر لما كنت المسه من تأييد نوري السعيد لوجهة نظره، او بالأصح من اضطرار نوري السعيد لتأييد وجهة نظره، قدمت بتاريخ ١٩٤٢/١/٢٠ استقالتي من مديرية الاقتصاد العامة الى وكيل وزير الاقتصاد السيد عبد المهدي الذي لم يقبلها وابقاها عنده، محاولاً اقناعي بالرجوع عنها، ولكنني بقيت مصراً عليها الى ان انقضى شهر على تاريخ تقديمها، فاعتبرت بموجب قانون الخدمة المدنية النافذ وقتئذ مقبولة كما جاء في الامر الوزاري الصادر بقبولها، وتعيين الدكتور نديم الباجه جي - بترشيح مني - مديراً عاماً لوزارة الاقتصاد بالوكالة. غير أن شؤون التمويل - بالرغم من مذكرة المستر سوان - بقيت معلقة بين وزارة الاقتصاد ووزارة المالية لعدة أشهر الى ان وصل الخبر البريطاني في شؤون التمويل المستر بيليس BALISS الذي كانت الحكومة قد استقدمته، فأيد وجهة نظر المستر سوان وتم نقل شؤون التمويل الى وزارة المالية، فاضطر السيد عبد المهدي، وزير الاقتصاد بالوكالة، الى الرضوخ لوجهة النظر هذه. ولكنه من جهة اخرى ارتأى ان هذا الاجراء جرّد وزارة الاقتصاد من مهمة هي من صميم واجباتها ولم تبق لديها، حسب رأى السيد عبد المهدي، وقتئذ، من الاعمال والمهام ما يستوجب بقاءها كوزارة مستقلة، وطلب اعفائه من تولي شؤونها بالوكالة. غير أن نوري السعيد تصرف في هذا الباب تصرفاً شاذاً اقل ما يقال فيه انه كان بعيداً عن اللياقة مع زميل تضا من معه بكل اخلاص، فاستصدر ارادة ملكية بقبولة استقالة السيد عبد المهدي ليس فقط من وزارة الاقتصاد التي كان

بشغلها وكالة. وانما ايضا من وراثة المواصلا والاشغال مع انه لم يسفل منها
وبعد ان اطلعت على الموضوع ذهبت لزيارة السيد عبد المهدي وابدت له
امتعاصي من تصرف رئيس الوزراء معه، ولكي من جهة اخرى احبته بعد
تأييدي للرأي الذي ابداه في كتابه الموجه لرئيس الوزراء حول وراثة
الاقتصاد وقلت له ان موضوع النمط وحده يكفي لان تتفرع له وراثة
مستقلة، وفيه من المشاكل ما يكفي لاشغال جميع اوقاتها، وقد تم تأسيس وراثة
للمنظر فيها بعد، ناهيك عن الواجبات الأخرى الكثيرة المنوطة بوراثة
الاقتصاد كشؤون الشركات، والجيولوجيا، والمقالع، والعلامات الفارقة،
وشؤون الزراعة، والبيطرة، إلى غير ذلك.

لقد ترتب على نقل شؤون التمويل إلى وزارة المالية نتيجة خطيرة ذلك ان
وزارة المالية، بالطبع بتأثير المستر سوان وترجيحه، عينت أحد الموظفين
اليهود لإدارة شؤون إجازات الاستيراد وقد وُزِعَ نتيجة هذا الاجراء القسم
الأكبر من اجازات الاستيراد على المستوردين اليهود الذين جنوا من هذه
الفرصة التي أتاحت لهم أرباحاً طائلة قدرت بملايين الدنانير.

وأخيراً وجدت الحكومة أن شؤون التمويل كانت من السعة والتعقيد
بحيث انها تحتاج ليس فقط إلى دائرة كبيرة متفرغة لها، بل انها تحتاج إلى
أكثر من ذلك، إلى وزارة مختصة متفرغة لها وهكذا أوجدت وزارة التمويل.
ولكن شؤون تمويل الحبوب لم تلحق بوزارة التمويل بل أنيطت بوزارة الداخلية
لأنها الوزارة الوحيدة القادرة، بواسطة الجهاز الإداري التابع لها، على جمع
الكميات المطلوبة من الزراع من القمح والشعير وغيرها سواء للاستهلاك المحلي
او لتموين القوات البريطانية. وبعد انتهاء الحرب بمدة لا تذكرها الفيت
وزارة التمويل والحقت مديرية الأموال المستوردة المسؤولة عن شؤون إجازات
الاستيراد بوزارة المالية لأنها الوزارة المسؤولة عن توفير النقد الأجنبي
(التحويل الخارجي بحسب الاصطلاح العراقي) لغرض الاستيراد.

في مجلس النواب

ذكريات عن الحياة النيابية سنة ١٩٤٣ وما بعدها
انتخابي نائباً عن لواء العمارة (محافظة ميسان حالياً)
الخلاف بين نوري السعيد ووزير داخلية صالح جبر .
استقالة صالح جبر .

في صبيحة يوم من أيام تشرين الاول سنة ١٩٤٣ اتصل بي قربي السيد
حسين النقيب الرفيعي بالهاتف قائلاً لي اهنوك من صميم القلب ، فسألته عن
ماذا تهنؤني؟ أجابني على فوزك في الانتخابات النيابية . ألم تستمع للإذاعة؟
أجبتة لا لم استمع للإذاعة: فقال لي ان الإذاعة الصباحية قد ذكرت اسمك
بين الفائزين في الانتخابات النيابية عن لواء العمارة (محافظة ميسان حالياً) .
قلت له هل انت تمزح؟ قال لا والله لا امزح . لقد ورد في نشرة الاخبار
الصباحية اسمك واسم الشيخ محمد رضا الشيبلي ومحمد جواد جعفر بين الفائزين
عن لواء العمارة (محافظة ميسان حالياً) . وقد تبين فيما بعد ان ما أنبأني به السيد
حسين النقيب الرفيعي كان صحيحاً . وانني قد انتخبت نائباً عن لواء العمارة .
وأنا لا أدري ، ولم أراجع أحداً لا من الناخبين ولا من المنتخبين الثانويين -
وكانت الانتخابات تجري وقتئذ على درجتين - ولا أحداً من رجال الإدارة
المحلية ولا حتى وزير الداخلية . واني أقسم بالله على كل كلمة مما أقول . كما لم
أرشح نفسي ، لأن قانون الانتخابات النيابية النافذ وقتئذ لم يكن ينص على
مبدأ الترشيح من الأفراد الراغبين في النيابة . وهكذا نمت ليلتي وأصبحت في
الصباح نائباً عن لواء العمارة . وقد علمت فيما بعد أن صالح جبر ، الذي كان

وقتند وزيراً للداحلية، هو الذي أدخل اسمي في القائمة التي بلعها إلى مصرف لواء العمارة، وهذا بدوره نقد ما كلف به عن طريق الموطمين الإداريين التابعين له ولجان التفتيش المكلفة بالاشراف على الانتخابات النائية.

لقد كانت تربطني بصالح جبر صداقة متينة تمتد إلى سبع طوبلة ثم كنت سكرتيراً لوزارة المعارف عندما عين لأول مرة وزيراً للمعارف في وزارة حميد المدفعي الأولى. ولقد كنت من المعجبين باندفاعه الاصلاحى وحرصه على داء واجباته عندما كان متصرفاً للواء كربلا. لقد اثبت كفاءه ادارة ممتازة في منصبه هذا. كذلك اشتغلت معه في اللجنة التي تألفت برئاسته عندما كان وزيراً للعدلية في وزارة حكمت سليمان لإعادة النظر في قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢. وقد كنت وقتئذ مديراً للواردات. وقد مثلت وزارة المالية في اللجنة المذكورة. وقد تمتنت العلاقات بيسا. وكنت التقي به كثيراً. وتداول الرأي في كثير من الامور العامة. وفي حركة رشيد عالي الكيلاني. عندما ألقى القبض عليه. (وكان وقتئذ متصرفاً للواء البصرة). وسقى مخموراً الى بغداد. ذهبت الى صديقي المرحوم محمود سلمان. أمر القود الجوية وقتئذ. واحد العقداء الاربعة. والذي كانت تربطني به صداقة وثيقة. ابتدأت عندما تعرفنا ببعضنا لأول مرة في البلاط الملكي. حيث كان رئيساً لمرافتي الملك. وكنت وقتئذ معاوناً لرئيس الديوان الملكي. وقد طلبت إليه (أي السيد محمود سلمان) أن يطمئني عن مصير صالح جبر وسلامته. فطمئني قائلاً لا تقلق على سلامته فسوف نطلق سراحه. ونسمح له بمغادرة العراق الى ايران. وبعد انتهاء الحركة المذكورة. رجع صالح جبر الى العراق وازداد اللقاء بيني وبينه. وكان لقاء يسوده الحوار السياسي والثقافي. وقد علمت فيما بعد أن صالح جبر كان قد اختلف مع رئيس الوزراء نوري السعيد على قائمة الاشخاص المرغوب في انتخابهم (تعيينهم في الواقع) في المجلس السابي الجديد. وكان من حملة الاشخاص الذين حصل الخلاف حولهم بين نوري السعيد وصالح جبر - هم الشيخ محمد رضا الشبيبي. وعبد الكريم الارزى وجعفر حمدي. ولما لم ينقو صالح جبر مع رئيسه. فانه بقي في ديوان وزارة الداحلية الى ليلة الانتخابات فبلغ متصرفي الالوية. هاتفاً وبرقاً بالفوائم الهائلة باسماء الاشخاص الذين

نؤيدهم الحكومة في الاسعافات الساسة في كل لواء (محافظة) وكان وفند كل لواء (محافظة) دائره انتحاسة واحده تخرج عدداً كبراً من النواب وبعد ان تم العمل بموجب العوائم المذكوره. واعلست اسماء النواب المحدد. وبعد ان حمى صالح جبر ما أراد - أو بعض ما أراد - قدم استقالته. الأمر الذي تسبب في ابرعاج نوري السعيد. وفي بروده شديدة في العلاقات بينها. وقد سألت صالح جبر عن السبب في اعتراض نوري السعيد علي وعلى الشيخ محمد رضا الشبي والسيد جعفر حمدي. أجابني ضيق نظره. لأنه كان يريد أشخاصاً آخرين في هذه المقاعد النيابية ممن يعرفهم ويعتمد عليهم. غير آبه بحقوق الجهات الاخرى في هذا الباب.

وهكذا جئت الى مجلس النواب عن غير علم ولا رغبة مني وبدون أن أبذل جهداً في ذلك. لقد انتخبني في الواقع من الأمر نائباً عن لواء العمارة الحكومة ممثلة بوزير داخلها صالح جبر لا أهل العمارة. الأمر الذي يدل على وجود اختلال معيب في التوازن بين السلطات الثلاث في الدولة - السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية والسلطة القضائية - وهذا الاختلال في التوازن بين السلطات الثلاث المذكورة كان. في الواقع. امراً متوقعاً في بلد متخلف تسود اكثريته الساحقة الجهل. والنظام العشائري. والولاء للقبيلة وحيث لا يزال فيه التحسس الطائفي قوياً والوعي الوطني ضعيفاً وقد اعتدا الناس فيه الخضوع لسلطة أجنبية حاكمة غاشمة استمرت تحكم العراق عدة قرون. وجاءت بعدها سلطة محتلة جديدة - هي السلطة البريطانية المحتلة التي دامت عدة سنوات. فكيف نأمل من هذا الخليط الأمي الجاهل اللا وعي من الناس الممزقين إلى طوائف دينية ومذهبية واقليلية وعنصرية وعشائرية ومدنية إلى غير ذلك أن يقفوا بوجه السلطة التنفيذية - الحكومة - المعتمدة على قوة ضاربة قوية. ويؤكدوا وجودهم تجاهها. يضاف الى ذلك. أن القانون الأساسي (الدستور) سنة ١٩٢٥ بما جاء فيه من أحكام وضعت خصيصاً لتؤكد تغليب أو تسليط السلطة التنفيذية (الحكومة) على السلطة التشريعية وعلى الناس كما سيأتي ذكره فيما بعد. والواقع أن القانون الأساسي العراقي لسنة ١٩٢٥ الذي وضع الانجليز أسسه قام على التخوف من

الناس. ولذلك نحدث فيه جميع الاحداث لكي لا نسير في صفة أو نوجه
إلى المجلس الليبي ولكي لا تنعكس في هذا المجلس نفعه لاستقلاليته لكي لا
نعرض بها قسم من الناحيتين. وإن يكن الاستحداث لئلا يسهل على
وحمل اللواء (المحافظة) بأحجمه دائرة واحدة و وحدة لا وسيله مقصوده
تستهدف تسلط الحكومة على الاستحداث لئلا يسهل فلس في وضع أي شخص.
مهما علت منزلته الاجتماعية، ومهما كان مرموقاً. بأقد الكلمة في منصبه سمع
شعبية واسعة. أن يراحم سلطة الحكومة في لواء (محافظة) واسع الناحية.
مؤلف من عدة أقضية. قد يكون الشخص قادراً على ملاحقة الحكومة في قضاء
واحد. ولكن في لواء كامل (أي محافظة كاملة) مؤلف من عدة أقضية. يصعب
على أي شخص. مهما كان دافع الصيت. واسع النطاق. أن يراحم سلطة
الحكومة في وضع يسود اكثرية الناس فيه جهل مطبق بالعملية الاستحابة وغنى
الانتخابات النيابية التي لم يكونوا يعرفون أهميتها. أو يدركون خطورتها. ولم
يتعودوا على ممارستها. كذلك فقد كان المقصود من جعل الانتخابات السابعة
على درجتين تيسير تأثير الحكومة على عدد قليل من المنتخبين الثابوتين. بدلاً
من اجتهاد نفسها في التأثير على عدد كبير من الناحيتين الاولين.

هذه الاسباب دفعتني الى ان استغل وجودي في المجلس الليبي لأبدل
قصارى جهدي لتغيير هذه الطريقة الانتخابية. التي كانت في الحقيقة و لواقع.
تعييناً من الحكومة لأعضاء مجلس النواب. ولم يكن للناس أو لأراداتهم أي
شأن فيها. وصرت أشعر أن تغيير هذه الطريقة الانتخابية التي جاءت بي نائباً
عن لواء العمارة هو الواجب الاول الملتي على عاتقي وعلى عاتق كل شخص
يرى ضرورة مشاركة الناس في الحكم. هذا مع علمي أن انتقاء الحكومة. إذا
كانت مؤلفة من وزراء خيرين نيرين حياديين يستهدفون مصلحة جمهور الناس.
لا مصلحة طبقتهم أو طائفتهم. قد يكون. في بعض الاحيان. وفي بعض
الاحوال. افضل بكثير من انتقاء عامة الناس لمن يمثلهم في مجلس النواب.
فانتقاء الشيخ محمد رضا الشبيبي أو عبد الكريم الأزري لتمثيل سكان لواء
العمارة هو بدون شك افضل من انتقاء جمهور الأهالي لبعض الشيوخ أو
السراكيل لتمثيلهم. هؤلاء الشيوخ والسراكيل الذين لم يكن لهم من هم أو

هدف إلا الركض وراء تأمين مصالحهم على حساب مجموع الناس، والذين أنى السووح والبراكل) يكونون اعتياداً أدوات طنعة في يد الحكومة. ولكن هذا الشرط - أى توفر الحكومة البرد الحيرد الحادثة - لم يكن موفراً في الورايات عادة. كما أن الائتواء الحكومى - في أفضل الاحوال - ناقص النظرية الاساسة للحكم الديموقراطي الذي يريد اشراك الناس في الحكم. عن طريق قمرسهم بالعملية الانتخابية. التي لا يتمكنون أن يدركوا أو يعوا أهميتها إلا بالممارسة المعالة. والتي قد تكون تحتها انتخاب نواب في مستوى أدنى من المستوى المطلوب للنهوض بالواجبات النيابية على الوجه الأفضل.

ولذلك صرت أدعو الى تغيير قانون الانتخاب من وجهتين: أولاً لجعل الانتخاب مباشراً أي على درجة واحدة لا درجتين. وثانياً لتقليص الدائرة الانتخابية بجعلها فردية - أي أن تنتخب كل دائرة انتخابية نائباً واحداً. لقد كنت اتصور أننا بهذه الطريقة نتمكن من تقليص نفوذ الحكومة والحيلولة دون تدخلها في الانتخابات النيابية لأن التدخل الحكومى هو العلة الكبرى في الانتخابات. وكانت الحكومة تفرض على المناطق أو الدوائر الانتخابية نواباً يكونون من محسوبيها ومنسوبيها ويعكسون آراءها واتجاهاتها ولا يتحسسون بمشاعر الناس وحاجاتهم.

أول عريضة او مضبطة للمطالبة بالانتخاب المباشر وبالمناطق الانتخابية الفردية

وفي يوم من الايام تحدثت مع صديقي المرحوم حمدي الباجه جي - رئيس وزراء سابق - حول الموضوع وفندت اللائحة التي جاءت بها وزارته - والتي سيأتي ذكرها فيما بعد - وقد وجدت عنده تجاوباً معي، بل اندفاعاً. وقال لي أوافقك على ان المجلس الذي تأتي به الحكومة لا يؤمل منه الوقوف بوجهها. ومنن هذا المجلس لا يصلح لمناجزة الحكومات التي تتأثر بالنفوذ الاستعماري. أو يدعمها عندما تقف بوجه ذلك النفوذ. ولذلك لا بد من تعبير النطاء الانتخابي توصلأ إلى ايجاد مجلس يتحسس بما يحول في خواطر الناس من

رعات وظنه صادقه وسمر باخلاصه و لعله قد كان مع معناه في سلس
تحقيق ذلك لا بالاحتياج لغيره ويصعب تدوين الامور في ذلك
فردية وقال به مسعد ان موقع العريضة بعد التماس من سمر ان
يؤثر عليها من ثوب والاعمال لتوقعها بعد قضائه في ذلك الامر ثم
قال مسعد ان الكتب مسودة هذه العريضة وادبها في يد صاحبها وكتب
مسودة المذكورة وادبها له في اليوم الثاني وكتب على صاحبها ان يوقعها
حمدي الحاجه حي ووقعها يا وعرضها على عدد من الاعمال و ثوب
لتوقعها. فوقعها بعضهم. واصل المعنى الآخر. وقد سمرنا في برعت
الثوب والاعمال على توقعها وقد وقعها فعلا عدد غير قليل منهم ولا يذكر
بعد هذه المدة الطويلة عددهم تماما. ولا نسه عددهم في عدد مجموع ثوب
والاعمال.

ثم حادي مرد الشيخ خوام العبد العباس نائب لدنوسه وقال في نقد
افعت عددا من نواب العناثر لتوقع العريضة. فأرجو تسليمها في لكي
أوقعها منهم وأرجعها إليك حالا. أجبته لا يمكن من تسليمها لك لاني مؤتمن
عليها. وإذا كان هناك من هو راعب في توقعها فليست لتوقعها عندي.
أحادي ألا تنق بي؟ قلت له أنت رجل شريف وفي اتق بك تماما. لكن
العريضة مؤتمنة عندي. ولا يمكن تسليمها لأي أحد. ثم اخبر حمدي الحاجه حي
بالحدث الذي جرى بيني وبين الشيخ خوام العبد العباس فأحادي حمدي
الحاجه حي لا تخف من تسليم العريضة للشيخ خوام. انه رجل شهم شريف وفي
اعتمد عليه اعتادا كليا. ولذلك لا مانع لدى من تسليمه العريضة لكي
يوقعها من بعض نواب العناثر. واني متأكد انه سير بوعده ويرجعها اليك.
وعندما راجعني الشيخ خوام مرد أخرى أخبرته بما قاله حمدي الحاجه حي
نخذه. وقلت له سأسلمك العريضة شريطة أن تقسم بشرفك على أن ترجعها
موقعة من النواب الذين ذكرتهم فأقسم بسرقة أن يرجعها. فسلمها له على أن
يرجعها إلى في اليوم التالي. ومرت اليوم الثاني وأنا بانتظار وصول العريضة من
الشيخ خوام. فم فصل وفي اليوم الثالث فصلت هاتفا بسبب لشيخ خوام
فصل لي أنه غير موجود فذهبت في مجلس ثوب وسطرته هناك. فم نائب

اتصلت به في داره مره أخرى وثالثة ورابعة. فقبل لي انه سافر الى الديوانية. فنسيت من ارجاع العريضة. وهكذا تغيب الشيخ خوام مدة أسبوع أو أكثر. ثم رأيته بعد ذلك صدفة في مجلس النواب فسألته أين هي العريضة؟ فقال سلمتها إلى النائب الشيخ مشحن الحردان شيخ عشائر الدليم ولم يرجعها لي. فقلت له انك أقسمت بشرفك أن ترجعها. واعتماداً على قسمك وتركبة حمدي الباجه جي لك. سلمتك العريضة. فلماذا هذه المماطلة؟ ثم رأيت الشيخ مشحن الحردان - نائب الدليم - صدفة في غرفة اللجنة المالية للمجلس النيابي فقلت له أن الشيخ خوام يقول انه سلم العريضة لك، ومع اني ليس لي حق عليك. ولكن أريد أن أعرف مصير العريضة. أجابني انها وصلت الى مجانها. أي الى مكانها. الأمر الذي يدل على أن الشيخ خوام كان مكلفاً من جهات لا أعرفها بالاستحواد على العريضة، وانه قد سلمها بدوره إلى تلك الجهات.

تعديل قانون الانتخاب في سنة ١٩٤٦ ومعارضتي له ومطالبتي بالانتخاب المباشر وبالمناطق الانتخابية المرددة.

ولكني لم أياس. وعلى كل حال احدى حكومات نوري السعيد السابعة كانت قد ألغت لجنة برئاسة توفيق السويدي وعضوية بصره العارسي ومصطفى العمري، ومحمد رضا الشبيبي، وصادق الصفاء، وكامل الحادرجي، وأدوين دراور (مستشار وزارة العدلية) وادموندس (معاون المستشار في وزارة الداخلية)، ونوري القاضي. وقد عقدت اللجنة عدة جلسات توصلت الى وضع تقرير مفصل حول الموضوع ثم استقالت وزارة نوري السعيد.

وتألمت بعدها وزارة حمدي الباجه جي التي تقدمت بمشروع قانون لتعديل قانون الانتخاب بالاستناد الى تقرير اللجنة. ولكن وزارة حمدي الباجه جي استقالت قبل ان تنجز تشريع التعديل الآنف الذكر.

ثم ألف السيد توفيق السويدي وزارته الثانية، وقد كان رئيس اللجنة الآنف الذكر، وقد تقدمت وزارته بمشروع قانون لتعديل قانون الانتخابات النيابية. وكان أهم ما اشتمل عليه مشروع التعديل تقليص الدائرة الانتخابية من اللواء (المحافظة) الى القضاء. عدا مدينة بغداد، التي قسمت الى عدة دوائر انتخابية وكذلك جعل الانتخابات النيابية تحت اشراف الحاكم العدلية. وجعل الحكام العدليين مرجع شكاوي الناخبين والمتنافسين من المرشحين. كما نص مشروع التعديل على مبدأ الترشيح. على أن يزكى المرشح من اثني عشر منتخباً ثانوياً جديداً أو سابقاً. وفي خلال مناقشة مشروع القانون في المجلس الغيت هذه التزكية. واستعيض عنها بمبدأ التأمين النقدي الذي جعل مقداره مائة دينار تصادر ممن لا يحصل على عشرة بالمائة من أصوات الناخبين. ولكن المشروع من جهة أخرى نص على بقاء الانتخابات النيابية على درجتين. وأصررت الحكومة على هذا المبدأ. ورفضت الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر. وقد برر وزير

لقد حله وفند. الأستاذ سعد صالح. بناء الاسحات السياسية على د حـ
عهل الناس وامسهم وعده ادر كهم للعمله الاسحاته

لقد عارضت هذا التعديل معارضة شديدة لانه لم يخط الخطوط اللازمة في
الأماء وأصررت على الاسحات المباشرة وعلى المناطق السياسية المحددة
اعتماداً على السبل الواحد لاتخاذ مقدار من التوازن بين السلطات
الشرعية والتفدية وتعريف سلطه المجلس الساني وتمكنه من الوقوف بوجه
السلطة التنفيذية (الحكومة) والحد من طغيانها. وإيفائها عند حدوده
الدستورية. إذا ما أرادت أن تتجاوز تلك الحدود. وقد ألفت في المجلس
الساني خطاباً قوياً هاجمت فيه مشروع التعديل المعروض على المجلس الساني
ودافعت فيه عن الانتخابات المباشرة والدوائر الانتخابية الفردية وقد نسب
فيه اني كنت عضواً في اللجنة النيابية المشتركة التي ألفت للطر في هذه
اللائحة وقد أبدت معارضي لها. ونظراً لأهمية الخطاب أنقله حرفياً^(١).

نص الخطاب الذي ألقيته بالمناسبة في مجلس النواب

سادتي: استغربت في الجلسة الماضية وكذلك في هذه الجلسة من تغيب رئيس
الوزراء عند المناقشة في لائحة مهمة كلائحة قانون الانتخابات النيابية ولا
اعرف السبب في ذلك. غير أنني سألت وزير المالية الذي حضر في هذا الصباح
عن السبب في تغيب رئيس الوزراء عن هذه الجلسة المهمة. أجابني انه مشغول
في امور الدولة. ولا أعرف. في الواقع. عملاً أهم من هذا العمل. حيث أن
المجلس قائم بمناقشة لائحة قانونية مهمة لا تقل أهمية عن الدستور أو القانون
الأساسي. ومع ذلك يتغيب رئيس الوزراء عن حضور الجلسة. وهذا دليل على
مدى الأهمية التي تعلقها الحكومة على هذه اللائحة. واني لاتساءل هل ان
الامر قد رتب لرئيس الوزراء ترتيباً جعله يعتقد ان حضوره وعدم حضوره في
المجلس سيان؟ وان المناقشات التي ستجري حول هذه اللائحة ليست الا
مناقشات شكلية صورية؟ ذلك ما لا اعرفه. اني كنت عضواً في اللجنة المشتركة

(١) - محضر الجلسة الخامسة والثلاثين من الاحياء العادي لمجلس النواب سنة ١٩٤٥ ص ٤٦

الى الشعب لمناقشة هذه اللائحة. وقد أديت معاً من نادى، لا
وقلت اني أحالها من حيث الأساس، لأنني أعتقد بأفضله لاسحب المباشر
وترك الطريقة التي سرباً عليها لهذا الأمر. وهي طريقة لاسحب على
درجتين. ولم يكن هذه المعارضة معارضة فان الحكومة السابعة عندما قدمت
هذه اللائحة القابضة أدت رأيي لمعاملة رئيس الوزراء. وفندق السيد محمد
الناحية حي. وقلت له اني معارض لهذه اللائحة القابضة لأنني لست من الذين
اشعلوا في وضع منهج الحرب الوطني الذئبوي الذي يسمى له. وقد حذر
في هذا المنهج ضرورة جعل الاسحابات السياسية على درجتين واحدة وبمصر
العراق الى دوائر انتخابية فردية. معارضي لهذه اللائحة لست مسجده وإنما
هي معارضة قدمت لبدء الانتخابات على درجتين. وقد اسررت ساعات مفادها
اني وبعض الزملاء من النواب تعارض هذه اللائحة لأنها تريد إطالة عمر هذه
المجلس. كلا يا سادتي لست من الذين يعارضون هذا السب ان معارضي هذه
اللائحة لا تعني باني أفضل طريقة الانتخابات الحاضرة على الطريقة التي
جاءت بها هذه اللائحة القانونية. اني أعتقد أن في هذه اللائحة اصلاحاً كبير
مما نشكو منه في القانون الحالي النافذ الآن. ولكن في رأيي ان هذه
الاصلاحات طفيفة لا تغير جوهر الانتخابات الحاضرة. ان هذه اللائحة التي
تكرس الانتخابات بدرجتين لا تحقق الهدف الرئيسي من الانتخابات السياسية.
ذلك أن القصد من الانتخابات النيابية هو التوصل الى انتخاب مجلس يمثل
إرادات جماهير الناس. مجلس يفترض فيه الهيمنة والاشراف على سياسة الدولة
العليا. فهل الانتخابات على درجتين تحقق هذا الهدف؟ هل النواب الذين
يأتون الى هذا المجلس يأتون بإرادات الناخبين؟

قبل أيها السادة ان الانتخاب على درجتين هو انتخاب بالتوكيل. يعني أن
الناخبين يوكلون حقهم في انتخاب النواب الى أشخاص ينتخبونهم وهؤلاء
ينتخبون النواب. ولكن في الواقع. ان هذا ليس انتخاباً بالتوكيل. وإنما
هو - لو حللنا الأمر تحليلاً صحيحاً - تنازل عن حق الانتخاب. بل ليس
هو. في الواقع من الأمر - إلا سلب حق الانتخاب من الناخبين أو هو
مؤامرة على سلب هذا الحق. ان الانتخاب بالتوكيل موجود في بعض البلدان.

انه موجود في انتخابات رئاسة الجمهورية الاميركية ولكن المنتخب الثانوي
هناك تودع لديه - واقعياً لا نظرياً - امانة ويطلب إليه تسليمها بدون أي
تعير. ذلك ان انتخاب المنتخبين الثانويين يجري هناك بعد أن يرشح
المرشحون انفسهم لرئاسة الجمهورية. فالناخبون عندما ينتخبون المنتخبين
الثانويين المنتمين للحزب الديمقراطي يكونون قد انتخبوا تلقائياً
وواقعياً مرشح الحزب الديمقراطي لرئاسة الجمهورية. وبالعكس فان الناخبين
عندما ينتخبون المنتخبين الثانويين المنتمين الى الحزب الجمهوري يكونون قد
انتخبوا تلقائياً وواقعياً مرشح الحزب الجمهوري لرئاسة الجمهورية. أما
بموجب المشروع القانوني المعروض أمامنا الآن فان انتخاب المنتخبين الثانويين
يجري قبل ان يرشح الاشخاص انفسهم للنيابة ولذلك فان المنتخبين الثانويين
تكون لهم حرية التصرف في انتخاب من يشاؤون للنيابة بصورة مطلقة. -
معنى هذا في الواقع تنازل مطلق من الناخبين عن حقهم الانتخابي الى
المنتخبين الثانويين ليتصرفوا به كيفما يشاؤون وحسب اجتهادهم أو اهوائهم.
ولو أن المنتخب الثانوي يترك شأنه ليتصرف في هذا الواجب الذي عهد به
اليه لكان الأمر. ولكن المنتخب الثانوي معرض الى مختلف المؤثرات سواء
جاءت من جانب الحكومة أو من جانب الناس. انه معرض للتهديد ولتختلف
الاعراض والتأثيرات المادية وغير المادية الى غير ذلك. ولكنه معرض
بالدرجة الاولى الى تأثيرات الحكومة وتأثيرات الحكومة على عدد صغير من
المنتخبين الثانويين أكثر وأقوى من تأثيرها على الجماهير الكبيرة من الناخبين.
لذلك يمكن اعتبار الانتخاب على درجتين نوعاً من المؤامرة على سلب حق
الانتخاب من الناخبين. فبينما القانون الأساسي (الدستور) يمنح هذا الحق
للناخبين نجد أن قانون الانتخاب على درجتين يسلبه هذا الحق سلباً. وعلى
هذا لا يمكن ان نعتبر الارادات التي تصدر من المنتخبين الثانويين هي إرادات
الناس، وإنما هي إرادات أخرى، قد تكون انضج وأعلى مستوى من إرادات
الناس، أو بالعكس. قد تكون أوطأ وأقل نضجاً من إرادات الناس، ولكنها
على كل حال، ليست إرادات الناس. بينما الغرض الرئيسي من قانون الانتخاب
هو اظهار إرادات الناس. وإنني أتمنى ان اذهب الى أبعد من ذلك وأقول ان

الاستجابات على درجتين هي . في الواقع . محاولة لطمس ارادات الناس او تشويهها . لانه . حسب ما يظهر كان . ولا يزال يوجد نخوف لدى السلطات الحاكمة . من ارادات الناس . وهذا التخوف يحمل تلك السلطات على أن تحاول بمختلف الطرق والوسائل طمس ارادات الناس .

وإذا كانت السلطة متجهة الى تجاهل ارادات الناس وإظهار ارادات أخرى غير ارادات الناس . فمن الافضل أن تكون الارادات المدللة . ارادات المثقفين . التي يجب أن يعطى لها وزن كبير في الاستجابات . الى من المعارضين لاعطاء اية امتيازات لأية طبقة من الناس . واني أرى ان حق الاستجابات من الحقوق الطبيعية لأفراد الأمة كافة . وقد نص القانون الاساسي (الدستور) على مساواة الناس في هذا الحق مساواة تامة . لذلك فان اعطاء اى امتياز . لأية طبقة . سواء من المثقفين . او المتمولين . هو في رأيي يخالف القانون الاساسي . ولكن إذا كان القصد من الانتخاب على درجتين - كما قلت - ان يرفع من مستوى الانتخابات وان نحصل على ارادات اخرى غير ارادات الناس فلتكن تلك الارادات ارادات المثقفين .

ما هي الاسباب التي تقدمت بها مختلف الجهات لتبرير الانتخاب على درجتين؟ قالوا ان القانون الاساسي (الدستور) قد نص على منح حق الانتخاب لكل شخص عراقي من الذكور أكمل الشروط القانونية وبلغ سن الواحد والعشرين . ثم قالوا . استدراكاً . ان حق الانتخاب شيء واليهوض بواجب هذا الحق وممارسته ممارسة صحيحة شيء آخر . وهل يتمكن كل فرد . مهما كان جاهلاً . من ممارسته على الوجه الأفضل؟ وقد قيل لكي نوفق - حسب رأيهم - بين جانب الحق وجانب الواجب في هذا الموضوع . يجب أن يودع الناخبون الاولون - واكثرهم جهلة وأميون . ونطاق تفكيرهم ضيق ومحدود - ممارسة هذا الحق الى افضل الاشخاص بينهم . من كل قرية أو حي . وبهذه الطريقة نرفع من مستوى العملية الانتخابية الى مستوى أعلى من مستوى الناخبين الاولين . لأن مستوى المنتخبين الثانويين لا بد ان يكون أعلى - على كل حال - من مستوى الناخبين الاولين . هذه هي النظرية الأساسية التي بُررت فيها طريقة الانتخاب على درجتين . ولكن لو دققنا ومحصنا الانتخابات

التي حوت. هل عدد اياها قد جمع عملاً في الواقع السحرة التي نوحاها أصحاب هذه الطريقة؟ اني لم ادرس الموضوع من هذه الناحية العملية دراسة احصائه دقيقة. ولكن حسب ما اطلعت عليه من خبرتي في الانتخابات اعتمد ان مستوى المتخمين الناخبين لا يختلف كثيراً عن مستوى الباحثين الاولين. ولم يرتفع - بالانتخاب على درجتين - مستوى العملية الانتخابية. ولكن حتى لو ارتفع مستواها قليلاً فان هذا الرفع الذي نحصل عليه في رفع مستوى العملية الانتخابية يقابله خسارة فادحة جداً. أهمها ان تدخل الحكومة في الانتخاب على درجتين يكون أسهل وأكثر بكثير من تدخلها في الانتخاب المباشر. وثانيها كما بنيت، طمس إرادات الناس - أي ضياع الهدف الأصلي من الانتخابات النيابية. وثالثها استيلاء اليأس على أكثرية الناس من امكان مقاومة التدخل الحكومي. وانصراف معظم الناس. بما فيهم الطبقة المثقفة. عن ممارسة حقوقهم في الانتخابات النيابية. ورابعها انعدام كل صلة بين الناخبين وبين النواب. واعتقد ان كل واحد منا يشعر بهذا النقص. وخامسها ضعف المجالس النيابية وعجزها عن الهيمنة على الحكومة.

ولو فكرنا في الانتخاب المباشر وميزاته لرأينا أن هناك مبررات كثيرة تدعو للأخذ به. أولها تبسيط العملية الانتخابية. انني من الذين يعتقدون ان الانتخابات على درجتين هي تعقيد لعملية الانتخابات وتمهد السبيل لفرض هيمنة الحكومة عليها. وبالعكس فان الانتخابات على درجة واحدة تبسط عملية الانتخابات. فلو قسم العراق الى دوائر انتخابية فردية كل دائرة تنتخب نائباً واحداً. وتقدم في كل دائرة مرشحين أو ثلاثة أو أكثر. لسهل على جمهور الناخبين ان يعرفوا صفات كل واحد من المرشحين ويفاضلوا بينهم. وينتخبوا واحداً منهم. وبهذا تصبح الانتخابات مسألة من أبسط المسائل بالنسبة للناخبين. ولكن عندما يطلب الى الناخبين ان ينتخبوا متخمين ثانويين، لكي ينتخبوا بدورهم نواباً. تصبح العملية الانتخابية معقدة كثيراً. ثانياً - يصعب التدخل الحكومي في الانتخاب المباشر. وبما أننا عند تشريع كل قانون يجب ان نفترض أسوأ الاحتمالات. ونفترض ان التدخل الحكومي

أمر متوقع . فمحت وضع جميع العراقيل في سبيل هذا التدخل الخلفه من . من الامور المسلم بها ان التدخل الحكومي في انتخابات ثمانية عشر من لف تحت أصعب بكثير من تدخلها في انتخابات ثمانية مائه منتخب ثانوي . أو ثمان مائتين ثانوياً . ثالثاً - من أهم الأمور إيجاد صلة وبنية بين الناخبين وبين النواب ليعلم النائب انه ملزم بأن يحصل على رضى ناخبيه . ويطلع على ما يدور في افكارهم . ويتحرى عن حاجاتهم وعن ما يسود منه دائرة الانتخابية . بينما في الوقت الحاضر . حيث تحرى لانتخابات على درجتين . لا توجد أية صلة بين الناخب والنائب . رابعاً - ان الانتخابات المباشرة تعتبر وتكشف عن ارادات الناس . أي الناخبين . لا ارادات غير الناس . خامساً - ان الانتخاب المباشر هو مدرسة عملية في السياسة . يتعلم فيها الناس الأحدث ولِد والسؤال والجواب بين الناخبين والمرشحين للسلطة . وتجاوز كل جهة فضاء الجهة الأخرى . بوجهة نظرها والتعبير عن حاجاتها ومشاكلها . سادساً - في الانتخابات المباشرة تعزيز للحركة الحزبية وزوال اليأس المستولي على الناس . ممن فيهم الطبقة المثقفة . من إمكان مقاومة سيطرة الحكومة على الانتخابات .

هذه هي الأسباب التي تدفعني الى معارضة هذه اللائحة القانونية المعروضة وأؤكد لكم انها معارضة وجدانية . وأهم ما فيها - كما قلت - اني اعتبر الانتخابات على درجتين مؤامرة لسلب حق الانتخاب من الناس . من المواطنين ، وتضييعه . ولكن هذه الأسباب لا تمنعني - كما سبق أن بينت - أن أبين أن هذه اللائحة القانونية أفضل بكثير من القانون النافذ الآن . ففي هذه اللائحة تصغير للدائرة الانتخابية ، وهذا معناه تمكين المرشحين من مقاومة التدخل الحكومي ، خلافاً للوضع الموجود في الوقت الحاضر ، حيث للواء (المحافظة) بكامله دائرة انتخابية واحدة ، وحيث لا يفوز في الانتخابات النيابية الا من يحصل على أصوات اكثرية المنتخبين الثانويين في اللواء (المحافظة) بكامله

ونحن نعرف انه يصعب جداً ان يتمكن غير مرشح الحكومة أن ينال اكثرية أصوات المنتخبين الثانويين في سائر انحاء اللواء (المحافظة) . فتصغير

الدائرة الانتخابية يمكنه ان يسكن في امكانهم في الوقت الحاضر مقاومة التدخل أو النفوذ الحكومي أن يعاوموه ولهم أمل كبير في النجاح. ثانياً أن هذه اللائحة جاءت بمبدأ الترشح الذي هو من الأهمية بمكان كبير وأهم ما في الترشح تركيز الاصوات حول المرشحين وعدم تبديدها على أشخاص لم يدر في خلدكم الدخول في المصحة الانتخابية. ثالثاً - ان هذه اللائحة جاءت بمبدأ مهم جداً وهو اشراف القضاء العدلي على الانتخابات. هذه بعض فوائد هذه اللائحة المعروضة الآن ولكن سأعارضها للأسباب التي بينتها، ذلك لأنها تخالف الفرض والمبدأ الأصلي الذين وجد من أجلها قانون الانتخاب - وهو اظهار ارادات الناس والتعبير عنها بصدق.

وقبل ان اختم كلمتي وددت ان اسأل ما هو الهدف من هذه اللائحة؟ هل الهدف تعديل النواقص الموجودة في الوضع الحاضر أم هناك هدف آخر؟ هل الهدف ازالة اليأس المستولي على الناس من امكان مقاومة التدخل الحكومي أم يوجد غرض آخر، فاذا كانت هذه هي الاهداف فانها سوف لا تتحقق بهذه اللائحة القانونية. فاليأس سوف يستمر في الانتخابات على درجتين.. ثم اذا كان الهدف ان ينتخب مجلس نيابي يتمكن من مقاومة طغيان الحكومات، اذا كان هذا هو هدفنا فانه سوف لا يتحقق بتاتا بهذه اللائحة. كلنا نعرف ان الانتخابات النيابية في الوقت الحاضر صورية، لا أساس لها في الواقع، وان المجالس النيابية هي خليفة الحكومات. ولم يبال نوري السعيد - وكان وقتئذ رئيساً للوزراء - ان يقف في قاعة مجلس النواب في الجلسة المنعقدة في ٥ كانون الثاني ١٩٤٤ ويصرح علانية وبالمكشوف بما يلي بالحرف الواحد: « هل في الامكان - انا شكم الله - ان يخرج احد منكم نائبا مهما كانت منزلته في البلاد، ومهما كانت خدماته في الدولة، ما لم تأت الحكومة وترشحه؟ فأنا اراهن كل شخص يدعي بمركزه ووطنيته فليستقل الآن ويخرج ونعيد الانتخاب ولا ندخله في قائمة الحكومة ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذي وراءه من المؤيدين يستطيع ان يخرج نائبا » انتهى الخطاب.

ولقد بينت في مقال لي في احدى الصحف المحلية انه يصعب على المخلوق

ان يحالف حاله فكيف يمكن لنواب بأبي اكثرهم الى هذه الندوة السابعة
بارادة الحكومة ان يحالفوا هذه الارادة. فاذا كان هدمها اصلاح هذا الوضع
فان هذا الاصلاح سوف لا يتحقق بهذه اللائحة وقد كست معالين في العدد
١١٢٤ (تاريخ ٢٤ آذار ١٩٤٦) و ١١٥٠ (تاريخ ٢٤ نيسان ١٩٤٦) من
جريدة الاهالي بعنوان الانتخاب المباشر او لانتخاب على درجتين بيت فيه
فضائل الانتخاب على درجة واحدة وفي دوائر انتخابية فردية وانتقدت فيه
الانتخابات على درجتين على النحو الذي اورده في خطابي اعلاه وبعد
مداكرات طويلة واجراء بعض التعديلات الطفيفة على لائحة القانون أقرها
مجلس النواب بتاريخ ٢١ - ٥ - ١٩٤٦ بموافقة ٥٣ عضواً من أصل ٦٣ عضواً
مصوتاً وقد تغيب عن الحضور ٤٤ نائباً. ثم أقرها مجلس الأعيان في ٢٥ - ٥ - ١٩٤٦
وبعد خمسة ايام اي في ٣٠ - ٥ - ١٩٤٦ استقالت وزارة توفيق السويدي
لاسباب معروفة واعقبتها وزارة ارشد العمري في ١ حزيران ١٩٤٦ وقد
بقيت في الحكم خمسة أشهر ونصف وأعقبتها وزارة نوري السعيد التي تألفت
على اساس ائتلافي للاشراف على الانتخابات الجديدة في ٢١/١١/١٩٤٦ وكان
اول عمل قامت به استصدار ارادة ملكية بجل مجلس النواب في نفس يوم
تأليفها.

مادري الحديده للمطالبة بالانتخابات الليابية
المباشرة وبالدوائر الانتخابية الفردية
- عريضة جديدة -

وفي سنة ١٩٥١ - في رمن وراة نوري السعيد الحادية عشرة - بدأت
حركة جديدة على نفس الطريقة السابقة اذ حررت بنفس عريضة موجهة الى
رئيس مجلس النواب العراقي استادا الى المادة ٤٥ من القانون الاساسي
الفاذ والتي تنص على ان لكل من اعضاء مجلس النواب ان يقترح وضع لائحة
قانونية عدا ما يتعلق بالامور المالية على شرط ان يؤيده فيه عشرة من زملائه
واذا قبل المجلس الاقتراح يودعه مجلس الوزراء لسن اللائحة وكل اقتراح
يرفضه المجلس لا يجوز تقديمه في الاجتماع نفسه، وقد ضمنت هذه العريضة نفس
الأسباب التي جاءت في خطابي الذي ألقته في مجلس النواب بتاريخ ١١ - ٥ -
١٩٤٦ والذي أشرت إليه سابقاً وكذلك الأسباب التي جاءت في مقالتي اللذين
شرتهما في جريدة الأهالي اللذين أشرت إليهما أعلاه وقد عرضت هذه العريضة
على بعض النواب الذين كنت أتوسم فيهم الموافقة عليها فوافق عليها ثمانية
وعشرون نائباً ونظراً لأهميتها أنقلها نصاً:

لقد جاء في محضر الجلسة السابعة عشر من الاجتماع الاعتيادي لمجلس
النواب سنة ١٩٥١ ما يلي:

الرئيس: وردنا اقتراح من عبد الكريم الازري المنتفك ورفقاه ٢٩ نائباً
مقدم حسب المادة ٤٥ من القانون الاساسي لسن لائحة قانونية تتضمن اجراء
انتخابات مجلس النواب بدرجة واحدة. يتلى نص الاقتراح فتلي وهذا نصه:

معالي رئيس مجلس النواب

لما كان المجلس النيابي اهم ركن من اركان الدولة الديموقراطية ذات الحكم
النيابي لانه الواسطة الاولى للتعبير عن ارادة الشعب ولانه اداة الشعب
للسيطرة على جهاز الحكم وتوجيهه للمصلحة العامة فقد وجب بذل اقصى

العامة لكي يكون هذا المجلس ممثلاً تمثلاً صحيحاً للشعب وهذا لا يتحقق إلا
عن طريق انتخابات حرة تعبر عن إرادة الشعب الحقيقية

ولما كان قانون الانتخابات النافذ الآن - وإن كان خطوة في الاتجاه
بالقصد إلى قانون الانتخابات السليمة السابق - لا يحقق الهدف المقصود منه
وهو تمثيل إرادة الشعب تمثلاً حقيقياً بل هو في الواقع من أكثر تعديلات في
سبل تحقيق هذا الهدف. لأنه في الحقيقة. قانون قائم على الخوف من ممارسة
الناس ممارسة حقهم في الانتخابات. لذلك فإنا نرى وحيث الغاء هذا
القانون وتشريع قانون جديد بأخذ بطريقة الانتخابات المباشرة في دور
انتخابية فردية. لأن هذه هي الطريقة الوحيدة الناجحة لتحقيق تمثيل إرادة
الشعب تمثلاً صحيحاً وإيجاد مجلس نيابي قوي يحاسب المسؤولين ويسطر على
جهاز الحكم وبوجهه للخير العام والمصلحة العامة.

لقد بحثنا في جميع الأسباب التي تقفها طريقة الانتخابات على
درجتين أو الانتخابات غير المباشرة لتبرير هذه الطريقة الانتخابية المعيبة
فلم نجد سبباً واحداً يمكن أن ينهض دليلاً مقنعاً على صحة هذه الطريقة الانتخابية.
وأما الأمر على العكس من ذلك فإن جميع الأسباب الموضحة بها تكون أدلة
داعمة على خطأ هذه الطريقة الانتخابية وعلى صحة طريقة الانتخاب المباشر
ولنحصر في يلي بعض الأسباب الرئيسية التي تكفي لإقناع كل حريص على
الحياة السليمة مؤتمراً بالنظام النيابي الديمقراطي على الإحد بها.

أولاً - أنها تسط العملية الانتخابية وتقتصر مدتها وتجعلها أقل رهافة
للمشغلين بها.

ثانياً - أنها أكثر انطباقاً على أحكام القانون الأساسي الذي منح هذا الحق
للمواطن العرافي لمرسه بدون صعوبة ولا عرقلة خلافاً لطريقته
الانتخابية على درجتين التي تسرع هذا الحق من الجانب سرعاً
باحتارده على النار عند إتيانها إلى أشخاص آخرين (المسجونين لثانويات)
وهو مرسومه بشكل نهائي مع إرادته الناجحة

ثالثاً - أنها تضمن بقاء إرادته الناجحة في سجلات بوابه بقاء حروف

الامر الذي يحمل النائب منتخباً حقيقياً بإرادته اللاحقة وممثلاً لها وقد ثبت في الواقع ان المقصود من اساليب الانتخابات غير المباشرة هو تصحيح هذه الارادة او على الاقل تشويبها .

رابعا- انها توثق علاقة النائب بباخيه وتجعله يتحس تحساً قويا بآمالهم وآلامهم وآرائهم ورغباتهم وشكاواهم كما انها من جهة أخرى تجعل الناخبين يتحسون بآراء نائبيهم تحساً قوياً ويرقبون تصرفاته بدقة .

خامسا- انها تجعل النائب يهتم بكل ما يجري في منطقته الانتخابية وبحسب لكل رأى فيها حساباً دقيقاً لان ربح رأى واحد قد يكسبه المنطقة الانتخابية كما ان خسارة رأى واحد قد يخسره المنطقة الانتخابية .

سادسا- انها تزيد في صعوبات التدخل الحكومي في الانتخابات . فليس من السهل التأثير بطرق غير مشروعة على العدد الكبير من الناخبين كما يسهل التأثير بشق الطرق على عدد صغير من المنتخبين الثانويين .

سابعا- انها تقرب معنى الانتخابات وفكرتها الى اذهان جمهور الناخبين العراقيين وذلك لبساطتها اولا وثانيا لانها تركز اذهان الناخبين في كل دائرة انتخابية فردية في انتخاب مرشح واحد من بين عدد من المرشحين لا يتجاوز على اغلب الاحتمالات الاربعة وقد يكون في اغلب الاحيان مرشحين اثنين بدلا من تشويشها وهي اذهان لا تحتمل التشويش بقوائم طويلة عريضة باسماء من سيوكل اليهم امر انتخاب النواب (المنتخبين الثانويين)

ثامنا- انها تؤدي الى تدعيم الحياة الحزبية الحقيقية التي تخطب التأييد الشعبي وتستند اليه لانها تؤمن منفذا لظهور هذا التأييد الشعبي وتعطي مجالا كبيرا وخاصة في المدن الكبيرة لنجاح المرشحين ذوي السمعة الشعبية .

تاسعا- انها تثير اهتمام الناس بالانتخابات النيابية لانهم فيها يقطفون ثمرة جهودهم واهتمامهم بشكل واضح عند تعداد اصوات الناخبين التي حصل عليها كل مرشح خلافا لطريقة الانتخابات غير المباشرة التي لا يعرف فيها الناخب مصير رأيه وتأثيره في النتيجة الانتخابية ولا

بمطف ثمره انعامه وجهوده

عاشرا- انها الطريقة التي سارت عليها جميع الحكومات التي تستهدف مدعم الحياة الديمقراطية كما انها الطريقة المسعة في استجابات جميع دول الشرق الادنى (باستثناء العراق) وكان آخر من من نصحتها سوريا وتركيا اللتان استعاضتا بها عن طريقة الاستجابات على درجتين وكانت النتيجة في تركيا انتمت الديمقراطية الساسة فيها سعانا مشجعا وكذلك كانت الحال في سوريا.

اننا نعتقد اعتقادا جازما ان نتيجة الاخذ بهذه الطريقة الانتخابية مدعم للحياة النيابية تدعيا قويا يجعلها تركز على التأييد الشعبي وبمسحة هذا تقرير السيطرة الشعبية على جهاز الحكم وتوجيهه لمصلحة مجموع الناس. هذا وقد تلاقي هذه الطريقة - شأنها شأن سائر الطرق الانتخابية الاخرى - بعض الصعوبات ولكنها صعوبات تافهة جدا لا تقاس بفوائدها العظيمة وهي بعث الحياة النيابية الصحيحة التي هي الحجر الاساسي الذي يقوم عليه كل اصلاح حقيقي. فعليه وبلاستناد الى المادة ٤٥ من القانون الاساسي نرجو من الحكومة ان تتقدم في هذه الدورة النيابية بلائحة قانون تحقق الهدف المقصود من هذه العريضة وذلك لكي يكون في الامكان اجراء الانتخابات السابعة القادمة على الطريقة الانتخابية الجديدة.

٢٦ شباط شباط ١٩٥١ (الموقعون حسب الترتيب الوارد في العريضة

المطبوعة).

سلمان الابراهيم	ادوارد جرجي	عبد الكريم الازري
نائب البصرة	نائب البصرة	نائب المتفك
علي ابو التمن	عبيد الحاج خلف	صالح بحر العلوم
نائب بغداد	نائب الكوت	نائب كربلا
عبد الرزاق الازري	جعفر القزويني	ذيان العبان
نائب الديوانية	نائب الحلة	نائب بغداد

عبد الصمد البعاري	عبد اللطيف جعفر	رفيق السيد عيسى
نائب البصرة	نائب البصرة	نائب المتك
عبد الهادي البعاري	جواد جعفر	غازي العلي
نائب البصرة	نائب بغداد	نائب بغداد
محمد مهدي كبة	محمد جواد حيدر	سامي شوكت
نائب بغداد	نائب المتك	نائب الكوب
اسماعيل غانم	حنا خياط	محمد صديق شنل
نائب بغداد	نائب الموصل	نائب الموصل
جمال المفتي	سالم جعفر	جعفر المكوطة
نائب الموصل	نائب البصرة	نائب الديوانية
عزت مراد الشيخ	سعد عمر	عز الدين النقيب
نائب بغداد	نائب كربلا	نائب ديالى

صبح ممتاز

نائب بغداد

وقد جرى النقاش حول العريضة او الاقتراح في جلسات ثلاث هي الجلسة الثانية والعشرين والتاسعة والعشرين والثلاثين المنعقدة في ١٧ و ٢٩ آذار واول نيسان ١٩٥١ . وقد تكلم في هذه الجلسات الثلاث عدد من النواب . منهم الاستاذ محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال . الذي قال : « لو انا بحشا عن اسباب فقدان الثقة بين الشعب والحكومة وما ادى اليه من توتر دائم بين هؤلاء واولئك وما جره ذلك من فقدان الاستقرار وحرمان البلاد من نعمة الامن والطمئنية . لو بحشا عن اسباب هذه المساوىء لوجدنا انها منبعثة عن وهن المجالس النيابية وضعف هيمنتها على السلطة التنفيذية . هذه الهيمنة التي هي العاية المشودة من كل نظام ديموقراطي والفائدة المتوخاة من الحياة النيابية الصحيحة . وبدونها لا تبقى اية فائدة من النظام الديموقراطي . بل يكون مجرد وسيلة لتزوير ارادة الامة . واساغ صفة الشرعية على اعمال

المسؤولين التي قد لا تنفق والمصالح العام. وقد لا يرضىها لسبب أو من مثلاً
صححاً. واستطاع التعبير عن ارادته على لسان ممثله المختصين. وبعد ذلك
الانتخاب المباشر وبسبب الحرج التي تدعو للاحد به حتم كلامه قائلاً: نرجو من
رملائنا المحترمين ان يوافقوا على الاقتراح الذي يقدمنا به والذي يدعو إلى
تعديل قانون الانتخاب على اساس الانتخاب المباشر وبذلك يرهون شعبه
واثقون من تأييد الشعب لهم واهم حديرون بنفسه^(١).

ثم تكلم السيد فائق السامرائي نائب رئيس حزب الاستقلال ونفى حظاً
رائعاً مطولاً بين فيه ان السبب الكامل وراء عدم تعديل القوانين لرئاسة
قانون الجمعيات. وقانون التجمعات. ونظام دعاوى العناثر. وقانون
الانتخابات النيابية. الى غير ذلك هو تكييف العراقيين. لمنعهم من ممارسة
حرياتهم الدستورية. واجاد مجالس لتمرير المعاهدات والاتفاقات التي تريدها
بريطانية وفرضها على العراق. ثم بين كيف ان مجلس النواب الذي يتحتم على
الوزارة ان تستمد ثقتها منه. وتكون مسؤولة عن تصرفاتها تجاهه. قد ضعفت
هيمنته وتضاءلت سلطته. في حين ان مجلس الاعيان الذي لا تستمد للوزارة
ثقتها منه قد تعاظم نفوذه وطغى على مجلس النواب. واصبح هو الذي يسيطر
الوزارات. واصبح جميع رؤساء الوزراء في الخمسة عشر سنة الاخيرة من
اعضاء مجلس الاعيان. واصبح موضع الاستشارة في تأليف الوزارات الى غير
ذلك من الادلة. ثم تطرق الى اللجنة التي فيها نوري السعيد لاعادة النظر في
قانون الانتخاب. وكيف انها انقسمت الى ثلاثة اقسام: قسم يدعو الى
الانتخاب المباشر. وهو السيد كامل الجادرجي. وقسم يدعو الى الانتخاب غير
المباشر. ويمثله مصطفى العمري. وتوفيق السويدي وصادق البصام. وقسم
ثالث يمثله السيد نوري السعيد يدعو الى ان يتألف مجلس النواب من ثلاث
فئات: فئة تنتخبها نقابات العمال والمهن والمصالح المختلفة كالاطباء والمحامين
والمهندسين وغيرهم وفئة تنتخبها عامة الناس بانتخاب غير مباشر اي على

(١) لصفحة ٤٤١ من محضر جلسته لثامنة والعشرين من لاجماع لاعدادى مجلس النواب -

درجتين وفئة نالئة تسحب على درجة واحدة ويكون المنفعون من حرجي
النايوات فما فوق متحجين ثابوين نلقائنا - ان تقسم المواطنين الى درجات
منفاوتة في ممارسة حق الاسحاب وهو اسلوب قد يياقص مبدأ المساواة في
المواطنة الذي هو اساس المبدأ الديمقراطي. كما يخالف احكام القانون
الاساسي العراقي لسنة ١٩٢٥. ثم استعرض الاسباب التي كان يندرج بها
المساوون لمبدأ الانتخاب المباشر وفدّها كما استعرض الاسباب التي تدعو الى
الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر وأيدّها وأبى خطابه بقوله: « اناشد المجلس
واناشد الحكومة بأن تنظر الى هذه القضية التي نحن بصددّها نظرة جدية لاها
تتصل بصميم الاستقرار في البلد. فقد كانت الرجات والانتكاسات
والانقلابات العشائرية والعسكرية كلها بسبب هذا الوضع النيابي القائم. ولعدم
وجود تحاوب بين المجلس. وبين الكثرة الكاثرة من ابناء هذا البلد. وان لا
نستهين بالرغبات العامة ولا بمشاعر الناس. لان الشعوب كالعوارض الطبيعية.
كالبراكين والعواصف ليس لها امر مقدور ولا تخضع لحساب مسطور فهي تحدث
في اشد الاوقات استسلاما واكثر الظروف هدوءا. وأورد امثلة على ذلك الثورة
التي حدثت اثر عقد معاهدة بورتسموت وقضيقي رازمارا ومصدق في ايران الى
غير ذلك. ثم قال: « ان التجاوب في القضايا الكبرى هو أهم ما يجب ان ينظر
اليه السياسي الحصيف الذي يجب ان يعدّ العدة لكل امر حتى لا يفاجأ
بالاحداث والعراق يمر اليوم في ازمة نفسية مستعصية يجب ان يحسب لها
حساب ورحم الله القائل:

ارى خلل الرماد وميض نار واخشى ان يكون لها ضرام
ثم تكلم علي محمود وايد القائلين بأن الانتخاب المباشر - حسب رأيه - لم
يحن وقته وكرر الاسباب التي عددها غيره من مناهضي مبدأ الانتخاب المباشر
وأضاف اليها عدم وجود الاحزاب السياسية.

ثم تكلمت أنا والقيت الخطاب التالي:

سادتي: كنت ارغب في ان يكون فحامة رئيس الوزراء حاضرا في هذه
الجلسة عند البحث في أمر له خطورته في حياة هذه الدولة واكثر دليل على ان

الحياة السياسية قد ضعفت واصبحت لا تتم في مسئولين لا همهم لدى عبث
شيرة هو تعبت فحامة رئيس الوزراء وبائية عند السحب في مثل هذا الموضوع
الخطير. وانا اقول حارما لو ان هذا المجلس كان قد سحب عن ساس
الانتخابات المباشر لما تمكن المسؤول الاول عن الحكومة ان يعبت عن هذا
المجلس لحظة واحدة. لانه يعرف عندئذ ان هذه الاكثريه المرميه التي هو
مطمئن من وجودها هو وكل حكومة توالى على دست الحكم ما كانت تحمى.

سادتي: قد تنادر الى دهن بعض الناس ان الذين تقدموا بالاقتراح
يقصدون به القيام بمناورة سياسية كما سبق لوزاره فحامة السويدى ان ذهب
الى هذا الطى في سنة ١٩٤٦ عندما اعتقدت ان الذين تقدموا بالاقتراح الخاص
بتعديل قانون الانتخاب وحمله على اساس الانتخابات المباشر لم يكونوا
يقصدون اجراء هذا التعديل. اعتقادا منهم بضرورته وصلاحه. وانما كانوا
يهدفون الى القيام بمناورة سياسية هي اسقاط الوزارة واحراجها. والواقع ان
الذين تقدموا بالاقتراح لم يتقدموا به الا وهم معتقدون جرما بضرورته. ان
الاساس الاول لاي اصلاح لهذا البلد لا يتم الا اذا تعمر وضع المجلس الساسي
ونذلت الحياة السياسية ولا يمكن ان تتبدل الحياة السياسية الا اذا تعبر قانون
الانتخاب. وانا اد اتكلم عن نفسي مؤكدا ان هذه العقده كانت راسحة في
فراذه نفسي منذ زمن طويل. ولقد كنت من الموقعين على منهاج الحزب الوطني
الديموقراطي. وعندما كنت احد المؤسسين للحزب المذكور. وقد ورد في منهاج
الحزب جعل الانتخابات على درحة واحدة. وليس وحدي فقط وانما رملي
المحترم وزير المالية الحالي^(١).

وفي سنة ١٩٤٦ تقدمت انا وما يقارب الاربعين نائبا في ذلك الوقت
مطالبين بتطبيق مبدأ الانتخاب المباشر. وعندما عرضت لائحة قانون تعديل
قانون الانتخابات السياسية في سنة ١٩٤٦ كنت من المطالبين بتطبيق هذا
المبدأ وحالت مشروع قانون سنة ١٩٤٦ بالرغم من معرفتي انه خطوة الى

(١) لاسد عبد الوهاب مرزا

لاماء بالنسبة للقانون السابق هذا ولا نود ان ندخل في تفصيل لاسباب
 مؤيد هذا المبدأ والتي وردت واضحة في الاقتراح الذي تقدمت به وجماعه من
 الرملاء المحترمين الى المجلس ان الاسباب المذكورة منه في رأي سبب قوته لا
 يمكن دحضها ولا تفنيدها. لقد حاولت في الواقع ان اثبت سببا واحدا يؤيد
 بقاء القانون الحالي فله اهتمت الى سبب واحد يمكن ان يهض دليلا مقنعا على
 ضرورة بقاء هذا القانون. يحتاج مؤيدو الانتخاب على درجتين بعده حجب
 يمكن تلخيصها بحتين رئيسيتين الاولى ان الشعب العراقي شعب متاخر
 جاهل اكثره عشائري ولا يمكن تطبيق الانتخاب المباشر في مثل هذا الشعب
 انا اقول ان هذه الاسباب نفسها هي التي تدعو الى تطبيق مبدأ الانتخاب
 المباشر. ونحن نطالب بتطبيق مبدأ الانتخاب المباشر لان الشعب جاهل.
 سادتي: ان الانتخاب المباشر في دوائر انتخابية فردية معناه حصر ادهان
 الناخبين بمرشحين قليلين بواحد او اثنين منهم. فالانتخاب المباشر هو في
 الواقع تبسيط العملية الانتخابية بالنسبة لمجموع الناس الجاهلين وبعبارة
 الانتخاب على درجتين هو تعقيد لتلك العملية لا يمكن ان يتناسب مع المجموعة
 التي يقال عنها انها جاهلة. والسبب الثاني الذي قدم لتفنيذ مبدأ الانتخاب
 المباشر هو ان الانتخاب المباشر يسبب الخطا في مستوى النواب الذين
 ينتخبون لهذا المجلس. لقد ثبت في الواقع. خاصة بعد تطبيق القانون الجديد^(١)
 ان الشعب اذا ما اعطي حرية في الانتخابات النيابية ينتخب افضل بكثير مما
 تنتخب الحكومة. لقد ثبت ان مستوى النواب في المناطق الانتخابية التي
 جرت فيها الانتخابات بصورة حرة وتمكن الناس ان يمارسوا حقوقهم
 الانتخابية بحرية كان اعلى كفاءا من النواب الذين اتت بهم الحكومة من
 المناطق التي لم يمارس بها حق الانتخاب ممارسة حرة. لذلك فان السببين
 الرئيسيين اللذين تقدم بهما مؤيدو الانتخاب على درجتين يبدو ان عند أول
 تمحيص انها سببان لا يمكن أن يعتد بهما، ولا يمكن أن ينهضا دليلاً مقنعاً على
 بقاء طريقة الانتخاب غير المباشر.

(١) اقصد قانون تعديل قانون الانتخابا السابقة لسنة ١٩٤٦

ونويع ان يترك مختلف الحكومات العراقية هذه الطريقة لاسيما
بما يمكنها من التحكم بالاسيانات وسيرها حسب مسننها، ولا بد ان
الاسيانات الناسر سوف تحمل الاسيانات السياسية بقلب من يداه ولا يمكنها
تحصيل على الاكثرية التي تحصل عليها اعتمادا بالاسيانات مع الناسر
سادتي: ابي ارجو من فخامة رئيس الوزراء ان يخطو هذه الخطوة في
شجوحته السياسية وبذلك يكون قد اسدى خدمة كبيرة لهذا البلد...

سادتي: نحن في الواقع بين امرين: اما ان يوجد مجلسا سياسيا يعبر عن ردة
الامة ويتحسس بما يتحسس به الناس، واما ان يبقى على مجلس ساقى هو في
واد وما يفكر فيه الناس في واد آخر.

ثم تكلم السيد صديق ششل فقال: «لا اعرف رئيس وزراء في العراق قد
ردد القول بضرورة تعديل قانون الانتخاب وجعله اساسا لكل اصلاح كما ردد
ذلك فخامة السيد نوري السعيد. واذكر جيدا ان هذا الموضوع كان شاملا
لمقترحات تحريرية واحاديث كثيرة من قبل فخامته ولا سيما منذ عام ١٩٣٩ الى
بعد ان عاد الى الحكم اثر ما لحقه شخصا من نتيجة عدم توطيد الحياة السياسية
وحدوث الانقلابات العشائرية ثم ما اعقبها من انقلابات عسكرية... ثم علق
على كلام محمد علي محمود عن صعوبات تطبيق الانتخاب المباشر فقال ان هذه
الصعوبات موجودة وقد أشار اليها الاقتراح المقدم. ثم تطرق الى النظام
الديموقراطي وبين انه ليس خاليا من المساوىء ولكنه اقل سوءا من غيره. ثم
شرح التغييرات التي اجراها قانون تعديل الانتخابات السيابة ونزاهتها ولم
يجل دون التدخل الحكومي فيها، ثم قال «كثيرون ممن مارسوا المسؤولية
يقابلون من هذا الشعب بالرؤية. وهذا ما يعبر عنه بالهوة القائمة بين الشعب
والحكومة، لان الاسباب بين الشعب والحكومة قد قطعت حين حل بين الفرد
وبين الانتخاب انتخابا صحيحا يختار فيه من يحس مثله. انه مضطر اليوم
ان يتخذ وسيطا بينه وبين النائب، وهذا الوسيط هو المنتخب النابى حتى لو
كان حسن النية، الا انه مرهق بالرجاءات والوساطات فضلا عن الضغط الذي
قد يأتيه من الحكومة. هذا الوضع هو الذي يوجد هذه الهوة العميقة التي

يصطدم بها كل مسؤول لأن الشعب لا صلة له بالحكومة إنما تقوم صلته على أساس دفع الضرائب والتكاليف الضمنية والأرهاق الذي يتحمله مكرهاً هناك مصلحة للحكومة من التفرد من الشعب وإذا بقت مضرته على الانتخاب غير المباشر فإياها تبقى في وادٍ والشعب في وادٍ آخر. فليس من شك أن رفض هذا الاقتراح هو من معاني الإصرار ولا بد عندئذ من أن يلجأ بطريقة أخرى - لا أدري ما هي - أقول يفكرون بطريقة أخرى للتعبير عن شعورهم ولعرض إرادة الشعب.

وقد تكلم نواب آخرون بعضهم أيد الانتخاب المباشر وبعضهم عارضه وقد أجاب بالنيابة عن الحكومة السيد مصطفى العمري وزير الدولة والذي كان عضواً في اللجنة التي كان قد ألفها السيد نوري السعيد لإعادة النظر في قانون الانتخاب والتي رفضت أكثريتها الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر والتي اقترحت التعديل الذي صودق عليه في سنة ١٩٤٦ والذي حقق تصغير الدائرة الانتخابية من اللواء (المحافظة) إلى القضاء والذي أودع الإشراف على الانتخابات إلى المحاكم ولكنه أبقى الانتخابات النيابية على درجتين. ولم يفد السيد مصطفى العمري الأسباب الموجبة الواردة في الاقتراح للأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر.

رفض عريضة المطالبة بتشريع قانون الانتخاب المباشر بأكثرية صغيرة، وتغيب أكثرية النواب عند التصويت

وقد عارضت وزارة نوري السعيد بكل ما أوتيت من قوة العريضة والاقتراح المذكور ومبدأ الانتخاب المباشر الذي دعي إليه وذلك لأنها - أي وزارة نوري السعيد - لم تكن على استعداد لإلغاء طريقة الانتخابات غير المباشرة (أي على درجتين) التي تضمن للحكومة السيطرة على الانتخابات النيابية وتحقيق لها مجيء مجالس نيابية تكون طوعاً وإرادتها. خاصة وأن الأسباب الموجبة الواردة في العريضة أو الاقتراح الأنف الذكر للانتخابات النيابية المباشرة بمناطق فردية كانت مثيرة للهلل والفرع في أوساط السلطة التسميدية التي رأت أن طريقة الانتخاب المباشر في مناطق فردية قد تجعل

الاستجابات السالبة تغلب من فصنها ، وتكون سحجها ، كما ورد في العريضة أو الاقتراح - تدعم الحماة السالبة بدعمها قويا ، بل وبعضها بعضا حديد ، قد بعد التوارى بين السلطات الدستورية ، ومعمل من المجلس السالى مراد للارادة الشعبية فتحقق بذلك له استعادته بعوده وسطرته وبوجهه حمار الحكم الى المهمة التي يريد ها ، وهو الدور المعروض له في النظام الديمقراطي ، وذلك امر يخالف التخطيط البريطاني للحكم في العراق ، والذي درج عليه ، في الواقع ، منذ تأسيس الدولة العراقية ، كما يخالف المبدأ الذي بي عليه العاون الاساسى العراقي. لسنة ١٩٢٥ وتعديلاته وهو تسلط الحكومة على المجلس السالى ، وجعل كلمتها (أي الحكومة) هي العليا ، وبالرغم من جميع جهود الحكومة ونفوذها فقد جاءت نتيجة تصويت المجلس على العريضة أو الاقتراح بحصة لآمال الحكومة بل وضربة لنفوذها . فقد وافق على الاقتراح ٣٢ نائبا وعارضة ٥٢ نائبا وتغيب عن التصويت ٥٦ نائبا . وقد اعتبرت هذه النتيجة في وقته صدمة قوية للحكومة وكان عليها ان تتخذ من هذه النتيجة عبرة للمستقبل .

قانون حماية التزوير والتلاعب بالانتخابات النيابية

على ان الحكومة بدلا من ان تستجيب لهذا الطلب المعقول الذي تضمنته العريضة أو الاقتراح الآنف الذكر - اعني الانتخابات النيابية بدوائر انتخابية فردية - فانها اوعزت لعدد من مؤيديها بأن يتقدموا بعريضة أو اقتراح آخر لم يتضمن مبدأ معيناً أو طريقة خاصة لتعديل قانون الانتخاب النافذ وقتئذ ، وانما جاءت عريضة عامة أو اقتراحا عاما - يطلب الى الحكومة « اعادة النظر في قانون الانتخاب الحالي على ضوء التجارب الماضية والحاجات المستجدة » لانه قد ظهر من تطبيق قانون الانتخاب الحالي ان فيه ما يحول دون تأمين رغبة الشعب في تأمين سيادته على احسن وجه بواسطة ممثليه نواب مجلس الامة ، مضافا الى ذلك تطور الوضع السياسي التام في المملكة نتيجة نمو الوعي الشعبي » وقد جرى التصويت على هذا الاقتراح قبله المجلس بالاكثريه واحيل الى الحكومة التي تقدمت على اثره بلائحة قانونية لتعديل قانون الانتخاب كان اهم ما جاء فيه اعتبار الطعن في

الانتخابات السيائية - بعد تصديق المصايط الانتخابية في المجلس السبائي -
جرمة تستحق عقاب الحبس لمدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تزيد على
خمسة دينار. وبمعنى آخر جاءت الحكومة بتشريع يحمي التزوير والتلاعب في
الانتخابات من انتقادات المنتقدين وطعن الطاعنين اي عكس ما تضمنه
الاقتراح. وقد صوّت المجلس على هذه اللائحة القانونية وصادق عليها الملك
واصبحت قانونا نافذا.

اجماع الاحزاب على المطالبة بالانتخاب المباشر وبمناطق انتخابية فردية

استقالة وزارة نوري السعيد وتعيين وزارة مصطفى العمري

لقد حركت العريضة الاولى او الاقتراح الاول وما تضمنته من مبدأ الانتخاب المباشر بمناطق فردية، والموقف المتعنت الذي وقفته منه الحكومة - حكومة نوري السعيد - جميع الاحزاب السياسية وجعلتها كلها تجمع على تبني هذا المبدأ ووضعها في رأس قائمة مطالبها في المذكرات التي قدمتها الى الوصي على العرش في زمن وزارة مصطفى العمري التي تألفت في ١٢ - ٧ - ١٩٥٢ والتي خلفت وزارة نوري السعيد الحادية عشرة التي كانت قد استقالت في ١٠ - ٧ - ١٩٥٢ معتبرة ان الانتخابات النيابية المباشرة بمناطق انتخابية فردية هي الخطوة الضرورية الاولى لتدعيم الحياة النيابية بل وبعثها وتعزيز السلطة التشريعية واعادة التوازن بين السلطات الدستورية الثلاث وردع طغيان السلطة التنفيذية على السلطتين الدستورتين الاخرين واعادتها (أي السلطة التنفيذية - الحكومة -) الى حدودها المعقولة.

- حل مجلس النواب. الأحزاب السياسية تقاطع الانتخابات إلا
إذا جرت على أساس الانتخابات المباشرة

الأحزاب السياسية تطالب بإصدار مرسوم يشرع الانتخابات
المباشرة. انتفاضة ١٩٥٢. استقالة وزارة مصطفى العمري. تعيين
وزارة نوري الدين محمود. اعلان الاحكام العرفية وتعطيل
الأحزاب واعتقال عدد من السياسيين وإصدار مرسوم
الانتخابات النيابية المباشرة

ثم بتاريخ ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٢ صدرت الارادة الملكية - بالنظر
لقرب انتهاء الدورة النيابية - بجل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة،
بالطبع على اساس القانون الانتخابي النافذ، أي على درجتين، وكذلك على
اساس القانون الذي صدر في زمن وزارة نوري السعيد الاخيرة (الحادية
عشرة)، والذي اعتبر حاميا للتزوير والتلاعب في الانتخابات النيابية. مما
ادى الى مقاطعة جميع الاحزاب للانتخابات النيابية المذكورة. فاضطرت
الوزارة - وزارة مصطفى العمري - ان تعلن رسميا قبولها لمبدأ الانتخاب
المباشر - دون ذكر للدوائر الانتخابية الفردية - وتألّف لجنة من كبار
رجال القانون والادارة وعلى ان تضم ممثلين عن الاحزاب السياسية لتقوم
بتهيئة لائحة او مشروع القانون المذكور لكي يعرض على المجلس القادم الذي
كان سيجري انتخابه بموجب القانون النافذ وقتئذ اي على
درجتين وقد رفضت الاحزاب جميعها هذا البيان الوزاري وطالبت جميعها
باصدار مرسوم يشرع الانتخابات المباشرة حالا لكي تتم انتخابات المجلس
الجديد بموجبه والا فانها - اي الاحزاب - ستستمر في مقاطعة الانتخابات.

وتأزمت الأمور مما اضطر الوصي على العرش ان يدعو رؤساء الاحزاب وبعض رؤساء الوزراء السابقين الى مؤتمر يعقد في البلاط الملكي للمداولة في الوضع السياسي المتأزم فانعقد المؤتمر وكانت نتيجته توتر في العلاقات بين الوصي على العرش وبعض رؤساء الاحزاب وتخرج في الازمة وانتهى الامر بتفاهم الوضع العام وتدهوره الى درجة خطرة مما ادى الى انعكاسه واصطراب حل الامن وحصول بعض الحوادث الدامية التي ذهب ضحيتها عدد من الامس وخاصة من رجال الشرطة، الامر الذي اضطر الوزارة الى تقديم استقالتها التي قبلت في ٢٣/١١/١٩٥٢، وعهد بتأليف الوزارة الجديدة في نفس اليوم الى شخصية عسكرية هي نور الدين محمود، رئيس اركان الجيش، الذي اصبح رئيس الوزراء الجديد. وقد بادرت الوزارة الجديدة، فور تأليفها، الى اعلان الاحكام العرفية وتعطيل الاحزاب السياسية والصحف واعتقال عدد كبير من رجال السياسة والصحافيين واصدار سلسلة من المراسيم التشريعية ومن جملتها مرسوم الانتخابات النيابية المباشرة - بدون دوائر فردية - الذي كانت الوزارة الجديدة قد ألغت لجنة لاعداده.

مرسوم الانتخابات النيابية المباشرة.

وقد تم اجراء انتخاب المجلس النيابي الجديد بموجب المرسوم الآنف الذكر في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣ ففاز ٧٦ نائبا بالتزكية و ٥٩ بالتصويت. ومن المؤسف ان يتم تطبيق مبدأ الانتخاب المباشر في ظل تلك الظروف المتوترة غير الطبيعية التي كان تعيشها البلاد وخاصة في ظل الاحكام العرفية وما أعقبها من تعطيل الاحزاب والصحف واعتقال عدد كبير من رجال السياسة والصحافة الامر الذي ادى الى ان يصاب الناس - وانا من جملتهم - بحيرة امل كبيرة في موضوع الانتخابات المباشرة وما كنا نعلقه عليها من آمال كبيرة في بعث الحياة النيابية وفي دعم المجلس النيابي لتمكينه من وقف طغيان السلطة التنفيذية. وقد كان لهذه الحيرة، بل الصدمة، التي اصيب بها الناس اسوأ الاثر على مصير الحياة النيابية - بل على مصير النظام الديموقراطي في

المرو وقد حوت انتخابات اخرى بعد هذه الانتخابات، في سنة ١٩٥٩، وكانت النتيجة اسوأ حتى من هذه النتيجة

وقد ثبت من هذه التجربة المرة ان عدم التوازن بين السلطات الدستورية الثلاث في العراق، وطغيان السلطة التسمية على السلطين الاخرين، بل قد ثبت ان ضعف الديمقراطية السياسية في العراق بصورة عامة سبغة في الحقيقة عوامل عميقة الجذور لا يمكن ان يصلحها الانتخاب المباشر وحده. ومن جملتها فقدان بعض العناصر الاساسية الجوهرية التي لا يمكن للديموقراطية السياسية ان تعيش وتبوع بدونها. ومن جملتها كذلك وجود عوامل مضادة لا تسمح للديموقراطية السياسية ان تنمو وتتبعش في ظلها فالجهل والامية المتفشيان في الاكثية الساحقة من المواطنين، وانعدام الوعي السياسي الوطني لدى اغلبية الناس، ووجود النظام العشائري القبلي. والانقسامات الطائفية والعنصرية، وتركيز الاقطاع وسوء توزيع الدخل القومي وخاصة سوء توزيع الملكية الزراعية واستقطابها في ايدي قليلة وحرمان اكثية المتهنين للزراعة منها، وتغلغل النفوذ الاجنبي، حتى في ذلك الوقت المتأخر. في الاوساط السياسية العليا، واخيرا لا آخراً فقدان التوازن السياسي في البلد نتيجة استئثار فئة واحدة بالسلطة السياسية العليا وسيطرتها على القوات المسلحة - أي الجيش والشرطة وجهاز الامن، وحرمان بقية الفئات من المشاركة الفعالة العادلة في تلك السلطة وفي تلك القوات المسلحة - جميع هذه العوامل، وغيرها كثيرة كانت تعمل ضد نجاح الديمقراطية السياسية في العراق. وقد ركزت جميع الاحزاب في مذكراتها التي قدمتها للرئيسي على العرش في زمن وزارة السيد مصطفى العمري على انتقاد هذه الامور، عدا الاخرة منها - أي استئثار فئة واحدة بالسلطة العليا وبالقوات المسلحة (في هيئة ضباطها). وقد اكدت الاحزاب خاصة على انتقاد التعديل الدستوري الذي تم في سنة ١٩٤٣ والذي منح الملك حق اقالة الوزارة وحق المصادقة على مقررات مجلس الوزراء، وطالبت بالغاء هذا التعديل الذي زاد في اختلال التوازن بين السلطات الدستورية الثلاث. ولكن الامر الذي لم

تتطرق إليه الأحرار. ذلك الأمر الذي لا يمكن ان سمو في ضنه أي نظام ديمقراطي صحيح يتمتع به جميع المواطنين بحريتهم الديمقراطية هو مصدر التوازن السياسي في البلد. نتيجة استئثار فئة واحدة بالسلطة العليا في لدولة معتمدة في استئثارها هذا على سيطرتها وحدها دون غيرها من الفئات الأخرى على القوات المسلحة وحرمانها بقية الفئات من المشاركة السياسية الفعالة في السلطة وفي المساهمة العادلة في أجهزة القوات المسلحة إن هذا الاستئثار من فئة واحدة بالسلطة السياسية والقوات المسلحة التي تسدها حلق - في واقع الأمر - اقطاعاً سياسياً - يفوق في نتائجه وتأثيره الاقطاع الزراعي وعبره من العوامل الأخرى. وقد عطل هذا الاقطاع نمو الديمقراطية السياسية في البلد وأخلّ بالممارسة الديمقراطية وقضى حتى على الشكل الديمقراطي في نهاية الأمر.

لقد اتيت على شرح حركة الانتخاب المباشر والتطورات التي مرت بها والدور الرئيسي الذي لعبته في هذه الحركة التي نمت وتعاظمت واتخذت ابعاداً خطيرة. لا بقصد التبجح. ولكن لاقول الحقيقة المجردة. كما حدثت في الواقع. ولكي ابرهن على ان كل حركة. حتى ولو بدأ بها فرد واحد. فإنها - اذا كانت منبعثة عن عقيدة وايمان، فإنها. تتسع تدريجياً حتى تصبح تياراً جارفاً. كما حدث في هذه الحركة.

من ذكريات الحياة النيابية التعديل الثاني للقانون الاساسي العراقي (الدستور) سنة ١٩٢٥ ومنح الملك حق اقالة الوزارة

افتتح المجلس النيابي الذي كنت فيه نائبا لأول مرة في ٩ تشرين الاول ١٩٤٣ وكانت من جملة اللوائح (المشاريع) القانونية المهمة التي عرضت على ذلك المجلس لائحة قانون التعديل الثاني للقانون الاساسي العراقي لسنة ١٩٢٥. وقد انتخبت مقررًا للجنة الخاصة التي انيط بها النظر في تلك اللائحة المهمة. وكان الموضوع الرئيسي في تلك اللائحة منح الملك حق اقالة الوزارة. ومنح الملك هذا الحق يناقض المبدأ الديموقراطي الذي قام عليه القانون الاساسي - بل يناقض جوهر الديموقراطية السياسية التي اريد تأسيسها في العراق بموجب القانون الاساسي (الدستور) العراقي لسنة ١٩٢٥، والتي من اكبر مظاهرها مسئولية الوزارة امام المجلس النيابي المنتخب، الذي يفترض فيه ان يمثل الشعب، صاحب السيادة التي يمارسها عن طريق هذا المجلس. الذي خصّه الدستور وحده بحق منح الثقة للوزارة، لكي تستمر في الحكم، او حجبها عنها، لكي تضطر الى الاستقالة. واشراك العرش بهذا الحق يعد انتقاصا من حقوق المجلس وبالنتيجة من سيادة الشعب. والملك الذي يرث العرش ارثا ينبغي، بموجب القانون الاساسي، ان يقتصر دوره على ان يكون ملكا دستوريا يملك ولا يحكم. فمنح الملك في القانون الاساسي (الدستور) حق اقالة الوزارة يخالف مبدأ اساسيا من مبادئ الديموقراطية السياسية كما يخالف الهدف الرئيسي الذي استهدفه القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥.

ولكن اذا تقاعس المجلس النيابي عن ممارسة هذا الحق الاساسي او هذه السلطة الرئيسية التي اودعها اليه القانون الاساسي (الدستور)، او اذا ثبت عجزه عن ممارسة هذا الحق او هذه السلطة - وقد اثبت في الواقع عجزه عن ممارستها طيلة مدة وجوده، اذ لم يمارس هذا الحق الا مرة

واحدة من يوم ان وجد في سنة ١٩٢٥ الى يوم عرض هذه اللائحة -
- فما العمل؟ لا سيما اذا ما تعرفت الوزارة على حادثة
الصواب أو اقررت اخطاء سنة تواحد عنها. وقد تجاوزت في تصرفاتها
حتى على حقوق الشعب واسباب له. فمن موقعها عند حادثة كان
المجلس عاجزاً عن الهوض بهذه المهمة او السلطة التي اودعها له الدستور.
قد يقال لا مفر عندئذ من الرجوع الى الشعب. ولكن كيف يهض الشعب هذه
المهمة اي حجب الثقة من الوزارة بقصد اسقاطها؟ والواقع ان من اسباب
ضعف المجالس النيابية وعجزها عن ممارسة سلطتها في حجب الثقة عن
الوزارات بقصد اسقاطها هو جهل الشعب العراقي لحقوقه الدستورية، وهذا
سر عجزه في ممارستها وفي الدفاع عنها اذا ما تعرضت للاقتصاص منها من
المتجاوزين عليها. ولم يكن عجز المجلس النيابي عن ممارسة حقه في حجب الثقة
الا تعبيراً عن عجز الشعب العراقي وجهله.

ولم يبق اذن امامنا الا طريقان لاسقاط الوزارة اما الالتجاء الى القوة او
منح الملك حق اقالة الوزارة. وفي كلا الطريقين تجاوز على حقوق الشعب
وسيادته.

لقد مارس الملك فيصل الاول هذه السلطة - سلطة اقالة الوزارة. - بل
ومارس اكثر منها، ولكن بدون اي تحويل دستوري - بل بمحض النفوذ
الواسع الذي كان يتمتع به والذي استمدته من الصفات والميزات التي كان
يتحلى بها، والخبرات الواسعة التي اكتسبها من خلال كفاحه الطويل المرير،
سواء في الثورة العربية، او في خلال تبوئه عرش سورية، او في خلال المدة
التي قضاها مشرداً في اوروبا يدافع في اوساطها السياسية عن حقوق العرب، او
في خلال ممارسته الحكم في العراق - وقد جعلت منه شخصية فذة عملاقة

(١) - في الواقع لم يمارس المجلس النيابي هذا الحق - حق حجب الثقة من الوزارة إلا مرة
واحدة من يوم ان وجد في سنة ١٩٢٥ الى يوم الغاء القانون الاساسي اثر ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨
ودلك في ١٩٢٦/١١/١ عندما خذل الحكومة في انتخاب مرشحها حكمة سليمان لرئاسة مجلس
النواب وانتخب عوضاً عنه مرشح المعارضة رشيد عالي الكيلاني، رئيساً لمجلس النواب.

بالسبة لجمع الساسة الذين كانوا يحطون به والذين ساهموا في الحكم في العراق. ثم احتاره الله الى جواره وهو في قمة عطائه والعراق والعالم العربي في أمس الحاجة اليه. وكانت صدمة البمة افقدت العراق تواريه السبامي كما رأينا.

وتبوأ الملك غازي العرش ولم يكن يملك الصفات والميزات والخبرات التي كان يتمتع بها والده العظيم، وفقد العرش هذه السلطة الاكسترا دستورية Extra - Constitutional التي كان يتمتع بها في زمن الملك فيصل الاول، واصبح العرش، في الواقع من الامر، صفرا على الشمال. وقد صادف ان وجدت في خلال هذه المدة - اي المدة التي كان يتربع في خلالها الملك غازي على العرش في البلاط الملكي، ولمست لمس اليد الصراع الذي كان يدور بين جبهتين للاستيلاء على الحكم - الجبهة التي كان يمثلها علي جودة الايوي وجميل المدفعي واتباعهما، والجبهة التي كان يمثلها يس الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمة سليمان واتباعهم، وشاهدت في عين الوقت عجز الجبهتين اللتين كان يعول عليهما لوضع حد للصراع بين الجبهتين - المجلس النيابي الذي منحه الدستور حق حجب الثقة عن الوزارة بقصد اسقاطها، والعرش الذي كان يمارس هذه السلطة في زمن الملك فيصل الاول والتي فقدتها بعد وفاته، ورأيت كيف آل الأمر في النهاية الى الاحتكام الى القوة المسلحة. وكانت توجد في ذلك الوقت قوتان مسلحتان - العشائر والجيش - وقد تمكنت جبهة يس الهاشمي من استغلال القوتين معاً في ازاحة الجبهة المقابلة، عن الحكم، واستولت عليه وبقيت تمارسه مدة عامين تقريبا الى ان ازاحتها عنه قوة من الجيش بالانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال بكر صدقي. وفي خلال مدة حكمها حلت وزارة يس الهاشمي المجلس النيابي، واجرت انتخابات على النسق المألوف، انبثق عنها مجلس نيابي كان طوع بنائها لانه كان مملوءاً من اعوانها، على نسق المجلس النيابي الذي انتخب في زمن وزارة علي جودة - وكلا المجلسين كانا دميئين في يد الوزارة التي اوجدتها، لا يقدمان ولا يؤخران شيئاً، ولم يكن في وسعها محاسبتها فضلا عن حجب الثقة عنها.

ثم توالى الاحداث ولم يكن هناك من يمارس السلطة منع تدهور الامور الى ان انتهت بحركة الصايط - او ما تسمى بحركة رشيد عاني الكملاي - وبالحرث العراقية البريطانية. واحتلال لقوات البريطانية للعراق وحللا ثانيا. وهكذا جيء بهذا التعديل الدستوري لمصلحة الملك حتى قاله النورده اتعاطا بالحوادث السابقة. ولم يعب عن بال الذين تقدموا بهذا الحل ان فيه خروجا عن المبدأ الاساسي الذي قام عليه القانون الاساسي (الدستور) والذي استهدف ايجاد تجربة للديموقراطية السياسية في بلد متحلف كالعراق.

ولكن وجد ان هذا الحل افضل من الاحتكام للقوة المسلحة - سواء قوة العشائر التي تلاشت بمرور الزمان او قوة الجيش التي تعاظمت بمرور الزمان حتى اصبحت هي القوة الطاغية. فحق الاقالة من قبل الملك هو على الاقل حل سلمي، لا حل عنفي.

ولكن هذا الحل هو الآخر لم يكن حلاً نهائياً. ان ممارسة الملك حق اقالة الوزارة يتوقف اولا على شخصية الملك. وثانيا لا يكون ذا اثر فعال الا اذا حصل اختلاف بين الملك والوزارة حول السياسة التي تنتهجها الوزارة. ولكن في الحالة التي يتفق فيها العرش والوزارة على انتهاج نفس السياسة. واذا كانت هذه السياسة غير مرضية من الناس فمن يوقفها ومن يعدل سيرها - اعني العرش والوزارة - ومن يضع حدا لتصرفاتها؟ فالمجلس النيابي - فضلا عن عجزه، فانه، بسبب طريقة الانتخابات المتبعة. لم يكن يمثل اراء الناس ورغباتهم، بل يمثل على الاغلب. اراء ورغبات الوزارة التي جاءت به - لذلك لا تبقى طريقة لتغيير سياسة الحكم ومساره الا الالتجاء للقوة، وما يتولد عنها من نتائج وخيمة، وهذا ما حدث بالفعل في ١٤ تموز سنة ١٩٥٨.

لقد القيت خطابا مختصرا يتضمن هذا المآل (صفحة ٢٤ - ٢٦ من محضر الجلسة الرابعة من الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب سنة ١٩٤٣) جاء فيه:

« ان السبب الذي دعى الى هذا التعديل (اقصد تعديل القانون الاساسي).... هو التجارب القاسية التي مرت بها هذه البلاد وقد اعتبر هذا

التعديل كملاح لملك الحوادث ما هو المرض الذي أتم بالحكم السامي في هذه البلاد؟ حواي ان المرض الذي أتم بالحكم السامي هو عدم وجود كالج أو برين Brink (مراطل) أو حال للأزمات عند حدوثها. فعندما تنأرم الأزمات، كما رأينا في الآيام الأخيرة، نه نجد من يحل العقدة، وكان هذا في السابق من حق المجلس فقط، غير ان الخسرات التي مرت بها هذه البلاد دلت على ان المجلس، مع عظيم الأسف، عجز عن ممارسة ذلك الحق. فالصلاحية التي اعطيت لهذا المجلس في اقالة الوزارة أو حجب الثقة عنها كانت حبرا على ورق. فاقضى أن يشارك المجلس في هذه الصلاحية مرجع آخر وقد اعطى هذا الحق للملك. فالآن أصبح هذا الحق، في الظروف الاعتيادية للمجلس وفي الظروف الاستثنائية للعرش. وكما ترون ان هذا العلاج هو اعتراف ضمني بأن الحياة النيابية في العراق لم تنجح النجاح المطلوب... فما هو السبب في عجز المجالس النيابية عن اداء مهمتها الكبرى يا ترى؟ هناك اسباب عديدة:

الاول: انتقال العراق من دور الخضوع الى الحكم المطلق الى دور الحرية. والفرق بين الدورين عظيم فان هذا الدور يستوجب محاسبة المسؤولين ومراقبتهم مراقبة دقيقة من قبل المجالس النيابية المنتخبة (اقتراضاً) عن الامة في حين ان الامة التي بقيت خاضعة لحكم اجني عدة قرون لا تستطيع ان تنتقد المسؤولين أو تمارس المراقبة على الحاكم بهذه السرعة، فتعثرت ودليل تعثرها الحوادث التي مرت على البلاد.

والسبب الثاني: هو ان الدستور الذي نقوم بتعديله الآن كان عبارة عن قصاصة ورق بالنسبة الى اكثر الناس، ووثيقة مفهومة من قبل اقلية من الناس - اما الأكثرية الساحقة من السكان فلا تعرف عنه شيئاً، بل ولا تعرف بوجود الدولة العراقية نفسها. فالدولة والدستور شيان غير موجودين الا في ادمغة (وعى) القليل من السكان. فكيف يحافظ على الدستور والدولة من لا يعرف بوجودها؟ والدستور الذي لا يفهم من قبل معظم الناس كحقيقة مقدسة يستحيل ان يحافظ عليه بأية ضمانات دستورية. ان الدساتير اذا لم تكن سجلاً للكفاح الشعبي يستحيل المحافظة عليها وان

الحياة النيابية هي الانتباه الشعبي لمراقبة السلطة الحاكمة وعلمه ان لم يعالج هذا النقص في الحياة النيابية ويكون الدستور وثيقة مقدسة وحفظة معهومة عند الاكثية الساحة من الناس يستحيل ان نحافظ عليه .

والسبب الثالث: الذي لا يقل اهمية عن السببين الاولين هو قانون الانتخاب الحالي الذي جعل الكفاح بين الجهة الشعبية والجهة الحكومية كفاحا غير متوازن، لأن الدوائر الانتخابية واسعة جدا، ونظرا لسعتها، وكون الانتخاب على درجتين، يصعب على أي فرد مهما كان متفدا وقويا (أي مسنودا شعبيا) ان يكافح فيها بنجاح. وعليه فالانتخابات بالنسبة لمجموع وبالنسبة للاقلية الواعية لمعنى الانتخابات، وبالنظر لليأس الذين استولى عليها، فقد اصبحت منصرفة عنها ايضا، واصبح الجو خاليا من كل كفاح انتخابي او اهتمام بالانتخابات. وهذا هو السر الذي جعل المجالس النيابية ضعيفة لا تنهض بواجباتها... لأن ذلك (أي القيام بالواجب) لا يتحقق ما لم يكن المجلس منبعثا عن فهم الامة لحقوقها وواجباتها، كما لا يمكن للمجلس وهو في حالته الراهنة ان يوقف السلطة التنفيذية عندما تتجاوز حقوقها وتحالف الدستور.....»

بعض المقتبسات مما قلته في مجلس النواب
مناقشة خطاب العرش^(١) لوزارة نوري السعيد
المطالبة بأن يكون تأليف الوزارات على اساس حزبي لا شخصي

قلت ان الوزارة الماثلة أمامنا تألفت على أساس شخصي وتساءلت عن المبادئ التي تألفت هذه الوزارة على أساسها والأهداف التي جاءت لتحقيقها؟ وقلت آن الأوان لأن تتألف الوزارات على أساس حزبي - أي على أساس أحزاب سياسية معروفة بمناهجها ومبادئها وأهدافها.

- المطالبة بأن تكون باكورة اعمال كل وزارة جديدة طلب الثقة من المجلس -

ثم طالبت بأن يكون من أهم التقاليد الدستورية التي ينبغي على الجهتين المجلس والحكومة معاً الحرص عليها هو ان تكون باكورة أعمال كل وزارة تتألف طلب الثقة من هذا المجلس. هذه نقطة جوهرية في الحياة النيابية..... وبدونها تتلاشى المسؤولية الوزارة امام المجلس وتصبح حبراً على ورق. ثم قلت ان على الجهتين الحكومة والمجلس معاً الحرص على هذا التقليد الدستوري. فالوزارة التي تتألف جديداً تحتاج إلى ان تعرف رأي المجلس الذي هي مسؤولة امامه فيها. هل هو واثق بها وبرجالها وبقدرتهم وبحرصهم على تنفيذ المنهج الذي وضعوه أم لا؟ فإذا ما حصلت على ثقة المجلس فإنها عندئذ تسير في تنفيذ مناهجها بنشاط وبجد متسلحة بهذه الثقة.

(١) الصفحات ٤٢ - ٤٨ من محاضر الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب سنة ١٩٤٣ الجلسة الثالثة المنعقدة في ١٩٤٤/١/٥

النظام الديمقراطي. الحزب الديمقراطي. لا حزب سياسي

ثم قلت:

"... لقد سررنا كثيراً بالتصريحات الواردة في المنهج (منهج الحكومة) والتي تدل على أن واضعيه... قد تأثروا بالتيارات الفكرية الحديثة... انني كعضو في دولة تطمح أن تحقق تدريجياً ديمقراطيتها المنصوص عليها في دستورها أرحب من صميم القلب بما جاء في خطاب العرش من تصريحات تستهدف توفير الحريات الدستورية وعلى الأخص تشجيع الأحزاب السياسية بالرغم من الصعوبات والعقبات التي تعترض سبيلها وسبيل النظام الديمقراطي. فكل دارس لموضوع الديمقراطية يعرف أن طريقها طويل شاق غير ممهد مليء بأنواع العقبات والعراقيل وشتى المشاكل ولكنه الطريق الوحيد الذي يوصل إلى الغاية المنشودة ألا وهي تأسيس كيان رصين قائم على أساس توافق المصالح. لا تغليب بعضها على بعض. على أساس اتحاد الكلمة اتحاداً حقيقياً قلبياً قائماً على التساهل والتفاهم لا على أساس الاستبداد والتعسف. على أساس العدل والانصاف للجميع لا على أساس الاستئثار والاحتكار للحكم من البعض. فيجب أن لا نفرقنا بساطة بعض الأنظمة وسهولتها وخلوها في الظاهر من العقبات والعراقيل على الأخذ بها. كما يجب أن لا يشبث عزائنا طول الطريق الديمقراطي ولا الصعوبات والعقبات الموجودة فيه. فقد تكون ممارسة السلطة من قبل مجموع الناس أصعب بكثير من ممارستها من قبل فئة واحدة أو فرد واحد. وقد يكون حكم الناس بالقوة أمراً أسهل من حكمهم بالاقناع والتفاهم. ولكن العبرة كل العبرة في نتيجة الحكم وفائدته لمن تكون في النهاية. من يضمن لنا أن تكون فائدة الأنظمة الأخرى لمصلحة مجموع الناس وخيرهم؟ فالمؤمنون بالنظام الديمقراطي يتمسكون به لسبب رئيسي هو أنه الضامن الوحيد في النهاية لتسخير الدولة وسلطتها لخير مجموع الناس. فمن الذي يضمن استخدام الدولة وسلطتها لخير مجموع الناس إلا أن يكون مجموع الناس هم المسيطرون على الدولة وعلى سلطتها. فالديموقراطية السياسية إذن لم تأت تشهياً واعتباطاً وإنما أتت ضرورة حتمية دفعت إليها الحاجة

الماسة للحيلولة دون استغلال الدولة وسلطتها لخدمة مصالح معينة وللضرب على الاحتكار والاستئثار من فئات معينة ولفتح باب التنظيم للفئات التي تشعر بأنها مظلومة مهضومة الحقوق. فالديموقراطية السياسية إذن هي الطريقة الوحيدة لإقامة دولة متوازنة سياسياً مستندة إلى تأييد مجموع الناس.

قد يعترض البعض فيقول ان ممارسة السلطة من قبل مجموع الناس يحتاج الى مستوى من الثقافة والمدنية والى تجارب والى تنظيم. نعم كذلك. ولكن هذه شروط الممارسة الصحيحة التامة. هذه شروط الديمقراطية السياسية الكاملة فهل يجب ان ننتظر حتى يستوي الناس جميع هذه الشروط استيفاء تاما حتى نطبق الديمقراطية السياسية. كلا. انه افضل للناس ان يمارسوا هذه السلطة ممارسة ناقصة من ان لا يمارسوها بتاتا. فالتنظيم يأتي تدريجيا والتجارب تأتي بالتجريب، وليست الانظمة الاخرى اضمن لرفع مستوى ثقافة الجمهور ومدنيتهم من النظام الديموقراطي. فالنظام الديموقراطي هو مدرسة للناس ويتحقق بالعمل والتجربة تدريجيا. وبما ان الاحزاب السياسية هي الوسائط الوحيدة لتطبيقه - بل لا يمكن تخيل نظام ديموقراطي بدونها. وهذا (اي غياب الاحزاب) من جملة المشاكل التي مسخت نظام الحكم في العراق وجعلته شكليا صوريا اكثر منه حقيقيا. لذلك فان فصح المجال امام الاحزاب السياسية امر ضروري من جميع الوجوه وهو من الخطوات الممهدة لتحقيق النظام الديموقراطي وجعل تأليف الوزارات قائما على مبادئ معروفة وآراء صريحة لا على انتقاء شخصي. واني ارجو من صميم القلب ان تأتي لائحة قانون الانتخاب الجديد متضمنة نفس الاتجاه ونفس المبدأ الا وهو توسيع المجال للناس. فان كل تخوف من توسيع المجال للجمهور هو في رأي سياسة خاطئة. هو تخوف في غير محله.

النقابات

على اني كنت آمل أن يأتي منهاج الحكومة متضمناً مبدأ آخر هو من صميم الديمقراطية السياسية. ألا وهو توفير حق التنظيم النقابي وتوسيعه لسائر

المهر، وللعمال على الأخص، للإشغال في الأمور التي تتعلق بأحوالهم وأوضاع عملهم وشروط استخدامهم إلى غير ذلك من الأمور التي يختص بالدفاع عن مستوى معيشتهم وعن حقوقهم المخصوص عليها في الدول هذه. هذه جوهريّة تزيد في الأثران السياسي والاقتصادي في البلد وتزيد في حمق الديمقراطية الساسية. فحب أن يفتح المجال للمعاملات المقيدة والسياسات المتمر لمختلف الهيئات العاملة على أن يكون ذلك ضمن تعاون وتعدلات مشروعة مفيدة.

المطالبة بالأخذ بسياسة التخطيط

ثم قلت:

ان الاتجاه العالمي والخبرة الواقعة قد اثبتتا أن الحلول المبعثرة غير المستندة الى التخطيط الشامل القائم على دراسات علمية واسعة سابقة غير مجدية نفعاً وخالية من النتائج المفيدة.. وقد أخذت كثير من الدول بطريقة التخطيط أو نظرية المنهاج الاصلاحى الشامل الذى تمتد تصدده الى عدة سنوات والذي يقوم على دراسات علمية مسبقة وكم كت أود لو أن الحكومة جاءت في منهاجها بوعده في أن تبدأ بشيء من هذا القبيل..... ان البلاد المبتلاة بنواقص كثيرة في كل ناحية من نواحي حياتها تقريباً هي أحوج ما تكون الى مثل هذا المنهاج أو المشروع الاصلاحى الشامل. أما الحلول المبعثرة والمعالجات المشتته فلا تجدي قليلاً.

الفقر وضالة دخل العائلة العراقية. زيادة الانتاج وعدالة توزيعه

ثم علقت في ذلك الخطاب على ضلالة دخل العائلة وعلى الفقر المدقع الذى هو من نصيب أكثر الناس في العراق وقتئذ وقلت:

«ليس الفقر المدقع عندنا كما يظهر أمراً واخراً للضمير محركاً للمشاعر مثيراً في المشاهدين له روح الاشمئزاز والتذمر بل هو مشهد اعتيادى لا يلفت الانظار يمر به الناس كما يمرون بسائر الأشياء الاعتيادية. ان هذا الدخل الواطىء الخفى هو لطخة عار يجب أن تتخلص منها بأسرع ما يمكن ان كان لدينا ضمير اجتماعي حي، وهو من جهة أخرى نفص أساسى في كيان الدولة.

فاد أنه يوفر للعائلة نعمة غير متاحة لدى من تدخل يكمها خفاء مدسة بسطة
حداً فان لاكثره نساخه من سكان هذه الدولة سيمور خارج الخفاء مدسة
أو خارج لدولة روحاً وواقعاً وان كانوا داخل حدودها جسدياً وجمعياً
ومعنى هذا أن لدولة سيمى معصده في كتابها لا عن مجموع سكانها بل عن
بعض صنبل منهم وبما أنهم من هذا من كتاب! يجب أن يفكر في رفع مستوى
وتعديل هذا الحال ويجب أن نعتبر أنفسنا مقصرين جداً إن لم نبدل هذا الحال
يجب أن يكون تعديل هذا الحال أول الغروض وأهم الواجبات بل هو شرط
أساسي حيوي لوجود الدولة.

كيف برفع مستوى الدخل المذكور للعائلة العراقية؟ الجواب واضح بزيادة
الانتاج أولاً وبحس توريعه ثانياً. كيف نزيد الانتاج وكيف نحسن توريعه؟
هاتان هما المشكلتان العويصتان اللتان تحتاجان الى دراسة دقيقة من قبل
اختصاصيين من ذوي القدرة العلمية والخبرة الواقعية. وعلى كل فان رفع
مستوى الدخل الى الحد الذي نتمناه عن طريق تحسين الزراعة وتوسيعها
واستعمال الآلات الميكانيكية الحديثة فيها فقط أمر غير ممكن بتاتاً. ونحن إذا
أردنا أن نتوصل الى مستوى الدخل الذي نريده نحتاج الى الاهتمام بالصناعة
اهتماماً جدياً. ولكن ما هي الصناعات التي يمكن ويجب تأسيسها والتي لها قابلية
النمو والتوسع في العراق؟ وكيف تؤسس وتشجع؟ كل هذه أمور لا يمكن أن
تدرس بشكل ارتجالي خاطف عن طريق الدوائر الحكومية بل نحتاج ان نسلط
في معالجتها الطرق التي سلكتها الدول الأخرى التي جابهت مشاكل عويصة مثل
هذه وذلك بالاستعانة بخبراء مشهود لهم بالمكانة والاختصاص في مواضعهم
للتفرغ لدرس هذه الأمور من جميع نواحيها وتقديم المشورة بذلك. ومنها يكن
من جدل حول الطريق الذي ينبغي أن نسلكه لمعالجة الموضوع فان الامر الذي
لا جدال فيه هو أن بقاء الحال على هذا المنوال امر معيب ومخطر ومزعزع
لكيان الدولة واستقرارها.

الاسعاف الاجتماعي

الامر الثاني الذي غفلت عنه الحكومة ولم تشر حتى اشارة بسيطة إليه في

منهاحها هو موضوع الاسعاف لاجلهم الذي هو من هذا المقادير بعد ذلك
 مسؤوليتها تجاه مواطنيها ان الدولة التي تطلب من هذه ضريبة اليهودي تحصيل
 لواجبات والافداء على نوع التصحيحات ما فيها من هذه الامور ، بل هي
 بحالتهم تحت ان بعد ان عليها هي لاجل اخرى ، حيث مهمة جدا ، ولكن
 لمواطنيها ان يسعف من يعجز منهم عن اسعاف نفسه ليست من
 لأسباب المتبردة ، فالسج الذي هو لغير من فود وصحح عاجز عن العمل
 وعن حالة نفسه تحت ان لا يكون لرحمة لا قدر وسفته مستحقين منه يسعف
 في الظروف ، انه قد حذر المجتمع عندما كان قادر على العمل ، فلا تحت
 يسعف عندما أصبح عاجزاً عن العمل ليست مسجوحه " وذلك لا معنى
 وكذلك المصابون بعاهات اخرى متعددة عن العمل وذلك لأسباب ما تحت
 الدولة لحد الآن لاسعاف هؤلاء ، الخوا لم تعمل سناً سناً وإنما بركبتهم لرحمة
 الأقدار وصدقات المتصدقين ، والذي سنط في الفقرة لاجتماعه عندما يترك في
 الطريق لا تمد الدولة يدها لتنتشله ، بما هؤلاء ، حتى صريح على لدولة لا وهو
 اسعافهم ، ان الصدقات الفردية ليست فقط لا تكني لحل مشكلة هؤلاء
 المنكوبين وإنما هي عيب وخزي وعار لأنها ان دلت على شيء ، وإنما تدل على
 تقاعس الدولة عن القيام بواجباتها وتدل على انعدام الشعور بالمسؤولية
 الاجتماعية ، ان المظهر الوحيد من مظاهر الاسعاف الاجتماعية عندما هو العناية
 بالمرضى وإن كانت هذه العناية لا تزال في أول عهدها وبشكل ناقص جداً ولا
 تمس إلا بفرأ قليلاً من أفراد المملكة ، ولكن من حيث المبدأ ما هو الفرق بين
 اسعاف المريض واسعاف العاجز ، إذا كانت الدولة تشعر بأنها مسؤولة عن
 المريض حتى يشفى ألا ينبغي ان تشعر بأنها مسؤولة عن الأعرج وعن المنع
 سبب تقدمه في السن أو بسبب عاهة من العاهات أو عن السعوط حتى تحت
 عملاً له؟ هذه المسؤولية من حيث المبدأ واحدة ، بأنها مسؤولية لدولة عن
 مواطنيها من يوم ان يولدوا إلى يوم ان يموتوا..... وهي وإن كانت مستعنة
 لأشكال ولكنها مسؤولية واحدة في الاصل وهذا ما ادركه العربون مرور
 الزمان إدراكاً تاماً فدلوا دولهم تدريجياً إلى دول إغابية.... أي دول تسع
 بأنها ملزمة باليهود مختلف الأعمال الإغابية التي تسعد المواطن كما نسمي

قواء الكامسة وإمكاناته ومخافظ علمه من يوم أن يولد إلى يوم أن يفارق الدسا معزراً مكرماً. ولذلك نجد مشاريع الاسعاف الاجتماعي والضمان الاجتماعي التي ابتدأت الدول العربية تأخذ بها في أواخر القرن التاسع عشر والتي توسعت بصورة خاصة بعد الحرب العالمية الماضية والتي تطالب الشعوب العربية اليوم بتوسيعها توسيعاً عظيماً بحيث تكون شاملة كاملة كافية.

إنني بالطبع لا اجرؤ أن أطالب الحكومة بأن تقوم بهذه الأعمال كلها فوراً وهذا النطاق الواسع وإنما كنت آمل أن أجد لهذا الموضوع الخطير محلاً في منهاج الحكومة. كنت آمل أن أرى الحكومة قد أدركت خطورته فبدأت تدرسه أو على الأقل وعدتنا بدرسه دراسة جدية. اني أدرك أن الموضوع معقد وخطير وتترتب عليه مسؤوليات مالية كبيرة لأنه يكلف الدولة نفقات باهظة. وله وجهة إدارية أيضاً وهي إيجاد الجهاز النزيه الكفء لتنفيذه ومن يقوم بتنفيذه - الحكومة المركزية أو البلديات أو بتعاون الجهتين. وما هو مجال الاستفادة من تعاون الأفراد والمؤسسات والجمعيات الخيرية الاختيارية الى غير ذلك؟ كل هذه أمور ستكون موضوع درس. ولكن بالرغم من جميع هذه المشاكل فانه موضوع يجب أن تواجهه الدولة. هي مسؤولية واقعة على عاتقها فإما أن تقوم بها كدولة وإما أن تتقاعس عن القيام بها وعندئذ تكون قد فقدت المسوغ الوجداني الذي يبرر ممارسة سلطتها على مواطنيها.

بيوت السكن وإعمار المدن

هناك مسألة أخرى كنت آمل أن أجد لها محلاً في منهج الحكومة ألا وهي مسألة تهئية المساكن وإعمار المدن وتخطيطها. إن مصيبة العراق هي بانتقاضه البشرية من جهة وانتقاضه الحجرية وخرائبه التي نطلق عليها اسم المدن والقرى العراقية. إننا لا نملك مع الأسف احصائيات عن عدد الذين يسكنون الصرائف والأكواخ المعمولة من القصب أو سعف النخيل أو الخشب ولا عن عدد الذين يسكنون في بنايات من الطين ولا عن عدد الذين يسكنون في بنايات من الآجر. ولكن على كل حال يسكن القسم الأعظم من سكان العراق في النوعين الأولين أي الصرائف والأكواخ والبيوت الطينية مضافاً إليها البيوت المعمولة من الشعر وهؤلاء جميعاً مشكلتهم عويصة ضخمة تشكل موضوعاً قائماً

بذاته. أما قصصه السوب السكينة الأخرى وإن كانت أقل صحامة من الأولى فإنها تشكل موضوعاً مستغلاً لأنها تختص بالمدن والقرى الكثر. وعندما يدور مشكلة بيوت السكن نقصد على الأغلب سوب السكن في المدن. وعلى كل فمشكلة المساكن سواء ما كان منها في المدن والقرى لكثرة أو في القرى الصغيرة والمزارع تشكل اليوم مشكلة من أصعب المشاكل. مسكته بقاسي الناس منها. وعلى الأخص في المدن الكثر. أمر الالام وأكبر الصعوبات ولا خور أن تترك الى التثبيت الفردي وحده الذي لا يجدي على الأغلب فضلاً. يجب أن تدخل الدولة فيها لا بالطريقة السلبية التي سارت عليها لحد الآن والتي دفعتها إليها ظروف الحرب بل بطريقة إيجابية وذلك بالمساعدة على بناء البيوت وخاصة للطبقات الفقيرة. أما شكل هذا التدخل والطريقة الإيجابية التي ينبغي أن تسلكها الحكومة فتلك أمور تحتاج أن نستفيد فيها من خبره الأمم الأخرى وليس ذلك بالأمر العسير.

وما يقال في بناء البيوت يقال عن تخطيط المدن تخطيطاً فنياً عسرياً. فالوضع الذي فيه مدنا وقرانا هو وضع مؤسف مخجل من جميع الوجود ويحتاج الى تخصيص قسم غير قليل من جهد الحكومة لإصلاحه: وإني أعتقد جارماً أن ضخامة هذا الموضوع الذي يختص بحياة ما لا يقل عن نصف سكان العراق. وكذلك خمول البلديات عن اداء مهامها. يحتاج الى تأسيس وزارة خاصة تسمى بوزارة الإعمار والتخطيط تناط بها شؤون البلديات وشؤون تعمير بيوت السكن وتخطيط المدن..... وذلك للتفرغ الى هذا الموضوع الخطير. أن الزمن والجهل والتأخر والفقر قد جعل من مدنا وقرانا خرائب لا يجوز أن يسكنها بشر. إننا أحوج إلى تأسيس وزارة من هذا القبيل من غيرنا. ولكن على شرط رئيسي هو أن نغدها بالقوة والتأييد والمال والاختصاص. وتمهيداً للقيام بالأعمال المذكورة على الوجه الأتم ينبغي أن نوفد مجموعة من الشبان الى الغرب للاطلاع على شؤون البلديات وأعمالها وفعاليتها ونشاطاتها لكي يرجعوا لمثل هذه الوزارة بروح ونظرة جديتين وفعالية ونشاط جديدين كما ينبغي أن نستفيد من خبرة عدد غير قليل من الاختصاصيين في هذا الموضوع.

دولة خدمة لا دولة سلطة واستغلال . دولة مجموع الناس لا دولة طبقة مهبط
دولة حرية لا دولة تقيد للحریات

ثم بعد أن انتهت من ذكر نقاط أخرى عملها المنهج حسب خطائي نما
يلي

• هذه بعض النقاط التي رأيت أن أضعها للحكومة إليها ولدى غيرها نقاط
أخرى كثيرة ولكن ضيق الوقت يدفعني إلى الاختصار . وهي كلها مسعنة من
وجهة نظر محلصة وفلسفة إيجابية - وهي أن توجد الدولة توجيهاً اجتماعياً
يجعل منها أداة لخدمة مجموع الناس الذين سيلمسون فعاليتها إذا ما تعدت
الاقتراحات المذكورة . سدركون عندئذ أن هذه المؤسسة - وهي الدولة -
قد أسست للحرير والترفيه والشفقة لا للضغط والإكراه الخالين من كل فائدة
وخير . يجب أن يشعر الناس عن طريق الأعمال الإيجابية المفيدة أن هذه دولة
مجموع الناس لا دولة طبقة منهم . أنها دولة خدمة صادقة لا دولة استغلال
مفقوت . أنها دولة حرية لا دولة تقيد للحریات . أنها دولة شفقة وحنان لا دولة
اهمال للمواطنين .

تقاليد تمثيل الطوائف

وهنا لا بد أن أبحث في قضية مهمة وهي قضية التقاليد التي جاء على
ذكرها فخامة رئيس الوزراء أكثر من مرة في هذه القاعة . أنا لا أعلم ماذا
يقصد رئيس الوزراء بهذه التقاليد ؟ فإذا كان يقصد منها إرضاء فئات من
الناس بادخال ممثلين عنهم في الحكومة فأرجو من فخامته أن يتحقق هل أدت
هذه الطريقة إلى إرضاء تلك الفئات أم لا ؟ أنا نعتقد أن هذه التقاليد كانت
نتيجتها إثارة السخط والتذمر لا الإرضاء . أنا نعتقد أن الحكومة بين
خيارين إما أن تأخذ بطريقة الكفاية أي وجدت وإما أن تعتبر الناس فرقاء
(أي طوائف) . وإذا أخذت بالاعتبار الثاني عندئذ يجب أن تكون التقاليد

مرصة عادلة لا تتبر شعور العين والاحجاف . إن هذه الفكرة . كانت نخول في
حو طر أكثر الناس وتكلمون حولها في محالسهم الخاصة ولكن لم نقرأ أحد عن
لجاهرة بها أو بصارح الحكومة بها رسمياً . اني اعتقد انه من الأفضل للسياسة
لمراقبة أن يتصارح الناس حولها في هذه القاعة إذ أن الطرق التي سرنا عليها
لحد الآن كانت باعنة للألم والاستياء . اني أرى أنه من الأفضل أن يسر البلد
على أساس اتقاء الاكفاء دون المظفر الى الفئات التي نتمون منها .

مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤^(١)

النظام الديموقراطي ومستلزماته

لقد أسسا ما سمي بنظام ديموقراطي في هذه البلاد ولكن مع الأسف هذا النظام عندما أسس لم يبحث في مستلزماته ولا في مستوجباته الأساسية. أسسا هذا النظام والعملية والتفكير هما نفس العقلة والتفكير اللذان كانا يسيران الأنظمة السابقة. فالنظام الديموقراطي يقوم على أساس التعاون الحففي بين الأفراد والحكومة من جهة وبين مختلف الجهات من الشعب من جهة أخرى وهذا التعاون مشروط بثلاثة شروط أساسية أولها أن يكون الأفراد متقاربين في مستوى المدنية والتفكير وأن لا يعيش قسم منهم في القرون الغابرة وقسم في القرن العشرين. اد يستحيل ان يوجد تعاون مع وجود هذه الفروقات. لذلك إذا أردنا أن نقيم نظاماً ديموقراطياً حقيقياً فإن أول شيء يجب أن نقوم به هو أن نقلل من الفروقات في مستوى المدنية والتفكير بين مختلف الجهات. وان خبرتنا اليومية تؤيد ذلك فانه يستحيل ان يتفاهم شخصان إذا كان الفرق في المستوى الفكري أو المدني بينهما شاسعاً.

ثم أن النظام الديموقراطي أساسه الحقيقي مساهمة الأغلبية من الناس في الحكم وفي العملية السياسية وإذا كانت تلك الأغلبية من الناس بسبب التأخر والجهل تعيش في عقلة قرون غابرة يستحيل عليها أن تساهم في الحكم والعملية السياسية كما يريد. فإذا أردنا أن نؤسس نظاماً ديموقراطياً حقيقياً فالشرط الجوهري هو أن نأتي بهذا المجموع الذي هو خارج الدولة ونرفع مستواهم من جميع الوجهات وندخلهم في الدولة. فلا يمكن أن يسير النظام الديموقراطي

(١) - منس من خطاب الذي ألقاه عند مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤ في مجلسه

تاسعة عشر من لائحة لأعداد لسنة ١٩٤٣ المعددة في ٩ أبريل سنة ١٩٤٤

والجمهور الأعلى من الناس لا يعرفون لدولته وسببه فيها في الواقع وإن كانوا دخلوا حيزها وحدها وأسرهم الناس بمعدنهم أغلبية الناس بأنهم مُضْمَرُونَ وقد كان العمل لأحدهم على غيره معجزة معنى ذلك تلاشي التعاون بين الحكومة والناس وبين الناس بعضهم مع بعض ولاشي التعاون إسحال إغداد نظام ديموقراطي في هذه البلاد لا يوجد في تفكير سائر الحكومات لسانته وخصرته أنه جهات أو جهته في تعاون الناس معها فالحكومات غير حريصة على تعاون الشعب معها بمص جوهرى فلم يكن يهم الحكومات في الحقيقة أتعاون الشعب معها أم لا يتعاون لأن هذا شيء غير جوهرى بالسبب لها فالعقيلة التي سيرت لأمور في السابق ولا تزال تسيرها الآن كانت ولا تزال عقلية استبدادية لا يهمها تعاون الشعب معها ! بينما روح النظام الديموقراطي هو التعاون

أما النقطة الثالثة التي أود أن أنوّد بها هي وضع خطة أو تصميم للإصلاح

فإذا كانت الدول المتقدمة لجأت الى وضع خطط للإصلاح فاحرى بالدول المتأخرة في سائر النواحي مثلنا أن نقوم بذلك إذا أبا في حاجة أشد الى مثل هذا التصميم الإصلاحي وأؤكد لكم أنه يستحيل رفع مستوى البلاد بالسير بالروتين الاعتيادى فالدوائر الحكومية بسيرها الروتينية الاعتيادية ستحيل عليها أن تخطو بالبلاد الخطوات التي تصبو اليها وإن تحقق التطور الذي ينمى كل واحد منا ثم أن هذه الخطة أو هذا التصميم لا يمكن أن يهضم به الموظفون اعتقد أننا بحاجة لجلب عدد من الخبراء لدرس مشاكل هذه البلاد وتأسيس دائرة أو دوائر للتحرى لتعرفنا بمشاكلنا بشكل احصائي رقمي دقيق والمسؤولون وغيرهم لا يعرفون في الوقت الحاضر مشاكل هذه البلاد معرفة احصائية دقيقة وإذا لم يضع خطة لإصلاح هذه البلاد مستنده الى درس علمي شامل لمختلف الجهات لا يمكن إصلاح هذه البلاد واليهوض بها ولذلك كنا نأمل أن نخذ في مهج الحكومة أو بالأحرى في مراسلها شيئا من هذا الفسل بهدف الى وضع خطة أو تصميم لمطور البلاد في مختلف النواحي

المطالبة بتوجيه الجهود وصرف نسبة عالية من الإيرادات لغايات التطوير وتغيير الأوضاع الراهنة^(١)

.....

المهم ان يخصص قسم كبير من إيرادات الدولة لمصروفات غير اعتيادية تهدف الى رفع مستوى معيشة الناس ومستوى كفاياتهم ومستوى الحماة العامة في البلد. وهذا ما لم تقم به الميزانية الاعتيادية. وأؤكد ان انتقادي هذا انتقاد وجداني غير مبعث عن حب الانتقاد وانما هو انتقاد مبعث عن عصفه راسخة. لم تهتم الميزانية السابقة ولا هذه الميزانية الاهتمام الكافي برفع مستوى البلد وتطويره وتخصيص مبالغ كافية لهذه الغاية. واكتفت بالاعمال الروتينية. وليس معنى هذا ان الدولة مستغنية عن الصرف على الاعمال الاعتيادية التي يجب ان تستمر دون اي توقف. بل المقصود هو ان تكون هناك نسبة بين ما يصرف على هذه الاعمال وبين ما يصرف على الاعمال الاخرى التي تغير من الاوضاع السائدة. يصرف مثلا ثلثا الميزانية على الجيش والشرطة والادارة وغير ذلك من الامور التي تحافظ على الوضع الراهن. بينما يصرف على المعارف ٧٪ وعلى الشؤون الاجتماعية اقل من ذلك ويصرف على ما يزيد في رخاء البلد الاقتصادي اقل من ذلك بكثير. بينما يجب ان يصرف ما لا يقل عن ٥٠٪ من الميزانية العامة لتغيير الاوضاع الراهنة.... التي لا تليق بدولة. فلا يقبل رئيس الوزراء ولا وزير المالية ولا اي نائب ولا اي احد له وجدان باستمرار هذه الاوضاع - فقر وجوع وعراء وجهل والاكثرية الساحقة من اطفال الشعب لا يستطيعون الحصول على دراسة ابتدائية. فهل هذا وضع يتناسب ووجود دولة تريد ان تحتل مكانا بين الامم؟ انا لا اقول اننا نستطيع تبديل هذه الاوضاع بين عشية وضحاها بل اقول انه بالامكان تخصيص مبالغ كافية لهذا الغرض وان توجه وارداتنا وجهودنا لتغيير هذه الاوضاع.....

(١) ممس من الخطاب الذي القه مماسة مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤ في الحة الناس والعشرين من الاحماء الاعصادى المبعده في ١٣ ١٩٤٤

المطالبة بتأسيس نقابات العمال وبالعاء نظام دعاوى العشائر تدريجياً^(١)

عندي نقطتان وددت ان اسأل عنها معالي وزير الداخلية:

اولاهما: لقد تقدمت عدة جهات بطلبات الى وزارة الشؤون الاجتماعية لتأسيس نقابات للعمال. ومثل هذه الطلبات تحال عادة الى وزارة الداخلية لاساء رأياها فيما اذا كانت توجد محاذير ادارية او شبهات جنائية او غير ذلك مما يحول دون الاستجابة اليها. وحسب ما فهمت من بعض الاشخاص ان هذه الطلبات قد قدمت منذ اشهر عديدة الى وزارة الشؤون الاجتماعية من عمال الاحذية والتلفونات والمطابع والسكك الحديدية والحدادين والجارين وعمال معامل النسيج في الكاظمية والحياطين وغيرهم. وقد احيلت هذه الطلبات منذ مدة الى وزارة الداخلية ولما ثبت بها لحد الآن. اني اعتقد ان تشكيل النقابات من العوامل التي تساعد على تنفيذ قانون العمال. وهذا القانون سيقى حبرا على ورق اذا لم تؤسس النقابات واذا لم تؤسس دائرة تفتيش في وزارة الشؤون الاجتماعية. فارجو من معالي وزير الداخلية ان يخبرنا بالاسباب التي دعت الى عدم الاجابة على هذه الطلبات منذ عدة اشهر.

والنقطة الثانية التي ارغب في التطرق اليها تخص نظام دعاوى العشائر لقد تقدمت في اللجنة المالية باقتراح الى وزير الداخلية لتطبيق طريقة الالعاء التدريجي للقانون المذكور وأقصد بذلك تشريع قانون يحول مجلس الوزراء الحق في الغاء تطبيق نظام دعاوى العشائر في النواحي التي تكون قد تطورت وتقدمت فيها المدنية تقدا كافيا يجعلها تتقبل الخضوع الى القوانين المدنية. فاذا كانت توجد اسباب تدعو الى عدم الغاء نظام دعاوى العشائر في جميع احياء المطر مرة واحدة لما قد تشأ عن ذلك من مشاكل ادارية فاني اعتقد انه في الامكان الغاءه في النواحي التي يكون التقدم فيها بلغ مرحلة يحور فيها قبول العشائر

(١) من محضر الجلسة الرابعة والعشرين من الاحكام الاعصادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٣
المعمدة في ١٦ ايار ١٩٥٥. مفاضة المراسلة العامة لسنة ١٩٥٥

بالنظام المدي. لماذا لماذا لا نخول مجلس الوزراء بهذا الحق؟^١ ان
استمرار حصوع المرافين الى نظامين - واحد مدي يطبق على سكان المدن
واخر عشائري يطبق على سكان الريف امر مصر حدا وكلها اسرعما بالغاء هذا
التفريق واحصعا جميع السكان لقانون واحد كان افضل. لذلك ارجو من
الحكومة ان تنظر جديا بالغاء هذا النظام تدريجيا.

مساعدة الحكومة للبلديات^(٢)

الكلمة التي القيتها بمناسبة مناقشة الباب الخاص بوزارة الداخلية
(الميزانية العامة سنة ١٩٤٤):

« اني اعتقد ان كل من يطلع على انظمة البلديات في كثير من انحاء العالم
المتقدم يجد ان الحكومة المركزية ليس فقط لا تشارك البلديات في ايراداتها^(٣)
وانما تخصص منحا كبيرة من مالىتها الى البلديات. فبعض قوانين البلديات
تنص على ان تقدم الحكومة المركزية الى البلديات مقابل كل دينار تصرفه
البلديات دينارا مثله كمنحة منها (اي من الخزينة المركزية). وهذا موجود في
كثير من الدول. ونحن لا نطلب من الحكومة شيئا كهذا الآن غير اننا نريد
محافظة الخدمات الاجتماعية التي وضعت على عاتق البلديات لا سيما وان العراق
اكثره ريفي عشائري. فالبلديات مراكز تقدمين واشعاء ويجب ان يخصص قسم كبير من
مالية الحكومة لها. ولم يكن يصعب على الحكومة ان تخصص ربع او نصف
مليون دينار توزعه على البلديات اما على اساس النفوس او على اساس آخر
هذا بالاضافة الى تخصيص ضريبة الاملاك (ضريبة العقار) باجمعها للبلديات.... اني
اعتقد ان الموضوع ينبغي ان يدرس على هذا الاساس. والواقع انه يستحيل
على البلديات النهوض بالخدمات التي تتطلبها منها على اساس الضرائب

(١) - الجلسة الخامسة والعشرون من الاجتماع الاقتصادي لمجلس النواب سنة ١٩٤٣ ص ٣٠٥ من
محاضر جلسات المجلس.

(٢) - الحكومة العراقية كانت وقتئذ (ولا تزال لحد الآن حسب اعتقادي) تأخذ نصف ايرادات
ضريبة العقار وتعطي النصف الثاني - بعد استقطاع مصاريف الحماية - الى البلديات

والرسوم المحصنة لها في الدول الحاصرة فحق نشر هذه البيانات من
الصرائف والرسوم من جهة والواجبات الملقاة على اللجان من جهة أخرى
ونحث على الحكومة أن تساعد اللجان وتعالج الموضوع من الأساس
هذه الكلمة المحصورة التي تحمل في طياتها معنى عميق ومفاهيم أساسية
ممكن وزير الداخلية - عمر بطمي - ليعبرها إلى أهله. وإنما كان سبب ذلك
أنه لم يستوعبها فذهب ادراج الرجاج.

- نشر الخطب والكلمات التي تلقى في المجلس في الصحف اليومية "
 - المطالبة برفع الوصاية على نشر الخطب والكلمات التي تلقى في المجلس -
- لقد أثار هذا الموضوع الذي يمس الحقوق الدستورية لمجلس الأمة نقاشاً حاداً
مع الحكومة. وقد قلت:

" سبق أن فاتحنا وزير الداخلية في اللجنة المالية حول موضوع نشر محاضر
جلسات المجلس في الصحف اليومية وأوضحنا له أن مع نشرها يمس حقوق
المجلس المنصوص عليها في الدستور. واختلفنا معه حول الموضوع. ثم فتحنا
الموضوع في هذا المجلس مرة ثانية وكررنا نفس بياناتنا السابقة وقلنا إن قانون
الرقابة يجب أن لا يشمل مذكرات المجلس وبخلافه يعتبر منع نشرها تجاوزاً على
حقوق المجلس الدستورية لأن ذلك يجعل في الواقع بعض موظفي الدولة أوصياء
على هذا المجلس. وهذا غير صحيح. فوعدنا فخامة رئيس الوزراء بأنه إذا
خرجت الخطب من المحضر الرسمي وصادق عليها بأنها طبق المحضر فلا يبقى
مانع من نشرها في الصحف. وأيد ذلك وزير الداخلية. غير أننا وجدنا أن هذا
الوعد لم يوف به. وأنه صدرت تعليمات منه إلى مديرية الدعاية العامة تقضي
بعدم نشر الخطب والكلمات التي تلقى في المجلس إلا بعد أن تمر من الرقابة "

" وقد طبق هذا الأمر على شخصياً. فقد استحصلت على نسخة من خطبي
التي كنت قد القيتها في هذا المجلس من المحضر الرسمي وأرسلتها إلى إحدى
الصحف المحلية. وهذه الصحيفة. بناء على تعليمات صادرة من مديرية الدعاية

(١) - الجلسة السابعة والعشرون المصعدة في ٧ مارس ١٩٤٤ من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣.

العامه . أرسلها الى تلك المديرية وكتب احد موظفي تلك المديرية على الخط
بوحل نشرها . فوددت أن أعرف أين الوعد الذي أعطاه كل من رئيس المجلس
ووزير الداخلية ؟ وهل هو باق على حاله أم لا ؟ اني أعتمد أن إحصاء الخط
التي تلقى في هذا المجلس إلى قلم الرقابة هو تخاور على حموفه وعلى لعمري
الأساسي . ويؤدي الى انتفاء الفائدة من وجود المجلس الذي يجب أن يكون محلاً
لتوعية الناس وتثقيفهم . فوضع الرقابة على ما يلزم في هذا المجلس معناه
انتفاء الغرض الأساسي من وجود هذا المجلس ... واني إذ أتكله دفاعاً عن
حقوق هذا المجلس إنما أعبر عن أفكار سائر أعضاء هذا المجلس سواء المؤيدين
منهم للحكومة أو المخالفين لها . بل اني اعتقد اني أعبر حتى عن ضمائر الوزراء
الذين هم الآن في الحكم . هذه حقوق أساسية يجب أن لا يُختلف حولها بتاتاً
سواء كنا مؤيدين أو معارضين ، ويجب على هذا المجلس أن لا يتنازل عن دره
من هذه الحقوق التي إذا مست يجب على المجلس أن يثور من أجلها . لذا اني
أرجو من معالي وزير الداخلية أن ينور هذا المجلس حول هذا الموضوع .

فأجاب وزير الداخلية (عمر نظمي) بما يلي :

« يظهر انه حصل سوء تفاهم بين بعض النواب المحترمين والحكومة فيما
يتعلق بهذا الموضوع . ففي الجلسات الماضية صرح فخامة رئيس الوزراء (نوري
السعيد) بوجهة نظره ثم أيدته أنا ، وهناك مخابرة جارية بين فخامة رئيس
الوزراء وبين رئيسي مجلسي الأعيان والنواب في هذا الموضوع . وبناء على هذه
المخابرات وبناء على التصريحات التي نوهت بها لا يجوز نشر خطب النواب إلا
إذا كانت هذه موجودة في المحاضر الرسمية . فالمحضر بعد ان يكمل ويصدق
عليه الرئيس المختص ينشر في الجرائد بصورة متسلسلة . وهذا هو الذي حصل
الاتفاق عليه . وان ما بينه النائب لا يتفق وما تفضل به فخامة رئيس الوزراء
بذلك التصريح الرسمي » .

فأجبتة : اني اعتقد أن فخامة رئيس الوزراء صرح بأن لا مانع من نشر
المحاضر الرسمية بعد التصديق عليها بأنها مستخرجة من الضبط ولم يقل
فخامته أن الخطب يجب أن تنشر بالتسلسل وإذا طبق هذا الأمر فان معنى
ذلك أننا يجب أن ننتظر شهراً وأشهراً حتى يخرج الضبط بكامله وعندئذ

أقول لقائده من خصله الكلمات التي تلي في هذا المجلس من خصله
نفس نظر أعضاء المجلس تعاقب في هذه الخطة مهمة من خصله
حقوقه وبحث على خصله سوء دو مفاد من مع خصله خصله
نفسه أن يلاحظ ذلك لأن هذا الشيء. سمي لقائده من مد كرات

إني لم استغرب من استهتار وزير الداخلية بالمجلس وتطاوله على حقوقه.
ولكن الذي يثير الاستغراب سكوت المجلس على هذا الاستهتار به وهذا
التطاول عليه. لقد حاولت أن أستنجد بأعضاء المجلس واستهض همهم
للدفاع عن حقوقه وصيانة كرامته ومكافحة الوصاية التي فرضتها الحكومة
متمثلة بوزير داخليتها عليه. بالحيلولة دون نشر الخطب والكلمات التي تنق
في قاعته في الصحافة اليومية إلا إذا وافق عليها الرقيب الذي يأتمر -
بالطبع - بأوامر وزير الداخلية. الذي أصبح في الحقيقة والواقع وصياً على
المجلس. ولكن كلما بقي كانت صرخة في واد ونفخة في رماد. فلم يلاق كلامي
صدى لدى أعضاء المجلس ولم يهب أحد لتأييدي في الدفاع عن حقوقه.

والواقع اني كنت دائماً أشعر في قرارة نفسي أن تسمية ذلك المجلس
بمجلس الأمة هو نوع من المكابرة ومخادعة النفس لأن المجلس كان في الواقع
مجلس الحكومة أو مجلس السلطة المسيطرة على الأمة لا مجلس الأمة. وعندما
كنت أطالب أعضاءه بالدفاع عن حقوقه وصيانة كرامته والوقوف بوجه
التجاوزات الحكومية على سلطاته وحقوقه الدستورية كنت أجاوز الحقيقة
وأغمر عيني عن الواقع. إذ كيف يستطيع مجلس يدين معظم أعضائه إن لم
يكن جميعهم بعضويتهم فيه إلى سلطة الحكومة أن يقفوا بوجه تلك السلطة
ويتحدوها.

ومع ذلك كنت أقول لنفسي أن وجود هذا المجلس على ما فيه من
عيوب - وعيبه الأكبر أن أكثر أعضائه إن لم يكن جميعهم وقتئذ كانوا
مدينين بعضويتهم إلى الحكومة - خير من عدم وجوده. انه كان على الأقل
يفسح المجال أمام البعض أن يناقشوا الحكومة ولو كان نقاشاً بين طرفين غير
متكافئين. بين طرف مدين يشعر بضعفه وطرف دائن يشعر بقوته.

لا شك أن خطاب العرس للوزراء السعدية النامه كان قائماً على شعور الحكومة، ونوري السعد بالذات، بأن هناك احتلالاً واضحاً في الموارد بين السلطين السعدية والسريعه، وأن الثنائي عشره سنة التي مرت على العراق منذ نشرع القانون الأساسي (الدستور) سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٤٣ قد رادت في ضعف المجلس الساي كما رادت في تسلط الحكومة على الانتخابات السايه، كما أقر بذلك نوري السعد نفسه في المجلس، ولذلك قال أن نقطة الضعف في الحياة الديموقراطية السايه هي قانون الانتخابات الذي جعل اللواء (المحافظة) بكامله منطقة انتخابية واحدة، والذي جعل الصراع بين الحكومة والمرشحين المستقلين في الانتخابات صراعاً غير متكافئ، لسبب واضح هو أن الحكومة تملك من النفوذ في اللواء (المحافظة) ما لا يملكه أي فرد منها كان نافذاً ومهما كانت قاعدته الشعبية واسعة.

ولكن نوري السعيد كان سطحياً في تحليله لأسباب الضعف في الحياة الديموقراطية النيابية في العراق عندما نسب هذا الضعف لقانون الانتخابات وحده، كما لم يكن صادقاً في تعبيره عن مشاعره الحقيقية تجاه الحياة الديموقراطية التي لم يكن يرغب أبداً، في قرارة نفسه، أن تقوى وتهدد السلطة التنفيذية التي كان يتمتع بها هو وغيره ممن كانوا حريصين أشد الحرص على أن لا تفلت السلطة من أيديهم، كانوا يتخوفون ويصيبهم الرعب من الحياة الديموقراطية، وكانوا يرون أن بقاء السلطة في قبضة أيديهم هو السد المانع الوحيد بين النظام والفوضى، ولهذا السبب بالذات وقف نوري وقفته العنيدة ضد الانتخاب المباشر، وعندما تحقق الانتخاب المباشر بعد جهاد ومشاق وعبر مآسي ودماء في انتفاضة ١٩٥٢ تبين أنه لم يغير لا في واقع الحكم ولا في واقع الانتخابات كثيراً مما يدل على أن أسباب ضعف الحياة الديموقراطية النيابية كانت أعمق بكثير من قانون الانتخابات، وقد تطرقت الى أسباب هذا الضعف في الخطب التي ألقيتها في عدة مناسبات في خلال تلك السنة النيابية كما سبق أن بينت.

والواقع اني عندما استعرض مجهودي النيابي في تلك السنة من خلال الخطب والكلمات التي ألقيتها، والتي اقتبست نتفاً منها، أشعر بنوع من

المصاعلة الوجدانية والأعترار النفسى - فلند حاولت جاهدًا أن أحمل الحكم
على تبنى قم جديد وأهداف اجتماعية واسعة تعبر من نظره الناس إليه. أنى
إلى الحكم. الأمر الذى جعل نورى السعيد يتصانق من كلماتى وقد نحامل على
عدد مرات ووصفى بالحالى البعد عن الواقعية.

حمدي الباجه جي يرشحي للوزارة وأرشد العمري يعارضني

على أثر استقالة وزارة نوري السعيد الثامنة بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤٤ كلف الوصي على العرش السيد حمدي الباجه جي بتأليف الوزارة الجديدة فألفها في ٣ حزيران ١٩٤٤ ونظرا للعلاقة الوثيقة التي كانت تربطني بالسيد حمدي الباجه جي - جاري في المزرعة وزميلي في مجلس النواب - كان من الطبيعي ان يحظر على باله اشراكي في وزارته. وعند المداولة في تأليف الوزارة في البلاط الملكي، وبدون ان يستشيرني او يخبرني بالموضوع ذكر اسمي بين الاشخاص الذين اقترح استيزارهم في وزارته. وبما ان ارشد العمري كان من بين المرشحين للاستيزار فقد عارض في اشراكي في الوزارة بسبب الاصطدام الذي كان قد حصل بيني (وكنتم وقتئذ مديرا للتجارة في وزارة المالية) وبينه (وكان وقتئذ امينا للعاصمة) عندما كنا معاً عضوين في لجنة التمويل العليا التي تألفت على اثر اندلاع الحرب العالمية الثانية. والتي كان يرأسها وزير المالية محمد رستم حيدر. ولا أتذكر - بعد هذه المدة الطويلة - الموضوع الذي حصل الاختلاف حوله. غير أنني أتذكر جيداً اني والسيد ارشد العمري كنا على طرفي نقيض وان جميع اعضاء لجنة التمويل العليا اخذوا بوجهة النظر التي ابديتها. وعندئذ هدد ارشد العمري اللجنة بقوله اذا لم يقبل اقتراحه فانه سوف يستقيل من اللجنة. اي انه اراد ان يفرض رأيه على اعضاء اللجنة المؤلفة من وزير المالية رئيساً ومن مدراء عامين وغيرهم اعضاء. وقد رفضت اللجنة الانصياع لتهديده. ولم تتراجع عن موقفها مما ادى الى استقالة ارشد العمري منها. ولذلك عندما رشحتني حمدي الباجه جي للوزارة وايده في ذلك تأييداً قويا صالح جبر قال السيد ارشد العمري للمجتمعين انه يصعب عليه التعاون معي وقص عليهم قصة الخلاف الذي كان قد نشأ بينه وبينني في لجنة التمويل العليا. ولذلك قال لهم اما انا واما عبد الكريم الارري في الوزارة ثم قال لهم « اذا كنتم تريدون احداً من آل الارري فاني ارشح لكم بدلاً

من عبد الكريم الارزى المهندس عبد الامير الارزى مدير رى مطعمة بغداد وقتئذ وشقيق عبد الكريم الارزى الذى لم يحصل منه وسى ائى ارشد العمري) اي اختلاف او اصطدام عندما كنت اشغل وزارة الاشغال والمواصلات.

وبالنظر لان الوصي على العرش كان شديد الرغبة في اشراك ارشد العمري في الوزارة وزيرا للخارجية فقد تغلب رأي ارشد العمري ووافق المجتمعون على اقتراحه باشراك شقيقي عبد الامير الارزى في الوزارة وزيرا للمواصلات والاشغال. وقد شرح لي حمدي الباجه جي بعد ذلك تفاصيل ما حدث في اجتماعات البلاط الملكي حول الموضوع. فأجبتة اني اشكرك جدا على حسن ظنك بي وعلى موقفك وعلى كل فان الخير فيما وقع لانه كان يصعب علي جدا التعاون مع ارشد العمري من جهة. وعلى الاشتراك في وزارة لم اتفق مع اعضائها على منهج عمل وخاصة في الظروف التي كانت سائدة وقتئذ والتي كان الاحتلال البريطاني جاثما فيها على العراق. ثم ان ارشد العمري كان على حق، فالواقع اني لا أرضخ لرأي الا اذا اقتنعت به - أي اني اتعاون فقط عن طريق الاقتناع والاقناع. وعلى كل فاني مسرور لصيرورة شقيقي عبد الامير الارزى وزيرا للمواصلات والاشغال واني اؤكد لك اني لن اضمر في قلبي للسيد ارشد العمري اي حقد او ضغينة على موقفه هذا.

على ان ارشد العمري لم يكتف بهذا. فقد ألّفت الحكومة لجنة من بعض أعضاء مجلس النواب ومن بعض كبار موظفي الدولة لدرس مسودة مشروع ميثاق الامم المتحدة ولتقرير الموقف الذي يجب ان تتخذه الحكومة من مواد مشروع الميثاق المذكور. وقد كنت بصفتي نائبا في مجلس النواب عضوا في اللجنة مع السيد نصره الفارسي واخرين لا اذكر اسماءهم الآن. وقد اجتمعت اللجنة في ديوان مجلس الوزراء عدة اجتماعات ودرست الميثاق بدقة وبعد ان انتهت من دراستها وقدمت تقريرها الى مجلس الوزراء، تقدم ارشد العمري بصفته وزيرا للخارجية الى مجلس الوزراء بمقترحاته لتأليف الوفد الذي كان سيمثل الحكومة العراقية، والذي كان سيكون برئاسة وزير الخارجية في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي كان سيقرّ الميثاق. وقد قرر مجلس الوزراء من جملة من

قرر ايعادهم السيد نصره الفارسي الذي لم يكن يعرف اللغة الانجليزية من ضمن الوفد بصفته خبيراً قانونياً كما اوفد اشخاصاً آخرين لم تكن لهم اية علاقة بالموضوع. وقد تقصّد ارشد العمري استبعادني عن الوفد - كل ذلك بسبب الموقف الذي اتخذته منه في لجنة التمويل العليا والذي انتهى باستقالته من اللجنة المذكورة.. واني اذا اذكر هذه الحادثة اذكرها للتاريخ وبدون ان اشعر في قرارة نفسي بأي حقد او ضغينة. أو مرارة نحو ارشد العمري الذي اعتقد انه كان لسلوكه تجاهي ما يبرره. فرئيس الوفد يجب ان يطمئن الى ان يكون هناك انسجام تام بينه وبين اعضاء الوفد واذا كان ارشد العمري يعتقد انه يصعب عليه التعاون معي في وفد يرأسه هو فانه يكون على حق في استبعادني من الوفد.

وزارة حمدي الباجه جي

مقتبسات من الخطاب الذي ألقته بمناسبة قراءة الإدارة الملكية
بتعين وزارة حمدي الباجه جي^(١)

« تمر الاحداث السياسية في هذا البلد والمجلس في معرض عن مافسها
استفالت وزارة نوري السعيد ولم يعرف المجلس الاسباب التي أدت إلى
استفالتها.... ان هذا المجلس يجب أن يكون المحل الذي تنافس فيه جميع
المسائل السياسية خصوصاً قضية خطيرة كاستقالة الوزارة. من حق هذا المجلس
أن يطلع على مثل هذه الامور التي تتعلق بمصلحة البلاد ومستقبلها. أليس من
المستغرب أن تستقيل الوزارة ولا يعرف المجلس رسمياً أسباب استفالتها. مع
العلم أن الوزارة المستقيلة كانت قد حصلت على ثقة هذا المجلس خلال مدة
بقائها في الحكم وقد حصلت على ثقة أغلبية كبيرة منه. فما الذي سبب
استفالتها؟ بالطبع لا يمكن أن ننسب الاستقالة إلى أسباب ناشئة من هذا
المجلس الذي وافق على جميع اللوائح القانونية التي تقدمت بها الحكومة
المستقيلة. فاذن لا بد أن هناك أسباباً أخرى دفعت الوزارة إلى الاستقالة. أما
كان الواجب يقضي أن تأتي الحكومة إلى مجلس الأمة وتصارحه وتوضح له
أسباب استفالتها لا سيما وأنها قد حصلت على ثقة الأغلبية الساحقة منه؟ أما
كان الواجب يقضي أن تبرر استفالتها تجاه هذه الأغلبية؟ لقد سمعنا إشاعة كثيرة
عن سبب الاستقالة وقد نسبت بعض الاسباب لهذا المجلس. فانا كمجلس نعتب
الحكومات على هذا الاهمال لحقوقه وهذا الاستهتار بجرمته وكرامته. مجلس
يفترض فيه الهيمنة والاشراف على شؤون الدولة يعامل هذه المعاملة المزرية. اني
اعتقد أن هذا المجلس. في جميع الادوار التي مرت عليه. لم يعامل معاملة غير
لائقة بمثل ما عومل به هذه المرة ولم يكن موضع استهتار وإهمال كما كان
مؤخراً ».

(١) - الجلسة الاولى المعددة في ١٨ حزيران ١٩٤٤ من الاجتماع عبر الاعتدادي سنة ١٩٤٤

• شكلت الوزارة الحاضرة ولما فيها نفع كبير لا يأتى بعرف . نسبه
رجل معروف بحس السمعة والناسى الطيب والاحلاس والبرهه
يربطا بعض أعضاء هذه الوزارة صداقة منسية ولكن الصداقه لى بعض
بها لى نفعها تؤيدها تأييداً أعمى . ولم تكن معارصتنا للوزارة الساعه
باشئة عن خصومة شخصه بل بالعكس كانت تربطنا ببعض عضاها صروف
شخصية ولكنها كما تختلف معها ببعض وجهات نظر . وكانت لنا مطالب
طلبا تميدها منها . واليوم نطالب الوزارة الحاضرة بما طالسا به لوزاره
السابقه فإذا لم تستجب الى دعوتنا ونحبسنا الى مطالبنا بعارضها كم عارضنا
الوزارة السابقه . لأن تأييدنا مشترط بمطالب وأهداف عامة وعير منى عن
الصداقه الشخصيه . ان الذي يقربنا من أية وزارة هو استحابتها الى مطالبنا
وأهدافنا والذي يبعدنا عنها مخالفتها لتلك الاهداف وامتناعها عن الاستجابة
لتلك المطالب . وليس للصداقه الشخصيه أو الخصومه الشخصيه دخل في كلا
الامرين .

وبعد أن عدت المطالب التي كنا تقدمنا بها للوزارة السابقه ومنها . على
سبيل المثال . شميل انحصار التبغ على صنع السكاير واستملاك معامل
السكاير ، والأخذ بمبدأ التصميم والتخطيط لتطوير هذه الدولة .
ومنها التخطيط لمشروع متكامل يعالج مشكله الاسكان . وتأسيس مصرف
عقاري . ومعالجة مشكله العاجزين ودرس موضوع الضمان الاجتماعى . ووضع
خطة لتعميم التعليم الابتدائي كخطوة اولى . بحيث تشمل سائر اطفال العراق في
خلال مدة معينة . واحترام سائر الحقوق والحريات الدستورية الديموقراطية
ومن جملتها على الأخص حقوق هذا المجلس ورفع الرقابة والوصاية التي
وضعتها الحكومة السابقه عليه بالحيلولة دون نشر محاضرده وما يلقي فيه من
خطب وبيانات في الصحف اليومية وبصورة عامة توجيه اهتمام الدولة لتعبير
الايضاح الراهنة التي لا تليق بدولة وتخصيص المبالغ الكافية في ميزانة الدولة
لتحقيق هذا الهدف ، وباختصار جعلها دولة خدمة لا دولة روتبة هدفها
الأسمى الاحتفاظ بالوضع الراهن . فاذا استحابت الحكومة لهذه المطالب
فنحن نؤيدها والا فنحن لها بالمرصاد . .

الدورة الانتخابية العاشرة
الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤
مناقشة خطاب العرش ومنهج الحكومة^(١)
(وزارة حمدي الباجه جي)

"..... لقد شعرت بحجة امل مريرة عندما سمعت في خطاب العرش. ولكن هذه الحجة تشبه الحجاب الاحمر لتي شعرت بها وسعرت بها الكثيرون من اخواني الذين استمعوا الى خطاب العرش لسابقه ومعظمهم وكلها لم تكن الا تجميل عبارات وتمساح على الاكبر او مجموعة من الاراء والاقتراحات المرتجلة التي تجمع عادة من دوائر الدولة وحصاف اليها ما يصادف في مجلس الوزراء ومن هذا الخليط المبعثر يصاغ ما نسميه بمنهج الوراء وهذا المنهج في الواقع لا يختلف عن المناهج السابقة....."

- لا دولة ولا ديمقراطية سياسية بدون وعي سياسي شعبي -
- لا يعرف بوجود الدولة الا نفر ضئيل من السكان -
- هذا هو سر ضعف الحياة السياسية وهذا هو السبب في -
- ان اكثر النواب جاءوا الى هذا المجلس بانتقاء حكومي لا بانتخاب شعبي

سادق. ان دولة العراق في الواقع دولة بالاسم فقط. اي شرط من شروط الدولة استوفينا؟ أية دولة هي التي تقوم على جهل تسعين بالمائة (٩٠٪) من سكانها بوجودها؟ في السواقع لا يعرف بوجود هذه الدولة الا نفر ضئيل من الناس في هذا البلد! كيف يمكن ان نقيم دولة على اساس غياب الوعي السياسي الشعبي عند اكثرية الناس؟ لا يمكن ان نتصور وجود دولة بدون وعي سياسي شعبي متغلغل في صميم الشعب، ولا يمكن ان تقوم

(١) - ملاحظات من الخطاب الذي ألقاه في الحلة ليلة الأربعاء ١١-١٩٤٥. من تاريخه العادي لسنة ١٩٤٤ صفحة ٤٤ من المحضر الرسمي

ديمقراطية سياسه في هذا البلد او في اى بلد اخر بدون هذا الوعي السياسي المتعلم في صميم الشعب وان السبب الرئيسي لضعف الديمقراطية السياسية في هذا البلد وكوبا اصحت شكلية تماما لا اساس لها في الواقع هو غياب الوعي السياسي الشعبي كلما يعرف ان اعضاء هذا المجلس وسائر المجالس السياسية السابقة تقريبا انما جاؤا الى هذه الدوة بعملية انتقاء حكومي لا بانتخابات شعبي . فالعملية الانتخابية التي كنا نأمل وجودها وننتظر تحمها هنا تلاثت بسبب غياب هذا الوعي السياسي الشعبي واصحت في الواقع عملية انتقاء حكومي بحت وهذا هو سر الضعف الذي انتاب الحياة السياسية في هذا البلد . فاذا كان الامر كذلك هل يمكن ان نتصور امكانية القيام باصلاح اذا كان اكثر الناس هم خارج الدولة من جهة الوعي السياسي؟ هل نتمكن من اقامة صرح دولة واكثرية الناس محرومة من كل ثقافة؟ هل نتمكن من اقامة دولة والامية متفشية والتعليم الابتدائي مقتصر على ١٧٪ من مجموع اطفال العراق الذين هم في سن الدراسة الابتدائية؟ .

ضرورة تبديل الوضع الراهن وهذا التبديل لا يتحقق

بالاساليب الارتجالية وانما يالسير بمبدأ التصميم على اساس علمية شاملة

فهذا الشكل من التنظيم السياسي الذي اقيم في هذا البلد يتناقض مع الحقيقة الواقعية وهي غياب الوعي السياسي الشعبي . فاما ان نتراجع ونقول ان هذا النظام لا ينسجم والاضاع السائدة في العراق او نتقدم الى الامام ونحقق هذا الوعي السياسي . وهذا التقدم والاصلاح لا يتحقق بهذه الاساليب الارتجالية التي سرنا عليها منذ تأسيس الدولة العراقية لحد الآن . جبل شاهق من النواقص المتراكمة نريد اصلاحه باجراءات تافهة . ان هذا الجبل الشاهق من النواقص المتراكمة لا يمكن ان يزول الا باجراءات واصلاحات جذرية تقوم على اساس منهج او تصميم اصلاحي شامل مستند الى دراسة علمية . وهذه الفرصة التي سنحت لنا من الاستقلال السياسي بدلا من ان نغتنمها لانشاء دولة عصرية اتخذناها فرصة للنوم والاسترخاء . ولا بد اذا اردنا تحقيق اصلاح اساسي من الاخذ بمبدأ التصميم الشامل الذي اصبح ليس فقط في هذه البلاد بل في جميع بلاد العالم . والمتخلفة منها على الاخص . ضرورة محتمة . وهذا

التصميم الشامل يحتاج الى تحريات ودراسات علمية شاملة لجميع شؤون الدولة. كيف يتحقق الاصلاح الشامل؟ ابي اقول لكم بصراحة انه يستحيل ان يتحقق اصلاح شامل بواسطة الاداء الحكومية او الادارية الحاصرة..... ثم بعد ان اتت على ذكر المشاريع الرئيسة في العراق وتاريخها وكيف انها فشلت في تحقيق الامال المرجوة منها وشرحت اسباب فشلها قلت « اذا اردنا ان نقوم باصلاح اساسي نحقق لنا وجود دولة عصرية يجب ان يكون الهدف الاول تغيير الحالة الراهنة التي نحن فيها..... والتي لا تناسب. بل العكس، تتناقض مع وجود الدولة » لذلك فكل اصلاح لا يتناول... ريباده دخل الفرد الذي يجب ان يؤمن له حياة كريمة وتعميم التعليم بمختلف درجاته بحيث يتغلغل في صميم الشعب ويخلق وعيا سياسيا شعبيا اقول بدون ذلك لا يمكن ان تقوم دولة عصرية وجميع الاجراءات الاخرى تكون ثانوية ولا تعنى ولا تسمن من جوع.

الحريات الديمقراطية وحرية الصحافة على الاخص

هناك نقطة اخرى وددت ان الفت نظر الوزارة اليها وهي الحريات العامة وعلى الاخص حرية الصحافة. لقد وضع قانون الرقابة لاجل اغراض حربية اي ان هدفه كان محدوداً جداً ولكن، ومع الاسف، توسعت سلطة الرقابة توسعا عظيما حتى اصبحت اداة لخنق كل روح انتقادية في الصحف. يجب ان لا تكون الرقابة وسيلة لستر النواقص او لستر العيوب والاطفاء التي ينتقدها الناس في اية حكومة من الحكومات. لقد امتدت هذه الرقابة عندنا حتى شملت هذا المجلس نفسه واصبح هذا المجلس ومذاكراته تحت رحمة رقيب الصحافة. لقد بينا في العام الماضي لوزير الداخلية ولرئيس الوزراء ان تشميل رقابة الصحافة على مذاكرات المجلس امر لا يطاق. ثم انه خرق لاحكام الدستور وخرق للحقوق الصريحة المنصوص عليها في الدستور لهذا المجلس وقد وعدنا في وقته ان كل كلمة او خطاب يلقى من هذا المجلس ويرغب صاحبه نشره بعد ان يصادق عليه انه طبق الضغط الرسمي لا يوجد مانع من نشره. ولكن هذا الوعد لم يتحقق. فلقد طلبت انا شخصا عدة مرات الى بعض الصحف نشر الكلمات التي كتبت القتها في هذا المجلس ولما ارسلتها اليها

وارادت نشرها معها الرقيب من ذلك وكبت عليها تؤجل الى وقت اخر مع العلم ان هذا حدث بعد جمع الوعود والبيانات والنصرناجات التي انفسب تطميننا لهذا المجلس على حقوقه الدستورية. وقبل اسبوع او اسبوعين وحدث ان الرقيب نفسه قد شطب على قسم كبير من كلماتي التي كتبت المستها في هذا المجلس وقد أرسلت إدارة الصحيفة التي كانت راغبة في نشر كلماتي إلي صورته من شطب الرقيب. سادتي إن هذا الموضوع يتعلق بقيمة المجلس ومبرلته. إذا ما هي الصلة بين هذا المجلس والساس؟ الجواب هو الصحافة. فالصحافة هي التي تنقل ما يقال في هذا المجلس الى الرأي العام. فيجب ان يكون الطريق بين المجلس والرأي العام مفتوحاً خاليا من جميع الموانع والعراقيل، لذلك اطلب تأييدا من معالي وزير الداخلية بان كل كلمة مهما كانت قاسية ويصادق عليها بانها طبق الضبط الرسمي يجب ان لا توضع عراقيل في سبيل نشرها.

كما وانني اطلب اكثر من ذلك بان كل مناقشة في الامور الداخلية يجب ان يفسح المجال لنشرها في الصحافة العراقية بكل حرية. يجب ان يكون راند الحكومة الاستماع الى كل انتقاد ينشر في الصحف. اني اذكر ما قرأته مرذ في الصحف المصرية على سبيل المثال. ذلك ان وزير الاوقاف بعث الى مراقبة الصحف بمصر قائلا لهم ارجو ان لا تمنعوا نشر اي شتم علي مهما كان قاسيا وانني مستعد لتقبل كل شتم وانتقاد علي مهما كان نوعه فيجب ان يكون راند الحكومة في علاقتها مع الصحافة من نفس النوع.

اما اتمام انحصار التبغ باستملاك معامل السجاير
او التراجع عن الانحصار وترك موضوع التبغ حرا

وتطرقت بعدئذ الى موضوع انحصار التبغ وقلت: « في العام الماضي تخلمت عدة مرات عن قانون انحصار التبغ وقلت انه ليس من الصحيح البدء بالمشروع وعدم اتمامه وقد اجابت الحكومة في وقته ببيانات غير مضعة. اني اعتمد انه ما دام مبدأ الانحصار قد تقرر فليتم الانحصار. فادا كانت توجد شكوك حول صحة المبدأ او عدم صحته فلنرجع عنه. اني اعتمد ان الرجوع عن الانحصار افضل من ابقائه مستورا بوضعه الحالي فاما ان تتقدم الى الامام وبم الانحصار

واما ان نراجع الى الوراء ونترك موضوع تسع حبر ما بعد الحرب على هذا
الموال: الحكومة تشتري التسع من المزارعين وخبرته وسعته في عدد معين
هي بتزويد ورق السجائر والكارتون في معمل سجائر وتسمى عمل
السجائر فقط بيد الشركات فهذا امر غير صحيح فهد الحكومة التي عود
بناثر هذه العمليات الطويلة المعقدة تصعب عليها ان تعمل بالسهولة
بعمل السجائر. وأعتقد انه في لو تم الانحصار وأصبح شاملاً لعمل السجائر
لتأمنت واردات للخزينة العامة لا تقل (بالطبع تخمناً) عن ثلاثة ملايين دينار
سنوياً.

التعويض العادل^(١)

الى متى تستمر الدول تدفع من الخزينة العامة عن ضرائب كان قد
خصصها العهد العثماني قبل قرون وبفرامين سلطانية لمنفعة
مرتزقين من اسر معينة

عرضت الحكومة على مجلس النواب لائحة قانون التعديل الخامس لقانون
رسم الاستهلاك رقم ٥٩ سنة ١٩٣٣ التي تضمن زيادة التعويض بمقدار ٥٠٪ ثم
ب ١٠٠٪.

وما هو التعويض العادل؟

لقد كانت الحكومة العثمانية تحيي حصة مقدارها ١٠٪ من حاصلات
الاراضي الزراعية، تسمى ضريبة الاعشار بموجب قواعد تخمينية معروفة وكانت
الحكومة العثمانية قد اوقفت هذه الضريبة المستحقة لها على بعض الاراضي او
المقاطعات الزراعية لمصلحة بعض الجهات الخيرية او لمصلحة بعض الافراد
(ولورثتهم من بعدهم) اما مقابل خدمة اسدوها للدولة او لاسباب واعتبارات
اخرى دينية او غيرها. واستمر المنتفعون من تلك الضرائب العشرية المحبوسة
عليهم يجيئون ايراداتها الى سنة ١٩٣٠ او ١٩٣١. وعندما حدثت الازمة

(١) محضر الجلسة الثالثة عشرة من الاحتماع الاعصادي لمحل النواب سنة ١٩٤٤. المعقودة في

الاقتصادية العالمية في سنة ١٩٣٠ شرعت الحكومة العراقية قانوناً من الاستهلاك الذي ألغى التبعيض الضريبة الاعشار على جميع الاراضي الزراعية. لتخفيف اعباء الضريبة على المزارعين واستعاضت عنها برسم نقي على المحاصيل الزراعية التي ترسل من المزارع وتدخل حدود البلديات اما لغرض الاستهلاك المحلي او لغرض التصدير الى خارج العراق. اما المحاصيل التي تبقى في المزارع سواء لغرض الاستهلاك هناك او لغرض الاختزان فانها تكون معفية من الضريبة.

وهب اصحاب الفرامين السلطانية يطالبون بحقوقهم المكتسبة في الاعشار الموقوفة عليهم. ووافقت الحكومة على تعويضهم عن تلك الحقوق المكتسبة. وما إن ضريبة الاعشار كانت تقدر على أساس اسعار المحاصيل، فان حصيلتها كانت ترتفع إذا ارتفعت اسعار المحاصيل الزراعية وتنخفض إذا انخفضت اسعار تلك المحاصيل. وبما ان الاسعار ارتفعت ارتفاعاً فاحشاً في خلال الحرب العالمية الثانية لذلك بادرت الحكومة الى زيادة مقدار التعويض العادل عن تلك الاعشار الموقوفة عدة مرات، مرة ٥٠٪ ومرة مائة بالمائة (١٠٠٪) الى ان اطفأت تلك التعويضات بعد تقديرها ودفعتها الحكومة دفعة واحدة..

وعندما عرضت لائحة قانون زيادة التعويض الى ٥٠٪ ثم الى ١٠٠٪ اعترضت لا على الزيادة ولكن على نفس مبدأ التعويض. وقلت اذا جاز تخصيص ضريبة من ضرائب الدولة لاغراض خيرية فانه لا يجوز تخصيص ضرائب تعود للدولة لصالح افراد وورثتهم، وتساءلت الى متى تبقى الدولة تدفع ضرائب خصصها العهد العثماني بفرامين سلطانية لمنفعة عدد من المرتزقة من اسر معينة. وقلت هل يجوز تخصيص ضريبة الدخل المستحقة على مدينة كركوك، مثلاً، الى اسرة من الاسر. واذا كان تخصيص ضريبة لصالح شخص او اسرة جائزاً قبل عدة قرون فان الاستمرار فيه خطأ ولا يجوز الاستمرار فيه.

الجهاد من اجل العدالة

مبدأ توزيع الاعانات الحكومية للادارات المحلية

بنسبة عدد النفوس

كان مجلس النواب قد اقر تعديلا لقانون اداره الالوية رقم ٥١ سنة ١٩٢١ وسع فيه صلاحيات الادارة المحلية. وارسلت لائحة التعديل هذه الى مجلس الاعيان الذي استبدلها بلائحة جديدة كاملة لاداره الالوية (المحافظات) وارجعها بشكلها الجديد الى مجلس النواب الذي احالها الى اللجنة المختصة التي ناقشتها بدورها ووافقت عليها وعرضت على المجلس النيابي في الجلسة العشرين المنعقدة في ٢٠ شباط ١٩٤٥ وكانت اللائحة كما وردت من مجلس الاعيان. والحق يقال، جيدة ومفيدة من جميع الوجوه. وقد رحبت بها وحبذتها لأنها كانت ستوسع كثيرا في صلاحيات الادارات المحلية وتقلل من المركزية الزائدة وتزود الادارات المحلية بضرائب جديدة وبايرادات جديدة. غير اني اعترضت على المادة /٦٤/ من اللائحة المذكورة الخاصة بكيفية توزيع الاعانات التي تقدمها الحكومة المركزية للادارات المحلية.

لقد كنت اقنعت الحكومة في السنة السابقة بعد جهد جهيد بأن يجري توزيع الاعانات التي تقدمها الحكومة المركزية للادارات المحلية على اساس عدد النفوس المسجلة لكل لواء (محافظة)، وفي الثلاث سنين الاولى من تطبيق القانون على اساس النفوس المقدرة. ولكن عندما رجعت اللائحة من مجلس الاعيان الغي هذا المبدأ واستعيض عنه بمبدأ الحاجة - والحاجة حسب ما يقدرها وزير الداخلية. والظاهر ان وزير الداخلية في الوزارة الجديدة - مصطفى العمري - هو الذي اقنع مجلس الاعيان ودفعه الى الغاء هذا المبدأ والاستعاضة عنه بمبدأ الحاجة حسب ما يقدرها وزير الداخلية. وقلت «ان هذا المبدأ (اي مبدأ التوزيع حسب النفوس) مهم جدا. فالادارة المحلية بالرغم من الضرائب التي ستكون تحت تصرفها سوف تبقى مفتقرة الى اعانات تقدمها الحكومة المركزية وهذه الاعانات قد تكون قليلة في بادىء الامر. ولكن

الحاجة للاصلاح ولرفع مستوى الخدمات سوف تحمل الحكومة لمرتكبه على ريادتها (الاعانات) سنة بعد سنة اخرى، ومن الضروري ان يكون سكان الألوية (المحافظات) مطمئنين الى عدالة التوزيع، وان هذا التوزيع يجب ان يكون مسترشدا بقاعدة عادلة منصفة. اما اذا كان هذا التوزيع غير مسترشدا بمبدأ معقول ومنصف فسيؤد عدم اطمئنان بين سكان العراق... ثم سأل النائب عبد الوهاب محمود وقال من جملة ما قال: ان المبدأ الوحيد العادل هو الحاجة. فسألته ولكن من يقدر الحاجة؟ انها تتغير بتغير اجتهادات وتصرفات الوزراء والمتصرفين ثم قلت اعطيكم مثلاً واحداً على ما اقول وهو توزيع حصيلة ضريبة البانزين على بلديات العراق، ولا اعرف ما اذا كان حصره النائب المحترم قد اطلع على هذا التوزيع ام لا؟ ولكن المطلعين يؤيدون رأيي بلزوم وضع مبدأ تسترشد به الحكومة في كيفية التوزيع فانا اطلب من حضره النائب ان يذهب ويدرس كيف جرى توزيع حصيلة ضريبة البانزين على البلديات ليتأكد بأن تقدير الحاجة يختلف بمختلف الظروف..... ولا يوجد بلد من البلاد المتمدنة الا ووضع قاعدة او مبدأ تسترشد به الحكومة المركزية لتوزيع اعاناتها على الادارات المحلية. واذا لم توجد قاعدة فان توزيع الاعانات سيكون تصرفاً كيفياً حتماً....» ثم قلت للنائب عبد الوهاب محمود اذا لم تكن هذه القاعدة مطمئنة للعدالة فليأتنا بقاعدة بديلة تحقق العدالة. اما ان نترك الامر لتصرف وزير الداخلية واجتهاده فهذا امر غير مقبول. لا سيما وان اللائحة القانونية كما وردت من مجلس الاعيان تنص على مبدأ مهم وهو ان «مجلس الوزراء ان ينقل مختلف الخدمات التي تقوم بها الحكومة المركزية الى الادارة المحلية تدريجياً...»

والواقع ان اصراري على اتباع مبدأ عادل في توزيع اعانات الحكومة المركزية على الادارات المحلية كان منبعثاً عن الخبرة التي اختبرتها بنفسني في وزارة المعارف حيث شاهدت بعيني غياب العدالة في توزيع مخصصات وزارة المعارف مما اضطرني وبعض الاخوان من اعضاء مجلس المعارف وقتئذ الى اتباع مبدأ عدد النفوس في توزيع مخصصات وزارة المعارف على الألوية (المحافظات). ولكن مصطفى العمري بقي مصراً على رأيه لكي يتصرف في توزيع الاعانات

حسب اجتهاده بدون ان يرتبط بقاعدة بوم العدالة في التوزيع

ونظرا للاختلاف الشديد حول هذا الموضوع، تم في المجلس في ١٩٤٥
اللائحة الى اللجنة التي. بعد ان ناقشها كثيرا، جعلها في المجلس في ١٩٤٥
تكلمت مؤكدا ارأى الي كتب ادائها سابقا وقلت ان هذه الاعانات يجب ان
لا تعتبر تافهة وسطة ذلك ان نقل الواحات والخدمات من الحكومة لمدنية
الى عاتق الادارة المحلية في المستقبل سوف يسلمه دفع عاتق مدنية لها ان
للادارات المحلية). بل ستصبح هذه الاعانات من الإيرادات المخصصة للادارة
المحلية. ثم قلت «... قد يأتي يوم ينقل فيه التعليم الى لادارة المحلية (وعدم
نقل التعليم الابتدائي فعلا) وربما تنقل ادارة الصحة ونعمد الطرق الفرعية الى
غير ذلك تطبيقا للهدف الذي استهدفته اللائحة وهي التقليل من المركزية
ولذلك سوف يصبح تطبيق مبدأ التوزيع الذي تسترشد به الحكومات من
الضرورات الكبرى. واني لا اعرف السبب في عدم الاخذ بمبدأ تحقيق العدالة
في بلد يكاد يكون العمل الكيفي فيه من الامور المستساغة. والعدل فيه اسم
بلا مسمى. اقول هل يجوز في مثل هذا البلد ان نترك امر التوزيع الى التصرف
او الاجتهاد الكيفي في حين تجد البلاد التي عرفت بسيادة العدالة فيها
نفسها مضطرة الى الاسترشاد بمبدأ ينظم توزيع اعانات الحكومة المركزية على
الادارات المحلية على اسس عادلة؟...» ولذلك قدمت اقتراحا بهذا الموضوع
وهو ان نصر على بقاء المادة ٦٩ كما خرجت من هذا المجلس. ثم قلت لكي لا
اخرج الحكومة اطلب من فخامة رئيس الوزراء ومعالي وزير الداخلية ان
يعادانا وعداً رسمياً بان تتقدم الحكومة بلائحة تتضمن تنفيذ هذا المبدأ - أي
توزيع اعانة الحكومة المركزية على الادارات المحلية على اساس النفوس -
وعندئذ انا اسحب اقتراحي. والا فاني اصر على التصويت عليه. وتكلم وزير
الداخلية ولم يعد بتقديم اللائحة المطلوبة لانه كان متأكدا من أن المجلس
سيتضامن مع الحكومة وهكذا اصررت على وضع اقتراحي بالتصويت وقد
وضع ولم ينل الاكثرية المطلوبة فرفض ولكني سجلت رأيي وكشفت في الحقيقة

عن نائب وزير الداخلية واكدت موضوعاً كان سيكون له حظوره في المجلس
كما سرى. والك صورة الاقتراح كما وضع بالنصوب.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

لقد جاءت الفقرة (١) من المادة /٦٩/ من لائحة قانون تعديل ا
الاولية رقم /٥٨/ لسنة ١٩٢٧ والتي وافق المجلس العالي عليها بمبدأ عظم
الاهمية وهو مبدأ توزيع الاعانات التي تقدمها الحكومة المركزية من الخرس
العامة الى الادارات المحلية في الاولوية على اساس النفوس المسجلة وهذا المبدأ
مطمئن لروح العدل وباعث لشعور الانصاف بين الناس. وقد رجعت اللائحة من
مجلس الاعيان الموقر مشطوباً فيها على هذا المبدأ الاساسي دون ان يحل محله
مبدأ آخر تسترشد به الحكومة في توزيع اعاناتها من الخزينة العامة. والتوزيع
اذا لم يكن مسترشداً بمبدأ معين لا بد ان يكون كيفياً. كما كان واقع الحال في
توزيع واردات ضريبة البنزين بين بلديات العراق في الماضي. لذلك فاني اقترح
على المجلس العالي الاصرار على المادة /٦٩/ من اللائحة المذكورة كما رجعت
الى هذا المجلس من مجلس الاعيان الموقر. ان اهمية مبدأ التوزيع ستتعاظم كلما
انتقلت الخدمات المختلفة من عاتق الحكومة المركزية الى الادارات المحلية.
بقرارات من مجلس الوزراء، كما هيئت لذلك هذه اللائحة تمشياً مع سياسة
تقليل المركزية في الادارة.

عبد الكريم الازري

نائب العمارة

الوحدة والتضامن العربي قضية حياة أو ممات

وقلت:

« يجب ان تكون السياسة القومية قائمة على عطف واسع ناهيا نفسه حياة او ممات بالنسبة للجميع وان الدفاع عن قضايانا سورية ولبنان وفلسطين مثلا يجب ان لا يكون منبعثا عن عطف وشفقة على احوالنا بل يجب ان يعبره دفاعا عن كياننا بالذات وان سورية ولبنان وفلسطين هي في الواقع الحفظ الدفاعي الأول لنا. وان قضايانا مشتركة ليست باعتبارنا اخواناً وأقارب فقط بل باعتبار حياة الأمة العربية جميعها وامنها وحدة لا تتحرأ بتوقف مصير بعضها على البعض الاخر لان الخطر الذي يصيب جزءا منها يمسب الباقيين ايضا..... لقد رأينا بأم أعيننا كيف ان العهد في الواقع ما هي الا حبر على ورق وان الموضوع لا يمكن ان يحل الا من قبل انفسنا.

الغاء مرسوم صيانة الامن العام^(١) والقوانين الاستثنائية

ثم قلت:

هناك نقطة... وددت ان اطالب بها وهي ما تقدم به اعضاء المجلس العالي في الجلسة الماضية وهي قضية القوانين الاستثنائية (اعني مرسوم صيانة الامن العام) التي لم يبق مبرر لوجودها لا سيما ونحن قادمون على عهد ديمقراطي جديد كما تعلمون واعتقد انه يجب على فخامة رئيس الوزراء ان يعطينا وعدا قاطعا بالغاء هذه القوانين الاستثنائية في هذه الدولة...

(١) - محضر الجلسة التاسعة والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي سنة ١٩٤٤ المنعقدة في ٢٨/١٢

الدورة الاستثنائية العاشرة
الاجتماع الاعسادي
انتخابي مقررًا للجنة المالية

مقررات من التقرير الذي كسبه عن مديريته سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦
مالية

انتخب مقررًا للجنة المالية في تلك الدورة وقد كتب مقررًا
أصدرته اللجنة المالية لمديريته سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ لمالية وقد تضمنت
بعض آرائي التي وردت في حضي الكثير في المجلس حول يومه -
الديمقراطية السياسية التي استهدف القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥ تأسيسها في
العراق لتكون نظامًا للحكم فيه. كما صممت المواضيع التي أثارها النواب في
اللجنة المالية والآراء والملاحظات التي أبدوها حولها - وقسم كبير من تلك
المواضيع كنت أثيرتها أنا شخصيًا وكذلك قسم كبير من الآراء والملاحظات -
والنقاش الذي دار حولها. لقد جاء التقرير معبرًا عن كثير مما كان يخالج قلوب
الطبقة المثقفة وما كان يحول في حوالها من هموم وشجون وآراء وملاحظات
حول وضع الدولة كما جاء معبرًا عن كثير مما كان يشكو منه عامة الناس من
ظلمات ونواقص. وقد كان لهذا التقرير وما احتواه من آراء ومناقشات
صدى كبير في الأوساط الواعية في العراق.

ومن الأمور التي أكدها التقرير قلة الانتاج القومي مع بيان اسبابه وكذلك
ضرورة معالجة تلك الأسباب. كذلك أكد غياب العدالة في توزيع الضرائب
على مختلف الطبقات وضرورة العمل على تغيير هذا الوضع. كذلك أكدت
ضرورة توجيه قسم كبير من مصروفات الدولة الى الاعمال والمشاريع الانمائية
التي تغير في الأوضاع الراهنة وقلت « انه يجب ان يكون الى جانب الميزانية
الاعتيادية التي غرضها تصريف الاعمال الاعتيادية الروتينية ميزانية اخرى
هدفها التنمية والتعمير وتغيير أوضاع الدولة والمجتمع تغييرًا اساسيًا. وسبكون
لهذه الفكرة شأن آخر عندما تترسخ عندنا فكرة تصميم منهج عمراني إنمائي
شامل يمتد تنفيذه الى عدة سنوات. قائم على أسس علمية للنهوض بالبلاد نهضة
جبارة تغير من أوضاعها تغييرًا اساسيًا ».

قبول الطلاب في كليات القوات المسلحة

ومن ذكرياتي عن الحياة النيابية:

نقد أثار التمييز الذي كان يمارس في القبول إلى الكلية العسكرية وعضة
كليات القوات المسلحة الانتقاد والاستياء في الأوساط الشيعة. ودفعهم إلى
لاحتجاج لدى الجهات المسؤولة. وفي سنة ١٩٤٥ كنت مقررًا للجنة المالية
مجلس النواب العراقي فأعرب بعض النواب الشيعة في اللجنة المالية - عن
مناقشة الميزانية العامة - عن استيائهم الشديد من سياسة التمييز الآفة الذكر
نفي كانت تمارسها إدارة الكلية العسكرية المذكورة ضد طالبي الانتساب إليها
من شباب الشيعة وأوردوا أمثلة على ذلك وطالبوا بالتنويه باحتجاجهم على
هذه لسياسة والتنديد بها في تقرير اللجنة المالية عن الميزانية العامة وقد
كتبت في التقرير الذي رفعته إلى المجلس النيابي عن الميزانية العامة لسنة
١٩٤٥ المالية والذي وزع على أعضاء مجلسي النواب والاعيان ما يلي:

هذا وقد انتقد واشتكى عدد من النواب في اللجنة بناء مناقشة
ميزانية العامة من التحيز الطائفي في قبول الطلاب إلى الكلية العسكرية وفي
تخريج الضباط وقالوا ان القبول إلى الكلية العسكرية لا يخضع على اساس

الدرجات او اللعانة او انه معاسى اخرى مقبولة بل نخضع لاعتبارات اخرى
كان المروص اليها . سأسس الحكم الوطني . قد ثلاث وماتت وفتح في
عمر رجمه ، وان سحبه هذه السياسة الرحمة الي كانت موضوع استياء فمه
كثير من ابناء البلاد كانت عدم شعور جمهور عظيم من ابناء الشعب بحسنة
روحة بالحش . تلك الصلة التي تحت ان يحرص المسئولون على تعهدها
وتدعيمها وتعريضها بكل وسيلة ممكنة . . ثم قلت : « فاجاب وزير الدفاع . .
يكفى يعرف شيئا عن ذلك التحيز ، وعلى كل حال فمهما كان الامر في الماضي ،
فانه يؤكد لاعضاء اللجنة المالية ان شيئا من هذا التحيز لن يكون في المستقبل .
وان القبول الى الكلية العسكرية سيخضع للمقاييس الموضوعية للكفايات البدنية
والعقلية والعلمية بصرف النظر عن اية اعتبارات اخرى بتانا ، وانه مستعد
لسماع كل شكوى تقدم اليه في هذا الباب . »

وبعد توزيع تقرير اللجنة المالية على اعضاء مجلسي النواب والاعيان وفي
أول اجتماع عقده مجلس النواب لمناقشة الميزانية العامة للسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ اعترض
النائب محمود رامز على ذكر موضوع الاعتبارات الطائفية في القبول الى الكلية
العسكرية في التقرير الآنف الذكر ، وطالب بشطب تلك الفقرة من التقرير .
لأنها تسيء الى الجيش العراقي وتظهر البلد بمظهر المنقسم على نفسه وانكر ان
يكون القبول الى الكلية العسكرية خاضعا لاعتبارات طائفية ، وقد اجبته في
وقته^(١) :

« اني كمقرر للجنة المالية اراني مضطرا ان اسجل جميع الاراء والملاحظات
والشكايات المهمة التي تقال في اللجنة المالية وقد جاء التقرير مسجلا لهذه
الشكايات وقد بينت فيه انه قد انتقد عدد من اعضاء اللجنة - ويمكنني ان

(١) - صفحة ٤٩٨ من محضر الجلسة الاربعين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب بتاريخ ٢٦
أيار ١٩٤٥ .

في هذه الأوقات التي يمر بها هذا الوطن من هذه المصاعب والشدائد
 من مصدهم فالسلوك قد تغير في هذه المصاعب والشدائد
 ولاشك في هذا المقصد على موضوع هذه المصاعب والشدائد
 يخرج القضاة لهذا كسب من من سلك في هذه المصاعب والشدائد
 الطائفة اساساً في شؤون الدولة وكسب من طائفتهم هذه المصاعب والشدائد
 سواء في المناصب الرفيعة ومنعها عن سائر الناس خاصة لا خاصة ومن
 طالب بذلك في العام الماضي من بعض رؤسائهم فمضت هذه المصاعب
 تكون التعيينات لمختلف مناصب الدولة على أساس الخاصة ومن
 دون أية اعتبارات أخرى وكان ذلك خلافاً لما عليه الناس
 الوزراء أثناء انتخاب رئيس مجلس النواب حيث قال هذا المجلس حين
 مضطرون لرعايتها لذلك عبرت (والقول لرئيس الوزراء) اني في توسيع حرمي
 الباجه جي. وانا مضطر ان أرشح غيره. وقد تم ما أرادته رئيس الوزراء
 وروعت تلك «الاعتبارات» التي لا يمكن لاحد ان ينكر وجودها مع عظم
 الاسف. اني املك من الثقافة ما يبعثني ان اكون طائفاً ولكن لا يمكنني
 عيوننا عن رؤية الواقع هل يغير هذا من حقيقة الواقع؟ وهل سدال الستار
 على المشكلة يحل المشكلة؟ اعتقد ان هذه الطائفة التي ينموها الناس هي من
 السموم التي تنخر في جسم الدولة. وهي موجودة في الواقع. وفي الأذهان.
 والغاؤها لا يكون باسدال الستار عليها، على طريقة النعامة التي تحبى رؤسها
 في الرمال فتظن ان احداً لن يراها، بل يجب أن نجابه بجرأة هذه المشكلة وذلك بالاعتراف
 بوجودها أولاً ومن ثم ببذل الجهود الصادقة المخلصة لحلها. وفي الواقع ان
 العقيدة بأن القبول في الكلية العسكرية يجري على اساس الاعتبارات الطائفية
 المذكورة راسخة في اذهان الناس. وهي مع الاسف تنطبق على الواقع. ويجب
 ان نفند هذه العقيدة بالبراهين القاطعة. ولا يمكن ان يتهم من يندد بالمشكلة
 بأنه يدعو لاثارة فتنة طائفية. وانا عندما انتقدتها اعتبرها كمرض السرطان
 في جسم المريض. وهي في الواقع اخطر مرض موجود في دولتنا في الوقت
 الحاضر، وتحتاج الى علاج سريع. وكنت دائماً من اشد المطالبين بحل هذه
 المشكلة. واني عندما أتصدى لها مدفوعاً باخلاص حقيقي لحلها، اعتقد اني

اكثر اخلاصاً من الذين يرون المشكلة بعث سمومها في جسم الدولة
وبعك نه وقد حركون ساكناً الى اريد القضاء على المرض وعلى اسماءه
ذكر هذا المرض اذكره بعصد معالجته. لا بعصد اثاره الفسيه فافهم
القول ان الطائفة اكثر الامراض المهلكة للدولة العراقية. وليس
يشكون من الطائفة طائفين. كما بعصد البعض. وانما هم يعيرون عملاً في
ادهان الناس من استياء وتذمر ومن سموم تحرق في جسم الدولة ولا شك
كل من له ثقافة واخلاص وحرص على الدولة لا بد ان يطالب بالغاء الاعتبار
الطائفية في التعيينات لوظائف الدولة وفي الترفيعات وفي القبول للتكسبه
العسكرية. وغيرها

كيف يفسر لي السيد محمود رامز قبول الطلاب في الكلية العسكرية. وخاصة
عندما يفارن هذا بالقبول في الكليات الاخرى. فالذي ذكرناه في تقرير للجنة
المالية ذكرناه رغبة في القضاء على المرض الذي هو موجود بدون شك لا رغبه
في اثاره الفتنة. ووجوده هو الذي دفع النواب وغيرهم الى هذا التذمر وهذا
الاستياء وهذه التقولات. والذين تكلموا عن الموضوع وانتقدوا لم يتكلموا الا
بدافع الحرص على الجيش والاخلاص للجيش. ولم يقصدوا بانتقادهم الا
القضاء على هذا المرض وهذه السموم وانقاذ البلد منها. واكرر طالبا من
النائب المحترم محمود رامز أن يبين بصراحة هل مرض التمييز الطائفي موجود
أم لا؟ فإذا كان المرض موجوداً فعلى كل مخلص ان يتصارع ويتعاون في سبيل
القضاء عليه، وذلك لا يكون باسدال الستار على المرض بل بالمصارحة
لمعالجته ..

فقام وزير الدفاع. وكان وقتئذ الفريق اسماعيل نامق. وانكر وجود
الطائفية في الجيش واعتبرها تهمة باطلة. وقد ايدني في كلامي النائب المحترم
الشيخ داخل الشعلان نائب الديوانية. ثم تكلم النائب المحترم السيد جواد
جعفر قائلاً: «.... كنت ارجو مخلصاً من النائب المحترم السيد محمود رامز
ان يدعو الى رفع ما يسميه بالطائفية من الواقع لا من التقرير. انا اشترك مع
المقرر ومع اعضاء اللجنة المالية المحترمين بوجوب معالجة هذه الناحية والمعالجة
لا تكون بحذف فقرة او كلمة من التقرير. انا اطلب شيئاً واحداً من الوزير

هـ ... السيد المحترم ...
 عساده وفي كلمة لا ...
 محمود ...
 زاد ...
 بعدد ...
 خلاف ...
 تحت ...
 لذلك ...
 لفظة ...

كذلك طالب الاستاذ النائب عبد الوهاب محمود^١ معالجة مسأله ...
 من الاساس بعد ان استعرض تاريخها واساس وجودها ...
 " ادا كنت اتمنى شيئاً ايها الساده فاني اتمنى ان تنقضي ...
 في هذا المجلس باقتراح او بلائحه (قانونية) و ...
 الاوضاع. نطالب بالاكفاء (الاكفاء) الذين يمثلون العدالة ...
 بشؤون الناس. واذا ما اردنا ان تقدم موظفين للمناصب ...
 يجب ان تقدم لها الاكفاء (الاكفاء) ليحققوا العدالة ويعملوا على ...

" ثم نهضت وقلت^٢ " سادتي اني اشكر الاخ النائب المحترم عبد الوهاب محمود على بياناته الثمينه فقد انتقد اللجه ومقررها لانه تحت موضوع ...
 فرعي. انني في الواقع لم اكن ارغب في بحث هذا الموضوع لغاضي ...
 ولكن امراً ضروريا رأينا ان نلفت نظر وزير الدفاع له. وبينما رأى أعضاء اللجنه. كما بينا جواب وزير الدفاع عليه. الا ان الامر ...
 الاخ عبد الوهاب محمود هو ان هذا الداء موجود مع عظم الاسف. ...

(١) - صفحه ٥٠٣ من محضر نفس الخلية
 (٢) - صفحه ٥٠٤ من محضر نفس الخلية
 (٣) - صفحه ٥٠٥ من محضر نفس الخلية

التركة مع حدوده وأما حيث ان تتعاون على تصفيتها، ولا سيما في ما يتعلق
أقل احلاص او حرص على هذه الدولة وله اهل اطلاق على ما جرى في هذه
العالم، يصل ان يفي على التركة العثمانية التي كان مشأها الصراخ، فعميق
الابرار على هذه البلاد، ولكن تصفيتها (ان التركة الطائفة العثمانية) لا يمكن
باسدال الستار عليها، كما قال الرمل المحرم عند الوهاب محمد، ان
معالجتها، وتخلق حو من الاطمئنان والنعمة باننا عارمون هذه حلاص من
تصفيتها، وكنت ارجو في ان لا ينصرف لطلب على شطب ما هو في هذه
التقرير من ذكر لهذا الداء بل ان نطالب بشطب الواقع المؤلم الذي انعكس في
هذا التقرير، وتصفيته، فيجب ان نتعاون وبطالب مخلصي بالمصاء على هذه
الداء وازالته لان مصلحة الدولة، ومصلحة العرب بصورة خاصة، تعني
بازالته، واؤكد لكم باننا من جانبنا جميعا نرغب في تصفيته والمصاء عليه
وتسليم مناصب الدولة من وزارات وغيرها لمن يملكون الكفاية واللياقة للحكم.

وبالرغم من الصراحة التي نوقشت بها الاعتبارات الطائفية التي كانت في
رأي فريق كبير من المواطنين، تسود موضوع القبول إلى الكلية العسكرية،
وبالرغم من الوعود التي قطعها للنواب وزير الدفاع في اللجنة المالية وفي قاعة
مجلس النواب بأن هذه الاعتبارات لن يلتفت إليها في المستقبل في قبول
الطلاب للكلية العسكرية وإن هذا القبول سيكون خاضعاً فقط لمقاييس
الدرجات في الامتحانات والكفاية البدنية والعقلية بعيداً عن الاعتبارات
المذكورة، فان ذلك الفريق الكبير من المواطنين لم يلاحظ اي تغيير في السياسة
المتبعة للقبول في الكلية العسكرية وان ادارة الكلية المذكورة بقيت في رأيه متمسكة
بهذه الاعتبارات، الأمر الذي أوجد قناعة لدى أي الفريق الآنف الذكر، بأن هناك
سياسة عليا مرسومة في هذا الباب لا تؤثر فيها ولا تغيرها اعتراضات المعارضين. ولئلا
يتبادر إلى ذهن القارئ بأننا نبالغ في ما نكتب فإن بوسعنا أن نستعرض
أسماء الضباط المتخرجين من الكلية العسكرية من دورة ١٩٣٢ إلى دورة
١٩٦٤ التي كانت تنشر في جريدة الوقائع العراقية وهي الجريدة الرسمية
للحكومة العراقية التي كانت تنشر الإرادات الملكية في العهد الملكي والمراسيم

الجمهورية في العهد الجمهوري منح لخصام متخرج من كلية عسكرية
رتبة صابط ملازم ثاني في الجيش العراقي ومنها سنتين في صبح
اعتراضات المفترضين وشكايات مشتكين كان هذا هو الحال في كل سنة ذلك
ان الشبان من الشيعة العرب لا يتقدموا للإلتحاق بالكلية العسكرية
لأنهم، لكثرة ما رفضوا أصبحوا يائسين من قبولهم فيها، ولمسعو في سبيل
الأخيرة عن التقدم للإلتحاق فيها لأنهم يعرفون ان مقبر صدام سيكون
الرفض لا محالة.

وما كان يقال عن الكلية العسكرية ينطبق تماماً على كل شكل آخر من
كلية الشرطة، علماً بأن الشبان العراقيين الشيعة، أصبحوا منذ زمن بعيد يؤخرون
الكثرة الكاثرة من حملة الشهادات لإعدادية العسكرية الثانوية في آخر كل
سنة دراسية.

موضوع تدريس الفقه الجعفري في كلية الحقوق تأييدي لتوحيد الأحكام الخاصة بالأحوال الشخصية بين الطائفتين الجعفرية والسنية

ومن دكرياتي عن الحياة النيابية: موضوع تدريس الفقه السني في كلية الحقوق العراقية وعدم تدريس الفقه الجعفري فيها مع أنَّ أكثرية السكان من الشيعة الجعفرين.

في سنة ١٩٤٥ قدمت الحكومة مشروع قانون (لائحة قانونية) تشكيل المحاكم. وفي الجلسة الثانية عشرة من الاجتماع العادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٤ المنعقدة في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٥^(١) جرى النقاش حول المشروع او اللائحة القانونية المذكورة وقد تضمنت اللائحة مادة (وهي المادة الثانية عشرة) تنص على ان تؤسس محكمة شرعية في كل مكان توجد فيه محكمة حقوقية ويكون حاكم المحكمة الحقوقية المسلم قاضياً للمحكمة الشرعية ان لم يكن لها قاضي خاص «.

لقد جاءت هذه المادة تقنياً لعرف جرى العمل بموجبه مدة طويلة وهي انه في الاماكن التي لا توجد فيها محاكم شرعية لاي سبب من الاسباب - وقد

(١) - صفحة ١٥٨ من محضر الجلسة المذكورة.

يكون السب، على لأغلب، ما عده وجوه مدعون من قضاء - من دون
دوي الأهلنة والمستوى عملي لذلك في لاسم جميع هذه - من دون
سب الرعية في الاقتصاد في عقد هذه فذلك علامة على عدم
الحكام الحقوقية، بإرادة ملكية، سلطة قضائية - في حكم هذه في
الشرعية المعروضة على الحاكم الشرعية وبسط لاسم سلطة لاسم ملكية
كان يستغرق وقتا طويلا، الأمر الذي كان يؤدي إلى عجز هذه - من دون
اعمالها مدة من الزمان مما يتسبب في تأخير حيز قضاء لقرونة عمن
ويؤدي إلى تدمير الناس والمراجعين وفساد ههنا ذلك أن علامة من هذه
نحويل الحكام المدنيين سلطة قضاء شرعية بقتل فحسب وحده بحامه
حقوقية ولا توجد محكمة شرعية يكون حاكم الحقوقي لاسم بقتل وقضا
للمحكمة الشرعية بدون استصدار إرادته ملكية ولا أية مرسوم ولا تأخير لم
كان يجري سابقا، وفي هذا تسهيل لأموال الناس وتخلص من التورط
والتأخيرات المزعجة، وكان هذا الاجراء عملا مطبقا فحمد عليه الحكومة

ولكن هذا الاجراء قد اثار جدلا طويلا في مجلس النواب لاسباب ثلاثة
فقد قيل في وقته إذا كان الحاكم الحقوقي سيجب بضرورة ثلاثة قضا شرعية
في الاماكن التي لا توجد فيها محاكم شرعية ان يجب ان يكون هذا الحاكم قد
درس الفقه الشرعي دراسة تامة تمكنه، من النهوض على حيز وجه باعفاء
المحكمة الشرعية، اما بالنسبة للمحاكم الشرعية السنية فه يمكن في الأمر
مشكلة، لان الفقه السني كان يدرس في كلية الحقوق العراقية، وجميع حرجي
كلية الحقوق كانوا مطلعين على الفقه السني اطلاقا تاما وبامكانهم ان يكونوا
قضاة شرعيين بسهولة، ولكن المشكلة هي بالنسبة للمحاكم الشرعية الجعفرية،
لان الحكام الحقوقيين المتخرجين من كلية الحقوق كانوا غير مطلعين على الفقه
الجعفري - وخاصة الأحكام الخاصة بالاحوال الشخصية، بالبطر لان الفقه
الجعفري لم يكن يدرس في كلية الحقوق بالرغم من ان اكثرية سكان العراق هم
شيعة جعفريون، لذلك كان من الطبيعي ان يبادر النواب الشيعة الى مطالبة
بتدريس الفقه الجعفري في كلية الحقوق اسوة بالفقه السني، من قبل علماء
فحول في الفقه الجعفري، وكان هذا طلبا معمو لا عمار عليه.

احاب وزير العدله وفند السيد احمد مختار بابان بان هذه
الحقوقى الذى يمارس سلطة فاضى شرع جعفرى لم يكن يصدر حكمه فى
قضية تخص الجعفرين تعرض عليه قبل ان يستشير او يستعني المجهود
الجعفرى. وبما ان الافتاء بدون الاطلاع على سير المحاكمة وعلى ظروف القضية
المعروضة على المحكمة الشرعية قد يخرج ناقصا لذلك فان هذا الاسمى لا
يكفى. وعلى هذا اصر بعض النواب على ضرورة تدريس الفقه الجعفرى فى
كلية الحقوق العراقية اسوة بالفقه السننى. وكنت من بين الذين تكلموا حول
هذا الموضوع. ولم اكن اجد، فى الواقع من الامر، سببا واحدا يبرر تلكا
الحكومة فى تدريس الفقه الجعفرى فى كلية الحقوق العراقية، خاصة وان
القانون الاساسى العراقى (الدستور) لسنة ١٩٢٥ ينص على تأليف محاكم شرعية
سنية وجعفرية. ولكن الحكومة بالرغم من هذا الطلب المشروع ما طلت فى
الاستجابة الى هذا الطلب المعقول.

ولقد سألتى السيد أحمد مختار بابان - خارج قاعة المجلس النيابى - إذا
كنت مستعدة لتأييد توحيد الاحكام الخاصة بالاحوال الشخصية - التى
كانت تؤلف فى الواقع معظم اعمال المحاكم الشرعية - بين الطائفتين السنية
والجعفرية. اجبته نعم أويد هذا التوحيد من صميم قلبي، وقد أيدته فى قاعة
المجلس^(١). قال اذن سأؤلف لجنة للبحث فى هذا الموضوع ولاعداد لائحة
قانونية (مشروع قانون) موحد للاحوال الشخصية للطائفتين الشيعية والسنية.
وفعلا آلف السيد أحمد مختار بابان لجنة من اربعة اختصاصيين فى هذا الموضوع
هم: الحاج محمد حسن كبه - وكان وقتئذ رئيساً لمجلس النواب، والشيخ علي
الشرقي، وكان رئيساً لمجلس التمييز الشرعى الجعفرى، وكلاهما عن الجعفرين،
والحاج حمدي الأعظمي والسيد محمد شفيق العاني - الذي أصبح فيما بعد
رئيساً لمحكمة تمييز العراق - عن السنة.

وقد عقدت اللجنة المذكورة اجتماعات عديدة وخرجت بلائحة قانونية

(١) صفحة ١٦٦ من محضر الجلسة الثانية عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة
١٩٤٤ والمنعقدة فى ١٨/١/١٩٤٥.

(مشروع قانون) توحد الاحكام المابوسة للاحوال الشخصية من الطائفتين لا في اربعة او خمسة امور بحيث موضوع خلاف من المذهب الجعفري ، السني ، قد اخذت اللائحة المابوسة المذكورة باحكام الفقه الجعفري في بعض الامور التي فيها خلاف بين الفقهاء ، ومنها ، مثلاً : « ان الطلاق المعلن بعدد لفظ او اشارة لا يقع الا واحدة » ، « وان من اراد الطلاق ان يعم الدعوى في المحكمة الشرعية يطلب ايقاعه واستحصال حكم به . واداً تعدر عليه مراجعة المحكمة وجب عليه تسجيل الطلاق في المحكمة خلال مدة العدة » . وعدم جواز طلاق السكران . كما اخذت اللائحة الموحدة في بعض الأمور الأخرى بالفقه السني ومنها مثلاً ان يكون للزوجة حق الارث بالارض والعروش معاً ، وان كان بعض العلماء الجعفرين قد اختلفوا بذلك من قبل . وفي بعض الأمور الأخرى التي لم يكن بالامكان توحيد الاحكام بشأنها ، والتي أصر كل جانب على رأيه فيها ، فقد نصت اللائحة القانونية ان يكون الحكم حسب فقه الطائفة التي ينتمي اليها الخصمان ، فيكون بالنسبة للسنيين على الفقه السني وللجعفرين على الفقه الجعفري . مثلاً الوصية للوارث لا تجوز في الفقه السني وتجوز في الفقه الجعفري فلا تحكم المحاكم الشرعية بها بالنسبة للسنيين وتحكم بالنسبة للجعفرين . والعصبة يحكم بها للسنيين ولا يحكم بها للجعفرين . اما زواج العقد المنقطع (المتع) فان اللائحة القانونية (مشروع القانون) قد منعت بصورة غير مباشرة اذ نصت على ان يكون الزواج على العقد الكامل بقصد اقامة اسرة . وقد عرضت هذه اللائحة القانونية على مجلس النواب واحيلت الى اللجنة الحقوقية وبقيت معروضة هناك للمناقشة مدة طويلة ، ودعيت عدة شخصيات دينية لبدء آرائها في الاحكام الواردة فيها ، ومنهم الشيخ امجد الزهاوي . وكانت دعوة اولئك الفقهاء الدينين الى اللجنة الحقوقية لمجلس النواب لمناقشة اللائحة المذكورة خطأ ، في رأيي ، لان المفروض في الفقهاء المذكورين ان لا يبدو اي استعداد للتساهل فيما يعتقدون انه نصوص شرعية لا يجوز ، شرعاً ، التساهل فيها . وتعاقت على اللائحة المذكورة عدة حكومات وعدة مجالس نيابية ، وانفجرت ثورة تموز ١٩٥٨ وكانت اللائحة ما تزال في اللجنة الحقوقية لمجلس النواب .

واخيرا شرعت اللائحة في عهد عبد الكريم قاسم واصبحت قامة - لا -
الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ ولكن بعد ان اجريت عليها عدة تعديلات
رئيسية واهمها:

أولا - منع الزواج باكثر من زوجة واحدة الا بادر القاضي وشبهه فلا يصح.
الادن تحقق الشرطين التاليين:

أ - ان تكون للزوج كفالة مالية لاعالة اكثر من زوجة واحدة

ب - ان تكون هناك مصلحة مشروعة.

واذا خيف عدم العدل بين الزوجات فلا يجوز التعدد ويترك تقدير ذلك
للقاضي. وكل من اجري عقدا بالزواج باكثر من واحد خلافا لاحد
المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بالغرامة بما لا يزيد على مائة
دينار او بهما (المادة الثالثة من القانون).

ثانيا - ان القانون استبدل، بموجب المادة ٧٤ الارث الشرعي باحكام قانون
انتقال الاموال الواردة في القانون المدني (المواد ١١٨٧ - ١١٩٩) وبهذا
اصبحت حصة الذكر مساوية لحصة الانثى في الميراث اصبح الحفيد يرث عن
الجد وان توفي والده في حياة جده، واصبحت حصة الزوجة الربع من المال
الموروث وان كان لها اولاد، الى غير ذلك.

واثر ثورة الثامن من شباط ١٩٦٣ عدل القانون الانف الذكر بقانون
تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ الذي الغى منع الزواج
باكثر من زوجة واحدة الا بموافقة القاضي وبالشروط المشروحة سابقا، كما الغى
المادة ٧٤ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وجعل توزيع الاستحقاق والانصبة
على الوارثين بالقرابة وفق الاحكام الشرعية التي كانت مرعية قبل تشريع
قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ كما يتبع فيما بقي منها احكام
الموارث.

واخيرا تقرر ان يعهد الى المحاكم المدنية البت في جميع الامور التي كانت
سابقا من اختصاص المحاكم الشرعية، والغني مجلسا التمييز الشرعي السني
والجعفري واصبح تمييز الاحكام الخاصة بالاحوال الشخصية وغيرها من

اختصاص لحتين في محكمة التمييز واحدة برأسها عضو شعبي جمعري من
اعضاء محكمة التمييز للنظر في القضايا الخاصة بالمعمرين، ولجنة أخرى
برأسها عضو سني من أعضاء محكمة التمييز للنظر في القضايا الخاصة بالسيين

واخيرا اطلعت في العدد ٢٦٣٩ من جريدة « الوقائع » العراقية الصادر في
٢٠ شباط ١٩٧٨ على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ وهو قانون التعديل الثاني
لقانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩. وقد اجريت بموجب هذا
القانون الجديد تعديلات مهمة جداً ومحمودة في احكام الاحوال الشخصية.
وافضل ما في هذا القانون الجديد ان تنظيم شؤون الاسرة والاحوال الشخصية
أصبحت تعالج بقوانين تشرعها السلطات المختصة تتماشى وحاجات
الاسرة في المجتمع العصري ومبادئ العدالة وتأخذ من مختلف المذاهب
الاسلامية ما يتلاءم ومتطلبات العصر الحاضر. حقا ان هذا القانون يمكن
اعتباره خطوة جريئة محمودة إلى الامام.

لائحة قانون الاثراء غير المشروع

بالنظر للفساد الذي استشرى في جهاز الدولة على اثر المصحح المسمى
الذي جاء الى العراق مع الاحتلال البريطاني الثاني له في سنة ١٩٤١
وانتشار الرشوة بين كثير من الموظفين الأمر الذي شوه سمعة لاهل
الحكومة تشويهاً مؤلماً في أعين المواطنين، وبالنظر للضغوط التي تعرضت
الحكومة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتنظيف أجهزة الحكومة من الموظفين
الفاسدين ممن استغلوا السلطة العامة التي أودعت إليهم ومعاقبتهم لبيكوب عه
لغيرهم. فقد تقدمت الحكومة - وزارة حمدي الباجه جي - إلى مجلس
النواب بلائحة قانون الاثراء غير المشروع وذلك في سنة ١٩٤٥ وقد أحلب
اللائحة الى لجنة مشتركة من اللجنتين الحقوقية والمالية، وهذه اللجنة المشتركة
بدورها ألقت لجنة فرعية من نصرة الفارسي وسعد صالح ونجيب الرواي وعبد
الكريم الأزري للنظر في اللائحة القانونية وتقديم تقرير عنها الى اللجنة
المشتركة.

وقد اجتمعت اللجنة الفرعية ودرست اللائحة المذكورة وناقشتها وفي خلال
المناقشات عرضت على اللجنة عدة اعتراضات على اللائحة:

أولها - انها تقتصر على الموظفين ولا تشمل الوزراء بمن فيهم رئيس
الوزراء. وقلت إذا كان هناك سوء استعمال أو رشوة أو استغلال نفوذ أو
فساد من أي نوع فإن العقاب يجب أن يطال الكبير قبل الصغير والوزير قبل
الموظف الصغير. وإذا كانت هناك موانع قانونية دستورية تحول دون اخضاع
الوزراء للانهاء والتحقيق من قبل اللجنة التي تنص عليها اللائحة لأن الوزراء
بموجب احكام المادة ٨١ من القانون الأساسي (الدستور) لسنة ١٩٢٥ لا يمكن أن يتهموا
إلا من قبل مجلس النواب ولا يمكن أن يحاكموا على أعمالهم الناشئة عن
وظائفهم إلا من المحكمة العليا فاني أطلب إلى بقية زملائي من أعضاء اللجنة

ثم قلب للجنة لكنني لا أدعو الى توسيع اللائحة الى هذا الحد وسنملأها بعد
العدد الكبير من الناس. لأي أعرف أن هذا سيكون من باب التعحير. ووسع
العراقيل في سبيل تشريعها. لأن المعارضين لتشريعها سيزداد عددهم كثير
عندئذ. ولذلك فاني اقتصر على المطالبة بتشميلها على الوزراء فقط. وأرجو
أن نتعاون للتغلب على الموانع القانونية الدستورية التي تحول دون تطبيق
أحكام هذه اللائحة على الوزراء.

والاعتراض الثاني يصب على المادة الاولى من اللائحة وهي التي تنص على
أن يكون تعيين لجنة التحقيق من قبل مجلس الوزراء. ومجلس الوزراء مجلس
سياسي. وقد يكون غير حيادي. أو قد يكون بعض اعضائه غير حياديين.
وربما يكون بعض اعضائه مطعوناً في نزاهتهم واستقامتهم. ولذلك فإن اللجنة
التي تنبثق عن مجلس الوزراء معرضة للطعن من مختلف الجهات، وخاصة من
خصوم الوزارة، ولا يمكنها أن تنال ثقة الناس والموظفين الذين يخضعون
لتحقيقاتها. ولجنة من هذا القبيل يجب أن تكون فوق الشبهات. وموضع ثقة
جميع الناس. ولذلك فاني أصر على أن يعين أعضاء هذه اللجنة بالأسماء بموجب
قانون يصادق عليه مجلس الامة لكي ينالوا ثقته، على أن لا يجوز تنحية اللجنة
أو أي عضو منها إلا بموجب قانون. وضربت للجنة الفرعية مثلاً على ذلك
المحكمة التي تعين اعضاؤها ورئيسها باسمائهم بموجب قانون أصدره مجلس ولاية
نيويورك عندما كان روزفلت حاكماً لها. لقد فتش روزفلت في طول الولايات
المتحدة وعرضها عن قضاة يتميزون بالنزاهة والشجاعة والضمير الحي لا
تأخذهم في الحق لومة لائم إلى أن اهتدى إليهم واستصدر قانوناً بتعديدهم
بالأسماء وكان قد عين في رئاسة المحكمة القاضي سييري (Judge Seabury). قال
روزفلت للمحكمة أن موظفي مدينة نيويورك ومستقبلهم بين أيديكم فاحكموا
عليهم بوحى من ضمائركم وبموجب القانون الذي كان قد صدر على اثر فضيحة
كبيرة حدثت في نيويورك. وقتئذ، وتم اكتشافها، وقد كشفت عن تحلل وفساد
ورشوة واستغلال للنفوذ والوظيفة العامة لم يكن يخطر على بال جمهور
المواطنين في نيويورك. وقد فجرت تلك الفضيحة ثورة عند الناس دفعت
الحاكم (Governor) روزفلت الى اتخاذ الاجراء المنو به. وقد أعطى القانون

بمحكمة أدلوه صلاحات وسعة سعة في جرحه بصفته ، بعد
الاصوات في لعمومات جريته لاجل وفادته محاميه ، سيرة
سنوات تسير ووكر قبل غيره وسبب جرحه بصفته لاجل
حسب ما تذكر وقد خص بارج هذه الفصحة ، لاجل
عليها كتاب صدر وقتئذ باسم وقحة لوظيفة INSOLENCE of Office
وكت قد اشترت ذلك لكتاب في وقته في حلال الثلاث وعرضه على
للجنة لاطلاعها .

وبعد عدة جلسات قدمت اللجنة لفرعه تقريرها في لجنة سيرة
وهذه بدورها ارسلتها مع ملاحظاتها في المجلس وجرى نقاش حوله في جلسة
السابعة والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب بمعد بارج
١٩٤٥ . وقد ألقى السيد سعد صالح كلمة بسعة في هذه المسألة ثم
نفتت خطاباً شرحت فيه آرائي في الموضوع ووجدت نقاري في محضر مجلس
نواب سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ صفحة ٤٦٣ - ٤٦٤ . وبعد إرسال تقرير
لجنة المشتركة إلى المجلس وجدنا أن هناك طريقة لتتوافق بين أحكام لعموم
الأساسي (الدستور) وبين أحكام هذه اللائحة . وهي وضع مادة في هذه اللائحة
تنص على أن تطبق أحكامها ، في يخص الوزراء ، من قبل المحكمة لعد لتي
ستحكم لوزراء الذين يحالون إليها باتهام من مجلس النواب - أي أن تأخذ
المحكمة لعلها مبدأ اعتبار الذمة مشغولة حتى يتم تبرئتها . وقد أشرف في ذلك
في حضائي .

وقام على الأثر السيد حبيب الراوي مقرر اللجنة وطلب سحبها لإعدده
لنظر فيها من قبل اللجنة في ضوء الملاحظات التي أبدتها أنا والسيد سعد
صالح . وقد نامت اللائحة في اللجنة نومة الكهف إلى أن انفجرت ثوره ١٤ تموز
١٩٥١ وصدر قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن الكسب غير المشروع على
حساب الشعب .

القضية الكردية

أول من طالب بالاعتراف بالقومية الكردية

من ذكريات المجلس النيابي لسنة ١٩٤٥^(١)

لقد تتابعت ثورات البارزانيين ومنها الثورة التي أثارها الملا مصطفى البارزاني في سنة ١٩٤٥ والتي تكلفت الحكومة العراقية لقمعها مئات المئلي ونفقات كبيرة وقد اضطرب في وقته للاستعانة بالحش ونحسد شرطة اضافيين من العشائر بالإضافة الى الشرطة النظاميين. كما اضطرت لاستصدار مرسوم رقم ٢ لسنة ١٩٤٥ لإضافة مبالغ الى ميزانية السنة ١٩٤٥ المالية لكي تتمكن من الاتفاق على قمع الثورة المذكورة. وقد تكلفت جهود الحكومة بالنجاح فقمعت الثورة. وفر الملا مصطفى البرزاني وأتباعه عبر إيران الى روسيا. وبمناسبة عرض هذا المرسوم على مجلس النواب. ناقش العديد من النواب هذه الثورة. باعتبارها حركة عصيانية ضد سلطة الحكومة. وتطرقوا الى تفاصيل موضوعها على هذا الاعتبار. وقد رأيت أن أتكلم حول الموضوع. لا بصفته حركة عصيانية قام بها احد العصاة وهو الملا مصطفى البارزاني وقد تم قمعها. بل بصفتها الاوسع. معتبراً إياها - حركة ذات صبغة قومية. ولم أجار بعض الخطباء الذين تكلموا في الموضوع. مثل النائب المحترم علي خيري الامام - نائب الموصل - الذي قال « لا توجد في الحقيقة قضية كردية^(٢). أو مثل النائب المحترم سعد صالح^(٣). الذي قال « لا توجد في الحقيقة قضية كردية أو قضية طائفية انما هناك قضية عراقية تحتاج الى اصلاح وعلاج. أقول ذلك وأنا لا أنكر أن هناك أشخاصاً كثيرين متزعمين ما يسمونه بالقضايا العنصرية والطائفية. ولكن عنصرهم وطوائفهم وأهل البلاد قد انتخبوهم وهم

-
- (١) - من محضر الجلسة الحادية عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب سنة ١٩٤٥. تقرير لجنة الشؤون المالية في مرسوم لإضافة مبالغ الى ميزانية السنة ١٩٤٥ المالية رقم ٣ سنة ١٩٤٥.
(٢) - محضر الجلسة الحادية عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب سنة ١٩٤٥ صفحة ٧٧
(٣) - محضر الجلسة الحادية عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب سنة ١٩٤٥ صفحة ٧٩

على كرسي الحكم فوجدوهم لا يتصلون إلا بأنفسهم. ولا يعودون لنا معهم.... ومع ذلك، حيناً ترفضهم تلك الكرسي يعودون في طوعهم. يعود الشيعي يبكي على طائفته فيظنه السطاء انه الرجل المقدر. ويعود السني يبكي على طائفته. فيظنه الضعفاء انه رجل الساعة. ويعود الكردي سداً حال جماعته. فيظنه الجهلاء الثائر المقدر. أقول هذه الكلمة. لأنني نظرت اخواني الاكراد. بأي أود للألوية الكردية. وأطلب لها. مثل ما أطلب للألوية العربية. فلا فرق عندي بين ألوية العراق. إنما أنبهم من الوصوليين. من عرب وأكراد. أولئك الذين يريدون الوصول الى كرسي الحكم بأي ثم كان. وهؤلاء المستغلون لا تقتصر عليهم طائفة واحدة. إنما هم منتشرون في أنحاء العراق. فيهم السني. والشيعي. والعربي. والكردي. إن سوء الحكم قد شجعهم على أن يتخذوا هذه الطرائق ليصلوا الى الكرسي فلا يمكن أن تصلح هذه المملكة إلا بحكم صالح. والا بأيدي نزيهة. عارفة مواطن الضعف. زاهدة عن المنافع. حازمة. ومن ورائها مجلس يحاسبها على الهفوات. هذا إذا أردنا أن نخلص البلاد من الثورات. أما إذا بقينا على ما نحن فيه فابشروا بالثورات والفوضى....

لقد كنت اعتقد أن هناك - بالإضافة الى سوء الإدارة. وبالإضافة الى الحاجة الماسة الى الإصلاح والعلاج الجذريين - هناك مشكلة كردية يجب لبحث فيها من الأساس. وفي تلك المناسبة القيت خطاباً مطولاً أرى من المناسب أن أذكره ببصه لأهميته البالغة. ولأني تنبأت منذ ذلك الحين. بالتطورات الخطيرة التي تحققت فيما بعد. وطالبت بمعالجة المشكلة معالجة علمية بحاجية.

عبد الكريم الأدرى - العماردة^(١)

سادتي: كنت من الموافقين في اللحظة المألمة على هذه اللائحة. اعتقاداً مني بأن قمع هذه الحركة العنصارية أمر لا بد منه. وكنت أأمل أن يتهدأ زملائي

١ - محمد خنجره خاتمه سرد من ذاخير بغدادى مجلس النواب سنة ١٩٥٥ لصفحة ١١

البواب هذه اللائحة فرصة للبحث بشكل إيجابي في هذا الموضوع. خاصة ، لا يكون مجرد محال للأسفاد السلي. وماداً أفصد بالبحث الإيجابي ، ناضع في قمع الحركة العصبانية هو عمل سلي. فإذا لم تعالج الأسباب التي أدت إلى هذه الحركة. والتي لا يمكن لأحد أن يعتبرها ناشئة عن عامل واحد. بل هي حركة معقدة. ناشئة عن عوامل عديدة. بقيت المشاكل مستمرة. لا شك أن هناك روح تمرد في الموضوع. ولا شك أن هناك سوء إدارة. ولا شك أيضاً أن هناك عوامل أخرى. وهذه الحركة. ككل حركة أخرى. يجب أن ندرسها من جميع نواحيها.

سادتي: إن الأساس الذي تقوم عليه الدولة العراقية لا يرتكز على قومية واحدة. بل يقوم على قوميتين على الأقل، وقوميات أخرى صغيرة. وليست الدولة العراقية هي الدولة الوحيدة التي تواجه هذه المشكلة. هناك دول كثيرة تعاني من مثل هذه المشكلة. هناك الدولة السويسرية، وهناك الدولة الكندية. وهناك دولة بريطانية، وهناك دول أخرى كثيرة قائمة على قوميات متعددة. كيف عالجت هذه الدول مشكلة القوميات المتعددة المزدوجة أو المثلثة؟ هذا الموضوع يجب أن نبحثه بشكل علمي إيجابي. كيف تمكنت سويسرة المؤلفة من ثلاثة قوميات أو عناصر - الألمانية والفرنسية والإيطالية - أن تحل المشكلة وتزدهر وتندوم؟ وكيف تمكن العنصر الانكليزي، والعنصر الفرنسي - أن يعيشا سوية في كندا ولا يتغني الفرنسي في كندا أن يلتحق بفرنسا أو يستقل؟ هذا هو الموضوع الرئيسي الذي يجب أن نعالجه، خاصة إذا علمنا أن وراء هذه المشكلة، في هذا اليوم - كما أشار إلى ذلك النائب المحترم سالم نامق - تعقدات دولية. فهذا الموضوع يجب أن يدرس إيجابياً وبروح علمية مجردة بعيدة عن العاطفة.

سادتي: قبل سنتين. عندما حدثت المشكلة. وتقدمنا الى رئيس الوزراء فخامة نوري السعيد سألناه هل أن هذه الحركة مجرد عصيان. أو سوء إدارة. أم أن هناك وراءها بواعث أخرى؟ أجابنا انه سيتدارس المشكلة. ويقدم الى هذا المجلس تقريراً وفي ضوءه يعقد المجلس جلسة سرية للمناقشة.

أنشأ شخصاً يبرهن المسائل. سعى وراء كراسي الحكم. وإن هذا محدوداً، إلا
عام شامل. ويجب أن تعالج القضايا على هذا الأساس فإن السؤال هو هل
صحيح؟ هل هذه القضايا أو المسائل لا وجود لها؟ هل هي محدودة من حيث
الأشخاص. أعني أنهم يخلقونها سعيًا وراء الحكم؟ أي قول وأصر، أن مسائل
موجوده. ويجب أن تغل وفي العمل والنطق والعدل. وتؤكد ذلك. لم يكن
هذه المسائل موجودة لما تمكن أي شخص منها كانت شهته قوية للحكم أن جميع
(أي المشاكل).

لقد أجاب وزير الداخلية وقتئذ - السيد مصطفى العمري على ملاحظات
جميع النواب ولكنه أهمل أو غص النظر عن الجواب على ملاحظاتي التي حرص
جوهر الموضوع. وأعتقد أن تفكير مصطفى العمري الخبير الإداري لم يكن
مستعداً لتقبل الملاحظات التي أبديتها. لقد نشأ وتدرج في الوظائف الإدارية
من مدير ناحية، إلى قائمقام، إلى متصرف، حتى أصبح وزيراً للداخلية. ثم
رئيساً للوزراء، وعضواً في مجلس الأعيان. وقد اعتبر هذا الموضوع مجرد حركة
عصيانية مسلحة يجب أن تعالج إدارياً على هذا الأساس. أما الآراء التي
أبديتها فلم يكن ليعيرها أي اهتمام.

وعندما سمحت الحكومة. في وزارة توفيق السويدي الثانية. بتأليف
الأحزاب السياسية. وتآلف الحزب الوطني الديمقراطي وكنت أحد مؤسسيه.
كما كنت أحد الذين اشتغلوا في وضع منهج الحزب. كنت أنا الذي وضعت
عبارة « أن العراق ميدان للتعاون الحر على أساس المصلحة المشتركة بين
العرب والأكراد وغيرهم من العناصر التي يتكوّن منها العراقيون. يحترم كل
منها الآخر. في جو تسود فيه الحرية والمساواة والعدل ». وكان ذلك انسجاماً
وانطلاقاً من الرأي الذي كنت قد أبديته في الخطاب الذي ألقيته في الجلسة
الحادية عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب المنعقد في ٩ كانون الثاني
١٩٤٦. أي قبل ثلاثة وثمانين يوماً من تاريخ اجازة تأسيس الحزب الوضی
الديمقراطي. ولحد هذه الساعة لا يعرف إلا القليل أن واضع هذه العبارة

وصانعتها في مسيح الخبز الوطني الممدود حتى هذا ذات هذا المديح
كامل الخادرجي.

لائحة قانون العمل والنقابات

وفي المداكره على لائحة قانون العمل فلب من حمله ما فلب ما بي
ان هذه اللائحة سوف تنفي حراً على وري ان لم تسد بسفدها نقابات
منظمة قوية. وفي الواقع ان تسيد قوانين العمال في جميع أنحاء العالم قائم على
القوة الصاغطة من نقابات العمال ولولا وجود النقابات العمالية المنظمة لقوة
لما تمكنت الحكومات ان تسد قوانين العمال وترفع مستوى الأجور. وبمعي
بأمور العمال الصحية وتسعى الى تطبيق روح القوانين العمالية. لقد ان لا
للحكومة ان تنظر الى التنظيم النقابي بطرء أخرى. بطرء التحديد
والتشجيع. أنا أعتقد ان النقابات. وخاصة منها التي في العالم العربي وعبي
لأحص في اميريكيا هي الرقيب الحقيقي على الحكومات وعلى الشركات أيضاً.
فهي تراقب ارتفاع الأسعار والريادات في مدحولات الشركات وأرباحها
وتسعى الى زيادة أجور العمال. وكل من يدرس موضوع النقابات العمالية يجد
ان هذه النقابات تكون الركن الأساسي الذي يفوق عليه توزيع الدخل القومي
في أوروبا أو في اميريكيا توريعاً عادلاً. أما في العراق فمظراً لعدم وجود
تنظيم النقابي ارتفعت أرباح بعض الشركات مائة في المائة ولم تفكر بذكر
نذك الشركات في رفع أجور عمالها وأصحابهم في رخائها.

ان اللائحة (لائحة قانون العمل) التي أمامنا جاءت ببعض الاحكام المفيدة
في هذا الباب فقد جعلت تشكيل النقابة في المعامل التي يريد عدد عمالها على
مائة عامل إجبارياً غير أنها من جهة أخرى أعطت لوزير الشؤون الاجتماعية
حق رفض تشكيل النقابة بدون بيان الأسباب التي يستند إليها في هذا
الرفض.

كذلك قد أعطت اللائحة حقاً لمجلس الوزراء أن يحل نقابات العمال ، اتحاد نقابات العمال عند مخالفتها للقانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه . أن أعرف أن مجالس الوزراء اعتيادياً تحل النقابات لأسباب سياسية أو بسبب تغلغل الشيوعية في صفوفها ولكن إعطاء الحق في حلها لأية مخالفة قانونية قد تقترفها هو في رأيي تعسف رائد لا أرى أن يتمتع به لا وزير ولا مجلس وزراء . لأنها قد تكون مخالفات بسيطة لا تتصل بجوهر الموضوع ولا أرى ما يستوجب إعطاء مجلس الوزراء هذه الصلاحية الواسعة ثم قلت " الأسباب التي دعت الحكومة الى رفض اتفاقية نقابات العمال في سنة ١٩٥٠ ، والتي دعت الحكومة الحاضرة أيضاً أن تستمر في رفضها لتلك الاتفاقية هي أن إعطاء حق تشكيل نقابات العمال بدون رخصة من الحكومة هو فوق ما يؤمل في الظروف الحاضرة باعتبار أن هذا الحق لم يتمتع به لحد الآن حتى الأحزاب السياسية والنوادي وأقصى ما يمكن أن نأمله في الظروف الحاضرة هو أن تغير الحكومة في نظرتها الى النقابات فتتنظر اليها نظرة إيجابية وتعتبرها عاملاً رئيسياً في الحياة الاقتصادية وفي توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً . أما جواب وزير الشؤون الاجتماعية أن الوزارة اعتيادياً لا ترفض تشكيل النقابة إلا إذا وجدت من هو مشبوه بين أعضاء النقابة فيا ليت معاليه يضع هذه العبارة في نص اللائحة حتى لا يرفض تشكيل النقابة لأسباب أخرى .

أنا لا أعتقد أن جميع وزراء الشؤون الاجتماعية هم بنفسية السيد عبد الرسول الخالصي لأنني أعتقد أنه ينظر إلى العمال نظرة تقدمية تعتبر النقابة من الأشياء الحسنة في التنظيم الاقتصادي ولكنني أتذكر أن أحد الوزراء كان (يتهيج) لمجرد ذكر النقابة لأنه يراها خطراً على البلد .

(١) محضر الجلسة التاسعة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب (للسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧) صفحة (١٣٦ - ١٣٨) حول لائحة قانون الميراث العامة لسنة ١٩٥٧ .

ثم قلت بصدد الحريات الديموقراطية ما يلي

... أرى من وحي أن أعبر عن ما سمعته من الناس بصورة عامة
ولطيفة المصفاة بصورة خاصة من أن مرور وحيد من بعده باسم
الإجراءات المصفاة للحريات والتي من شأنها أن تعرف هذه المصفاة
الديموقراطية في هذا البلد وتكون دون تقييد لمواضع حقوقهم الدستورية
لا اعتصرص مطلقاً على ما تتحدده الحكومة من حريات لمحافظة على
الأمن والنظام... (ولكن موضوع بحثي يتعلق بالقيود والإجراءات
الطويلة الأمد التي تحد من الحريات الدستورية والتي تقوم على فلسفة في
الحكم تخالف الفلسفة التي قام عليها الدستور العراقي. إن هذه الإجراءات إن
دلت على شيء فإنما تدل على عدم إيمان رجال الحكم في العراق (ولا أخص
رجال الحكومة الحاضرة فقط) بالنظام الديموقراطي أو بإمكان تأسيسه
وتطويره في العراق قبل مرور زمن طويل. ذلك لأن الحكومة. حسب ما
تبين لي. أو حسب ما تمكنت أن أفهم اتجاهها لا تثق بأدراك الناس أو
بإمكانهم التمييز بين الغث والسمين من القول أو بين الصالح والطالح من
النيات والأعمال. وبكلمة مختصرة أن الحكومة لا تنظر إلى الناس إلا نظرتها
إلى القاصر تماماً وتعتبر نفسها بالنسبة لجمهور الناس بمثابة الوصي على
القاصر. وهذه النظرة تخالف الأساس الذي قام عليه الدستور العراقي وما
نص عليه من حريات دستورية تفصح المجال للناس بأن يناقشوا الأمور
السياسية بحرية وصراحة. وهذه النصوص الواردة في الدستور العراقي تقوم
على عقيدة راسخة هي أن صوت الحق والعقل حتى في جمهور غير
مثقف كالجمهور العراقي سينبثق من نتيجة المناقشة ويتغلب في النهاية على
أصوات التخريب والباطل والأغراض العمياء. واعتقد أن من أكبر
خطيئات الحكومات المتعاقبة في العراق، ولا أقول الحكومة الحاضرة فقط، هي
عدم مصارحتها للناس بحقائق الأوضاع ومكاشفتها إياهم بكثير من الأمور
التي لو كشفت لهم حقائقها لكان رد فعلهم غير ما يتصور الحاكمون. وعدم
محاولتها كسب التأييد العام لإجراءاتها وسياساتها بدلاً من الاعتماد على
استعمال القوة وحدها كسند لسياساتها. لذلك فاني والكثيرين غيري ينتظرون

من الحكومة أن تعيد النظر في اجراءاتها حول هذا الموضوع لكي يحمي
منسجمة مع النصوص الدستورية ومع الفلسفة التي قام عليها الدستور
العراقي والدساتير الأخرى الديمقراطية....»

ثم قلت بصدد سوء توزيع الدخل القومي :
«... أود أن ألفت نظر الحكومة الى ما أعتقده من نفاذ في سوء توزيع
الدخل القومي بين طبقات الشعب الأمر الذي يبطئ على حظر حسم المصلحة
للاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد وأرى أن بعض فواين الصراع التي
رفهت على الطبقات الموسرة وضيق على الطبقات الفقيرة وإن كانت سوف
مبالغ للاستثمار في توسيع الجهاز الانتاجي لكنها من ناحية أخرى ستزيد من
شقة التباعد بين طبقات الناس، كما أن استبعاد التنظيم النقابي سيمثل عاملاً
رئيسياً في سوء توزيع الدخل القومي، واني أرجو من الحكومة، بعد تسريع
قانون العمل، أن تبذل جهوداً جبارة لإزالة القيود الموضوعة في سبل التنظيم
النقابي لأن عليه يتوقف استقرار الحياة السياسية ذلك لأنه عامل خطر رئيسي
يلعب دوراً مهماً في توزيع الدخل القومي كما سبق أن بينت في جلسة سابقة عند
المناقشة حول لائحة قانون العمل في هذا المجلس...»

وفي المناقشة التي جرت حول لائحة قانون اقتراض الحكومة من شركات
النفط (بسبب انقطاع إيرادات الحكومة من مرفق النفط نتيجة انسحاب
الضخ) قلت، من ضمن ما قلت، ما يلي^(١):

«.... وهناك نقطة مهمة يجب أن أغتم هذه الفرصة للتنويه بها وهي
أن هذه اللائحة في الواقع حكم سوف يسجله التاريخ على الحكومة الحاضرة
التي لم تتمكن من معالجة قضاياها مع الحكومة السورية معالجة ناجحة وانها لم
تلتفت إلى ضرورة الاهتمام بالوضع السوري والوضع الأردني الاهتمام المطلوب
مما أدى إلى هذه النتيجة. لقد انتقدت في اللجنة المالية إهمال الحكومة لمعالجة

(١) محضر الجلسة الرابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧

علاقتها مع جارتيه العربيتين سورية والأردن وحلو سياستها الخارجية من أية سياسة عربية إيجابية. وقلت أن الحكومة الحاضرة قد قصرت اهتمامها في سياستها الخارجية على الاطمئنان على حدود العراق من الناحيتين الشرقية والشمالية وتوطيد علاقاتها مع الجارتين إيران وتركيا وأهملت سورية والأردن اهمالاً مؤلماً. وقد أجابني فخامة رئيس الوزراء على ملاحظاتي هذه فبين انه قد بذل عناية فائقة في معالجة علاقات العراق بجارتيه العربيتين سورية والأردن فأود أن أسأل الآن هل هذا الوضع الذي تطور هناك هو نتيجة هذه العناية التي بذلها رئيس الوزراء وهل يعد فخامته هذه النتيجة نجاحاً في سياسته في سورية والأردن. اني اترك الجواب لفخامته. وعلى كل فاني لا أود أن أقف الآن موقف اللائم للحكومة إنما أريد من ملاحظاتي هذه أن ألفت النظر إلى ضرورة أخذ العبرة من هذه النتائج وأن نعتبر أن سلامة هذه المنطقة العربية وحدة لا تتجزأ وأن رفاه العراق ورفاه سورية ورفاه الأردن وسلامة العراق وسلامة سورية وسلامة الأردن هي وحدة لا تتجزأ وانه قد آن الأوان لأن نبدأ بسياسة عربية إيجابية انشائية تعتبر سلامة هذه الأقطار ورفاهها وحدة لا تتجزأ «.

مقتطفات من الخطاب الذي القيته في مجلس النواب في يوم

١٩٥٨/١/٢٥ بمناسبة مناقشة الميزانية العامة

أسباب التذمر في أوساط الشعب

أيها النواب المحترمون - يدعوني الواجب أن أصرح المسؤولين بالخدمات
مهما كانت مرة ومن هذه الحقائق المرة ان هناك تدمرا واستياء يكاد يكون
عاما من الوضع وان هناك ما يشبه اليأس من الاصلاح وليس سبب الاستياء
واحدا عند جميع الناس فلكل طبقة من الناس سبب يستفزها الى النقمة
ولكن القاسم المشترك الاعظم بين جميع الطبقات - لدوافع وأسباب مختلفة
وبدرجات متفاوتة من الشدة والضعف - هو الاستياء والتبرم بالوضع .

وقد يبدو غريبا هذا الاستياء في العراق - فقد يقال ان العراق في
مجبوبة وان ايرادات النفط قد مكنت الحكومات العراقية المتعاقبة من
تخطيط منهج عمراني يحسد عليه العراق وقد قطع هذا المنهج مراحل لا بأس
بها في التنفيذ كما ان هذه الايرادات قد مكنت الحكومات من الترفيه على
الناس وعلى موظفيها وأوجدت نشاطا اقتصاديا وتجاريا تغلغل في جميع
الاطراف كما مكنت الحكومات العراقية من التوسع في الخدمات الاجتماعية
في جميع الحقول تقريبا - اذن هذا التذمر ولم اذن هذا التبرم باوضاع يبدو في
الظاهر انها في تحسن وتقدم مستمرين .

أيها النواب المحترمون - ان من اسباب النقمة من الاوضاع الرهنة
الحرمان - من كل شيء تقريبا - الذي هو نصيب الاكثرية الساحقة من
الناس والحرمان لا يصح أن يكون أساسا تقوم عليه دولة يسودها
الرضى وتعمها القناعة . والواقع المؤلم ان هذه الاكثرية من السكان التي تسكن
الريف في الغالب والتي أخذ ضيق العيش يسوقها قسرا نحو المدن سعيا وراء
الرزق لم تمسها عناية الدولة بل كانت ولا تزال لحد الآن ضحية اهمال

الحكومات والأعراس عنها وإذا ما تعمق في الموضوع فسنجد أن معظم من
مسؤوله هذا الحرمان الذي تقاسى لامة هذه لامة من السكان - بعض من
بعض القوانين التي سنسها الحكومات نعرفه مسدعة منذ سنة ١٩٣٠

وإذا ما اختلط هذا الحرمان بالوعي المتنامي لدى أحد شعب في
أوساط هذه الأكثرية فان الموضوع سيصبح انفجارياً بدون شئ وسيعرض
كيان الدولة واستقرارها لأشد المخاطر. وفي الواقع على الحكومة أن تساق
هذا الوعي بأجراءاتها الاصلاحية وفي بذل أقصى جهودها للقضاء على هد
الحرمان ولرفع مستوى معيشة هذه الأكثرية قبل أن ينقلب هذا الوعي إلى
قلمل ثم إلى تمرد ولات ساعة مندم.

لقد تفاقم الامر بالنسبة لهذه الاكثرية المحرومة وما تقاسيه من شطط مؤه
في العيش وذلك بسبب تقلص قوتها الشرائية الضئيلة أثر هبوط أسعار
المنتجات الزراعية - كما أشار الى ذلك وزير المالية في خطابه بحيث أصبح
تدبير المعيشة بالنسبة لها أمراً متعذراً فأخذت تتدفق كالسيل نحو المدن مما
سبب تكديسا بشريا بأوضاع يتقرز من منظرها الانسان وتشور عليها كرامته.
وبدلاً من ان تحرك هذه المأساة الانسانية الحكومات لمعالجتها فانها - أي
الحكومات - وقفت منها موقف المتفرج وبدلاً من أن يجد هؤلاء اللاجئون
شفقة وعناية من حكومتهم فانهم قد لاقوا اعراضاً مؤلماً ولم تجد مراجعاتهم
المستمرة لاولى الامر نفعا ولم تأت بنتيجة.

سادتي: في سنة ١٩٥٣ أعددت لائحة لتعديل قانون تصحيح صنف
الأراضي - التي أصبحت مرسوماً ثم قانوناً فيما بعد - وكان القصد من
اعدادى تلك اللائحة توفير الارض لاسكان هؤلاء اللاجئين في الدرجة الاولى.
ولكن الغريب ان منفعة هذا القانون لم تشمل هؤلاء لحد الآن بل بقوا في
صرائفهم بين المستقعات عرضة للنقل والطرده من مكان الى آخر بين آن
وأخر.

سادتي: قل أمد قصير حاء إلى داري في صسحة يوم من الأيام المطرة
رجل من سكان الصرائف وقال لي يا فلان أنت نائنا في مجلس الأمة.

لقد كانت أئمتنا المأصصة فاسه عليا أنا وعائلي وأطعالي قائما، نصب من قود والماء بحرى من نحننا والبرد بعسو عليا وقد حرب والله في أمرى لا أعرف مادا أعمل وقد أئسك هذا اليوم طالبا منك السحده راحبا أن تعمل لي تدبير فلا يصح لك أن تمام دافئا في فراشك الوثير ونحن نقاسى هذه الآلاء المرحه فان لم تعمل لي تدبيراً فسننقل عائلكي وأطعالي الى دارك ولنكن عندك عندئذ الحرأة في احراجهم منها بالقوة وانفجر باكيا فهونت عليه وساعدته بما أئمكن هذا مثل واحد من ألوف الامثلة التي تدل على مبلغ ما يقاسيه هؤلاء . كم من مرة قالوا لي هذه الدولة ليست دولتنا هذه دولتكم لانها لم تعرفنا في يوم من الايام ولم نر منها أثرا في حياتنا فلا يوجد أسوأ من الحياة التي نحياها في الصرائف بين المستنقعات والاوزاخ .

سادقي : ان هذا الشعور الخطر يجب أن تتلاقاه بسرعة فائقة وتلافيه يتحقق باتباع سياسات ثلاث في عين الوقت سياسة الاعمار بقصد زيادة الانتاج على مختلف أشكاله وبالنتيجة الدخل القومي وسياسة توزيع هذا الدخل توزيعا أعدل بين الناس حسب الطرق التي أوضحها خطاب العرش للوزارة الجمالية وسياسة ايجاد جهاز حكومي نزيه كفوء للنهوض بالسياستين المارقي الذكر فالدخل القومي الحالي الذي لا يكفى مهما وزعناه بعدالة لتحقيق مستوى من المعيشة يحفظ الكرامة الانسانية للجميع ولذلك يجب أن نعمل بشعور الاستعجال لاستغلال الامكانيات الكامنة لزيادة الانتاج ومن ثم الدخل القومي ويجب أن نوجد جهازا خاصا قادرا على النهوض بهذه المهمة الخطيرة بأقصى ما يمكن من السرعة .

ومن أسباب التذمر استقطاب الملكية الزراعية .

ايها النواب المحترمون .

اني من المعتقدين بحق الملكية - من المعتقدين بأنه نظام مفيد محفز على العمل باعث على النشاط والانتاج في جميع الحقول ومنها الحقل الزراعي وليس أدل على صحة هذه العقيدة أكثر من الخبرة القاسية التي مرت بها بعض البلدان الشيوعية التي أئمت الاراضي الزراعية - فهبط الانتاج فيها هبوطا شنيعا مما

صطرها الى التراجع عن هذا التأميم في الاعتراف حق لاورد في ملك
 لأراضي الزراعة كما حدث في بومبوسلاف ومولدوفا وهنغاريا مثلا. وفي
 هذه الملكية الزراعية لكي تكون محفزة على العمل بجد على مساحة الإنتاج
 يجب أن تكون معتدلة لا مستغطة ويجب أن تمنح بأكبر عدد من الحصص
 في الحقل الزراعي لأن الاستقطاب - بالتسارع رفعه الملكية الزراعية
 كالتأميم يحرم أكثرية العاملين في الحقل الزراعي من تمتع بالملكية وسحقه
 هذا قمودهم عن العمل وعن الإنتاج وفي هذا حواره له والدولة وليس
 جميعا. هذا فضلا عن أن الاستقطاب في الملكية الزراعية وحرمان أكثرية
 العاملين في الحقل الزراعي منها يهدد حق الملكية بالذات يخطر حرم
 وبالسبب يهدد استقرار الدولة لأن كل حق وكل نظام إذا كان المتمنعون به
 أقلية من الناس والمحرومون منه الناقمون عليه أكثرية الناس فإنه نظام لا
 يدوم فتؤكد نظام الملكية الزراعية وتركيزه على قواعد سليمة ثمة يستوجب
 تمتع معظم العاملين في الزراعة به وفي هذا توسيع لقاعدة الدولة وحصر
 لاستقرارها ولا شك أن حرمان أكثرية العاملين في الزراعة من الملكية
 الزراعية سبب مهم من أسباب التذمر والنقمة المكبوتة في الريف.

ونجب أن لا نكتفي بتوزيع أراضي الدولة على الفلاحين المحرومين لأن
 هذه العملية بطيئة جدا بل يجب أن نعمل على توفير النقد للفلاح الذي يرغب
 في أن يشتري الأرض التي يزرعها من مالكمها إذا كان هذا المالك مستعدا بمحض
 اختياره ورغبته لبيعها له بقيمة معقولة وتوفير هذا النقد للفلاح يعود بالنهاية
 بأكبر الفوائد على الدولة - لأننا بتوفير هذا النقد نكون قد اشترينا استقرار
 الدولة وأرسلناها على قواعد رصينة ثابتة. ولا يضير الحكومة أن تخصص لهذا
 الغرض الخليل في كل سنة مليون أو مليونين من الدنانير أو أكثر من ذلك. إنه
 ثم السلامة وثنى الاستقرار المشهود. إنه صمام الأمان خاصة وأن هذه المبالغ
 ترجع الى الدولة كاملة مع فوائدها.

أن هذا العمل سحرر النشاط المكبوت لدى هذه الطبقة - أعنى طبقة
 الفلاحين - وشجعها على الإنتاج وإني اعتقد أن أكبر سنة في الوضع الحالي

هو يعود أكثره العاملين في الزراعة عن الاساح وعن بدل المجهود البدني في الاساح .

سادتي : في سنة ١٩٥١ أتاني دلال من دلالى الاراضى وقال في سنة ١٩٥١ زراعة مساحتها ٥٠٠٠ مشاركة^(١) تسقى سيجا بالقرب من بغداد ونعود الى أحد اليهود معروضة للبيع بشم نخس دينارين للمشاركة الواحد أى أن مجموع ثمنها حوالى العشرة آلاف دينار ورجاني أن أذهب للكشف عليها لعلى اشتريها فقلت له اني لا أرغب في شراء أرض زراعية جديدة وبعد الحاح شديد من حبه ذهبت اليها فرأيت جماعة كبيرة من الفلاحين شيوخا وكهولا وشاننا وأضعالا فبادروني بالسؤال : هل أتيت تشتري هذه الارض ؟ فأجبتهم لم يستقر رأيى على شيء فقال لي أحدهم اذا اشتريتها ارجو أن لا ترحلنا من هذه الارض فان لنا فيها ذكريات وأعزاء مدفونون في جوفها وبعد حديث قصير مع الجماعة المذكورة قفلت راجعا الى دارى في بغداد بعد أن قطعت على نفسي عهدا بعدم شرائها ولم أكن قد فكرت في الاصل في شرائها . غير اني أخذت أفكر لو كانت هناك لدى الدولة مؤسسة تسلف هؤلاء الفلاحين الساكنين في هذه الارض من أزمان بعيدة مبلغ العشرة آلاف دينار ثم تستوفى منها بأقساط طويلة الاجل بعد ان تقسم الارض عليهم وترتها عنها لاستقر هؤلاء الفلاحون في أرضهم وعمرها وانتجوا ووفوا تلك المؤسسة دينها في أمد قصير واخذت أفكر في لو رجعت الى المسؤولية في يوم من الايام ان احاول سن لائحة قانونية تمكن الدولة من النهوض بهذا العمل الاصلاحى العظيم وعندما عدت الى وزارة المالية في سنة ١٩٥٣ الفت فورا لجنة لتحضير تلك اللائحة فأحضرت ولم يساعدني الوقت مع الاسف على عرضها على مجلس الامة في وقته والمبدأ الاساسي لتلك اللائحة الموجودة الآن في ديوان وزارة المالية هو تمكين المصرف الزراعي (أو أية مؤسسة اخرى ترتأيا الحكومة) ان يشتري الارض التي يعرضها مالكيها للبيع ويدفع له ثمنها ثم يبيعها على الفلاحين بعد تقسيمها عليهم ويستوفى ائمانها بفائدة معقولة وبأقساط طويلة الاجل وفي اللائحة احترارات كثيره لميع

(١) المشاركة تساوى دويمين ونصف الدوم .

سوء الاسعمال ولمنع الاسغلال وأنا أرحو من معانيه . بر ثلثه من معدة هذه
اللائحة بعد احراء التعديلات التي برناها عليها ودا ما شربت هذه اللائحة
فأيا سنحقق بصوره سلمية هادئة وبشكل نحفظ حقوق جميع ما حجاج و
رجة كبيرة في مصر لتحقيقه .

ومن أسباب التذمر لدى الطبقة العاملة هو أهمل الحكومات لمعاملة لأم
التظيم النقابي الذي يتوفر على تحقيق رفع مستوى الاجور وحصول العامل
على الحصة التي يستحقها من الدخل القومي - والواقع لا أمل نباتا برفع
مستوى الاجور الى الحد اللائق بدون ضغط النقابات العمالية الحرة . ومن
تشريع قانون العمال الجديد لم تتألف - حسبما اعلم وارجو ان اكون مخطئا -
نقابة عمالية واحدة . وبهذه المناسبة فقد قرأت ما تناوله خطاب الزميل المحترم
سلمان الشيخ داود من ان اجور العمال في هذا البلد تقارب اجور العمال في
اوربا وجوابي هو أن مقاييس الاجور في اوربا تختلف اختلافا كبيرا من بلد
الى آخر فأرجو من الاخ السيد سلمان ان يتتبع هذا الموضوع بدقة وسيرى انه
مخطيء فيما ذهب اليه . لقد ارتفعت في الايام الاخيرة اجور العمال الماهرين
الذين هم أقلية أما العمال غير الماهرين وهم الاكثرية الساحقة فان اجورهم لم
ترتفع الى الحد الذي تتصوره خذوا عمال الطين في بغداد فان اجورهم تتراوح
بين ٣٠٠ الى ٤٠٠ فلس في اليوم بينما ارتفعت كلفة المعيشة الى ما يقارب الـ
٦٠٠ بالمئة بالقياس الى سنة ١٩٣٩ .

سادتي: ان قسما كبيرا من مسؤولية الاستقرار في الاقتصاد الامريكي
وكذلك في الاقتصاد الاوربي تعود الى الاجور التي أوجدت لدى العمال
والمستخدمين الذين يشكلون اكثرية الشعب الامريكي والشعوب الاوربية قوة
شرائية هائلة كانت تمتص باستمرار الانتاج الامريكي المتزايد والمتوسع سنة
بعد سنة وكذلك الحال في اوربا .

ومن أسباب التذمر ضياع القيم واضطراب المقاييس .

أيها النواب المحترمون: لقد راقب المتتبعون لسير الدولة العراقية ان
النقدير للقيم العالية المتمثلة في الفضائل الرفيعة والثقافة العالية والكفايات

الممناره بدلا من أن عمل الى الصعود فانه على العكس من ذلك احد من
المهبط الامر الذي أثار محاور المتبعين المذكورين على مصير الدولة لانه لا
يمكن في الواقع من الامر ان تستقيم امور الدولة في العصر الحاضر بدون أعضاء
تلك القيم وتلك المقاييس ما تستحقه من التقدير . وان نتيجة هذا الوضع
تعطيل قسم كبير من جهاز الدولة عن الانتاج الحقيقي المأمول منه وهو في عين
الوقت تبذير للكفايات وهدر للقيم المذكورة ودولتنا لا تتحمل لا هذا التعطيل
ولا هذا التبذير ولا هذا الهدر .

ومن أسباب الاستياء التفريق في المعاملة بين الناس على أسس تخالف
احكام الدستور وتخالف منطق الدولة . فالقانون الاساسي قد نص على معاملة
المواطنين معاملة متساوية حسب احكام القوانين بدون تفريق او تمييز بينهم
لاي اعتبار من الاعتبارات . اني اقول ان هذا الحكم من القانون الاساسي لم
يطبق تماما ولا يزال غير مطبق تطبيقا كاملا وهذا سبب من اسباب التذمر
ولا اريد ان ادخل في تفصيل الموضوع ولا في ايراد الامثلة عليه بل اكتفى
بالتنويه به بهذا القدر مبينا ان هذا التفريق أو التمييز بين الناس يسمم جسم
الدولة ويفسخ كيائها ويقضى على وحدتها واني اعتقد ان كل من يعمل بوحى
من هذا التمييز او هذا التفريق بين المواطنين انما يقترف خيانة عظيمة للدولة .
وقد كان الغرض الرئيسي من تأسيس ديوان الموظفين او مجلس الخدمة هو
القضاء على جميع الاعتبارات الخارجة عن القانون والتي ربما تؤثر في تعيين
الموظفين او في ترفيعهم ويا ليت لو أوجدنا ترتيبات مماثلة في بقية اجزاء
جهاز الحكومة للتوصل الى تطبيق احكام القانون الاساسي في هذا الباب
تطبيقا تاما .

واود ان يكون مفهوما باني فيما بينته اردت ان اشرح وضعا يجب ان
نتعاون جميعنا تعاونا مخلصا لانقاذ البلد من شروره وآثامه التي تعود علينا
جميعا باوخم العواقب .

ومن أسباب التذمر عدم توزيع مشاريع الاعمار على المملكة بشكل يؤمن
العدالة بين الجميع وقد سمعنا أصوات التذمر ترتفع بين آن وآخر من مختلف
الجهات ولا أريد ان أسرد الامثلة بل اكتفى بالتنويه بالموضوع بهذا القدر .

ومن أسباب التدمير بعدم المهو على الأهل في كنهه من غير إخلاصه
وحاصله مجلس الاعمار فكثير من الاعمال التي تأتي في ندرته لاحد من
الاهميه قد فُتحت الى المرحله الاولى والعكس بالعكس ولله في مجلس
الاولوية في مجلس الاعمار مضطرب ومساس الاولوية أو لاسمعه هذاته هسه
خاصة في بلد غير معمر فهو يدل على مبلغ اهمية الدولة برفع مستوى كثره
السكان بتوجيه اهتمامها الى المشاريع الانتاجية والترفيه التي تحس حواء
الاكثرية الساحقة من السكان قبل غيرهم - كل شيء بعد هذه الاكثرية
الغالبية من السكان يجب أن يتقدم الا في أحوال خاصة.

ومن أسباب التدمير هذا الاسراف والتبذير في مصروفات الدولة وفي
الوقت الذي تملك فيه الحكومة مئآت الملايين من الامتار المربعة في حدود
امانة العاصمة وفي الوقت الذي تمنح فيه الحكومة مجانا مؤسسة جامعية احببة
ما يقارب الثلاثة ارباع مليون متر مربع فانها في عين الوقت تستملك اراضي
الناس بكلفة باهضة لبناء جامعة بغداد. وفي الوقت الذي تملك الحكومة
اراضي واسعة شاسعة مطلة على نهر دجلة الجميل لمسافة تقارب الكيلومتر أو
اكثر فانها تستملك للمركز المدني بيوت الناس بكلفة باهضة على الدولة واؤكد
انني حاولت أن أفهم وجهة نظر القائمين بهذا الموضوع فلم أتمكن. وأصبحت
مشكلة الحكومة الآن ليست في تدبير المال للمشاريع وانما في صرف المال بشكل
معقول وفيه أقصى الاستفادة بأقل كلفة. ولا أود أن أورد لكم أمثلة أخرى
حول هذا الموضوع من مجلس الاعمار سوى ان أقول ان معملا لانتاج السمنت
قامت به الحكومة وسعته الانتاجية ثلثائة وخمسون طنا كلف الدولة اقل بقليل
من ثلاثة ملايين دينار في الوقت الذي يوجد معمل آخر قام به الاهلون وسعته
الانتاجية سبعمائة وخمسين طنا كلف ما يقارب المليون دينار. وعلى هذه
فقس ما سواها.

ومن أسباب التدمير هذا الهبوط المؤلم في كفاءة الجهاز الحكومي في الوقت
الذي تعاظمت وتوسعت مهام هذا الجهاز وتعقدت تعقدا كبيرا.

ومن أسباب التدمير هذا الكبت والتضييق على الناس حتى في التعبير عن
امورهم المحلية واحسن مثل على ذلك المأساة التي سميت بانتخاب امانة

العاصمة فقد كان سلوك سلطات الأمانة في هذه المرحلة محلاً ومعباً حد لا يلبى بدائره رئيسية من دوائر الدولة وقد أعطت هذه المرحلة عن سلوك السلطات المذكورة انطباعات في أدهان الناس من أسوأ الانطباعات لا تحويه جميع الدعايات.

ومن أسباب التذمر هذا الكبت المؤلم للحريات الدستورية والذي تجاوز حتى حدود الاغراض التي كانت تستهدف من ورائه واود ان أسأل الحكومة الى متى سيستمر هذا الكبت ومتى ترجع هذه الحريات للناس.

ومن أسباب التذمر هذا التباطؤ في أعمال مجلس الأعمار وخاصة في الميدان الصناعي الذي يتوقف عليه رفع مستوى الانتاج ورفع مستوى المعيشة بالنسبة للاغلبية الساحقة من السكان.

سادتي: هذه بعض الملاحظات عن أسباب التذمر والاستياء ويوجد غيرها كثير اعرضها بكل اخلاص وحرص على سلامة الدولة ورفاهها واستقرارها راجيا من المسؤولين النزول الى الاوساط الشعبية للتحقيق عنها وعن غيرها فان في ذلك خيرا لهم وللناس.

حفلة افتتاح ثانوية الحبي التي تبرع ببنائها الشيخ بلاسم الباسي

في ربيع ١٩٤٧. وكنت وقتئذ عضواً في مجلس النواب لعرقي. دعيت مع اخواني بقية اعضاء مجلس ادارة جمعية المدارس الخيرية لاهلنا في حفل في مدينة الحبي (واسط) بمناسبة افتتاح ساحة المدرسة الثانوية الخيرية لاهلنا فيها وكان الشيخ بلاسم الباسي احد شيوخ عشيرة المناج وهي فرع من عشائر ربيعة قد تبرع بمبالغ كبيرة لتشييد هذه الساحة وملحقاتها. فليست الدعوة مع بقية اعضاء مجلس ادارة الجمعية الآتفة الذكر وسافروا الى الحبي. وقلت في نفسي ان هذا الرجل يستحق التكريم والتشجيع على اريحيته وكرمه وتبرعه لاقامة هذا الصرح التربوي على حسابه الخاص. انه على الاقل. بعمله هذا. يرد جزءا ولو صغيرا. من دخله الكبير من الارض الاميرية التي كانت تعود للدولة والتي استولى عليها والتي كانت مساحتها حوالي (١٩٥٠٠٠) مائة اى (٤٨٧٥٠٠) دونم لبناني وقد منحت له بالزراعة^(١) مجانا وحرم منها جميع افراد عشيرته حرمانا يكاد يكون تاما. وقد اقام الشيخ بلاسم للمدعوين وليمة غداء عامرة واعقبها بمأدبة عشاء تجلى فيها الكرم العربي الحائمي في قصره الواسع المنيف المطل على نهر الغراف المتفرع من نهر دجلة بجذائقه الغناء الرائعة وبأضوائه الملونة الخلابة. وكان القصر وحدائقه محاطا بسور مرتفع وقد انتشر المدعوون في حدائق القصر جماعات جماعات. أما أفراد العشيرة فقد جمعهم الشيخ بلاسم في أرض فسيحة خارج السور.

وقد القى في الحفل الصباحي الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهرة قصيدة عصماء كانت من ابلغ واروع ما نظم. وقد كشف فيها عن عبقرية شعرية نادرة

(١) اللزعة هي حق الاستفاد الزراعي للارض وهو حق بيع ويسرى موافقة الحكومة وبور (حس الارث الطامي لا الشرعي) ويرهن في المصرف الزراعي.

ولكن وضع الشيخ بلاسم الناسين. لم يدم طويلا. ولا اتصور انه كان يدور في خاطره او خاطر غيره من اصحاب المزارع الواسعة ان هذه الملكة الزراعية التي استأثروا بها وحرموا منها جماهير الفلاحين من افراد عشائريهم لن يتجاوز الباقي من عمرها احد عشر عاما فتزول بين عشية وضحاها وكأنها لم تكن بالأمس. وهذا ما حصل في الواقع. اذ صدر قانون الاصلاح الزراعي اثر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الذي جرد جميع اصحاب الاراضي من كل ما يريد على الف مshare (٢٥٠٠ دونم لبناني) كحد اعلى - اذا كانت تسقى سيجا او بالواسطة ومن كل ما يزيد على الف مshare اذا كانت تسقى ديماء أي تعتمد على مياه الامطار وقد انقص هذا الحد الاعلى حتى اصبح / ٤٠٠ / مshare (الف دونم) بالنسبة للاراضي التي تسقى بالواسطة و / ١٠٠ / مshare (٢٥٠ دونماً) للأراضي التي تزرع بالرز. اما القصر المنيف الذي استضافنا فيه الشيخ بلاسم فقد تعرض لهجوم عنيف من الفلاحين المحرومين ومن سكان مدينة الحبي الذين سبق ان شُق اثنان منهم قبل اقل من سنتين من اندلاع الثورة لاتهامهما بالشيوعية ونهب ودمر في حادثة معروفة ولم يبق - لعلمي - فيه شيء يذكر.

سفرة الى مصر في سنة ١٩٤٤ .

في سنة ١٩٤٤ اصيبت خالتي ، وهي في عين الوقت أم روجحي ، بمرض السل وقررنا ان نسفرها الى احد المصحات في جبل لبنان وسافرنا معها انا وروحي الى لبنان وادخلناها في مصح بحسن بعد اجراء الفحوص الطبية اللازمة عليها . وبقينا بعد ذلك عدة ايام في بيروت لمسا في خلالها الممود الذي كان يتمتع به وقتئذ وزير العراق المفوض تحسين قدرى في مختلف الاوساط السياسية ، والاجتماعية ، في بيروت .

وطرنا الى مصر ونزلنا في القاهرة . وجابها لأول مرة مشكلة ايجاد غرفة لنا في احد الفنادق المحترمة في القاهرة ، خلافا لخبرتنا في بيروت حيث لم نجد اية صعوبة بسبب وجود تحسين قدرى هناك . واخيرا وجدنا غرفة لمدة ليلتين فقط في فندق متروبوليتان الذي كان يعود لشركة سويسرية ويديره مدير سويسري . وقال لنا المدير سأسمح لكما بالبقاء في هذه الغرفة لمدة ليلتين فقط وبعدها يجب ان تتركها لأنها محجوزة لآخرين . وحرنا ماذا نعمل ؟ واخذنا نفتش عن غرفة في فندق آخر . وكان يسكن في القاهرة يومئذ ابن خالي وابن عمي ضياء الجلي وطلبنا اليه ان يساعدنا واخيرا تمكن من ايجاد غرفة لنا في فندق مينا هاوس بالقرب من الاهرامات . بعد ان دفع لاحد موظفي الفندق

مبلعا من المال كأكراميه وهي في الحفصه رشوه وقال لنا ان هذه مع لاسف - هي الوسيلة الاعيادية للحصول على عرفة في احد الفنادق المعروفة في القاهرة. ثم قال ان المدير سسمح لكما بالسما في العرفة لمدة ليلتين فقط. وقال ان معنى هذا انكما يجب ان تدفعا مبلعا اخر لتمديد اقامتكما. ولكني قلت له اني لم ادفع رشوه في حياتي واستحي ان أدفعها وعليك ان تقوم بهذه المهمة. وقام بها فعلا. ومددت اقامتنا في فندق مينا هاوس لمدة ليلتين اخريين او ثلاث. واخيرا وجد ضياء الجلي لنا غرفة في فندق الكونتيسةال. وكان من افضل الفنادق وقتئذ، بعد ان دفع مبلعا من المال ايضا كأكراميه وبقينا في هذا الفندق طيلة مدة بقائنا في القاهرة.

كانت الحرب لا تزال مشتعلة في اوروبا والشرق الاقصى واصبحت بعبد عن مصر والشرق الادنى. ولكن الاحتلال الاجني كان لا يزال جاثما على صدر مصر وعلى القاهرة خصوصا. وكانت مخازن القاهرة لا تزال على الرغم من مرور خمس سنين على اندلاع الحرب، مليئة بكثير من انواع السلع الكمالية كطواقم السكاكين والشوكات والملاعق الفضية، والكريستالات واطقم البورسلين للسفرة واشياء كثيرة اخرى. وتبضعنا واشترينا ما نحتاجه.

وقد دعانا السيدان رزق شوشه وشكري شوشه بايعاز من بنت اختها سلمى عسيان. وكانا من اصل لبناني ومن كبار المثرين ومن اصحاب المعامل - لمشاهدة سباق الخيل. وكانا يحتجزان طوال موسم السباق ولعدة سنين مضت. كأبينة خاصة لهما. وكانا يحتفظان بعدد كبير من خيول السباق، وباسطبل خاص لهما، لانها كانا مولعين بالخيل وبسباق الخيل. وذهبنا معها وشاهدنا سباق الخيل، وشاهدنا الطبقة التي كانت ترتاد ذلك السباق الذي كان في مصر الجديدة - طبقة من المترفين المثرين، واكثرها من الجاليات الاجنبية، لبنانية وتركية وجركسية ويونانية وانكليزية وفرنسية وايطالية وبلجيكية وغيرها. مع نسبة من الطبقة الارستقراطية المصرية التي كانت مصرية بالاسم فقط ولكنها على الاغلب اجنبية بالاصل والشعور، وتحتقر جماهير الشعب المصري. ثم دعينا الى حفلة ساهرة في بيتها الواسع الفخم. وكانا قد اقاماهما، جريا على عاداتهما في كل سنة، بمناسبة افتتاح موسم سباق الخيل. وحضرنا الحفلة وكان

جميع المدعوين والندعويين من مدني مصر من جميع
مسيحيين وكاثوليك وعلماء وكنيسة كاثوليك وكنيسة
نور صدور السندات ورؤوسهم وصانعهم من مدني مصر من
في لم اكن قد رأيت في حياتي مجموعة من مجوهرات من لتي
الليلة هذه الطيفه هي التي كانت تسفل مصر وتنعف الخراج

وحلس الى حسي في الصالة صهر ررو وشكرى نوسه في روح حبه ولا
تذكر اسمه الآن. واحد يتحدث الي. وقال في لا بد قد كنت نظرت هذه
المظهر الرائع - منظر الثراء والبدح والمجوهرات النعفه والنعمه التي كانت
تروفل فيه هذه الطيفه. ودهلت من تعليقاته التي كانت تبدو سار في ذلك نحو
وذلك المحيط. كنت احسب انه من تلك الطيفه ولم اكن اتوقع ان اسمع منه ما
سمعت. واجبته نعم انه منظر يلفت النظر في هذا البلد العارق في القصر ثم
سألني ماذا لفت نظرك في مدخل البيت؟ اجبته لم اجد شئ يلفت النظر
قال هل شاهدت الحارسين في مدخل البيت. قلت له نعم شاهدتها وكأنا حامي
التقدمين. وفي يد كل واحد منها بدقيّة. ثم اضاف قائلا كيف تأمن هذه
الطبقة ان يحرسها حراس فقراء حفاة؟ هذه البنادق التي كان يحملها الحراس
قد تصوب على هذه الطبقة في يوم من الايام بدلا من ان تحميها وتحرسها. ثم
قال لو كان هؤلاء المترفين المتسعين عقول تدرك لرحلوا من مصر حيث انفق
من نصيب الكثرة الساحقة من المصريين. ثم قال لو كنت محلهم لساغت الى
الرحيل من مصر قبل ان تنتهي الحرب أو بعد ان تنتهي الحرب بقليل -
وذلك لكي يسلموا بأرواحهم وثرواتهم التي جمعوها في خلال مدة الحرب ما
دامت الابواب مفتوحة. ولقد تبين لي فيما بعد انه لم يكن في عداد المترفين.
ولكن هذا لم يقلل في رأيي من قيمة الآراء التي ابدتها. لقد كان تقسيمه للوضع
تقنيا صحيحا. ذلك انه مخالف لنواميس الكون ان تسم الثروة الفاحشة التي
يتمتع بها نزر قليل من الناس في محيط عارق في الفقر ترشح اكثريته الساحقة
تحت كابوس العور والفاقة. وقد صح ما توقعه ذلك الرجل.

وفي صيف سنة ١٩٦١ ذهبت إلى فندق قاصوف في متجع ظهور الشوير
في لسان لاقصي بضعة أيام استريح فيها واريح اعصابي. واداني أنتقي بأحد أساء

شوشة - غير ررو وشكرى. وقص علي قصته. قال كتب ادحرر من المال اودعته في احد المصارف في سويسره. ليكون ملادا ألود به اذا ما ساءت احوالي. وادا ما اصابتني مصصة. واعتني الحملة في دفعها قال عندما حدثت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اخذت اعالي تتوسع ورااد الطلب على حاج معاملي. وقررت ان اوسعها واجددها. ومددت يدي الى ذلك المبلغ مدحرج وانفقته في توسيع معاملي طمعا في سد الطلب المتزايد على اتاجي. وما اكلت توسيع معاملي وانفقت مدخراقي حتى جاءت قرارات التاميم وصرى اندب حظي العاثر فكأنما وسعت معاملي وجددتها لاسلمها لقمة سائغة للتأميم وها أنت تراني الآن في حيرة لا اعرف كيف ادبر اموري. وصرت أفكر ليس فقط في امر هذا الرجل او غيره من العاملين في حقل الانتاج - والانتاج الصناعي بصورة خاصة بل باجراءات التاميم في مصر وغيرها من الدول - وخاصة العربية منها - وصرت اتساءل عجا ايها كان يكون افضل من حيث النتيجة. ان تستمر الدولة في الاستفادة من نشاط هؤلاء الرائدین في ميدان الاقتصاد ومن تجاربهم وخبراتهم على ان تضع في عين الوقت القوانين الصارمة التي تضمن حقوق العمال وتضمن الحقوق المشروعة للدولة في ارباحهم وتوجههم الى مشاريع التنمية في ضمن منهاجها الانمائي أم تقتل الاوزة التي كانت تبيض بيضات الذهب؟ لا شك ان بقاء الاوزة كان سيكون اكثر نفعاً للدولة. لقد كانت هذه الطاقات وهذه الخبرات وهذه التجارب وهذا النشاط ثروة لا يجوز التفريط بها وهدرها، كما هدرتها وفرطت بها اجراءات التاميم التي سلمت هذه المؤسسات الاقتصادية الناجحة الى بيروقراطية الدولة. والى مجموعة من الموظفين، وكثير منهم من العسكريين، المحرومين من الخبرة والتجارب في ادارتها، والذين لا يشعرون ان لهم مصلحة في الحرص على انجاحها. وخسرت الدولة هذه التجارب وهذا النشاط وهذه الخبرات وهذه المبادرات. الم تكن توجد طريقة وسط توفق بين تسخير هذه الكنوز العظيمة من المزايا النادرة التي عدتها في عملية الانتاج وبين تامين مصلحة الدولة ومصلحة العمال؟ لقد حققت الدول الاسكندنافية هذه الطريقة الوسط بنجاح باهر.

الوصي على العرش يكلفني بالاشتراك في الوزارة

التي كان سيؤلفها نوري السعيد على اثر استقالة

حمدي الباجه جي. اعتذاري وتأثر الوصي على

العرش من جراء اصراري على الرفض

على اثر استقالة وزارة حمدي الباجه جي في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ .
وبينا كنت في زيارة عائلية في بيت ابن عمي عبد الرزاق الازري الذي كان
آنثذ متصرفا للواء بغداد ، جاءني في الساعة الحادية عشر مساء . نداء تلفوني
من الدكتور فاضل الجهمالي الذي كان وقتئذ وكيلًا دائماً لوزارة الخارجية قائلاً
انه كان يفتش عني في كل مكان منذ ساعة إلى أن عثر علي هنا (أي في بيت
عبد الرزاق الازري) وانه يريد الاجتماع بي حالاً لانه يحمل رسالة شفوية من
الوصي على العرش يريد ابلاغها لي ويريد ان يعرف موقع البيت لكي يتوجه
اليه . فأوضحت له موقع البيت وبعد مدة قصيرة وصل الدكتور الجهمالي وقال لي
ان الوصي على العرش امره ان يبلغني رغبة سموه في اشتراكي في الوزارة التي
كان قد عهد بتأليفها إلى السيد نوري السعيد . اجبته وما هي المهمة التي
سيعهد بتنفيذها الى الوزارة؟ وما هو منهج عملها؟ واضفت قائلاً يا دكتور
هل من المعقول ان يطلب شخص إلى شخص ان يشترك في وزارة لم يتباحث مع
رئيسها ولم يتفق معه على منهج عمل ولولاًمد قصير - فضلا عن الامد الطويل - لكي
يتعاون معه ومع زملائه لتنفيذه؟ لهذا السبب ارجو ابلاغ سموه اعتذاري
عن الاشتراك في الوزارة المنوى تأليفها . فاتصل الدكتور الجهمالي بالوصي على

العرش بالتلفون السرى من دار عبد الرزاق الأبرنى (مصرف بغداد) - (سرى) واحبره باعتذارى. فاحابه الوصي انه لا يعمل هذا الاعتذار الى اليه ابلاغى برعة سموه في ان اذهب لمواجهته في البلاط الملكي في الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي. وفي الوقت المعين حضر في البلاط الملكي ووقابلت الوصي على العرش في مكتبه واوضحت له الاسباب الوحيدة لصدقه التي حملتني على الاعتذار والاصرار عليه. احابني عنكم - أي الوزير. - الاتفاق على مهج عمل بعد تأليف الوزارة. قلت وادا لم تنفق - وهو ما اقرب الى الاحتمال - عندئذ نضطر الى الاستقالة وما يصحبها من سادل في الانتقادات وتراشق في الكتابات والاتهامات الى غير ذلك. وهو امر غير مستحسن ولا داعي له. ثم قلت اني اعتقد انه آن الاوان لان تتألف الوزارة على اساس تفاهم مسبق على منهاج عمل طويل الامل وعلى مبادئ سياسية واجتماعية واقتصادية اساسية - أي على اساس حزبي. وقد لاحظت ان اعتذاري واصراري عليه وملاحظاتي التي ابديتها لم تلق قبولا من لدن سموه وسببت - على العكس من ذلك - امتعاضه وتأثره وخرجت من لدن سموه وهو بادى الامتعاض. وكان هذا بداية تباعد. وبرودة بل شبه قطيعة بين الوصي وبينى، امتدت من ١٩٤٦ الى بداية سنة ١٩٥٠. والغريب في هذا الامر ان تكليفي بالاشتراك في الوزارة جاء من الوصي نفسه لا من نوري السعيد الذي لم يكلمني في الموضوع ولم يواجهني بتاتا. وقد علمت فيما بعد ان الجو كله لم يكن مهيئا لنوري السعيد لتأليف الوزارة. فألفها توفيق السويدي وهي الوزارة التي اشترك فيها السيد سعد صالح وزيرا للداخلية والتي عهد اليها تنفيذ السياسة الجديدة التي اعلنها الوصي على العرش في الخطاب الذي القاه في بهو امانة العاصمة على الاعيان والنواب في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ - تلك السياسة التي فتحت باب الحياة الحزبية على مصراعيها كما سيأتي ذكره.

الحزب الوطني الديموقراطي

كيف تعرفت بكامل الجادرجي

توثق العلاقة به وعن طريقة ببعض اعضاء « جماعة الأهالي »

لقد كنت في اوائل الاربعينات ازور الحاج جعفر ابو التمن في داره الواقعة على شارع ابي نواس في بغداد في يوم الابعاء من كل اسبوع تقريبا . وكان يوم الاربعاء يوم « القبول » لجعفر ابو التمن . وحسب الاصطلاح البغدادي يوم « القبول » هو اليوم الذي يخصه الشخص في كل اسبوع او شهر لاستقبال زواره واصدقائه وخلانه . والحاج جعفر ابو التمن يمت الي بصلة القرابة بالاضافة الى الصداقة المتينة التي كانت تجمع بيسا والاحترام العميق الذي كنت اكنه له بصفته زعيما وطنيا له مواقف وطنية مشهودة ومجاهدا صلبا . وكانت داره في يوم الابعاء اشبه بندوة سياسية ثقافية تجمع نخبة من المفكرين ، وخاصة من الشباب المثقف الذين كانت تغلب عليهم المسحة « التقدمية » اليسارية . ومن جملة من كنت التقيهم في تلك الندوة السيد كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وعبد الفتاح ابراهيم وغيرهم . وهناك كثير التقائي بكامل الجادرجي وزاد اتصالي به وصرت اتردد عليه في داره الواقعة في حي نجيب باشا في يوم « قبوله » ايضا . وكنت التقي هناك ايضا بكثيرين من الشباب المثقف واكثرهم من ذوي النزعة التقدمية . وكانت دار كامل الجادرجي في يوم « قبوله » اشبه بندوة ثقافية ايضا كدار الحاج جعفر ابو

التمس في يوم قبوله وتدرجاً حصل تغارب في التفكير السياسي والاقتصادي والاجتماعي سي وبين كامل الجادرحي وجماعته. واحد اهدافا السياسة والاقتصادية والاجتماعية تتغارب يوماً بعد آخر. وكنت وقتئذ نائبا في مجلس النواب.

وفي يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ دعت حكومة حمدي الباجه حي النواب والاعيان للاجتماع في هو امانة العاصمة حيث الفى الوصي على العرش خطانا سياسيا وعد فيه الناس برفع كثير من القيود والغاء كثير من الاجراءات التي كانت تحد من حرية الناس والتي كانت استوجبتها ظروف الحرب العالمية الثانية. وتوجيه سياسة البلاد توجيهها ديمقراطيا، وباستثاف تأليف الاحزاب السياسية في جو من الحريات الديمقراطية الى غير ذلك.

ثم استقالت وزارة حمدي الباجه جي بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ وكلف الوصي على العرش نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة، وكنت من بين الذين استدعاهم الوصي على العرش للاشتراك مع نوري السعيد في الوزارة التي كان قد كلفه بتأليفها، فاعتذرت عن الاشتراك فيها لاسباب شرحتها في محل آخر من هذه الذكريات، وملخصها كما بينت للوصي على العرش، اني لا يسعني الاشتراك في وزارة لم اتفق مع رئيسها واعضاؤها على منهج عمل ولو لامد قصير، وانه آن الاوان لكي تتألف الوزارات على اساس تفاهم مسبق بين اعضائها على منهاج طويل الامد وعلى مبادئ سياسية واقتصادية واجتماعية اساسية واضحة - اي على اساس حزبي - . ولم ينجح نوري السعيد بتأليف الوزارة. ثم كلف ارشد العمري بتأليفها فاففق. ثم كلف توفيق السويدي بتأليفها ففجح وهكذا تألفت الوزارة السويدية الثانية بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٤٦ وكان وزير الداخلية فيها سعد صالح. واعلنت الوزارة منهاجها وقد تضمن نقل حالة البلاد من وضعها الشاذ الذي خلفته الحرب الى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه ظروف السلم، ولاجل تحقيق ذلك الهدف تضمن المنهج من جملة ما تضمن الغاء الاحكام العرفية، والغاء مرسوم صيانة الامن العام رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ وبقية المراسيم والفوانين الاستثنائية التي لم تعد الحاجة

ماسة الها. وسد المعبر ولاويح من نعيمين . مع . وفيه من حادثة
وفتح المحال لتأسيس الاحزاب السياسية . وسارح وفيه من حادثة
النواب يؤمن حرية الاسحات . وحقق مدعو فيه . تمسك بحدود
غير ذلك . وقد تضمن المنهج فقرة تنص على حدة الأهداف السياسية .
في خطاب الوصي على العرش الذي ألقاه في جميع الامصار . وفي
امانة العاصمة بتاريخ ١٢/٢٧ ١٩٤٥ كاتبة لاجمعة . تعديل
الاجتماعي . واعداد جل من الحلف الصالح سوى ابناء الخلافة لسلطنة
قسما من منهاج الوراثة .

وبدأت الوزارة في تنفيذ مهامها فالتفت الاحياء العرفية . ورحبت عن
المعتقلين السياسيين وسدت المعتقل ثم العت مرسوم صيانة الامن العام رقم ٥٦
سنة ١٩٤٠ ذلك المرسوم الذي كانت قد جاءت به الوزارة الكتلالة الثالثة
والذي كان قد صدقه مجلس النواب بالاجماع ثم حمده مجلس الاعيان اثر من
خمس سنوات معتبرا اياه مخالفا لاحكام القانون الاساسي . فطاهمت الوزارة
مع مجلس الاعيان على رفضه . فرفضه المجلس المذكور واعتبر المرسوم منها في
٨ نيسان ١٩٤٦ . وتنفيذا للمنهج المذكور تقدمت الوزارة الى مجلس النواب
بلائحة قانونية كانت قد اعدتها لجنة كان قد الفها نوري السعد برئاسة توفيق
السويدي لتعديل قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٥ وبعد اجراء بعض التعديلات
عليها صادق عليها مجلس النواب ثم مجلس الاعيان ثم الوصي على العرش
وأصبحت قانوناً . وقد عارضت في وقته هذا القانون . بالرغم من بعض
الميزات المهمة التي كان يمتاز بها على القانون السابق للانتخابات النيابية .
كتصغير الدائرة الانتخابية من اللواء (المحافظة) الى القضاء . وجعل
الانتخابات النيابية تحت اشراف الحكام العدليين . وذلك لانه (اي القانون
الجديد) ابقى الانتخابات النيابية على درجتين في حين كنت ادعو الى
الانتخابات المباشرة في دوائر انتخابية فردية .

ثم اعلنت وزارة الداخلية استعدادها لمنح الاشخاص الذين يتقدمون
بطلبات لتأليف الاحزاب السياسية الاجازات المطلوبة لها .

تأليف الحزب الوطني الديموقراطي . واشتراكي في تأسيسه

ودات يوم في أوائل سنة ١٩٤٦ أخبرني السيد كامل الجادرجي انه وصحه ومهم السيدان محمد حديد وحسين جميل قد عقدوا العزم على تأليف حزب سياسي وطلب إلي الاشتراك معهم في مشروعهم هذا بالنظر لتقارب افكارنا واهدافنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ذلك التقارب الذي سبق ان نوهت بذكره سابقا ، والذي اكتشفته في خلال اختلاطي واتصالي المستمر بكامل الجادرجي وصحبه . وقد فكرت مليا في دعوة السيد كامل الجادرجي وصحبه ، فوجدت انهم كانوا أقرب الجماعات الى تفكيري واهدافي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وقررت ان ادخل معهم في مناقشات ومباحثات تمهيدية حول الحزب المنوي تأليفه واهدافه ومهاجه . وقد عقدت من اجل ذلك مع كامل الجادرجي عدة اجتماعات تبادلنا فيها الآراء حول الموضوع . وفي ١٩٤٦/٣/٢ تم عقد اجتماع مع السيد كامل الجادرجي جرت فيه المحادثة الاخيرة قبل ان اوقع على طلب تأسيس الحزب ومهاجه ولا اذكر تفاصيل المحادثات التي جرت في تلك الجلسة كما لا اذكر تاريخها لاني لم ادونها في وقته كما قلت ، ولكن السيد كامل الجادرجي كان قد دون شيئا عنها ويجدها القارئ في الصفحات ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ من مذكراته لآلفة الذكر ولا اتمكن ان اجزم بصحة ما اورده كامل الجادرجي عن تلك المحادثات كما لا اتمكن ان انفيها . وعلى كل بعد مناقشات ومداولات طويلة حول مهج الحزب واهدافه واتجاهاته ونظامه الداخلي انتهت باتفاق تام بيسا وقد وقعت الطلب كما وقعته السادة : كامل الجادرجي ومحمد حديد ويوسف الحاج وحسين جميل وعبد الوهاب مرجان وعبود السالحي وصادق كمونة وبتاريخ ١٩٤٦/٤/٢ وافقت ورارة الداخلية على طلبنا بتأسيس الحزب وعلى تسميته بالحزب الوطني الديموقراطي وعلى مهجه ونظامه الداخلي

وبعد صدور حوزة الحرب من العراق اندحمت تحت همة مؤسسه من
 استعدادها لتسجل من برعت في الاسلحة والحرب في العراق فلهذا
 المنصوص عليها في نظامه الداخلي وقد عانت جهات مهمة تسجل حوزة
 فرعية من الهيئة المؤسسة برئاسة السيد حسين جميل وبعد عامين من
 من الاعضاء تدارك الهيئة المؤسسة في اعلان عن عقد اجتماع عام في ٢٦
 نيسان ١٩٤٦. لانتخاب اول خلية ديمقراطية مرشحة وقد عقد الاجتماع برئاسة
 في نهاية مدرسة التفاضل وحضر الاجتماع سبعة وستون عضوا من أعضاء
 الحزب عالييتهم العظمى من داخل مدينة بغداد وقبل منهم من خارجها وقد
 رشحت الهيئة المؤسسة سبعة من اعضائها للتمثيل لتكون اللجنة الدائمة
 المركزية للحزب. لان النظام الداخلي للحزب يحدد عدد أعضاء اللجنة
 المذكورة بسبعة أعضاء. وقد استثنى من المؤسسين. وعددهم ثمانية كم رئيسا.
 يوسف الحاج الياس. لانه كان يقيم في الموصل ولم يكن في وسعه حضور
 اجتماعات اللجنة المركزية. ولكن بنتيجة التصويت فاز ستة من أعضاء الهيئة
 المؤسسة. اما السابع وهو عبد الوهاب مرجان. فم يفرز. وتعلت عليه زكي
 عبد الوهاب.

وعلى هذا اصبحت اللجنة الادارية المركزية مؤلفة من:

كامل الجادرجي

حسين جميل

محمد حديد

صادق كمونة

عبد الكريم الازري

عبود الشالحي

زكي عبد الوهاب.

وقد انتخبت اللجنة الادارية المركزية كامل الجادرجي رئيسا للحزب
 وعبد الكريم الازري نائبا للرئيس وحسين جميل سكرتيرا وعبود الشالحي
 محاسباً.

وقد تم في الاحتماء المذكور تعديل النظام الداخلي ومن ضمنه ما تضمنه التعديل ، تأسيس مكتب للرئاسة ، يتألف من الرئيس ومن عضوين مسجلين للجنة المركزية من بين اعضائها ويعوم مكتب الرئاسة بمعاينه لشؤون مهمه المستعجلة عند تعذر اجتماع اللجنة الادارية المركزية بصوره عاجله ، وعليه ، يجمع اللجنة الادارية المركزية في اقرب فرصة ممكنة لاطلاعها تلك الحاله و عند فرار ، ويكون المكتب مسؤولا عن جميع اعماله امام اللجنة المركزية ^(١) . وقد تألف مكتب الرئاسة الأول ، وكذلك المكاتب التي تلتها باستمرار من كامل الجادرجي وحسين حبل ومحمد حديد . والواقع ان هذا المكتب ، بالشكل الذي تم به تأليفه ، وبالنظر للسلطات الواسعة التي كان يتمتع بها ، كان اقرب ما يكون الى مكتب وصاية او هيمنة على الحزب من الاعضاء الثلاثة الذين كانوا السواة الاصلية للحزب والذين كانوا يريدون ان يضموا استمرار همسهم واشرافهم على الحزب . كما كان هذا المكتب ، بالشكل الذي تألف به ، اول تكتل يلمت النظر داخل اللجنة الادارية المركزية . وبالنظر لان اشتراكا في الحزب كان على اساس من حسن النية والثقة بكامل الجادرجي وصحة . فله نرغب ان نثير مشكلة والحزب كان ما يزال في اول عهده ، وغضضا النظر عن الموضوع ، وان كان قد ترك بعض الآثار وشيئا من الشكوك في نفوس بعض اعضاء اللجنة . وقد اشار السيد صادق كمونة الى هذا الموضوع في كتاب استقالته من الحزب الموجه الى رئيس الحزب كامل الجادرجي . والغريب ان ينكر السيد كامل الجادرجي وجود هذا التكتل في جوابه على استقالة السيد صادق كمونة ^(٢) وهو يعلم حق العلم ان تأليف مكتب الحزب على ذلك الشكل كان تكتلا واضحا لا يخفى على كل لبيب . واغرب من هذا ان كامل الجادرجي الذي اتهم حزب الامة الاشتراكي بالطائفية لانه حسب قوله ، « كانت له في الواقع لجنة ادارية معلنة ولجنة ادارية خفية تؤلف قيادة الحزب الحقيقية . وقد كان هذا الكاموفلاج - على حد قوله - واضحا بدرجة رال معه

(١) - صفحه ٣٩ من كتاب تاريخ الحزب الوطني الديموقراطي لمؤلفه الدكتور فاضل حسن

(٢) - صفحه ١٥٢ من مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي

العرض منه وكشف الحزب للجمهور بصورة اوضح مما لو كان قد ألف بدون هذا الكاموفلاج''. اقول ان كامل الحادرجي اقدم على تكوين هذا المكتب الذي تألف منه ومن رملية اللدين كانا قد تعاونا معه من قديم الزمان والحرب ما يزال في أول عهده، وذلك لكي يفرضوا هيمنتهم وأشرافهم على الحرب بشكل سافر معتمدين على ثقة اعضاء اللجنة الإدارية المركزية وحسن بئتهم.

- تسلل الشيوعيين الى الحزب الوطني الديموقراطي -
المشاكل التي سببها داخل الحزب الاختلاف بين اعضاء اللجنة
الادارية المركزية للحزب حيال هذا الموضوع

وبدا الحزب نشاطه واتخذ اللجنة الادارية المركزية قرارات بشأن
بعض اللجان. كما اناطت بلجنة فرعية امر قبول الراغبين في الانتساب في
الحزب حسب الشروط التي ينص عليها نظامه الداخلي برئاسة حسين حميد.

وفي الاول من ايار ١٩٤٦ اصدرت لجنة التحقيق الانكلو اميريكية بشأن
فلسطين تقريرها الذي كان منحازا جدا لليهود. كما كان يتوقعه المطلعون على
السياسة العالمية وقتئذ. وعلى السياسة الاميريكية بصورة خاصة. ومبلغ النفوذ
والضغوط الصهيونية عليها. لاسيما ان الولايات المتحدة الاميريكية قد خرجت من
الحرب العالمية الثانية وهي اكبر قوة سياسية عسكرية اقتصادية في العالم. وقد انكر
ذلك التقرير على الاكثرية العربية حقها الطبيعي في تأليف دولة ديموقراطية
مستقلة في وطنها فلسطين. حسب ما تقضي به شرعة الامم المتحدة. لكي
تحافظ (اي الاكثرية العربية) على حقوقها بل وعلى وجودها ومستقبلها في
وطنها. واوصى التقرير بادخال مائة الف مهاجر يهودي الى فلسطين على
الرغم من معارضة الاكثرية العربية. كما اوصى برفع كل قيد على انتقال
الاراضي الى اليهود. وقد سبق للجنة المذكورة ان زارت العراق وكنت من بين
الاشخاص الذين قابلوها في بهو امانة العاصمة. حيث كانت تعقد اجتماعاتها.
ودلك في صبيحة يوم الاحد الموافق لـ ١٧/٣/١٩٤٦ واوضحت لها وجهة
النظر العربية والظلم الصارخ الذي اقترفته السياسة الاستعمارية البريطانية
المتحيزة للصهيونية بحق الشعب العربي الفلسطيني والنيات العدوانية الطاملة

للحكومة الامريكىة . وان كتب نائبا من امكان الثأنة في الحقبة . مهم فدمت لها من سيات وحق وبراين فاطعه منظمه يؤيد وجهه القدر العريية . لا ب كانت لجنة عبر حادثة محيرة بشكل مخوف للصهيونية العالمية . مع مستعدة ان تدعى لصوت المنطق والحق والعدالة . وقد اثار هذا المبرر في . فيه . قد فعل عسمة بل موجة عارمة من السخط والاسناء والام والامتعاض في جميع ارجاء العالم العربي ومنه العراق . ولكن العالم العربي لم يكن وفئد . برعامانه وشعوبه . بقياداته وقواعده . في مستوى الاحداث . لقد كان وقتئذ عالما منحرفا في جميع الميادين غير واع لابعاد المؤامرة الصهيونية ومخططاتها الجهمسة . ولمفود الصهيونية العالمية ونفوذها الطاغى في الولايات المتحدة الاميريكية التي اصبحت القوة الاولى في العالم سياسيا واقتصاديا وعسكريا . والتي . بالنفود الذي كان يتمتع به اليهود فيها . تبنت القضية الصهيونية ومشاريعها الاستعمارية الاستيطانية واستلمتها من يد بريطانيا . التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منهوكة القوى على شفير الافلاس تقريبا .

وقد سارع الحزب الوطني الديموقراطي الى اصدار بيان استنكر فيه التقرير المذكور وطالب الحكومة . بالتعاون مع الحكومات العربية . بشجبه . وقد جاء في البيان انه في حالة اقدام الحكومتين البريطانية والاميريكية على تنفيذ التقرير فان العرب لا يسعهم ان يستمروا على صداقتهم وتحالفهم مع بريطانيا واميركا ولهم ان يعتبروا انفسهم في حل من جميع العهود والمواثيق والاتفاقات المعقودة بينهم وبين الحكومتين البريطانية والاميريكية . كما جاء فيه لزوم انذار الحكومة العراقية للحكومتين المذكورتين بوجوب المبادرة الى حل قضية فلسطين على اساس الغاء الانتداب . ووعد بلفور . ووقف الهجرة اليهودية بصورة عامة . ومنع بيع الاراضي لليهود . وانشاء دولة عربية ديموقراطية مستقلة في فلسطين . ثم ناشد الشعب العراقي والشعوب العربية الى اليقظة والدفاع عن حرية فلسطين واستقلالها^(١) .

(١) - الصفحة ٩٣ من مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي .
والصفحة ٤٣ من كتاب تاريخ الحزب الوطني الديموقراطي للدكتور فاضل حسين .

وتكوبت لحيه الدفاع عن فلسطين من الاحزاب الخمسة القائمة بعد ذلك من
فيها الحزب الوطني الديموقراطي كل من كامل الحادرجي وعبد الكريم لا من
وحسين الحمل. وقد اصدرت اللجنة بيانات عديدة وارسلت احتجاجات
وبرقيات لمختلف الجهات. كما دعت لاصرار عام تم في يوم ١٠-٥-١٩٤٦ وقد
ظلت اللجنة تعمل طوال شهر ايار ولكنها سرعان ما تصاعدت نشاطها
واخفت^(١).

ودعا الحزب الى اجتماع عام عقد في حديقة قاعة الملك فيصل الثاني -
قاعة الشعب حالياً - في مساء يوم السبت ١١/٥/١٩٤٦ وقد تكلم فيه كل من
كامل الحادرجي وعبد اللطيف نوري ومحمد حديد وضياء عبد الوهاب واحمد
الشقيري. كما القى والذي الشاعر الحاج عبد الحسين الازري قصيده. وكذلك
الهي قصيدة كل من محمد حسين الفرطوسي وعلى جليل الوردي. وبعد ان القى
علي جليل الوردي قصيدته وجه انتقاداً شديداً الى قيادة الحزب الوطني
الديموقراطي، فأخرج من الاجتماع. وقد كنت بطبيعة الحال من الذين
حضروا الاجتماع وسمعت الهتافات والشعارات التي اطلقت. ولاحظت
التصرفات والمحاولات التي قام بها نفر من الحاضرين لتخريب الاجتماع، الامر
الذي اثار استغرابي وامتعاضي الشديدين. وقد سألت رئيس الحزب كامل
الجادرجي عما اذا كان هؤلاء الذين قاموا بهذه الاعمال المؤسفة اعضاء في
الحزب، اجابني نعم، انهم اعضاء في الحزب. فصممت من تلك الساعة على ان
اثير موضوع هؤلاء الاعضاء وكيف تم قبولهم في الحزب.

وقد طلبت وبعض اعضاء اللجنة الادارية المركزية الى رئيس الحزب جمع
اللجنة باسرع ما يمكن. فجمعها وناقشنا موضوع هؤلاء الاعضاء الذين تبين انهم
ينتمون الى جماعة داود الصائغ، المنظمة الشيوعية السرية، وكيف تم قبولهم في
الحزب ومن هو المسؤول عن ذلك. وقد تبين لنا، حسب ما اتذكر، ان مسؤولية
التساهل في قبولهم تقع بالدرجة الاولى على عاتق السيد حسين جميل الذي

(١) - صفحة ٩٤ من مذكرات كامل الحادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي.

رأس اللجنة الفرعية التي عهد لها مجلس الشعب في لجانها، وقد أعترف السيد حسين حميد بعد ذلك بسننائه هذه القضية في مجلسه في قبول هذه الجماعات. وذلك في خمسة نداءات التي تصدرت اللجنة المركزية في ١١ ١١ ١٩٤٧ ندائه مددته من حينها حتى كان قد وجهها الى اللجنة المذكورة. والتي دعيت فيها لحزب الوطني الديمقراطي في اعتناق فلسفة الاشتراكية الديمقراطية (Social Democracy) عندما كان السيد حسين حميد: « كان رأيي ان نصل كل من ينطق عنه شروط المادة الاولى من النظام الداخلي. الا ان النحار التي مرت جعلني غير راضي في كفاءة نطق هذه المادة. كنت اعتقد ان الماركسيين يشاركون عن جميع التكتيكات والمواقف التي من شأنهم الايمان بها داخل الحزب. اعتقادا مني بانهم يرون ان المرحلة التي يمر فيها العراق لا تتطلب في الوقت الحاضر اكثر مما يدعونه حزبا. ولكنهم ظهروا كفئة خاطئة لا تستطيع ان تدمج هذه المؤسسة. وانهم يرتبطون بالاحزاب الشيوعية الاخرى في سورية وفلسطين وغيرها. لذلك اعتقد بانه عند النظر في قبول او عدم قبول شخص يجب ان لا ننظر الى انه يدعو الى تحقيق المنهج فقط بل يجب ان ننظر ايضا من يستوحي موقفه وينظره الى الحوادث. هل الى قرارات الحزب الوطني الديمقراطي فيتقيد بها. كأي حربي مخلص. ام انه يستوحي موقفه من الاحزاب الشيوعية الاخرى »^(١). وفي الجلسة الثالثة المنعقدة في ١٢/١١/١٩٤٧ لمناقشة نفس المذكرة قال زكي عبد الوهاب « كان قبول جماعة داود الصائغ مخالفة صريحة لمبدأ القبول الذي وضعته الهيئة المؤسسة. فقد كان لهم تنظيم خاص مستند الى مبدأ معين ونشره تصدر بين الحين والحين. ان قسما كبيرا من المسؤولية تقع على عاتق حسين جميل »^(٢). ومع انه قد تم الاتفاق في اللجنة المركزية الادارية على فصل اربعة اعضاء من جماعة داود الصائغ « بناء على ثبوت عدم تقيدهم بالواجبات الحزبية ومقررات الحزب ولقيامهم باعمال تخالف منهج الحزب ومبادئه »^(٣). وقد

(١) - تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي لمؤلفه الدكتور فاضل حسن صفحة ١٣٩

(٢) - نفس المرجع المذكور اعلاه. صفحة ١٤٥.

(٣) - مذكرات كامل الخادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي. صفحة ٩٣

لاحظت - حسب ما بقي في دائري من تلك المناقشات - بعض
اعضاء اللجنة الادارية المركزية - وفي مقدمتهم كامل الحادرجي -
تسلطوا او يتربصون في فصل الشيوعيين ومع ان كامل الحادرجي قال انه
مرتاح - حسب الظاهر - من سبل الشيوعيين المذكورين الى الحزب، انه
كان يدافع عن المبدأ الذي تم موحيه، في ذلك الوقت، قبولهم في الحزب، وقد
يكون السبب في موقفه هذا هو ان قبول الاعضاء المذكورين قد تم بمعرفة
وموافقة. واتذكر جدا انه قال، في خلال مناقشة الموضوع في اللجنة الادارية
المركزية، اذا جاء شخص الى الحزب وقال انه قد درس مباح الحزب
واستوعب مبادئه، وانه يؤمن بها، وانه بناء على ذلك يريد الانتماء الى الحزب
ويرجو قبوله عضوا فيه، فماذا نقول له؟ ثم قال لم يدخل المشركون والكفار في
دين الاسلام بمجرد نطقهم بالشهادة المطلوبة اشهد ان لا اله الا الله واشهد
محمدا رسول الله؟! كذلك الامر بالنسبة للحزب، اجبته ان هناك فرقا كبيرا
بين الموضوعين. ففي موضوعنا مدار البحث، يوجد اشخاص كثيرون ممن ثبت
انهم كانوا ولا يزالون مشتركين في نشاطات شيوعية سرية، وقد تسللوا الى
الحزب غير مدفوعين بايمانهم بمبادئ الحزب، وانما بقصد التخريب، واتخاذ
حزبنا قاعدة يسترون بها وينطلقون منها لبث مبادئهم المغايرة لمبادئ حزبنا
لا سيما وان الحكومة قد رفضت السماح لهم بتأليف حزب خاص بهم يثبون
بواسطته مبادئهم. لذلك ينبغي ان ندقق في تاريخ كل راغب في الانتماء الى
الحزب وفي اعماله ونشاطاته وانتماءاته الحزبية السابقة والحالية تدقيقا تاما قبل
ان نقبله عضوا في الحزب. ثم قلت اري ان اللجنة التي انيط بها قبول
الاعضاء كانت متساهلة جدا في هذا الباب الى حد التقصير. ثم قلت لنترك
اللوم ولنفكر في ما يجب اتخاذه من اجراءات بصدد الخطأ الذي اقترف. اي
ارى ان يفصل من الحزب، بالاضافة الى الاعضاء الاربعة الذين تم فصلهم جميع
الاعضاء الذين ثبت عليهم انهم كانوا من ذوي النشاط الشيوعي السري سابقا
او انهم لا يزالون ينتمون الى احزاب شيوعية.

ثم قلت وهناك موضوع آخر مهم جدا في رأبي وهو ان نعلن موقفا من
الشيوعية تماما، وأن نعرف الناس بالفرق بين المبادئ التي يدعو اليها حزب

ومبدأ الشوعي وثبت قد كسب مذكرة بهذا الشأن قدسها لجنه لاداره
مركزه حول على تقرير الذي قد قدمه رئيس الحزب كامل الجادرجي
حول الحزب معذ مذكرة أعلاه وبقي بقاى. هذا مذكرة

مذكرة التي كنت قدمتها إلى اللجنة الإدارية المركزية للحزب جواباً على
تقرير رئيس الحزب كامل الجادرجي

لقد قرأت تقرير معالي رئيس الحزب مؤرخ بكل معان وها
ند أتى عليه ملاحظات المختصرة التالية:

لقد تسرب في الحزب حسب ما ظهر ثناء تتحات هئنة لاديرة
لنحزب وحسب ما يبدو من التقرير الآف الذكر بعض الأشخاص من
لمتسبين سابقاً في الهئثاب السرية أو الذين اشتعلوا اشتعالاب شوعبة سرية.
ووصح الأمر أن وجود هؤلاء في الحزب مضر بالحزب بصورة عامة ولذلك فان
لغيره لوحيد لمعالجة مشكلتهم هي اقصاؤهم عن الحزب مهما كلف الأمر
بقرار من الهئنة الادارية.

ولكن هل المشكلة بسيطة لهذا الحد؟ وهل لا يجب تحديد موقف الحزب من
الشوعبة تحديداً واصحاً أمام الرأي العام؟ وما هو تأثير هذا التحديد على
مستقبل الحزب وعلى تأيد مختلف الجهات له؟ ثم هل يكفي هذا الاجراء
وحده لمعالجة مشكلة العناصر الشوعبة التي تسربت الى الحزب. اعني هل
يكفي باخراج المتسبين سابقاً أو الآن الى الهئثاب السرية؟ أم يجب بالاصافة
أن ذلك أن يعنى عن الحزب كل من بشر بالمبدأ الشوعي وإن لم يكن قد
اشتعل اشتعالاب سرية؟ هذه وغيرها من الأمور يجب أن نبحث فيها بكل
صراحة ونبحث أن نكون عنها رأياً واصحاً لا لس فيه ولا اهمام. لأنه على
ديممة احساساً على هذه الأسئلة نتوقف مصير الحزب ومستقبله والأسس التي
بموه عليها

وقد ساءل البعض الا معنى هذا اما بعملنا هذا انما نوسع موضوعاً بسيطاً
أو حادثة بسيطة توسيعاً لا موجب له والحزب ما يزال في أول عهده لا نحصل
مناقشة مثل هذه المواضيع.

اني أود أن أكون صريحاً جداً أمام احوالي أعضاء الهيئة الادارية وأما
الحزب بصورة عامة اني اعتقد أن منهجنا الذي أعلنه للرأي العام قد أوضح
مرامي وأهداف الحزب من جهة والطرق التي سلكها الحزب لتحقيق هذه
الأهداف بصراحة ووضوح. ولكن بقي علينا أن نوضح لجمهور الناس عامة
هذا المنهج بمختلف المذاهب السياسية والاقتصادية المعروفة وأن نضعه في
موضعه الحقيقي منها. كأن نبين للعالم مثلاً الفرق بين هذا المنهج وبين المذهب
الشيوعي والفاشيستي ولا نترك للقارئ أو المنتمي للحزب أن يضع مبادئ
حزبنا في الصنف الذي يلائها من هذه المذاهب.

اني أود أن أؤكد بصورة خاصة على ضرورة تفهيم الفروقات بين مبادئ
حزبنا وبين المذهب الشيوعي. وليس هذا الحرص ناشئاً فقط عن رغبتي في
تطمين الرأي العام العراقي من أن الحزب الوطني الديمقراطي ليس حزباً
شيوعياً وإنما الدافع الوحيد هو في الواقع التأكيد على بعض النقاط الرئيسية
من المبادئ السياسية والاقتصادية التي يقوم عليها منهج هذا الحزب وهذه
النقاط لا تظهر بمظهرها الجلي إلا بالمقارنة بينها وبين الطرق السياسية
والفلسفة السياسية التي تقوم عليها الشيوعية. مثلاً نريد أن يفهم الرأي العام
أن حزبنا يتمسك بالديموقراطية السياسية تمسكاً شديداً ويحلمها في المقام الأعلى
من أهدافه. والديموقراطية السياسية معناها ضمان مختلف الحريات المعروفة.
وتعدد الأحزاب السياسية والانتخابات الحرة. والهيمنة البرلمانية على مختلف
شؤون الدولة وإفساح المجال للتبشير بمختلف المبادئ والمذاهب السياسية
والاقتصادية والاجتماعية والدينية الى غير ذلك. بينما تقوم الشيوعية على
دكتاتورية طبقة من الناس. ودكتاتورية حزب سياسي واحد وتلاشي حرية
تشكيل الأحزاب. وتحريم التبشير بأي مبدأ سياسي آخر غير المذهب
الشيوعي. وتلاشي الحريات المعروفة الى غير ذلك. ومع أن الشيوعية قد تقول
ان التجاها الى هذه الأساليب موقت مقتصر على دور الانتقال فقط. فما أن

نسود الشيوعية وتسميت حتى يرول الحزب : لاسعمل هذه الأساليب حساسه وسكور عندئذ بالامكان بضيق لنفوق طيه لساسه بأوسع مدى ممكن أى ان العاية فى رأى المنتمين بالشيوعية تترك الوسط. فان حربا على ان يلج على ان العاية عنده لا تترك الوسط. وان الوسط فى هذه حالة لا يحل قيمة عن العاية (هذا مع التأكيد على لاختلاف جوهري بين أهداف حرب وأهداف المذهب الشيوعي) وان الحرب تسعى لى لنهاية متمسكاً بالأساليب الديمقراطية السياسية التي تمثل خير ما حلمه جهود لسر من حزب مدى فى سبيل تحقيق هدفه الرئيسي ألا وهو العدل الاقتصادى والعدل لاجتماعى بالإضافة الى العدل السياسى. فكما حمل على الأساليب السياسية لى تمنعها الرأسمالية الرجعية المتمثلة فى الفاشتية والنارية. كذلك يجب أن سنكر الأساليب السياسية التي تتبعها الشيوعية فى تحقيق أهدافها. وان نكن العرو بين أهداف الاولى وأهداف الثانية بعيداً جداً. هذا مثل واحد أضربه للتدليل على ضرورة تفهم الناس الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تفوق عليها مبادئ حزبنا.

وقد يقول البعض اننا بسيرنا هذا سنثير عداء كثير من العناصر التي نسميها (التقدمية) ونفقد عطف قسم كبير من الجمهور الواعي فى هذا البلد. ان جوابي على هذا الاعتراض هو ان الحزب يجب أن يكون صريحاً فى موقفه منها كلفه الأمر. وان سياسة التردد فى مثل هذه المواقف تضر بمستقبل الحرب ضرراً بليغاً. كذلك فاني من وجهة أخرى لست متخوفاً من خسارة الحزب لعطف بعض العناصر التي تسمى نفسها « بالتقدمية » لأن هذه العناصر. ان فقداها. فسوف نستعوض عنها بعناصر أخرى أكبر عدداً ونفوداً من بين الشباب الواعي المثقف. وقد نستعيد. ان كان عملنا صادراً عن عقيدة راسخة. قسماً كبيراً من العناصر التي ان نفرت منا اليوم لموقفها الذي تتخذه الآن فانها سوف ترجع السا عندما ترجع الى رشدنا وبتبين لها صدق طريفتنا وصحة موقفنا. وقد يكون من المناسب هنا أن نستبين موقفنا ونعرف اية طبقة من الناس نخطب ودها ونريد ان نستند إليها فى تقديم حزبنا وبت مبادئه بينها. فكما انه يستحل علينا ان نغالى الرجعة والاقطاعه. لأن

وجودها بأقصى أقصى أهدافها من حيث الأساس، ولها أيضاً جانب عداءها لجميع الاغاثات العاشية والتاريخية لبعض الأساس، لذلك يجب أن لا نساير وتعالى، الشيوعية خوفاً من عداء بعض العناصر التي وصفت نفسها في صفوف التقدميين والديمقراطيين وما هي من الديمقراطية والتقدمية في شيء، يجب أن لا يكون العمود في موقفنا والتردد في إعلان وضعنا سياسياً في جميع مختلف المذاهب المتنافسة والاغاثات المتباينة في حزبنا يجب أن نعيد الشيوعي مثلاً أن المبادئ التي يحملها تناقض أهداف حزبنا وأساسه فنصرف عما كنا فهم العاشية من قبله وانصرف عما، أما أن نسير في سياسة التردد خوفاً من اغضاب بعض العناصر التي تتوخى استمرار عظمها عند ذلك امر غير محمود، ويجب أن نقر بالواقع وهو أن كثيراً من العناصر الشيوعية اندست في صفوف حزبنا لا بدافع من سوء النية فقط وإنما أيضاً لأنها تجهل الفرق بين مبادئ حزبنا والمبادئ التي تحملها ونحن مسؤولون عن هذا الوضع أكثر منهم، اني اعتقد ان الحزب على مفترق الطرق، فاما أن يبقى مجمعاً للمتناقضات، وأما أن يشق طريقه مستقيماً وحسب منهاجه صارفاً النظر عن كل من يغضب من دات اليمين أو ذات الشمال!

يقوم منهاج حزبنا على ثلاث اساس، اولها ديمقراطية سياسية بأوسع معانيها وهي في عين الوقت هدف من اهداف الحزب واسلوبه في عمله وفي تحقيق اهدافه الاخرى، وقد اوضحنا في مستهل هذه المذكرة ما نغنيه بالديمقراطية السياسية، وثانيها تحقيق عدل اقتصادي حسب الطرق المذكورة في منهاج الحزب، بحيث تشرف الدولة في بعض الحالات، وتساهم في حالات اخرى، وتسيطر سيطرة تامة في حالات اخرى، على مختلف الفعاليات والنشاط الاقتصادي لكي لا يبقى مجال للاستغلال والظلم، محتفظة بالنشاط والتشبيث الفرديين ومشجعة لهما ومنسقة اياها في ضمن فعاليات الدولة وذلك بقصد تأمين توزيع عادل لثمرات الانتاج وتأمين عيشة مرفهة لجميع المساهمين في العملية الاقتصادية برفع مستوى الانتاج، وثالثها - قيام الدولة بمختلف الخدمات الاجتماعية التي تستهدف فصح المجال لنمو قابليات جميع الافراد وامكانياتهم ومواهبهم، وكامل شخصياتهم بحيث يكون كل واحد منهم افضل واحسن ما

ذلكه - تكون ومحافظته من جميع عادات لدهر .

هذه هي أسس سياسة الحرب وهي أسس تقدمه حاميته شامه وتصحيه
بأية وحدة منها يلاشى عنوان الديمقراطية من الحرب لأنه لا يمكن أن يقوم
ديمقراطية سياسية تامة إلا إذا ساد المجتمع عدل اقتصادي على النحو الذي
ذكرناه. وإذا إذا قامت الدولة بالخدمات الاجتماعية الامة الذكر والا فتكون
لديمقراطية السياسية حبرا على ورق واسما بدون مسمى. ولكن في عين الوقت
لا يمكن قبول الفكرة القائلة بتأمين هذه الاهداف بتصحيه الاساس الاول الا
وهو الديمقراطية السياسية بتأسيس دكتاتورية طبقة او حزب من الاحزاب
وهو ما يقضي به المذهب الشيوعي. وعليه فاني ارى ان مصلحة الحزب تقضي
بالقيام بعمليتين اولاهما اخراج كل من يبشر بالمذهب الشيوعي الماركسي من
الحزب وان لم يكن من المشتغلين بالاشتغالات السرية سابقا وثانيها افهام
الرأي العام بموقفنا من الشيوعية بصورة واضحة وجلية. بهذه الطريقة سنتمكن
ان نتميل الى جانبنا عناصر كثيرة من ذوي الافكار الاصلاحية ونحوز
تدرجيا على ثقة الرأي العام ونمهد الطريق لانتشار الافكار الاصلاحية
التقدمية بين مختلف طبقات السكان بشكل لا يستفز المشاعر ويوتر
الاعصاب ويثير المخاوف وينشر الرعب بين الناس ويسبب رد فعل عنيف
وتكتل قائم على التعصب وضيق النظر مبعثه الخوف والوجل والرعب. لان
سلاحنا. كما نعلم. في تحقيق الاهداف التقدمية وخلق دولة عصرية هو سلاح
الاستمالة والاقناع - استمالة الرأي العام واقناع اكثرية الناس بضرورة تحقيق
هذه الاهداف التقدمية اذا اردنا ان نكافح في هذه الحياة كفاحا ناجحا -
اي ان سلاحنا هو الديمقراطية السياسية السلمية. اما الشيوعية فلا يهملها
الاقناع والاستمالة لانها تريد ان تفرض ارادتها بالقوة وعن طريق الدكتاتورية
الثورية والعنف.

بقيت القضية الثانية التي اثارها تقرير معالي الرئيس وهي انشاء شيوخ
العشائر الى الحزب ومن يتبعهم من اتباع ينتمون الى الحزب تبعا للرئيس وليس
عن وعي وادراك لمبادئ الحزب واهدافه. وما ينجم عن هذا الوضع من نفوذ

عددي هؤلاء الشيوخ لا يناسب مع ورثهم وخدماتهم للحزب ومبادئه من جهة ومن نضالهم في الثورة العبدية للطبقة المتفككة لا يناسب مع ورثهم وخدمتهم للحزب ومبادئه وقد استنسخ من هذا امكان حصول تعبير في اتجاهات الحزب اذا ما دخل الشيوخ بكثرة وامكان حصول احتلال في توارث القوى في دحر الحزب من جراء ذلك. وبعبارة اخرى يريد ان يقول رئيس الحزب ، ان التقرير ، ان رعاية الطبقة المثقفة والاتجاهات التقدمية في الحزب تصحح معرضة للخطر .

يجب في رأيي ان نكون صريحين في معالجة هذه القضية ومعالجتها لا تأتي لا من تحليلها تحليلًا دقيقًا . فانه لمن الواضح ان المشكلة التي اشار اليها التقرير لا تقتصر على الحزب انما هي تخص تطبيق النظام الديمقراطي في المجتمعات الجاهلة بصورة عامة . وهي باختصار كيف نوفق بين زعامة طبقة مثقفة تريد ان تقود مجموعا جاهلا بطريقة الاستئالة والاقناع وبين نظام ديمقراطي يعطي حق البت والامر النهائي الى ذلك المجموع الجاهل الذي قد تستميله اعتبارات وعلاقات لا صلة لها بالمصلحة العامة والمنطق والتفكير السليم . والمشكلة التي اثارها التقرير هي في الواقع مشكلة تطبيق النظام الديمقراطي في العراق بصورة عامة . نريد من جهة ان نقود جمهورا جاهلا في طريق التقدم العصري ومن جهة اخرى نعطي الامر والنهي الى ذلك الجمهور الجاهل . وبعبارة اخرى هل نقود ذلك الجمهور الجاهل بالقوة أم نقوده بالاستئالة والاقناع؟ هذه هي المشكلة التي اثارها التقرير . اني بطبيعة الحال من المتمسكين بطريقة الاقناع والاستئالة وارى انها في النهاية اضمن لتحقيق التوازن وتركيز التقدم على اساس متين من الطريقة الاخرى . وعلى كل فلهذه هي الطريقة التي قبلها الحزب بصراحة .

بقيت قضية الدخول الى الحزب عن وعي وادراك لمبادئ الحزب واهدافه . اني اعتقد ان مسألة الوعي والادراك هي مسألة نسبية تماما ، فهناك وعي تام وهناك وعي اقل منه ، وهناك وعي اقل من ذلك ، وهكذا يتناقض الوعي حتى يتلاشى تقريبا كما جاء في المثل الذي اشار اليه التقرير . ففي اية درجة من الوعي نقبل الاعضاء في الحزب وفي اية درجة من الوعي نرفضهم .

وفي اية درجة من الادراك تعتبر العصور قد دخل الحزب على وعي في اية درجة من الادراك تعتبر العصور قد دخل الحزب على وعي وهي عصى للأفراد المقبولين وربما في التصويت وفي غير ذلك مختلف خلاف درجة وعيهم هذه وغيرها من الامور يصعب في الواقع فهمها ووضع أسس لها في النظر الداخلي. هذا مع العلم بان الانتماء الى الاحزاب في مختلف البلاد التي نعد فيها التنظيم الحزبي السياسي لا يكون فقط على اساس تعهد اهداف الاحزاب وبرامجها وانما يكون الانتماء على الاغلب على اسس ودوافع واساس عديدة من اهمها ثقة الناس بالشخصيات الرئيسية الحرة للحزب، او نزعاتها وما تعتقده فيها من نزاهة واخلاص واستقامة وصدق وما اختبرته فيها من ماضى محمد لامع. ومنها عامل الصداقة فمجرد انتماء احد الافراد الى الحزب قد يسبب انتماء كثير من اصدقائه للحزب. ومنها عامل القرابة فكثيرا ما ينتمي الافراد الى حزب من الاحزاب لان اباؤهم او اجدادهم او افراد عائلتهم كانوا منتمين الى ذلك الحزب. ومن جعلتها رابطة او اساس المصلحة فكثيرا ما، بل غالبا ما، ينتمي الافراد الى الاحزاب لانهم يجدون ان الحزب الفلاني احرص على ضمان مصالحهم من الحزب الفلاني. ومع ان الحزبية السياسية لا تعكس تماما المصالح الاقتصادية ولكن المصالح الاقتصادية على كل حال من الاركان الرئيسية في الحزبية السياسية. وعلى كل لا يمكننا ان ندعي، والخبرة الواقعية امامنا، ان الانتماء الى الاحزاب دائما يقوم على وعي الاهداف والبرامج الحزبية وتفهمها. واذا كان الامر كذلك يجب على الطبقة المثقفة ان تكافح وتجاهد لتثبيت مركزها ونفوذها عن طريق الاقناع والاستمالة اتباعا للمبدأ الديمقراطي الذي قبله الحزب ولذلك لا يمكن وضع اي قيد اخر على قبول الاعضاء سوى القيود التي نص عليها النظام الداخلي واعتبار كل من يتقدم للدخول في الحزب انه يتقدم عن قناعة ووعي وادراك لمبادئ الحزب واهدافه الا اذا عرفنا عنه اتجاهات واشياء اخرى تناقض ادعاءاته ويبقى على الحزب واجب التفهم والتثقيف للمنتمين اليه وغير المنتمين وتنويرهم بفلسفة الحزب ومبادئه واهدافه وهذه من اهم واعظم واجبات الحزب.

يجب على الحزب ان يفتح دراعيه لقبول الاعضاء وان يكن مجتهدا اليه

عن غير وعي وادراك وبعد قبولهم بصهرهم وشمعهم وسورهم ونعلهم عدا.
واعى مدركين والا كيف بسر الحرب مبادئه واهدافه ونحل منها فداء
دافعة وتبارا اجماعا حارفا.

بقيت قضية التكتل التي اشار اليها التقرير . ان التكتلات التي تكون في
الحزب هي في الواقع انعكاس عن التكتلات الموجودة في المجتمع العراقي ولا
بد ان ينعكس في الحزب بعض صور المجتمع العراقي . ومع ان مهمة الحزب
تقضي ان تقلل وتخفف بل وتصهر وتذيب جميع انواع التكتلات القائمة على
اسس غير اسس الاشتراك الواعي في الفكرة والمبادئ والاهداف السياسية
والاصلاحية . فاننا من جهة اخرى لا يمكننا ان نمنع كل تكتل اخر غير
التكتل الواعي . لان الواقع ان الوعي في التكتل كالوعي في دخول الحزب هو
امر نسبي ايضا . ثم هناك عدا التكتل القائم على الوعي تكتل قائم على
الاشتراك في عوامل مختلفة واعتبارات عديدة لا يمكن تعدادها وهذه
التكتلات موجودة في المجتمع ولا بد ان تنعكس في الحزب ولا نستطيع اذا
اردنا ان نكون واقعيين ان تجاهلها لان تجاهلها لا بد ان يصدمنا بصخرة
الواقع صدما عنيفا . وفي سائر الاحزاب في العالم توجد تكتلات من انواع
مختلفة ، وقائمة على اسس مختلفة ، ومدفوعة بدوافع وعوامل واعتبارات مختلفة .
ولم تكن الاحزاب في يوم من الايام مجموعة من الافراد الواعين فقط ، وانما
هي تحتوي ، بالاضافة الى ذلك ، على مجموعات من الكتل المتنوعة التي هي
انعكاسات الاوضاع الاجتماعية تريد ان تدافع عن وجهة نظرها في المعترك
السياسي الحزبي . وما يقال عن سائر انحاء العالم يقال هنا . بقي الطبقة
المثقفة ان تقود هذه الكتل وتسيرها بطريق الاقناع والاستمالة ولها من مبادئ
الحزب سلاح بتار .

استقالتي من الحزب واسبابها الحقيقية:

لم يوافق كامل الجادرجي وعدد من اعضاء اللجنة الادارية المركزية للحزب على المطلبين الاثنين اللذين تقدمت بهما في مذكري الانفة الذكر. وهم فصل جميع الاعضاء الذين قبلوا في الحزب خطأ واللذين كانوا (وبعضهم كانوا لا يزالون وقتئذ) ينتمون الى الاحزاب الشيوعية او الذين قاموا بشايطات شيوعية سرية وكذلك اعلان موقفنا من الشيوعية بصراحة. فقال كامل الجادرجي ان ما تطلبه سيثير علينا عداء كثير من العناصر التقدمية. وبفقدنا عطف قسم كبير من الجمهور الواعي في البلد الذي يؤيدنا ويساندنا. فلماذا نستعديهم علينا وعلى حزبنا؟ اني لا اعرف سببا لهذا الاستعداد! فاجبته تفصيلا طبقا لما ورد في المذكرة الانفة. وقد جرت مناقشة طويلة في اللجنة الادارية المركزية حول هذا الموضوع. وقلت للجنة ان الحزب حقا على مفترق طرق واننا نناقش موضوعا اساسيا هو في غاية الاهمية والخطورة. وعليه يتوقف مستقبل الحزب. ولذلك يجب ان نتوصل الى قرار حاسم بشأنه: اخراج الشيوعيين الذين قبلوا خطأ في الحزب، واعلان موقفنا من الشيوعية بصورة صريحة واضحة لا لبس فيها ولا ابهام. واستمرت المناقشة في عدة اجتماعات حول هذا الموضوع وغيره من المواضيع التي اثارها تقرير رئيس الحزب ومذكري الجوابية. واخيرا قلت لرئيس الحزب اذا لم نتوصل الى قرار في هذا الشأن فاني سأانسحب من الحزب. لقد دخلت الحزب على اساس المنهج الذي أعلنه. وهو منهج غير شيوعي، وقد تعاونت باخلاص مع اخواني من الاعضاء المؤسسين في وضع هذا المنهج. وهو واضح جلي في مبادئه واهدافه، ولي مطلبان متواضعان وصريحان جدا ولكنها مهمتان جداً، واذا لم يقبل هذان المطلبان فاني سافترق عنكم. اما اذا قبلنا فاني معكم بدون تحفظ والى آخر الطريق. ولما لاحظت. بعد مرور مدة، تلكؤ رئيس الحزب وبعض اعضاء

اللجنة الادارية المركزية في السب في هذا الموضوع الاساسي قدمت استقالتي من
الحزب وقد كنت احتفظت بسحبه منها وقدمت مع كثير من الاولاد منهم
مانعك عائلتي من السب الذي كنا نسكن فيه الى بيت آخر أثناء انتمائي .
ثوره ١٤ تموز ١٩٥٨ .

لقد كان هذا هو السب الوحيد لانسحابي من الحزب لا كما قال كامل
الجادرجي : « ثم تحلى نائب رئيس الحزب عن عضويته حينما اشتدت اول معركة
خاضها ضد الطبقة الحاكمة » . وقبل ان اعلق واجيب على ملاحظة كامل
الجادرجي هذه عن انسحابي من الحزب واقوم شخص كامل الجادرجي .
وحقيقته من خلال معرفتي الشخصية به وتجربتي في العمل معه . وددت ان
اعرض تفاصيل اخرى عن استقالتي من الحزب الذي كنت نائب رئيسه . كما
حدثت في الحقيقة والواقع . بصدق وامانة . ودون زيادة او نقصان . ومن حسن
الحظ ان نص المذكرة التي كتبتها والتي عثرت عليها عند بعض اخواني تكشف
اسباب الاختلاف بيني وبين رئيس الحزب وبعض اعضاء اللجنة الادارية
المركزية للحزب . وبعد تقديم استقالتي زارني في بيتي الواقع وقتئذ في كرد
الباشا السيد كامل الجادرجي ومعه . احد اعضاء اللجنة الادارية . وربما كان
الاستاذ محمد حديد أو حسين الجميل وقد رجاني بصراحة ان امتنع عن نشر استقالتي من
الحزب في الصحف لان نشرها . حسب قوله . يضر بالحزب وهو ما يزال في اول
عهده . وقال لي انك افترقت عنا واعتقد انك تحرص على الحزب ولا تريد
ايقاع الضرر به . قلت له معاذ الله . اني لا اريد ايقاع الضرر بالحزب بتاتا .
وان حرصني على الحزب هو الذي دفعني لتقديم المطلبين المنود بهما سابقا . ثم
قلت له ولكنني مضطر لنشر الاستقالة . اذ كيف أبرر انسحابي من الحزب امام
الرأي العام العراقي . فقال السيد كامل الجادرجي ان الحزب ما يزال في اول
عهده وان نشر هذه الاستقالة من نائب رئيس الحزب قد تضرر به ولذلك
ارجوك ان لا تنشرها . وقد رأيت تجاه هذا اللاحاح من السيد كامل الجادرجي
ان استجيب لرجائه . خاصة بعد ان جاء الى بيتي . وهذا هو السبب في عدم
نشر الاستقالة من الحزب في الصحف في وقته . ولو كنت اعرف ان السيد كامل
الجادرجي سيكتب ما كتب في مذكراته عن انسحابي لاصرت على نشر

لأسفاته في الصحف في وقته ، ولم يبق في تلك الحقبة سوى بعض الصحف
وإسقامه . وكنت أعتقد أن صحف مصر حينئذ لم تكن تملك
الجمعة كما هي . والواقع كما وقع . ولذلك ساعدت الصحف
أن يكتب ما كتب عن اسحقى من الحرب من جانب جمعة ، ولم يبق
تنب لي بعد ذلك أن ثغني تكامل الجادرجي ذلك في غير محله ،
خطبة ندمت عليها كثيرا .

يقول كامل الجادرجي في مذكراته : . نحو نائب رئيس الحرب من جمعه
حينما اشتدت اول معركة خاضها الحرب ضد الطبقة الحاكمة . وقد سى .
تناسى - وعلى الاغلب تناسى - كامل الجادرجي في وقت من لاسر
معه ومع جماعته في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي في وقت كانت علاقته
مع الوصي على العرش تمر في ازمة . وكان سبب الازمة اعتذارى عن لاسر
في الوزارة التي كان قد كلف نوري السعيد بتأليفها . على اثر اسفاله ورأه
حمدي الباجه جي ، واصراري على الاعتذار على الرغم من الحاج الوصي على
العرش . وقد تسبب اصراري على الاعتذار امتعاض الوصي مني . مما اثر في
العلاقة بينه وبينني ، وقد بقيت هذه العلاقة شبه مقطوعة مدة اربع سنوات
كنت نادرا ما اتردد في خلالها على البلاط الملكي . وكان السبب الذي ادنته
لاعتذارى عن الاشتراك مع نوري السعيد في الوزارة هو انه يصعب على
التعاون مع رئيس مكلف لم اتفق معه على منهج عمل . ولو لآمد قصير . فضلا
عن الآمد الطويل . فكما ان الازمة التي كانت تمر فيها علاقتي مع رئيس الطبقة
الحاكمة - اي الوصي على العرش - لم تمنعني من الاشتراك في تأسيس
الحزب الوطني الديمقراطي ، كذلك فان استقالتي من الحزب لم تكن لا بدافع
الخوف من نقمة الطبقة الحاكمة . لان رئيس الطبقة المذكورة - اعني الوصي
على العرش - كان ممتعضا ومستاءاً مني في الاصل ، ولا بدافع استرضاء السلطة
المذكورة او التقرب منها بدليل ان علاقتي برئيس السلطة الحاكمة لم تتحسن
وبقيت على حالها الى اوائل سنة ١٩٥٠ . ولو كنت ارغب في تحسين علاقتي
بالسلطة او الطبقة الحاكمة لجحت في الانتخابات التي اجرتها وزارة نوري
السعيد في سنة ١٩٤٧ ولكنك اصبحت مرشحا حكوميا مضمون النجاح .

فاستقالي من الحزب الوطني الديمقراطي كانت لها دوافع واسباب اخرى
شرحتها في مذكرتي ولا حاجة لاعادتها .

والواقع ان ملاحظة كامل الجادرجي عن استقالي تثير الهزء والاشفاق
عليه اكثر مما تثير الامتعاض منه . لأن الرجل كان متعطشاً للبطولات . وكان
يتخيل نفسه داخلا في معارك لا يثبت فيها الا المؤمن الشجاع . كمن كان على
شاكلة كامل الجادرجي ! ويعلم الله أنني شاركت في تأسيس الحزب الوطني
الديموقراطي بدافع من إيماني العميق بمبادئ الحزب كما ساهمت
في وضعها . وكما تضمنها منهاج الحرب . لا طمعاً بجاه ولا بمنصب .
اشتركت في تأسيس الحزب وكنت وقتئذ نائبا في مجلس النواب . واشتركت في
تأسيس الحزب بعد ان رفضت منصب الوزارة . وبعد ان اثار رفضي امتعاض
الوصي على العرش - اي رئيس الطبقة الحاكمة على حد قول كامل
الجادرجي . استقلت من الحزب لأسباب عقائدية . بعد ان رأيت الحزب
ينحرف عن منهاجه . ولم اسع . بعد استقالي . للتقرب من السلطة الحاكمة . كما
لم اسع لا لنيابة ولا لمنصب ولا لجاه . وبقيت مبتعدا عن السياسة منصرفا لشؤوني
الخاصة الى اوائل سنة ١٩٥٠ .

الحزب الوطني الديمقراطي وموقفه من الشيوعية ومن المتسللين الشيوعيين الى الحزب، اعترافات محمد حديد وحيي جميل وكامل الجادرجي

لقد اعترف الاستاد محمد حديد في بعد، عند مناقشة خطاب السيد حديد الجادرجي في الجلسة الاولى للمؤتمر الذي للحزب قائلا ان مؤسسي الحزب كانوا قد تفاهموا على ان لا يكون الحزب شوعيا وقد حابه الحزب المشكلة القائمة الآن، وهي مشكلة تمييزه عن الاحزاب والهيئات الاخرى، وذلك منذ تأسيسه. فمع ان منهاجه تقدمي الا ان فيه غموضا جعل من الممكن ان يفسد فيه العناصر التي لا تؤمن بالمنهج الاكثي، موقت وترمي الى اكثر من ذلك، ولم نرد ان نعين موقفنا من هؤلاء حينذاك على امل ان يتقيدوا بالمنهج ونظام الحزب، ولكن الحوادث اثبتت انهم بعيدون عن هذا التقيد. كذلك اعترف كامل الجادرجي في الصفحة ٢٠٢ من مذكراته بتلكؤه وبتركاً بعض اعضاء اللجنة الادارية المركزية للحزب اذ قال: « وفيما كانت قيادة الحزب مهتمة كل الاهتمام بهذه البوادر الخطرة لم تجد في بادى الامر من قواعد الحزب ما يشجعها ان تتشدد في مكافحة هذه العناصر ». كذلك يقول السيد كامل الجادرجي في نفس الصفحة من مذكراته: « وفي ذلك الطرف الذي غمرت فيه روح المباراة جميع الاحزاب المجرف حزبنا، مع الاسف، في هذا التيار فتساهل كثيرا في قبول الاعضاء (ولم يذكر اسماء المسؤولين) عن هذا التساهل وهذا الانحراف). وقد استفادت احدى المؤسسات السرية من هذا التساهل، او من هذه الغلطة - (هذه عبارة كامل الجادرجي نفسه) فدست ما استطاعت دسه من اعضائها في الحزب. وفي اول اجتماع عقده الحزب للبحث في قضية سياسية خطيرة هي قضية فلسطين اراد بعض اعضاء هذه المؤسسة، المندسين في حزبنا بتدبير من هيئتها المركزية، ان يستغلوا هذا الاجتماع لمحاسبة اللجنة الادارية

(١) - صفحة ١٦٩ من مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي.

المركزية للحزب، فحربوا الاجتماع، وكادوا يبعدونه عن عاصمه الاصلية. لم لا الموقف الحارم الذي وقفته اللجنة الادارية المركزية بالتعاون مع سائر الاعضاء، الذين حضروا الاجتماع. وهذه المبادرة السيئة قد نيهتها الى الخطأ الساحم من تساهلنا في قبول الاعضاء فحاولنا جهد استطاعتنا تلافيه واحدا بكافح هذه العناصر المخربة، ففصلنا منها من فصلنا في بداية الامر، غير ان الامور لم تسال في الحقيقة على ما يرام فيما يخص مكافحة هذه العناصر، لاسباب كثيرة، اهمها التراخي الموجود في بعض اعضاء اللجنة الادارية التي كانت تخشى يومئذ ان يؤدي استعمال الشدة في هذا الشأن الى بعض الامتعاض في قواعد الحزب.

وقد برهنت الاحداث على صحة الموقف الذي اتخذته وعلى صحة المطالب التي كنت قد تقدمت بها والتي لم تلاق وقتئذ، مع الاسف، من كامل الجادرجي وبعض اعضاء اللجنة الادارية المركزية التجاوب الذي كنت اتمناه. وقد اعترفوا، كما يتبين واضحا من المقتبسات التي ذكرتها اعلاه، بانهم لم يكونوا راغبين في اتخاذ موقف حازم اما املا منهم بأن يتقيد الاعضاء المندسون بمنهاج الحزب ونظامه، واما خوفا من ان يثير استعمال الشدة امتعاضا في قواعد الحزب. لقد كان موقعي وكانت مطالبي منسجمة تماما مع المبادئ التي اتفقنا عليها عند تأسيس الحزب ووضع منهاجه، وكانت متسوحاة من حرصي على الحزب وعلى انقاذه من العناصر التي اندست فيه، والتي كانت تريد ان تحرفه عن الخطة التي كان قد اختطها لسيره. فقد اضطررت الهيئة الادارية المركزية. بعد استقالتي من الحزب، مكرهة، على فصل كامل قزائجي وجماعته من الحزب على اثر نداء الانقاذ الذي قدموه الى اللجنة الادارية المركزية، والذي نشره في الصحف قبل ان تنظر فيه اللجنة وتبت فيه، وكانت حجتهم التي احتجوا بها في تقديم نداء الانقاذ اشتراك الحزب في وزارة نوري السعيد التي تألفت في اواخر سنة ١٩٤٦ لاجراء الانتخابات النيابية بموجب قانون الانتخابات الجديد. ويقول كامل الجادرجي في مذكراته (الصفحة ١٥٦): « فنحن على يقين ان في الحزب جماعة غير مكتفية بمنهجه الحاضر وانما دخلت الحزب لتحتمي به بدافع اعتقادها انه اقوى الاحزاب التقدمية واثبتتها على تحمل الضربات كي تتخذ واسطة للعبور الى دور آخر لا علاقة له بمنهج الحزب. وهي تتحبن

العرض للقيام بحركة داخل الحزب بسطع فيها، ثم تأمل... من اجلها، وهي الوصول الى الحكمة عن طريق العمل... ثابتة لدى قيادة الحزب المتعممة لسير هؤلاء، لاشخاص الذين يدعون في الحزب لتحقيق غايات بعيدة عن غاية الحزب لاصلته... اما رئيس فرقة الانقاد السيد كامل فراخي فالتأت عنه... علفه بالحزب الوطني الديموقراطي هي اقل بكثير من علفه بحزب حر حلف منهجه وخطته عن هذا الحزب. والظاهر انه كان يعمل في داخل الحزب خفه حري او بايحاء منها، فهو بهذا الاعتبار غير مخلص للحزب... ثم يقول في نصمحه ١٥٩ « وبعد ان تم تأليف الحزب على هذه الصورة احذنا نوضح حلنا لكل من اراد الانتماء ان حزبنا لا يعتبر نفسه حزبا انتقاليا، وانه لا يهدف الى غير الغاية التي اوضحها في منهجه الصريح، كما انه لا ييوي تحقيق مبادئه الا بالوسائل الديموقراطية. وانه لا يتوصل الى ذلك بالطرق الملتوية. ومع اني كنت اوضحت ذلك جليا لكثير من الذين تقدموا بطلب الانتماء، فان هذا لم يمنع بعض العناصر من ان تتسرب الى الحزب وهي غير مؤمنة بمنهجه. وانما ارادت ان تتخذ من الحزب واسطة لتحقيق ما لا يمت بصلة الى المبادئ التي تضمنها منهج الحزب ».

وفي الخطاب الذي القاه السيد كامل الجادرجي في الجلسة الاولى للمؤتمر الثاني للحزب^(١) قال: « ويؤسفني ان اطلعكم على انه قد نشأت في الآونة الاخيرة ازمة في الحزب لم يكن منشؤها حديثا كما تراءى للبعض وانما ترجع اصول هذه الازمة الى ما ينوف عن السنة بل انها في الحقيقة تمتد الى تكوين الحزب ».

« لقد ظهرت في المؤتمر السابق اتجاهات اعتبرناها خطيرة وكان من شأنها ان تؤدي حتما الى انقسامات تهدد كيان الحزب. وقد تحلى خطر تلك الاتجاهات في

(١) - الصفحة ١٦٧ من مذكرات كامل الجادرجي وأربع الحزب الوطني الديموقراطي

حركات لم تكن مشؤها المعارضة العربية والاحلاص للحرب. وانما كان مشؤها - كما اصبح للمعاده - نارات مدثنة مسافضة، الامر الذي ساعد معه بقاء الحرب. بوجود تلك النارات وامثالها، وهذا ما دعا الى ان افكر مند في الامر تفكيرا جديا، فرأيت ان اصع حدا لهذا التسلل المعكرى. فحسبت وضع الحرب من هذه الناحية موضع بحث لدى اللجنة الادارية المركزية.

« وقد تناقشنا في هذا الموضوع مدة طويلة وحدث على اثرها ظهور اتجاهات متباعدة، كما لاحظت ان الانسحاب مفقود الى درجة يتعذر معها استمرارى على العمل. ولذلك قدمت استقالتى من اللجنة الادارية المركزية ومن رئاسة الحزب. وكنت اعتقد ان هذه الازمة ستنتهي باختيار لجنة ادارية جديدة يسودها الانساجام لمؤتمر كم هذا، ولكن اصرار معالي نائب رئيس الحزب محمد حديد على عدم الاضطلاع برئاسة الحزب ورفض اللجنة الادارية المركزية قبول استقالتى، كل هذا اضطرني ان اقبل الاضطلاع برئاسة الحزب الى تسعة المؤتمر، تفاديا لاستمرار الازمة. غير اننا فوجئنا على اثر ذلك باستقالة عضوين من اللجنة الادارية المركزية، وهما السيدان زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني، ظهر على اثرها بعض اللفظ وشتى الاقاويل والتفسيرات بالاضافة الى ما كانت اللجنة الادارية المركزية قد تعرضت له من الطعن والتهجم باعتبار ما نسب اليها من انها مسؤولة عن شلل الحزب، بينما كانت اكثرية اللجنة تعتبر المسؤول عن كل ذلك اسبابا جوهرية هي عدم استقرار الحزب وعدم توضيح اتجاهه وفقدان الاحترام لقيادته والتشكيك فيها. ويرجع ذلك الى وجود فئة لا تتفق مع اكثرية اللجنة الادارية المركزية ومن ينسجمون واياها في الاتجاه والرأي سواء فيما يجب ان يرمى اليه الحزب او فيما يتخذه من مواقف ازاء الاحداث العارضة. »

« ان اللجنة الادارية المركزية لتشعر ان هذه الفئة اجسامها في الحزب في حين ان ارواحها في مواضع اخرى، وتستوحي منها مواقفها، ان لم تكن تأتمر بأوامرها. ومما لا شك فيه ان بقاء هذه الحالة في الحزب لا بد وان تشله. وتحدث فيه الانشقاقات المتتالية فينشغل بالتنازعات الداخلية وما يعقبها من مخالفات ومحاکمات، وعقوبات منصرفة عن الامور الحيوية التي يجب ان يكون

واحـب الحـرب الاول الالهـاء بها ولقد دنا نـحـنـج هـذه لـمـنـه هـذه
وعـيـرها مـن المـسائل الجـوهـريـة لم يـوفـى .

• ان كل ما عـرـضـته علـيـكم في الـمـنـي هـذه دـعـا كـمـه لـنـحـه لـا دـعـا
المـركـزيـة ان تـقـرر عـدم الـاشـتـراك في الـاسـحـات وسـحـب الـسـمـاء مـن فـوق
المـرـشـحـين فـتـفـسـح المـجال اـمام عـيـرها لـتـسـلم قـيـادـة الحـزب .

هـذه الـاعـتـراـفـات الخـطـيرة مـن رـئـيس الحـزب تـنبـئ في لـوـاقع ما كـنت تـدعـى
وما كـنت اتـخـوف مـهـ ولـدـلك طـلـبت في وـقـته اتـحـاد مـوقـف حـارم بـصـد هـذه
المـصـوع الخـطـير . ولـكن الـاسـتـاد كـامـل الحـادـرجـي وبـعض اـعـضـاء اللـحـة لـا دـعـا
المـركـزيـة لم يـوافـقوا وقـتـئذ عـلى اتـحـاد المـوقـف الحـارم الـذي كـانـت تـتـطـلـه مـصـلـحـة
الحـزب . لـا سـبـاب اوضـحـوها فـيـما بـعد . وسـبق ان نـوـها بها مـا اضـطـرني في
الـاسـحـات مـن الحـزب ثم ادركوا اخطـاءهم بـعد دـلك واتـحدوا بـعضاً مـن
الـاجـراءات الـتي كـنت قد طـالـبت بها . ولـكن بـعد فـوات الـاوان . وبـعد
تـعـرض الحـزب الى مـتـاعـب كـثـيرة .

والامـر الـذي يـلـفـت النـظر في هـذا البـاب هـو تـتـصـل كـامـل الحـادـرجـي مـن
مـسـؤـوليـة التـراخـي الـتي اـشار اليـها ووضـعها عـلى عـاتق غـيره مـن اـعـضـاء اللـحـة
الـادـاريـة المـركـزيـة ، في حـين . كـما سـبق ان بـيـنت ، في خـلال المـدة الـتي كـنت فـيـها
عـضـوا في اللـجـنة المـركـزيـة للحـزب ونـائـبـا لرئـيس الحـزب . كان الـسيد كـامـل
الحـادـرجـي هـو المـدافـع الرئـيسي عـن قـبـول الشـيـوعـيين المـنـدسـين في الحـزب .
والمـعـارـض الرئـيسي لـاتـحـاذ الـاجـراءات الـتي كـنت طـالـبت بها لـا خـراج الشـيـوعـيين
الـتـسـلـلـين الى الحـزب ولـاتـحـاذ مـوقـف صـريح مـن الشـيـوعـية .

وزارة توفيق السويدي واشترافي وزيراً للمالية فيها

في اواخر سنة ١٩٤٩ فتحت مكتباً صغيراً وبدأت ازاول مهنة التجارة ولم
تمض الا مدة قصيرة على شروعي بالعمل ، وبالضبط في صباح اليوم الرابع من
شهر شباط ١٩٥٠ ، اتصل بي تلفونياً السيد توفيق السويدي وقال لي انه يرجو
حضورني الى داره لأمر مهم، واتفقنا ان ازورده في عصر ذلك اليوم . وادركت
انه مكلف بتأليف الوزارة الجديدة . وانه يريد ان يضمّني الى وزارته . فذهبت
الى داره في الموعد المتفق عليه . واخبرني انه مكلف بتأليف الوزارة الجديدة
وانه والوصي على العرش وصالح جبر ورجالاً آخرين قد اتفقوا على تكليفي
بوزارة المالية لمعالجة الوضع المالي السيء الذي كانت تعاني منه الحكومة
العراقية آنئذ ورجاني ان اقبل بالانضمام الى وزارته وزيروا للمالية . فسألته من
هم الاعضاء الاخرون في الوزارة ؟ فذكر لي اسماءهم . ثم قلت له انك تعرف
اني مرتبط ببعض الآراء والمبادئ التي كنت اناذي بها دوماءسواء في خطبي
في مجلس النواب، او في مقالاتي في الجرائد، او في منهاج الحزب الوطني
الديموقراطي الذي كنت من المساهمين في وضعه والذي لا أزال مرتبطاً
به ، وان كنت قد استقلت من الحزب منذ مدة طويلة لاسباب معروفة .
ثم تباحثنا في تلك المبادئ والاهداف والآراء فقال انه متأكد ان الوزارة

الجديدة سوف توفر الجو الملائم لسمد قسم غير قليل منها فأحمد حماد
تمهلي الى المساء لاعطائك الجواب. وخرجت من ديرة وذهبته الى دار
صالح جبر فوجدته هناك. واخبرته بما دار بيني وبين يوسف السويدي فأخبرني
بأنه على علم بذلك، وأنه يتمني ويؤيد اشتراكي في الوزارة الجديدة. أنه
سيساندني ويدعمني ويؤيدني بكل ما اوتي من قوة لسمد ما نكل لسمد من
آرائي ومشاريعي. وقال جرب وستري. وبعد خروجي من دار صالح جبر، في
المساء اخبرت توفيق السويدي بموافقتي على الاشتراك في وزارته. وقلت لسمي
فلأجرب ولو مرة واحدة لأرى ما اذا كان بإمكانني ان اقدم بعض ارائي
ومشاريعي.

وكان اول اجراء اتخذته اثر تأليف الوزارة ان استدعيت السيد ناظم
الزهاوي، المدير العام لدائرة الاموال المستوردة، التي كانت وقتئذ تابعة
لوزارة المالية وسلمته جميع اجازات الاستيراد القليلة التي كنت قد حصلت
عليها بصفتي تاجرا مستجدا وطلبت منه الغاءها حالا.

المظاهرات الطلابية

دعوة مجلس الوزراء لجلسة مستعجلة قبل طلوع الشمس .

وفي الأيام الأولى من تأليف الوزراء اخبرنا وزير الداخلية . صالح جبر . من مصادر استخباراته ان طلاب بعض الكليات . بتحريض من حصو . الوزارة ، وحصو صالح جبر بالدات . اخذوا يستعدون للقيام بمظاهرات ضدها . وان احدى هذه المظاهرات ستنتقل من كلية الشريعة في الاعظمية في اليوم التالي . وما ان سمعت هذا النبأ حتى اخذت افكر في الموضوع ملياً . وفي الساعة الحادية عشرة من مساء ذلك اليوم اتصلت بصالح جبر تلفونياً وقلت له اريد ان اجتمع بك في بيتك حالا . قال تفضل سأكون بانتظارك . وذهبت توا الى بيته وقلت له ان المظاهرات التي اخبرتنا عنها قد تتوسع وقد تتطور وقد تحرك الحوادث الى اتخاذ اجراءات شديدة ، وقد تنزلق الى اتخاذ اجراءات قمعية قد لا يقرّك زملاؤك عليها ، وقد ينسحبون من الوزارة وسط المعمة . وقد يتصلون منك . بل وقد يضطرم تطور الحوادث الى ان يكونوا في عداد المهاجرين لك . لذلك فاني ارى ان تطلب الى رئيس الوزراء ان يعقد جلسة لمجلس الوزراء غدا قبل طلوع الشمس لبحث موضوع الاضرابات والمظاهرات . وما قد ينتج عنها من تطورات واحداث بغية تقرير الخطة التي يرى مجلس الوزراء اتباعها لمعالجة الموقف ، على ان تعرض الامر عليه بتفصيل وصراحة وتطلب الى زملائك في الوزارة مناقشة الموضوع بكل صراحة لاقرار ما يرونه مناسباً على ان يوقع الوزراء على القرار الذي يتخذه المجلس وتحفظ بنسخة منه عندك . كما يحتفظ رئيس الوزراء بنسخة لديه أيضاً . وتبقى نسخة اخرى لدى سكرتيرية مجلس الوزراء . وذلك لكي لا يمكن لاي من الوزراء التنصل من المسؤولية اذا ما تطورت الامور تطورا لا يرتضيه . فقال صالح جبر . وكأنه قد استفاق من غفلة . اني اؤيدك تماما في ما ذهبت اليه . ثم اخبرني انه سبق ان اتخذ بعض الاجراءات الاحتياطية . ومنها توقيف بعض رؤساء

الحركة ثم اتصل برئيس الوزراء بلفهنا وفعول معه على وجه السرعة وحرجا معاً من داره، وذهب هو نقابته الرئيس وجمعنا في داره نصف ساعة، أي حوالي منتصف الليل، اتصل في بلفهنا سكرتير رئيس الوزراء وأخبرني أن مجلس الوزراء سيعقد جلسة مهمة مسجعة من قبل طلوع الشمس وطلب الحضور في الوقت نفسه واجتمع مجلس الوزراء في اليوم التالي قبيل طلوع الشمس وناقش موضوع المطاهرات والخطوة التي عرضها وزير الداخلية صالح حبر لمعالجة الموقف وقررها ورفع جميع الوزراء القرار، وأخذ وزير الداخلية نسخة منه للاحتفاظ بها لديه، وقد كانت الخطوة ناجحة تماماً ومرت العاصمة بسلام.

ومع أن معالجة الوضع المالي السيء كانت مهمة رئيسية، وقد استمدت فيه كبيراً من وقتي، وقد حققت فيها نجاحاً يذكر، ولكنني كنت اعتبرها، على خطورتها وأهميتها، مهمة روتينية، وكنت عازماً أن لا أغرق في الأعمال الروتينية، وأن أوفر القسم الأكبر من جهدي لتنفيذ أقصى ما يمكن تفعله، وبأقصى سرعة ممكنة - باعتبار أن العمر الاعتيادي للوزارة في العراق قصير جداً لا يتجاوز بضعة أشهر - من المشاريع التي كنت دائماً أنادي بها، والتي ضمنت المنهج الوزاري قسماً منها وقد سعت أن لا أحقق ما توقعه الزميل المحترم محمد حديد حينما صرح في مجلس النواب «إني كنت أتمنى أن تتقدم الحكومة بمنهج مختصر تعالج به المشاكل الآنية بدلاً من هذا المنهج المطول الذي اعتقد بأنه سوف لا يتحقق إلا الجزء اليسير منه أن يتحقق شيء».

تشريع قانون مجلس الاعمار

وفي رأس فائمة المشاريع التي كتبت عرمت على اغارها بسرعة تشريع قانون بتأسيس مجلس للاعمار - تنفذاً للاراء والمطالب التي كتبت اطالب بها الحكومات المتعاقمة سواء في مجلس النواب او في الصحف. وقد تم اعداد لائحة قانون مجلس الاعمار ورفعته إلى مجلس الوزراء الذي صادق عليها واحالها إلى مجلس الأمة الذي قابلها بالترحاب وصادق عليها بمجلسيه بدور مناقشة تذكر وبسرعة فائقة بالنظر لاجماع الرأي على صحة المبدأ الذي تضمنته واصبحت قانونا في ٢٥/٤/١٩٥٠ تحت رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠. وفي الخطاب الذي القيته في مجلس النواب بتاريخ ٢١/٢/١٩٥٠ قلت ما يلي بالحرف الواحد^(١).

«ربما وقعت انظار النواب المحترمين على مقالين او بالاحرى حديثين نشرتهما في جريدة الزمان قبل ما يقارب الشهر ذكرت فيها ان النكبة التي حلت بالعرب في قضية فلسطين قد كشفت لنا النقاب عن عيوب في اوضاع البلاد العربية تجعلها مع الاسف العظيم، غير مستوفية لشروط البقاء في الصراع الرهيب الذي تخوضه الامة العربية مع الصهيونية العالمية. واننا اذا كنا نريد لهذه الامة وهذه الاقطار البقاء يجب ان نبدل هذه الاوضاع تبديلا اساسيا جذريا يوفر لها شروط البقاء في هذا الصراع الرهيب. وهذا ما يجب ان يتحقق باسرع وقت ممكن. وقلت ان السنين القادمة ستكون حاسمة في تاريخ الامة العربية واننا يجب ان نخطو خطوات سريعة في خلال هذه المدة. ولكن كيف نقوم بهذا التبديل الاساسي؟ ففيما يخص العراق هل نقوم بهذا

(١) - محضر الجلسة السابقة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب المعقود بتاريخ

١٩٥٠/٢/٢١

لتعديل على الطريقة الإرجالية التي سار عليها منذ تأسيس الحكومة العراقية. والذي يبرأ ما كسبه في عهده عندما كتب مقرر اللجنة المالية في سنة ١٩٤٥ يرى أني منذ ذلك الوقت كتب منذ سياسة الإرجال وكتب ادعوا دائما الى سابع سياسة لتصميم مستند في دة علمة لأوضاع البلد. وإلى كشف علمي لامكاناته وضع على أساس تصميم عمراني شامل. وهذا هو الذي دعوت اليه في الحدين الذين سريهما في حرمه الرمان وطالبت فيها بتأسيس مجلس اعماري نهض بشؤون الاعمار والانماء. ولا يتأثر بالتغيرات السياسية في هذا البلد. فالكمل محمول. حكومه ومعارضه. على ان الاوضاع التي تسود البلد في الوقت الحاضر. يجب ان لا نسم. وخب ان تتبدل بأسرع ما يمكن.. ثم قلت وترون ان مهج الوزراء اسهدف هذا الشيء الاساسي بالذات والذي يتوقف عليه مستقبل اعمار هذا البلد. وفربا ستتقدم الحكومة الى مجلسكم العالي بلائحة قانونية تستهدف تأسيس مجلس يتميز بصفة التصميم والتنفيذ في آن واحد. أي إنه مجلس يقوم بمهمة التصميم ولا فيطلب من الخبراء سواء كان عن طريق البنك الدولي للاعمار او من اية جهة اخرى القيام بمسح كامل لامكانات البلد ثم يضع استادا الى هذا المسح تصميم عمرانيا شاملا. ثم يقوم بتنفيذه مباشرة او بواسطة الدوائر الحكومية تحت اشرافه ورقابته. ويموله بايرادات الحكومة من النفط. تلك الايرادات التي كانت. مع عظيم الاسف. ولا تزال لحد الآن تنفق على امور لا تمت الى الاعمار الحقيقي بصلة. وبالقروض الخارجية. ان جميع الجهات المالية التي روجعت للحصول على قروض منها لاجل المشاريع العمرانية الانمائية كانت دائما تقول لنا لا يوجد لديكم جهاز يركن اليه في انفاق المبالغ التي تقرض لكم للاغراض العمرانية وكل من اطلع على مراجعاتنا مع المصرف الدولي نجد انه كان دائما يردد هذه العمة. لا توجد لديكم مؤسسة تنهض بمهمة الاعمار. ولذلك كان الهدف الاول للحكومة الحاضرة هو تأسيس هذا المجلس الذي نأمل ان يضم اعظم الكفايات المتسرة لدينا والذي سيعطي اوسع الصلاحيات التي نملكه من الجهود مهمته. هذا هو الهدف الاقتصادي الاول في سياسة الحكومة الحاضرة.

في الكلمة التي ألقاها في مجلس النواب بتاريخ ٦ : ١٩٥٠ عند بدء
لأنه (موضوع) قانون مجلس الاعمار فلب ما يلي

" في أشكر النواب المحترمين على مرحبتهم بهذه اللانحة التي تهدف إلى
سبب سياسة عمرانية تقوم على تضمم عمراني شامل مستند إلى مسح في هذه
به حيزاء عالميوكما تفصل بعض الاحوان بشرط نجاح نفعهم هذه المهمة
شرطان حوهران أولها الكفانات التي ستسخر لخدمة مجلس الاعمار بد أن
نجاح السياسة العمرانية ونجاح هذا المجلس يتوقفان بالدرجة الأولى على كفانة
اعضائه ومقدرتهم. والشرط الثاني لنجاح هذه السياسة العمرانية هو توفير المال
الكافي لتنفيذ المشاريع العمرانية. وكما ترون أن إيرادات هذا المجلس تعتمد
بالدرجة الأولى على مورد الحكومة من النفط. لقد بين بعض النواب المحترمين
أن إيرادات الحكومة من النفط ضئيلة جداً في الوقت الحاضر. لا شك أن
إيرادات النفط - خاصة في هذه السنة المالية التي نحن فيها - ستكون
شحيحة ضئيلة جداً. ولا شك أن الاقتصار على هذه الإيرادات سيؤخر تنفيذ
السياسة العمرانية تأخيراً مؤلماً. ولكن يجب أن لا تؤخذ الإيرادات الحالية
مقياساً للمستقبل الذي سيشهد زيادة كبيرة مطردة في إيرادات النفط نتيجة
إعادة النظر في اتفاقيات النفط بحيث يضمن للعراق حقوقه الكاملة في هذا
المورد الرئيسي ونتيجة التوسع المأمول في إنتاج النفط.... وخاصة حين
ينتهي العمل من مد الانبوب النفطي الكبير الى ميناء بانياس.... اني آمل أن
تصبح ميزانية مجلس الاعمار في سنة ١٩٥٢ أو في سنة ١٩٥٣ مقاربة للميزانية
العامة. وكما ترون في اللائحة القانونية المعروضة أمامكم أن جميع إيرادات
الدولة من النفط قد خصصت بموجبها للتعمير والإنشاء بدلاً من أن تصرف
كالسابق على الأعمال الروتينية الاعتيادية ."

لقد كان صدور هذا القانون منطلقاً بل فتحاً مبنياً في السياسة الاقتصادية
ليس فقط في العراق بل في العالم العربي بأكمله. فلأول مرة يخصص مائة في
المائة من أهم مورد في موارد دولة عربية - وهو مورد النفط - لأغراض
التعمير والأنشاء والتنمية وتبديل أوضاع الدولة، ويصبح التعمير والتنمية
والقضاء على التخلف الواجب الأول والمهمة الرئيسية للحكومة في بلد عربي

متخلف وله بعض في الواقع سبيل على تسريع هذا العمل حتى لا يتأخر
١٩٥٢ تعديل التعاقبات لبعض من الخدمة له فيه ذلك بعض من تسريع
سيرة هذا التعديل في مسائل ندوة تسريع التي حددها المجلس لهذه
تعميرية الخماره في لو توفرت بعد توفير المال في ذلك منه ، هذه
لصادقة . ولفكر السر . والنظم الخفى ، ولأشخاص الخفى حسب

والأمر الذي يثير الاستغراب هو أن فكره الإعمار ومجلس الإعمار قد
اقتربت باسم نوري السعيد لدى المعلقين والكتاب مع أنه لم يكن المسؤول لا عن
تشريع قانون مجلس الإعمار ولا عن التأكيد على فكرة الإعمار . واعتبار القضاء
على التخلف المهمة الأولى للدولة . ولكن نوري السعيد . والحق يقال . اعتنى
الفكرة - فكرة الإعمار - بعد ذلك . وبدأ في وزاراته المتعاقبة (وكان
الشخص الذي تبوأ منصب رئاسة الوزارة أكثر من أى شخص آخر) بما سمي
بأسبوع الإعمار حيث كانت توضع الأحجار الأساسية للمشاريع التي يراد
تأسيسها وتفتتح المشاريع الإعمارية التي تكون قد أكملت ، من قبل رئيس
الدولة - الملك - أو من ينوب عنه .

البحث في تعيين أعضاء مجلس الاعمار .

وبعد صدور القانون جرى البحث مع السيدين توفيق السويدي وصالح جبر
حول الاشخاص الذين تتوفر فيهم الصفات والمؤهلات اللازمة لعضوية مجلس
الاعمار . وكان من رأيي ان يكون عضو مجلس الاعمار من المثقفين ثقافة عصرية
لكي يكون على اتصال مستمر بالتيارات الفكرية والنظريات الجديدة .
والتطورات والتجارب المستحدثة في عالم الاقتصاد والتنمية والاعمار . وهذا
يتطلب الماما بوحدة على الاقل من اللغات الاجنبية الغربية - وعلى هذا
يرجح لعضوية مجلس الاعمار من كان متخرجاً من إحدى الجامعات الاجنبية
ومن طبقة الشان من ذوي الخبرة والتجارب . هذا بالإضافة الى الصفات
الأخرى المطلوبة بطبيعة الحال . كالامانة والاستقامة والسمعة الطيبة . وقد
بست انه ينبغي ان لا يكون للاعتبارات السياسية أى تأثير في التعيين لعضوية
مجلس الاعمار . ولكن مجلس الاعمار على الاقل . بالنظر لخطوره مهمته . عمأى

عن هذه الامور السياسية وقد راجعت على سبيل المثال السيد
عن حمد سليم والسيد بن علي ، كلاهما من المنظمة السياسية ومن جهة
سيد لاثره على عهده و حاله من حرجي الجامعات لاحسنه
سيد بن علي بن الشيخ محمود من حرجي جامعة كولومبيا في نيويورك في
الاقتصاد وعلى حمد سليم من حرجي الجامعة الاميركية في نيويورك ، وهو
سابق ، والسيد محمد حديد ، حرج كلية لاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة لندن ،
ووزير سابق ، والدكتور بديع الناحه حي من حرجي جامعات بريطانيا في شؤون
لنقط اوله نكس قد تولى منصب الوزير ، وقتئذ وعهد الامر الارزى من
حرجي جامعي كالصوريه ومسبعان في الهندسة المدنية ومدير الرى العام
وقتئذ ووزير سابق للمواصلات والاشغال العامة ، والدكتور صالح مهدى حيدر
من حرجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة لندن ومعاون محافظ
لسك المركزي وقتئذ وغيرهم . هؤلاء كانهوا يمثلون نوعية الاشخاص الذين
كنت ارجو ان يتألف منهم مجلس الاعمار . ولكني وجدت ان تفكيرى هذا
يختلف كثيرا عن تفكير رئيس الوزراء وتفكير الاوساط السياسية نافذة الكلمة
آنئذ . وقد قيل لي في وقته ان هذا النوع من الاعضاء - وبعضهم لم يكونوا
وقتئذ قد تولوا منصب الوزارة ، لا يعطون لمجلس الاعمار الوزن السياسي الذي
يحتاجه مثل هذا المجلس (وان كان رئيس الوزراء بحكم منصبه رئيسه ، ووزير
المالية ، بحكم منصبه ايضا ، عضوا فيه) الذي سينفق من المبالغ ما يقارب او
يفوق مجموعها مجموع نفقات الميزانية العامة كلها . وقد وجدت انهم يميلون الى
تعيين اعضاء من « طراز » آخر ومن « وزن » سياسي اثقل . حسب تعبيرهم .
وان لم تتوفر فيهم المؤهلات الفكرية والعلمية والشروط اللازمة لاستيعاب
فكرة التنمية الحديثة .

سعي بريطانية لتعيين عضو بريطاني في مجلس الاعمار

وفي احد الايام اتصل بي تلفونيا السير همفري تريفيان^(١) SIR

(١) - نقل بعد ذلك الى سكنى عن سمرا في مصر ثم في بغداد ثم في موسكو واصبح بعد ذلك
نوردي بريفيان

HUMPHREY TREVELLYAN القائم بأعمال السفير له مكانة في مصر . وقد
وطلب موعدا لربارتي بصورة مستعجلة في مكنتي في ١٠ / ١١ / ١٩٥٦ . فحصلت
موعدا بعد الظهر . وعندما جاء لمقابلتي قدم لي نسخة من رسالة د. سر همفري
إلى وزراء الخارجية العراقية . وقال ان رئيس الوزراء يوسف السباعي قد
قد طلب اليه شعويا الاتصال بالحكومة البريطانية لترشح حميد في
الشؤون المالية والاقتصادية ليكون عضوا في مجلس الاعمار . قال . قد حصلت
محكومي واخبرتها برغبة رئيس الوزراء العراقي في درست الموضوع . حيث
الشخص الوارد اسمه في المذكرة التي اقدم اليك نسخة منها . ولتي سأل
قدمت نسختها الاصلية رسميا الى وزارة الخارجية العراقية . وقد سألني من
قراءة المذكرة ان الشخص المرشح كان سابقا مستشارا ماليا لحدى حكومات
الراجات السابقة في الهند وكان في مقتبل العمر . ثم قال السر همفري نظرا
لان الشخص المرشح مطلوب من جهات اخرى وهو في انتظار قرار الحكومة
العراقية حول تعيينه . لذلك ارجو البت في امره بصورة مستعجلة . سألت
السر همفري هل ان رئيس الوزراء هو الذي طلب اليك هذا الترشيح ؟ قال
نعم . ثم سأله هل قال انه يريد ان يكون عضوا في مجلس الاعمار ؟ قال نعم انه
يريد ان يكون عضوا في مجلس الاعمار . قلت له ليس لي علم سابق بخطود
رئيس الوزراء هذه . وعلى كل سأبحث الموضوع معه وهو سيخبرني باعتباره
وزيرا للخارجية . مباشرة بقرارا الحكومة العراقية . وبعد خروج القائم بأعمال
السفارة البريطانية من مكنتي اخذت المذكرة التي سلمني اياها معي وذهبت توا
الى مكتب رئيس الوزراء فوجدته هناك واخبرته بالحديث الذي دار بيني
وبين السر همفري تريفلان . فنفي السيد توفيق السويدي ان يكون قد كلف
القائم بالأعمال البريطاني الاتصال بحكومته لترشيح خير بريطاني في الشؤون
المالية والاقتصادية ليكون عضوا في مجلس الاعمار . ثم قال ان المبادرة او
العرض جاء من القائم بالأعمال البريطاني نفسه الذي كان قد قال ان لديهم
خبيرا في الشؤون المالية والاقتصادية ممتازا في كفايته ومؤهلاته وعرض توجيه
مذكرة بهذا الخصوص الى السيد توفيق السويدي باعتباره رئيسا للوزراء
ووزيرا للخارجية . فقلت للسيد توفيق السويدي ولو انه لا يوجد في قانون

مجلس الاعمار، بعض صريح مع بعض الاحصى لعصوبه مجلس الاعمار، فان هذا لا
يعنى السماح ببعض الاحاط في هذا المنصب الاجرائي الخطير، ذلك ان مجلس
الاعمار سيكون المتصرف بغير الملايين من الدنانير سنوياً من اموال العراق
ونذلك فاني لا ارى ان يعين اجنبى في هذا المنصب الاجرائي. يضاف الى ذلك
اننا لا نحتاج الى حيز احصى في الشؤون المالية والاقتصادية فان لدينا اشخاص
بموقعون هذا المرشح كفاية واهلة وخبرة. ثم قلت له ان الدافع الحماسي وراء
هذا الترشيح هو دافع سياسي محض وذلك لكي يكون للبريطانيين اشراف على
قيمة التصرف بالملايين الكثيرة التي ستكون تحت تصرف مجلس الاعمار ضماناً
للحصة البريطانية او المصالح البريطانية من جهة، ولتوجيه السياسة الاعمارية
الوجهة التي يرغبون فيها من جهة اخرى. ثم اضفت قائلاً ان الحكومة
العراقية عن طريق مجلس الاعمار تستعين بمجموعة من الخبراء الذين سيرشحهم
البك الدولي في مختلف الميادين لاجراء مسح دقيق عن امكانيات العراق
الكاملة والمستغلة تمهيداً لوضع التصميم العمراني الشامل. ثم اني ارى ان افضل
طريقة للاستفادة من الخبرة الاجنبية هي الاستعانة بمختلف المؤسسات
الاستشارية الاختصاصية كلما استجد امر او مشروع يستوجب الاستشارة.
وبهذا نحصل على افضل الاستشارات. فايد وجهة نظري ونفى، كما سبق ان
بيئت. انه كلف السر همفري تريفلان لترشيح خبير مالي بريطاني وقال ان
الاقتراح جاء من جانب القائم باعمال السفارة البريطانية نفسه.

وبالنظر لاختلاف وجهات النظر في داخل الوزارة. وبين اعضاء الوزارة
والجهات السياسية ذات الكلمة النافذة حول هذا الموضوع بالذات. وحول
الاشخاص العراقيين الذين ينسب تعيينهم لعضوية مجلس الاعمار فان الوزارة
استقالت قبل ان تتمكن من تعيين اعضاء المجلس المذكور. وقبل ان تبدأ في
تفديد قانون مجلس الاعمار. والواقع اني لا اعرف لحد الآن الجواب الذي
اعطاه السيد توفيق السويدي على مذكرة السفارة البريطانية بخصوص الخبر
البريطاني المرشح الآنف الذكر. كما لا أعرف من كان صاحب المبادأة في هذا
الموضوع رئيس الوزراء أم القائم باعمال السفارة البريطانية. وعلى كل فان
المرشح المذكور لم يعين. وقد علمت فيما بعد انه عين في منصب مهم في صندوق

لنعمد الدولي. وعش عضو في مجلس لأمم. عهده من قبل. -
السعد التي حلفت وزير توفيق السويدي. مجلس. عهده من قبل. -
يدنكتون ميللر (Sir Eddington Miller) وهو متقاعد. عهده من قبل. -
كان قد خدم سابقا بصفة مستشار مالي في حكومة السودان.

تعيين أعضاء أو مجلس للاعمار

وكانت باكورة اعمال الوزارة الجديدة التي ألها توفيق السعد بعد سجنه
توفيق السويدي هي تنفيذ قانون مجلس الاعمار. فعيّن أول مجلس لأمم من
- السيد ارشد العمري: رئيس وزراء سابق ومهندس خرج في العهد
العثماني - نائبا لرئيس مجلس الاعمار.

- وعلي ممتاز الدفترى:

وزير مالية سابق وخريج كلية الحقوق العراقية عضوا.

- وجلال بابان:

ضابط عسكري متقاعد ووزير سابق وتقلّب في مختلف الوظائف الساسية
والادارية عضواً.

- وعبد الامير الازرى:

مدير الري العام وقتئذ ووزير سابق للمواصلات والاشغال وخريج جامعي
كاليفورنيا وميشيغان في الهندسة المدنية عضواً.

- والسر ايدنكتون ميللر Sir EDDINGTON MILLER

متقاعد بريطاني كان سابقا مستشارا ماليا لحكومة السودان عضواً

- والمستر نلسون Mr NELSON

مهندس امريكي وذو خبرة واسعة في شؤون الري عضواً.

وبتعيين السير ادنكتون ميللر تبين ان الحكومة البريطانية كانت
مصرة - بما كانت تتمتع به من نفوذ واسع في اوساط الحكومة العراقية
وقتئذ - على تعيين بريطاني عضوا في مجلس الاعمار لضمان لها ممارسة التأثير
الذي تريده من داخل ذلك المجلس لا من خارجه. ولمراقبة او المحافظة

« لمصالح و المصالح » التي كانت تطمح لبريطانية في الحصول عليها من انباء لا .
و تمهيدات و تساطات لعمارة التي كان سببها مجلس الاعمار .
بعض عضو امريكي في مجلس الاعمار قدم - حسب الظاهر - ضغط من
الحكومة الامريكية لاتحاد نوارن مقابل « الوجود » البريطاني في مجلس الاعمار .
وقد قبل في وقته في تقرير تعيين عضو امريكي في مجلس الاعمار . ان « حمد
عضو امريكي سهل عملية الاستعراض من بنك العمير الدولي . و جعل البنك
يتحاو مع مجلس الاعمار . بالنظر لسيطره الولايات المتحدة الامريكية على
البنك المذكور . من هذا يتبين ان تأليف مجلس الاعمار وموضوع التعيينات فيه
كان السبب الرئيسي في استقالة وزارة توفيق السويدي حيث ارتوى . حسب
ما يظهر . ان هذا الموضوع الخطير وما يكتنفه من ملايات يجب ان تتولى امره
وزارة اخرى غير وزارة توفيق السويدي .

طريقة تعيين الشركات الاستشارية

لقد ذكرت فيما سبق انه لم يخطر على بالنا الاستعانة بالخبراء الاجانب
كاعضاء في مجلس الاعمار بل كخبراء او مستشارين في بعض الشؤون والمشاريع
التي قد نحتاج فيها الى الاستشارة . وان كان عدم ذكر نص في القانون يمنع
استخدام الاجانب بهذه الصفة جاء سهوا وبدون قصد ، الامر الذي جعل
الحكومة البريطانية تستغل هذه الفرصة لتلج على الحكومة العراقية على
استخدام احد رعاياها عضوا في مجلس الاعمار - كما دعى الحكومة
الاميركية ، في مقابل ذلك . ان تصر على تعيين اميركي عضواً في المجلس .
ولكنني اود ان انوه ، بهذه المناسبة ، بالخدمات التي اسداها العضو الاميركي
المستر نلسون للعراق - بالنظر للخبرة الواسعة التي كان يتمتع بها في هذا
الميدان - في فتح باب المنافسة الحرة الحالية من التحيز امام مختلف الشركات
الاستشارية الاجنبية من مختلف البلدان والجنسيات وكذلك بين شركات
المقاولين من مختلف البلدان والجنسيات الامر الذي اثار حفيظة البريطانيين
عليه وعلى بعض اعضاء مجلس الاعمار . وقد لقيت اقتراحات المستر نلسون في
وقته تأييداً من اعضاء مجلس الاعمار ومن الحكومة العراقية بصورة عامة الا
ما بدر .

لقد كان البرنس الذي ساء عليه مجلس الامر... في هذه...
 لدرجة كبيرة للمسير بلس. في ذلك الوقت الذي... فيه...
 قويا. عندما كان يحتاج المجلس الى شركة... في...
 شركة استشارية لوضع مواصفات لسد كبير على...
 استشارية لمعمل بسج او معمل إسمنت أو غير ذلك من مثل...
 والمشاريع - هو ان يطلب الى السفارات الاجنبية بوساطة...
 العرافة. ان تعرض على حكوماتها حاجة مجلس الاعمار...
 الاستشارية المطلوبة وتطلب اليها ارسال قائمة بالشركات...
 لديها في المشروع المعروض. حتى اذا وصلت الفوائم وفيها تفاصيل...
 الشركات المذكورة والاعمال التي قامت بها. يختار مجلس الاعمار من كل قائمة
 عددا من الشركات ويوجه اليها طلبا مفصلا بالمشروع المزمع اقامته. ويطلب
 اليها التقدم بالشروط التي تترتبها لوضع مواصفات المشروع والاشراف على
 تنفيذها ومن جملتها الكلفة التي تطالب بها. وينظر المجلس في العروض ويختار
 منها ارجحها من حيث الكفاية والخبرة والكلفة - ولكن موضوع الكفاية
 والخبرة يكون عادة له الاعتبار الارجح. وهكذا الامر بالسيرة لشركات
 المقاولات والتعهدات. وعلى هذا يمكننا ان نقول ان مجلس الاعمار كان يسير
 على سياسة مفتوحة للمزاحمة الاجنبية الحرة بعيدة عن التحيز لاية جهة. الامر
 الذي اثار ارتياحا عاما لدى مختلف الشركات من جميع الدول واخساست. وقد
 شتت المنافسة بين الشركات اشتدادا عنيفا الامر الذي عاد بالنفع العميم على
 العراق. وقد كانت حصة البريطانيين من مقاولات الاستشارات ومن مقاولات
 الاعمال قليلة نسبيا، الامر الذي دفع الحكومة البريطانية الى ارسال بعثة
 برئاسة شخصية بريطانية مهمة - لا اذكر اسمها الآن - في اواخر سنة
 ١٩٥٣ أو اوائل سنة ١٩٥٤ للنظر في اسباب ضالة الحصة البريطانية سواء في
 قطاع الشركات الاستشارية او قطاع شركات مقاولات الاعمال. وقد رارتي
 البعثة المذكورة في ديوان وزارة المالية في عهد وزارة الدكتور محمد فاضل
 الجمالي في ربيع سنة ١٩٥٤، وأبدت استغرابها من هذا الوضع، وأرادت أن
 تتعرف على حقيقته. وقد كنت صريحا معها إلى آخر درجة من الصراحة

وقلت لها انكم - أي البريطانيون - لا تزالون تفكرون بالتفكير
السابق وهو ان العراق من حصتكم وانكم يجب ان تفضلوا على غيركم حتى ولو
كان مستوى الخبرد المعروضة من قبلكم اقل من المزاحمين لكم ومستوى الكلفة
المعروضة من قبلكم اعلى من مستوى الكلفة المعروضة من قبل مزاحمكم.
والواقع انكم لا تفكرون ان امامكم مزاحمين اشداء يعرضون علينا افضل ما
عندهم من كفايات وخبرات وبكلف اقل منكم سواء في قطاع الشركات
الاستشارية او قطاع شركات مقاولات الاعمال. وقلت لهم ان الاوان لكم لان
تفكروا بأن مجلس الاعمار مفتوح للمزاحمة الحرة وان شعاره اختيار اكفى
العروض واقلها كلفة دون تفريق ولا تمييز بين بلد وآخر، لان في هذا ضمانا
لمصلحة العراق. ثم اوردت لهم امثلة كثيرة في هذا الباب. فشكروني هذه
الصراحة الجارحة نوعا ما واعترفوا بهذا الواقع ووعدوا بأن يعيدوا النظر في
وضعهم في ضوء هذه السياسة التي كان يسير عليها مجلس الاعمار حفاظا على
المصلحة العراقية.

ملخص المحاضرة التي أقيمتها في الجامعة الأميركية في بيروت بدعوة منها عن سياسة الاعمار في العراق

وهنا اقتطف من الخطاب الذي ألقته في سلسلة المحاضرات العامة التي أقيمت في الجامعة الأميركية سنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ بعض المعربات التي تشرح تأليف المجلس ووضعه وتطوراتها وبعض المخارطة :

« وفي اواخر سنة ١٩٤٩ نشرت مقالا في جريدة الرمان البغدادية وبينت فيه الاسباب التي تدعو الى تأسيس مجلس ثابت بتولى تنفيذ المشاريع العمرانية اذا كنا نريد حقا ان تنهض الدولة العراقية بعملها الباني الانشائي كما يجب. ولذلك عندما دعيت في سنة ١٩٥٠ لتولي وزارة المالية في وزارة توفيق السويدي كان اول المشاريع التي عرّضت على تحقنها تشريع قانون لتأسيس مؤسسة ثابتة تأخذ على عاتقها النهوض بالمهمة الانشائية الانمائية وفق تصميم عام يوضع مقدماً وعلى أسس اقتصادية علمية وتقوم هذه المؤسسة بالسهر على تنفيذه مباشرة او بالتعاون مع دوائر الدولة الأخرى على ان تجهز بالايادات الكافية للنهوض بهذه المهمة الجبارة. وتقدمت بعد مضي مدة قصيرة من تسلمي وزارة المالية بلائحة قانون مجلس الاعمار. وهذه المناسبة اود أن اشير إلى ان البنك الدولي للاعمار كان قد اشترط تأسيس مؤسسة من هذا القبيل كشرط اساسي لمنح اي قرض اعماري للعراق حرصاً من البنك المذكور على ان يكون اتفاق مبالغ القروض التي تعقد معه على الاغراض التي عقدت من اجلها. فاستحضرت اسس لائحة تختلف بعض الاختلاف عن اللائحة التي تقدمت بها والتي بعد اجتياز ادوارها التشريعية اصبحت قانوناً نافذاً في سنة ١٩٥٠. لقد نص القانون في مادته الاولى على تأليف مجلس يدعى مجلس الاعمار

(١) - صفحة ١٨ من كتاب مشروعات التعمير والاسكان في البلاد العربية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ دار

نكبات - بيروت.

برئاسته رئيس الوزراء ، وعصوبته وزير المالية وبسبب اعضاء مجلس هذه
بقرار من مجلس الوزراء من غير الموضع يكون حدهم ثلثا عدد رئيس هذه
لعملهم هذا ويكون ثلثه منهم من الاحصائيين الاول في الشؤون المالية
والاقتصادية والثاني في شؤون الري والثالث في الحصول على اموال مجلس
الوزراء ولهم جميعا حق التصويت ويكون احد الاحصائيين ثلثه سكرتير
عاما للمجلس وتكون مدة عضوية الاعضاء الاحرائيين خمس سنوات وبسبب
للتجديد وقد منحهم القانون حماية كافية تشبه حماية اعضاء محكمة التمييز
(محكمة النقص والاراء) اذ لا يجوز تحييتهم خلال الخمس سنوات الا لاساس
نص عليها القانون.

وقد عين القانون في مادته الثانية اختصاصات المجلس وسلطاته فمحمدة
شخصية حكومية وخوله الدخول في مقاولات لغرض استئجار الخدمات و
شراء اللوازم الخاصة بالتحريات والكشوف مع اي شخص او شركة او مؤسسة
في العراق او خارجه كما خوله ان يستأجر او يملك الاموال .
المنقولة وغير المنقولة اللازمة لمهاجه وقد خوله عقد القروض واصدار السندات
بعد استحصال مصادقة مجلس الوزراء ومجلس الامة.

وقد عينت المادة الثالثة من القانون واجبات المجلس فالزمته :

١ - ان يقدم الى مجلس الوزراء مشروعا اقتصاديا وماليا عاما لتنمية
موارد العراق ورفع مستوى معيشة افرادة لغرض رفعه الى مجلس الامة ويحدد
هذا المشروع مهاجا عاما للمشاريع التي ينبغي القيام بها من قبل مجلس الاعمار
ويشمل ضمن نطاقه مشاريع تتعلق بوجه خاص بخزن المياه ومكافحة الفيضان
ومشاريع الري وتصريف المياه والتعدين، وكذلك المشاريع التي من شأنها تحسين
طرق المواصلات النهرية والبرية والجوية، على ان لا يكون المشروع مقتصر
عليها وان يتضمن درجة اسبقية هذه المشاريع في منهاجه وكلفة هذه المشاريع
التقريبية والمدة اللازمة لتسفيدها . ومن اجل تقديم منهاجه العام على المجلس ان
يقوم بكشف عام لموارد العراق المستغلة وغير المستغلة وله ان يستخدم
الاخصائيين والمستشارين اللازمين لذلك وبعد المصادقة على المهاج العام من

فيل مجلس الامة باشر المجلس بسعد المشاريع التي قد دأب في منهاج هذه
ويقوم باعداد الحطط والمواصفات المفصلة للمشاريع المذكورة حسب ما
اسمونها المبررة.

وقد نص في المادة نفسها على ان ينفذ لمجلس من يراه من قبله
الى مجلس الوزراء لعرضه على مجلس الامة

أ - منهاجا اضافيا يشمل التعديلات والتوسعات الواجب دخالها على
المهاج العام وذلك على اساس الواردات المحددة الناحية بمقتضى هذا القانون

ب - تقريراً عن اعماله للسنة السابقة بين ما اخبره من المهاج لعام
المصادق عليه سابقا والمصروفات المقتلة.

٣ - ان يقوم بتنسيق المشاريع العمرانية التي قد تشأ في الوردات
المختصة والتي تتعلق بمهاجه كما ينظر في الامور الاخرى التي يعرضها عليه
رئيس الوزراء ويعتقد انها تؤدي الى زيادة ثروة المملكة.

٤ - يقوم المجلس بالمشاريع المقررة بواسطة مقاولين محليين او اجانب ذوي
شهرة عالمية وباشراف مهندسين استشاريين على ان يشرف هو بدوره على جميع
الاعمال الحارية ويستخدم الموظفين والمستخدمين اللازمين لهذا الغرض ويقرر
المبالغ الواجب صرفها على هذه المشاريع ضمن نطاق منهاجه العام والميزانية
المصدقة.

وقد نص القانون في المادة الرابعة على مالية المجلس فنص على ان تكون
للمجلس ميزانية خاصة وتتأتى وارداته من جميع ما تقبضه الحكومة من
شركات النفط ومن المبالغ التي يخصصها له مجلس الامة من وقت لآخر وتدرج
في ميزانيته حصيلة القروض الداخلية والخارجية التي يعقدها المجلس وفق
قانونه. ومن هذا يتبين:

اولاً - ان المجلس مؤلف من اقلية سياسية متغيرة - رئيس الوزراء
ووزير المالية - ومن اكثرية غير سياسية دائمة. لقد رأينا ان هذا خير الحلول
لانه لو كان المجلس مؤلفاً من اعضاء دائمين فقط ولم يكن من بين اعضائه لا
رئيس الوزراء ولا وزير المالية فال منزلته كانت تهبط ويكون وضعه غير

متناسب مع حسامه الواحات المودعه له . ذلك ان مهمه مجلس الاعمال حفظه
حدا ونسب اعماله وصحامه المانع الى بمعها والابرادات الموضوعه حب
نصرفه نعمله يعوق حتى مجموع دوائر الدولة - فكيف لا نضع الوزارة
القائمة - لو كانت على صلة عبر وثيقة به - بأن احظر الاعمال خارجة عن
نطاقها وهذا بطسعة الحال بولد حوا من العبد والرسة والبرودة بين الوزارة
القائمة ومجلس الاعمار مما يعرقل اعماله بل وقد يوقمها وقد يؤدي في النهاية الى
الغاء المجلس .

والواقع ان المزج بين العناصر السياسية المتغيرة والعناصر الدائمة من
اسباب قوة المجلس ومن مقوماته الاساسية . فالوزارة الجديدة قبل ان تسدى
رأيا أو تتخذ قرارا في الشؤون التي يتولاها مجلس الاعمار تحتتمع به بواسطة
رئيس وزرائها ووزير ماليتها في اجتماعات رسمية وتطلع على اعماله ومقرراته
ومناهجه ووجهة نظره وتناقشه الحساب ثم تتخذ بعد ذلك القرار الذي تراه
باعتبارها الجهة السياسية ذات الكلمة النافذة في تدوير شؤون الدولة . وادا
كانت اعمال مجلس الاعمار قائمة على اسس علمية فمن المستبعد ان تقدم الوزارة
على نقض اي قرار بدون ان تكون هناك وجهة نظر قوية جدا تستدعي
ذلك .

وقد يتساءل البعض بالنظر لان قرارات مجلس الاعمار تكون بالاكثريه -
ما هو الحل اذا اختلف رئيس الوزراء ووزير ماليته من جهة مع بقية اعضاء
مجلس الاعمار من جهة اخرى حول امر من الامور الهامة ؟ هل يمكننا ان
نتصور خضوع الجهة السياسية ذات السلطة النافذة في الدولة الى الجهة الدائمة
في مجلس الاعمار ؟

ان احتمال هذا الاختلاف بعيد جدا جدا - ذلك ان اصرت الجهة
السياسية المتمثلة برئيس الوزراء على امر خطير فلا يمكن ان نتصور وقوف
الجهة الدائمة في وجهها - ومع ذلك . ولو كان هذا الاحتمال المعدم موجودا
فقد فضلنا ان يقع الاختلاف في داخل مجلس الاعمار لا خارجه وان يقع
الاختلاف بعد مناقشات طويلة ومنها تتعرف كل من الجهتين على وجهة نظر
الجهة الاخرى .

ثانيا - جعل القانون مجلس الاعمار مجلسا تقصيميا بوجهها من جهة واحرائيا من جهة اخرى. أى جعل من صلاحياته ليس فقط وضع منهاج و التصميم العمراني العام بل تعهده في عين الوقت على ان يهتص بالسند مباشرة بنفسه او بالتعاون مع دوائر الدولة الاخرى والاتفاق على ذلك من الايرادات العظيمة الموضوعة تحت تصرفه. وسأني على علاقة مجلس الاعمار بدوائر الدولة المختلفة وما نشأ عن ذلك من مشاكل. والواقع ان هذه الصفة الاجرائية لمجلس الاعمار كانت الهدف الاصلي من تأسيسه وبدونها ما كانت تتكوّن لمجلس الاعمار هذه الاهمية ولا كما نتخلص من التأثير السيء للتبدلات السياسية وعدم الاستقرار على مشاريع الدولة الاعمارية. وكان منح المجلس هذه الصلاحيات الاجرائية الطريق الوحيد للسير قدما في تنفيذ المشاريع الاعمارية للدولة - مع تبدل الوزارات وقصر عمرها.

ثالثا - استهدف القانون ان ينقذ مجلس الاعمار وتشكيلاته من القيود البيروقراطية الكثيرة التي لا بد من وجودها في اعمال الدولة وخاصة فيما يخص مرتبات ومكافآت الموظفين والمستخدمين وغيرهم مما لا مفر منه في الاعمال الاعتيادية للدولة ولكن مما يؤثر تأثيرا سيئا على تنفيذ الاعمال العمرانية التي تحتاج الى الاتقان والسرعة في البت والتنفيذ - خاصة وقد استهدف القانون تسخير اعلى الكفايات الادارية والفنية في الخدمة الاعمارية ودفع المكافآت المغرية للحصول عليها بصرف النظر عن المقاييس المتعارفة في بقية دوائر الدولة.

رابعا - استهدف القانون ان يجعل من مجلس الاعمار هيئة فوق الوزارات متصلة مباشرة برئيس الوزراء الذي هو في الواقع رئيس المجلس ووزير الاعمار الاول - لان اعمال مجلس الاعمار تتصل بجميع الوزارات وقد تستدعي - بسبب كون المجلس هو المشرف على تنفيذ التصميم العمراني - الاشراف على جميع الوزارات فيما يتصل بالشؤون التي يودع مجلس الاعمار تنفيذها الى الوزارات لتمكينها من النهوض بالقسط المودع اليها من التصميم العمراني. بل وقد يستدعي الامر اعطاء المجلس المشورة لرئيس الوزراء للقيام باصلاح اوضاع بعض الوزارات لتمكينها من النهوض بالقسط المودع لها من التصميم

العمري - وبما أنه آخرى لا يمكن لمجلس الاعمار ان يقوم بالدور الخطأ الذي
خصص له الا اذا كان منصلاً برئيس الوزراء مباشرة وعاملاً بسلطته رئيس
الوزراء ، والا - وهذا شرط اساسي - اذا كان مؤلفاً من اعظم الكفاءات
المتيسرة في الدولة . ثم ان هذا يستدعي من جهة اخرى ان يعتبر رئيس الوزراء
اعمال مجلس الاعمار واجبه الاول . وواقع الحال لا يمكن ان تتصور لرئيس
الوزراء في بلد متخلف مهمة اعظم واطغر من مهمة الاعمار . ولذلك فان القانون
اعتبره وزير الاعمار الاول . واني آسف جداً لعدم وضع نص صريح بذلك في
صلب القانون . وعلى كل فان عدم فهم الدور الذي خصص لمجلس الاعمار
ولرئيس الوزراء فيما يخص الاعمار - هو السبب في التعديل الذي جاء به
القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ والمسؤول عنه السيد علي ممتاز الدفري ، الذي
أسس فيما بعد وزارة الاعمار وانزل مجلس الاعمار من المقام الذي وضعه فيه القانون
الاول وخلق تناقضاً صريحاً بين مهمته التي - كما بينا سابقاً - قد تستوجب
الاشراف على جميع الوزارات فيما يختص بتنفيذ التصميم العمراني وبين مقامه
الجديد باعتباره تابعاً لاحدى الوزارات . وواقع الحال ان قانون رقم ٢٧ لسنة
١٩٥٣ اساء الى موضوع الاعمار من عدة نواحي سنأتي على ذكرها ويمكن
تلخيصها بكونه حاول ان يخضع العمل العمراني الى روتين الدولة الاعتيادي
وان يجعله يسير بالشكل والاصول البيروقراطية المتعارفة في دوائر الدولة
الاخرى في حين كنا نستهدف لمجلس الاعمار في القانون الاول ان ينهض
بالتصميم العمراني الذي يتوقف على تحقيقه مستقبل الدولة - وبالنتيجة
مستقبل العالم العربي - ويندفع في تنفيذه مزوداً بسلطاته القانونية وبسلطة
رئيس الوزراء وبالمال الكافي وبأعلى الكفايات المتيسرة في داخل الدولة
 وخارجها وغير مقيّد لا بروتين الدولة الاعتيادي ولا بانظمتها فيما يخص
مكافآت الموظفين والمستخدمين.^(١)

(١) لقد ادرك احد اعضاء مجلس الاعمار - وهو الدكتور عبد الرحمن الجليلي - نتيجة الخبرة
وملامسة الواقع الخطأ الكبير في تعديل قانون مجلس الاعمار وتأسيس وزارة الاعمار مما ادى الى
اخضاع عملية الاعمار الى البيروقراطية البطيئة للدولة ، حيث قال في الصفحة ١٨ من كتابه الاعمار
في العراق (منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٦٨) : - « هذا ما كان يجعلني كثير النقد

خامساً - نص قانون الاعمار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ على تخصيص جميع إيرادات الدولة من النفط أي ١٠٠٪ لمجلس الاعمار لتصرف على تنمية الدولة وكشف امكاناتها وقد جرى هذا التخصيص في سنة ١٩٥٠ عندما كان إنتاج العراق من النفط لا يتجاوز السبعة ملايين طن وعندما كان إيراد الدولة من النفط لا يتجاوز الـ مليوني دينار أي قبل ان يتم الاتفاق مع شركات النفط في سنة ١٩٥٢ على مبدأ المناصفة بالأرباح وعلى زياده إنتاج العراق الى ثلاثين مليون طن كحد ادنى ويقفز نتيجة لذلك دخل العراق من النفط الى ستين مليون دينار تقريباً .

وفي سنة ١٩٥١ في وزارة نوري السعيد صدر قانون مجلس الاعمار الذي خفض حصة مجلس الاعمار من إيراد النفط إلى ٧٠٪ واعطى ٣٠٪ من إيراد النفط الى الميزانية العامة لتصرف على مختلف شؤون الدولة وقد كانت إيرادات الدولة من النفط للسنتين التالية كما يلي :

السنة المالية	مجموع إيرادات النفط	حصة مجلس الاعمار	حصة الخزينة	ملاحظات
١٩٥٢	٣٢,٦٦٢,٢٨٦	٢٢,٢٣٣,٥٨٨	٩,٥٢٨,٦٨٠	إيرادات حقيقية
١٩٥٣	٤٩,٨٦٧,٦٠٦	٣٤,٨٢٣,٤٣٨	١٥,٠٤٤,١٦٨	إيرادات حقيقية
١٩٥٤	٥٥,٤٢٠,٠٠٠	٣٨,٧٥٢,٠٠٠	١٨,٦٦٨,٠٠٠	تخمين
١٩٥٥	٦٠,٥٠٠,٠٠٠	٤٢,٣٠٨,٠٠٠	١٨,١٩٢,٠٠٠	تخمين

واذا ما توصل العراق الى تصفية النقاط المختلف عليها بينه وبين شركات النفط اعني مسألة السماح على المبيعات طويلة الاجل ومسألة السعر المعلن (POSTED Price) ومسائل اخرى لا تزال موضع اخذ ورد ، واذا ما تمكن من تحويل أنبوب خط حيفا الى الساحل اللبناني فان انتاجه من النفط سيقفز الى ما يقارب الاربعين مليوناً من الاطنان وإيراداته ستقارب التسعين مليوناً من

= ل نظام العمل المشترك بين وزارة الاعمار ومجلس الاعمار وكنت ارى ضرورة الغاء وزارة الاعمار لتكون مسؤولية اعضاء المجلس عن التعمير والانشاء واضحة وجهدهم في ذلك معروفا وانتاجهم معلوما .

اخمسات الاسرلسه ومن هذا المبلغ سعت مجلس الاعمار ما يارب انلاه
وسن مليوناً من الدينار من هذا سن انه سكون تحت يعرف مجلس
الاعمار مبالغ غير قليلة لتحقيق الأغراض العمرانية الانمائية ولكشف
الامكانات الكامنة.

سادساً - استهدف القانون التأكيد على ضرورة السير في النهضة العمرانية
الانمائية على مبدأ التمسك - اقتصاداً في الجهود، وفي الوقت، وفي النفقات

وفي سنة ١٩٥١ ورعة في الشروع باعمال الاعمار بسرعة اصغت لقانون
مجلس الاعمار مادة جديدة اباحت للمجلس الشروع بتنفيذ مشروع الثرثار لدرأ
اخطار الفضاض الذي سق ان عقدت الحكومة من اجله قرضاً بمبلغ ثلاثة عشر
مليوناً من الدولارات تقريباً من البنك الدولي للاعمار كما اباحت له (اي
مجلس الاعمار) تنفيذ المشاريع الداخلة ضمن اختصاصه والتي كملت مواصفاتها
وكشوفها دون الانتظار الى حين الانتهاء من وضع التصميم العمراني العام.

ثم في سنة ١٩٥٣ الغي قانون مجلس الاعمار واستعيض عنه بقانون جديد
نص على تأسيس وزارة الاعمار بالاضافة الى مجلس الاعمار كما اضاف عضواً
جديداً من اعضاء الوزارة - هو وزير الاعمار - الى مجلس الاعمار وبذلك
اصبح عدد الاعضاء الوزاريين ثلاثة بالقياس الى ستة اعضاء اجرائيين دائمين. وقد
صدر بالاستناد الى هذا القانون نظام وزارة الاعمار الذي عيّن علاقة وزير
الاعمار بمجلس الاعمار وجرد مجلس الاعمار من جميع الدوائر الفنية والادارية
التي كان قد اوجدها والتي كانت مرتبطة به مباشرة وجعلها مرتبطة بوزير
الاعمار الذي اصبح صلة الوصل بين مجلس الاعمار والدوائر الفنية والادارية
المختلفة. والواقع ان القانون الجديد اوجد تبديلاً خطيراً في وضع مجلس الاعمار،
ذلك انه جعل وزير الاعمار اداة التنفيذ لمجلس الاعمار، وبعبارة مختصرة جعل
تنفيذ المنهاج العام موطاً بوزير سياسي متبدل اذا شاء ان يعرقل تصد
مقررات. المجلس لعدم قناعتها بها كان له ذلك، فقد جاء في المادة العاشرة من
القانون المذكور ان الوزير «يمثل شخصية المجلس الحكومية ويوقع عقوداً ويصد
مقرراته». وكما سق ان بنا ان ربط مجلس الاعمار بوزارة من الوزارات بدلاً

من رئاسة الوزراء. قلل من ميزته وجعله عدداً على أساس منحه
لوزراء. ثم خص سمساراً عاماً. ثم أنه بالاضافة الى ذلك اوجد رأس
في وزارة الاعمار هما تقريباً في خصومة دائمة - وزير الاعمار وقائب رئيس
مجلس الاعمار - وكل منها يعتبر نفسه المسؤول الاول عن سير الاعمار وهذا
نوصح لا بد ان يؤدي الى تأخير الاعمال كما ثبت ذلك عملاً.

وقد قسم القانون خدم مشاريع المجلس لثلاثة فئات هي
مشاريع العمرانة الكبرى ويرصد لها في الميزانية العامة لمبالغ لا تزيد على
واحد والمشاريع العمرانية الصغرى وتعد لها لمبالغ لا تزيد على الميزانية العامة تحت
باب آخر ويسيطر المجلس تصديدها الى الدوائر الحكومية حسب اختصاصها
ويودع المجلس لدى وزير المالية لمبالغ المبررة للمشاريع العمرانية الصغرى
ويصرف وزير المالية بدور المبالغ المخصصة للوزارات المختصة تبعاً لحاجة
الاعمال وما يتطلبه تنفيذ المشاريع على الوجه المقرر في الميزانية العامة. وقد حيى
هذا الترتيب تلافياً للانتقادات الكثيرة التي وجهت الى مجلس الاعمار من كونه
ركز الاعمال جميعها بيده وشمل دوائر الدولة الاخرى وأنه صاعق تشكلات
الحكومة بدون سبب. وقد ذهب البعض في الانتقاد الى درجة طلبوا منها ان
يكون المجلس تصميمياً توجيهياً، وان تقتصر مهمته على الاشراف بعد ان يودع
النسبة الفعلية الى دوائر الدولة الاخرى. وقد سبق ان بسا وجد الخطأ القادح
في هذا الرأي وأنه من الأرجح ان تكون للمجلس الصلاحية التامة للنفس
ويترك له حرية الاختيار في ايداع ما يرى ابداعه من الاعمال الى دوائر الدولة
الاخرى. هذا وقد صدر في الصنف الماضي مرسوم قانون اضاف عضواً
اجرائياً جديداً الى مجلس الاعمار وبهذا اصبح عدد الاعضاء الاجرائيين سبعة
اعضاء يقابلهم ثلاثة اعضاء وزاريين.

هذه نظرة استعراضية مختصرة لتاريخ مجلس الاعمار ومنها ينسب كيف ان
الفكرة قد تطورت تطوراً غير محمود.

ومباشرة بعد اتمام الخطوات التشريعية لمجلس الاعمار ونهت هذا السند فكرة
التصميم الشامل اتضحت في سنة ١٩٥٠ بالمصرف الدولي لانقاذ هنته من الخراب.

للمساء. بداهة عامة لامكانيات العراق الاقتصادية ولتعدد معرجات ساعد
الحكومة العراقية على وضع منهاج طويل الامد. لكسب امكانيات البلد الاساحية
على ان يعمل المقرر بصورة خاصة معرجات تخص

أ - درجات الاوليه في استثمار الاموال بين محلف اقسام الاقتصاد
العراقي وكذلك درجات الاوليه بين محلف المشاريع في كل قسم من اقسام
الاقتصاد المذكور.

ب - مفادير رؤوس الاموال التي تمكن ان تستثمر والتي يتمكن الاقتصاد
العراقي من استيعابها بدون تأثيرات تضخمية أو مخربة.

ج - الاجراءات الاخرى عن استثمار رؤوس الاموال التي يستحسن
اتخاذها لتحسين الانتاج او زيادته.

د - السياسة المالية والاقتصادية التي يحسن اتباعها والتي لها تأثير مهم في
تشريع الاعمار العراقي.

هـ - التنظيمات والاجراءات الحكومية التي لها تأثير مهم في الاعمار
العراقي.

وكانت الفكرة. بعد ان تفرغ لجنة الخبراء المذكورة من دراساتها وتقديم
تقريرها. ان يدعي عدد من الخبراء البارزين في مختلف الميادين. بالاشتراك مع
اعضاء مجلس الاعمار. ليضعوا مسودة للتصميم العمراني. ثم يعرضونه على
مختلف الاشخاص الذين تؤهلهم خبرتهم ومكانتهم او ثقافتهم لابداء رأي ذي
وزن. وعلى مختلف الهيئات الرسمية. وغير الرسمية. وذلك بقصد نقده. ثم بعد
ذلك تدرس هذه الملاحظات والتنقيحات (أو الانتقادات). وفي ضوءها يوضع
التصميم العمراني (الشامل). فيخرج عندئذ مشروعاً تعاونياً. تضافرت مختلف
الجهود. واشتركت مختلف الكتل والجماعات والاشخاص الفنين والسياسيين
وغيرهم في وضعه. ويشعر كل فرد دعي للدلاء برأيه فيه وكأن له حصة في
هذا التصميم. وكنت اتصور ان هذه الخطوات تشتغرق سنة ونصف السنة او
سنتين على اقل تقدير قبل ان يأخذ التصميم العمراني شكله النهائي. وفي خلال
هذه المدة. ولكي لا تتوقف عملية العمران. يقوم مجلس الاعمار بمختلف الاعمال

لمعنى عليها والظاهره بصامتها

غير ان الذي حدث كان خلاف ذلك فقد دخلت الحكومة لغاية
أشد مباحاً اعمارياً للسنوات ١٩٥١ - ١٩٥٥ والذي تضمنه قانون منهاج
العام لمشاريع مجلس الاعمار لسنة ١٩٥١ حتى قبل وصول هذه الخطة
التي اوفدها البنك الدولي والتي حسب وصلت. وحدث ماها
مهاجا مشرعاً جاهراً. وكان السبب الاول في هذا الوضع عامل ساسي هو
رغبة الحكومة في ان تتقدم للناس بسرعة بمنح اعمارى بغير عن رديها
وتصميمها على العمل الانشائي. والسبب الثانى تدفق الإيرادات النفطية بسرعة
نتيجة اتفاقات النفط الجديدة التي عمدت في سنة ١٩٥٢ والتي تضمنت
مبدأ المناصفة بالأرباح والتي ضمت حدا أدنى للإنتاج لا يقل عن ثلاثين
مليوناً من الاطنان من النفط كما سبق ان بينا .

هذا ولمن يريد ان يطلع على التطورات التي حدثت في نشاطات مجلس
الاعمار وعلى المناهج العديدة التي تتابعت بعد المنهج العام لسنة ١٩٥١ وعلى
انجازات مجلس الاعمار في مختلف الميادين - الري والسدود والتصريف
والزراعة والصناعة والطرق والجسور والمباني المختلفة للمدارس والكلبات
والمستشفيات وعلى مشاريع الاسكان الى غير ذلك. فما عليه الا ان يرجع الى
المحاضرة الآتية الذكر التي القاها في الجامعة الاميريكية في بيروت في سنة
١٩٥٤ وكذلك الى جميع منشورات مجلس الاعمار العديدة وكذلك الى كتاب
الاعمار لمؤلفه الدكتور عبد الرحمن الجليلي الذي سبق الاشاره اليه في هذا
الكتاب. وكذلك الى التقارير الفنية عن مختلف المشاريع التي كلفت مجلس
الاعمار بمبالغ طائلة والتي وضعها خيرة المهندسين الاستشاريين الذي عيهم
مجلس الاعمار للنهوض بالمهام المذكورة.

وكلمة اخيرة في هذا الباب وهي انه يكفي ان اقول ان تأسس مجلس
الاعمار جعل الاعمار والتسمية والقضاء على التخلف المهمة الاولى للحكومة
العراقية ورفع سمعة العراق في الاوساط الدولية والعالمية وحل اسوء الاعمار
مهرجانا سويا بدعى اليه ممثلو مختلف الدول ويعرض فيه الحكم العراقي
مشاريعه واجاراته الاعمارية الانمائية والتي يستهدف منها القضاء على التخلف.

مشروع خزان الثرثار

كما سبق ان بيئت كنت مصمما ان لا اعرف في الاعمال الروسية . فاستدعيت الى مكنتي في وزارة المالية شقيقي عبد الامير الارري - الذي كان وقتئذ مديرا عاما للري - ولم تمضي على تأليف الوراذه الا مسه قصيرة - ورجوت منه ان يخبرني بالشاريع الكاملة الدراسة والتصميمات الجاهزة للمناقصة والتي يمكن تمويلها بالاستقراض من بنك الاعمار الدولي . فقدم لي مذكرة عدد فيها تلك المشاريع وكان في رأس القائمة مشروع الثرثار الذي كان قد سبق للبنك الدولي ان اطلع على جميع تفاصيله من الخبراء الذين اوفدهم لدرسه ، وابدى استعداداه لاقرض الحكومة العراقية المبالغ المطلوبة لتمويله . وبالإضافة الى مشروع الثرثار تبين لي ان من جملة المشاريع الكاملة الدراسة والتصميمات ، مشروع تعلية سدود بحيرة الحبانية لزيادة سعة الاختزان فيها . ومشروع سد الرمادي على الفرات . ومشروع توسيع شط الحلة . وجميع هذه المشاريع كانت قد درستها واعدتها واحضرت تصاميمها دائرة المشاريع الكبرى في مديرية الري العامة برئاسة المهندس البريطاني المستر هيغ . (Mr HAIG) وقلت في نفسي لنبدأ بالمشروع الاول . وهو مشروع الثرثار ، الذي هو في الواقع مشروعان : مشروع مكافحة الفيضانات الذي يأخذ مياه الفيضانات من نهر دجلة الى منخفض الثرثار وينقذ مدينة بغداد وحوض دجلة الجنوبي من الفرق . ومشروع الارواء الذي يرجع قسما من المياه المحتزنة في بحيرة الثرثار الى نهر دجلة والفرات . فوجهت كتابا من وزارة المالية - مع انها ليست الوزارة المسؤولة عن هذه المواضيع - الى سكرتيرية مجلس الوزراء طلبت فيه عرض الدور الاول من مشروع الثرثار بقسميه - اي سد سامراء والجدول الموصل من السد الى وادي الثرثار - على مجلس الوزراء لافراذه وتحويل وراذه المالية مفاوضة البنك الدولي بشأن القرض المطلوب لتمويله . وبعد مرور ما يترتب من

شهر على تقدم الافراج رحوب رئيس الوزراء الاسمعيان في مناسبه
واقراره. وفي هذه الانباء احد المعص - ومنهم الدكتور احمد سم سوسه
ولسد فاهي سعيان، وكلاهما كانا مهندسين في مديرية الري العامه. ساول
مشروع بالانتعاد المر في الصحف. ويصفه بالمشروع الاسمعيان. وانه سؤدى
في صياح المياه بالنظر لوجود تشققات وفجوات في قعر وادي الرنار سليل
نياه التي ستساب الى هناك. والتي ستعور حسب احنهادهم. ونذهب صاعا.
وانه من المستحسن ان لا تقوم بهذا المشروع. الذي هو مجرد مشروع لمكافحة
المياضانات. ونقوم عوضا منه. بمشروع آخر. نجتمع بين مكافحة المصنانات
واختزان المياه لارجاعها الى النهر في الصيف لعرض ارواء الاراضي.
كمشروع بيخمة على الزاب الكبير - احد روافد نهر دجلة - مثلا. وقد كان
هذه الكتابات في الصحف تأثير كبير على رئيس الوزراء. وعندما عاودت
انكرة عليه برجاء الاستعجال باقراره قال لي ارى ان تتأني في اقرار المشروع
ولا نخطو خطوة قد نندم عليها. قبل التأكد من صحة المشروع. ومن انه افضل
المشاريع التي يجب ان نقوم بها. ثم اضاف قائلا: اما تقرأ ما تكتبه الصحف؟
قلت له نعم اني اقرأها وانا مطلع على ما كتب فيها. ثم قلت له لقد ابرقت الى
البنك الدولي راجيا منه ايفاد كبير مستشاريه في شؤون الري الى العراق
لاعطاء الحكومة العراقية الرأي النهائي في هذا الموضوع. بعد التشاور مع
المستر هيچ (Mr HAIG) رئيس المهندسين والمسؤول سابقاً عن دائرة المشاريع الكبرى
في مديرية الري العامه. واصطحابه معه الى بغداد اذا امكن. فاجابني كبير
مستشارى البنك الدولي في شؤون الري بريقة فحواها انه مطلع على المشروع
اطلاعا تاماً. وكان قد تذاكر مع الذين كشفوه، ومع الذين قاموا بوضع
تصاميمه. ولا حاجة لمجيئه. ويرى ان نسير قُدماً في تنفيذ المشروع ولا يخامرنا ادنى
شك بنجاحه. وابرزت البرقية لرئيس الوزراء ثم قلت له بعد قراءة هذه
البرقية. وبعد الاطلاع على رأي مديرية الري العامه. هل يبقى سبب للتردد؟
وفي كل جلسة كان يعرض فيها المشروع كان يؤجل اقراره. بداعي افساح
المجال لدرسه والتأكد من صحته. فذهبت الى زميلي وزير الداخلية صالح جبر
وقلت له اني مستاء جدا من هذه التأجيلات وهذه الماطلات في اقرار مثل هذا

المشروع الحموي الذي توقف عليه لس فقط انفاذ مدسة بغداد من العراق بل
حوص دحلة الحموي بأجمعه. واني لا اعرف في الواقع سنا واحدا للتردد في
تحقيق مشروع يعتبر من اقل مشاريع مكافحة المصائب واحترام الماء في
العالم كلفة. والذي تكاد تساوي كلمه الحصاره السنوية التي يحددها العراق
في كل سنة من سني المضايا ان لم تكن اقل. ثم قلت هل اتسا الى الوزراء
لممارسة الاعمال الروتينية وللتربع على كراسي الحكم بدون ان ينوء بعمل حتى
واحد نافع. ثم قلت له اني عازم على الاستقالة اذ لم يفر هذا المشروع في اخلسه
القادمة. واني سأبلغ رئيس الوزراء بقراري. وابلغت رئيس الوزراء بقراري
هذا. أجبني صالح جبر أنه سيتضافر معي في الاستقالة وانه سيبلغ رئيس الوزراء
بقراره هذا أيضاً. وقد تضافر معنا وزراء آخرون. وفي الجلسة التالية أقر المشروع
كما أقر تحويل وزارة المالية التفاوض مع البنك الدولي للحصول على قرض لتمويل
المشروع. وكذلك عين الوفد الذي تقرر ارساله لمفاوضة البنك الدولي. من
السيد علي ممتاز الدفري رئيسا والدكتور صالح مهدي حيدر معاون المحافظ في
البنك المركزي عضوا. وجرت المفاوضات اولا في لندن ثم في واشنطن
وتعثرت كثيرا بسبب العراقيل الكثيرة التي كان يضعها وفد البنك الدولي والتي
كان يخبرني عنها تفصيلا برسائل خاصة وبرقيات الدكتور صالح حيدر الامر الذي
اضطرنني لاستدعاء السفير الاميريكي في بغداد المستر نابنشو Knabenshoe
الى مكنتي في وزارة المالية حيث ابلغته انزعاج الحكومة العراقية من تصرفات
ممثلي البنك الدولي. وقلت له ان هذا اول قرض من البنك الدولي تحاول
الحصول عليه دولة عربية لمشروع ناجح لا غبار عليه بتاتا. بشهادة كبير
مهندسي البنك الدولي للاعمار. فوافقتني على رأيي ووعدني بالتوسط لتذليل
الصعوبات. وقد تذلت فعلا. وهكذا تم عقد القرض بعد ان قبلت الحكومة
العراقية بشرط لم يكن من السهل عليها قبوله. وهو وضع ايراداتها من النفط
ضمانا للقرض. وقد قبلنا بهذا الشرط لاننا كنا عازمين على الايفاء بتعهداتنا
مهما كانت الظروف. وقدمت لائحة قانون القرض وشروطه الى مجلس الوزراء
الذي اقرها ثم عرضت على مجلس الامة الذي صدقها واصبحت قانونا برقم ٥٤
لسنة ١٩٥٠. وقد قام مجلس الاعمار بعد تأليفه بتنفيذ المشروع فأعلن مناقضته

واحتل بناء سد سامراء على شراثة . وبلغ التكلفة مبلغ ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س
كما احتل حفر القناة الموصلة بين السد و وادي الفرات على شراثة ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س
(BAIFOUR BEATY) بمبلغ (١٥.٩٦٢.٠٠٠) دينار . ومط النهرين .
المط على مجلس الاعمار بمبلغ ثلث مئة خمسة في المئة
للقرص الذي لم يسحب الا قسم منه سد بعد ذلك

وقد تم افتتاح المشروع في سنة ١٩٥٦ من قبل ملك فيصل الثاني .
من بين الذين حضروا حفلة الافتتاح . وقد كتب جريدة البلاد في عدده ٢٠
٤٦١٢ الصادر في يوم الاحد الموافق ١ نيسان ١٩٥٦ ما يلي

اول وزير عراقي يبدأ مشروع التثاير

« ان اول من اقترح مشروع التثاير وهو يبعد حوالي ٧٠ كيلو متر
شمالى بغداد المهندس العالمى الذى اقام (سدة الهدية) السير ويليام ويلوكس
(Sir William Wilcox) في سنة ١٩٠٨ . كتديير لوقاية الاراضى الزراعية في
جنوبى العراق من طغيان نهر دجلة .

وسبق للحكومة ان درست المشروع وقررت تنفيذه ولكن كان يعوزها المال
اللازم له في السنوات العجاف التى حلت بالخزينة .

الا ان الفضل في تحريك الهمة وحمل مجلس الوزراء على المباشرة بالمشروع
تعود الى عبد الكريم الازري وزير المالية في وزارة السويدي سنة ١٩٥٠ . فقد
قدم يومئذ الى مجلس الوزراء اقتراحا بتنفيذ المشروعات العراقية المستكملة
الدراسة وذلك بالاستقراض من بنك الاعمار الدولى . وان يوفد لهذا الغرض
وفد عراقي الى لندن لىفاوض ممثلى البنك الدولى هناك بسبب ان شركة النفط
ستكفل هذه المبالغ ومركزها لندن . فأقر مجلس الوزراء اقتراح الازري وتألف
الوفد من علي ممتاز الدفتري والدكتور صالح مهدي حيدرو وقصدا الى العاصمة
البريطانية . وعندما وجد الوفد تلكؤاً من ممثلى بنك الاعمار الدولى في المفاوضة
اشعر الوزير في بغداد بالحالة فاتصل الوزير بالسفير الاميريكي واشتركت
الجهود في حمل البنك على القيام بعقد هذا القرض . وعقد الاتفاق واوفد البنك

الدولي هيئة مئة الى بلاد الراعي مطرت من حديد في مغاور الخه . سال
مشروع التراث وايدتها .

واعد الوزير عبد الكريم الازري لائحة قانونية بمرض مشروع التأمين
مقداره ثلاثون مليون دولار عرصها على العمال شرعها كل ذلك جرى قبل
ان يتحسن وضع الحزبة العراقية بزيادة عوائد النفط بعد الاتفاقة الجديدة
وهكذا يصح لعبد الكريم الازري وزير المالية الاسبق ان يفخر بأنه أول
من نهض بمشروع وادي الثرثار. وهذه حقيقة يحسن ايرادها والعراق يحتفل
بافتتاح المشروع غدا.

كما ان هذا الوزير هو الذي اعد لائحة قانون (مجلس الاعمار) وبعد ان
تأسس المجلس تناول مسألة القرض من البنك الولي للاتفاق على المشروع ومشى
في تنفيذه حتى اتمه في هذه السنة^(١).

جولة بالحوامة Helicopter على مشروع التراث

وبعد افتتاح المشروع بيوم واحد او يومين اتصل بي تلقونيا السيد نوري السعيد وسألني هل تريد ان تشاهد المياه تتدفق الى وادي الثرثار . باعتبارك الشخص الذي كان له الدور الاكبر في تنفيذ هذا المشروع . فقلت له اكون مسرورا واشكرك على هذه الالتفاتة الكريمة . قال اذن سادعوك لركوب طائر الملمة كتمت لهاء الى ... ثلاث مقاعد وسادعو صديقك الى ... همار وليكن عبد الجبار الحلبي . وساد ... ارشيد في صباح اليوم التالي . ور ... من معسكر الرشيد وكانت به ... حيث نزلنا وامضينا وقتنا لمقيم للمشروع . ثم طرنا من ... لساب الله الماء لأول مرة في ... لشلالات . وبعد ان شهدنا هذا

المظفر الرائع لمدة مغارات النصف ساعة بوجهها إلى معسكر الحسنة حيث برلت الطائره بنا وبعد ان قصصنا هناك مدة ساعة للدرجه وسرت الساي وتحديثا في حلالها مع أمر معسكر الحسنة وعدد من الصباط الاكاره ووصفنا لهم المظفر الرائع الذي شاهدناه طرنا راجعين الى معسكر الرشيد. وكانت في الواقع رحلة ممتعة جداً لا تنسى كما كانت التفاته كريمة من بوري السعد الذي بادرت الى شكره في اليوم التالي.

بحيرة التثرار أكبر من بحيرة ناصر التي تكونت خلف السد العالي

لقد قامت ضجة كبيرة في العالم حول مشروع السد العالي وحول غيره ناصر التي تكونت خلفه والتي تبلغ سعتها الاستيعابية اقل من خمسة وسبعين مليار متر مكعب من المياه. وقليل من الناس. وخاصة في العالم العربي. من لا يعرف بالسد العالي وبحيرة ناصر. ولكن قليلا من الناس. بمن فيهم شعوب العالم العربي. يعرفون بوجود بحيرة التثرار التي تقع بين دجلة والفرات الى الشمال من بغداد والتي تزيد سعتها الاستيعابية على بحيرة ناصر، اذ تقارب سعة بحيرة التثرار حوالي (٩٠) تسعين مليار متر مكعب من المياه.

وقد كان من المفروض. حسب تقديرات دوائر الري ان لا يتلأ منخفض التثرار الواسع الا بعد عشرات السنين. ولكن تعاقب الفيضانات العالية سنة بعد اخرى في خلال الستينات ملأ البحيرة بسرعة مذهشة غير متوقعة. ففي اوقات بعض الفيضانات العالية كان سد سامراء يصرف تسعة الاف متر مكعب من المياه في الثانية الى بحيرة التثرار في حين كان يصرف الى نهر دجلة نفسه سبعة الاف متر مكعب من المياه في الثانية. لقد انقذ هذا المشروع بغداد وسائر القسم الجنوبي من حوض دجلة من الغرق مرات عديدة وجنب العراق في كل سنة خسارات تفوق مجموع كلفة المشروع اضعافا مضاعفة. كما مكن مدينة بغداد ان تتوسع هذا التوسع المدهش وهي آمنة مطمئنة من ان مياه الفيضانات لن تغمرها.

ان امتلاء منخفض التثرار فرض على المسؤولين المبادرة بالشروع بالمرحلة

الثانية من المشروع لتفريغ المياه الزائدة من بحيرة التثاثر في نهر الفرات ودجلة: أولاً لفسح المجال للملأ البحيرة مجدداً بمياه الفيضانات حفظاً لبغداد وحوض دجلة من الغرق. وثانياً للاستفادة من المياه المخزونة لأغراض الارواء. وفي أوائل السبعينات تقرر المشروع بمشروع شق قناة تربط بين بحيرة التثاثر ونهر الفرات شمال مدينة الفلوحية وجنوب نهر الصقلاوية. وقد علمت مؤخراً أنه قد تم شق القناة المذكورة وأخذت مياه بحيرة التثاثر تنساب إلى نهر الفرات. وقد يعقبها في المستقبل شق قناة أخرى تربط بين البحيرة الضخمة ونهر دجلة جنوبي ناحية الطارمية الواقعة في شمال بغداد لتفريغ قسم من مياه البحيرة في نهر دجلة عند الحاجة. علماً بأن كمية محدودة من مياه البحيرة يمكن استرجاعها وباقي المياه لا يمكن استرجاعها لأنها تقع في منخفض عميق. ذلك لأن القسم العالي من وادي التثاثر يرتفع عن مستوى سطح البحر بحوالي ٦٢ متراً بينما ينخفض قعر الوادي عن مستوى سطح البحر بستة أمتار.

مشروع سد الرمادي ومشروع توسيع شط الحلة

وتعليق بحيرة الحبانية

تأمين المبالغ المطلوبة لتعليق سداد بحيرة الحبانية بالاستقراض
الحل من المصارف. استصدار مرسوم لإعفاء فوائد القرض من
ضريبة الدخل.

وبعد اكتمال قرص الثرثار وجهت من وزارة المالية كتاباً إلى سكرتيرة
مجلس الوزراء طلبت فيه موافقة المجلس على تحويل وزارة المالية مفاوضة
البنك الدولي للإعمار حول عقد قرض لتمويل مشروع سد الرمادي وعقد قرض
آخر لتمويل مشروع توسيع شط الحلة. وقبل أن يبت المجلس في الموضوع
ستقلت الوزارة.

أما مشروع تعليق بحيرة الحبانية لزيادة قدرتها الاستيعابية للمياه فقد قدرت
الكلفة وقتئذ من قبل الدوائر المختصة بمبلغ صغير نسبياً، لذلك رأيت أن
أدارك المبلغ محلياً باستقراضه من المصارف المحلية. فدعوت مدراء المصارف
التجارية إلى مكنتي في وزارة المالية وعندما اجتمعت بهم قلت لهم أنني سأقترح
على مجلس الوزراء استصدار مرسوم لإعفاء فوائد القرض من ضريبة الدخل
إذا وافقتم على المساهمة فيه وذلك تشجيعاً للمساهمين في القرض. فوافقوا
وتقدمت باقتراح إلى مجلس الوزراء لإقرار مرسوم بهذا الإعفاء من ضريبة
الدخل على القرض المذكور فوافق مجلس الوزراء وصدر المرسوم (مرسوم رقم
٢٠ لسنة ١٩٥٠). وهكذا تم تأمين المبالغ اللازمة لتعليق سداد بحيرة الحبانية
لزيادة قدرتها الاستيعابية لحد ثلاثة مليارات وخمسمائة مليون متر مكعب من
المياه التي تحتزن في البحيرة لأرجاعها إلى نهر الفرات في الصيف لتأمين المياه
اللازمة للزراعة الصيفية في حوض نهر الفرات.

توزيع بعض الأراضي الأميرية السليحية على الفلاحين تطبيق قانون إعمار واستثمار أراضي الدجيلة عليها

ومن الأمور التي رأيت أن أولها قسطاً من اهتمامي موضوع توزيع الأراضي الأميرية الصرف على الفلاحين وهو الموضوع الذي نحدد الفاري، منفصلاً في محل آخر من هذه المذكرات. فكان من الطبيعي أن أبدأ بالأراضي الأميرية الصرف التي تسقي سبعا أي التي تنساب إليها المياه بقوة الخادبة والتي لا يمكن أن ينهض اعتراض على توزيعها لأسباب فنية كالأراضي التي نسمى بالآلات الرافعة. فأصدرت منشوراً من وزارة المالية إلى متصرفي المحافظات (الألوية) وإلى الدوائر المالية التابعة لوزارة المالية طلبت فيه إرسال قوائم بالأراضي الأميرية الصرف التي تسقي سبعا وذلك بأسرع ما يمكن. وأخذت تردني القوائم تباعاً. وقد تبين لنا منها أن الأراضي الأميرية الصرف التي تسقي سبعا قليلة جداً. وهذا أمر طبيعي لأن معظم الأراضي الأميرية كان قد تصرف بها الزارع وأصبحت لهم فيها حقوق تصرفية أقربها لجان (محام) التسوية وسجلت في السجلات العقارية. وهي إما مفوضة بالطابو أو ممنوحة باللزمة. واننا إذا لم نشأ أن نغس الأراضي المتصرف بها فاننا مضطرون أن ننتظر حتى تتحقق بعض مشاريع الري الجديدة فتصبح بعض الأراضي الأميرية الصرف سبحية. ومع ذلك قلت فلنسرع في توزيع المتوفرة منها الآن على الفلاحين. وأخذت أوجه إلى مجلس الوزراء كتاباً خاصاً بشأن كل مقاطعة يراد توزيعها أطلب فيه إصدار قرار للمجلس بتطبيق أحكام قانون إعمار واستثمار أراضي الدجيلة عليها (وهو القانون الذي كان نافذ المفعول وقتئذ) والذي كان ينظم كيفية توزيع الأراضي الأميرية الصرف على الفلاحين وإعمارها والذي أسست بموجبه مديرية خاصة تتولى هذا الأمر والتي كان يديرها موظف من خيرة الموظفين. هو الاستاذ حسن محمد علي. وقد استبدل هذا القانون فيما بعد بقانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرف كما سرى

فم بعد في محل آخر من هذه الدكرات.)

ومن الأراضي التي قدمت إلى مجلس شورى الدولة في حلف صمصام المذكور عليها أراضي الفرع الشرقي من مشروع الخوجة من لواء الموصل (محافظة التأميم حالياً) والتي تبلغ مساحتها (٣٤٣٧٩) مائة ألف حوالى (٨٦٠٠٠) دونم. وكذلك أراضي القطعة ١ من المقاطعة ٣١ (المحافظة الحامدية). وأراضي كنعان في محافظة (لواء) دبابي وهي أراضي أميرية صرف كانت تقع حلف أراضي بعض المتنفذين ومنهم ثلاثة من رؤساء الوزراء السابقين أحدهم سلمان وحمل المدفعي وعلي جودة الأنوبي) وكانت توجر لهم. وأراضي مناطق الحامدية في محافظة بابل (لواء الحلة سابقاً) البالغة مساحتها (٢٥٠٠٠) مائة ألف (٦٢٥٠٠) دونم. وأراضي الجازية وأم الطالبان في لواء الحلة وكربلاء. وأراضي شهر زور في لواء (محافظة) السليمانية وهي أراضي شاسعة وحصنة جداً. وقد أيدني وزير الداخلية صالح جبر في جميع هذه الاقتراحات مساً أن وزارة الداخلية لا ترى أي محذور إداري في توزيعها على الفلاحين. ولذلك فإنها لا تمنع في تطبيق قانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية عليها. وفي أربعة منها صدرت إرادات ملكية بتطبيق القانون المذكور عليها وتوزيعها على الفلاحين:

- الإدارة الملكية رقم ٣٦٤ والمؤرخة في ٧ حزيران ١٩٥٠
- الإرادة الملكية رقم ٣٦٩ والمؤرخة في ٨ حزيران ١٩٥٠
- الإرادة الملكية رقم ٤٢٥ والمؤرخة في ٥ تموز ١٩٥٠
- الإرادة الملكية رقم ٣٦٨ والمؤرخة في ٨ حزيران ١٩٥٠

وهي أراضي الفرع الشرقي من مشروع الخوجة وبزازير اللطيفة وأراضي كنعان الأميرية الصرف وأراضي الجازية وأم الطالبان. أما أراضي الحامدية فإن توزيعها على الفلاحين كان سيخلق مشكلة لصالح جبر مع انسابه من آل حريان وهم الشيخ نايف آل حريان وابنه الشيخ محسن آل حريان عضو مجلس النواب وغيرها وهم من شيوخ قبيلة النور سلطان من عشائر ربيد التي تسمى إليها روعة صالح حبر. والذين كانوا سحقدون عليه فم لو أقر توزيعها على

الفلاحين ولسلها منهم. لأبها كانت تقع في مؤخره (برابر) أراضي السح نام
ال حربان وسمى من نص النهر الذي كان يروى أراضي. وكان السح في
الواقع بررعها نجاوراً. ولذلك قال صالح جبر طلب إلى أن امهله مدة لكي
يدبر الأمر قبل إرسال الجواب من وزارة الداخلية بعدم وجود محدود إداري
في توزيعها. وشعر أني قد تسبب في احراجهم وأوقعهم في محنة شديدة
وهكذا بقت قصة هذه الأراضي معلنة في مجلس الوزراء بانتظار ورود كتاب
وزارة الداخلية إلى أن استألت الوزارة.

أما أراضي بزاير اللطيفة الواقعة في لواء الكوب (محافظة واسط حالياً)
والتي تقع في مؤخره مقاطعة اللطيفة التي اشتراها بعدئذ السيد عبد الهادي
الحلي من شركة اللطيفة. فقد وجدت أنها كانت قد أجرت من قبل وزارة
المالية إلى مزارع كبير معروف هو السيد مظهر الشاوي الذي كان قد تعهد
بتوفير المياه اللازمة لاسقائها. ولكنه جاءني ذات يوم يحمل كتاباً موجهاً إلى
وزارة المالية من وزارة المواصلات يطلب موافقة وزارة المالية على توفير المال
اللازم لتوسيع نهر اللطيفة وزيادة قدرته الاستيعابية لكي يوفر المياه الكافية
لإسقاء الأراضي المذكورة. فقلت له بالرغم من اعتزازي بالعلاقة القديمة التي
تربط بين عائلتي وأل الأزرى وآل الشاوي. فاني. وأنا الأمين على أموال
الناس. لا يسعي الموافقة على صرف أموال الخزينة العامة لإسقاء أراضي
مؤجرة إلى مزارع واحد. لا سيما وأن الحكومة لم تتعهد. في عقد الإيجار.
بتوفير المياه لاسقائها. وانك. في عقد الإيجار أيضاً. قد أخذت على عاتقك
مسؤولية توفير المياه لاسقائها من جيبك الخاص. وأصررت على الرفض بالرغم
من رجاء والدي الذي كان قد وسطه السيد مظهر الشاوي لدي. ثم قلت له أني
قد قدمت اقتراحاً إلى مجلس الوزراء بتطبيق قانون إعمار واستثمار أراضي
الدجلة (الذي أصبح فيما بعد قانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية) على هذه
الأراضي وتوزيعها على الفلاحين. وسيكونون على الأغلب من عشيرتك. حالما
تنتهي مدة إيجار المصوص عليها في العقد المعقود بسك وبين الحكومة.
وعندئذ ستقوم الحكومة بالاتفاق على توسيع نهر اللطيفة لتوفير المياه الكافية
لإسقاء هذه الأراضي. ثم قلت له أني أقترح عليك التنازل عن إيجار هذه

للأراضي طالما أنت غير قادر على توفير المادة اللازمة لها ، فإنها قد تم -
تردد - على التنازل عن الإيجار . وهكذا ، مسح عقد الإيجار ، وصدف
مجلس الوزراء بتطبيق قانون إعمار واستثمار أراضي الدجلة عليها ، وصدف
الإرادة الملكية بذلك كما أسلفنا . والواقع أني كنت مسعرباً جداً من إجازة هذه
الأراضي ومن عدم تطبيق وزير المالية السابق للقانون الألف الذي على هذه
الأراضي التي تسقي سبعا والتي هي قريبة جداً من بغداد وهي من أصلاح
الأراضي للتوزيع على الفلاحين . ولكن الشيخ مظهر الشاوي - بعد أن
استقالت الوزارة - عاد يطالب باسترجاع الأرض . وأقام دعوى في المحاكم على
الحكومة . محتجاً بأن تنازله عن عقد الإيجار كان مشروطاً بتوزيع الأراضي
المذكورة على عشيرته . وأن هذا الشرط قد أخل به . وقد اتفق مع ابن شخصه
ساسة كبيرة على أن يشتركا في استغلال هذه الأراضي . ووكّل محامياً معروفاً
في الدعوى . ورجحها . ولم تستأنف وزارة المالية الدعوى لدى محكمة الاستئناف .
وقد أثرت الموضوع في وقته في مجلس النواب وانتزعت وعداً من وزير المالية
السيد عبد الوهاب مرجان بأن هذه الأراضي لن يعاد تأجيرها وإنما ستوزع
على الفلاحين بموجب قانون إعمار واستثمار أراضي الدجلة .

أما أراضي شهر زور في السليمانية فقد وقف المتصرف يومئذ يقاوم بعناد
تطبيق قانون إعمار واستثمار أراضي الدجلة عليها وتوزيعها على الفلاحين
بداعي وجود محذور إداري الأمر الذي اضطرني إلى أن أشكو أمره إلى وزير
الداخلية الذي شجب موقفه وأيدني في مجلس الوزراء . ولو مد في عمر الوزارة
قليلاً لكنت أخضعت تلك الأراضي وغيرها المتوفرة لقانون إعمار واستثمار
الأراضي الأميرية وتوزيعها على الفلاحين .

وهذه المناسبة لا بد أن أذكر - من أجل تصوير الوضع السائد وقتئذ -
أن حاءني ذات يوم في ديوان وزارة المالية النائب الشيخ عبد المحسن الجريان
وقال لي أن والده الشيخ نايف الجريان كان يتصرف بدون مزارع في الأراضي
المسمدة بزاير الخمسة - التي سبق ذكرها - والتي تبلغ مساحتها حوالي
(٢٥٠٠٠) مشارة أي (٦٢٥٠٠) دونم لساني والتي تقع في مؤخره أراضي والده

النسخ نافذ الجريان والتي تروى من نفس النهر الذي تروى أراضيهم، وقال
أبنا يعود لهم وكان يجب أن يملك بالبره لو والده. ولكن لأسباب - لم يتمكن من
فهمها سبباً - لم يتمكن في وقته أن يبرر للجنة (محكمة) سوية حقوق الأراضي
النسب السوية التي تثبت تصرفه في تلك الأراضي. فحصل أميره صرفه
باسم الحكومة. ثم أضاف قائلاً أنه وعد بتشريع قانون حول محكمة التمس
(محكمة النقص والإبرام) ولفترة محدودة - سنة أشهر - إعادة النظر في
قرارات التسوية التي اكتسبت الدرجة القطعية إذا تبين للمحكمة المذكورة أن
هناك بيانات ووثائق تثبت الحقوق التصرفية للمدعين ولم تبرز في وقته وأنه
يكن في الإمكان، نسب معقولة، إبرازها للجنة (محكمة) التسوية. وطلب
إلي. بصفتي وزيراً للمالية. المساعدة على إعداد اللائحة القانونية المذكورة. ثم
قال إذا صدر هذا القانون فإن والده سيرز هذه الأدلة الثبوتية التي تثبت
تصرفه في تلك الأراضي لمحكمة التمييز. فأجبت أنه لست مستعداً لإعداد هذه
اللائحة القانونية. كما أنني سأقف ضدها من حيث المبدأ. ثم قلت له ألا تكفيكم
الأراضي التي تملكون حق التصرف فيها في الوقت الحاضر والتي تبلغ عشرات
الألوف من الدونمات حتى تريدون الاستيلاء على هذه البقية الباقية من
الأراضي الأميرية التي تريد الحكومة توزيعها على أفراد عشيرتكم. البو
سلطان. وليس على أفراد عشيرة أخرى. ثم أخبرته أنني قد تقدمت باقتراح إلى
مجلس الوزراء لتطبيق قانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية عليها وتوزيعها
على الفلاحين. واني بانتظار جواب صالح جبر بعدم وجود مخزون إداري في
توزيعها. فخرج من مكثي غاضباً متأثراً.

ولكن اللائحة القانونية التي كنت قد رفضت إعدادها أعدت فيما بعد من
قبل وزارتي المالية والعدلية. وأصبحت قانوناً (قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢
لتعديل قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨). وقد استفاد من
المادة ٢٦ المكررة من هذا القانون عدد من الملاكين لا أعرفهم وكان من جملتهم
الشيخ نايف الجريان الذي استولى بدون أية بيانات ثبوتية جديدة بتاتاً على
أراضي بزايز الحميسية وضمها إلى أراضي حرم الفلاحين من عشيرته من
تملكها في وقته. كما استفاد من ذلك القانون - حسب ما علمت - وأرجو أن

١٠ كور محض - تسد حلقه على أحد فاسد - تسد على
 مرجع أرضي فوسه حد من بعد - فعه و من محضه تسد
 و في سبع ماحها حوالي ٩٠٠٠ ماسد في ١٢٢٥٠٠٠ تسد و في
 حسب دعائه - وهو على لأعلب محو في دعائه - و تسد من
 ذابة و لوثائق التي تسد تصرفه فيها للجنة المحكمة السوية حمو في
 عدم عمت التسوية في لأرضي المذكورة لأنه كان سحبا في وقته و محله ما
 عنه بالإعداد فحلت الأرضي المذكورة أمربه صرف من قبل حله التسوية

شركة التأمين الوطنية

ومن مشاريع المهمة التي رأيت أن أسرع فيها مشروع تأسيس شركة تأمين
 وصية. لقد كان العراق متحلفاً مهملاً لهذا النوع من النشاط الاقتصادي بدون
 سب ولا عذر مقبول. وقد وجدت أن خطابات مهمة كانت قد قطعت في هذا
 السبيل في وزارة المالية قبل مجيئي إليها. فعملت في إعداد اللائحة القانونية
 ودفعت بها إلى مجلس الوزراء الذي وافق بدورده عليها وأحالها إلى مجلس الأمة
 لذي قابلها بالترحاب وصدقها وصدرت بقانون تأسيس شركة التأمين الوطنية
 رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٠.

قانون تأجيل استيفاء الديون المترتبة على الأموال غير المنقولة المرهونة أو الموضوعة تأميناً للدين

جاءني عدد من الملاكين - وخاصة ملاكي البساتين في البصرة - وقالوا:
 أن وضعهم سيء جداً وأن المرابين سوف يستولون على أملاكهم بشم محس
 وصولوا إلى اتحاد احراء لانقادهم من المحنة التي هم فيها. كذلك تسب الحاج
 نهود بل اصرارهم على التروح عن العراق وصدور قانون اسقاط الخمسة
 لعمرة عن الراغبين منهم في الهجرة من العراق. في هبوط فاحش في أسعار
 لأملاك في جميع أنحاء العراق. وعلى الأخص في بغداد. مما دفع المرابين إلى
 عدم الفرصة للاستلاء على لأملاك المرهونة لديهم. وقد عرض كثير من
 مرشحين لأطلاعي أمثلة كثيرة في هذا الباب. ورأيت أن الوضع سيء حقا

فقررت أن أخذ إخراجاً سريعاً لمساعدة أصحاب الأملاك وبموت المرصه على
المراتب وأوعزت بأعداد لائحته قانون « بأجل استثناء الديون المرصه على
الأموال غير المستولة المرهونة أو الموضوعه بأمر للدس - لمدة سنة واحد مع
إمكان تمديد ها لمدة سنة أخرى بقرار من مجلس الوزراء وصدور إرادته
ملكه بذلك. وتقدمت بها إلى مجلس الوزراء الذي وافق عليها وأحالها إلى
مجلس الأمة الذي صدقها ووقعها الوصي على العرش وصدرت بتاريخ ٢٢
مايس ١٩٥٠ بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٠. وقد مدد العمل بهذا القانون عدة
مرات بقوانين أخرى صدرت بعد ذلك.

معالجة وضع الخزينة العامة

كان وضع الخزينة العامة كما يعلم المطلعون عندما دعيت لتولي وزارة
المالية في شباط ١٩٥٠ سيئاً للغاية وكانت الحكومة تكابد مشقات عظيمة في
سبيل تدبير مرتبات الموظفين والمستخدمين في آخر كل شهر. وسبب هذا
الوضع - بالإضافة إلى العوامل الطارئة الموقته - هو أن أصحاب الدخل
الكبير خاصة والمستفيدين من القوانين النافذة بسبب سوء توزيع الضرائب لا
يدفعون لخزينة الدولة ما يجب أن يدفعوه إما لكونهم غير خاضعين قانوناً وإما
لأنهم يتهربون بمختلف الطرق من دفع الضريبة التي هم خاضعون لها قانوناً.
وإذا كان الذين يأخذون حصة الأسد من الدخل القومي. بسبب سوء توزيع
هذا الدخل في الوقت الحاضر لا ينهضون بأعباء الخزينة فمن إذن ينهض بهذه
الآعباء؟ والواقع الذي لا ريب فيه هو أن الخزينة العامة - قبل أن تأتيها
واردات النفط - كانت قائمة لدرجة كبيرة على اكتاف الفقراء بالنظر لأن
الضم الأكبر من إيراداتها (وقتئذ) (عدا إيراداتها من النفط كما بينا) كان
مستمداً من الضرائب غير المباشرة التي ينؤ بأثقالها جمهور الفقراء الذين يؤلفون
الأغلبية الساحقة من هذا الشعب. ولو حللنا إيرادات الكمارك وحدها لوجدنا
أن ما يقارب ثلثها مستمد من الرسوم على المواد التي يستهلكها عامة الناس

من سكر وشاي وفهود وأقمشه قطمه وحرير اصطناعي إلى غير ذلك. ولذلك أصبح من الضروري إصلاح هذه العوضى وذلك باحصاء كل دخل منها كان مصدره - مهماً أو صاعياً أو رراعياً أو عمارياً أو خارباً إلى غير ذلك إلى نسب متقاربة من الضرائب المباشرة التصاعدية وخصص بل والعاء قسم من الضرائب غير المباشرة على المواد الاستهلاكية التي يستهلكها عامة الناس. وثامناً باحكام وسائل التنفيذ القانوني للحلولة دون تهرب الدحولات الكميرة والمتوسطة من الضرائب. غير أن الاجراءات لمعالجة هذه الأوضاع السادة وتعديلها تتطلب بعض الوقت وكانت الحكومة آنئذ في وضع حرج والموظمون والمستخدمون ينتظرون دفع مرتباتهم في آخر الشهر ومختلف المصروفات الأخرى الضرورية لشؤون الحكومة لا يمكن تأخيرها بتاتاً لأن تأخيرها يعرض سمعة الدولة المالية للخطر. ولذلك يجب المبادرة لاتخاذ اجراءات سريعة موقته لمعالجة هذا الوضع السيء. وقد رأيت من تخمين الواردات تخميناً واقعياً أنها تقصر عن المصروفات بما يقارب الستة ملايين دينار وأنه يجب سد هذا الفرق بتقليص المصروفات غير الضرورية دون التعرض لمختلف الخدمات الاجتماعية وتوسعاتها الضرورية ودون المساس بالواجبات والأعمال الضرورية للدولة. وكذلك بزيادة الإيرادات عن طريق زيادة بعض الضرائب وإيجاد ضرائب جديدة بصفة موقته. وذلك ريثما تتاح الفرصة لتعديل نظام الضرائب تعديلاً أساسياً. وخاصة باخضاع جميع أنواع الدخل إلى نسب متقاربة من الضرائب ودمجها وإخضاع المجموع إلى ضرائب متصاعدة. ولا يتسع المجال للبحث في موضوع الضغط الذي اجرته في قسم المصروفات فقد شرحتة في وقته تفصيلاً ولكنني أريد أن أتعرض لموضوع الزيادات في الضرائب والرسوم. وكذلك الضرائب الجديدة. ولكي لا يتكرر ما حدث في سنة ١٩٢٩^{١١} فقد احتفظت

(١) سر سائعات في الأوساط النحارة في بغداد تنهم توفيق السويدي - عندما كان رئيساً للوزراء في سنة ١٩٢٩ - بافناء أسرار النعرة الكمركة إلى بعض أقاربه مما أدى إلى مضاربات خاربة في بعض السلع استفاد منها ذلك البعض. وقد قال توفيق السويدي في مذكراته (صفحة ١٦٣) أن المحقق مبرهن على بطلان تلك النهم وأن مبعث المضاربات كان الخدس والخبث اللذين ساورا

بالأحرار - خاصة بالنسبة للكمركه لمسي ولم أعرضها على رئيس الوزراء .
في صبحه يوم عرضها على مجلس الأمة . فاتفقت معه على أن يلقى في
دوره قبل اجتماع مجلس الوزراء ساعة تقريباً فشرحت له الأحرار
مذكورة فأقرها ثم دعي مجلس الوزراء فأقرها بدورهم ثم عرضت على مجلس
الأمة فأقرها بدورهم في نفس اليوم .

ويمكن تلخيص الموضوع بالاجراءات التالية :

أولاً - زيادة الرسوم الكمركية على الكماليات التي تستهلكها الطبقات
موسرة - كمختلف أنواع المعلبات - عدا حليب الأطفال وما يستهلكه
المرضى - والسيارات . ودواليب (تايرات) السيارات عدا سيارات الحمل
ودوليسها والثلاجات والمبردات إلى غير ذلك . وقد كانت الزيادة طفيفة ولم
تعرض لأي شيء يدخل في استهلاك الطبقات الفقيرة كالسكر والشاي
والأقمشة الصوفية إلى غير ذلك . كذلك بدلت الرسوم الكمركية على الأقمشة
الصوفية من مقطوعة حسب الوزن إلى نسبية حسب القيمة أيها أكثر . لأنني
رأيت أن الأقمشة الصوفية التي كان يلبسها الفقراء من الناس كانت تخضع
لرسوم كمركية تقارب الـ ٣٣٪ أو تزيد . من قيمتها . بينما الأقمشة الصوفية
التي يلبسها الأغنياء كانت تخضع لرسوم كمركية واطئة جداً تقارب الـ ٦٪ من
قيمتها في بعض الأحيان . فقد وجدت أن بعض الأقمشة الصوفية التي لا
تتجاوز قيمتها نصف دينار تدفع رسماً كمركياً قدره مائة وسبعون فلساً أي ما
يقارب الـ ٣٣٪ في حين أن أقمشة صوفية أخرى تتراوح قيمتها بين الدينارين
والثلاثة دنانير كانت تدفع نفس الرسم أي نسبة ٦٪ تقريباً . وبزيادة الرسم
الكمركي على الأقمشة الصوفية الغالية الثمن إلى ٣٣٪ بالنسبة لقيمتها زدت
الرسوم التي يدفعها لابسو الأقمشة الصوفية الغالية وهم إما من الطبقة الغنية
أو المتوسطة .

بعض التجار على أن ما ألقى في مجلس النواب من حطب حول ضرورة فرض بعض الرسوم
الكمركية يومه أعم .

ثانياً - وضع رسم صادر كمركبي على جميع الصادرات عدا الصادرات الصناعية تشجيعاً لها. وإن الذي دفعني إلى وضع هذا الرسم هو ما رأيته من ضرورة معاونة المزارعين للحكومة في تلك الظروف المالية الصعبة، وذلك باخضاعهم إلى ضرائب إضافية وبصورة مستعجلة باعتبار أن الدخل الزراعي كان يؤلف القسم الأكبر (وقتئذ) من الدخل القومي. فلجأت إلى هذا الرسم الذي يتميز بثلاث مزايا:

- ١ - سهولة تطبيقه وعدم تكليفه الخزينة نفقات إضافية إدارية لحسابه لأن تنفيذه يقع على عاتق مديرية الكمارك عند تصدير الحاصلات.
- ٢ - لأنه يقع على طبقة المنتجين وأكثرهم من كبار المزارعين.
- ٣ - لأنه يخفض قيمة المنتوجات المحلية بنفس نسبة الرسم وفي هذا تخفيف على جمهور المستهلكين وأغلبهم من الفقراء. وقد جاء هذا الرسم للحكومة وقتئذ - حسب ما أتذكر - بإيراد يزيد على المليون وربع المليون من الدينانير.

ثالث - زيادة ضريبة الأملاك على الأملاك المؤجرة فقط (أي على ذوي الدخل من العقار) - ولا تشمل الضريبة الدور المسكونة من أصحابها - من ١٠٪ إلى ١٥٪ وقد جعلت هذه الزيادة موقته لمدة سنة واحدة.

لم أكن في الواقع من الراغبين في زيادة ضريبة الأملاك - وإن كانت هذه الزيادة لا تمس الساكنين في بيوتهم ولكني اضطررت إليها لأنني لم أتمكن من تمشية لائحة قانونية تقدمت بها لإخضاع إيرادات العقارات إلى ضريبة الدخل (بعد إعطاء سماحات إضافية غير السماحات التي تعطيها ضريبة الدخل) وسماحات لأجل التعميرات السنوية وبعد تنزيل ضريبة الأملاك من ضريبة الدخل لئلا يخضع إيراد العقار إلى ضريبتين، وبعد إعطاء إعفاء من الضريبة طويل الأجل للبناء الجديد تشجيعاً للحركة العمرانية. وقد اعترض بعض زملائي في الوزارة على هذه اللائحة باعتراض وجيه وهو تأجيل إخضاع إيراد العقار إلى ضريبة الدخل إلى أن يخضع الإيراد الزراعي. والإيراد المتأني من إنجار الأراضي الزراعية إلى الضريبة المذكورة. وهذه اللائحة لو كانت قد قبلت

وشرعت ما كانت لتمس المعبر بنائاً، وكانت ستمس دخل دوى لدخل المتوسط متاً خضماً حدأً، ولكنها كانت ستعطف متاً كبيراً من دخل دوى الدحل العالي من العقاراب.

رابعاً - مصاعمة رسم مكس السكان - قد تمس هذه المصاعمة للمعراء من الناس - وان كان قسم كبير منهم يدخن سكاير اللف - ولكنها لا تمسهم في شيء ضرورى، وعلى كل فان رسم الدخان والتبوع في هذا البلد كان أقل منه في كثير من البلدان حتى المجاوره لنا.

خامساً - زيادة رسم الطوايع - لقد حصلت بعض زيادات مهمة في هذه الرسوم ووقع تأثيرها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على جمهور الناس، ومع أن قسماً من هذه الزيادة وقع على عاتق طبقة تتمكن من الهوض بها - (خاصة طوايع الكمبيالات) فابا مع ذلك ضايقت جمهور الناس ولكن لو دققنا الزيادة من الإيراد الذي جاءت به هذه الزيادة في رسم الطابع لوجدنا قللاً حدأً بالنسبة للإيراد الذي جاءت به الزيادات الأخرى من الضرائب والذي زاد في مجموعه على الثلاثة ملايين دينار

هذا وقد خفضت في وقته رسم الاستهلاك (وأكثره على مواد المعيشة) من $12 \frac{1}{2}\%$ إلى $11 \frac{1}{2}\%$ على أن يرجع رسم الاستهلاك في خلال سنة إلى سابق عهده أى 10% .

من هذا يتبين للقارئ الكريم أنني لم أفرض أية زيادة في الضرائب على مواد المعيشة الرئيسية ولا على ما يمس مصالح الطبقات الفقيرة، ولو دققنا في الموضوع لوجدنا أن جميع الزيادات الرئيسية في الضرائب (عدا واحدة منها) كان إيرادها للدولة قللاً) لم تمس الطبقات الفقيرة لا في قليل ولا في كثير، أما تأثير رسم الصادر الكمركي فهو تخفيض السعر الداخلي (وخاصة الحبوب) بنفس نسبة الرسم وأما رسم الاستهلاك فقد خفض كما يبيت بمقدار 1% أى من $12 \frac{1}{2}\%$ إلى $11 \frac{1}{2}\%$ وان جميع الزيادات في الضرائب المذكورة وكذلك رسم الصادر الكمركي فقد شرعت لتتناول دخل الطبقات الموسرة.

لقد بينت في وقته أن بعض هذه الإجراءات كانت احراءات

موقفة تطلبها الوضع المالي المخرج اشد (وقد حثت لوزارته المالية في نشاطها) وكان علي أن أعد ميزانية متوازنة بقدر الامكان وذلك باعتماد اجراءات عاجلة، يتوجب إعادة النظر فيها بعد تحس الوضع المالي. وأنه يجب أن تعد العدة لإعادة النظر في النظام الضريبي في العراق من الأساس وذلك باخصاص الإيراد منها كان مصدره إلى نسب متفاوتة من الضريبة وهذا يعني بصورة خاصة اخضاع الإيراد الزراعي الذي كان يؤلف في ذلك الوقت نسبة عالية جداً من الدخل القومي. وكذلك إيرادات العقارات تدريجياً. إلى نسب تقارب النسب التي تخضع لها الإيرادات أو المدحولات الأخرى. فمثل الدولة يجب أن تقع على عاتق القادرين على حمله من دوى الإيرادات الكبيرة وليس من الصحيح أن لا تمد الحكومة يدها إلى الدخولات الكبيرة لتأخذ حصتها العادلة منها.

ولو استعرضنا أنواع الدخل الخاضعة لضريبة الدخل التصاعدية لوحداً أن ثلاثة أنواع رئيسية من الدخل لم تكن خاضعة لها - وهي الدخل الزراعي والدخل العقاري الذي هو خاضع لضريبة الاملاك ودخل النفط أعني دخل شركات النفط - عدا شركتي نفط الرافدين وخانقين. وإذا كانت هذه الثلاثة أنواع من الدخل غير خاضعة لضريبة الدخل فإن معنى هذا أن خزينة الدولة كانت قائمة على قسم ضئيل من الدخل القومي وهو على الأغلب القسم الخاص بالفقراء.

أما الدخل العقاري فقد حاولت معالجته باللائحة القانونية التي نوهب بذكرها سابقاً. وأما الدخل الزراعي فقد ألفت لجنة لدرس مشكلة إخضاعه إلى ضريبة مباشرة تكون مقطوعة على الدوغم ثم تصبح تصاعدية أو تصاعدية من بادىء الأمر كما كان رأيي. وقد شرعت اللجنة في درس الموضوع وعلى الأخص العقبة الواقعة في السبيل وهي عدم إكمال التسوية في العراق وكيفية التغلب على هذه العقبة. واستقالت الوزارة ولما يكمل إعداد لائحة قانونية في الموضوع. وإن كنت اعتقد - وكان يؤيدني في اعتقادي هذا كثير من زملائي الوزراء - أن مثل هذه اللائحة القانونية كانت ستلقى معارضة شديدة من

الزراع. أما أخذ حصة العراق العادلة من إيرادات النفط فانه موضوع خطير قائم بذاته ولا يمكن تحقيقه إلا بجهود جبارة.

وهنا لا بد أن أذكر انه كان بإمكانني أن استقرض من البنك المركزي استناداً إلى قانون البنك الوطني (المركزي فيما بعد) الصادر في سنة ١٩٤٧ والذي ينص على أن يكون غطاء العملة العراقية بما لا يقل عن (٧٠٪) سبعين بالمائة ذهباً وعملات أجنبية وبما لا يزيد على (٣٠٪) ثلاثين بالمائة سندات دين حكومية أو مضمونة من الحكومة. وكان بإمكانني أن أستدعي مدير البنك المركزي (الوطني وقتئذ) للمداولة معه حول مجال الاستقراض استناداً إلى القانون المار الذكر. ولكني لم أفكر في ذلك الإجراء وقتئذ وأبقيته في ذهني كآخر تدبير ألجأ إليه إذا ما استعصت علي الأمور وأصبح تدبير مرتبات الموظفين في آخر الشهر أمراً مشكوكاً فيه - علماً بأن اللجوء إلى هذه التدابير الموقته من الأمور الإعتيادية في جميع أنحاء العالم وعلى الأخص في هذه الأيام. ولكن الأمور سارت سيراً حسناً. ولم أجد حاجة إلى التفكير في ذلك الإجراء ولو كانت الأمور قد تردت لكنت لجأت إليه بدون شك.

البيان الثلاثي وقانون إسقاط الجنسية عن اليهود الراغبين في مغادرة العراق البيان الثلاثي

لقد حدث في زمن الوزارة السويدية الثالثة حادثان خطيران كانت لهما نتائج خطيرة على القضية الفلسطينية وعلى الوضع العربي بصورة عامة. أولهما، وهو الحادث الأهم، صدور البيان الثلاثي في ٢٥ أيار ١٩٥٠ عن حكومات الدول الغربية الثلاث: الولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا وفرنسا على أثر اجتماع وزراء خارجيتها في لندن للنظر في شؤون الشرق الأوسط. وثانيهما الهجرة اليهودية من العراق والتي تحققت بقانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود العراقيين الراغبين في مغادرة العراق.

أما البيان الثلاثي الذي كان ينطوي على منتهى التحدي للدول والشعوب العربية فلم يكن في واقع الأمر إلا تعبيراً صادقاً عن مبلغ استخفاف الدول الغربية الثلاث بالدول والشعوب العربية لأنها (أي الدول الغربية الثلاث) كانت مطلعة إطلاعاً تاماً على واقع هذه الشعوب وهذه الدول وعجزها عن الدفاع عن حقوقها نتيجة التخلف الذي كانت ولا تزال مع الأسف تعاني منه والذي أقعدها عن رد كيد المعتدين على حقوقها والعابثين بكرامتها. كما دل، من جهة أخرى، على مبلغ النفوذ الذي كانت ولا تزال تحظى به الصهيونية العالمية في الدول الغربية الآنفة الذكر وغيرها والذي مكنها (أي الصهيونية العالمية) من تسخير تلك الدول لحماية المكاسب الإقليمية الاسرائيلية بإصدار بيان التحدي الآنف الذكر. ذلك ان الدول الغربية الثلاث لم تكن تتوقع أن تتجاوز ردود الفعل على هذا البيان، لدى العرب، على الصعيدين الشعبي والحكومي، الاحتجاجات والبيانات الشديدة اللهجة ثم يعقبها الاستسلام للأمر الواقع والاستكانة وهذا ما وقع بالفعل.

نعد كشف السان الثلاثي عن عزم الدول الثلاث على تجميد حدود الهدنة
تفائمه ومفتر بين إسرائيل والدول العربية، وعلى الحيلولة، ولو بعمه السلاح
أدا، قصصى الأمر، وفي داخل الأمم المتحدة وخارجها، دون قيام الدول العربية
باتحاد أي إجراء يستهدف أي تغيير في تلك الحدود، ومعها (أي الدول
العربية) عن كل محاولة لإسترداد حقوقها واسترجاع أراضيها المعتصة. أي
أنه، كان يعني في الواقع، إستعداد الدول العربية الثلاث لإستعمال
القوة لحماية ما اغتصبته إسرائيل من الأراضي الفلسطينية في حروبها التي شنتها
على الدول العربية زيادة عما كان مقرراً لها - ظلماً وعدواناً - بموجب قرار
التقسيم الصادر من الأمم المتحدة خلافاً لدستورها. وإمعاناً في الظلم قررت
الدول الثلاث أن تبذل كل ما في وسعها للحيلولة دون حصول الدول العربية
على أي سلاح مما يمكن أن يستعمل للهجوم، وعلى أن يقتصر تسليح الدول
العربية على الأغراض الدفاعية المحضة ومن أجل الحفاظ على أمنها الداخلي
فقط. وبالإضافة إلى ذلك وإمعاناً في الاستهتار قررت الدول الثلاث اعتماد
سياسة تهدف إلى تحقيق توازن في التسليح بين إسرائيل من جهة والدول
العربية مجتمعة من جهة أخرى. ومع أن هذا التوازن في التسليح ينطوي على
ظلم صارخ بالنسبة للدول العربية فإن الدول العربية الثلاث التي كشفت في
بيانها الآنف الذكر عن مبلغ تحيزها لإسرائيل وحرصها على حماية المكتسبات
الاسرائيلية لا بد أنها كانت قد اعتمدت سراً سياسة تهدف في الحقيقة والواقع،
إلى تحقيق تفوق اسرائيلي في السلاح على سائر الدول العربية مجتمعة. يضاف
إلى ذلك أن الدول الثلاث قررت التأكيد على أن يكون تسليح الدول العربية
مرتبطاً بمخططات الدول الغربية للدفاع عن المنطقة، أي عن المصالح
الاستعمارية الغربية فيها، ضد المخاطر الشيوعية المتحسبة من الشمال، أي من
روسيا، متجاهلة، بل مستهترة بالشعور العميق لدى الدول والشعوب العربية
بالخطر الاسرائيلي المتفاقم الذي اختبرته بنفسها وضرورة الاستعداد للدفاع عن
نفسها ضده. وعندما سئل توفيق السويدي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية،
حول الموضوع أجاب: إن هذا موضوع مشترك بين الدول العربية وسيناقشه
مجلس الجامعة العربية بعية اتخاذ قرار مشترك بصدده. ثم قال ولكني لا أتوقع

أن تسفر هذه الخطوة عن تسعة لأسباب واضحة وهي التحلف والنمو
السياسي الذي يسود العالم العربي.

أما رد الجامعة العربية على السان الثلاثي فإيه، طبعاً ما كان معه
وقتئذ. كان تسعة حتمية للواقع المؤلم للدول وللعرب العرب. ولا
يمكن أن نتوقع من هذا الواقع غير هذه التسعة، وما لم يتغير هذا الواقع فلن
تتغير النتيجة. وتغيير هذا الواقع هو التحدي الكبير الذي يخابه العالم العربي
وهو يتطلب طرازاً آخر من الرجال وأسلوباً آخر من التفكير والعمل وبطوره
أخرى بل فلسفة أخرى في الحياة. وهذه كلها لم تكن وقتئذ. مع الأسف.
متوفرة. واني لاتساءل هل توفرت الآن؟ والجواب على هذا السؤال هو ايها.
الأسف، بعد مرور ثلاثين عاماً على صدور البيان- التحدي- لم تتوفر! ولا
يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم!.

- إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود -

بعد الحرب الاسرائيلية وتأسيس دولة اسرائيل وما تركه هذان الحادثان
من آثار عميقة في النفوس، اضطرت الحكومة العراقية، أسوة بسائر الحكومات
العربية، أن تضع قيوداً على سفر المواطنين اليهود إلى خارج العراق إلا
بترخيصات خاصة ولأسباب خاصة إنسانية أو مرضية أو غير ذلك، على أن
تقتنع السلطات المسؤولة من صحة تلك الأسباب. وكان من الواضح أن تغييراً
قد طرأ على العلاقات بين المواطنين اليهود في العراق وبين بقية المواطنين
العراقيين، وبدأ قسم من اليهود بتصفية أعمالهم وممتلكاتهم تدريجياً وإعداد
أنفسهم للرحيل عن العراق- في بادئ الأمر على نطاق ضيق محدود وبطرق
مشروعة ثم توسعت الحركة واصبحت على نطاق واسع، وأخذ الضغط اليهودي
يتصاعد يوماً بعد يوم لمغادرة العراق، واخذوا يتوسلون بأساليب مشروعة وغير
مشروعة، ومنها توسيط بعض الاشخاص ومن بينهم بعض النافذين من المحامين،
مقابل أجور عالية، في سبيل الحصول على تأشيرات خروج ودفع رشاي
للموظفين، وخاصة موظفي الحدود لكي يساعدوهم على الهروب عبر الحدود

المرافقة الايرانية إلى إيران ومنها إلى حيث يشاؤون، حتى بلغ السيل الرمي واستشرى العساد في الجهاز الحكومي الذي تعرض موظفوه لإغراءات مادية وغير مادية من قبل اليهود كان من الصعب على كثير من الموظفين معاومتها وأخيراً تقدم وزير الداخلية صالح جبر إلى مجلس الوزراء بتقرير أوضح فيه سوء الحالة وأعطى أمثلة مذهلة على تدهور الأوضاع، وقال صالح جبر ان لم يوضع حد لهذا الوضع فإن الجهاز الحكومي سيتعرض للتفكك والتدهور، وانه سيصعب عليه ضبط الحالة، وأنه أصبح من الواجب إقرار سياسة واضحة المعالم تعالج الموضوع من أساسه. ثم قال انه أصبح من الصعب إجبار اليهود الراغبين في الخروج من العراق على البقاء فيه رغم أنوفهم، وانه يقترح إجراء عملية جراحية لحل هذه المشكلة العويصة، وذلك بالسماح لمن يريد من المواطنين اليهود مغادرة العراق على شرط أن يعلن عن رغبته كتابة في التخلي عن جنسيته العراقية، وذلك بقصد الحيلولة دون رجوعه إلى العراق، لانه بدون هذا الشرط، سيكون بإمكانه إذا ما خرج من العراق، السفر سراً إلى إسرائيل. ثم الرجوع إلى العراق، الأمر الذي ينطوي على محاذير خطيرة. وقد كان تقدير صالح جبر وغيره من الجهات المسؤولة ان مجموع اليهود الراغبين في الهجرة من العراق سيكون في حدود عشرة آلاف إلى خمسة عشرة ألف يهودي. وكانوا متأكدين إن الأكثرية الكبرى من المواطنين اليهود سوف تبقى في العراق ولا تغادره، اذ لا يعقل، في تقدير تلك الجهات، ان يترك اليهود هذه النعمة التي كانوا يتمتعون بها ويذهبوا إلى مصير مجهول ولا سيما أنهم كانوا يلقون في العراق هذه الرعاية الممتازة.

لقد كان عدد اليهود في العراق يقارب المائة وأربعين ألف يهودي، معظمهم يسكنون في مدينة بغداد، ربما أكثر من مائة ألف منهم، وكانوا يتعاطون التجارة على الأغلب، بل كانوا في الواقع من الأمر قابضين على ناصية الإقتصاد العراقي، وخصوصاً التجارة الخارجية، وكانوا في الحقيقة يؤلفون الطبقة العنية في العراق. يملكون عيون الأملاك العقارية، وحتى الزراعية، ويعيشون في قمة الرخاء، ويحنون زبدة الأرباح. ومع أن يوم الجمعة كان يوم العطلة الرسمي.

لكي يوم العطلة الحقيقي كان، في واقع الأمر، يوم السبت، فسمعتُ لأعمال
التجارية تماماً لدى المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء، وما يتم منها في
ذلك اليوم فعلى نطاق ضيق.

لقد كان اقتراح صالح جبر وزير الداخلية ينطوي على أمر خطير جداً
ذلك لأن السماح لليهود بالخروج من العراق هو ما كانت تسعى إليه الصهيونية
العالمية لأن كل يهودية وكل يهودي يترك العراق إلى فلسطين - خاصة إذا كان
في سن الشباب - كان سينضم لا محالة إلى صفوف الجيش الإسرائيلي ويريد في
عدد نفوس إسرائيل وفي قوتها وإمكاناتها في تنفيذ مخططاتها الرهيبة في التوسع
والفتح على حساب الوطن العربي. وصرت اتساءل هل كان يوجد علاج آخر
غير الذي تقدم به صالح جبر لحل هذه المشكلة العويصة - علاج ينجينا المخاطر
والمخازير الكبيرة التي كان ينطوي عليها الاقتراح الآنف الذكر. وصرت أقلب
الموضوع في رأبي وفي وجداني لكي اتجنب الوقوع في خطأ يعذب ضميري فيما
بعد. لقد كان رأي صالح جبر قاطعاً إن لا مفر من هذا الحل الذي تقدم به، في
ضوء الوضع المتخلف سياسياً واجتماعياً، شعبياً وحكومياً، السائد في العراق.
وبصورة خاصة الجهاز الحكومي. الضعيف، المهلهل، وإن اليهود المصّرّين على
مغادرة العراق سيفادرونه عاجلاً أو آجلاً بمختلف الطرق، وإنهم سيلجأون إلى
مختلف الوسائل والأساليب لتحقيق هدفهم في الهروب من العراق مهما كلفهم
الأمر. وإن الجهاز الحكومي أضعف من أن يقف في وجه محاولاتهم المدعومة -
كما قلنا - باغراءات مادية وغير مادية كثيرة.

وصرت أوازن في دخيلة نفسي بين ضرر أو خطر وجود هؤلاء اليهود في
العراق وبين ضرر أو خطر وجودهم في إسرائيل وصرت أسائل نفسي عجباً أي
الضررين أو الخطيرين أكبر؟ وجودهم في العراق أم وجودهم في إسرائيل؟ إذا

(٨) وفي هذا الباب يحظر في البال حركة الوثبة وإلغاء معاهدة بورتسموث. إذ يعتمد البعض. ومنهم
الدكتور الخبالي ومؤيدو معاهدة بورتسموث. أنه كان لليهود بد في تحريك تلك المطاهرات
والتحريض على المطالبة بإلغاء تلك المعاهدة. لا كرهاً لها. ولكن بمصد إشغال السعاهم أو الانعاش
الذي يمول الدكتور الخبالي أنه تم - أثر التوقيع على المعاهدة وكنتيجة لها - بين السر سر =

هاجروا إلى إسرائيل فاهم سيضيعون إلى نفوسها عدداً يتراوح بين العشرة آلاف والخمسة عشرة ألف يهودي ويهودية - حسب تقدير الجهات المسؤولة وقتئذٍ - وليس هذا بالعدد الكبير بالنسبة لنفوس إسرائيل. ولكنه من جهة أخرى كان سيجعل العراق، إذا ما تخلص منهم، أقوى على مقاومة الخطر الصهيوني وإسرائيل. أما إرغامهم على البقاء في العراق فإنه سيجعل منهم بؤرة تدمير وعامل إقلاق، وسيكون خطرهم أكبر بكثير من خطر إفساح المجال لهم للهجرة. من العراق. الدولة العربية التي كنا نحرص على سلامتها ونذخرها للملمات وكان الأمل والرجاء معقودين عليها لتكون العمق الاستراتيجي للجهة العربية الواقعة إلى الشرق والشمال والجنوب من إسرائيل ومركز استقطاب وتنسيق للقوى والإمكانات العربية الموجودة هناك وتسخيرها للوقوف بوجه الأطماع الإسرائيلية.

= BEVIN والوفد العراقي. ويعتقد ذلك البعض ان الجهات الصهيونية اليقظة في لندن لا بد قد سمعت بذلك الاتفاق الخطير فقررت افشاله واوعزت إلى مؤيديها في بغداد أن يبذلوا أقصى جهودهم في التحريض على المظاهرات ضد المعاهدة الآتية الذكر التي ترتب عليها ذلك التفاهم والاتفاق الخطير. وكان لهم. حسب رأي ذلك البعض، ما أرادوا بالمظاهرات التي اندلعت والتي تطورت إلى حوادث دامية سميت فيما بعد بالوثبة والتي انتهت بإلغاء معاهدة بورتسموث ونسف الإتفاق أو التفاهم الآنف الذكر الذي قام عليها.

لقد جاء في الصفحات ٥٩-٦٢ من كتاب ذكريات. وعبر للدكتور محمد فاضل الجمالي (الطبعة الثانية الموسعة من دار الكتاب الجديد) ما يلي:

«أما موقف المستر بيغن (وزير الخارجية البريطانية يومئذ) من قضية فلسطين: فقد اتضح لي من مهاجته لسياسة ترومان ورفضه فتح باب الهجرة غير المحدودة إلى فلسطين في البرلمان البريطاني. الأمر الذي خلق توتراً بينه وبين ترومان. وجعل الصهيونيين يتحاملون عليه في دعاياتهم. حتى نعتهم بعضهم بـ «هتلر الثاني».

«ثم أتى ررت المستر بيغن وأنا راجع من الأمم المتحدة في سبيل احقاق الحق في فلسطين. وحين قربنا من المحام طعى ترومان على الأمم المتحدة فاتخذ هذا القرار الظالم بالتقسيم...»
«فقال لي المستر بيغن: لا تيأس. ان اتعابكم لن تذهب سدى ولن يستطيع اليهود تأسيس دولة في فلسطين!..»

وبعد هذه المفاصلة جاءني برقة من بغداد تطلب إلي البقاء في لندن. والانتظار حتى يصل =

وأخيراً نعلب الرأي العائل ما دام الأمر كما وصفاً، فليعاهد العرب من

نومس تفاوض معاهدة بورسموث من بعد ذلك فتمت حتى . . . وقع المعاهدة فعلاً في ١٩١٩

وفي اليوم التالي لتوقيع المعاهدة، دى حرس القدس في شقي في أوائل أيلول
من وزارة الخارجية البريطانية أن السير بيبي والسير مايكل ريت ما بعد
نشؤون الشرق الأوسط، والسير هيري ماك السير البريطاني في بغداد
لعمري، فرحت بذلك، وحيث المرحوم جبر رئيس الأمر
لمرحوم السيد بوري السعد فحضرنا إلى شقي قبل حصول السير بيبي وصحة .

• ولما وصل الخائب البريطاني قال للسير بيبي بعد عبارات الحنة والهاملة أما وقد انتهت
من توقيع المعاهدة العراقية البريطانية فليعالج القضية الفلسطينية

• وبعد المداولة واستعراض الموقف، تم التناهي بين الطرفين، على أن يتولى العرب وحده
بماد فلسطين، وذلك بأن يجر الحش العراقي بقائمة من الأسلحة والماد كان قد أعدها الخائب
للمكرى العراقي، وأن يشتري العراق حش ألف رشاشة للشرطة العراقية سلم إلى المهادين
القطبيين، وتعهد الإنكليز بالانسحاب من فلسطين تدريجاً، بحيث تدخل القوات العربية كل
منعة يخلو عنها الإنكليز، وبذلك تصبح فلسطين كلها بيد العرب بعد انسحاب الإنكليز . .

• بعد الاتفاق على هذه الحطة قرر المرحوم السيد صالح جبر شراء روارى • طوربيد • المانية
كانت تناع في بلحكا، وهي زوارق سريعة لحماية شواطئ فلسطين من وصول غده صهيونية من
الخارج . .

• انتهى الاجتماع وكلنا تفاؤل حول مستقبل فلسطين، وكان ذلك قبل معركة فلسطين وقبل
دخول الحشوش العربية بخمسة شهور، ولكن الاضطرابات الدموية في بغداد، واستقالة وزارة
السيد صالح جبر، وأهال معاهدة بورسموث، كل هذه اثبت فشل سياسة المستر بيبي الرامية
لكسب صداقة العرب وضمان الاستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط، فقام بين قادة الحش
البريطاني من سم المدافع والمدركات البريطانية إلى الصهيونيين وقت الانسحاب ليحاربوا بها
العرب وذلك • دفاعاً عن شرف بريطانيا الذي أهانه المستر بيبي على حد زعم القائد . .

ولا شك أن المفكر العربي اليوم ليأسف للخسائر والتضحيات التي نزلت بالعرب بسبب توقيع
معاهدة بورسموث ثم رفضها، ولا سيما بعد أن تطورت الاستراتيجية العالمية بسبب الأسلحة
الحديثة، فأصبح القول الفصل للصواريخ عابرة القارات، ولم تعد للقوات العسكرية ولا
للمعاهدات والأحلاف تلك الأهمية التي كانت لها وقت توقيع معاهدة بورسموث، وربما كانت
حوادث بورسموث الدامية هي العامل المباشر لصياع فلسطين، وعلى كل فإن الأهمية
الاستراتيجية للبلاد العربية لم يعتمد منها العرب في كسب القضية الفلسطينية، حين كان
إستخدام تلك الأهمية ممكناً . .

اليهود من كان يريد معادرته بأقل صرر ممكن للدولة العراقية ولخيارها الحكومي وكان هذا هو التفكير الذي دفع مجلس الوزراء للموافقة على اقتراح وزير الداخلية وعلى اللائحة التي تقدم بها والتي تضمنت إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الراغبين بحض ارادتهم في مغادرة العراق والتي صادق عليها مجلس الأمة بالإجماع تقريباً وأصبحت قانوناً رقم ١ لسنة ١٩٥٠ وهو قانون ديل مرسوم إسقاط الجنسية العراقية رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٣. وقد تبين في بعد أن تقدير الجهات المسؤولة لعدد اليهود الراغبين في الرحيل عن العراق والهجرة إلى إسرائيل كان تقديراً واطناً جداً إذ كان الذين تقدموا بطلب إسقاط جنسيتهم العراقية أكبر بكثير من العدد المقدّر^(١) وكان مبعث هذا التقدير الواطيء لعدد اليهود الراغبين في مغادرة العراق جهل الجهات المسؤولة بعمق تحسس اليهود العراقيين بالقومية اليهودية وتعلقهم بها واستعدادهم للتضحية بكل شيء في سبيلها.

وبما أن إسرائيل والصهيونية العالمية - حسب ما يظهر - كانت ترغب ان يتقدم أكبر عدد ممكن من اليهود العراقيين بطلب إسقاط الجنسية العراقية عنهم والسفر إلى إسرائيل فإنها أوفدت عدداً من الإرهابيين بجوزات سفر مزورة إلى العراق وقاموا بعمليات تفجير قنابل وغير ذلك في الأماكن اليهودية - في كنيس يهودي مثلاً - بقصد توتير الجو وترويع اليهود لحملهم على الهجرة. وقد إكتشفت الحكومة العراقية في سنة ١٩٥١ هذه الخطة الصهيونية وقبضت على من قاموا بها وعاونوا على تنفيذها واعدت بعضهم. ولكنها إسرائيل حققت ما كانت تبتغيه فقد هاجر القسم الأكبر من يهود العراق إلى خارج العراق وأغلبهم - وربما الأكثرية الكبرى منهم - والفقراء منهم على الأخص - إلى إسرائيل.

(١) - يقول المؤرخ السيد عبدالرزاق الحسني في الصفحة ٢٢٢ في الجزء الثامن من كتابه تاريخ الوزارات العراقية (الطبعة الرابعة) ان عدد اليهود الذين تقدموا بطلب إسقاط جنسيتهم في الستة أشهر الأولى من تشريع القانون كان ثلاثين ألفاً. لا أعرف مصدر هذا الرقم. وكنت أظن أن الرقم كان أكبر من هذا.

إن تأسيس دولة إسرائيل قد أحدث بعضاً أساساً في وضعه العالمي،
لظنه التي كانت قائمه بين العرب واليهود لأحداث عديدة، سمعت عن خطط
التي كان سائداً بينها خلال تلك الحقبة الطويلة من الزمن ولا أعرف إلا أن
تأثير عامل الخوف في هذه الهجرة اليهودية من العراق، ولكن بما لا شك فيه أن
تسارعت هذه الأكتربة الكبرى من اليهود العراقيين عن حسيهم لغيره لمدل
أولاً على مدى النجاح الذي حققته الدعاية الصهيونية بين اليهود العراقيين مع
أبهم كانوا في قمة الرخاء الإقتصادي في العراق وثالثها، وهو، الأهم في نظري،
أنه يدل على مدى نجاح الديانة اليهودية وطموحها وتراثها - وتمسك اليهود بها -
في الحفاظ على الهوية اليهودية والعومية اليهودية والحلوله دون اندماجها
بالقوميات أو الهويات الأخرى بالرغم من تشتت اليهود واحتلالهم بسلك
القوميات عبر آلاف السنين.

بقي سؤال واحد وقد سألتني عدد من الباحثين وطلبوا إلى أن أجسهم عليه
خدمة للتأريخ وهو هل تعرضت الحكومة العراقية في شخص رئيس ورائتها أو
وزير داخليتها لضغط بريطاني أو اميركي لفتح باب الهجرة لليهود الراغبين في
الهجرة من العراق على النحو الذي تم. إن جوابي على هذا السؤال هو أنني لم
أطلع على شيء من هذا القبيل بتاتاً ولو كنت أطلعت لكنت اتخذت في وقته
الموقف الذي يمليه عليّ واجبي. ولكن هذا الأمر لم يكن مستبعداً.

وقبل أن أختم كلامي عن هذا الموضوع أرى أن الأمانة التاريخية تفرض
عليّ أن لا أغفل عن ذكر امرين في هذا الباب:

أولهما - قيام شركة السياحة العراقية التي كان أحد الوزراء - حسب ما
كنت أعلم - مساهماً فيها، بمهمة تسفير اليهود مقابل أجره تتقاضاها منهم
بالاتفاق مع شركة اجنبية. من أوعز بتكليف تلك الشركة - أي شركة
السياحة العراقية - من دون سائر الشركات السياحية، بالتهوض بتلك المهمة
التي درت عليها أرباحاً طائلة جداً بمقاييس ذلك الوقت؟ هذا السؤال كان يدور
وقتئذٍ همساً على ألسنة بعض الناس في بغداد.

و من بعد از آنکه در این باب (توضیح) شد و در این باب (توضیح) شد
و من بعد از آنکه در این باب (توضیح) شد و در این باب (توضیح) شد
و من بعد از آنکه در این باب (توضیح) شد و در این باب (توضیح) شد
و من بعد از آنکه در این باب (توضیح) شد و در این باب (توضیح) شد

تعليق على مذكرات توفيق السويدي

وقد كنت افترض ان رئيس الوزراء، وخاصة توفيق السويدي لدى كان قد تولّى هذا المنصب مرتين سابقا وها هو يتولاه للمرة الثالثة، كما كان تولّى مختلف المناصب الوزارية مرات عديدة، ان تكون لديه آراء ومقترحات او مشاريع جاهزة ناضجة لم يكن في وسعه، أو لم تتح له الفرصة سابقا لحملها. والآن سحت له الفرصة لتحصيلها. فما ان يتولى المسؤولية الرسمية حتى يتسرع بتنفيذها حالا. لأنّه جاء بهدف انجازها. ولكن رئيس الوزراء خيب طي وطن غيري فيه. فلم يكن لديه سواء عند وضع منهاج الوزارة او عند ممارسة العمل اى منهج عمل او مشروع جاهز. وكنت انتظر منه ان يلاحقني باستمرار بأرائه واقتراحاته ومشاريعه. خاصة فيما يخص الوضع المالي. وتصرمت الايام ولم اسمع منه شيئا بتاتا اللهم الا اسئلة شفوية يسألها بين آن وآخر كيف هو الوضع المالي فأجيبه باختصار لا بأس به وغن جادون في معالجته وكن مطمئنا. وفتحته مرة قائلا له. يا أبا لؤي، اني اعد الآن مشروع ميزانية السنة المالية القادمة واريد ان اقف على ما لديك من اقتراحات ومشاريع لاضع الترتيبات اللازمة لها في مشروع الميزانية فاجابني ليس لدي شيء. وهكذا مرت الايام ولم يفاتحني الا بشيء واحد وهو اعداد مشروع قانون بالغاء ضريبة العرصات، واقتصرت مراجعاته الاخرى على أشياء خاصة. وقلت في نفسي عجباً لماذا اذن كان يسمى توفيق السويدي الى رئاسة الوزارة او يقبل مسؤوليتها حين يكلف بها اذا لم يكن لديه منهج عمل او مشاريع جاهزة سبق له ان هيأها في أوقات فراغه وقد قبل مسؤولية الوزارة لتنفيذها؟ وقد يستغرب القارىء اذا قلت - وانا لا اقول الا الحق بدون أي تحجني على الرجل - وقد ذهب الى رحمة ربّه وليس بوسعه ان يجيب على ملاحظاتي التي ابدتها بحقه - انه لم يتقدم حتى ولا بمشروع واحد يريد تحقيقه. ولذلك استغربت جدا عندما قرأت في

مداً به حقه من صالح حبه . لقد ثابت بعض المصنفات بأني من . . .
بـ حبه صالح حبه مع علمه بأني لا احتاج لمعاونه ولم يسع لدخوله في . . .
وقد فهمته ذلك صراحة عند التأليف غير أن شهادة بورى السعد وبأكد . . .
حمد محمد ناسا كاتب سمع له بأنه سوف لا يعرقل في عمل . . .
حركات اتخذها في سبيل اصلاح الحالة المالية المصعقة والحالات لا حرج
لني لاحتاج الى نسو" ان عمل او انه اجراءات اتخذها" الى ان شهد شهادة
حق ان الرجل لم يتقدم بأي رأي ولم يقترح أي اجراء وسواء كان شعوباً
او تحريراً لمعالجة الوضع المالي الذي كان حقاً حرجاً . والذي كما سبق ان سب
عنبرت معالحتي اناء - على اهميته وقتئذ - امرا روتسا عاديا وجميع
المشاريع المتواضعة جداً التي تقدمت بها لمعالجة الوضع المذكور هيبتها وعرضته
عليه قبل ان تعرض على مجلس الوزراء بساعات قليلة .

ومن يقرأ مذكراته يرى أنه لم يذكر طيلة حياته السياسية . احدا فيها خيرا .
فحين يستعرض فيها اعمال وزارته الثالثة - التي انجزت . كما سبق ان ساء .
عدة انجازات مهمة يأتي في مقدمتها تشريع قانون مجلس الاعمار . وقرار مشروع
الثرثار وعقد قرض له من البنك الدولي للاعمار . لم يذكر احدا من الوزراء
لدين تعاونوا معه بكلمة خير واحدة . بل تحامل على بعضهم . في حين . والحق
يقال ، انه لم يكن له أي دور اطلاقاً ، عدا التردد والتأخيرات التي كان يضعها
قبل ان يبدي موافقته فهو يتبجح بمجلس الاعمار ولم يكن له اي دور فيه .
وهاجم من قاموا بتحقيق تشريعه . ونسي ان يذكر مشروع الثرثار في مذكراته
حتى بكلمة واحدة . هذا في وزارته الثالثة التي اكتب عنها لاني خبرتها بنفسني .
واعتقد . استنتاجا وقياسا ، ان نفس الشيء ينطبق على ما ورد في مذكراته من
اهمال لمن تعاونوا معه في وزارتيه الاخرين والانطباع الذي يحصل عليه
قاريء مذكرات توفيق السويدي انه كان قويا ، طاغيا في قوته ، ولكنه كان في
الواقع خلاف ذلك كما يعرف ذلك جميع من تعاونوا معه . واذا كان غير مرتاح

بحول صالح حبري وزارته. وأنه أهداه ذلك عند تأليف كتابه عن مصر في سنة ١٩٥٠ في "الورارده" ومن أهداه على ذلك "مذكرات حبيب بن حبيب" وهو من مصر وعبر يعرف ما يعرف عن صالح حبري أن بعض لاسمائه في مصر هو "سعيد" وسويدي بعد أن يكون توفيق السويدي قد فهمه من جهة أخرى في مصر. لا يشتركه في الورارده. اللهم إن هذا قول غير معقول. لأن توفيق بن صالح حبري الذي الطولي في تأليف الورارده المذكورة كما يعرف عن مصر على حقيقته لأمره. وكما قال النائب حسن جميل في خطابه في مجلس النواب عند قراءته لأورده الملكة تأليف الورارده لسويدي لئلا يهدى وراره حبري الله عن صالح حبري) بواحه سويدي".

قلت سابقا أن توفيق السويدي راحتي حول موضوع إلغاء صريته لعرضات قائلا أن قيم الأراضي قد هبطت وأنه لا يصح الاستمرار في فرض هذه الصريته. وعندما درست قضية هذه الصريته التي هي صريته على رأس المال لا على المدخولات ووجدتها ضئيلة ولأن قيم الأراضي كانت في واقع الأمر في هبوط. وكان أحد العوامل في هبوطها الهجرة اليهودية - وخاصة بعد تسريع قانون اسقاط الجنسية عن اليهود الراغبين في الهجرة - في حين أن أحد أهداف هذه الصريته كان الضغط على المالكين لعرض أراضيهم للبيع بنفسهم. تهبط أسعارها استجبت لطلب رئيس الوزراء وتقدمت بلائحة قانونية لإلغاء هذه الصريته التي قبلها مجلس الوزراء ثم صدقها مجلس الأمة وأصبحت قانونا برقم ٥٣ لسنة ١٩٥٠.

(١١) صفحة ٤٧ من محضر جلسة خامسة من اجتماع لاعدادى مجلس النواب لسنة ١٩٤٩.

١٩٥٠. المجلد ١٩، تاريخ ١٩٥٠/٢.

حادث استقالة الستة والثلاثين عضوا من مجلس النواب

ومن الحوادث التي لا بد من ذكرها والتي حدثت أثناء مناقشة خطاب
العرش للورارده السودانية النالمة الحادثة المهمة النالمة وهي كما يلي

في الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب المعقد في ١٩٥٠.٣.٦ تكلم السيد
سلمان الشيخ داود نائب العامدة ونحامل بشدة على الشيخ محمد رضا السبي
نائب بغداد لانه وصف عهد نوري السعيد بعهد الارهاب والعواجع والاسماء
بسبب ما تم في عهد - على حد قول السيد سلمان الشيخ داود - من اعتقال
المتهمين بالشوعية والصهيونية والحكم عليهم بالمحاكم العرفية وغيرها. وقد حكم
على بعضهم بالاعدام كما هو معروف. ثم كال المديح لنوري السعيد، ثم تحامل
بشدة على العين مزاحم الباجة جي قائلا انه لم يكن له أي دور في الكفاح
الوطني لانتزاع استقلال العراق. وهاجه لانه ذكر البيعة للملك فيصل الاول
وشروطها في الخطاب الذي كان قد القاه في مجلس الاعيان.

فقام على الاثر السيد علي حيدر سليمان نائب اربيل وقال: الى أي حد
وصل الاستهتار ونحن اين جالسون؟ هذا عيب على كرامة المجلس. فارجو يا
معالي الرئيس ان تمنعوه من الاستمرار بهذا الاستهتار.

فطلب رئيس المجلس من المتكلم سلمان الشيخ داود ان يلاحظ النظام ولا
يس الاشخاص.

فقام على الاثر عبد الرزاق الظاهر نائب بغداد قائلا الاحسن ان نخرج
لان هذا اهانة لنا. فترك نواب المعارضة قاعة المجلس جميعهم ثم استمر سلمان
الشيخ داود في كلامه قائلا ان البيعة التي طلب فخامة مزاحم الباجة جي ان
تكتب وتوزع نعم يجب ان تكتب وتوزع على الخارجين على البيعة. اما الذين
بايعوا بايمان واخلاص فالبيعة منقوشة على قلوبهم وهي جزء من كيائهم. ثم

بإحدى محامى الملك فصل النامى

ثم بأحلى المجلس عىر دفانى وبعد ان اسدفت بكم نسد عىر انهدى
وربر المواصلات والاشعال، ونبود بالاداب الى املاء با المجلس المنسبه
العرافه مند تأسسها، وبالاحرار المسادل بين المؤيدى والمعارضى، وطلبت
بالحاشى عن المساس بالاشخاص وطلبت شطب الكلمات الماسه بالاشخاص
سواء صدرت من المؤيدى او المعارضى واند رنسى المجلس هذا الرأى ووعد
بشطب الكلمات المذكورة.

وفى الجلسة المنعقدة بتاريخ ١١/٣/١٩٥٠. تقدم النواب المسحبون من
القاعة فى الجسة السابقة باستقالتهم وهذا نصها:

معالى رئيس مجلس النواب المحترم

تعتبر الامم الحية مجالسها النيابية معاقل حرياتنا وحصنها السياسى الحصين
له قداسته وحرمته وعندما شرفتنا الامة بتمثيلها فى هذه الندوة اقسنا البمين
الدستورية على القيام بواجباتنا النيابية. اما وقد ثبت لنا وللرأى العام من
سير المناقشات فى المجلس ان هناك خطة مدبرة للحيلولة دون تمكيننا من اداء
هذه الواجبات تارة بمقاطعة الخطباء واحداث الضجيج وحرماننا من ابداء
الرأى فضلا عن صدور عبارات نابية تلحق اهانة بمجلس الامة وتخالف
التقاليد البرلمانية وطورا فى عدم تطبيق احكام النظام الداخلى بالحيدة
المطلوبة.

يجرى ذلك كله فى وقت نشعر بأن البلاد مقدمة على مرحلة سياسية خطيرة
واحداث تتصل بكيانها وكرامتها ومصيرها مما نعتقد بأن هذه الاساليب وتلك
التصرفات يقصد من ورائها خنق صوت المعارضة واضاعة الهدف الاسمى من
قيام نظام برلمانى سليم، ذلك الهدف الذى بذل الشعب العراقى فى سبيل
الوصول اليه ما بذل من تضحيات جسيمة فى الارواح والاموال.

وهذا ما دفعنا الى ان نعلن اننا لا نقبل هذا الوضع ولا نتحمل مسؤولية
اهانة الامة بالاعتداء على كرامة مجلسها لذلك نتقدم باستقالتنا من النيابة

له حج لآله نائبها و لآله مرید لآله

الساجد نعم	ر. ق. عداد
نائب عداد	نائب الدينيه
جعفر ليد	مرهاق الدين فاش اعمال
نائب البصرة	نائب البصرة
حرفي المرحلي	حميل صادق
نائب المنتك	نائب البصرة
حسن حميل	حسن عبد الرحمن
نائب بغداد	نائب البصرة
حطاب الحصري	حدوري حدوري
نائب الكوت	نائب بغداد
ديان العمار	داود السعدي
نائب بغداد	نائب بغداد
روفائل بطي	سعدون المثلث
نائب بغداد	نائب المنتك
صالح شكاره	ريسان الكاصد
نائب الديوانية	نائب المنتك
عبد الجبار الجومرد	عارف قفطان
نائب الموصل	نائب الدليم
عبد الرزاق الحمود	عبد الرحمن الجليلي
نائب البصرة	نائب الموصل
عبد الرزاق الظاهر	عبد الرزاق الشبخلي
نائب بغداد	نائب بغداد
عبيد الحاج خلف	عبد الكريم كه
نائب الكوت	نائب بغداد
علي ممتاز الدفتری	علي حيدر سليمان
نائب بغداد	نائب اربيل

فائق السامرائي	م. ح. ح.
نائب بغداد	م. ح. ح.
محمد رضا النسي	م. ح. ح.
نائب بغداد	م. ح. ح.
محمد مهدي كنه	م. ح. ح.
نائب بغداد	م. ح. ح.
نصره الفارسي	م. ح. ح.
نائب بغداد	م. ح. ح.

يوسف المولى

نائب بغداد

كذلك وردت استقالة من هاشم بركات وبرهان الدين نائبي اعيان وكذلك من نجيب الراوي نائب الدليم ومن عبد العزيز القصاب نائب بغداد ثم تكلم النائب حسام الدين جمعه وابدى اسفه لما وقع ثم طالب المجلس برفض الاستقالة بعد ان وافق المجلس على شطب بعض العبارات الماسة وبعد ان وافق المنكر سلمان الشيخ داود على سحب كلماته. ثم تكلم عدد من النواب مطالبين برفض الاستقالة ثم تكلم رئيس الوزراء توفيق السويدي بنفس اللهجة وطالب المجلس برفض الاستقالة. ثم وضعت الاستقالة بالتصويت فرفضت

وفي الجلسة المنعقدة في ١٩/٣/١٩٥٠.

وقف رئيس المجلس عبد الوهاب مرجان مدافعا عن نفسه مؤكدا حياده في ادارة الجلسات وقال ان هناك فرقا بين التحزب والحزبية ومع انه كان متشيا الى حزب معين فانه في ادارة الجلسات كان حياديا ثم اورد بعض الاحصائيات من ضبط المجلس للسنة الماضية فقال انه يحتوي على ٨٧٨ صفحة منقسمة الى عمودين. وان النواب المستقلين يبلغ عددهم ٣٧ نائبا وان ١٢ من النواب المستقلين لم يتكلموا مطلقا وهم: جميل صادق وصالح شكاردة. وحري المزل. وسعدون المشلب، وريسان الكاسد، وخطاب الخضير، وعبيد الحاج خلف، ومحمد زياد. وعبد العزيز القصاب، ونجيب الراوي، وعارف قفطان وعلي

منه وهو لا . . . كان قد تكلم منهم احد فقد تكلموا فوراً . ولكنهم
تكلموا . . . ولما تم منهم وهو ٢٥ ثانياً فقد تكلموا ما هو محل في
المحضر ١٠٠ عمود من مجموع ١٧١ صفحة كل صفحة تحتوي على عمودين . كل
هذا ويقولون لم نسمح لنا بالكلام . ثم قال . لقد راجعت كثير من احوال
المستقلين في كثير الحساب وكانوا يطلبون مني ان اوعز الى احد من احوالنا
لنواب ان يقدم اقتراح الاكفاء بالذاكرة وكنت اقول لهم انهم قدموا مثل هذا
لاقتراح فكان حوائجهم كلا نحن معارضون وعلى المؤبد ان يقدموا مثل هذا
لاقتراح .

ثم تكلم بعض النواب وطالب ائدهم برفض الاستقالة للمرة الثانية كما
طالب نائب آخر بتأجيل الت في الاستقالة الى جلسة اخرى . واحترار وضع
الاستقالات للتصويت فقبلت .

من هذا الاستعراض المختصر يظهر جلياً ان السيد سلمان الشيخ داود كان
محرضاً من احدى الجهات - ربما البلاط الملكي أو نوري السعيد - وهذا من
باب الخدس والظن - على ان يقول ما قال . ومع ذلك . عند التفكير ملنا في
الموضوع لم اكن اجد سبباً واحداً يبرر استقالة النواب المستقلين . كان
بإمكان المعارضين ان يردوا على سلمان الشيخ داود بشدة دون ان يستقبلوا .
فالنائب يقدم على الاستقالة اذا منع من ممارسة حقوقه وواجباته النيابية التي
جاء الى المجلس من اجل ممارستها - كان يمنع من الكلام او الانتقاد او
الاعتراض والتعبير عما يخالج نفسه وضميره من مشاعر وآلام واره الى غير
ذلك ، وهذه كلها لم تكن واردة اطلاقاً . بدليل الاحصاءات التي اوردها رئيس
المجلس في الدفاع عن نفسه وعن حياده في ادارة الجلسات فقد كان النواب
المذكورون يمارسون واجباتهم وحقوقهم النيابية تماماً . اما ان تستجيب الحكومة
لجميع مطالبهم أو لا تستجيب فذلك أمر آخر . لانهم عندما اشتركوا في
الانتخابات ونجحوا فيها كانوا يعرفون وضع مجلس النواب وعجزه عن فرض
ارادته على الحكومة . اذن لماذا هذه الاستقالة ؟ لماذا هذا الانسحاب من
المعركة ؟ لماذا يتسارع النائب عن الفرصة المتاحة له لاسماع صوته والدفاع عن

• قد سألت مرده متى الثالث و له • الساع على حيد • سب • مرده •
 الاستقالة لخماعة المذكورة وقلت له مرده • الساع • مرده •
 سب • مرده • هل كان • الساع • مرده • سب • مرده •
 الاستقالة • الساع • قال • لا • الساع • مرده •
 محط • كان • الساع • مرده • سب • مرده •
 لاثق • حيد • لا • الساع • مرده •
 الامر • مرده • مرده • مرده •
 مجلس • مرده • مرده • مرده •
 لرجوع • مرده • مرده • مرده •
 ونواب • مرده • مرده • مرده •
 النواب • مرده • مرده • مرده •
 انتخابات • مرده • مرده • مرده •
 درختين • مرده • مرده • مرده •
 السابقة • مرده • مرده • مرده •
 المستقبلين - اي كانت عملة الانتخابات بسيطة غير متعنة.

وقد تمكن صالح جبر - وزير الداخلية يومئذ - من استقالة حزب
 الاستقلال الى الاشتراك في الانتخابات الفرعية. اي تمكن من شق صفوف
 النواب المستقلين مما تسبب ان يهاجم بعضهم بعضا على صفحات الجرائد. ولا
 اعرف في الواقع الاسباب التي فككت التضامن بين حزب الاستقلال وبقية
 النواب المستقلين. واتذكر جيدا اني دخلت مرده على صالح جبر في مكتبه في
 وزارة الداخلية فوجدت عنده - وارجو ان لا اكون مخطئا. لاني اكتب من
 الذاكرة. السيد فائق السامرائي وصديق شئش. وما ان رأيتها حتى هممت
 بالخروج لكي افسح المجال للمجتمعين ان يتكلموا بصراحة. لان وجودي قد
 يمنعهم من التيسط في الكلام نحرية تامة. فطلب مني صالح جبر البقاء. وقال
 للزائرين اظن ان وجود عبد الكريم الأزري لا يمنعنا من الكلام نحرية تامة.

وسمعه الخديوي الذي كان يده يسهل حوله ما في حرم الاستقلال
والمناقص التي سبب سجنه فيها ولا ينادى بفاصل ما في الاستقلال عليه من
مدوى حرب الاستقلال وصالح جبر ولكن ينادى في قد سمعت في
لواقع من حري مامي. وان كنت لا ينادى بانفسط. ولكن ينادى في
سمعه لم يكن يسجد مع ما ثابت بطلان يد الاحزاب من مصر حربه
الاسحاتاب وسحب مدخل الحكومة فيها

ومن الامور التي اذكرها عند اني كنت في مكتب صالح حبه في
الداخلية مدخل نوري السعيد. اما في نفس اليوم ان بعد خروج مني حرب
الاستقلال وهو على الاعلى - اوفي يوم آخر لا اذكره تماما. فقال له في
السعيد. مخاطباً صالح جبر. اني استغرب منك هذا الاهتمام الرائد بحرب
الاستقلال. وبفائق السامرائي وصديق ششل. انك تهتم بهم أكثر من اللازم.
فأجابه صالح جبر يا باشا. ألا ترى من الأصلح ان لا نجعل هذه
الاحزاب تتكتل ضدنا. الا ترى ان الحكمة تقضي ان يستعمل قسما من هذه
الاحزاب الى جاسبا. ومحاول ان تفاهم معها. اني اعتقد ان في اجماع
الاحزاب وتكتلها ضد الحكم خطر كبير يجب تلافيه على كل حال. وكان
جواب نوري السعيد اني ما دمت معتقدا بصواب العمل الذي اقوم به فلا يعني
تكتل الاحزاب وغير الاحزاب ضدي. واتذكر جيدا الاحد والرد الذي
استمر قرابة نصف ساعة بين الرجلين على هذا الموضوع وافترقا وهما
مختلفان. وبني نوري السعيد متمسكا برأيه وصالح جبر يؤكد الخطر الحسم
الذي تتعرض له الدولة من تكتل الاحزاب السياسية ضدها. وقد اثبتت
الحوادث صواب رأي صالح جبر. وخطأ رأي نوري السعيد. كان نوري
السعيد معتدلاً برأيه اكثر من اللازم. ولم يحظر في باله انه ربما يكون على خطأ.
وان الغير ربما يكون على صواب. وما دام مقتنعا في قرارة نفسه بصواب رأيه.
فانه لا يبالي بآراء الآخرين، وان تكتلوا ضده. ولكن نوري السعيد عندما
كان يصبر على رأيه ولا يبالي بآراء الآخرين، هل كان متأكدا ان القوة معه
دائما. كان نوري السعيد يؤكد جازما ان الجيش معه وانه (أي الجيش)
ابعد ما يكون عن التآمر ضد الحكم. وكل من كان يشكك مامه باخلاص الجيش

نظام الحكم القائم كان يعامل بسوء وعامل قومي من قبل السيد محمد
وقائع الثورة أن يورث السيد محمد محمد محمد محمد محمد محمد
والجنس العراقي في وادي الحيرة

ومن الأمور التي لا بد من ذكرها أنني صالح حمد محمد محمد
سبالة النواب المستقلين - من به منطقة بحرية بريد - صالح حمد
حمد لا يهمني أن أشرح نفسي من به منطقة بحرية بريد - صالح حمد
الحكومة، ومن الطبيعي أن أكون مؤيداً منها، ولكن هناك شعفاً عريضاً
يهمني أمره جداً، وقد أسأت إليه في قضية معسرة في يوم من الأيام، بل أسأت
إلى نفسي أكثر مما أسأت إليه في تلك القضية، وأحب أن أذكر عن ذلك
الأساءة - وهذا الشخص هو السيد جعفر حمدي، وأنا من منطقة الكرادة -
المنطقة الانتخابية العاشرة في مدينة بغداد - قد شعرت بأسفاله لسبح محمد
رضا الشبيبي، فاني أتمنى من صميم القلب أن يكون نائب هذه المنطقة السيد
جعفر حمدي، ولذلك مع اني اسكن في الكرادة السرفة فاني لن أشرح نفسي
عن هذه المنطقة الانتخابية، وسأتركها للسيد جعفر حمدي الذي هو أيضاً من
سكان تلك المنطقة الانتخابية وله فيها مؤيدون كثيرون وسأنتفى انتخابه عن
تلك المنطقة ارتياحاً عاماً، ثم قلت لصالح جبر أرجو أن تعتبر هذا قراراً يائساً
مني، فقال وهو كذلك، وكان يضرر تقديراً ومحبة للسيد جعفر حمدي، وهكذا
رشح السيد جعفر حمدي نفسه عن منطقة الكرادة الشرقية - المنطقة
الانتخابية العاشرة - وانتخب نائباً عنها بجهوده وجهود مؤيديه، أما أنا فقد
رشحت نفسي عن منطقة سوق الشيوخ في لواء المنتفك (محافظة ذي قار حالياً)
وانتخبت نائباً عنها.

لائحة قانون المطبوعات والمطابع

حاء كامل الجادرحي. رئيس الحزب الوطني الديمقراطي. لرباربي في مكتبي في وزارة المالية. وكان ذلك في سنة ١٩٥٠ ولما لم يحدد وتركت لي مذكرة مطبوعة على الآلة الطابعة حول حرية الصحافة ولائحة قانون المطبوعات التي كان وزير الداخلية صالح جبر يشغل في اعدادها. ثم رأيت كامل الجادرحي بالصدفة بعد يوم أو يومين وسألني عن المذكرة فقلت له أتي قد استلمتها ثم قال لي انك كنت من الذين اشتركوا في وضع منهج الحزب الوطني الديمقراطي ومن أهم مبادئ الحزب وأهدافه. كما تعلم. الدفاع عن الحريات الديمقراطية ومن أهم هذه الحريات حرية الصحافة والنشر. ثم قال لي أرجو منك أن تقف موقفاً صلباً في هذا الباب. فقلت له سأكون عند حسن ظنك.

وأخذت مذكرة كامل الجادرحي معي وسلمتها إلى صالح جبر وأخبرته بالحديث الذي جرى بيني وبين كامل الجادرحي. وقلت لصالح جبر أتي ملتزم بمبادئ الحريات الديمقراطية التي نص عليها منهج الحزب الوطني الديمقراطي الذي كنت نائباً لرئيسه واستقلت منه لأسباب معروفة ولكني لا أزال ملتزماً بمبادئه. وسلمي صالح جبر مسودة لائحة قانون المطبوعات التي كان قد أعدها. فقرأتها ورأيت فيها ما يشبه القضاء على حرية الصحافة. وسألته ما الذي يدعوك إلى تقييد هذه الحرية الأساسية إلى هذا الحد. وكيف تأمن على تسليم هذه السلطة الواسعة إلى وزير الداخلية؟ ألا تخشى أن تستعمل هذه السلطة ضدك في يوم من الأيام وتندم على منح السلطة التنفيذية المتمثلة بوزير الداخلية هذه السلطة الواسعة وهذا السيف المسلط على رقبة الصحافة؟ لماذا لا نعطي للناس مجالاً للتنفيس عما يعانونه من ضيق وآلام وللتعبير عما يحول في خواطرهم من آراء وانتقادات وما يخامر نفوسهم من تطلعات؟ وانفجر صالح جبر يتحامل على الصحافة وأخذ ينعته بالمفرضة وقال

بأن أصبحت وكثيراً لا أسمع إلا من يردد اسمي في كل مكان. واليسوعى وجميع من يرددون اسمي في كل مكان. وهذا هو وجهه وهو بها كما يقول هذا. حينئذ قد سمعته من بعض الناس. ثم أتيت إلى يسوعى وجميع من يرددون اسمي في كل مكان. لهذا الغرض "لا يرى أن لأفعل أن سمع هؤلاء. بل سمعوا باسمي. بل تدفعهم إلى النشاط السرى ولعل بالخدمة". ثم قلت له: "حينئذ بعد أن تعد النظر في الموضوع وتفكر فيه ملياً

وبعد يوم أو يومين التفت لتوفيق السورى في محله فقلت في نفسي: "فاخك في موضوع لائحة قانون المطبوعات. لا أعرف لماذا صاحبت وسمعت صالح جبر بصر عليها هذا الإصرار الذى لا موجب له. ثم قال: "حينئذ يكون الحديث بسراً وإني أعتمد عليك فى أن لا تخبره بما سأفعلك به. قال: "بى أنصارك أنى ضد هذه اللائحة التى ليس هذا وقتها وسألنى ما هو رايك بحجها؟ أجبت بصرحة أنى ضد هذه اللائحة من حيث المبدأ والأساس. وقد أبدت لصالح جبر راي بصرحة تامة وطلبت إليه إعادة النظر في الموضوع. ولكن أجده مصرراً عليها ولعل مرور الأيام سبلس موقفه وتدفعه إلى تغيير رايه.

ولكنى وجدته أكثر إصراراً كلما مرت الأيام. ظن أن حجاب أخرى كالب تدفعه وتحرضه على السير في اللائحة حتى يتم سريعتها. ولا بد أنه كان قد وعداها بانجازها. ذلك انه كان يلين ويبدو كأنه قد اقتنع بوجهة نظرى. وفى اليوم التالي يأتى وقد تصلب موقفه أكثر من السابق. وصرت أستغرب من هذه الظاهرة. ثم قلت لصالح جبر يوماً هل أنت متأكد من زملائك ومن مجلس الأمة - بمجلسيه النواب والأعيان من هذا الموضوع؟ فاستغربت من سؤالى وسألنى ماذا تقصد؟ أجبت أنه كلامى واضح. وبقي مصرراً على رايه. ولكن أحداً لم يكن يرغب في الاصطدام به علانية. لا به ولا بالجهات التى كانت تدفعه وتحرضه. ولم يبق أماننا. نحن المعارضين لللائحة، إلا الالتفاف

حرم الموصوف . و قد صدق ثلاثه على مجلسهم انه . فادوا هذه حديث في مجلس
 ليو . و قد صدق على هذه منه انه من حديث السلف . ان حبيب الموصوفه . قال
 صالح حرم نفسه جميعا . المحبة باسمه . و قد صدق عليها لانه . هذا
 بحر . بعد ثلاث طقمه عليها . و حاتم محمد صدوق حسن و قاسم يعني
 واحدا في توفيق السويدي . ان من ثمانية طقمه و حده للتحليله . ان
 مررها من قبل مجلس النواب . لا وهي . لإجلال بالنصاب . وقال انه قد صدق
 على هذا الأمر مع رئيس المجلس و طلب إلى أن أكرم السر . و هكذا تم لإجلال
 بالنصاب . ولم تمر ثلاثة . ولم أحرر صالح حرم . بالطبع . عاتق لا يوافق عنه مع
 توفيق السويدي . و مرث لآباء . وأصبح صالح حرم في عدد المعارضين . وقال في
 كم أنا مسرور من ثلاثة تطوعات لم تمر . فسكت وانسجت . و توفى صالح حرم
 إلى رحمة ربه . وهو غير عارف بالسر . ولكني في قراره يعني و وحدا في كتب
 صادقا مع صالح حرم - الصديق الذي اعتره وأحبه . والمثل يقول صدقتك من
 صدقك لا من صدقك كما كنت صادقا مع نفسي .

نوري السعيد يطلب إلى الإشتراك في وزارته الحادية عشرة وزيراً للمالية واعتذارى

بعد استقالة وراره توفى السويدي الثالث في أيلول ١٩٥٠ حدث سعد
للسمر للالتحاق بعائلي التي كانت تصطف في لسان وبعد يوم أو يومين من
قبول الاستقالة. وبما كنت بصحة أخي في رباره لأحد لأقرباء. وكنت قد
تركت في بيتي رقم تلفون البيت الذي كنت في رباره. اتصل في بلعوساً السيد
أحمد مختار بابان - الذي كان وقتئذ رئيساً للدواوين الملكي - وقال أن
السيد نوري السعيد موجود في داره ويريد مقابلتي على عجل. أحسنه سأكون
عندكم في خلال ربع ساعة. وبعد مدة قصيرة وصلت دار السيد أحمد مختار بابان
فوجدت نوري السعيد في انتظاري في الحديقة. وبعد السلام عليه قال لي -
بمحضور أحمد مختار بابان - أنه. وكثيرين غيره. كان مروراً من نخاعي في
وزارة المالية. وأنه لذلك قرر أن يطلب إلي الإشتراك في وزارته التي كلف
بتشكيلها وزيراً للمالية. فسألته من سيكون مع فخامتكم في الوزارة؟ أجابني
لماذا يهمك ذلك؟ أنت تتعاون معي. أجبته ولكن أريد أن أعرف مع من
سأشتغل؟ أجاب سيكون في الوزارة الدكتور ضياء جعفر والسيد خليل كته
وعبد الوهاب مرجان وعدد أسماء أخرى. فسألته وصالح جبر؟ أجابني أن
صالح جبر يريد وزارة الداخلية وأنا قررت أن أحتفظ بها لنفسى. ولذلك.
على أغلب الاحتمال. لن يشترك صالح جبر في الوزارة. ثم قال لي يا عبد
الكريم. إنك قد نجحت في وزارة المالية. وإنك كرجل ناجح. أريد أن لا
تربط مصيرك سياسياً بأي أحد. بل تكون تحت تصرف الدولة. وفي وزارة
المالية بالذات. لمدة طويلة. أجبته أشكر فخامتكم على حسن ظنك وأرجو منك
أن تمهلني إلى الساعة العاشرة من صباح الغد لكي أعطيك الجواب. أجابني.
بمحضور أحمد مختار بابان. لم أكن أتوقع منك هذا الجواب يا عبد الكريم. وعلى
كل فاني سأنتظر جوابك في الساعة العاشرة غداً في غرفة أحمد مختار بابان في

لللاط الملكي وافرما وبوا دهب إلى دار صالح جبر فأحبهه بما جري
وسأله عما سمعه بين نوري السعيد وأحبابي أن نوري السعيد غير حاد في
تكلّفه في الاشتراك في الوزارة المملة. وأنه لن يشترك فيها ثم قال لي لا
أود أن أمدى رأياً بخصوص اشتراكك في لوزاره المملة لأنك أعرف بأمور
ومصلحتك. ثم افرقنا. وفي صباح اليوم التالي ذهبت لأجمع أوراخي الخاصة في
ديوان وزارة المالية وإذا بالسيد أحمد مختار بابان يقول لي بالتلفون أن نوري
السعيد يتطرق في مكنته (أي مكتب أحمد مختار بابان). أجبته سأحضر بعد
دقائق وذهبت تواء إلى اللاط الملكي ووجدت نوري السعيد مستظراً. فأنلي
ماذا قررت؟ أجبته أوافق على الاشتراك في وزارتك بشرط اشتراك صالح
جبر فيها. أجاب إذن استدعي صالح جبر للمجيء إلى هنا لعلنا نتمكن من
اقناعه بالاشتراك في الوزارة. فاتصلت بصالح جبر تلفونياً من غرفة أحمد مختار
بابان. وكان في ديوان وزارة الداخلية. وقلت له أن نوري السعيد وأحمد
مختار بابان. وأنا نرغب في مجيئك إلى هنا. أجاب سأكون عندكم بعد مدة
قصيرة. وفعلاً حضر بعد دقائق. وجرى. بحضور أحمد مختار بابان.
نقاش طويل وعتاب مرّ. وأخذ وردّ بينه وبين نوري السعيد امتد من الساعة
العاشرة والنصف صباحاً حتى قرابة الساعة الواحدة بعد الظهر. وملخص
النقاش أن صالح جبر يعتبر أن إبعاده عن وزارة الداخلية دليل على انعدام
الثقة بينه وبين نوري السعيد. كما أنه دليل على أن نوري السعيد قد اتفق مع
خصوم صالح جبر وأيد آراء المعارضين بحقه فأبعده عن وزارة الداخلية. ثم قال
صالح جبر أنه يصعب عليه التعاون في الوزارة الجديدة في أي منصب ما دامت
الثقة معدومة بينه وبين نوري السعيد. ولذلك فانه يرفض نيابة رئاسة الوزراء
كما يرفض وزارة الخارجية اللتين عرضهما عليه نوري السعيد. ثم خرج.
والتفت نوري السعيد إلي وسألني عن قراري النهائي. أجبته يصعب علي في هذا
الوضع الاشتراك في الوزارة. فنهض نوري السعيد من كرسيه وقال للسيد أحمد
مختار بابان أرجو ابلاغ نائب الوصي - الأمير زيد - أني أعذر عن تأليف
الوزارة. وخرج أحمد مختار بابان ليخبر الأمير زيد بقرار نوري السعيد. ثم
رجع بعد خمس دقائق وقال لي أن نائب الوصي يستدعيك إلى غرفته. فذهبت

بصفحة بانان فوجدت الأمة بدخانه حفلة حمد بن محمد بن حفلة حمد بن محمد بن
عبد علي كثيرا على هذا السمع. وحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن
الوزارة الجديدة فقلت وحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن
مكتوب عند الكرم دليل على موقعه فقلت له لامة ذهب بن محمد بن محمد
واحدة بذلك. ورحلنا معاً. وأحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن
فقلت بنوري السعد من بانان أن بني حفلة الاسير في ساعة ساعة
ونصف من بعد ظهر ذلك اليوم. وكان يوم الخميس فقلت بنوري السعد
لمادا هذا الاستعجال وأرى تأجيل حفلة الاسير بن يوم السبت. فوافقني
ذلك. وفي يوم الجمعة عصراً. وكان أخي عبد الأمير لارزي في بيتي فقلت في
مير القاضي وقرأ علي بالملفون الرزي أسماء أعضاء. نور زده نفسه فوجدت
أن تعبيراً كبيراً قد حدث في الأسماء. فقلت لنفسي أن هذه فرصة جيدة حب
اعتنامها للاعتدال لأنني لم أكن مرتاحاً نفساً. فاقبلت بانان بالهاتف لتسبر
منه عن التعميرات المذكورة أجابني أرحو السؤال عنها من بنوري السعد
مباشرة. وأخيراً قررت أن أحرر رسالة اعتذار عن الاشتراك في نور زده.
وفعلاً حررت الرسالة وبعثت بها مع سائق سارقي إلى دار بنوري السعد وبعد
ساعة سألت بانان تلفوناً إذا كان بنوري السعد قد اتصل به أخاب. نعم. وبنه
أبلغه أن عبد الوهاب مرجان سوف يكون وزيراً للمالية بالوكالة بالإضافة إلى
وزاره المواصلات والأشغال. وفعلاً تم تأليف الوزارة في اليوم الثاني على النحو
المعروف.

في عصر ذلك السبت كنت مدعواً إلى حفلة كوكسيل في دار مدير شركة
اندروير. (ANDREW WEIR CO) وكنت متردداً في الذهاب إلى الحفلة
المذكورة لأنني كنت أتوقع حضور بنوري السعد في الحفلة. ولم أكن أرغب في
مواجهة عتابه. والرجل كان لطيفاً جداً معي. خاصة وأن أحمد مختار بانان
أخبرني أن الرجل لم يبذل من الجهد في اشراك شخص في وزارته بفدر ما يدل
معي. وأنه كان راعياً جداً في أن أتعاون معه. وأخيراً قررت الذهاب إلى
الحفلة. وصح ما كنت أتوقعه. فوجدت بنوري السعد واقفاً بجانب السفير
البريطاني وحالما سلمت عليه رحب بي ترحيباً حاراً وقال انه سوف يبقى وزاره

ثالثه شاعره في حب رحوعي من سمرقاني إلى لسان وأوروبا. وبه ميمته
باسم كمي في الوزارة وكان في عاهه اللطف والودد معي. الأمر الذي كان
يحاط بمرونة هذا الرجل لأني كنت أنويع أن غايبي بعض ما وعده.
ولكنه. على عكس ما كنت أنويع. كان لطيفاً عاهه اللطف ثم سألني عن موعد
سمرقاني وحضر إلى المطار لوديعي وكذلك حضر صالح جبر.

وبعد رحوعي من سمرقاني إلى لسان وأوروبا جاء لربارقي في سني الدكتور
صاء جعفر وعبد الوهاب مرجان وقال أن رئيس الوزراء يريد استصدار
إرادته ملكية تنعسي وزيراً للمالية وسألني عن قرارتي أجتهد أني سأذهب
لمواجهة فحاشه والنظام معه حول الموضوع. ثم جاء لربارقي السيد أرشد
العمرى وقال انه سمع أني مكلف بوزارة المالية ونصحني بالموافقة ولم أعرف ما
إذا كانت تلك النصيحة من عبده أم أنه كان مكلفاً من جهة ما بتقديمها.
وكذلك جاء لربارقي أحمد مختار بابان وقدم لي نفس نصيحة أرشد العمرى.
وأخيراً رأيت أن واجب الوفاء لصالح جبر الذي وقف مني دائماً موقف التأيد
يفتضي مني أن أقضامن معه وامتنع عن الاشتراك في الوزارة بدونه. يضاف إلى
ذلك أني وجدت بعد الخبرة التي كنت اكتسبتها في وزارة توفيق السويدي
الثالثة عن الأشخاص الذين كنت تعاونت معهم والذين كان بعضهم سيضم إلى
الوزارة الجديدة. إن غياب صالح جبر عن الوزارة وفقدان تأييده المستمر لي.
سقلل من امكانيات النجاح في تحقيق المشاريع الإصلاحية. ومع أن نوري
السعيد أكد لي بأنه كان سيؤيدني أكثر من صالح جبر فاني بقيت مصراً على
امتناعي عن الاشتراك في الوزارة مدفوعاً بدافع الوفاء لصالح جبر. وذهبت
لزيرة نوري السعيد في داره وبيّنت له الأسباب التي دعّنتني إلى الاعتذار
والتي لم يقتنع بها وأبدى لي بالغ أسفه وقال لي كنت أتمنى من صميم القلب أن
أتعاون معك ولكن ماذا أعمل وأجرك غير مطمئن وغير راغب. وانصرفت
من عنده شاكرًا موقفه وثقته و متمنياً له النجاح في مهمته. وعلى أثر اعتذاري
النهائي عين عبد الوهاب مرجان وزيراً للمالية بالأصالة.

لقد لامي الكثير من اخواني على هذا التمتع الذي لم يحدوا له - في

نوري - مبرراً وقالوا إن موقفك هذا قد أفقدك صدقه ودعمه ومساندته حتى
 مولى كان يريد أن يزعجك ويدفعك إلى قمة المسؤولية لأنه كان يسمي ذلك قمة
 ومسئولية كما قالوا إن وجود أمانك إلى جانب نوري السعيد كان مسؤولاً عنه
 تأخرت حصة ولا أعرف ما إذا كانوا متسببين في تأخير هذا أم لا وهذا ليس
 على ذكر هذه التفاصيل. لا من باب السجع. ولكن لأبين محضاً في
 وهذا كثير من غيري - ثم أكن راعياً في الوزارة. بل على العكس كنت
 راعياً فيها. ومندراً مسؤوليتها إلا إذا وجدت أن هناك محالاً لتحقيق
 بعض المشاريع الإصلاحية التي كنت أسمى لتحقيقها. وقد أكون محظناً في
 تقديرى - وقد أخطأت فعلاً عندما اشتركت في وزارة فاضل الجمالي الأولى

تكليف نوري السعيد بإياد برئاسة الوفد العراقي إلى الهند

وبعد أن انتهت قضية اشتراكي في الوزارة على الشكل الذي شرحته رارني
 ذات يوم في بيتي الدكتور ضياء جعفر. وكان وزيراً للاقتصاد. وقال أن
 الحكومة قررت أن توفد وفداً إلى الهند للمفاوضة مع حكومتها حول مختلف
 لشؤون الاقتصادية والتجارية. وسيكون من ضمن الوفد عدد من أعضاء
 عرف التجارة ومن جملة التمرور إلى غير ذلك وقد رأى نوري باشا أن تكون
 نائب رئيساً للوفد. ثم قال واني بدوري أيدت نوري باشا في رأيه. وقد كلفني أن
 فأتحك في الموضوع وأرجو أن توافق عليه. أجبتة شاكراً حسن ظنه وحسن
 ظن نوري باشا والتفاتتها الكريمة. ورجوت منه امهالي يوماً واحداً أو يومين
 لتفكير في الموضوع. ولا أتذكر الآن. بعد مرور هذه المدة الطويلة السبب
 الذي دعاي إلى الاعتذار ولكني أتذكر جيداً أنه كان سبباً وجهاً. وذهبت
 إلى الدكتور صياء جعفر. وأعربت له عن اعتذاري فأبدي أسفه. ولا أدري
 بما اغتبر نوري السعيد اعتذاري هذا برهاناً آخر على عدم توفر الرغبة لدى
 في التعاون معه بأي شكل كان. وأحيراً كلف علي ممتاز برئاسة الوفد الذي
 سافر إلى الهند.

صالح جبر يدعوني للانتساب لحزبه وان اكون سكرتيرا عاما له واعتذارى عن ذلك

في صبيحة يوم من الايام، رن جرس التلفون في دارى، وادا بالدكتور فاضل الجمالي يكلمني، ويدعوني ان اذهب الى داره لشرب القهوة، وللإجتماع بالسيد صالح جبر، الذي كان قد كلفه بالقيام بهذه الدعوة، والذي كان سيكون حاضرا في عين الوقت. فسألته وما هو الغرض من هذا الاجتماع؟ اجاب انه لا يعرف بالضبط، ولكنه يتصور ان صالح جبر يريد ان يطلب منى الانتساب الى حزبه، وان اكون سكرتيرا عاما للحزب. اجبته انت تعرف ان هذا غير ممكن لاسباب عديدة، فقال الدكتور الجمالي، انه يعرف ذلك، ولكنه فضل ان يصدر الاعتذار منى مباشرة.

وفي الموعد المعين حضرت في بيت الدكتور الجمالي فوجدت صالح جبر بانتظارى. وقد فاتحني، بحضور الجمالي، حول الموضوع الذي جرى الاجتماع من اجله، وقال لي: أنت تعرف اننى قد اقدمت على خطوة سياسية مهمة، وهي تأليف حزب الامة الاشتراكي، لاني صرت اعتقد ان الاشتغال في السياسة على اساس غير حزبي عديم الجدوى، واني الآن في سبيل التحري عن شخصيات قوية تعاونني في المهمة الشاقة التي عزمتم على أن اضطلع بها. وبعد التفكير الطويل، وبعد التعاون المثمر الذي جرى بينك وبينى في وزارة السيد توفيق السويدي الثالثة في سنة ١٩٥٠، وجدت فيك الشخص المناسب والقادر على معاونتي فيما اقدمت عليه، وكللى امل ان تستجيب الى دعوتي هذه بأن تنتسب الى الحزب وتصبح سكرتيرا عاما له.

أجبته انت تعرف ما اكنه لك من صداقة ومودة، وان أنس لن انسى التأييد والدعم القويين الذين لقيتهما منك عندما تزامنا في الوزارة في سنة ١٩٥٠، ولكن بالرغم من كل هذا وبالرغم من الكثير الذي يجمع بينى وبينك، وبالرغم

من رعى تشديده في معاوسك. فإني شعرت به بعد عني - كنت حزين
و - كوني سكرتيرا عاما له. كنت اليوم التاسع في نفعه بيدي من قبله
كثير. ان لم يكن القسم الاكبر. من اعضاء حزبك. فما جعل نفعه - معي -
متعددا. وغير خاف عليك ان التعاون في دحل في حزب سياسي سمحت
توفر حداً أدنى من التعارب والاسهام الفكري بين اعضاء الحزب. في شعري
- هذا الحد الأدنى غير متوفر بين وبين كثير من اعضاء حزبك

كذلك ليس بخاف عليك اني كنت من مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي.
ومن الذي اشتغلوا في وضع منهاجه. وانت تحت عضوا في اللجنة الادارية
المركزية للحزب. ثم انت تحت نائبا لرئيس الحزب. وقد استقلت من الحزب
بأساس معروفة (أخذها القاري. في محل آخر من هذه الذكريات). بالرغم من
الاسهام الفكري الذي كان موجودا بيني وبين كثير من اعضائه. وليس من
المعقول ان انتقل من الحزب الوطني الديمقراطي الى حزب الامة الاشتراكي

ثم سألت صالح جبر هل انت جاد في تحقيق الاشتراكية عندما اقدمت على
تسمية حزبك بحزب الامة الاشتراكي. وهل تستهدف حقيقة احراء تعبير
حذري في النظام القائم - اعني النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي القائم؟
جابني اني عازم بكل اخلاص ان احقق جميع ما نص عليه منهاج الحزب. ثم
سألته وما هو موقف بقية اعضاء الحزب؟ اجاب ان موقفهم لا يختلف عن
موقفي. ثم قال اني لا أفهم استغرابك ولا استغراب بقية الناس من تسمية
حزبي بـ «الاشتراكي» فالموضوع كله يدور حول المعنى المقصود بالاشتراكية.
ثم سألتني ماذا تعني الاشتراكية عندك مثلاً؟ اجبته أولاً أريد ان اعلمك بأن
مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي - وكنت أنا من بينهم - لم يتبنوا
الاشتراكية مبدأً للحزب عند تأسيسه. وان تبني الاشتراكية مبدأً وشعاراً
للحزب تحقق بعد مدة طويلة من تأسيس الحزب. وعلى كل بعد مدة طويلة من
تاريخ استقالي من الحزب. ثانياً ان هناك معنى واحداً للاشتراكية وهو المعنى
الذي كانت تهدف اليه الاحزاب الاشتراكية التي تأسست في اوروبا في خلال
النصف الثاني من القرن التاسع عشر - وفي اوائل القرن العشرين وهو -
كهدف نهائي - «ان تكون جميع وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل ملكاً عاماً

للدولة او للمؤسسات العامة الاخرى، ولا يسمى منها شيء بذكر في ايدي
الافراد او الشركات ،، وذلك بمقصد منع استغلال الانسان لاحقه الانسان.
استناداً الى النظرية الماركسية - نظرية القيمة الفائضة - Surplus Value
وبعد ان تبادلنا الاراء حول مفهوم هذه النظرية قلت له في الدول التي
تسود فيها الديمقراطية السياسية يجري انزعاج وسائل الانتاج والتوزيع
والمبادلة من ايدي الافراد والشركات باستملاكها بالتشريع الديمقراطي
المصحوب بالتعويض العادل. اما في الدول الشيوعية فان انزعاج وسائل
الانتاج والتوزيع والمبادلة من ايدي الافراد والشركات يكون عادة بمصادرتها،
وبدون اي تعويض. عادل، او غير عادل، كما جرى في روسيا سنة ١٩١٧ وفي
دول اوروبا الشرقية التي جرت فيها انقلابات شيوعية، ذلك لان الاحزاب
الشيوعية استناداً الى النظرية الماركسية الآنفة الذكر تعتبر ان رؤوس الأموال
والممتلكات كلها سرقات متراكمة من جهود العمال، واسترجاع المال المسروق لا
يستوجب التعويض بتاتا.

هذا هو المعنى الذي كانت تنادي به الاحزاب الاشتراكية كهدف نهائي.
وعندما تولت بعضها الحكم اخذت تطبق هذا المبدأ تدريجياً، وسارت في عملية
التأميم بحذر شديد. فحزب العمال البريطاني عندما جاء الى الحكم في سنة ١٩٤٥
اثر الانتصار على المانيا النازية، اقتصر في الخمس سنين الاولى من حكمه على
تأميم صناعة الفحم الحجري والسكك الحديدية وبعض وسائل النقل الاخرى.
وشركات توليد القوة الكهربائية ثم صناعة الفولاذ، وكذلك البنك المركزي -
بنك انكلترا (Bank of England)، مع تعويض عادل للمالكين السابقين. أما
باقي الصناعات والمصارف التجارية وجميع النشاطات والخدمات الاقتصادية
والتجارية وغيرها فقد ابقوها في ايدي اصحابها^(١).

(١) بعد استقالة كلمنت آتلي (Clement Attlee) من رعاية حزب العمال في اواخر سنة ١٩٥٥
وانتخاب كيتسكيل (Gaitskell) رئيساً للحزب، وعلى أثر فشل حزب العمال في ثلاثة انتخابات بيانية
عامة متتالية. كانت آخرها انتخابات سنة ١٩٥٩. رأى الزعيم الجديد للحزب ان يعاد النظر في
اهداف الحزب كما نص عليها في دستوره ومهاجه وطالب بالتخلي عن المادة الرابعة من دستور

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية واستشار المهجرات النازية مع بعض النازيات . مع تعويضات عادلة، في أوروبا الغربية لم يسأحت حيث تمت بعض المصارف التجارية، كما صودرت معامل بعض الأشخاص الذين تعاونوا مع السلطات النازية كمعامل ساراب ريبو وكذلك الحال في إيطاليا التي تمت فيها بعض المصارف التجارية^(١).

ولكن في البلدان الثلاث المارة الذكر وكذلك في جميع بلدان أوروبا الغربية، حتى البلدان التي استمر فيها حكم الاحزاب الاشتراكية لمدة طويلة، كالبلدان الاسكندنافية، حيث جرت بعض التأميمات، فلا تزال معظم وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل في ايدي القطاع الخاص^(٢).

وهناك معنى آخر للاشترابية - وهو المعنى المتعارف عند جماهير الناس - اي المعنى المرتبط بالضرائب التصاعدية على انواع المدحولات، وبتهيئة مختلف انواع الخدمات الاجتماعية التعليمية والصحة، وبالصناعات الاجتماعية المتنوعة، وبالقوانين الصارمة للعمل لكي تضمن للعمال شروط عمل ملائمة عادلة، وبمحدود دنيا للاجور الى غير ذلك مما يستهدف ضمان حياة كريمة للعامل والمواطن من جهة، وتهيئة جوّ وشروط من العدالة الاجتماعية في المجتمع من جهة اخرى، واهمها تقليل الفوارق بين الطبقات وتهيئة فرص متكافئة للجميع.

الحزب التي تنص على ان يكون هدف الحزب الملكية العامة لوسائل الانتاج والتوزيع والتبادل. وقد تسبب طلبه هذا في نشوب خلاف حاد في داخل الحزب مما اضطر زعيم الحزب في آخر الامر أن يقل حلاً وسطاً - وهو تعهد اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب بالايقاء بالاحتفاظ بالمادة الرابعة المذكورة التي كانت موضوع النزاع مع اضافة بيان وتفسير جديد عن مبادئ الحزب (الصفحة ١٢١ من كتاب تاريخ مختصر لحزب العمال لمؤلفه هنري بيلنج

A Short History of the Labour Party By HENRY BELLING

(١) لقد امت في سنة ١٩٦٩ جميع شركات توريد القوة الكهربائية في ايطاليا.

(٢) لقد اكتشفت في خلال سفرني الى السويد في ١٩٧٧ ان ٩٠٪ من وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل كانت لا تزال في ايدي القطاع الخاص وان ٥٪ منها كانت في ايدي الجمعيات التعاونية و ٥٪ فقط كانت ملكاً للحكومة.

وهناك سبب آخر لاعتماد البعض للاشتراكية وهو أنهم يعتقدون ان التنمية السريعة للبلدان المتخلفة، واستثمار امكانياتها المادية اسبق من معدل متربطاً بهذه الاهداف على الملهم ووضع سبلها معمولاً بالاولويات، ويحقق النظم بأقصى سرعة ممكنة هدف احراجها من حالة التخلف الى حالة التطور لا يمكن ان تتحقق الا عن طريق الاشتراكية التي تحمل جميع وسائل الانتاج والتمويل والتبادل ملكاً عاماً للدولة وغيرها من المؤسسات العامة وذلك لتسخر جميع الموارد وفق تخطيط اقتصادي مركزي لعرص التنمية التي تعتبر بالأساس للدول المتخلفة - بعد الدفاع - الواجب الاول والهدف الاسمي للدولة

والآن بعد هذه الايضاحات اود ان اسأل فحامتكم هل كنت مدفوعاً بتسمية حزبك بـ « الاشتراكي » بالنظرية الماركسية المذكورة؟ وهل تعتقد ان التنمية السريعة للعراق لا تتحقق الا عن طريق الاشتراكية؟ ام انك تعي بالاشتراكية المعنى المتعارف عند عامة الناس؟ اجابني صالح جبران الذي اقصده بالاشتراكية المعنى المتعارف عند جماهير الناس والمرتبطة بالضرائب التصاعدية والخدمات الاجتماعية الى غير ذلك. وليس المعنى المرتبطة بالنظرية الماركسية وهذا ما استهدف تحقيقه بكل جد واخلاص حسب المنهج المعلن للحزب. ثم جرى البحث عن مجلس الاعمار والذي شرع في تأسيس بعض المشاريع الصناعية بأموال الدولة. وعلى أساس ملكية الدولة لها دون ان يقرر حدود وقواعد السياسة العامة التي يتبعها في الملكية الصناعية. اي انه سار عملياً في طريق الاشتراكية ودون ان يحدد حدود كل من القطاعين الخاص والعام.

ثم قال وفي الواقع ان الدولة العراقية سارت عملياً في بعض مشاريعها في طريق الاشتراكية سواء في قطاع الخدمات العامة كالصحة والتعليم في مختلف مراحله وانواعه، والتلفون، والكهرباء، والماء، اما منذ تأسيسها (أي الدولة العراقية) أو في مراحل متأخرة من عمرها عندما استمكنت السكك الحديدية. ثم ان اهم مرفق اقتصادي. وهو في الواقع المرفق الاقتصادي الرئيسي الذي يكون اكبر نسبة من الانتاج القومي وهو في عين الوقت المصدر الرئيسي لايادات الدولة والمصدر الاكبر لتمويل مشاريعها الانمائية هو في الاصل ملك

الدولة - اعني به مرفق النفط^(١) ثم قال ان الدولة بسبب رؤوس الاموال الكبيرة التي ستكون تحت تصرفها من مرفق النفط لا بد ان تقع على عانقها الدور الرئيسي في التنمية الاقتصادية ولكن المبادرة الفردية والمطاع الخاص يجب ان يلعب دوراً مهماً جداً في هذه التنمية ولذلك لا بد من تشجيعه. قلت له اذن تقصد ان وضع شعار الاشتراكية على الحزب هو اقرار لواقع قائم منذ زمن بعيد. قال كذلك. ثم أضاف انه يريد ان يوسع في الخدمات الاجتماعية الى اقصى حد ممكن اقتصادياً ومالياً وقال هذا ما كان يعنيه بالاشتراكية. ثم جرى البحث في موضوع الزراعة في العراق التي كانت تتميز بطابعها الاقطاعي ذي الملكية الواسعة وضرورة اتخاذ اجراءات لتقليص هذه الملكيات الواسعة وتشجيع الملكيات الصغيرة.

وبعد مناقشات أخرى اتفقنا على ان المصلحة تقضي ببقائي مستقلاً عن الانتساب الى الحزب في الظروف السائدة انئذ، كما اتفقنا على ان نبقي صديقين حميمين نتعاون في ميادين أخرى وبقينا كذلك الى ان توفاه الله الى رحته في سنة ١٩٥٧.

(١) كان القطاع العام قبل التأميمات التي جرت في ١٤ تموز ١٩٦٤ يكون نسبته كبيرة من النشاط الصناعي كان يقدرها البعض بما يتجاوز الـ ٩٠٪ من المجموع.

في يوم الانتفاضة

بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ وهو اليوم الذي سمي فيما بعد بيوم «الانتفاضة»، كنت مدعوا الى وليمة غداء لدى السفير الهندي في السفارة الهندية التي كان مقرّها يومئذ في حي الوزيرية في شمال بغداد. وكان ذلك السفير واسمه (خوب جاند) ذكيا جدا ومثقفا، كما كان، قبل ان تحصل الهند على استقلالها، قد تفرس في الخدمة المدنية الهندية. وكان الجو السياسي في العراق يومئذ متوترا متلبدا بالغيوم، وكان واضحا لدى جميع المراقبين ان الوزارة كانت اعجز من أن تسيطر على الموقف وتعالج المشاكل القائمة، وان عمرها (اي الوزارة) كان قد انتهى وان رئيسها مصطفى العمري كان قد قدم استقالته الى الوصي على العرش^(١). وكان موضوع الساعة في الخلافات الكثيرة القائمة بين الحكومة ومعارضيه وقتئذ تغيير قانون الانتخابات النيابية. فالحكومة، التي كانت تمثل رأي القصر الملكي ونوري السعيد، كانت مصرّة على بقاء الانتخابات على درجتين، على الاقل في الانتخابات التالية، بينما المعارضة المتمثلة بالاحزاب السياسية (عدا حزب نوري السعيد) كانت تريد تبديلها بمرسوم تشريعي الى انتخابات مباشرة اي على درجة واحدة وبدوائر انتخابية فردية، وقد جعلت استصدار هذا المرسوم شرطا لاشتراكها في الانتخابات

السياسة وامدركت الحكومة بأنها - اي الاحزاب السياسية - ستدفع
الانتخابات اذا لم يصدر المرسوم التشريعي لانه لا يمكن ان يكون
سوى كيف ان نوري السعيد عارض هذا التمدل بانه وذلك في بعض احوال
بذكر ياتي عن الحياة السياسية.

وقد دار الحديث مع السفير قبل الغداء وفي خلاله عن الوضع السياسي
بصورة عامة وعن تدمير الناس من تفيد الحريات وتربف الطاء الديموقراطي
وتزوير الانتخابات بصورة خاصة ومن طمان السلطة التنفيذية على يده
السلطات وانصياها للنفوذ الاجبي - العربي بطبيعة الحال، والبرطاني على
الاخص، وكان السفير يندد طيلة الوقت بسياسة نوري السعيد المائلة للتحالف
مع الغرب وضم باكستان الى مثل هذا التحالف. وكانت المعلومات تصل الى
السفير تباعا من الاشخاص الذين كان قد ارسلهم للاستقصاء عما يجري في البلد
فاخبرني، ونحن على مائدة الغداء ان تدهورا خطيرا قد حدث في ظهر ذلك
اليوم، وان الجيش قد نزل بدباباته وسياراته المدرعة لقمع المظاهرات ولضبط
الوضع خشية أن يفلت من اليد. وبعد الغداء وبعد ان كنت أمضيت مدة من
الوقت شكرت السفير على دعوته وقمت لأرجع إلى داري بسيارتي، غير ان
السفير، في ضوء الوضع المرتبك عرض علي أن استعمل سيارة السفارة الهدية
للوصول الى بيتي فوافقت على ذلك. وسارت السيارة بي حتى بلغت «باب
المعظم» فسألني السائق هل اسير في شارع الرشيد ام في شارع الملك غازي
(شارع النضال الآن). اجبته افضل السير في شارع الرشيد وما ان وصلت
قريبا من جامع مرجان حتى رأيت سيارات الجيش المدرعة ودباباته وقد تسلق
المتظاهرون عليها، ورأيت منظرا يلفت النظر وهو التأخي والتعاطف بين
الجنود والمتظاهرين. ونظرا لاختلال نظام السير قلت للسائق ان يدير السيارة
ويرجع إلى ساحة الامين بقصد العبور الى جانب الكرخ على الجسر الذي سمي
بجسر الشهداء، والتوجه الى شارع الصالحية للعبور من هناك ثانية الى جانب
الرصافة فوق جسر الملك فيصل الذي سمي فيما بعد بجسر الاحرار.

وهكذا وصلت الى داري التي كانت تقع وقتئذ في كرد الباشا. وبالنظر

للحوادث الدائمة التي حصلت في ذلك اليوم بالهجوم على مركز شرطه ما -
انشح وممثل عدد من افراد الشرطة والأهالي فقد اضطرت الحكومة الجديدة
الى اعلان الاحكام العرفية واصدرت باماً بجمع النحول الا في حلال مده محدوده
وعطلت الاحزاب السياسية والوادي وعددا كبيرا من الصحف والف المص
على عدد من الساسة ووضعهم رهى الاعنقال في معسكر ابو عريب مما هو
معروف .

وبقي منظر التآخي والتعاطف بين الجنود والناس المتظاهرين عالقا في ذهني
وصرت افكر في مصير الحكم القائم في العراق - ذلك الحكم الذي كانت تفصل
بينه وبين الناس هوة حقيقة من الشكوك وانعدام الثقة، والذي لم يحاول في
يوم من الايام ان يردم هذه الهوة، بل بقي ممعا في سياسته القائمة على التخوف
من الناس والتشكيك بهم واضعا جل اعتماده في البقاء والاستمرار في الوجود
على القوات المسلحة وكأنها ليست جزءا من هؤلاء الناس. وصرت افكر ماذا
سيحل في الحكم اذا ما تحلّت يوما ما هذه القوات المسلحة او الجزء الفاعل منها
عن ولائها له. وقلت لنفسي ان لهذا الحكم ان يعيد النظر في موقفه وان يقلع
عن فرض سياسته على الناس بالقوة وان يقتنع بأن الاعتماد على القوات
المسلحة وحدها في فرض سياسته امر مخوف بأكبر المخاطر.

لقد كان امتناع الحكومة وتقاعسا عن الاستجابة لطلب الاحزاب
السياسية باصدار مرسوم تشريعي يبدل الانتخابات النيابية من انتخابات غير
مباشرة على درجتين الى انتخابات مباشرة - اسوة بما كان جاريا في جميع
اقطار الشرق الاوسط، العربية منها وغير العربية، أمر لا موجب له، مما يدل
على تحجر في عقلية رجال الحكم كما يبرهن على ان التخوف من الناس
والتشكيك بهم كان هو الصفة البارزة التي كان يتميز بها الحكم في العراق منذ
اول تأسيسه. وانه لأمر مثير للعجب والاستغراب ان يحتاج تبديل قانون
الانتخابات النيابية الى ثورة تفرض ارادة الناس على الحكم بالقوة: وهكذا
صدر المرسوم رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ الذي جعل الانتخابات النيابية مباشرة أي على
درجة واحدة. غير أن الآمال التي علقها الناس على الانتخابات المباشرة من

أحل مع الحكومة من الدخل فيها ومن من منحها الطمان من طمان . أنظمة
التمديدية ، لم تحقق ، ذلك ان الديمقراطية السياسية السياسية الصحيحة ، ما
نومره من حريات هي امر في غاية التعقد ، فهي نتاج نضال طويل . كما ان
مرير وتصحيات جسيمة يقدمها الناس لسل حرياتهم ونومره . الا صاع السياسة
والاحتوائية والاقتصادية التي لا يمكن بدونها تحقيق ديمقراطية سياسية حمصه
مها غيرنا في قوانين الانتخابات السياسية ومها محرمنا من ثواب

زيارة ايران في صيف ١٩٥٣ هروب الشاه من ايران ثم رجوعه إليها

في صيف سنة ١٩٥٣ قررت انا وزوجتي ان نرور ايران وبصطاف في ربوعها. لا سيما كان قد مضى على معادرتي طهران - حيث كنت سكرتيراً ملحقا في المفوضية العراقية - اكثر من اثنين وعشرين عاما لم ارز في حلاها ايران. وكنت ارجب ان اطلع على مختلف التطورات العمرانية والساسة والاجتماعية التي حدثت فيها في خلال هذه المدة الطويلة. وكانت نتنا في سفرتنا هذه ايضا ان نشترى بعض الحاجات، وخاصة الاواني الفضية. التي اشتهرت بها الصناعة الايرانية في اصفهان خاصة. «لجهاز» بنتنا التي كانت قد تمت خطوبتها على السيد عبد العزيز الدهوي. ولذلك اصطحبناها معنا. وسافرنا بسيارتنا الخاصة باتجاه خانقين. وبعد ان اجتزنا الحدود العراقية ووصلنا مخفر خسروي، شاهدنا بناء فخما كان قد شيد هناك لاستقبال الزائرين من العراق لايران. وقد شاهدنا بعض التحسين في الطرق ولكن لم اشاهد تطورا يذكر لا في كرمشاه ولا في مدينة همدان. فالاسواق كانت على ما كنت عهدتها تقريبا. وكذلك الاوساخ، وكذلك الفقر كانت اثاره بادية للعيان. ولم تكن توجد في المدينتين الآنفتي الذكر فنادق تذكر. بل مسافر خانات قدرة كما كنت عهدتها في سنة ١٩٣١. ولم يكن وقتئذ فندق بو علي

و نذكر مصدق هذا بلاغ جيد و سعادته كان مومنا و حبيب الناس في كل مكان .
و كان يحوف هذا السؤال على نفسه لم يحسنه من سبله . لكنه على كل
الحال و مع ان نذكر مصدق لم يكن سعادته و به كان عصى بوجهه .
و بعد و تأيد من قطع و سمع من السكان من جميع الطبقات . و خاصة من
سمى بالاراز . قال الناس . و خاصة القطعة له و حبه به مهم . كان في
شك من استطاعه كبح حجاج الشوعيين المنظمين في حركته و قدس كان
عدوه بالتأيد و المساند . كما سمع ان مصدق كان ضعف من ان يملك من
السطر على الشوعيين الذين كانوا يستعملونه لسعد ماريح .

و قررنا ان نذهب لرباره المواني . الواقعة على بحر الخزر في شمال ايران
و بالظر لان الوصول الى تلك المواني . كان يتوجب احضار حال البحر
الشاهقة المكسود قممها بالنلوح صيفا و شتاء . و بالظر لصعوبة السوافة في طريق
تلك المنطقة الوعرة و خاصة لمن لم يسلكها سابقا . قررنا ان نترك سارتنا الخاصة
في المصدق و نستأجر ساره اجرة يسوقها سائق خبير بطرق تلك المنطقة . بنى
معا طوال السفرة الى ان يرجع الى دريد . و قدرنا ان السفرة قد تستغرق
بضعة ايام . و اتفقنا مع احد اصحاب سيارات الاجرة على ذلك . و بدأنا الرحلة
في الصباح الباكر من ١٦ آب ١٩٥٣ . و كان الطريق يمر من امام مدخل قصر
سعد اباد الذي كان يصطاف فيه الشاد عادة . و عند مرورنا من هناك لت
نظرنا وجود دبابتين واقفتين امام الباب الرئيسي للقصر مع عدد من
السيارات المدرعة و عدد من الجنود شاكي السلاح . فاستغربنا من ذلك . و سألنا
السائق عن سبب هذه الظاهرة . فأبدي هو الآخر استغرابه منها ايضا . ثم
وصلنا طهران مبكرين و خرجنا متجهين الى كرج . وفي الطريق فتح السائق
راديو السيارة و ادا بنا نقاجاً بيباً مفاده ان محاولة انقلابية على الدكتور
مصدق كان قد دبرها الشاد و فشلت . و ادى فشلها الى هروب الشاد مع زوجته
ثريا و مرافقه في طيارته الخاصة التي كانت معدة لهذا الاحتمال في قصرة الواقعة
على ساحل بحر الخزر بالقرب من رامسر . حيث كان يوجد مطار صغير خاص
بالشاد . ثم سمعنا هجوما تذيعه الاذاعة الايرانية على الشاد . و ادا بسائق
السيارة يكشف عن حقيقة مشاعره تجاه الشاد فيتحامل عليه تحاملا شديدا

ونصفه بأوساف وهو لونه بني زهرى من لون العسل وهو من
 ونصفه بسهم الى لونه لاني من لون العسل وهو من
 وسمى " كحه " وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه
 لسرنا الثاني والافطار وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه
 هل كما نسا من طهران " ومادة حارة ومادة حارة ومادة حارة ومادة حارة
 تركنا طهران مبكرين ولم نلاحظ شيئا سوى الجبال والسهل والسهل والسهل
 من الحدود امام مدخل قصر سعد داد وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه
 من المارد وكان الخوف والارباك نادر على المقصدين ذلك من ذلك
 حسب ما يظهر من الطبقات المورخورية فوسرة ثم بعد ذلك وحسب
 البقى الطويل الذي غرق الخيال الشاهقة وحرحا منه في حبات سمي
 المجابه لبحر قزوين او بحر الحرر. وقد بدلت ذلك الخاب من الخيال لانه
 الذكر مكسوا باشجار باسقة وغابات كثيفة بسب لامطار العريرة التي تهطل
 عليها خاصة في الصيف والتي تحملها السحب من بحر قزوين ولوقع ان
 ما يلفت النظر هو هذا الفرق الجسيم بين جانبي سلسلة الجبال المذكورة
 فالجانب الجنوبي المواجه لطهران قاحل خالي من الاشجار تقريبا. ثم خاب
 الشمالي المجابه لبحر قزوين مكسو باشجار باسقة وغابات كثيفة. وهكذا حدد
 الطريق ينحدر بنا تدريجيا وقبل ان نصل الى مدينة جالوس بقليل خبرنا حد
 المارة ان الشاه - الذي يملك قصرا جميلا في سفوح الجبال المذكورة - كان قد
 مر بسرعة فائقة من هذا الطريق قبل وصولنا بحوالي ساعتين. هو وزوجته ثريا
 ومراققوه. واجتاز جالوس الى قصره في رامسر وركب من هناك الطائرة التي
 اقلته مع زوجته الى بغداد. ثم وصلنا جالوس وهي مدينة تقع على ساحل بحر
 قزوين - أو بحر الخزر - وفيها معامل لنسج الاقمشة الحريرية. وتغديا في
 الفندق الوحيد الموجود (وقتئذ) هناك. ثم واصلنا سيرنا على الطريق الساحلي
 نحو الشرق فوصلنا عصرا بابل سر. وهي مدينة تقع على الساحل الجنوبي
 الشرقي من بحر قزوين. ونزلنا في الفندق الوحيد (وقتئذ) الذي كان يمكن
 السكنى فيه. وهو ايضا يعود للشاه او المؤسسات الشاهانية. وامضينا ليلتنا
 هناك. ولم يكن الفندق نظيفا ولا مريحا من جميع الوجود. وبعد ان استرحنا

وقد لفت نظري في فندق "بغداد" من حين وصولي الى بغداد في ١٩٥٣
رئيسا من صالونى لاستقبال الضيوف من جميع الامم والاعراق
وهو مر كان موقعا وقد لاحظت ان جميع الضيوف من جميع
وعلى برلانه من الايرانيين والاحباب من جميع الاعراق والامم
بواصل عملها نحد وبدون ارباب وهم جالس في دوائرهم جميعا

وفي اليوم التالي برلت الى طهران وحديثي دون عثني. وحملت سيارتي
شوارعها وشاهدت ان كثيرا من معاني الضياء ملهي قد حصلت. وكان
رضا شاد يهلوي الذي كان قائما في الساحة الواقعة ماء النهران قد أصبح
وكذلك بعض التماثيل الاخرى. ومنها بعض التماثيل المقامة لاشخاص
التاريخ الايراني. ولكن اكثر ما لفت نظري كثرة السيارات الشوعه التي
عطت ليس فقط جدران الشوارع الرئيسة في طهران بل حتى جدران
الشوارع الفرعية والضيقة ايضا. وليس في طهران فقط بل في جميع مدن
الاصطبا في شمراوات مثل قلهك وخرمش وغيرهما. وفي اليوم التالي برلت
ايضا الى طهران. ولكن ليس في سيارتي بل بسارده تاكسي. لان الرافد العراقي
في سيارتي كان يتسبب في ان ينظر الناس الينا شزراً. بسبب الترحيب الذي
كان قد لقيه الشاد في بغداد. وقد طلب مني سائق التاكسي اجرة تريد كثيرا
على الاجرة المقررة. فسألته لماذا تطلب هذه الاجرة الزائدة؟ اجابني لقد ذهب
الزمان الذي كنتم تستغلوننا فيه فتدفعون لنا اجورا غير مجزية وعلبك الان ان
تدفع هذه الاجرة الجديدة. فدفعتها له. وكانت طهران تتقادفها تيارات مختلفة
حسب اهواء ومصالح طبقات سكانها. كان البعض. وخاصة الطبقات الفقيرة.
فرحين جدا بهذا الوضع الجديد. كما كان البعض الآخر. وخاصة الطبقات
البورجوازية. في وجوم وقلق شديدين على مستقبلهم ومستقبل ايران كما
يتصورونها ويريدونها.

وبقي الحال على هذا المنوال مدة من الزمان. وفي يوم من الايام (١٩) آب
١٩٥٣) بينما كنا جالسين الى مائدة الغداء في فندق دريند. وإذا بالراديو يذيع ان
رتلاً من الجيش الايراني يزحف على طهران. وان الجنرال راهدي سيأتي بعد مدة

فصره الى دار الإذاعة لبدء سائماً حظيراً على الشعب الإيراني. فبدأت بـ
المدق موائد العداء ونمهمروا على الراديو يترقبون بفارغ الصبر سائاً الغد
راهدي. وانقطعت الإذاعة فترة من الزمان. وبقي الراديو صامئاً ثم قطع
المذيع كلمات قليلة وانقطعت الإذاعة مرة ثانية وظن المتحمهرون ان اشكاه
أصابت القوات الزاحمة على طهران مما تسبب في تعطيل مجيء راهدي الى دار
الإذاعة. وشعروا بقلق عظيم. وبعدما يقارب الربع ساعة أو نصف ساعة أعلن
المذيع دخول الجنرال راهدي الى دار الإذاعة الإيرانية الذي بادر الى الماء
بيانه الذي تبين منه ان الرتل الزاحف قد استولى على طهران وعلى دار
الإذاعة وان الانقلاب على حكومة الدكتور مصدق قد نجح وأن كل شيء قد
انتهى. وشاهدت موظفي الفندق يسارعون الى إعادة تعليق صورتي الشاه
والامبراطورة ثريا في الجدران والأماكن التي كانت معلقة فيها سابقاً. وفي
عصر ذلك اليوم قررت أن أذهب الى طهران لأشاهد ما جرى هناك. وأخذت
عائلي معي وتوجهنا في سيارتي واجتزنا تجريش وتابعنا السير في خيابان بهلوي
ولما قاربنا طهران سمعنا دوي القنابل. وصادف أن رأنا صديق عراقي فأوقف
سيارته وسألني إلى أين أنت ذاهب ومعك عائلتك؟ أجبتة الى طهران. قال لي
ألا تسمع دوي القنابل وهي الآن تتساقط على دار الدكتور مصدق الذي أصبح
هدفاً لهجوم إحدى قطعات الجيش. ثم قال لي أرى أن ترجع حالاً ولا تعرض
نفسك وعائلتك للخطر. ثم قال لي أرى أن تشتري صورة الشاه وتعلقها على
السيارة لكي لا تتعرض لهجوم الفوغاء. فقلت للسائق أن يدير السيارة
ويرجعنا الى الفندق في دربند وفي هذه الأثناء رأينا شخصاً يبيع صور الشاه
فأوقفنا السيارة واشترينا واحدة منها ولكننا لم نلصقها على زجاج السيارة لعدم
وجود مادة لاصقة. وتابعنا السير حتى وصلنا ساحة تجريش فرأيناها قد
ازدحمت بجماهير الناس التي احتشدت وهي في هياج شديد وفي أيديهم السيوف
والخناجر والسكاكين و « القامات » وغير ذلك. فأصببت زوجتي وابنتي بذعر
شديد وما أن اقتربت سيارتنا من الساحة حتى تجمعهم الناس حولها وأخذوا
يلوحون بسيوفهم وخناجرهم وقالوا لنا أين هي صورة الشاه فأبرزناها لهم.
فقالوا لماذا لم تلصقوها على زجاج السيارة؟ اجبناهم لم تكن لدينا مادة لاصقة.

ثم طلبوا إلينا أن نجف نجاه لثابت ، وأنتم لا ترونه ، فذهبنا معهم
مسموحاً للسارده أن تنال مع هذا ، فظهرت لهم في وسطهم ، فخرجوا إلى
إلى روجي واسقي فأنسها في حانه ، فذهبنا معهم إلى روجي ، فخرجوا
أصابتها ووصلنا العدو سلا.

وفي اليوم التالي بعد أن تأكدنا من استسلام لأمير تماماً ، فذهبنا
وقد تغير الجو فيها تماماً بعد أن خرج الأتراك وذهبوا ، فذهبنا
مصدق وتم اللقاء بالمص على ، وبطبيعة الحال حصل اللقاء بالسلامة
في روما وطلبوا إليه الرجوع إلى طهران ، ومن المعروف أنه عندما عاد إلى
مطار رامسر وبصحته روجته ثريا توجه إلى بغداد ، حيث استقبله حماد
وعناية . وزار العتبات المقدسة في كربلاء والحج . ثم توجه إلى روما حيث بقي
هناك بضعة أيام . ثم رجع في ٢٢ آب ١٩٥٣ إلى طهران ، حيث استقبل
استقبالاً عظيماً . ثم أعلنت الإداعة الإيرانية أنه سحرى استعراض لبعض
قطعات الجيش في شوارع طهران فنزلنا إليها ووقفنا سرح في الشارع المسمى
بشارع اسطنبول ورأينا أصحاب المتاجر والمحازن والدكاكين وقد أحضر كل
مهمهم أما خروفاً أو عجلاً وبدأوا ينحرونها تحت أقدام الخود ودواليب
السيارات المدرعة والدبابات . ثم وجه الشاه دعوة إلى عدد كبير من رجال
البلد وساسته للحضور إلى قصره وألقى عليهم خطاباً أديع بالراديو أكد فيه
ضرورة الاعتناء من هذا الحادث الخطير وأخذ العبرة منه كما أكد ضرورة
القيام باصلاحات جذرية أساسية . لقد أثبتت الحوادث مؤخراً أنه لم يتعظ من
ذلك الحادث ولم يأخذ منه عبرة .

وبعد ان استقرت الأحوال نسبياً سافرنا إلى اصفهان حيث بقينا يومين
ونزلنا في أحد فنادقها ومع أنه كان أفضل فندق وقتئذ فانه كان فندقاً من
الدرجة الثالثة أو الرابعة ولم يكن فندق الشاه عباس قد بني يومئذ . وقد
أعجبنا باصفهان أيما اعجاب . فطقسها معتدل إذ أنها تقع على علو ١٥٥٠ متراً
فوق سطح البحر . وهي بحق عاصمة الفن الإيراني . وقد ررنا الساحة الواسعة
التي يطل عليها مسجد الشاه ومسجد الشيخ لطف الله الذي يعد آية من آيات

الفن الايراني كما زرنا قصر علي قابو وكذلك زرنا قصر جهل سون
أي ذي الأعمدة الاربعين - دي الخوص الحميل الذي تنعكس فيه
صوره الاربعين عاموداً. كذلك زرنا مدرسة جها رباع الواقعة على حمار
جها رباع وهي أيضاً من أروع الأمثلة في فن الزخرفة الايرانية وهي مدرسة
خاصة بتدريس العلوم الدينية على مذهب الإمام جعفر الصادق. ومن
المفارقات التاريخية أن تصبح اصفهان من المدن الشيعة المهمة بعد أن كانت
لمدة طويلة من الزمان. بل وإلى زمن متأخر نسبياً - أي إلى حين اسثناء
الاسرة الصفوية على ايران في سنة ٩٠٥ هجرية - قلعة من قلاع التعصب
والتحزب لبني امية. كذلك زرنا معلمين من معامل السجاد اليدوية - أحدها
يعود لحائك السجاد الشهير صادق صيرفيان حيث رأيت الأطفال يشتغلون في
نسج السجاد الفاخر البديع الذي اشتهرت به اصفهان وسألت عن أجورهم
فوجدتها واطئة جداً لا تتجاوز للطفل الصغير ما يساوي العشرين فلساً (وقتئذ)
في اليوم الواحد وربما ضعف هذا أو أكثر بقليل للعامل الكبير. كانت الأجور
واطئة جداً. ولا أعرف ما إذا كانت قد صدرت في إيران وقتئذ قوانين لمنع
تشغيل الأطفال أو لوضع حدود دنيا لأجور العمال وتحديد ساعات عملهم
وتنظيم شروطه. والواقع أن الناس كانوا يشترون هذا السجاد الفاخر البديع
ويتمتعون بهذا المستوى الرفيع من الفن بثمن بخس جداً. لقد كانت هذه
الصناعة كلها قائمة على استغلال هؤلاء العمال والنساء والأطفال الفقراء. كنت
أرى كل قطعة من هذا السجاد البديع مثلاً صارخاً لأبشع أنواع الظلم
والاستغلال. كنت أرى في كل قطعة من السجاد المذكور عصارة أتعاب وشقاء
وعرق عدد كبير من الأطفال والنساء والرجال. كانوا يكدون ويشقون
ليخرجوا هذا الفن الراقى بثمن لا يسد رمقهم قطعاً. وبعد أن اشترينا بعض
المصنوعات الفضية الجميلة التي اشتهرت بها اصفهان خاصة. رجعنا إلى
طهران.

ثم قررنا السفر الى مشهد لزيارة قبر الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام
وسافرنا جواً. واستغرقت الرحلة ثلاث ساعات. وقد بقينا في مشهد نهراً كاملاً
زرنا في خلاله قبر الإمام علي بن موسى الرضا مرتين ثم زرنا المتحف الملحق بالمشهد

الرصوى وهو يحتوي على الآثار والهدايا النادرة التي كانت أهدت إلى المسجد الذي يتمتع ، بالإضافة إلى ذلك ، بإيرادات ضخمة من المزارع والساحل الخمر الموقوفة عليه والتي تنفق لمختلف الأغراض الخيرية والتعليمية . وهذا يحجب عن من جملة الصعاب المعقدة التي يتمتع بها البناء كونه - للدارسة - الروضة الرضوية . وقد لمت نظري في زيارة قبر الإمام الرضا شدة غمك الناس ، يعلمهم بالطقوس الدينية . ومن الأمور التي أثارت استعراضي عادة دق الطبول من أعلى المنائر بعد الآذان وهي عادة قبل أن الحراسين تتسكون بها ، وقبل أنها من بقايا العادات الجوسية . ومن المفارقات التاريخية انه عندما توفي الإمام الرضا أريد تكريمه فتقرر دفن جثته بجوار قبر الخليفة هارون الرشيد . وتمرور الرمان وتغلب الطابع الشيعي على إيران اثر استيلاء الاسرة الصفوية عليها طمى اسم الإمام الرضا على القبر الذي وسع ورين وأصبح هو المزار المقصود من الزائرين الذين لا تعرف أكثرتهم الساحة أن هارون الرشيد مدفون هناك أيضاً .

وبعد أن أقمنا مناسك الزيارة استأجرنا سيارة نقلتنا ليلاً من مشهد ووجهتنا شاهرود التي وصلناها صباحاً بعد أن مررنا بمدينة نيسابور التاريخية الشهيرة . وكانت شاهرود وقتئذ نهاية السكة الحديدية الممتدة من طهران . وقد مددت السكة بعدئذ إلى مشهد . وركبنا القطار متوجهين إلى طهران . والحق يقال ان مناظر القرى والضياع التي كان يمر بها القطار والتي تنساب إليها المياه من جبال البرز جميلة ساحرة ومستمرة بدون انقطاع - ما عدا صحراء الملح (كويرنك) - حتى يصل القطار الى طهران وقد وصلناها فعلاً في المساء . وقد استغرقت الرحلة بالقطار قرابة عشر ساعات أو أكثر ، ورجعنا الى فندق دربند وبعد بقاء يوم أو يومين للراحة قفلنا راجعين بسيارتنا الى بغداد مارين في نفس الطريق .

هذا ولا بد من القول باني أصبت بخيبة أمل كبيرة في سفرتي هذه الى

(١) ومعناها حامل المفاتيح أو رئيس السدنة أو كبيرهم .

ايران ، ذلك الي كنت أوقع . بعد عبات طويل دام مرانه ربع قرن . ان أشاه
تقدماً أكبر بكثير مما شاهدته في الواقع . سواء في الناحية العمرانية أو في
النواحي الاقتصادية (الصناعية والزراعية) أو الاجتماعية وخاصة في نواحي
العدالة الاجتماعية . وقد سمعت أثناء وجودي هناك ثناء كثيراً على النهضة
العمرانية في العراق وعلى الخطط العمرانية والمشاريع التي كانت قيد التنفيذ .
ومنها مشروع التراث ، وعلى مجلس الإعمار العراقي . كما سمعت رغبة شديدة
منهم للسير على خطى العراق في هذا الباب . أي تأسيس مجلس للإعمار يولى
التخطيط والتنفيذ للنهضة العمرانية وتخصيص معظم إيرادات الدولة من
النفط له . وأعتقد أن أحد الأسباب التي جعلت النهضة العمرانية تسير سيراً
بطيئاً وقتئذ هو الحرب العالمية الثانية التي تسببت في تأخير هذه النهضة .
ولكن السبب الرئيسي ، في اعتقادي ، في تأخير هذه النهضة هو قلة إيرادات
الحكومة الإيرانية يومئذ من مرفق النفط بسبب اتفاقية النفط القديمة الظالمة
الجائرة التي أملتتها العقلية الاستعمارية العتيقة التي كانت تسيطر على الانجليز .
الامر الذي تسبب في الغليان الوطني الذي تزعمه الدكتور مصدق والذي أدى
إلى الاصطدام مع الانجليز وتأميم شركة النفط ووقوف الانجليز من هذا
الاجراء ، الذي دفعت إليه ايران دفعاً ، موقفاً غير حكيم .

وزارة الدكتور محمد فاضل الجمالي واشترافي فيها وزيراً للهاية

في عصر اليوم الخامس عشر من شهر أيلول ١٩٥٣ حالي بدا. هاضي من صديقي الدكتور فاضل الجمالي يخبرني فيه أن الملك فصل الثاني قد كلمه بتأليف الوزارة الجديدة وأنه يرجو حضوري إلى داره للمناورة في الموضوع. فقلت له سأكون عندك بعد قليل. وكان من الطبيعي أن يشاور الدكتور الجمالي معي في هذا الموضوع. فقد كانت تربطني به صلات قديمة وصداقة حميمة. لقد ولدنا في مدينة واحدة هي مدينة الكاظمية. من ضواحي بغداد. حيث يوجد مرقد الإمامين موسى بن جعفر ومحمد الجواد. ونشأنا فيها معاً. وكان الدكتور الجمالي معلمي في المدرسة الابتدائية. ثم جمعنا الظروف بعد ذلك فاشتغلنا معاً في وزارة المعارف، هو في وظيفة مرشد التعليم العام. وأنا في وظيفة سكرتير وزارة المعارف. وقد تخرجنا كلانا من الجامعات الاجبية ولذلك كنا كلانا من المدرسة السياسية الحديثة. وكان يوجد تقارب في التفكير بيننا في كثير من الشؤون والاهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما كان يوجد ايضاً. بطبيعة الحال. اختلاف في الاجتهادات والآراء حول كثير من الامور والمشاريع وحول الطرق والاساليب لتحقيقها. وكنا نختلف كثيراً ونتحاور باستمرار وكانت تدور بيننا مناقشات حادة في بعض الأحيان ولكن

هذه المقامات لم تكن لمؤثر في علاقة الأخوة العثمانية بسلا.

لقد كان مما بلغت النظر في الوضع السياسي القائم وقتئذ أشاء وأمر سر الاستعرات وتسوجب التساؤل والتأمل والتفكير ومن هذه الأشياء انه كان يوجد مجلس نيابي قائم تسمي اكثرته لحزب الاتحاد الدستوري. ومع أن الأحزاب كانت معطلة فان هذه الاكثرية الحزبية في مجلس النواب كانت موجودة ونشطة وناطقة. وتساءلت في نفسي لماذا يتحطى البلاط الملكي - الأمير عبد الاله في الواقع - رئيس هذه الاكثرية - نوري السعيد - فيكلف غيره برئاسة الوزارة. لقد تجاوزه عندما كلف جميل المدفعي برئاسة الوزارة. غير أن جميل المدفعي وجد أنه يصعب عليه أن يتولى الحكم إلا إذا مكن من حل المجلس النيابي واجراء انتخابات جديدة، أو، في حالة بقاء المجلس النيابي وتعذر حله، إذا ضم زعيم تلك الاكثرية - أي نوري السعيد - وبعض أعضاء حزبه إلى وزارته. ونظراً لتعذر حل المجلس النيابي وقتئذ - حسب ما يظهر - فقد اضطر جميل المدفعي الى اختيار الامر الثاني، فضم نوري السعيد الى وزارته وزيراً للدفاع كما ضم اثنين من حزب الاتحاد الدستوري. غير أن هذا الوضع غير الطبيعي لم يكن من الممكن استمراره طويلاً، فلا نوري السعيد كان مرتاحاً منه ولا جميل المدفعي كان مرتاحاً منه. إذ لم يكن من المعقول أن يستمر نوري السعيد في تسخير اكثرته النيابية لتأييد وزارة يرأسها جميل المدفعي، وإن كان نوري السعيد مع بعض أعضاء حزبه مشتركين فيها. كما أنه لم يكن من المعقول أن يستمر جميل المدفعي في الحكم معتمداً، بل عالة، على أكثرية تدين بالولاء لنوري السعيد. ولذلك أثر جميل المدفعي الاستقالة. وها هو البلاط الملكي - أي الأمير عبد الاله في الواقع - يتجاوز زعيم تلك الاكثرية مرة ثانية ويكلف الدكتور الجمالي بالوزارة حتى بدون استشارة نوري السعيد. وصرت أسائل نفسي هل يوجد اختلاف كبير بين الأمير عبد الاله وبين نوري السعيد حتى يتجاوزهم مرتين ولا يستشيرهم بتأليف الوزارة؟ وإذا كان هذا الاختلاف موجوداً فما هي أسبابه؟ هذا مع العلم أن الامير عبد الاله ونوري السعيد ينتميان الى مدرسة سياسية واحدة، وأن الوضع السياسي، أو بالأحرى نظام الحكم بكامله كان يعتمد على

نورى السعيد وبعبارة ركبته ودعامته الخرى . هل حور في وضع مضطرب
منفجر . حيث النظام بكامله كان يتعرض لخطر كبير . ان يحصل خلاف
شديد بين قطبي ذلك النظام ؟

ثم سألت نفسي : إذا كلفني الدكتور الجمالي بالاشتراك في وزارة ما
سيكون جوابي ؟ وصرت أفكر في الموضوع ورأيت ان اعتباراً واحداً يجب ان
يقرر موقفى وجوابى وهو هل يوجد مجال لتحقيق المشاريع التي كنت أنادى بها
وأسمى لتحقيقها إذا ما اشتركت في وزارة يرأسها الجمالي وهي الوزارة الأولى
التي يؤلفها في حياته السياسية . فإذا كان المجال . حسب تقديري . متوفراً
ينبغي عندئذ أن يكون جوابى إيجابياً . وإذا لم تكن الفرصة مواتية لتحقيق
تلك المشاريع ينبغي عندئذ أن أعتذر عن الاشتراك في الوزارة . ثم صرت أتساءل ما
هي القوى السياسية التي كانت تدعم الجمالي وهل كانت تلك القوى مؤيدة لتلك
المشاريع ؟ وهل كان فاضل الجمالي يتمتع بالقوة والنفوذ الكافيين لتحقيق تلك
المشاريع ؟ هذه وغيرها من الاسئلة خطرت ببالي وأنا أتوجه الى دار الدكتور الجمالي
وكانت الأجوبة التي تبيأت في ذهني على تلك الاسئلة جميعها تقريباً سلبية وغير
مشجعة على الاشتراك في الوزارة . كانت كلها في الواقع تدعوني للاعتذار عن
الاشتراك في الوزارة . فلم تكن لدى الجمالي الامكانيات السياسية الكافية
لتحقيق تلك المشاريع والوقوف بوجه المعارضين لها . إذ لم يكن الجمالي مسنداً
من أكثرية في مجلس النواب الذي كانت أكثريته من حزب الاتحاد الدستوري
الذي كان يرأسه - كما سبق أن بينا - نوري السعيد الذي كان معارضاً
لصيرورة فاضل الجمالي رئيساً للوزارة . وكان جل اعتماد الجمالي . بل ربما اعتماده
الوحيد . على تأييد البلاط الملكي - الأمير عبد الاله في الواقع - الذي لم
يكن - حسب ما تبين لي فيما بعد - مستعداً لتأييد مشاريعي . كذلك لم يكن
الدكتور الجمالي - حسب ما تبين لي أيضاً فيما بعد - مؤمناً بتلك المشاريع
الإيمان الذي يشجعه على الدخول في صراع مع الجهات المعارضة لها . لقد كانت
توفرت - حسب تقديري - في خريف ١٩٥٠ ظروف مواتية أفضل بكثير
من هذه الظروف لتحقيق تلك المشاريع ومع ذلك اعتذرت باصرار عن الاشتراك
في الوزارة التي ألفها وقتئذ نوري السعيد . فكان أخرى بي أن أعتذر هذه
المرّة أيضاً لا سيما اني لم أكن مرتبطاً مع الدكتور الجمالي لا برابطة حزبية ولا

بصام سياسي، كما لم يكن للجهلي علي أي دور أدبي يوحى على الإبقاء به والوقوف إلى حاسه كما كانت الحال بالنسبة لصالح حبر الذي وقف معي موقف المؤيد على طول الخط. يضاف إلى ذلك أن اشتراكي في وزاره الجهلي في هذه الظروف غير المواتية، بعد أن كنت اعتذرت باصرار عن الاشتراك مع نوري السعيد في الوراثة التي كان قد ألّفها في خريف ١٩٥٠، على الرغم من الحاجة الشديد علي وقتئذ. كان لا بد أن يعتبر إساءة إلى نوري السعيد وبئير حمطه ويدفعه إلى معارضي وعرقلة مشاريعي. وكان باستطاعته أن يفعل ذلك لأنه كان صاحب الأكثرية في مجلس النواب. فضلاً عن نعوده السياسي الطاعني. وقد صح ما كنت توقعته تماماً.

لم أكن عندما توجهت إلى بيت الدكتور الجهلي مطلعاً على ما كان قد دار - في سرسك - (وهو المنتجع الجبلي في شمال الموصل الذي كان يصطاف فيه الملك، عادة) - بين الملك وولي عهده وبين بعض الساسة الذين استدعوا للاستشارة، من مناقشات حول تأليف الوزارة الجديدة. ولم أكن أعرف آنئذ أن معظم أولئك الساسة. ومن بينهم السيد محمد الصدر، كانوا قد اقترحوا على الملك فيصل الثاني حل المجلس النيابي كشرط أساسي لتأليف الوزارة الجديدة. ما عدا الدكتور الجهلي الذي كان قد قال أنه، كرئيس للمجلس المذكور ومطلع على أوضاعه واتجاهاته، يعتقد أن المجلس يؤيد أي رئيس للوزراء يختاره الملك. وإنه لم يكن يرى حاجة ماسة أو سبباً موجباً لحله، وأنه (أي الدكتور الجهلي) كان بإمكانه أن يضمن تعاون المجلس معه ويكسب تأييده إذا ما كلف بتأليف الوزارة. ولا أعرف ما إذا كان هذا الرأي الذي أبداه الجهلي عن المجلس. وإمكان كسب تأييده. ناتجاً عن بساطة وحسن نية، كما يعتقد البعض. أم أنه كان تكتيكاً سياسياً بارعاً. ذلك أن الجهلي كان يعرف أنه لو كان اشترط حل المجلس النيابي كما كان اقترح الساسة الآخرون، لربما كان لا يكلف بتأليف الوزارة، في الوقت الذي كان همّه - حسب ما بدا لي - أن يتولى رئاسة الوزارة مهما كانت الصعوبات التي كان سيواجهها. إذ ليس من المعقول أن لا يتوقع الجهلي المتاعب والمعارضة الشديدة من مجلس تدين أكثرية بالولاء لنوري السعيد إذا ما ألّفت الوزارة ضد رغبة زعيم تلك الأكثرية وحتى بدون

استشارته . وعندما اجتمعت بالدكتور الحمالي لم حيرى بما كان قد دأب في ذلك الاجتماع في سرسك - ثم في قصر رجات في بغداد - من مدوله وجوابه . كنت قد اطلعت على التفاصيل فيما بعد

دخلت بيت الدكتور الحمالي فوجدته بانتظارى فشرح لى كيف ان الملك فيصل الثاني كلمه تأليف الوراره ثم طلب الى شئين اولهما ان اشرك في وزارته وزيراً للمالية وثانيهما ان اتشاور معه في تأليف الوراره وكان اول سؤال القيته عليه ما هو موقف المجلس منك واكثرته تعود لبورى السعد" كان جوابه . حسب ما أتذكر . بعد هذه المده الطويلة . انه . بصفته رئيساً للمجلس ومطلعاً على أوضاعه واتجاهاته . يعرف أن أكثرية الأعضاء مرنطون بالبلاط الملكي ويرجعون إليه ويسيروا بإيحاءاته . ثم قال لا يلقى المجلس فكرك . فهو مجلس البلاط الملكي أكثر مما هو مجلس أى حزب أو شخص آخر في الدولة . أجبته وإذا وقف المجلس من وزارتك موقفاً سلباً فإدا سنعمل ؟ أجاب لن يقف المجلس من وزارتى موقفاً سلبياً بحسب اطلاعى وحيرى . ثم أضاف قائلاً . وإذا وقف . افتراضاً . موقفاً سلبياً . وهذا ما لا أتوقعه . فان معالجة الموضوع ستكون من مسؤولية الملك . قلت هل يعني كلامك هذا أن الملك قد أعطاك عهداً بحل المجلس ؟ أجابنى أن على الوزارة أن تمثل أمام المجلس لتبين موقفه منها . فان جويت بمعارضته . عندئذ يعرض الأمر على الملك ليفكر في حل المجلس . وبعبارة أخرى كان على الوراره أن تنتظر موقف المجلس منها . بعد أن تمثل أمامه . وذلك قبل التفكير بخله . هذا هو الانطباع الذي حصلت عليه من كلام الدكتور الحمالي . إن لم تحيى الذاكرة بعد هذه المده الطويلة . وجواب الدكتور الحمالي هذا وحده كان كافياً لأن بدعوى للتأمل والتريث في الموافقة على الاشتراك في وراسته .

ثم انتقل الحديث إلى موضوع آخر . قلت له أنت تعرف الى مرنط بالمادى التي تضمنها منهاج الحرب الوطني الديمقراطي الذي كتب أحد مؤسسه والذي اشتركت في وضع منهجه وكتب نائب رئيسه . والذي . وان كنت قد اسفلت منه لأساس معروفة (وفد شرحها في محل آخر من هذه

الذكريات) فإني لا أزال اعنبر نفسي مرتبطاً بسلك المادى. ونحن في النهج المذكور والمادى التي قام عليها ووجدنا أنها متممات على ما ورد فيه ثم تطرقنا الى المشاريع الكثيرة التي يسمي أن تتحقق ووجدنا أيضاً أنها متممات عليها. والواقع أننا طامنا كنا نحشا فيها سابقاً وكما متممين عليها. ثم جرى الحديث عن السياسة التي ستتبعها الوزارة فيما يخص المشاكل المتراكمة من القرارات السابقة ومنها الأحكام العرفية وتعطيل الأحزاب السياسية والحريات الديمقراطية وغيرها من الأمور. وكانت أراؤنا متفقة على ضرورة معالجتها بروح من الانفتاح. أي إلغاء الأحكام العرفية والسماح للأحزاب بمزاولة نشاطها وإطلاق الحريات الديمقراطية إلى غير ذلك. وكان هذا في الواقع. من أهم ما شجعتني على الاشتراك في الوزارة.

وهكذا اشتركت في وزارة الجهادي في ظروف لم تكن مهيئة أو مواتية حتى لتحقيق المشاريع البسيطة فضلاً عن المشاريع المهمة. وعندما أفكر الآن - بعد مرور هذه المدة الطويلة - كيف ولماذا ورطت نفسي في وضع كان العقل وجميع الحسابات المنطقية تقضي بأن لا أتورط فيه أصلاً. تأخذني الحيرة والعجب من نفسي. لقد كان علي أن أسأل نفسي. قبل أن أتورط في الاشتراك في وزارة الجهادي. على من. وعلى ماذا كنت سأعتمد في إنجاز المشاريع الإصلاحية التي كنت سأقدم بها؟ على الدكتور الجهادي. الذي لم يساورني أدنى شك في حسن نيته وفي رغبته الصادقة في تحقيقها. ولكنه كان عاجزاً عن النهوض بها وغير مستعد للدخول في صراع من أجلها مع الجهات المعارضة لها؟ أم على الأمير عبد الله الذي كان يتخوف منها لأنها. في حسابه. تزعزع أركان النظام القائم. وتثير معارضة الجهات التي كان الأمير عبد الله يعتبرها من دعائم ذلك النظام؟ أم على مجلس النواب الذي كانت أكثريته تعارض تلك المشاريع الإصلاحية وتدين بالولاء لنوري السعيد الذي لم يكن راضياً عن تأليف تلك الوزارة من الجهادي. والذي. أي نوري السعيد. كان مستاء مني شخصياً أشد الاستياء لاشتراك في هذه الوزارة بعد أن كنت اعتذرت باصرار عن الاشتراك في الوزارة التي ألفها في خريف ١٩٥٠؟ يضاف إلى ذلك أن نظرة نوري السعيد إلى تلك المشاريع لم تكن تختلف عن نظرة الأمير عبد الله.

لم يكن في امكاني، في الواقع، الاعتماد على أي من الأشخاص أو الجهات المذكورة، في إنجاز المشاريع التي نوهت بها. إذن لماذا تورطت في الاشتراك في الوزارة الجمالية؟ الجواب على هذا السؤال هو أن العلاقة الوثيقة الطويلة والصدقة المتينة التي كانت تربطني بالدكتور الجمالي تعلبت على حساب المصالح وكان ما كان. ولا بد لي من الاعتراف بأن اشتراكي في الوزارة الجمالية الأولى كان أكبر خطأ سياسي اقترفته في حياتي السياسية.

ثم جرى الحديث مع الدكتور الجمالي عن أشخاص الوزراء وكانت تراوفا متفقة على ضرورة ضم عناصر شابة مثقفة معروفة بالكفاية والبراهة والطهر العصرية. وعلمت من الدكتور الجمالي أن هذا كان رأى البلاط الملكي أيضاً. ثم أخبرني أن البلاط الملكي رشح للوزارة شخصاً واحداً هو روفائيل بطي (مستقل) بالإضافة الى وزير الدفاع، حسين مكّي خماس (مستقل). الذي كان البلاط الملكي يختاره عادة، وما عدا ذلك فهو، أي الدكتور الجمالي، كان حراً في اختيار من كان يراه صالحاً لضمه الى وزارته. ثم استعرض أسماء بعض الأشخاص الذين كان ينوي ضمهم الى الوزارة ومنهم السيد عبد الغني الدلي (مستقل) والدكتور عبد المجيد عباس (عضو حزب الاتحاد الدستوري المجدد) وعلي حيدر سليمان (مستقل)، والدكتور عبد المجيد القصاب (مستقل) فحبذت اختياره. ثم طلب إلي ترشيح بعض الأشخاص فرشحت له على الفور الاستاذين صادق كمّونة (مستقل) ومحمد شفيق العاني (مستقل) الذي أصبح فيما بعد رئيساً لمحكمة تمييز العراق، وعددت له مزاياها فوافق على كليهما. ثم خرجت من داره لأنني كنت مرتبطاً بموعد سابق. على أن أعود والتقي به مرة ثانية. ثم أخبرني بعد عودتي انه كان يفكر أن يضم الى وزارته الدكتور عبد الأمير علاوي (مستقل) فحبذت رأيه ولا شك أنه، بالإضافة الى المزايا الحسنة التي كان يتميز بها الدكتور علاوي كان يريد أن يكسب تأييد آل الجلي لأن الدكتور علاوي هو صهر آل الجلي. ثم أخبرني انه كان يفكر أن يضم الى وزارته الدكتور عبد الرحمن الجليلي، والسيد حسن عبد الرحمان (عضو حزب الجبهة الشعبية المجددة) ولا بد انه كان يهدف بضمهما الى وزارته أن يكسب تأييد حزب الجبهة الشعبية ولم يكن لي سابق معرفة بهما. وقد صرت، بعد الخبرة في العمل معهما، مسروراً

حداً من هذه الفرصة التي اسحت لي للتعرف بها والتعاون معها ثم أخبرني كذلك انه كان يفكر أن يضم الى وزارته السيد أركان عبادي (عضو حزب الاتحاد الدستوري المجدد) وصهر جميل المدفعي، وكان من المعلوم انه يريد بذلك أن يكسب تأييد جميل المدفعي. والسيد جميل الاورفه لي (عضو حزب الاتحاد الدستوري المجدد) ومن المعلوم ان ترشحه جاء من رئيس الديوان الملكي احمد مختار بانان. وعلى كل فان جميل الاورفه لي معروف بحسن السيرة والأخلاق الفاضلة وحب الخير. ثم أخبرني عن نيته في اختيار السيد عبد الله البكر نائب رئيس الديوان الملكي لوزارة الخارجية. فاستحسنيت اختياره لما يتحلى به من صفات ممتازة وقد تبين فيما بعد أن تعيين السيد عبد الله بكر وزيراً للخارجية كان خطوة تمهيدية أو ترتيباً تمهيدياً لتعيينه في رئاسة الديوان الملكي. ثم أخبرني أنه كان يسمى حينئذٍ لضم سعيد قزاز (مستقل) لوزارته وزيراً للداخلية. ولم أكن أعرف عنه. وقتئذٍ. إلا قليلاً. وبعد أن تعرفت به وجدته رجلاً من خيرة الرجال مثلاً في الأخلاق الفاضلة والصدق والاباء والصراحة والشجاعة والكفاية الممتازة. كذلك أخبرني أنه قرر إضافة محمد علي محمود (عضو حزب الاتحاد الدستوري المجدد) الى وزارته نائباً لرئيس الوزراء. وهكذا تم تأليف الوزارة الجاهلية الاولى من ثمانية عشر وزيراً - اثنا عشر منهم مستقلون. وأربعة ينتمون الى حزب الاتحاد الدستوري المجدد. واثنان الى حزب الجبهة الشعبية المجدد. ولم تكن الوزارة تعتبر ائتلافية بالمعنى المتعارف. لأن الوزراء الحزبيين اشتركوا فيها بصفاتهم الشخصية عندما كانت الأحزاب معطلة أو مجمدة ولم يكونوا يمثلون احزابهم. وإن كان بعضهم قد استأذن أو أخبر رئيس حزبه قبل أن يشترك في الوزارة. ولكن بعد أن استأنفت الأحزاب أعمالها ونشاطاتها تغير الوضع بالنسبة لهم. فقد استأذن اثنان منهم - الدكتور عبد الرحمن الجليلي وحسن عبد الرحمن حزبيهما (حزب الجبهة الشعبية) بخصوص استمرارهما في الاشتراك في الوزارة فوافق الحزب على اشتراكهما بشروط. اما الوزراء المنتمون الى حزب الاتحاد الدستوري فلم يستأذنوا حسب ما أعلم حزبيهم، بعد استئناف أعماله. حول اشتراكهم في الوزارة^(١).

(١) لقد جاء في الصفحة ١٣٨ من كتاب السيد جميل الاورفه في «لحات من ذكريات وزير

لقد قبلت الوزارة بارتياح من الرأي العام لأنها جاءت بعدد من المعاصم الجديدة الشابة المطبقة الى الحكم، فقد مل الناس الوجوه القديمة وكانوا ماضين حذراً لرؤية وجوه جديدة قد تتحقق على أيديها إصلاحات كان البلد يأس الحاحاً إليها. ولكن هل كان بإمكان هذه الوجوه الجديدة أن تفي بالإصلاحات المنشودة وتتف بوجه القوى المعارضة لتلك الإصلاحات. وهي (أي الوجوه الجديدة) لم تكن تستند إلا الى تنظيم سياسي ولا إلى قاعدة شعبية ولا إلى أكثرية نيابية. لم يكن، قطعاً، بإمكان هذه التشكيلة الوزارية التي ولدت من اختلاف بين قطبي الوضع أو النظام القائم وفنشد - أي الأمر عند الإله ونوري السعيد - أن تنجز عملاً مهماً فضلاً عن إصلاحات أساسية. ربما كان بإمكان هذه التشكيلة أن تستمر بعض الوقت وتمارس أعمال الحكومة الاعتيادية، ما دامت الأحزاب مجتمعة والوزراء المنتمون إليها (أي إلى الأحزاب) قد اشتركوا في الوزارة بصفاتهم الشخصية. أما وقد أعادت الوزارة بقرار من ديوان التفسير الخاص، إلى الأحزاب حريتها، وبدأت الأحزاب تمارس نشاطاتها فإن استمرار الوزارة في الحكم أصبح متعذراً، بل نشازاً. لا سيما وأن حزب الأكثرية في مجلس النواب - حزب الاتحاد الدستوري - وإن كان قد اشترك أربعة من أعضائه في الوزارة بصفاتهم الشخصية عندما كان الحزب مجتمداً، كان في الواقع معارضاً لهذه الوزارة التي تألفت ضد رغبة زعيمه وبدون استشارته، ولم يكن (أي حزب الاتحاد الدستوري) يعتبر الأعضاء المشتركين في الوزارة ممثلين له لأنهم لم يكونوا من الأعضاء المتصلين اتصالاً وثيقاً بزعيم الحزب والحائزين على ثقته ولم يحصلوا على موافقة الحزب بعد أن استعاد الحزب حريته وبدأ يمارس نشاطه السياسي.

عراقي سابق « ما يلي: «ولما اشتدت المعارضة ضد وزارة الجمالي من قبل أعضاء حزب الاتحاد من داخل المجلس وأراد نوري السعيد تلاف ذلك احتجت اللجنة العليا في داخل مجلس النواب وطلب منها تأييد وزارة الجمالي كما طلب مما أن يؤيد ارتباطاً بالحزب فتحت الموافقة من الجميع وهذا أمر لا يمكن أن ينكره أحد.

الغاء الأحكام العرفية واستئناف الاحزاب السياسية لنشاطها

وفي خلال مدة الشهرين ونصف التي انصرفت بين تأليف الوزارة في ١٧ أيلول ١٩٥٣ وبين افتتاح مجلس الأمة في ١ كانون الأول ١٩٥٣ تمكنت الوزارة من الغاء الاحكام العرفية في ٥ تشرين الاول ١٩٥٣ التي كانت قد أعلنتها وزارة نور الدين محمود على اثر تأليفها في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ واستمرت تلك الأحكام نافذة المفعول طيلة عمر وزارة نور الدين محمود ووزارتي جميل المدفعي السادسة والسابعة وكانت قد أغلقت بموجبها الاحزاب السياسية والجمعيات والنوادي. وعلى اثر الغاء الأحكام العرفية بدأت الأحزاب تطالب بالسماح لها باستئناف أعمالها ونشاطاتها باعتبار أن ذلك الإغلاق كان تعطيلاً إدارياً مؤقتاً لا حلاً للأحزاب. فقرر مجلس الوزراء إحالة قرار الحاكم العسكري العام على ديوان التفسير الخاص ليقرر ما إذا كان ذلك القرار يعني حلاً نهائياً للأحزاب أم تعطيلاً إدارياً مؤقتاً لنشاطها. فأصدر ديوان التفسير قراره بأن اغلاق الحاكم العسكري العام للأحزاب لم يكن يعني حلاً نهائياً لها، بل تعطيلاً إدارياً مؤقتاً يبقى ساري المفعول ما دامت الأحكام العرفية سارية المفعول. وبما أن الاحكام العرفية قد ألغيت أصبح من حق الاحزاب السياسية استئناف أعمالها ونشاطاتها. وعلى اثر هذا القرار استأنفت الأحزاب السياسية أعمالها. وكان هذا في الواقع عملاً مشكوراً للوزارة وانتصاراً للحياة الديمقراطية. غير أن استئناف الحياة الحزبية قد تسبب في احراج لوزارة الدكتور الجمالي إذ انتفى السبب المبرر لتأليفها على أساس غير حزبي.

بعض الاجراءات للتخفيف من الضيق الاقتصادي

كذلك قد اتخذت الوزارة بعض الاجراءات للتخفيف من الضيق

لا مصادي الذي كان محمياً على البلد ولتحد من فعلاً، نسري ونعده
مشكلة البطالة المستمرة بين الناس وخاصة لضعفه لضعفه وقد مع
نعم، علي في معالجة هذه المشاكل. يسمى وزير لبلده وبالنظر إلى أن مجلس
الأمة كان في عطلة فكان لا بد من اللجوء إلى أمره السريع لمعالجة هذه
المشاكل. وكان رأي الذي أدت له مجلس الوزراء أن يخصص لمرتب أمره لا
ينعارض مع احكام المادة ٩١ من القانون الأساسي العرفي لسنة ١٩٢٥
(الدستور). إذ سبق لي في سنة ١٩٥٠ أن استصدرت مرسوماً (مرسوم رقم ٢
لسنة ١٩٥٠ بتاريخ ١٩٥٠/٨/٣١) يعطي باعفاء فوائد المرسوم الذي كانت قد
ساهمت فيه المصارف العاملة في العراق والذي كان سبق. وقد انمو فعلاً.
على تلبية سداد بحيرة الجبانية بقصد زيادته قدرتها الاستيعابية. من صرصة
الدخل. وقد صدق في وقته مجلس الأمة ذلك المرسوم. ولكن مجلس الوزراء
هذا فضل أن يستند في اجراءات تخفيض الضرائب إلى قرار يصدر من
المحكمة العليا. وهكذا قرر في جلسته المنعقدة في ١٩٥٣/١٠/٢٥ تأليف
محكمة عليا للنظر في الموضوع وقد أصدرت قرارها بخوار تخفيض الضرائب
بمراسم قانونية. وقد تقدمت الى مجلس الوزراء بالاقترحات أو الاجراءات
التالية التي كان الهدف منها تخفيض بعض الاعباء الضريبية وضح بعض المبالغ
في السوق بقصد تحريك النشاط الاقتصادي وتوفير الأعمال للناس وتدريب
خريجي الحقوق والمدارس الإعدادية الذين كان يوجد عدد كبير منهم عاطلاً
عن العمل على الأعمال الحسابة والمالية:

١- استصدار مرسوم بتخفيض ضريبة الاملاك من ١٥٪ إلى ١٠٪ على
الأملاك المؤجرة. ومن ١٢,٥٪ إلى ١٠٪ على البيوت المسكونة من
اصحابها وكنت أنا الذي رفعتها عندما كنت وزيراً للمالية في سنة
١٩٥٠ من ١٠٪ إلى ١٥٪ و١٢,٥٪. وكان ذلك أحد الاجراءات لمعالجة
الضيق المالي الذي كانت تشكو منه الخزينة العامة وقتئذ. وقد وافق
مجلس الوزراء عليه.

٢- استصدار مرسوم رقم ١٢ لسنة ١٩٥٣ لإضافة مبالغ الى ميزانية السنة

١٩٥٣ مملع مليون دينار لمشاريع اللدباب (عدا أمانة العاصمة) ومملع نصف مليون دينار تصرف على مشاريع الاداره المحليه في الاوليه

٣- استصدار مرسوم بفتح دورات خارية وحاسه وتعليمه لخرجي كليه الحقوق والدراسة الاعدادية ورصد ثلاثين ألف دينار لهذا الغرض على أن يخصص للذين يدخلون في هذه الدورات من خرجي الحقوق والدراسة الاعدادية محضات شهرية تدفع لهم في خلال مدة تدرسيهم وذلك لأن قسماً كبيراً منهم كانوا في حالة من الضيق تمنعهم من الانخراط في هذه الدورات بدون محضات من هذا القبيل تدفع عنهم غائلة الضيق والعوز أثناء مدة تعليمهم وتدريبهم وقد جعلت هذه الدورات مرتبطة بوزارة المالية وقد عهدت بإدارتها الى الدكتور مصطفى كامل. وقد وافق مجلس الوزراء عليه وصدر برقم ١١ لسنة ١٩٥٣ لإضافة مبالغ الى ميزانية السنة ١٩٥٣ المالية.

وبعد صدور المرسوم عرضت على مجلس الوزراء . استناداً إليه لائحة نظام مرتبات ومخصصات الدورة الحاسبية وقد أقرها في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٣ . وصدر النظام برقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ .

٤- ثم دفعت الى مجلس الوزراء بلائحة مرسوم مراقبة الإيجار ضمن كتاب وزارة المالية المرقم م/١٢٠٥ والمؤرخ في ٨/١٠/١٩٥٣ وقد صدقه المجلس بجلسته ١١٥ المنعقدة بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٣ وصدر برقم ٩ لسنة ١٩٥٣ وقد جعلت هذا المرسوم غاية في المرونة خلافاً لقانون مراقبة الإيجار السابق الذي كان قد ألغي في سنة ١٩٥٠ وذلك باعطاء مجلس الوزراء الحق بتخفيض بدلات الإيجار بالنسبة التي يقررها وللمدة التي يراها مناسبة وإعادة النظر فيها بعد انتهاء المدة المقررة زيادة أو تخفيضاً أو الغاء التخفيض بكامله إذا رأى أن الحاجة اليه انتفت . كما أعطى المرسوم لمجلس الوزراء الحق بجعل التخفيض في بدلات الإيجار ساري المفعول على نوع أو أنواع معينة من العقار دون غيرها . وعلى

سبل المثال أن يكون ساري المفعول على نفسه دون مبالغ
والهارج أو بالعكس أو على كليهما

كما أعطى المرسوم لمجلس الوزراء الحق بعمل الخصم في بدلات الأجر
ساري المفعول في مطقة أو ماطق جمر فيه معينه دون غيره كال معينه
ساري المفعول في مدسة بعداد دون معينه لمدرسة أو في مراكز الأمانة دون
مراكز الأمانة والواحي أو في مدسى بعداد وانصره دون معينه لمدرسة
أعطى المرسوم لمجلس الوزراء الحق بأن يعمل خصم بدلات الأجر ساري
المفعول على بدلات الأجر التي لا تتجاوز حداً معيماً - مثلاً ٤٠٠ دينا
للكاين و ٣٠٠ دينار للنبوت الى غير ذلك حسب منسنة مجلس الوزراء وذلك
لكي لا تضطر الحكومة الى اللجوء الى مجلس الأمانة لتعديل القانون كلما تغيرت
الظروف واستوجبت اجراء التعديلات. وعند عرض مسودة المرسوم على
مجلس الوزراء ارتأى رئيس الوزراء الدكتور الجمالي المعروف بخمسة في محاربة
المشروبات الروحية أن لا يستفيد من أحكام المرسوم المساحرون الحانات
الخمر أو مراع اللهو والمراقص. كما اقترح وزراء آخرون أن لا تستفيد من
أحكام المرسوم الشركات الكبيرة التي تتجاوز رأسمال كل منها العشرة آلاف
دينار والتي بإمكانها أن تدفع الزيادات في بدلات الأجر التي يفرضها قانون
العرض والطلب لأن المرسوم جاء لحماية صغار المتأجرين لا أصحاب رؤوس
الأموال الكبيرة. وقد فاتنا في وقته أن نستثني السفارات والقنصليات
الأجنبية من الاستفادة من أحكام المرسوم. وقد صدر استناداً إلى هذا
المرسوم قرار بتخفيض الأيجارات في حدود معينة لا تذكر تفاصيلها ويجدها
القارى في مجموعة القوانين والانظمة والقرارات الوزارية لسنة ١٩٥٣.

وقد بقي هذا المرسوم ساري المفعول مدة طويلة بسبب خاصية المرونة التي
تميز بها وقد استمر نافذاً بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الى أن استبدل به قانون
جديد بل عدة قوانين جديدة.

لقد كنت - كما بينت - المسؤول عن صياغة هذا المرسوم وقد صدر من
وزارة المالية الى مجلس الوزراء خلافاً لما ورد في كتاب السيد حميل الاورفه لي

ولكن عند البحث في هذا المرسوم قلت لمجلس الوزراء أن هذا التدبير مع انه ضروري جداً ولكنه سلبى ومعالجة مشكلة السكر بصورة خاصة تحتاج في مشاريع الحماية أولها تهنة الأرض الارمة لساء المساكن لجميع الناس وخاصة دوى الدخل المحدود منهم وعلى الأخص الطبقات الفقيرة وقلت لهم سأقدم إليكم قريباً مشروع قانون يعالج هذه المشكلة معالجة احادية أساسية كما سأنفي البحث عنه فيما بعد .

اعداد خطاب العرش

ولماسة قرب افتتاح مجلس الامة في دورته لاعتماده لسنة ١٩٥٣
١٩٥٤. قرر مجلس الوزراء اعداد خطاب العرش. وكلف كل وزير حسب
العاده الجارية - أن يتقدم الى مجلس الوزراء باقتراحه عن الاصلاحات
والمشاريع التي كان يريد أو يسعى لتحقيقها لكي يقرر المجلس ما يرى صوابه منها
إلى خطاب العرش. كذلك قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة فرعية منى ومن
وريري الدولة محمد شفيق العاني وروفائيل بطي لوضع مقدمة خطاب العرش
والأسس التي ستقوم عليها سياسة الحكومة الداخلية. وقد اجتمعت اللجنة في
داري ووافقت على المقدمة التي كنت قد أعدتها. وقد جاء فيها ما يلي :

« أما سياستنا في داخل المملكة فتركز على دعامتين (أولاهما) سياسة
الانماء والإعمار التي تهدف الى استثمار امكانات العراق المادية والبشرية إلى
أبد مدى. مما يؤدي الى زيادة الانتاج والدخل القوميين. وينهض بهذه المهمة
الانشائية مجلس الإعمار والمؤسسات المختصة الأخرى والدعامة الثانية هي
التوزيع العادل لثمرات سياسة الانماء التي تواكبها وتقوم على الأسس التالية:
(أولاً) نشر الملكية الزراعية الصغيرة لتمكين أكبر عدد من الزراع من التمتع
بحق الملكية (ثانياً) التوسع في الخدمات الاجتماعية للدولة الى اقصى حد ممكن
(ثالثاً) تعديل قوانين الضرائب بحيث توزع أعباء الدولة على المكلفين توزيعاً
عادلاً يناسب مدخولاتهم (رابعاً) زيادة حصة الأيدي العاملة من الدخل القومي
بتنمية المنظمات النقابية وتحقيق حد أدنى من الاجور في أحوال خاصة
(خامساً) معالجة مستوى المرتبات في الجهاز الحكومي.

وحكومتنا موقنة بأن في إقامة هاتين الدعامتين معاً ضماناً لرفاه العراق
واستقراره وسمحته.

وقد نظر مجلس الوزراء في تلك المقدمة وفي اقتراحات الوزراء . و
الموافقة على النص الأخير كما جاء في خطاب العرش لمع كسب حد بعد
قبل ثلاث سنين - الشق الاول من السياسة التي نشر إليها المقدمة بمرس
قانون مجلس الإعمار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ في وزارة نوري السعيد الثالثة .
والذي حصصت بموجبه . كما سبق أن بسط في محل آخر من هذه الدكرات .
جميع إيرادات الدولة من النفط لعرض التنمية التي أصبحت المهمة الأولى
للحكومة في الدولة العراقية . وقد تم تأسيس المجلس المذكور في أواخر سنة
١٩٥٠ والذي أصبح مسؤولاً عن وضع خطة للتنمية الاقتصادية والشرية
والنهوض بتنفيذها بعد تشريعها من مجلس الأمة . ولم يكن هذا الشق من
السياسة الداخلية ليثير في وقته أي مشكلة أو يجابه أي معارضة لأنه لم يكن
يمس مصالح المتنفذين . بل كان على العكس من ذلك يعود بالنفع العميم عليهم .
أما الشق الثاني من تلك السياسة فهو الذي كان سيصطدم بمعارضة أصحاب
المصالح المتنفذين الذين كانوا مسيطرين على الحكم وأجهزته لأنه كان يمس
مصالحهم في الصميم . ولذلك فانه كان يحتاج الى وزارة قوية جداً قادرة على
الوقوف بوجه من يعارض تلك السياسة . وقد شعرت في قرارة نفسي أن هذه
الوزارة ، على الرغم من أنها كانت قد جمعت نخبة خيرة من الشباب المثقف
فانها لم تكن تملك لا القوة ولا النفوذ الكافيين للنهوض بأعباء تلك السياسة .
ذلك أن مثل هذه السياسة كانت تحتاج الى دعم شعبي قائم على تنظيم سياسي
مستند الى قاعدة شعبية واسعة قادرة على مقاومة المعارضين لتلك السياسة
الاصلاحية . وهذه الوزارة لم تكن تملك المقومات المذكورة . وكان اعتمادها على
البلاط الملكي - أي الأمير عبد الله - . وقد تبين فيما بعد أن هذا التأييد
الملكي لم يكن متوفراً عندما أخذنا نترجم هذه السياسة الاصلاحية الى مشاريع
قانونية . بل أكثر من هذا فان رئيس الوزراء نفسه تراجع عند أول صدمة
جوبه بها من أولئك المعارضين لتلك السياسة الاصلاحية كما سنشرح ذلك فيما
بعد .

افتتاح مجلس الأمة

لقد افتتح الملك مجلس الأمة في اليوم الاول من كانون الاول سنة ١٩٥٣ بالقاء خطاب العرش وفي الجلسة الثالثة الموعده بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٣ نلت الاراة الملكية بتعيين الوزارة الجاهلية الاولى وبدأت المناقشة حول تأليفها واستمرت اربع جلسات انتهت في ٢٢/١٢/١٩٥٣ فهاذا كان موقف المجلس من الوزارة؟

كان هناك نواب معارضون لا يتجاوز عددهم خمسة عشر نائبا وكان بعضهم معروفين بمعارضتهم لنظام الحكم كائنا من كان على رأسه. وكانت هناك اكثرية تنتمي رسميا لحزب الاتحاد الدستوري - وان كان قد جرى انتحابها في سنة ١٩٥٢ على اساس غير جزئي، لان الاحزاب كانت وقتئذ - اى في زمن وزارة نور الدين محمود معطلة ولكنها كانت اكثرية محافظة مستعدة - كما تبين في الواقع - للدفاع عن نظام الحكم القائم اذا تعرض للاهتزاز كائنا من كان على رأس الحكم. وكان هناك عدد من المستقلين. ولم يكن يوجد نواب عن الاحزاب الاخرى - لان الاحزاب السياسية كانت - كما سبق ان بينا - معطلة في زمن الانتخابات التي جرت في سنة ١٩٥٢. وكان طبيعيا ومتوقعا ان يشن المعارضون هجوما على الوزارة، وقد شن عشرة من النواب المعارضين هجوما شديدا على الوزارة. ولكن ماذا كان موقف بقية اعضاء المجلس؟ لم يرتفع صوت واحد من النواب (غير النواب الوزراء) للدفاع عن الوزارة ما عدا عز الدين النقيب نائب مندلى. اما حزب الاكثرية فقد كان موقفه من الوزارة موقفا سلبيا - لا هجوميا ولا دفاعيا. فلم يشترك اى عضو من اعضاءه في الهجوم على الوزارة كما لم يتصد اى منهم (عدا الوزراء) للدفاع عنها. وكان موقف الحزب هذا طبيعيا ومتوقعا. فلقد تألفت الوزارة بدون علم رئيس الحزب وبدون استشارته او موافقته. وقد اعلن ذلك صراحة رئيس

الحرب وسافر الى خارج العراق في سوره من العصب لهذا السبب . وقد
الحرب بدون شك غير مربح من الوراثة . وكان معهودا به لا يؤيدها . وبعد
التخلص منها . واكثر من هذا كان بدون شك شجع . من طرف حمي . على
معارضتها . وهذا الموقف السلي هو الذي شجع المعارضين على التنادي في
هجومهم . وان كان هجوم البعض منهم هجوماً على نظام الحكم بمجموعة اكثر منه
هجوماً على الوراثة . - كما شجعهم على التساؤل لماذا لم يؤلف الوراثة رعيم
الاكثرية . وطالبوا بمعرفة الاسباب التي حالت دون تكليف رعيم الاكثرية
بتأليفها . واعتبروا تحطى رعيم الاكثرية . وتكليف غيره بتأليفها . شذوذاً غير
مقبول . وخروجاً على النظام الديمقراطي واعرافه . ثم طالبوا بمثل رعيم
الاكثرية السياسية ان يعلن موقف الحرب من الوراثة . هل هو مؤيد لها .
معارض لها ؟ غير ان الممثل المذكور . سكرتير حزب الاكثرية . النائب حليل
كه . وقف هو الآخر من الوراثة موقفاً سلبياً . لا هجوماً ولا دفاعياً فاعلى
تأجيل البت في موضوع الثقة بالوزارة الى حين عودة رئيس الحزب من سفرته
خارج العراق وابقى الوزارة معلقة بين الارض والسماء - معلقة لا مروحة
ولا مطلقة .

اضراب عمال شركة نفط البصرة واثارة على وضع الوزارة الجبالية

ولكن خلال المدة الطويلة التي استغرقتها المناقشة حول تأليف الوراثة
حدث حادث احدث بعض الاهتزاز في الوضع السياسي وهو اضراب عمال شركة
نفط البصرة بسبب اختلافهم مع الشركة حول مستوى وشروط العمل
ومطالب اخرى . وقد سافر وزير الشؤون الاجتماعية الاستاذ حسن عبد الرحمن
الى البصرة لمعالجة المشكلة وبعد مفاوضات مع الجهتين الشركة والمضربين تم
التوصل الى حلول حول الامور المختلف عليها وهي التي تتعلق بمستوى الاحور .
ولكن الاضراب تحدد بتحريض من بعض الجهات فاضطر وزير الداخلية سعد
قراز السفر الى البصرة . ثم حصل اصطدام بين المتظاهرين وسلطات الامن
وجرح عدد من الشرطة ومن المتظاهرين وتوفي احدهم متأثراً من جراحه .
فاضطرت الادارة الى الاستعانة بالجيش وعادت الحالة الى الهدوء . ورجع وزير

بدخله في بغداد. وبعد مجلس الوزراء (جلسه في ١٥ ١٩٥٤) سمع فيها في اصحاب وزير الداخلية الذي اعطى **صوته** وانه نوصي وزير الامور حطرت كما يتصور وانه سطلب اتحاد احرار صائمه وصر على اعلان الاحكام العرفية وقال اذا لم تعلق الاحكام العرفية من نوصي سندهور كم حصل في سنة ١٩٥٢ واذا لم يستحب لي طلبه فانه سسعمل واصبر مجلس لوزراء الى الاستجابة الى طلبه على ان تكون مدة الاحكام العرفية قصير ما يمكن. وهكذا اعلنت الاحكام العرفية في منطقة الصدر الامر الذي حمل وريين من اعضاء الوزارة على الاستقالة. وهما الدكتور عبد الرحمن خلقي وزير الاقتصاد، والسيد حسن عبد الرحمان وزير الشؤون الاجتماعية. ثم قدم النائب المعارض عبد الرزاق الشيعلي اقتراحا بتأليف لجنة للنحصر في الاضطرابات التي حدثت لمعرفة اسبابها والمسببين لها وتعيين المسؤولين عنها اى غير ذلك. وعندما طرح الاقتراح في مجلس النواب للتصويت عليه بالاسماء خذل، اذ وافق عليه ٢٤ نائبا وخالفه ٦٩ نائبا^١. ثم تقدم معارض اخر هو السيد عبد الرزاق الحمود باستيضاح - والاستيضاح - حسب النظام الداخلي لمجلس النواب. هو مقدمة لطرح الثقة بالوزارة اذا ما وافق المجلس عليه. وعندما طرح الاستيضاح للتصويت عليه بالاسماء خذل هو الآخر اذ صوت عليه ٨٥ نائبا ورفضه ٧١ منهم ووافق عليه ١٤ نائبا فقط^٢ - الامر الذي دل دلالة واضحة على ان هذه الاكثريه المحافظة من النواب. وان كانت منتمية رسميا لحزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد. فانها كانت. واقع الامر. تحت تصرف السلطة العليا الحاكمة - اي البلاط الملكي - الامر الذي ايد صحة ما ادعاه الدكتور فاضل الجمالي عندما سئل عن رأيه في المجلس واتجاهاته - أي ان هذه الاكثريه وان كانت تنتمي الى نوري السعيد وحزبه فانها لا تنتمي اليه بصفته الشخصية او الحزبية وانما باعتباره ممثلاً لنظام الحكم وجزءاً أساسياً منه. وها هي قد صوتت ضد تأليف لجنة التحقيق وضد الاستيضاح دفاعاً عن نظام الحكم وليس تعبيراً عن ثقتها بالوزارة القائمة.

(١) - الجلسة الخامسة للمجلس السابى المعقده بتاريخ ١٢/٢٢ ١٩٥٣.

الحلاف بين عبد الاله ونوري السعيد

ومن المشاكل التي كان يعاني منها نظام الحكم في العراق وفنجد هو خلاف المسحكة المزمع بين الأمير عبد الاله ونوري السعيد وكان محور خلاف حرم نوري السعيد على ان ينولي الحكم بصورة دائمة او شبه دائمة. وان تكون المستشار الاول للملاط الملكي في شؤون الحكم - او بعبارة اخرى - يكون وصيا عبر رسمي على العرش. وذلك بحكم دالته على العائلة المالكة وعلاقه الوثيقة الطويلة بها والتي ترجع الى اوائل زمن الثورة العرسية في الحجاز. ولانه يعتبر نفسه. بعد الملك فيصل الاول. من المؤسسين الرئيسيين. - لم يكن المؤسس الرئيسي لاستقلال الدولة العراقية. هذا بينما كان الأمير عبد الاله. مع اعترافه بالاعتبارات والصعاب والمبررات التي يتمتع بها نوري السعيد. وانه يعتبر الدعامة الاولى للعهد او النظام القائم. فانه كان يعارض الدور الذي كان يطمح اليه نوري السعيد. ربما كان يعتبره مراحلاً له. كان الأمير عبد الاله يرغب ان يجري بين آل وآخر تغييراً في رئاسة الحكومة. وان يعهد برئاسته الوارده الى ساسة آخرين غير نوري السعيد. كذلك لم يكن الأمير عبد الاله يرغب في ان تكون الاستشارة في شؤون الحكم محصورة بنوري السعيد. او محتكرة منه. كان يستدعي ساسة آخرين غير نوري السعيد. وحتى انه كان يهمل في بعض الاحيان. عن قصد او دون قصد. استدعاء نوري السعيد للاستشارة. الامر الذي كان نوري السعيد يعتبره اساءة متعددة من الأمير عبد الاله اليه. والسؤال الذي يحطر في البال في هذا الباب اذا كانت هذه فكرة الأمير عبد الاله وبيته لماذا اذن كان يؤمن دائماً لنوري السعيد هذه الاكثريّة في مجلس النواب التي كانت تقف. في بعض الاحيان. عقبة كاداء في سبيل تأليف الوزارة من غير نوري السعيد؟ لقد أُمّت. مثلاً هذه الاكثريّة لنوري السعيد في الانتخابات التي اجريت في زمن وزارة نور الدين محمود في سنة ١٩٥٢. وهي انتخابات حرت في ظل الاحكام العرفية وبمداخلات حكومية مكشوفة. وبتأمين هذه الاكثريّة لنوري السعيد وضع الأمير نفسه في موضع حرج. ووضع كل من يكلف برئاسة الوزارة غير نوري السعيد في موضع حرج ايضاً. كما وضع في يد المعارضين حجة لمعارضة كل وزارة لا يؤلفها رعيم الاكثريّة. اي نوري السعيد.

ورما كان هذا هو السبب الذي حمل الامر عند لانه. في الاحزاب هي
حزب في رمى ووراره ارشد العمرى الناس في صف ١٩٥٤. على ان يوجد
نوعا من التوازن في المجلس السابى اخذت بتأمين كبره عبر تحفه سورى
السعيد. وبتأمين كتلة قوية لصالح حزب. وبتأمين معارضة قوية. وبتأمين
السياسة لعدد من المستقلين. كل ذلك لكي لا يخرج معه د ما خلف سائف
الوزارة شخصا غير نوري السعيد. ولكي لا يخرج لشخص المكلف بـ

جواب رئيس الوزراء الجبالي على خطب المعارضين

وقد اجاب الدكتور الجبالي على خطب المعارضين بأنه دعي لسائف الوزارة يوم
لم تكن الاحزاب ناشطة. وبأنه شخص مستقل وصديق للجميع ومستعد للتعاون
مع الجميع وانه ارتأى ان يكون تشكيل الوزارة على اسس شخصية مسه على
النزاهة والكفاية العلمية والرغبة في الاصلاح ولم تشكل الوزارة على اساس
حزبي، وانه مستعدة للتعاون مع اي حزب يريد التعاون معها. ثم قال ولا شك
ان بين الوزراء من ينتمي الى احزاب مختلفة ولكن ليس ما يضر الوزارة ان
تجمع على منهج موحد يأخذ من الاحزاب ما يتفق عليه ويؤجل ما يوحد فيه
تصادم او اختلاف في الرأي عليه. ثم قال وفي الحقيقة لم اجد في الاشهر الاولى
التي اضطلعت فيها بالحكم اي داع او عامل للاختلاف انما هناك تعاون
وانسجام بين الوزراء حول المشاريع التي تريد ان تقوم بها الوزارة لفائدة
الشعب. ثم قال: اكرر ليس هناك مأخذ دستوري على تشكيل الوزارة كما ان
النظم الديموقراطية في بلد لا سيما كالعراق تسمح بتشكيل وزارة ائتلافية هذا
مع العلم بأن ليس هناك - حسب عقيدتي - من الاحزاب القائمة من يستطيع
ان يستغني عن اشخاص من خارج الاحزاب. ثم قال مبدأ التعاون الوطني لا
يجيز لاحد منا ان يتقاعس عن الخدمة ادا ما دعي اليها. حاجة الوطن تتطلب
ذلك. لم ادعي يوما ولم يدعي زملائي بأن ما قامت به الوزارة من العاء
الاحكام العرفية منة على البلاد. وانما هو واجب. نحن مستعدون للعمل وطبعا
بدون معاونتكم لا نستطيع ان نعمل شيئا. اوجه هذا الداء للجميع. فعندما
مشاريع لا يمكننا تحقيقها دون مؤازرتكم والمسؤولة تقع على عاتقكم. ان كنتم

نريدون غير هذا معدود يدرك الساعين في سجن اللغة من حد ما يريد
التعاون مع الجميع ومن يحق بالتعاون فلننضم ومن يقدّر التعاون فحق
مستعدون لتوديع لكرسي

لا شك انه توحد على هذا الخواب مأخذ كثيرة أهمها انه دا حار لندكون
الخبالي ان يعزّر تأليف وزارته على اساس شخصي غير حربي يوه كات
الاحزاب معطلة فكيف يعزّر استمرار وزارته في الحكم بعد ان سمح للاحزاب
باشتاف نشاطها لا سمحنا وهناك حزب تنتمي اليه اكثرية النواب يعرض
الوزارة بالاضافة الى المعارضين الآخرين في حين . يكن للوزارة سد في المجلس
ولم يهض نائب واحد . عدا عن الدين القيب . نائب مدلي . للدفاع عنها
كيف تستطيع وزارة هذا وضعها ان تستمر في الحكم او تنجر الى عمل و
مشروع مفيد؟ وهذا ما حصل في الواقع . اذ لم تتمكن الوزارة من اقرار اي
تشريع بناتاً .

تراجع الجمالي امام المقاومة العنيفة للمشاريع الاصلاحية من الفئات المتنفذة

الجمالي يستقيل ويبقي استقالته مكتومة عني

ثم ان المقاومة الشديدة التي واجهتها المشاريع التي تقدمت بها الوزارة، وهي في مجموعها المشاريع التي كنت تقدمت بها انا بالذات - كما سأشرح ذلك تفصيلا فيما بعد - من القوى المتنفذة الموجودة خارج المجلس وداخله والتي كانت تؤثر تأثيراً قويا على الامير عبد الاله ونوري السعيد، اقول ان تلك المقاومة شلت يد رئيس الوزارة الذي تراجع بسرعة امامها فاستولى عليه اليأس من امكان تحقيق المشاريع واخيرا قدم بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٥٤ استقالته الى الملك فيصل الثاني. وقد كان سلوك رئيس الوزراء مشيراً للحيرة والاستغراب. ففي الوقت الذي كان يعاني فيه من ضغوط ومقاومات ومعارضات ومشاكل وصعوبات سببتها له تلك المشاريع حتى اضطر اخيرا الى تقديم استقالته. فانه لم يفتح زملاءه في الوزارة، وقد استغربت كونه لم يفتحني انا بالذات. انا الذي كنت اعتبر نفسي من اقرب الناس اليه، وانا الذي كانت مشاريعي - حسب ما قال لي هو بالذات - هي السبب في اثاره المشاكل في وجهه وفي وجه الوزارة، انا الذي اعتذرت مرتين عن التعاون مع نوري السعيد ووافقت على التعاون معه (اي الدكتور الجمالي) مما اثار حفيظة نوري السعيد عليّ كما سبق ان بينت ذلك. وحتى استقالته فانه ابقاها مكتومة عني وابقاني في الظلام. وكان من احدى نتائج تكتمه ان تقدمت الى مجلس الوزراء بلائحة قانونية مهمة جدا تخص تغيير صنف الاراضي، ولم اكن اعلم ان رئيس الوزراء كان قد استقال قبل خمسة ايام من تاريخ تقديم هذه اللائحة القانونية الى مجلس الوزراء. وبطبيعة الحال لو كنت اعلم بتلك الاستقالة لما كنت تقدمت بتلك اللائحة القانونية، اذ لا يعقل ان اتقدم بذلك المشروع المهم المثير للجدل والخلاف الى مجلس وزراء مستقيل. لماذا كتم عني هذه الامور. مع العلم ان النزاع كله كان يدور حول مشاريعي وحول شخصي بالذات؟ لماذا كتم استقالته

عني؟ إن هذه الأسئلة بقيت بدون جواب لمدة تقارب الربع قرن.

كان الواجب يقضي على الدكتور الجهالي ان يصارح زملاءه، او على الاقل ان يصارح زملاءه المقربين منه، وانا كنت اعتبر نفسي من بينهم، بالمشاكل والمراقيل والصعوبات التي كان يجابهها، ويترك لهم اتخاذ الموقف الذي يرتؤونه، لا ان يتركهم في الظلام. كان على الدكتور الجهالي ان يختار بين التخلي عني انا شخصيا وعن مشاريع الاصلاحات الداخلية التي كنت تقدمت ببعضها الى مجلس الوزراء، وكان البعض الآخر منها اما في طريقه الى مجلس الوزراء او في دور الاعداد، بالنظر للمعارضة الشديدة التي اثارها او قوبلت بها تلك المشاريع من الامير عبد الاله ومن نوري السعيد وغيرها وخاصة من ذوي النفوذ الذين كانت تحس تلك المشاريع مصالحهم على شرط ان يصارحني بالحقيقة ويترك لي اتخاذ الموقف الذي ارتأيه، او ان يصر على تلك المشاريع ويتضامن معي ويستقيل من الوزارة اذا ما تعذر تنفيذها. غير انه فضل ان يتخلى عني وعن تلك المشاريع دون ان يفاتحني بالموضوع ويصارحني بالحقيقة ويكشف لي الاسباب التي كان يراها مبررة لاتخاذ الموقف الذي اتخذته.

السبب الحقيقي للخلاف بيني وبين نوري السعيد

في اثناء عملي في الوزارة لاحظت ان مجلس الاعمار كان ينفق من ميزانيته على الانشاءات الخاصة بشكنات الجيش وغيرها. وقلت ان مجلس الاعمار لم ينشأ للنهوض بمثل هذه الاعمال التي تعتبر من صميم واجبات الميزانية العامة للدولة، وان نهوضه بمثل هذه الاعمال والانشاءات يخالف المبدأ الذي انشأ من اجله مجلس الاعمار. فهو مجلس للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبشري ولا علاقة له بشكنات الجيش ولا بتجهيزاته. وانه من الواجب تدارك جميع مصروفات الجيش بما فيها بناء الشكنات من الميزانية العامة، لاسيما وقد خصص للميزانية العامة ٣٠٪ من ايرادات النفط، كما جاء في قانون تعديل قانون مجلس الاعمار رقم ٦ لسنة ١٩٥٢. وعلى كل حال يجب الوقوف في وجه هذا الخلط بين واجبات الميزانية العامة وواجبات مجلس الاعمار. ولذلك تقدمت

لائحة قانونية مستعجلة الى مجلس الوزراء لانفاق مبلغ ١.٥٠٠.٠٠٠ دينار على بناء ثكنات للجيش فوافق عليها المجلس بسرعة ثم تقدمت بالاقتراح التالي الى رئيس المجلس النواب في جلسته السادسة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ المنعقدة بتاريخ ١٩٥٤/١/٣١ وهذا نصه:

معالي رئيس مجلس النواب

بالنظر الى ضرورة الاسراع في الانشاءات الخاصة بالجيش، وتحويل وزارة الدفاع الدخول بمقاولات من اجل تلك المشاريع اقترح النظر في لائحة تخصيص مبالغ لانشاءات الجيش بصورة مستعجلة.

وزير المالية

عبد الكريم الازري

فوافق المجلس على الاقتراح، وقد اشتملت اللائحة على منح وزير المالية صلاحية تحويل وزارة الدفاع ارسال طلبات وعقد مقاولات بمبالغ لا تتجاوز ثلاثة ملايين محسوبة على اعتمادات السنتين ١٩٥٤ و ١٩٥٥م المائيتين على ان يرصد مبلغ مقداره مليون ونصف مليون دينار في ميزانية كل من السنتين المذكورتين على الوجه التالي:

أ - الاشغال	١,٢٧٥,٠٠٠ دينار
ب - المهمات العامة بما فيها اجور الشحن والتأمين	٢٠٠,٠٠٠ دينار
ج - الرسوم الجمركية.	٢٥,٠٠٠ دينار
المجموع	١,٥٠٠,٠٠٠ دينار

وقد صادق المجلس على مواد اللائحة القانونية، ثم صادق على اللائحة بشكلها النهائي في نفس الجلسة. ثم ارسلت الى مجلس الاعيان، وهناك عرضت على اللجنة المالية. وفي هذه الاثناء كان نوري السعيد قد رجع من سفرته الى خارج العراق، وحضر اللجنة المالية لمجلس الاعيان، وقد رأيته متجهماً الوجه، وفي حالة عصبية جداً، وما ان بدأت اللجنة المالية في عملها حتى طلب نوري السعيد الكلام وقال: ان عمل وزير المالية هذا باعداده هذه اللائحة القانونية

قد اثار استغرابه الشديد. ثم قال ان مجلس الاعمار كان ولا يزال لحد هذه الساعة، ينفق على مختلف مباني الدولة، فلماذا لا ينفق على مباني ثكنات الجيش؟ هل الجنود ليسوا من ابناء هذه الامة؟ وكان يتكلم بمنتهى العصبية. فأجبت «يا باشا ان النظرية التي قام عليها مجلس الاعمار هي التفرغ لعمال التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والبشرية، واستثمار الامكانيات المادية والبشرية الكامنة في هذا البلد، اما بناء الثكنات الخاصة بالجيش فانه لا يدخل في ضمن اعمال التنمية المذكورة بتاتا. انت تريد بناء الثكنات، وها نحن نهيء المال لبنائها وبأسرع ما يمكن، ولكن من الميزانية العامة لا من موازنة مجلس الاعمار» ثم ذكرت له المثل العامي: هل انت تريد العنب ام قتل الناطور؟ وكان رد فعله على ملاحظاتي ان ازداد عصبية، وضرب بيده على الطاولة وقال انا لا اقبل بهذه النظريات، ونهض وخرج بسورة شديدة من الغضب، الامر الذي اثار استغراب اعضاء اللجنة المالية. ولا اتذكر في الواقع ماذا حل باللائحة المذكورة ولكن - حسب ما يخبرني بالي - ان اللجنة وافقت عليها، وذهبت الى مجلس الاعيان، وهناك حصل اصطدام بيني وبينه ادى الى ان يطلب علي جودة الايوي - رئيس اللجنة المالية وقتئذ - اعادة اللائحة الى اللجنة المالية حيث بقيت هناك. والظاهر ان هذا هو السبب الذي دفعه (اي نوري السعيد) الى الاجتماع الذي اشار اليه الدكتور الجهمالي برئاسة الملك، في ملاحظاته التي ابداهها للسيد عبد الرزاق الحسيني عن سبب استقالتي من وزارته، والتي يجدها القارئ في الصفحة /١٠٠/ من الجزء التاسع من كتاب تاريخ الوزارات العراقية^(١). ذلك الاجتماع الذي لم اكن حاضرا فيه والذي يبين فيه نوري السعيد عدم امكان تعاونه مع الوزارة ما دمت وزيرا للمالية فيها.

ولم يكن هذا الموقف مستغربا من نوري السعيد. فان الرجل، والحق يقال. كان قد ابدى رغبة شديدة في التعاون معي. وقد الح علي، وخصوصا في المرة الثانية، اي على اثر استقالة وزارة توفيق السويدي الثالثة في خريف ١٩٥٠.

(١) - طبعة سنة ١٩٧٤.

الحاحا شديدا ، وقال لي انه سيساندي ويمدني بتأييد لا يقل عن تأييد صالح جبر ، ان لم يفوقه ، وانه سيبذل كل ما في وسعه لمعاونتي على تحقيق المشاريع التي كنت اسعى لتحقيقها ، غير اني بقيت مصرا على الاعتذار عن الاشتراك في وزارته رعاية ووفاء لصالح جبر . وقد طالما عبر لي نوري السعيد عن تألمه الشديد من الموقف السلبي الذي وقفته منه ومن عروضه . ولذلك فقد أثار اشتراكي في وزارة الجبالي امتعاضه الشديد . ولهذا لم استغرب بتاتا من معارضته الشديدة لي . اما صديقي الدكتور الجبالي فانه كان يعرف ان اشتراكي في وزارته هو السبب الرئيسي في امتعاض نوري السعيد مني ومعارضته الشديدة لي . وكان يسمع نوري السعيد يهاجني بسبب تلك المشاريع التي تبني - اي نوري السعيد بعد ذلك معظمها بعد اجراء تعديلات او تغييرات فيها - ويحضر - اي الدكتور الجبالي - اجتماعا او اجتماعات تعقد في البلاط الملكي يدور البحث فيها حولي وحول مشاريعي ولا يخبرني بتلك الاجتماعات وبما كان يجري فيها ، فضلا عن دعوتي للحضور فيها لكي ادافع عن وجهة نظري .

تأليف الوزارة الجهادية الثانية

بعد أن قدم الدكتور الجهادي استقالته ، كلف الملك فيصل الثاني رئيس ديوانه وقتئذ - السيد أحمد مختار بابان أن يؤلف الوزارة - هذا ما يدعيه أحمد مختار بابان في مذكراته - . ولكنه أي أحمد مختار بابان - اعتذر عن تأليف الوزارة - على حد قوله - محتجاً بأنه لا يريد أن ينتقل مباشرة من رئاسة الديوان الملكي إلى رئاسة الوزارة لثلاث اعتبارات الوزارة وزارة البلاط الملكي أو القصر الملكي ، وعندئذ تحسب تصرفاتها وأجراءاتها وكأنها تصرفات وأجراءات القصر الملكي . ويدعي السيد أحمد مختار بابان أنه قال للملك فيصل الثاني أنه يفضل أن لا يؤلف الوزارة إلا بعد أن يبتعد عن الديوان الملكي مدة من الزمان . وعندئذ سأله الملك فيصل الثاني - على حد قول أحمد مختار بابان - ما إذا كان مستعداً أن يشترك مع الجهادي بصفة نائب رئيس الوزراء إذا كلف الجهادي بإعادة تأليف الوزارة . فاجاب بابان فوراً أنه موافق ولكنه اشترط شرطاً واحداً وهو إشراك علي ممتاز الدفتر في الوزارة وزيراً للمالية وإبعاد عبد الكريم الأزري عن وزارة المالية . وعندما عرض الاقتراح على الجهادي ، حسب قول بابان أيضاً ، وافق على هذا الشرط وتخلّى عني وعن منهج وزارته وخاصة عن مشاريع الإصلاحات الداخلية . وإذا كانت هذه الرواية صحيحة فليس من شك في أن أحمد مختار بابان لم يصرّ على إبعادي عن وزارة المالية - كشرط لاشتراكه في الوزارة الجهادية الثانية - إلا نتيجة تفاهم تم بينه وبين نوري السعيد الذي - كما سبق أن بينت - اصطدمت معه في مجلس الأعيان حول موضوع بناء ثكنات الجيش من قبل مجلس الأعيان ، وكذلك نتيجة تفاهم ثم بين أحمد مختار بابان وبين الأمير عبد الله ونوري السعيد وغيرهم من الذين كانوا يعارضون المشاريع التي كنت قد تقدمت بها والتي أثارت استياء أصحاب المصالح المتنفذين كما سأشرح ذلك فيما بعد .

الجهالي يخبرني باستقالته عشية تأليف وزارته الثانية وفي اثناء المعركة الانتخابية

وقد كنت في خلال هذه المدة اخوض معركة انتخابية للعبور بالمعهد الثاني النيابي الشاغر في المنطقة الانتخابية العاشرة لمدينة بغداد. وبسبب كانت المعركة الانتخابية حامية الوطيس وفي اوج شدتها، والباحثون يروون سني في حي كرد الباشا في منطقة الكرادة الشرقية من بغداد زرافات ووحداثا، والمهرجانات الانتخابية على قدم وساق. وادا برئيس الوزراء الدكتور الجهمالي يفاجئني بزيارة غير متوقعة، وكان ذلك في مساء ١٩٥٤/٣/٨ حسب ما اذكر، اي قبل يوم واحد من تأليفه وزارته الثانية، ويخبرني فحاه وبدون اية مقدمات بأنه قدم استقالته وان الملك قد عهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة وان وزير المالية فيها سيكون السيد علي ممتاز الدفترى وانه يرجو مني ان اقبل وزارة الاعمار بدلا من وزارة المالية بالنظر للمعارضة الشديدة التي اثارها مشاريعي المالية في اوساط مجلس الامة وفي البلاط الملكي ولدى نوري السعيد. فأصبت بصدمة شديدة وسألت الدكتور الجهمالي هل تخلت عن تلك المشاريع وما تمثله من سياسة؟ فتلكأ في الجواب. لقد كنت اتوقع شيئا من هذا القبيل بالنظر لما اثارته تلك المشاريع من معارضة قوية شديدة من الطبقة التي تتأثر مصالحها بها فيما لو شرعت وطبقت، كما سأشرح ذلك فيما بعد. ولكن لم اكن اتوقع ان يحدث هذا الشيء في وسط المعركة الانتخابية مما سيسبب لي احراجا شديدا، كما لا يخفى على كل مطلع على الاوضاع العراقية. وبالرغم من هذا الاحراج، وما سيعكسه من آثار سيئة على وضعي الانتخابي. اجبت الدكتور فاضل الجهمالي على الفور اني لا ارغب بتاتا بالاشتراك في وزارته الجديدة ما دام قد تخلى عن تأييد السياسة التي انتهجها. والتي اتفقنا عليها، والتي لن اتنازل عنها، ولذلك لم يبق من سبب مبرر لاشتراك في وزارته الجديدة ما دامت المشاريع التي كنت اشركت في وزارته الاولى من اجل تحقيقها لن تتحقق.

ولذلك قلت له ارحو اعفائي من الاشراك في وراثةك الجديدة. اجابني اذن ان
اتمكن من اعاده تأليف الوزارة. فقلت له هذا شأن يخصك ولا يخصني قال
اذن سيؤلف الوزارة شخص آخر. قلت له هذا امر لا مهمي.

الاجتماع بالملك فيصل الثاني

وفي صباح اليوم التالي ذهبت الى البلاط الملكي لمقابلة الملك فيصل الثاني،
بناء على طلبه، لاقص عليه ما دار بيني وبين الدكتور الجمالي من حديث، وبعد
ان اخبرته بما جرى، اجابني قائلا انه مسافر الى الباكستان في اليوم التالي وانه
يرجو مني رجاء خاصا ان اقبل بوزارة الاعمار لمدة غيابه عن العراق فقط
وذلك تسهلا لتأليف الوزارة من الدكتور الجمالي ثم قال لي واذا شئت فتقدم
باستقالتك حالما تستلم الارادة الملكية بتعيينك وزيرا للاعمار وسيبقى كتاب
الاستقالة موقوفا الى حين رجوعي من الباكستان وعندئذ سأبلغك بقبولها. قلت
له يا سيدي ان القبول بهذا الاقتراح يضرّ بسمعتي ويضعف موقعي ولذلك
يصعب على قبوله. فأجابني ارجو منك ان تتقبل هذه التضحية من اجلي.
عندئذ قلت له اني اقبل بأمر جلالتك مكرها على الرغم من علمي بما سيسببه
لي هذا القبول من احراج وتقولات وضرر معنوي معتمدا على انك ستقبل
الاستقالة حال رجوعك من باكستان بالسلامة. على ان رجوع الملك صادم
نكبة الفيضان مما أخر قبول الاستقالة بعض الوقت. كما لاحظت ان رئيس
الوزراء بدأ يتلکأ في قبولها. الامر الذي اضطرني. بعد ان خفت حدة
الفيضان. ان أؤكد لها باستقالة ثانية وهي التي قبلت. وقطعا لكل تلکأ في
قبولها نشرت نصها في الصحف التي صدرت في اليوم التالي واليكم نصها:

نشر الاستقالة في الصحف

حصرة صاحب القخامة رئيس الوزراء المحترم.

اني، ومن قبل ان اتشرف بالمساهمة في ورايتكم الاولى، كنت ولا ازال مؤمنا بمبادئ ومشروعات يتوقف على تحقيقها مستقبل بلادنا واستقرارها ولذلك لما فاضتموني للاشتراك معكم في المسؤولية، وافقت اعتقاداً مني بانكم خير من يساعد على تحقيق هذه المشروعات والاهداف. وعلى هذا الاساس كان اشتراكي في ورايتكم الاولى. فلما تقدمت ببعض هذه المشروعات، اصطدمت بعقبات جديدة جعلتني اشك في استطاعتي تحقيقها. بالرغم من التأييد الصادق الذي لقيته من فخامتكم ومن زملائي المحترمين.

وفي هذه الاثناء استقالت الوزارة ولم تستطع احراز مهمتها في الشؤون الداخلية، وعندما كلفتم بتشكيل ورايتكم الثانية، وفاوضتموني للاشتراك معكم، اعتذرت لعلمي بعدم وجود مجال لتنفيذ المشروعات والاهداف التي كانت رائدي في مساهمتي في ورايتكم الاولى ورغماً عن ذلك حملني الحاحكم على القبول لاسهل مهمتكم في تأليف الوزارة.

وبعد اتمامكم ذلك، وتسلمكم المسؤولية مجدداً تقدمت فوراً باستقالي لفخامتكم. ولكنكم رغبت في تأجيل البت فيها حين عودة صاحب الجلالة الملك المعظم من رحلته لباكستان، ويؤسفني ان تصادف نكبة الفيضان وقت رجوع الركاب الملكي مما اخر البت في استقالي. والآن وقد خفت حدة الفيضان، او كادت، اؤكد استقالي وارجو قبولها، اذ لا يسعني الاستمرار في تحمل المسؤولية مع تعذر تحقيق المشروعات التي كانت الاساس لاشتراكي في ورايتكم الاولى. هذا واتمنى لفخامتكم من صميم قلبي كل توفيق، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الاعمار

٦ نيسان ١٩٥٤م

عبد الكريم الارزي

ويلاحظ اني لم اذكر في كتب الاستقالة الحدث الحارى مع الملك فيصل الثاني. وعند التثام مجلس النواب تلت في نفس الجلسة - ادا لم نغى الذاكرة - الارادة الملكية بتعيين الوراثة الجهلية الثانية وكذلك الارادة الملكية بقبول استقالتي من وزارة الاعمار ولم يمض على استقالتي اربعة وعشرون يوما حتى قدم الدكتور الجهالي استقالة وراثته الثانية في ٢٩ نيسان ١٩٥٤. بسبب المقاومة المستمرة التي كانت تقابل بها في مجلس النواب، فقبلت الاستقالة وعهد الملك فيصل الثاني بتأليف الوزارة الجديدة الى السيد ارشد العمري الذي الفها في نفس اليوم بعد ان تفاهم مع الملك على حل مجلس النواب واجراء انتخابات نيابية جديدة. وهكذا صدرت الارادة الملكية بجل مجلس النواب في نفس اليوم الذي تألفت فيه الوزارة الجديدة.

وعندما اجتمعت بالدكتور الجهالي في لندن في يوم السبت المصادف ١٩٧٦/٨/٢١ - اي بعدما يقارب الاثني عشرين سنة من الحادث - وكان مدعوا عندي الى الغداء - جرى الحديث حول وزارته الاولى فطلبت اليه ان يشرح لي ملاسات الاستقالة ولماذا كتمها عني ثمانية ايام ولماذا لم يفانخي ويصارحني بما كان يدور بينه وبين الملك فيصل والامير عبد الاله ونوري السعيد واحمد مختار بابان وغيرهم حولي وحول مشاريعي؟ لماذا ابقاني في الظلام وكيف برر لنفسه تخليه عني وعن منهج وزارته وعن مشاريعي بدون ان يكاشفي بالحقيقة ويترك لي حرية التصرف حسب ما اراه مناسبا لي. فقال لي إنه كانت قد حصلت لديه قناعة تامة بأن تنفيذ مشاريع الاصلاحات الداخلة من المنهج الوزاري اصبح متعذرا بل مستحيلا بسبب المعارضة الشديدة من الامير عبد الاله ونوري السعيد لها. وان معارضتها كانت مركزة على شخصا بصفتي وزيرا للمالية ومسؤولا عن تلك المشاريع. ولذلك - والقول للجهالي - قررت التخلي عن تلك المشاريع، والاقتصار على موضوعين مهمين هما عقد اتفاقية لتزويد العراق بالأسلحة مجانا من الولايات المتحدة الاميركية - الاتفاقية التي تم عقدها مع السفير الأمريكي المستر بيرى - وقضية الاتحاد مع سورية. ثم قال لي بما انه لم يرغب أن يؤلف الوزارة من دون اشتراكي فيها، لذلك قرر أن يعهد إلي بوزارة الاعمار بدلاً من وزارة المالية على نحو ما جرى.

صبت نه اما كان الواجب يقضي عليك بأن تصارح زملائك عندما نحدث هذا
مرر منهم وترك لكل وريث أن يقرر موقعه؟ اما كان الواجب يقضي عليك
أن تصارحي اما بالذات. على الأقل رعاية للصداقة القديمة والعلاقة الواسعة
لي تربطي بك؟ ولم يجب على سؤالي عن كتمان استغاثته عني وعن كتمان ما
كان يدور حولي وحول مشاريعي من مناقشات. أجاب قائلاً كان الواجب
يقضي بأن أصارحك أنت بالذات.

وبعد اسبوع او عشرة ايام من لقائنا الاول التقينا مرة ثانية على اثر
رجوع الدكتور من ادنبرة حيث ذهب الى هناك لعيادة ولده المريض .
وفي اثناء الحديث قال الدكتور الجمالي موجهها كلامه الي « انك قد سألتني في
المرة الماضية في موضوع تأليف وزارتي الثانية واود ان اقول لك اني لم اكن
ارغب ان أولف وزارتي الثانية بدونك ثم اخذ بيدي لي كثيرا من المحاملات
والتلطيفات الامر الذي كان يدل على انه كان يشعر بعقدة ذنب لانه اقترف
ليس فقط خطأ سياسيا بل خطأ ادبيا بالنسبة لي. ثم استأنف حديثه قائلاً اني
عندما الفت وزارتي الاولى كنت واضعا نصب عيني هدفين رئيسيين اولهما
تحقيق الاتحاد مع سوريا وثانيهما تزويد العراق بأسلحة اميريكية والسعي
لتحقيق ما يمكن « تحقيقه » من اصلاحات داخلية. وحدود « الامكان »
بالنسبة للدكتور الجمالي - حسب ما تبين لي - هي موافقة الامير عبد الاله
ونوري السعيد، وليس الدخول في صراع من اجلها مع الجهات المتنفذة
المعارضة لها. فقلت للدكتور الجمالي اما كان الواجب يقضي عليك بمصارحة
اخوانك الذين دعوتهم للاشتراك معك في الوزارة بسلم الاوليات هذا وبدرجة
التزامك بالاصلاحات الداخلية؟ اجابني كان الواجب يقضي بذلك وخاصة
عندما قررت التخلي عن اصلاحات الداخلية.

وفي السنة التالية التقيت بالدكتور الجمالي في لندن مرة اخرى وكان ذلك في
٥ أيلول ١٩٧٧ فقلت له عندي سؤالان اريد ان اوجههما اليك اولهما. وقد
استقيته من مصدر لا يرقى اليه شك وهو مذكرات احمد مختار بابان الذي قال
انه بعد استقالتك من وزارتك الاولى كان الملك فيصل الثاني قد كلفه (اي احمد

مختار بابان) بتأليف الوزارة وأنه اعتذر عن تأليفها معللاً اعتذاره بأن استقالته من رئاسة الديوان الملكي إلى رئاسة الوزارة سوف يعطي للوزارة صفة «بلاطية» ويعتبرها الناس كأنها وزارة مصر. ثم قال بابان إن الملك فيصل سأله، بعد اعتذاره عن تأليف الوزارة، هل أنت مستعد أن تتعاون مع فاضل الجهمالي بصفة نائب رئيس الوزراء إذا أعيد تكليف الجهمالي بتأليف الوزارة؟ قال بابان أجبت فوراً نعم أنا مستعد أن أتعاون مع الجهمالي بصفة نائب رئيس وزراء على شرط واحد وهو إبعاد عبد الكريم الأري من وزارة المالية وتعيين علي ممتاز في محله. ثم قال بابان في مذكراته إن الملك فيصل الثاني وفاضل الجهمالي وافقا على هذا الشرط. فقلت للجهمالي هل إن ما قاله بابان صحيح؟ أجابني إن هذه أول مرة يسمع فيها إن الملك فيصل الثاني كان قد كلف أحد مختار بابان بتأليف الوزارة بعد استقالة وزارته الأولى. وأنه لم يكن قد عرف بهذا الشيء أو سمع عنه قط. قلت له ولكنك وافقت على تعيين علي ممتاز وزيراً للمالية بدلاً مني في وزارتك الثانية الأمر الذي يؤيد صحة ما قاله بابان من أنه اشترط إبعادي عن وزارة المالية وتعيين علي ممتاز فيها. فأصر على أنه لم يكن يعرف بتكليف أحد مختار بابان بتأليف الوزارة. ثم قال لي إبعادك عن وزارة المالية وتعيين علي ممتاز بدلاً منك فيها فقد كان سببه اعتراض الوصي ونوري السعيد وغيرها على المشاريع الإصلاحية التي تقدمت بها. ثم سأله سؤالاً ثانياً وهي أسباب استقالة وزارتك الأولى إذن؟ قال إن السبب الوحيد لاستقالة وزارته الأولى هو أن قسماً كبيراً من الوزراء لم يكونوا أعضاء في مجلس الأمة، وأنه حسب أحكام القانون الأساسي (الدستور) إذا مضت ستة أشهر على تاريخ تعيين الوزير ولم يصبح عضواً في أحد مجلسي الأمة تسقط عنه الوزارة. ولذلك فضل أن يستقيل ويعيد تشكيل الوزارة مجدداً. وأنه لم يكن يوجد سبب غير هذا بتاتاً. ولكنه قال بعد أن قدم استقالة وزارته الأولى تبين له أن الوصي أو بالأحرى ولي العهد لم يكن موافقاً على سياسة الوزارة وقال له بها دكتور لم يبق من يؤيدنا غير شيوخ القضاة وهؤلاء تريدون إبعادهم عن السياسة التي تتبعها الوزارة. أما بصدد اجتماعه بنوري السعيد في قصر رحاب وبحضور الملك قال إن نوري السعيد كان قد ذهب لزيارة الملك يشكوا إليه

سياسة الوزارة وكان غير مرتاح منها وكنت حاضرا هناك. فسأله وهل جرى حديث عني؟ اجاب نعم ولكنه كان قليلا. قلت له ولكن ما ورد من ملاحظاتك في كتاب عبد الرزاق حسني « تاريخ الوزارات العراقية » غير هذا. احاب ان الحسني قد أضاف إليها بعض الإضافات.

حضورى مناورات الجيش العراقى فى سنة ١٩٥٣

طلب الى الملك فيصل الثانى وكذلك ولى عهده الامير عبد الله ان احضر المناورات التى كان سيقوم بها الجيش العراقى فى شمال العراق. وقد ألقى على ذلك رئيس اركان الجيش الفريق الركن رفيق عارف، لانه كان يريد منى ان اشهد المناورات لكى اكون فكرة - كوزير للمالية - عن النفقات التى يتكلفها الجيش. ولا اذكر تماما التاريخ الذى جرت فيه المناورات واغلب الظن انها جرت فى خريف ١٩٥٣. وقد ذهبت بالطيارة ونزلت فى الخيم الذى كان قد اعد للملك وولى عهده وحاشيتها وللوزراء على هضبة مطلّة على سهل بامرني - ولا اذكر اسم المكان تماما. وشاهدت المناورات - وقد جرت فى منطقة تقع بالقرب من منتصف الطريق المؤدى الى الحاج عمران - وحضرت المآدب التى اقيمت واختلطت بالضباط وتحسست بأخوة السلاح التى كانت تجمعهم. وكان اكثر ما لفت نظري انى لم اكن اعرف احدا منهم الا ما ندر. كنت غريبا بينهم تقريبا. وهذه الظاهرة بقيت عالقة فى ذهني - وهى ان هيئة الضباط كانت تمثل فئة واحدة من الشعب العراقي، وان الكثرة الكبرى من عرب العراق لم تكن ممثلة فيها. وهيئة الضباط هى هيئة القيادة فى الجيش، وهى التى تطبع الجيش بطابعها، وهى التى فى النهاية تفرض وجهة نظرها فى السياسة وغير السياسة على الجيش، وعن طريق الجيش، على الدولة، وعلى الحكم، وتوجهها نحو الجهة التى تريد. وبقيت هناك فى موقع المناورات يومين واستأذنت من الملك وولى عهده للرجوع الى بغداد. ورجعت بالطيارة التى طارت بي من مطار صغير هناك هو مطار بامرني - حسب ما اذكر. ولا اذكر جيدا انى كاشفت بانطباعي هذا الملك فيصل الثانى وولى عهده الامير عبد الله، وسألتها هل هذا الوضع فى رأيها طبيعى؟ الا يبدو لكما فريحا ان عمر اكثر من ثلاثين سنة على تأسيس الدولة العراقية ولا يكون من

الشيعة العرب في هيئة الضباط الجيش لا يفر جيش يكاد يعد على وجه
اليد؟ فالأني كيف تفسر هذه الظاهرة؟ اجبتها ان الاحتفاء بالسائد ان هناك
سياسة مرسومة باستبعاد الشباب الشيعي العربي عن الدخول في الكلية
المسكينة وبقية كليات القوات المسلحة، وتخصص لها التسهيلات التي كان
الملك فيصل الاول يسمي لتوفيرها لادخال الشباب الشيعي العربي الى الكلية
المسكينة - ولكن احبنا من الساسة لم يفتت تلك السياسة بعد وفاة الملك
فيصل الاول. ثم قلت لها ان هذا الوضع يحتاج الى معالجة وتغيير لكي تصبح
هيئة الضباط في الجيش مرآة تنعكس فيها جميع فئات الشعب العراقي.

محاولة تصفية الاوقاف القادرية في لواء ديالي

ومن ذكرياتي في وزارة المالية في وزارة الدكتور فاضل الجبالي قصة المغارسين في بساين الاوقاف القادرية في لواء ديالي. لقد راجع اولئك المغارسون السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان الذي كلمني عنهم تلمونبا راجيا مني النظر بعطف في معروضاتهم. فرجوت ان يبعثهم الي في مكنتي في وزارة المالية. وجاؤني وشرحوا لي قضيتهم وقالوا انهم مستعدون ان يشتروا حصة الاوقاف القادرية وان يدفعوا ثمنها فيما لو قدرت التقدير الاعادلا. وبعد حديث طويل معهم حصلت لدي القناعة بأن تصفية الاوقاف القادرية في هذه البساين الصغيرة الكثيرة العدد هي في مصلحة الاوقاف القادرية بقدر ما هي في مصلحة هؤلاء المغارسين. فالاوقاف القادرية لا تحصل على الايراد الذي يتناسب مع ثمن حصتها في هذه البساين العديدة وثن الأرض الموقوفة. وان استيفاء هذه الايرادات الصغيرة من هذا العدد الكبير من البساين الصغيرة ومن هذا العدد الكبير من هؤلاء المغارسين الصغار امر من الصعوبة بمكان. فادارة الاوقاف القادرية مضطرة ان تستعين بالادارة الحكومية لاستيفاء ايراداتها والادارة الحكومية دائما تتردد في استعمال سلطتها لمخاذير ادارية. وانه من الافضل لادارة الاوقاف القادرية ان تستثمر اثمان حصصها في البساين المذكورة وتركزها في عقارات كبيرة او في غير ذلك بدلا من ان تتعب نفسها في استيفاء ايراداتها الضئيلة من هذا العدد العديد من هؤلاء المغارسين الصغار. كما ان هؤلاء المغارسين الصغار سيبدلون جهودا اكبر في تعمير بساينهم والعناية بها اذا ما استقلوا بها ولم يكن معهم شريك غائب. فالمصلحتان - مصلحة الاوقاف القادرية ومصلحة هؤلاء المغارسين الصغار تلتقيان - في تصفية الاوقاف القادرية هناك. واجبت المغارسين بأني سوف أدرس الموضوع واخبرهم بنتيجة دراستي وقراري. ولكني اخبرتهم مقدما بأني

مقتنع بوجهة نظرهم وصحة معروضهم.

واتصلت بصديقي وزميلي في المدرسة السيد يوسف الكيلاني الذي اصبح متولي الاوقاف القادرية، ورجوته ان تتفضل بربارتي في مكنتي في وراره المالية، لأمر يخص الاوقاف القادرية. وجاء وتحدثت معه في الموضوع وشرح له رأبي وهو ان نمتلك حصص الاوقاف القادرية من المعروضات كما نمتلك الأرض - أي نصفي الاوقاف القادرية في هذه البساتين العديدة الصغرى وملكها للمغارسين الشركاء. وندفع ثمن الاستملاك نقدا دفعة واحدة لاداره الاوقاف القادرية لكي يكون في استطاعتها استثمار هذه المبالغ في اى من المشاريع الاستثمارية التي ترتأياها، على ان نستوفي الثمن المذكور بأقساط طويلة الاجل من اولئك المغارسين اذا لم يكن في استطاعتهم تسديدها دفعة واحدة. اما الذين يستطيعون تسديدها نقدا فتستوفي منهم دفعة واحدة وكثير منهم ابدوا استعدادهم لتسديدها دفعة واحدة تحقيقا لشعورهم بأنهم اصبحوا مستقلين في ملكيتهم. وكان رد الفعل من صديقي السيد يوسف الكيلاني على اقتراحي هذا سلبيا وخلافا لما كنت اتوقعه وشعرت بأنه تألم من اقتراحي وربما اعتبرني متحيزا لهؤلاء المغارسين الصغار، وبأنى لم اكن حريصا على مصلحة الاوقاف القادرية. ولا ادري ربما حمل اقتراحي على غير محمله. وقال لي بنبرة قوية يا اخي ان هذه الأراضي قد منحت للاوقاف القادرية بفرايين سلطانية. فأجبتة اني عارف بذلك وان اقتراحي منبعت من حرصى على الاوقاف القادرية نفسها، ثم قلت له واية مصلحة للاوقاف القادرية في بساتين مشتركة مع مئات من المغارسين الصغار، وأية ايرادات هذه التي تستوفي منهم وبهذا الشكل المتعب لكم وللدولة. واني اخاف ان يأتي يوم ليس ببعيد تصفى فيه هذه الاوقاف بتقدير واطىء لأثمانها التي تدفع باقساط تمتد الى عدة سنين بدلا من ان تدفع لكم نقدا مرة واحدة. ولكن صديقي السيد يوسف الكيلاني لم يكن مدركا لعمق التيارات الاجتماعية التي كانت تعمل في العراق. ولم يقبل باقتراحي. وعلى كل فقد كنت اوعزت باحضار لائحة قانونية في هذا الباب واستقلت قبل ان اقدمها لمجلس الوزراء. وكان ذلك من حسن الحظ لانها كانت ستثير حساسيات لم يكن من المصلحة اثارها وقتئذ.

على ان ما كنت تنبأت به للسيد يوسف الكيلاني قد قد تحقق فعلا . ولكن
بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . فقد صدر قانون جواز تصفية الوقف القادري في
لواء ديالي رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٩ . في ايار ١٩٥٩ ، وقد نص في المادة الثانية منه
على ما يلي :

« يصفى الوقف القادري ويملك للمغارسين (الشركاء) واصحاب المحدثات
فيه لقاء بدل يدفعونه لجهة الوقف باقساط متساوية لمدة عشر سنوات تبدأ من
تاريخ تسجيل التملك باسم المحكوم لهم في دائرة الطابو وفقا لاحكام هذا
القانون » . وبدلا من أن تستوفي الاوقاف القادرية الثمن نقدا ودفعة واحدة كما
كنت اريد ، فانها ، بموجب هذا القانون ، اصبحت تستوفيه باقساط تمتد الى عشر
سنين . اما مستوى التقدير لقيمة الارض وحصة الاوقاف القادرية في
المغروسات فلا اعرف عنه شيئا واعتقد انها كانت اقل بكثير مما كنت أتوقعه .



قانون منح اللزمة في لواء العبارة

كانت الاراضي الزراعية في لواء العبارة (محافظة ميسان حاليا) في زمن الحكم العثماني من جملة ما كانت تسمى بالاملاك السنية أي الاملاك التي تعود للحزبة الخاصة بالسلطان العثماني. وكانت تلك الأراضي التي تسكنها عشائر عربية مقسمة الى مقاطعات واسعة تعرض للايجار بالمزاد العلني وتغال على من يدفع اعلى بدلات الاجار. وكان شيوخ العشائر الساكنة في تلك المقاطعات الكبيرة يزايدون عليها ويستمرون في المزايدة مهما بلغت بدلات الاجار لكي لا يسمحوا لأحد غيرهم باستئجارها لأنها مأواهم (ديرتهم) وفيها مساكنهم وهي وسيلة معيشتهم ولا يمكنهم ان يتخلوا عنها للغير وكان عبء تلك البدلات يتحملها في النهاية جمهرة الفلاحين. وبالنظر لارتفاع بدلات الاجار في بعض الاحيان الى مستويات غير معقولة فانهم كثيرا ما كانوا يعجزون عن تسديدها فيماطلون في الدفع في مواعيد الاستحقاق مما يضطر الدولة. في بعض الاحيان وعند نفاذ صبرها، إلى تجريد حملات تأديبية لاستحصالها منهم بالقوة.

واثر الانقلاب الذي وقع في الاستانة في سنة ١٩٠٩ وأطاح بالسلطان عبد الحميد صادرت الدولة الاملاك السنية واصبحت الأراضي اميرية صرفة. ولكن نظام اجار المقاطعات بالمزاد العلني استمر الى ان احتلت الجيوش البريطانية اللواء المذكور في سنة ١٩١٥. واسترضاء لشيوخ العشائر لكي يكونوا الى جانبها اخذت السلطة المحتلة تؤجر المقاطعات المذكورة بدون مزاد وببدلات اجار مخفضة بالقياس الى بدلات الاجار السابقة. تقدرها على اساس ما تنتجه تلك المقاطعات من مختلف المنتجات الزراعية وتستوفيها منهم كضريبة. واستمر الوضع على هذه الوتيرة بعد تأسيس الدولة العراقية. وفي سنة ١٩٣٢ شرع قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ وقانون منح اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢، ولكن هذا اللواء (وكذلك لواء

المسكن) استثنى من القانون المذكورين باعتبار ان اراضيه كانت غير مسموله تخنوق الزمه لايها كانت مؤجرة بعمود رسمه ولمدد محدوده. ثم قدمت مختلف الجهات باقتراحات عديدة لمعالجة مشكلة الاراضي الزراعية لهذا اللواء. ومن حملها المقترحات التي تقدم بها السيد سعد صالح الذي كان في وقت من الاوقات منصرفا لهذا اللواء. وقد اطلعت على هذه التقارير وعلى شؤون هذا اللواء ومسائله بحكم الوظيفة التي كنت توليتها وهي مديرية الواردات العامة التي كانت تعني بتلك الشؤون والمشاكل من وجهة مالية.

وكان الملتزمون الاولون - ومعظمهم من شيوخ العشائر ~~بقرادوس~~ ~~بقرادوس~~ كل مشروع يحاول ان يمنح قسما من اراضي المقاطعات المذكورة الى الفلاحين الذين كانوا يقاسون في هذا اللواء على الاخص اشد انواع الظلم والاضطهاد من شيوخهم الذين كانوا يسلبونهم معظم انتاجهم ولا يبقون لهم من ثمرة اتعابهم ما يسد رمقهم ورمق عائلاتهم واطفالهم. مما دفع قسما كبيرا منهم ان يهاجروا الى بغداد والبصرة زرافات ووحدا طلبا للرزق حتى امتلأت ضواحي بغداد والبصرة بهم. وكانوا في بغداد يعيشون، في الصرائف بين المستنقعات الآسنة بشكل يقزز النفس ويستفز الشعور الانساني والضمير الحي. وقد جرى امامي مرة تعاقد بين صاحب معمل لفخر الآجر كان في دور التأسيس في الكاظمية من ضواحي بغداد وبين رئيس احد الافخاذ لعشيرة من عشائر لواء العمارة تعهد بموجبه الرئيس المذكور ان ينقل جميع افراد عشيرته من الأرض التي كانوا يزرعونها الى جوار المعمل المذكور في الكاظمية لكي يشتغلوا ~~علاقيهم~~ - اي انه تعهد ان يقتلع العشيرة من جذورها ومن زراعتها بجميع افرادها رجالا ونساء وأطفالا. وقد دفع صاحب المعمل الى الرئيس المذكور سلفة على حساب اجور النقل بكفالة احد الاشخاص. وقد سألته (أي الرئيس المذكور) لماذا هذا الانتقال؟ اجابني نكاد نموت جوعا فنحن نكد طوال السنة وعند اقتسام الحاصل يستولي الملتزمون على معظم الحاصلات ولا يبقون لنا ما نعتاش به واننا الآن في سبيل بيع ما نملك من مواشي وغيرها لايفاء الديون المترتبة بذمتنا ولكي نحصل على حريتنا ونترك الأرض التي نشأنا فيها وترعرعنا. وعلى كل فاننا هنا نحصل على اجور معينة. وان كانت واطئة، فانها افضل من

الوضع الذي يعيش فيه الآن. ثم أردف قائلا بصمت على كل ما كان عليه
ديره ووطنه ولكن لس في الدحلة.

واحترا في اواخر سنة ١٩٥١ تقدمت ورايه نوري السعد بمشروع قانون
لمسح اللزمة في لواء العماره الى مجلس النواب. وما ان قرأت المشروع حتى
صعقت. كيف يمكن، ونحن مشرفون على سنة ١٩٥٢ - والتدمير في مختلف
الاطساط الواعنة قد بلغ حدًا كبيرًا. وفلاحو لواء العماره بلاؤون صواحي
بغداد. ان تقدم حكومة بمثل هذا المشروع القانوني الذي عهد الى السيد
مصطفى العمري، الذي كان وقتئذ وزير دولة في ورايه نوري السعد
المذكورة. بالدفاع عنه في مجلس الامة. لقد نصت اللائحة القانونية على ان يمسح
الملتزم الأولي - شيخ العشيرة على الاغلب - نصف المقاطعة رائدا مائتي
دونم من اراضي الشلب - (الرز) - . ويمسح الملتزمون الثانويون وقسم كبير
منهم من اقارب الشيخ - ربع المقاطعة والربع الاخر الى مجموع الفلاحين.
وقد جاءت في اللائحة القانونية ثغرات يمكن بواسطتها التحايل للحيلولة دون
حصول مجموع الفلاحين حتى على ربع الأراضي، وذلك بمنحهم الأراضي السبخة
(المالحة)، ووضع حصصهم في مؤخرة المقاطعة بحيث لا تصل اليهم من المياه الا
فضلتها، هذا ان وصل اليهم منها شيء، الى غير ذلك. وقد صرح ما كان يتوقعه
المطلعون على الاوضاع هناك. اي في مقاطعات لواء العماره. فلم يحصل
الفلاحون حتى على الربع المنصوص عليه في القانون. كما سيأتي بيانه. نصف
المقاطعة زائدا مئتا دونم عراقي من الأراضي التي تزرع رزا الى شخص واحد.
هو الملتزم الدولي او الشيخ. وربع المقاطعة الى نفر محدود من الملتزمين
الثانويين قد يقل عددهم عن اصابع اليد، وجمهرة الفلاحين على كثرتهم بأقل من
الربع الباقي من المقاطعة واي ربع: ويجري هذا التشريع ونحن في اوائل سنة
١٩٥٢ التي حصلت فيها ثورة ٢٣ تموز في مصر. لقد هاجمت اللائحة القانونية
المذكورة في اللجنة المالية ومن ثم في مجلس النواب حيث القيت خطابا قويا
مطولا اوردت فيه ارقاما تفصيلية عن نتائج هذه اللائحة القانونية فيما لو
اصبحت قانونا. وقلت ان بعض الشيوخ ستبلغ حصتهم بموجب هذا القانون ما
يزيد على عشرة الاف دونم من الأراضي التي تزرع بالرز (الشلب) والتي تسقى

سبحا وذلك بعدا رافعي المذاهب لنفسه لا حرجي لي سفي سبحا و
بالواسطة وعدا رافعي المذاهب لنفسه. وكان دواء من رافعي نسب
(الرر) هو نروود نحد داند لند فلب في حصاني نموده ولدى نفسه في جلسه
السادسة والعشرين من الاجمع الاعنصادي لمجلس نوب لسه ١٩٥١ ما لي

..... " تعجبت كيف أن الحكومة في مثل هذا الوقت تتقدم بمثل هذا
الحل. ان هذه اللائحة لا تمثل إلا الخضوع والاستسلام لنفر من الاقطاعيين.
انها لا تحسب حسابا لا للقوى النامية ولا للوعي النامي الذي أخذ يتغلغل
في مجموع العراقيين. وانها في هذه اللائحة القانونية لا تسير الزمن وانها
جاءت بمبدأ منح نصف الأراضي المتعاقد عليها للملتزمين الكبار. ومعظمهم
من الشيوخ. الأمر الذي يخالف الاتجاه العام لتحديد الملكية ونشر الملكية
الصغيرة بين صغار المزارعين لقد كان بإمكان أية حكومة ان تتقدم
بهذا المبدأ فيما لو أرادت ان تحالف التيارات الحديثة. كان هذا الحل ميسورا
لكل احد. ولكنه يخالف الوجدان الواعي في هذا الزمن. ان خير حل لهذه
المشكلة هو ان نضع حداً أعلى لما يمكن أن يعطي للملتزم الأولى باللزمة. وما
يزيد على هذا الحد يوزع على الفلاحين الذين - كما بينت في اللجنة
المالية - لم تلتفت الحكومة إليهم ولم تفاوضهم في الأمر. لأنهم ليسوا موجودون
بالنسبة لها. إنما اكتفت بمفاوضة نفر من الملتزمين الأولين الكبار " .

- وزير الداخلية يضع شرطة سربين لحراستي -

وبعد القاء خطابي هذا بعدة ايام رجاني وزير الداخلية السيد سعيد قزاز
ان ازوره في مكتبه في وزارة الداخلية وعندما زرته قال لي أن لفظا بدور
حوله محاولات يخطط لها شيوخ لواء العمارة ضدي وابدى استعدادده لوضع
شرطي سري واحد او اثنين لمرافقتي فوافقت على شرطي واحد بقي يرافقتي
مدة من الزمان ثم صرفته. كما جاءت الحاجة فتنة زوجة الشيخ محمد العربي
الى بيتنا لزيارة زوجتي وقالت لها لماذا يهاجم عبد الكريم الازري شيوخ
العمارة. الا يحسب لهم حسابا. انهم قادرون على الحاق الاذى به.

والسبب في اهتمامي بلواء العمارة (محافظة ميسان حاليا) اكثر من غيره من

لألوه الأخرى بأشياء عن كون قسم كبير من سكان المنطقة الاسحاوية التي
كنت امنلها - المنطقة العاشرة في مدينة بغداد - كانوا من المهاجرين من
هذا اللواء . وكنت اعرف قسماً كبيراً منهم ومعظم وجهائهم . وكنت اسمع منهم
من قصص المظالم التي كانت تقترِف بحفهم من قبل الشيوخ او الملتزمين الاولين
او الثانويين مما دفعهم الى ان يهجروا اوطانهم الى مدينة بغداد هرباً من
التعسف والظلم الذي كانوا يلقونه . واخيراً بالرغم من المآخذ التي شرحتها
اعلاه شرعت اللائحة المذكورة واصبحت قانون منح اللزمة في لواء العمارة رقم
٤٢ لسنة ١٩٥٢ .

- اعادة النظر في قانون منح اللزمة في لواء العمارة - (محافظة ميسان)

وعند تأليف الوزارة الجالية الاولى في اواخر سنة ١٩٥٣ والتي اشتركت
فيها وزيراً للمالية كان اول عمل قمت به عندما وصلت الى ديوان الوزارة هو
استدعاء متصرف لواء العمارة (محافظة ميسان حالياً) السيد مشكور
ابو طبيخ الى بغداد مع رؤساء التسوية (حكام محاكم تسوية حقوق الاراضي) في
اللواء المذكور كما طلبت الى مدير التسوية العام السيد مكّي الجميل اعداد
تقرير عن اعمال لجان التسوية (محاكم تسوية حقوق الاراضي) في اللواء المذكور .
وخاصة عن ما أصاب طبقة الفلاحين من الاراضي . وقد وصل المتصرف بعد
يوم او يومين وعقدنا اجتماعاً في مكتبي في وزارة المالية ضم المتصرف المذكور
ومدير التسوية العام ووكيل مدير الواردات العام وتداولنا ملياً في موضوع
نتائج تطبيق قانون منح اللزمة في لواء العمارة رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢ وتبين لنا
ان التسوية قد تمت وانتهت في ثلاث مناطق تسوية وان نتيجتها كانت حرمان
الفلاحين حرماناً كلياً تقريباً من الأراضى في واحدة منها . ومنحهم اراضى
قليلة جداً وردئية وسبخة (مليئة بالاملاح) في المنطقتين الاخرين للتسوية مما
دفع معظمهم الى رفضها . واتفق الرأي بيننا على ان النتائج ستكون مماثلة ان
لم تكن اسوأ في جميع مناطق التسوية اذا استمر تطبيق القانون الحالي على
علاته . وانه اذا كانت سياسة الحكومة منح الفلاحين حصة فيها بعض

الانصاف ومقدار من العدالة للفلاحين فانه يجب تعديل القانون النافذ وقتئذ .
وهكذا قررت اعاده النظر في القانون المذكور واعداد لائحة قانونية جديدة
لمسح اللزعة وتوزيع الاراضي في لواء العمارة (محافظة مسان) . وألتم حسب ما
اتذكر لجنة من متصرف لواء العمارة ومدير السوية العام ووكل مدير
الواردات العام لاعداد اللائحة المذكورة وافقت معهم على ان يستبدل بمبدأ
التوزيع الذي قام عليه القانون النافذ وقتئذ والذي يحس على توزيع اراضي
المقاطعات على أساس نصف الأراضي للسويح او الملتزمين الاولين وربيعها
للملتزمين الثانويين او السراكل والربع الآخر للفلاحين . مبدأ جديد هو منح
ربع الاراضي . بدلاً من النصف . للسويح والملتزمين الاولين وربيعها للملتزمين
الثانويين ونصفها . بدلاً من الربع . للفلاحين . على ان يكون النصف الممنوح للفلاحين
نصفاً حقيقياً من حيث نوعية الأراضي وخصوبتها وكونها ذات قنوات وصدور
على النهر الى غير ذلك بحيث يضمن ارواؤها ويحال دون التلاعب في موضوع
الارواء بقطع المياه من قبل اصحاب الصدور بغية تنفير الفلاحين من الأراضي
الممنوحة لهم وحملهم على تركها . ثم طلبت الى اللجنة ان تسد جميع الثغرات
الموجودة في القانون النافذ وقتئذ كما اوضحها لي اعضاء اللجنة ورؤساء
التسوية والتي كان يستفيد منها المتنفذون للحيلولة دون حصول الفلاحين على
حقوقهم في الأراضي .

وفي هذه الاثناء قدمت اقتراحا الى مجلس الوزراء بتعيين الدكتور صالح
مهدي حيدر مديراً عاماً للواردات بالنظر لاختصاصه في شؤون الأراضي
فوافق مجلس الوزراء على تعيينه وصدرت الارادة الملكية بذلك وقد انطت به
الاضطلاع بأمر اعداد هذه اللائحة الجديدة وقد قام بها خير قيام .

ثم اتصلت بنوري السعيد وقلت له أريد ان ازورك لاوضح لك نتائج اعمال
لجان التسوية في لواء العمارة تطبيقاً للقانون الذي تم تشريعه في زمن وزارتك
اجابني اني ارغب في زيارتك الآن في مكتبك في وزارة المالية اذا كنت
مستعداً . فقلت له انا بانتظارك . ولما جاء رأي جمهوراً كبيراً من الفلاحين
المهاجرين من لواء العمارة متجمهرين في اروقة الوزارة وفي الفراندات الواسعة

امام مكاتب الوزارة جاءوا ينظرون مواجهي لكي يعرضوا طلباتهم
وشرحوا الأسباب التي أدت الى هجرتهم من ديارهم و... اوطانهم . فادرك
نوري السعيد متسائلا ما هذا الحشد الكبير من الناس فأحس هؤلاء هم بعض
البارحين من لواء العمارة جاؤا ليعرضوا طلباتهم وليشرحوا اوصاعهم . اما
مسرور لانك تشاهد بأعْيُنك هؤلاء البؤساء . ثم عرضت عليه نتائج اعمال
لجان السوية في لواء العمارة فتعجب وقال ان هذه النتائج تخالف ما كنا
نستهدفه من القانون الذي شرعناه . فأجبتة هذا ما حصل في الواقع ثم احبرته
اني قد ألفت لجنة لاعادة النظر فيه وشرحت له المبادئ التي كنت اتعمت
عليها مع اعضاء اللجنة فأيدها .

وبينا كنت استعد لدفع اللائحة القانونية الى مجلس الوزراء اد بنوري
السعيد يأتي ، بعد عدة أيام ، لزيارتي في مكنتي في وزارة المالية ويشاهد حشدا اكبر من
الجهاهير التي شاهدتها في زيارته السابقة وقد جاء وييده نسخة من اللائحة القانونية التي
كنت على وشك دفعها الى مجلس الوزراء فسألته من اين حصل عليها فأجاب ان
شيوخ العمارة قد تمكنوا بطريقة من الطرق من الحصول عليها وقد زاروه
وشرحوا له اعتراضاتهم على بعض موادها واخذ يسرد اعتراضاتهم فأجبتة يا
فخامة الرئيس ان اعتراضات الشيوخ تنصب اولا على مبدأ منح الفلاحين
نصف الأراضي بدلا من الربع وثانيا على سد الثغرات التي كانوا يستفيدون
منها لحرمان الفلاحين من حصتهم التي ينص عليها القانون . فاذا ما استجبنا
لاعتراضاتهم لا تبقى حاجة لتعديل القانون النافذ الآن . فقال نوري السعيد
لنذهب معا الى وزير الداخلية سعيد قزاز وتباحث معه حول الموضوع . فقلت
له لا بأس وخرجنا معا من مكنتي وذهبنا الى مكتب سعيد قزاز وزير
الداخلية وتناقشنا هناك حول الموضوع . وقد ايدني سعيد قزاز في جميع النقاط
الواردة في اللائحة القانونية والتي كانت مدار اعتراض الشيوخ فسكت نوري
السعيد .

ثم دفعت باللائحة الى مجلس الوزراء بموجب كتاب وزارة المالية المرقم
١٧٢٤ المؤرخ في ١٩٥٣/١٢/٣١ الموجه الى مجلس الوزراء الذي بعد اخذ

ورد صادق عليها بمرارة المحمد بخلسته لمعتمده بتاريخ ١١ ١٩٥٤ و فروع
المرار بمصادقه الملك وبلغ الى وزيره فماله توجت كتاب مجلس الوزراء عدد
٣٥٤ و تاريخ ٢٠ ١١ ١٩٥٤ واحيلت للائحه القانونية الى مجلس النواب

ثم اصغت بعد ذلك اقترحات جديدة في اللائحه القانونية الماره الذكر
وقد صادق عليها مجلس الوزراء في جلسته المعتمده بتاريخ ٢٣ ٢ ١٩٥٤
ورفعت بشكلها النهائي الى مجلس الامة بعد المصادقه عليها

وقد تسبب هذا المشروع القانوني او اللائحه القانونية باستياء شديد لدى
شيوخ العماره الذين اخذوا يمارسون انواع الضغط للحلوله دون تسريعها.

مقابله الامير عبد الاله حول لائحة منح اللزمة

في لواء العماره والاجتماع بالشيوخ بحضور الامير عبد الاله في البلاط الملكي
الشيوخ يهددون بمقاومة القانون بالقوة المسلحة

واتذكر جيداً انه جاءني نداء هاتفي من السيد احمد مختار بابان رئيس
الديوان الملكي وكان ذلك في ٢٠ أو ٢٥ شباط ١٩٥٤ يقول فيه ان الامير عبد
الاله يرحو مني ان اذهب الى البلاط الملكي لمقابله فسالته وما هو الغرض من
الاجتماع؟ اجابني حول لائحة قانون توزيع الاراضي في لواء العماره. قلت له
سأكون عندكم بعد قليل. فذهبت الى البلاط الملكي واجتمعت بالامير في
مكتبه فقال لي ان شيوخ العماره جاؤا اليه يشكون امرهم ويقولون عني اني لا
اسمح لهم بشرح وجهة نظرهم -تول اللائحه القانونية الأنفة الذكر. ولذلك
طلبوا الى الامير ان يجمعهم واياي بحضوره ليشرحوا لي وجهة نظرهم. ثم قال
لي هل لديك مانع من الاستماع الى وجهة نظرهم وهم الآن ينتظرون في غرفة
اخرى، اجبته لا مانع لدي بتاتا. قال اذن لنذهب اليهم ونهض وذهبت
بصحبه الى الغرفة التي كان بعض شيوخ العماره ينتظروننا فيها وكان بينهم

الشيخ مجيد آل خليفة شيخ البو محمد والشيخ محمد آل عريبي شيخ البو محمد.
والشيخ عبد الكريم الشواي الفهد شيخ عشيرة آل ازيرج والشيخ مطلق السلطان
شيخ عشرة آل ازيرج والشيخ عبد الكريم الجوى اللازم من شيوخ بني لام
وغيرهم. فطلب إليهم الامير أن يشرحوا وجهة نظرهم فبدأوا ينتقدون مواد
اللائحه وفقراتها كما أقرها مجلس الوزراء والامير وأنا نستمع إليهم وأخيراً

فاضعهم فائلاً فل أن يذهب بعداً في مسافنة فمرات اللائحة العابوسة
 ومودده نود أن أسأل الشيوخ المحترمين هل اهتم موافقون على المبدأ الذي
 ومن بعد اللائحة وسأشرحها - فإذا كانوا موافقين عندئذ يسهل علينا
 لاقتراح على صيغة اللائحة وفقراتها وموادها. وإذا كانوا غير
 موافقين على المبدأ الذي قامت عليه اللائحة عندئذ يكون البحث في التفاصيل
 عند ومصعبه للوقت. ثم قلت أما المبدأ الذي قامت عليه اللائحة والذي اقره
 مجلس نوري، وتتمسك به الحكومة ولا تتراجع عنه بتاتاً فهو اعطاء نصف
 اراضي المقاطعات - النصف الحقيقي - للفلاحين، وربيعها للشيوخ او
 للملتزمين الاولين وربيعها للملتزمين الثانويين. هذا هو المبدأ وأريد ان اعرف
 هل ان الشيوخ المجتمعين هنا موافقون عليه أم لا. هذا ولم اذكر لهم ما كنت
 انوى عمله عندما تعرض اللائحة على اللجنة المالية في مجلس النواب وهو وضع
 حداً اعلى من المساحة التي يجوز منحها للشيوخ او للملتزمين الاولين ولا يجوز في
 اي حال من الاحوال تجاوزها خاصة في اراضي الشلب (الرز). واني لم اذكر
 هذا الحد الاعلى في صلب اللائحة لاني كنت اخشى اذا ما ذكرت هذا الحد
 الاعلى في اللائحة ان تثور ضجة كبيرة تؤدي الى عرقلة تشريعها وقلت لنفسي
 اني سأقترح اضافة هذا الحد الاعلى عند احالة اللائحة من مجلس النواب الى
 اللجنة المختصة وهي اللجنة المالية، مع العلم باني كنت قد اتيت على ذكر هذا
 التحديد في الخطاب الذي القيته في الجلسة السادسة والعشرين من الاجتماع
 الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥١ وذلك بمناسبة عرض لائحة قانون الزمة
 في لواء العمارة والتي كانت قد جاءت بها وقتئذ وزارة نوري السعيد. حيث
 قلت بالحرف الواحد: ان ^{احسن} خيراً حل لهذه المشكلة هو ان نضع حداً اعلى لما يمكن
 ان يمنح للملتزم الاول من الأراضي الزمة وما يزيد على هذا الحد الاعلى
 يوزع على الفلاحين... » وبعد ان انتهيت كلامي نهض الشيخ مجيد آل خليفة
 وقال اني اشكر وزير المالية على صراحته اما السؤال الذي وجهه الينا فاني
 اجيب عليه بالنيابة عن الشيوخ المجتمعين هنا - وهم يسمعونني - وقال اننا
 لا نعرف السبب في معاملتنا معاملة تختلف عن بقية الشيوخ في باقي الاولوية
 (المحافظات) حيث لا يقاسم الفلاح الشيخ في الأرض، ولذلك فاننا لا نوافق

على المدأ الذى اطوب عليه اللائحة القانونية وهو اعطاء نصف الأرض للملاحين اننا سنقاوم هذا المدأ بكل ما نملك من حول وقوة. اننا قد اشترينا الاكفان (الحفلات) والتفنكات (النادق) لاننا نتوى ان نموت في سبيل اراضنا التى ورثناها عن اباائنا واجدادنا فأحسبه الى بدورى اشكر الشبح محمد آل خليفة على كلمته وعلى صراحته الى جعلت مائة مواد اللائحة وفقراتها وصعقتها صرياً من العت لا طائل من وراءه ولذلك لا أحد أبة فائده في الاستمرار في المناقشة ما دام المدأ الذى قامت عليه اللائحة غير مفعول لدى الشيوخ.

وقد لاحظت ان الامير عبد الاله . ولي العهد . قد ازرع من كلمة الشبح مجيد آل خليفة التي قال فيها انه وبقية الشيوخ سقاومون اللائحة بقوة السلاح . فقال الامير أرى ان تنهي الاجتماع ونهض وخرج غاضباً وخرجت معه ورجعنا الى مكتبه . وهناك قال لي الامير عبد الاله لقد تأكد لي الآن ان هؤلاء الشيوخ - ومن ورائهم جميع شيوخ العشائر - سوف يقاومون هذه اللائحة القانونية بكل ما يملكون من قوة ، واني لا أرى اية مصلحة عامة في اغضابهم واستفزازهم في الوضع الحاضر ، لانهم من اهم الركائز التي نعتمد عليها في اسناد الوضع السياسي للبلد والوقوف في وجه التيارات التي تريد ان تعصف بأمنه واستقراره وتزعزع كيانه . اجبته يا سمو الامير ولكن استمرار هذا الظلم امر في غاية الخطورة لا سيما في هذه الظروف التي يمر فيها البلد . ثم قلت له يا ليت لو ان سموك تمر مرورا عابرا في السراي لترى بعينيك الحشد الهائل من الفلاحين النازجين من لواء العمارة ينتظرون بفارغ الصبر حلا عادلا لقضاياهم يزيل المظالم التي اقترفت بحقهم . لقد تأكد لي عندئذ ان مصير اللائحة القانونية الآنف الذكر قد تقرر وان استمرار بقائي في الوزارة اصبح ضربا من العبث . وكانت هذه اللائحة وغيرها من اهم الاسباب التي جعلت الامير عبد الاله ونوري السعيد يتصانعا من وجودي في وزارة المالية .

لقد تم الاجتماع الآنف الذكر في اواخر شهر شباط من سنة ١٩٥٤ - ولا اتذكر التاريخ بالضبط - وبعد ما يقارب الاربع سنين اندلعت ثورة ١٤ تموز

١٩٥٨ وحرف في سلها الشح محمد ن حلفه وعه : من شيوخ و ملائ
كارا وموسطين وصغار الا في لواء العمارة محافظة مسال حالها امل في جمع احاء
العراق وموصت اركان الملكية الزراعية في العراق ان لم تكن ست عليها وقد
تبين ان هؤلاء الشيوخ لم يكونوا سندا او دحامة للوضع السياسي في البلد وكان
كانوا عبئا ثقيلًا عليه .

وزارة نوري السعيد تتولى لائحة قانون منح اللزمة في لواء العمارة

وفي ٢٩ نيسان ١٩٥٤ استقالت وزارة الدكتور حمالي الناسة وحاء
وزارة أرشد العمري التي لم تتعرض لموضوع لائحة قانون توزيع الأراضي في
لواء العمارة . ثم أعقبتها وزارة نوري السعيد الثانية عشرة وقد كان نوري
السعيد يتابع قضية هذه اللائحة القانونية بنفسه - كما سبق أن
بينت - فسحبها من مجلس النواب . وبالنظر لأن المجلس النيابي كان محلاً .
فقد أصدرها بمرسوم هو المرسوم ٢٨ لسنة ١٩٥٤ وبالرغم من ضغط شيوخ
العمارة عليه فانه لم ينصاع لهم . وما عدا بعض التعديلات الطفيفة فانه أبقي
على المبادئ الأساسية التي قامت عليها اللائحة كما سبق أن قدمتها الى مجلس
الوزراء في وزارة الدكتور الجمالي الاولى والتي كان قد أقرها بتاريخ
١٩٥٤/٢/٢٣ ، وخاصة نسب التوزيع على الملتزمين الأولين والثانويين
والفلاحين . فقد ورد في المادة الرابعة أ من المرسوم رقم ٢٨ سنة ١٩٥٤ ما يلي
« على رئيس التسوية تقسيم المقاطعة الى نصفين متساويين يكون لكل نصف
صدور وحقوق وطلاع ونهر للارواء متكافئة ويخصص أحد النصفين الى
الملتزمين الاولين والثانويين ويخصص النصف الثاني للفلاحين . أما النصف
المخصص للملتزم الأولي وللملتزمين الثانويين فانه يقسم مناصفة بينهم أي ربع
للملتزم الاول وربع للملتزمين الثانويين . أما الأمر الذي لم يرد في اللائحة
والذي كنت أرجأته الى حين عرض اللائحة على اللجنة المالية لمجلس النواب .
خوفاً من أن يثير وجوده فيها ضجة كبيرة تعرقل تشريعها . أعني وضع حد
أعلى - خاصة في أراضي الشلب (الرز) - لما يمكن أن يمنح للملتزم الاول من
الأراضي ، فلم يتحقق . وهكذا فقد تحقق على يد نوري السعيد ما تخوَّف الأمير

بعد لآله من نعمته وعلى كل حال لم يسهل كان خطوة في الأمام، ولكنها جاءت متأخرة جداً وكان بارزاً زماناً أسرع في خطوته فقد اندلعت نوره ١٤ تموز ١٩٥١ وقصبت على المشرعين لأولئك وللبائوس وجعلهم لاحقين في مديته بعداد وعبرها من المدن هرباً من سخط الملاحين

بعض اللوائح القانونية التي أعدت في وزارة الدكتور الجمالي والتي لقيت معارضة شديدة.

مقدمة: صفحة من صفحات مشكلة الأراضي الزراعية في العراق محاولة معالجتها

- المقال المنشور في جريدة الزمان البغدادية - حول الملكية الزراعية

لقد كتبت مقالة في العدد ٤٤١٤ من جريدة الزمان البغدادية المؤرخ في ٢٠ نيسان ١٩٥٢ حول موضوع حصر توزيع الأراضي الاميرية بالملكيات الصغيرة. وقد تضمن المقال المذكور عدة اقتراحات مهمة حول موضوع تحقيق الملكية الزراعية في العراق. وعندما تألف الوزارة الجمالية الاولى والتي عينت فيها وزيراً للمالية رأيت إدارة الجريدة المذكورة نشر المقال المذكور مجدداً فنشرته في العدد ٤٩٤٣ والمؤرخ في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٤ تذكيراً لي بالمقترحات التي تضمنها المقال المذكور ومطالبة بتنفيذها. والواقع أن المقترحات الواردة في هذا المقال المهم تؤلف مجد ذاتها منهجاً اصلاً حياً التزمت به أمام الناس. واشتركت في وزارة الدكتور محمد فاضل الجمالي - الذي سبق له أن قرأ المقال واطلع عليه - مستهدفاً تحقيق ما يمكن تحقيقه منه. ونظراً لأهمية المقال وأهمية المقترحات الواردة فيه رأيت أن أنقله حرفياً، لا سيما وأنه قد تنبأ تنبأً حرفياً بمصير الملكية الزراعية في ثورة ١٩٥٨ وما أعقبها. لقد جاء في المقال ما يلي:

نص المقال:

« يشكو العراق من جملة ما يشكو منه من مرضين رئيسيين أولهما قلة الدخل القومي المتأتي من قلة الانتاج ومن عدم استغلال جميع إمكاناته

سواء لا يكون من عدد حصصه على ما يجب ان يحصل منه من دخل من ...
لعدده انفسه على احدى ان يخصص ...
لقد هي

و احسب ما احده ان يحصر لعامة نفاخه لمثلله لا اولى دون الانفاق
والعدده بمثلله الثانية وعدده سيعاطي العروو من الناس و مردد من
لتوزيع و ينعرض كتاب الدولة الى حظر حسم لأن العروا فاب من الناس في
مجمع فسر لا تظهر ولكنها تبرز بشكل واضح عندما يرداد الرجا، و يحصر في
طيفة من الناس دون الآخرين.

وبالنظر لكون العراق لا يزال في مرحلة تغلب عليه فيها المسحة الزراعية
لذلك سأحصر مقالتي في الوقت الحاضر في مشكلة ^{الصغيرة} من ناحية الزراعة
و الملكية الزراعية.

وقد نعتت محاولات تعميم الملكية الزراعية ^{الصغيرة} بالشيعية وبأنها نشرت
من المبادئ الشيوعية. والواقع انها على نقبص ذلك تماماً. إذ هي محاولة لصد
تيار تلك المبادئ. وتركيز حق الملكية على أساس مكين. إذ من المعروف أن
المبدأ الشيوعي يلغي الملكية الزراعية من أساسها. سواء كانت صغيرة أو
كبيرة. ويجعل جميع المشتغلين بالزراعة عمالاً ومستخدمين في مزارع حكومية أو
تعاونية بينما تعميم الملكية الزراعية الصغيرة يدعم حق الملكية يجعل المنتفعين
من هذا الحق والمدافعين عنه أكبر عدد ممكن. ولا شيء أخطر على حق الملكية
من تركيزها بأيدي قليلة وحصر الانتفاع منها بنفر قليل من مجموع الناس.
الأمر الذي يجعل المدافعين عن هذا الحق نفراً ضئيلاً. وأفضل مثل نوردده على
ذلك روسيا قبل الحرب العالمية الاولى حيث كانت (١٩٠٠٠) عائلة تقريباً
تملك القسم الأعظم من أراضي روسيا الزراعية وكان متوسط ما تملكه العائلة
الواحدة / ٦٠٠٠ / أيكر (فدان) أي ما يقارب العشرة آلاف مشارة أو
(٢٥٠٠٠) دونماً لبنانياً. وعندما اضطرب النظام وهبت العاصفة لم تتمكن هذه
التسعة عشر ألف عائلة أن تقف بوجه الـ ١٥٠ مليون نسمة من الحائزين على
النظام السائد. فانهارت الملكية الزراعية بأسرع من ملح البصر كما تنبأ لها

حق الملكية. وكل حق آخر. بل وكل نظام سياسى أو اقتصادى. إنما بعموم ويسمى فى السماء مسنداً إلى قواعه الأعلى الساعه من الناس بصلاحه وسهرهم عليه واستعدادهم للدفاع عنه متى تعرض للهجوم عليه.

والشرطي والحمدى اللذان تعتمد عليهما السلطة فى المحافظة على أى حق من الحقوق إنما هما من حملة الناس. فإذا زالت قواعه الناس بصلاح أى نظام. أو إذا اقتنع الناس بفساد أى نظام. أصبح الدفاع عن ذلك النظام. أو ذلك الحق أمراً مستحيلاً. وما بقاءه إلا رهس نخوت أى اضطراب يقع على جهاز الدولة. ولذلك فكل حريص على حق الملكية يجب أن يريد فى عدد المتفعين من هذا الحق لكى يزيد فى عدد المدافعين عنه. وبالعكس كل من يريد أن يعرض هذا الحق للزوال. فليسمى لتقليص عدد المتفعين به والمدافعين عنه.

ثم أن حق الملكية ليس إلا طريقة من طرق التنظيم الاجتماعى والاقتصادى. فقد وجد أن هذه الطريقة تستحث الفرد على العمل وبذل الجهد وفى ذلك خير المجموع. ولكنها (أى الملكية) متى تعارضت مع مصلحة المجموع. أو متى أصبحت سبباً من أسباب شقاء المجموع تلاشت قوتها الأدبية واضمحل مبرر وجودها وأصبحت ماثراً للسخط والنقمة. فحق الملكية ليس حقاً مقدساً وإنما يشترط بقاءه بانسجامه مع خير الناس وبكونه وظيفة اجتماعية تستهدف فائدة مجموع الناس. ولذلك فكل حريص على هذا الحق يجب أن لا يجعله متناقضاً مع مصلحة مجموع الناس لأنه إن جعله كذلك عرضه إلى الدمار السريع.

وإني أرى أن الكثيرين ممن يتكلمون عن حق الملكية الزراعية فى العراق لا يفكرون لا بالقوى التى تدافع عنه ولا يفكرون بالأساس الفلسفى الذى يقوم عليه. وهم يتكلمون عنه كأنه حق مقدس مضمون بقوة خارقة غير تأييد مجموع الناس. وهذا الخطأ الفادح قد وقع فيه كثيرون من قبلنا ممن تصوروا هذا التصور وإذا بهم يرونه قد ذاب بين عشية وضحاها كما يذوب السكر فى الماء.

لذلك فالداعون لنشر الملكية الزراعية الصغيرة وتعميمها إنما يدعون لها

مستند في ذلك الى أسباب ثلاثة

- ١ - انها تؤكد حق الملكية
- ٢ - انها تجعل المجتمع أكثر اتزاناً وانطفاً على روح العدل
- ٣ - انها تريد في الانتاج الزراعي فقد ثبت بالخبرة نواقعه في العراق وخارجه ان الملكية الصغيرة تعطي معادل أكثر إنتاجاً في جميع الأحوال من الملكية الكبيرة الواسعة.

ولتحقق هذا الهدف الذي اعتبره من حملة الأهداف الرئيسة لدولته المراقبة أرى التثبت بالطرق التالية التي يمكن اللجوء إليها بصورة تدريجية .

أولاً - حصر توزيع جميع الأراضي الأميرية التي ستم احياؤها بمشاريع الري الجديدة بالملكية الصغيرة . وقد جاء قانون اعمار واستثمار أراضي الدجيلة رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٥ ثم من بعده قانون اعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ محققاً لقسم من هذه الطريقة عبر أن النقص الذي يؤخذ عليه القانون الأخير أنه أجاز إيجار الأراضي الأميرية التي تسقى بالضخ العالي بمساحات كبيرة لا تتجاوز الخمسة آلاف مشاركة اي (١٢٥٠٠) دونم كأنما الضخ العالي مشكلة تعجز عنها الحكومة وقد أوصت بعثة الخبراء التي أوفدها البنك الدولي بضرورة قيام الحكومة باسقاء بعض الأراضي التي تحتاج إلى اسقائها بالضخ العالي بمساحات تنصها ، ثم تسلمها الى جمعيات تعاونية . وعلى كل فاني لا أرى أن مشكلة الضخ العالي يمكن أن تقف حائلاً دون تطبيق مبدأ الملكية الصغيرة في أراضي الضخ العالي ، وبعبارة أخرى ان أراضي الدولة من الآن فصاعداً يجب أن يحرص توزيعها بملكيات صغيرة فقط ويمنع تسريبها بأي شكل من الأشكال الى أصحاب الملكيات الكبيرة .

ثانياً - يجب من الآن فصاعداً وضع حد أعلى لما يمكن أن يسجل باسم أي شخص من الأراضي الزراعية في دوائر الطابو (دوائر التسجيل العقاري) وتمنع دوائر الطابو من أن تسجل أكثر من هذا الحد بتاتاً . وقد يكون من المناسب أن يكون هذا الحد معتدلاً في بادئ الأمر ثم يخفض تدريجياً بمرور الزمن .

ثالثاً - نخت أن تمنح دوائر المسوية من الآن فصاعداً أن سجل باسم أي شخص من الأراضي الأميرية أكثر من مقدار معين من هذه الأراضي وقد يعرض على هذا الرأي بأنه ليس عادلاً باعتبار أن دوائر المسوية قد سجل لها أن سجلت مئات الألوف من المنارات بأسماء أشخاص فلا، فلماذا عرّض المحدد الآن "والحواف على ذلك هو أننا نخت أن نطعن المدعى الصالح في أي وقت يكون فيه ممكناً. ونخت أن لا نسمح وسنرسل في الخطأ، لأن نعم الخطأ خطأ أكبر وقد يأتي زمن نصلح فيه الأخطاء السابقة.

رابعاً - أن يعدل قانون الاستملاك بحيث يمكن الحكومة من أن تستملك وتعوض تعويضاً عادلاً، في ظروف معينة، ما يزيد عن حد معين، من الأراضي المملوكة أو المفوضة بالطابو أو المصوغة باللزعة لعرض توريعها على الفلاحين إما مجاناً أو بتقسيتها بأقساط طويلة الأجل.

خامساً - اعطاء الحكومة حق الرجحان (حق الشفعة في الأراضي الزراعية) في الأراضي الزراعية التي تباع وتشتري أسود بالخليط أو الشريك. فقد تعرض للبيع أراضي زراعية لأسباب مختلفة. وقد تشتري بضمن بخس، ونظراً لعجز الفلاحين عن شرائها تنتقل من مالك كبير سابق الى مالك كبير جديد. في حين يكون بالإمكان شراؤها من قبل الحكومة لغرض تملكها للفلاحين الساكنين فيها أو لغيرهم ممن يراد تملكهم أراضي زراعية. وإني أعرف قضايا كثيرة حيث بيعت فيها أراضي واسعة بأثمان بخسة وانتقلت من مالكين كبار سابقين إلى مالكين كبار جدد في الوقت الذي كان في إمكان الدولة أن تشتريها لو كان لها حق الرجحان وتوزعها على صغار المزارعين.

سادساً - تمكين المصرف الزراعي من تسليف الشخص الذي تتوفر فيه شروط معينة كامل المبلغ، على أن لا يتجاوز حداً معيناً لتمكينه من شراء الأرض الزراعية، التي يجدها، على أن لا تتجاوز مساحتها حداً معيناً، واعتبار هذه المهمة من المهمات الأساسية للمصرف الزراعي وتقسيم هذا المبلغ على المستلف لآجال طويلة وبفائدة ضئيلة أو بدون فائدة. وبهذه الوسيلة يمكن الفرد المحروم من

الأرض الزراعية من البحث عن أرض زراعية لشترها بسلعه من الحكومة
وإني ممتنع أنا بهذا العمل بفتح آفاقاً واسعة لكثير من الناس الذين يطمعون
في امتلاك الزراعة ولكنهم لا يقدرون على تحمل زرعهم لأنهم لا يملكون رأس
المال لشرائها. وقد عملت بهذا المبدأ الحكومة الأمريكية وكانت عرسها
ناجحة جداً.

سابعاً - تمكين المصرف الزراعي أو أية دائرة أخرى من دوائر لدولة من
شراء الأراضي من الذين يرغبون في بيعها من الملاكين. وفق شروط معه
يحافظ فيها على مصلحة الدولة. إذ قد يوجد من يرغب في بيع أرضه لسبب من
الأسباب. فلتكن الحكومة هي المشترية.

ثامناً - إخضاع الدخل الزراعي تدريجياً لضريبة تصاعدية تكون خفيفة
في بادئ الأمر ثم ترفع تدريجياً والغاء ضرائب الاستهلاك وغيرها من
الضرائب الزراعية الموروثة من عهود سابقة. وذلك تطبيقاً لمبدأ العدالة الذي
يستوجب إخضاع الدخل مهما كان مصدره لمقاييس متساوية أو متقاربة على
الأقل من الضرائب.

وإني أعرف جيداً أن هناك عقبات كبيرة في سبيل تطبيق هذه المبادئ
ومنها عدم اكمال التسوية في جميع أنحاء العراق ولكني لا أعتقد أن هذه
العقبات لا يمكن التغلب عليها. فليس من الصحيح أن لا يخضع الدخل
الزراعي الذي يكون ما يقارب الـ ٧٠٪ من الدخل القومي (آنئذ) لمبدأ
الضرائب التصاعدية المباشرة. ومن المؤلم حقاً أن يدفع الفقير ما يزيد على الـ
٢٠ فلساً عن الكيلو الواحد من السكر الذي يستهلكه هو وأطفاله في حين
تعفى دخولات يتجاوز بعضها الربع مليون دينار من الضريبة التصاعدية
المباشرة.

تاسعاً - السير بسياسة التسليف الزراعي لشراء البذور والمكائن والآلات
الزراعية والحيوانات وبناء البيوت الريفية مجد ونطاق أوسع بكثير من النطاق
الذي تسير فيه الآن، وبفائدة ضئيلة.

ان الاقتراحات السابقة - وغيرها مما سأذكرها في مقال قريب - قد

تتكلف الدولة بعض المبالغ، ولكنها تلتزم صئله إذا ما قست بالتخفف إلى
ستكلمها الدولة من المال وغيره إذا استعما عن الأحاد بالنادى، لى سظتها أعلاه.

إلى أعمد أن الحكومة إذا اعطت سبوا منه بأه ملووس من الدينار من
إبرادتها من المعط لتحمى الأهداف المذكورة أعلاه وبها يكون هذا الملغ
الصئبل قد اشترت سلامها وركرت دعائها على أسس صححه. وأن ملووي
دينار أو أقل أو أكثر من ذلك يفلل لس بالملغ لدى يؤه له لشراء سلامة
الدولة، وابعاد الأفكار المتطرفة من التهرب إلى عقول الناس. لتكون مجتمع
متزن عادل.

في الواقع أن مشكلة الأرض في العراق ليست بالمشكلة المستعصية الحل،
خاصة من الناحية المالية إذا ما قست بدخل الحكومة السوي. فالأرض
واسعة بالنسبة للسكان، ودخل الحكومة كاف لأن يقوم بتحقيق الأهداف التي
سبق أن بسطتها أعلاه خلافاً لما هو موجود في مصر. مثلاً. من كثافة في
السكان وارتفاع في اقيام الأراضي يبلغ في بعض الاحوال حد ٣٠٠ جنيه
مصري أو أكثر للفدان الواحد الأمر الذي يجعل موضوع تطبيق الاستملاك
عسيراً على حكومة دخلها السنوي في الوقت الحاضر حوالي مائتي مليون جنيه.
فالأرض الزراعية هناك حوالي ستة ملايين فدان في حين يتجاوز عدد النفوس
العشرين مليون نسمة. فإذا أرادت الدولة أن تسير على سياسة الاستملاك
لفرض التوزيع على الفلاحين في النطاق المطلوب فإن ميزانيتها العامة ستتكلف
كثيراً في حين يكون ما يصيب الفلاح ضئيلاً جداً. وعليه فإننا اليوم على
مفترق الطرق، وفي إمكاننا أن نختار الطريق الذي يؤمن رفاهاً لمجموع الناس
ويزيل الفوارق الكبيرة التي ستنشأ حتماً إذا ما تنكبنا الطريق الصالح ونخلق
مجتمعاً متزناً قائماً على أسس من العدل والإنصاف والقناعة لدى مجموع الناس
وهذا هو الضمان الوحيد لبقاء المجتمع والحقوق مهما كان نوعها.

ولم أكن بحاجة إلى أن تذكرني الجريدة المذكورة، بإعادة نشرها للمقال
المنوه بذكره، بالمقترحات الواردة فيه. فإن تلك المشاريع كنت أفكر فيها على
الدوام وفي جملتها المشروع الوارد ذكره في الاقتراح السابع في المقال المذكور.

اعداد لائحة قانون

مشروع تسليف الفلاحين المبالغ التي يحتاجونها لشراء الاراضي التي يزرعونها

وفعلا ما ان جئت وزيراً للمالية في وزارة الدكتور الحماي الاولى حتى نصبت لجنة من ممثلي عن وزارة المالية ومديرية الري العامة والمصرف الزراعي وبعض الخبراء الاجانب واجتمعت اللجنة عدى في ديوان وزارة المالية فشرحت لها الموضوع الذي نحن بصددده واعطيتها بعض التوجيهات. ثم بعد ان عقدت اللجنة اجتماعات متعددة تقدمت بتقريرها الي وقد طلبت من الدكتور صالح حيدر ابداء ملاحظاته عنه فأبدى لي بعض الملاحظات الفهمة الوجهه. ثم على اساس التقرير الآنف الذكر والملاحظات المذكورة تم وضع مشروع قانون ذيل قانون المصرف الزراعي رقم... لسنة... هدفه تسليف الفلاحين المبالغ التي يحتاجونها لشراء الاراضي التي يزرعونها. وقد دفعت بلائحة المشروع القانوني الى مجلس الوزراء في ضمن كتاب وزارة المالية المرقم ١٣٥٢/م وتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٢ وقد وافق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٢ وبعد ان حظي بمصادقة الملك احيل الى مجلس الامة. ومع اني وجدت استعدادا لدى البعض من مالكي الاراضي لتقبل الفكرة فان اوساط المزارعين في المجلس النيابي كانت بصورة عامة تخشى ان يشجع هذا المشروع الفلاحين على التمرد على مالكي الاراضي الزراعية لكي يضطروهم لبيع اراضيهم لا سيما عندما يجدون من يسلفهم المبالغ اللازمة لشراء الاراضي الزراعية المذكورة وتقسيطها عليهم باقساط طويلة الاجل وبفائدة قليلة او بدون فائدة. لقد كنت قليل الامل في موافقة مجلس الامة على هذا المشروع بالنظر لتركيب المجلس وقتئذ ولوقفه من الوزارة. وعلى اكل فقه مات ١٥٥٠ للمشروع مع غيره من المشاريع التي كنت قد تقدمت بها او كنت في سبيل تقديمها بسبب موقف المعارضين لها سواء في البلاط الملكي أو في مجلس الامة.

و قد تلى الأسباب الموحدة لهذه الالاتحة . وقد جاء فيها ما تلى

« ان نظام الملكية نظام ممدد حافز على العمل ناعى على النشاط والاساح
فى جميع الجمول ومنها الحمل الزراعى وليس ذل على صحة هذا النظام الاثر
من الحرره العاسه الى مراتبها بعض البلدان لتسوية الى تمت لارصى
الزراعه فهبط الاساح الزراعى فيها هبوط شسع ثم اضطرها الى ترجع
عن هذا التأميم والى الاعتراف بحق لافرد فى تمت لارصى الزراعه كما
حدث فى بعض البلدان التسوية . على ان هذه لمكة للزراعه لكي تكون
حافزة على العمل ناعنة على النشاط والاساح بحيث تكون معتدلة لا
مستقطبة ويجب ان يتمتع بها اكبر عدد من العاملين فى الحق الزراعى . لان
الاستقطاب باتساع رقعة الملكية الزراعه اتساعا كبيرا . كالتأميم بحرم اكثرية
العاملين فى الحق الزراعى من التمتع بالملكية وتسحة هذا فعودهم عن العمل
وعن الانتاج وفى هذا خسارة لهم وللدولة وللناس جمعا . هذا فضلا عن ان
الاستقطاب فى الملكية الزراعية وحرمان اكثرية العاملين فى الحق الزراعى
منها يهدد حق الملكية بالذات بخطر جسيم وبالنتيجة يهدد استقرار الدولة .
فتوكيد نظام الملكية الزراعية وتركيزه على قواعد سليمة ثابتة يستوجب تمتع
معظم العاملين فى الزراعة به وفى هذا توسيع لقاعدة الدولة وضمان لها .

ويجب ان لا نكتفى بتعمير اراضي الدولة وتوزيعها على الفلاحين المحرومين
لان هذه العملية بطيئة جدا ، بل يجب ان نعمل على توفير النقد للفلاح الذى
يرغب فى ان يشتري الارض التى يزرعها من مالها اذا كان هذا المالك مستعدا
بمحض اختياره ورغبته لبيعها له بقيمة معقولة وتوفير هذا النقد للفلاح يعود فى
النهاية بأكبر الفوائد على الدولة - لاننا بتوفير هذا النقد نكون قد اشترينا
استقرار الدولة وارسيناها على قواعد رصينة ثابتة . ولا يضير الحكومة ان
تخصص لهذا الغرض الجليل فى كل سنة مليونا او مليونين من الديناير . إنه ثمن
السلامة وثن الاستقرار المنشود . انه صمام الامان لا سيما وان هذه المبالغ سترجع
الى الدولة كاملة مع فوائدھا .

ان هذا العمل سيحرر النشاط المكبوت لدى هذه الطبقة - اعني طبقة

الملاحين - ونسحبها على الأساح - و - كما سنرى في نوصع نحن هم فعند
أكثرية العاملين في الزراعة عن الأساح - وعن بدل الجهود الذي في الأساح

والمدأ الأساسي لهذه اللائحة هو تمكين المصرف الزراعي - من
الأرض التي تعرضها مالكها للبيع ويدفع له ثمنها نقداً ثم يبيعها على الملاحين -
الساكين فيها - بعد تقسيمها عليهم ويستوى أثمانها بعائده معمولة وبافساد
طويلة الأجل وفي اللائحة احترازا كثره لمع سوء الاستعمال ولمع
الاستغلال.

ان تشريع هذه اللائحة سيحقق بصورة سلمية هادئة وبشكل يحفظ حقوق
الجميع ما احتاج الى رجة كبيرة في مصر لتحقيقه.

اعداد

مشروع قانون مصلحة ارواء الاراضي الاميرية بالضح العالي

أ - قانون اعمار واستثمار اراضي الدحلة رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٥ .

لقد كان تشريع قانون اعمار واستثمار اراضي الدحلة رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٥ والذي تحقق في عهد وراره حمدي الباجه جي بداية حسنة تدل على اتجاه جديد نحو تمليك الاراضي الزراعية الاميرية الصراف للمحرومين من الفلاحين الذي كان نصيبهم الاهمال والحرمان منذ تشريع قانون تسوية حقوق الاراضي وقانون منح اللزمة رقم ٥٠ و ٥١ لسنة ١٩٣٢ . وقد بحثنا في ذلك في محل آخر من هذه المذكرات وقد وجدت حمدي الباجه جي - الذي كانت تربطني به صداقة متينة بالاضافة الى علاقة الجيرة في المزرعة . وقد كنت وقتئذ نائبا ولم اكن عضوا في الوزارة - وجدته مهتما جدا بهذا المشروع وكان يلح بشدة على التعجيل بتشريعه واخراجه الى حيز الوجود حتى تحقق اخراجه . وطالما قال لي ان مزرعته الواسعة . بل وجميع المزارع معرضة لخطر شديد من الفلاحين المحرومين ولذلك يجب المبادرة الى توزيع الاراضي الاميرية الصرفة عليهم بأسرع ما يمكن تلافيا للنقمة التي تستعر في قلوبهم على مالكي الاراضي . ثم تكلم عن نفسه قائلا انهم - اي الفلاحين - يعتقدون اني (أي حمدي الباجه جي) قد استحوذت بنفوذتي على لزمة هذه الاراضي (اي اراضي مزرعته) (عدا مزرعة الطابو الصغيرة الموروثة عن والده) التي كانت قبل اجراء التسوية ارضا اميرية صرفة اي ملكا للدولة . وهم يعتقدون اني استحوذت عليها ظلما وعدوانا وانها تعود لهم وكان يجب ان توزع عليهم . وان أنس لا أنسى حوارا جرى في مزرعتي بين المرحوم حمدي الباجه جي وبين احد السراكيل المسمى عبد الله المحمود المشهدياتي من عشيرة المشاهدة وقد تم هذا اللقاء والحوار بمناسبة دعوة على الغداء في يوم جمعة في فصل الربيع دعوت إليها بعض الاصدقاء وكانت العادة ان يُدعى السراكيل في مثل هذه المناسبات فسأل

حمدى الباحة حي عند الله فحمود كيف حاث يا عند الله فاحاه عند الله
بريد مي يا باشا ان اكلتك بصرحة على شرم لا يروح من كلامي حاه
حمدى الباحة حي نعم ارحوا ان تكلمى بكل صراحه وسوف لا يروح من
كلامك فاحاه عند الله المحمود اذن حدها صريحة مي يا باشا **احوالى**
على نقض احوالك اذا تحسنت **احوالك** مايت **احوالى** وادا مايت **احوالك**
احوالى فذهل حمد الباحة حي من هذا الحوار القاسى والعب الى
المدعوى وكان بينهم صالح جبر والسيد عبد المهدى والسبح محمد رضا الشسى
وعبد الهادى الحلبي وغيرهم وقال لهم هل سمعتم حوار عبد الله واعاده عليهم
ثم اوضح له الرخاء الذي اصاب مزارعي الحضر في مررعه على ان هذا الحوار
يوضح عمق النعمة التي كانت تستعر في قلوب الفلاحين نخاء مالكي الأراضي
في ذلك الوقت.

لقد نص القانون الانف الذكر على توزيع الأراضي الاميرية الصرفة لني
تسقى سيجا (أي بالجاذبية) على الفلاحين حسب اسبقيات يص عليها القانون
بواسطة ادارة تنشأ خصيصا لهذا الغرض تضم عددا من الخبراء والمهندسين في
شؤون الزراعة والري وتشرف على تخطيط المزارع المعدة للتوزيع تخطيطا علميا
وتقسمها الى وحدات زراعية مناسبة كما تهيء للفلاحين البذور والآلات
الزراعية. وتساعدهم في بناء بيوت سكناهم وتخطط لهم البساتين وتساعدهم في
زراعتها الى غير ذلك كما هو وارد في القانون المذكور. وقد اختارت الحكومة
اراضي الدجيلة الاميرية الصرفة الواسعة والتي تسقى سيجا والواقعة في قضاء
الحبي التابع للواء الكوت (محافظة واسط حاليا) اول ميدان لهذه التجربة
الرائدة). ومع ان التجربة لن تكن ناجحة تماما بالنظر لعدم وجود نظام
لتصريف المياه الزائدة مما تسبب في انتشار الاملاح على قسم كبير من الأراضي
المذكورة وجعلها غير صالحة للزراعة. الامر الذي اضطر قسما كبيرا من
الفلاحين الى هجرها، فان هذه التجربة كانت تجربة رائدة - وفشلها كان
ناجما عن سبب خاص طارىء. وقد اشتمل القانون الانف الذكر على مادة
(المادة ١١) تجيز تطبيقه على اية اراضي اميرية صرفة سيحيه تخصصها الدولة
للتوزيع على الفلاحين المحرومين على ان يتم ذلك التخصيص بقرار من مجلس

لأنه لا يوجد في ملكه شيء - فبعد هذه المدة يجب أن يتركها
ويأسس الترتيب خاصة بالبيع على أنها موقوف من جهة الموقوف له
وبإرادته هو السيد حسن محمد علي ويجب أن يبقى لأمره هذه حتى يسمي
بالضخ العالي مستفيد من تطبيق هذه المادة وذلك هو الدور
محدد في المساحة يعود إعماله إلى من يملك من الأرض لا من شخص
المصحات وسو المداول إلى ما دلت

ب - وفي قراره يوزع السيد اهـ كال تقرير مرفوع عن هذا المشروع
السيد عبد الحميد محمود الفرد عولى - ب سريع قانون جديد هو قانون العمار
واستثمار الأراضي الاميرية الصرفة رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ وقد منح هذا القانون
اعطاء الأراضي الاميرية الصرفة (أي التي تم سويتها) خمسة والسحة
والمطرية او التي تسقى بالضخ الواطي - ألا يجوز احكام هذا القانون الذي
جعل الحد الاعلى لما يمكن ان يعطى للمستثمر الواحد (أي الفلاح المحروم).

٢. مشاركة اي ٥٠ دونماً في الاراضي الخبيطة.

١٠٠ مشاركة أي ٢٥٠ دونماً في الاراضي التي تسقى سيجا.

٢٠٠ مشاركة اي ٥٠٠ دونم في الاراضي التي تسقى بالضخ الواطي.

٤٠٠ مشاركة اي ١٠٠٠ دونم في الاراضي المطرية.

اما الأراضي التي تسقى بالضخ العالي - وهي الأراضي التي يزيد
ارتفاعها عن مستوى الماء باكثر من مترين والتي تقع عادة على الانهر الكبيرة
كدجلة والفرات - فقد استثناهما القانون من احكام التوزيع المار ذكرها
ولكنه اشترط ان لا تزيد مساحة ما يؤجر منها للشخص الواحد على خمسة
الاف (٥٠٠٠) مشاركة اي ١٢٥٠٠ دونم على شرط ان يكون المستأجر غير
متصرف باراضي اخرى.

على ان هذا القانون قد جاء بمبدأ جديد يخالف المبدأ الذي كانت قد
اتجهت اليه الدولة. وهو توزيع الاراضي الاميرية الصرفة على الفلاحين
الحقيقيين الذين يزرعونها ويستثمرونها بانفسهم وبعرق جبينهم ولحسابهم
ولمنفعتهم لا لحساب اشخاص آخرين يقاسمونهم ثمره اتعابهم. وهذا المبدأ الجديد

هو أنه لا ينبغي على فئة الفلاحين أن يحسوا أن حقهم في الأرض هو حقهم في
سواء سجدوا أو لم يسجدوا. فالحق في الأرض هو حقهم في الأرض. فالحق في
الحاصلات هو مقابل بدل العمل المقصود. فالحق في الأرض هو حقهم في الأرض. فالحق في
شعاعها على طبقه لفلاحين المحققين بقاسمهم دمجهم فحسب. فالحق في
لمادة السادسة فقره ١ من القانون لايف تذكروا حتى بعد. فالحق في
لمخرجي المدارس الزراعية إلا اعتراض على هؤلاء. وعلى مساحه حش
والشرطة المتقاعدس وافراد الحش والشرطة من خدموا خدمه فعليه لا يحس
عن اربع سنوات اذا اطأنت الحكومة الى كفايتهم للاعمال الزراعية على
سحاو ما يعطى لهم على عشرين بالمائة من المصلحة (أى من مجموع المصلحة
المراد توزيعها).

كذلك قد ورد في الفقره ج من المادة السادسة المذكورة ما يبي

«يجري اعطاء الوحدات للمتقاعدين المدنيين والمستخدمين الذين خدموا
مدة لا تقل عن ثماني سنوات والاشخاص الذين لهم دراسة ابتدائية وم فوق
وخرجي المدارس الدينية المعترف بها ولا عمل لهم اذا رغبوا في زراعة
الوحدات بصورة مستمرة واطأنت اللجنة الى كفايتهم للاعمال الزراعية على
ان لا يتجاوز ما يعطى لهم خمسة وعشرين في المائة من المصلحة (أى من مجموع
القطع المراد توزيعها).

اني لم اكن ارى مانعا من توزيع الأراضي على افراد الحش والشرطة
الذين يأتون عادة من طبقة الفلاحين اذا كانوا سيرجعون الى مهنتهم لاصلة
او حتى اذا لم يكونوا في الاصل من طبقة الفلاحين اذا كانوا مستعدين
للنهوض بمشاق هذه المهنة الشاقة. اما اعطاء الأرض للصايط المتقاعدين من
الجيش والشرطة فهذا امر غير مقبول من جهتين اولاً لأنهم يملكون دخلاً
محترماً - من مرتباتهم التقاعدية - يكفيهم لتحقيق مستوى محترم من المعيشة.
وثانياً لان المتقاعدين يكونون متقدمين في السن عادة ولا يتمكنون من
النهوض بالاعمال الزراعية المنهكة بالنسبة لأعمارهم. ولذلك لا بد من
الاستعانة بالفلاحين لأعمارها ورراعتها اما على طريقة المقاسمة بالحاصلات و

أعمارها لهم مقابل بدل إيجار سنوي مقطوع . وفي تلك الحالين يكون قد سلطنا طمعه من الناس يكونون عامة على أنفاسهم ولاصلين وهم خائف المبدأ الذي تحت أن يسير عند ذلك لا بد من تضمين على لمفاعيل المدسسين وخرجي المدارس الدينية وخرجي المدارس الثانوية وغيرهم لدى يصعب عليهم امتثال الزراعة لأنها عمل مهنت بالسهلة لهم ولذلك فقد خالف هذه المادة وذلك في اللجنة الفرعية التي أقيمت للجنة المالية للمجلس السامي للنظر في هذه اللائحة وكنت أحد أعضاء اللجنة الفرعية بالإضافة إلى السيد نصره الفارس والسيد سعد صالح والسيد نجيب التروى

المرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ الصادر في زمن وزارة نور الدين محمود جعل الأراضي التي تسقى بالضخ العالي مشمولة بقانون اعمار واستثمار الأراضي الاميرية الصرف.

ج - ثم على اثر الانتفاضة التي حدثت في سنة ١٩٥٢ والتي ادت الى استقالة وزارة مصطفى العمري وتاليف وزارة نور الدين محمود صدر المرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ الذي شمل احكام قانون اعمار واستثمار الأراضي الاميرية الصرفة رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ على الأراضي التي تسقى بالضخ العالي والتي كان القانون المذكور قد استثنىها من احكامه وجعل الحد الاعلى لما يمكن ان يعطى للمستثمر الواحد من هذه الاراضي ٥٠٠ دونم وقد جاء في المادة الرابعة من المرسوم الآنف الذكر ما يلي :

« يشرع في اعمار الأراضي التي تسقى بالضخ العالي بقرار من اللجنة ومصادقة وزير الزراعة وتصرف المبالغ اللازمة لاعمارها من الميزانية العامة او من ميزانية مجلس الاعمار وتخصص المبالغ لتسليف المستثمرين وشراء المضخات والالات الزراعية من ميزانية المجلس المذكور .

كما نص المرسوم في المادة الرابعة منه على عدم جواز بيع اي نوع من الأراضي الاميرية الصرفة القابلة للاستثمار الزراعي او تفويضها او ايجارها او

منحها بالدمية فأصبحت بموجب هذا المرسوم جميع الأراضي التي لا تسمى بالدمية خالية من
سواء كانت حقلية أو مطرية أو سحرية أو سقى بالفتح أو غير ذلك. وأصبح
العالي مسموله بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ لايف لذلك

وعندما تألف وزيره حمل المدفعي السادسة بتاريخ ٢٩ كانون الثاني
١٩٥٣ وكان وزير المالية فيها السيد علي ممتار المدير. حمل اللجنة المالية على
رفض المرسوم المذكور فأرجع الى المجلس مع توصية اللجنة المالية برفضه. وقبل
ان يصوت عليه المجلس استقالت وزارة المدفعي السابعة بتاريخ ٥ آذار ١٩٥٣

وبعد تألف وزارة الدكتور الجهالي الاولى وجدت هذا المرسوم معروضا على
المجلس مع توصية من اللجنة المالية لرفضه فطلبت ارجاعه الى اللجنة المالية
لان رفضه يعد خطوة رجعية كبيرة. وانتصارا للمتقدمين الذين يريدون
الاستمرار على استثمار الأراضي الاميرية الصرف اما بالتجاوز عليها
باستئجارها بثمن بخس. وابقيته في اللجنة المالية ريثما يتم المشروع الفابوي
تأسيس مصلحة ارواء الأراضي الاميرية.

قلت الأراضي الاميرية الصرفه - اي التي تمت تسوية حقوق الأراضي
فيها. اما التي لم تتم تسويتها فقد بقيت معرضة للنهب والسلب بدون حدود لمن
يتمكن ان يتصرف بها والمساحة التي يتمكن من الاستيلاء عليها انتظاراً لاعلان
التسوية فيها. وعندئذ، اذا تمكن من اثبات تصرفه لدى محكمة التسوية. تمنح
له باللزمة وتسجل لدى دوائر الطابو (السجل العقاري) مهما كانت المساحة التي
ثبت تصرفه فيها.

د - ومع ان قانون اعمار واستثمار الأراضي الاميرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١
والرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ قد مكنا وزارة الزراعة او مجلس الاعمار من
تنصيب المكائن والمضخات على الأراضي التي تسقى بالضخ العالي - وهي
افضل الأراضي خصوبة وتصلح للبساتين اكثر من غيرها، فاني وجدت ان
مديرية اعمار واستثمار الاميرية كانت منصرفة في تفكيرها وجهودها الى
الأراضي السحيية فقط ولم تكن تفكر في اراضي الضخ العالي التي كانت -
في الواقع - من الامر تؤجر عادة من قبل الادارة وبموافقة وزارة المالية الى

أصحاب الأموال الذين تمكنوا من نصب المضخات وشق الخدول لأسفائها
وكان أكثر المساحرين هم أصحاب الأراضي التي لها مطلق و صدر على النهر
والتي مع الأراضي الاميرية المذكورة حلقها. وقد كانت بوحدة مساحات واسعة
حدا من تلك الأراضي معرضة لتصرف المخوارس لها خاوريا بدون بدل انخار.
وكذلك رأيت ان افضل طريقه لمعالجة الموضوع هو تأسيس مصلحة خاصة تتولى
تنصيب المكائن. والمضخات لاسفاء الأراضي العالية لاسما للحكومة جيرة في
هذا الشأن. فالحكومة - بعد ان اندرس نهر الدجل. الذي كان يسقي
اراضي الدجيل (سميكة) الواقعة شمالي بغداد سحبا. اضطرت - بواسطة
مديرية الري العامة - ان تنصب المضخات على نهر دجلة بالقرب من مدينة
بلد وترفع الماء من نهر دجلة وتضخه في نهر الدجيل لاسقاء البساتين الكبيرة
العامرة التي كانت تسقى سابقا سحبا من نهر الدجيل قبل اندراسه والتي كانت
تجبط بمدينة الدجيل وكانت معرضة للدمار لو لم تنقذها الحكومة بنصب
المضخات لاسقائها. وكذلك الحال بالنسبة لبساتين مندلي وغيرها.

- اعداد لائحة قانون تأسيس مصلحة ارواء الأراضي لاميرية التي تسقى
بالضخ العالي -

وقد الفت لجنة من موظفين من وزارة المالية. ومن مديرية الري العامة.
ومن مديرية اعمار واستثمار الأراضي الاميرية. ومن بعض الخبراء الاجانب.
لدرس الموضوع وتقديم توصيات بشأنه. وبعد دراسات مطولة تقدمت اللجنة
بتوصياتها مع مشروع قانون لتأسيس مصلحة خاصة سميت مصلحة ارواء
الأراضي الاميرية التي تسقى بالضخ العالي. وبعد اجراء بعض التعديلات على
اللائحة رفعتها الى مجلس الوزراء بكتاب وزارة المالية الرقم م/ ١٦٢٢
والمؤرخ في ١٩٥٣/١٢/٢٠ وبعد مناقشتها وافق عليها مجلس الوزراء في
جلسته ١٤٩ والمنعقدة في ١٩٥٣/١٢/٢٤ ثم وافق عليها الملك فيصل واحيلت
الى مجلس الامة واعلن رئيس مجلس النواب وصولها في الجلسة الثانية (من
الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣) المنعقدة بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٠. ولكنها
بقيت في المجلس وطويت بعد ان استقلت من الوزارة.

هـ - وقد اثار هذا المشروع ضجة كبيرة وشغبا متواصلا عليها من المستفيدين من هذه الأراضي استنجارا ببذل ايجار زهيد لا يتجاوز اربعة او خمسة فلوس للمشاركة الواحدة، او تجاوزا بدون بدل ايجار. وقد تعرضت الدولة في بلاطها الملكي. وفي مجلسيها، وفي وزاراتها ودوائرها لانواع من الضغط لحملها على التراجع عن هذا المشروع. لقد كنت انا من المستفيدين - في وقت من الاوقات - من ايجار مثل هذه الأراضي الاميرية الصرفة التي تقع خلف اراضي والتي كان قد تم ايجارها لي بالمزاد العلني. وما ان تقدمت بهذه اللائحة حتى اعلنت تنازلي عن ايجار الأراضي المذكورة ومساحتها كانت ٣٠٠٠ مشاركة (أي ٧٥٠٠ دونم لبناني) وتقدمت بكتاب التنازل إلى السلطات المختصة. لقد رأيت انه ليس من الانصاف ان تبقى هذه الأراضي الاميرية الصرف الواسعة جدا، تحت تصرف وتجاوز المجاورين لها. وان اسقائها بالمكائن والمضخات ليس بالامر العسير الذي لا يمكن التغلب عليه. فاذا كان الفرد بموارده المحدودة قادرا على نصب المضخات وشق الجداول - ولي خبرة في هذا الباب - كما سبق ان شرحت في محل آخر من هذه الذكريات - فلماذا لا تتمكن الدولة بمواردها الواسعة وخبرتها في النهوض بهذا العمل البسيط. وقد قامت به بالفعل كما سبق ان بينا. وهناك اراضي واسعة شاسعة، ومن خيرة الأراضي، يمكن توزيعها على الفلاحين المحرومين، اذا ما توفر الاسقاء بالمضخات. ويمكن تنصيب مجاميع عديدة من المضخات، في مراكز مختلفة، كل مجموعة تشتمل على قوة كبيرة لتشغيل المكائن المذكورة فيمكن نصب مجموعة كبيرة من المضخات في موقع « الحرية » جنوبي بغداد لاسقاء قسم كبير من الأراضي الخلفية التابعة لقضاء الصويرة وناحية الزبيدية، ويمكن نصب مجموعة اخرى في ناحية الطارمية الواقعة شمالي بغداد لاسقاء الأراضي الشاسعة التي تقع في تلك الناحية بعيدا عن النهر.

المضخات

زيارة صالح جبر لي في ديوان وزارة المالية حول المشروع

وفي صبيحة احد الايام جاءني الى ديوان وزارة المالية . المرحوم صالح جبر الذي احمل له في قلبي احتراما وودا خالصا . وقد كان شريكا مع احد المزارعين في مشروع اروائي يشتمل على عدة مضخات نصبت على الجانب الايمن من نهر دجلة جنوب مدينة الصويرة كما يشتمل على جداول ومحامل كلف شقها وانشاؤها نفقات طائلة واتعابا كثيرة . وقد كان هذا المشروع الاروائي يعتمد على التجاوز على اراضي اميرية صرفة واسعة . وطلب الي ان اصرف النظر عن مشروع القانون هذا لانه يصعب على الحكومة ان تنصب المضخات وتديرها وتشق الجداول وتعمل المحامل الى غير ذلك وقال انه من المستحسن ان يترك هذا الامر للاهلين لانهم اقدر من الحكومة على النهوض به . ثم قال ان مشروع القانون هذا سيلقى معارضة شديدة في مجلس الامة وخارجه . فأجبتة انه يصعب علي صرف النظر عن مشروع القانون هذا خاصة بعد ان اقره مجلس الوزراء واحيل الى مجلس الامة ، ثم قلت ان في استمرار حرمان الفلاحين من الأراضي الاميرية الصرفة خطر كبير على كيان الدولة . ولا توجد في الوقت الحاضر - اي قبل الانتهاء من تشييد الخزانات والاعمال المتفرعة عنها ، وهذه الاعمال ستستغرق وقتا طويلا - اراضي اميرية صرفة يمكن توزيعها عليهم غير الأراضي العالية التي تسقى بالضخ العالي . ثم قلت له ان هذا المشروع القانوني هو في مصلحة صالح جبر - الشخصية الفذة التي اعتز بها . وأريته ملفا مليئا بالبرقيات والعرائض من المجاورين وغيرهم يعترضون على السماح لصالح جبر ولشركائه بالتجاوز على الأراضي الاميرية وخاصة منها تلك التي تقع خلف أراضي المجاورين ويطالبون بإيقاف صالح جبر وشريكه عند

حدهم. وقلت له: لو لم يكن في هذا المشروع القانوني إلا غلص احبي
وصدقي العربي صالح جبر من مشروعة الارواني هذا ومن تعولات المنعولين
عليه لكان فيه الكفاية. ولكان فيه ما يدعو الى الاصرار عليه وعدم
الراجع عنه. وكما تبأ صالح جبر طوى المشروع في المجلس بعد استعالي من
الورادة (ولم ير المور الا بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨).

وقد أنت على ذكر هذا الموضوع بدافع الأمانة التاريخية
لا بدافع الشهير. وكيف أشهر بشخص اعتبره من ألمع الشخصيات
العرفانية ومن أعز الأصدقاء. ولكن هل يوجد في العالم شخص معصوم من
الخطأ ومنزه عن نقاط الضعف. ونقطة الضعف في صالح جبر انه كان يتطلب
الزعامة السياسية ولم يكن مستعداً أن يدفع ثمنها من العيش
المتقشف المتواضع، في محيط كان يشكو أكثر سكانه من الفقر المدقع وقتئذ: انه
كان يتطلب الزعامة السياسية ويتطلب في عين الوقت الترف والعيش المرفه.
واتذكر جيداً انه اخذني مرة معه ليريني داره الواسعة التي كان مشغولاً
بتشييدها في حي كراة مريم - والتي بعد وفاته وبعد اندلاع ثورة ١٤ تموز
١٩٥٨ اجرتها زوجته للسفارة السوفيتية لتكون مركزاً لمكاتبها - وبعد أن
رأيت سعة الدار، قلت في نفسي، يا ليت صالح جبر لم يشيد هذه الدار، بل
بقي في بيته المتواضع في الصالحية، اذا كان حقاً يطمح في زعامة سياسية في
هذا البلد الذي كانت تئن اكثريته الساحقة وقتئذ من الحرمان والفقر المدقع.
لان هذا البيت لا ينسجم مع الزعامة السياسية الشعبية التي كان يطمح اليها
صالح جبر، ولان مثل هذا البيت يحتاج الى تأمين دخل كبير للنهوض بنفقاته.
ولذلك فان صالح جبر سيكون مضطراً الى تأمين ذلك الدخل الكبير عن طريق
الزراعة بالمشروع السالف الذكر، او بشراء أراضى اخرى كما حدث في الواقع
عندما اشترت زوجته حصة من اراضي الفرحاتية الواقعة في شمالي بغداد، والى
الغرب من مدينة بلد في قضاء سامراء وقتئذ.

وهناك نقطة ضعف اخرى في صالح جبر هي انه كان يعتبر نشأته من بيئة
فقيرة متواضعة نقصا يحاول التخلص منه او تغطيته. بينما الذي يطمح الى
زعامة سياسية حقيقية، يجب ان يعتبر هذه النشأة من بيئة فقيرة شرفاً له،

ونقطة قوة له . ومفرد بفتح بها . بل رأياً صحيحاً يعتمد عليه . في نفعه
رعامة النعمه . تحت ان بفتح انه - وهو ^{ابن} ^{ملا} ^{سسط} ^{فقر} - قد
اصح رئيساً للوراره العرافه . ورعاً سياسياً مرموقاً . كما كان بفتح كثير
من ساسة العرب والشرق بشأنهم من بيئة فقيرة . وبأصلهم المتواضع . بل وحتى .
بالسبة الى بعضهم . بأصلهم الوضع . اما صالح جبر فانه - على عكس الساسة
العربيين والشرقيين الأنفي الذكر - كان يعتبر هذه الشأ من بيئة فقيرة
متواضعة . منقصة تحتاج الى تغطية . وقد حقق هذه التغطية بالمصاهرة مع ابرز
شيوخ عشيرة البو سلطان في لواء الحلة (محافظة بابل حالياً) بأن تزوج من بنت
الشيخ عداي الجريان الذي كان وقتئذ الشيخ الاكبر للعشيرة المذكورة الواسعة
النفوذ في لواء الحلة . فالذي يطمح في زعامة سياسية حقيقية - وكل زعامة
سياسية غير شعبية ولا تستند الى قاعدة شعبية واسعة وتأييد شعبي واسع هي
زعامة سياسية ضعيفة مهلهلة فارغة مصيرها الزوال - يجب ان يجعل من
معيشته المتواضعة امثولة تقربه من قلوب الجماهير . وتستثير تأييدهم . خاصة
اذا كانت تلك الجماهير فقيرة معدمة كالجماهير العراقية وقتئذ . ولولا نقطتا
الضعف هاتان فان صالح جبر كان يملك المؤهلات - وخاصة الذكاء والوقاد والشجاعة
النادرة وقوة الاعصاب والثقة بالنفس والخبرة وفوق كل ذلك الشخصية القوية
الفذة - التي تؤهله لأن يكون زعيماً كبيراً في العراق .

المرسوم رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤

ط - على ان وزارة نوري السعيد الثانية عشرة التي تألفت في
١٩٥٤/٨/٣ والتي خلفت وزارة ارشد العمري الثانية عاجلت الموضوع بشكل
آخر . فسحبت لائحة قانون ارواء الأراضي الاميرية التي تسقى بالضخ العالي
من مجلس النواب واستعاضت عنها بالمرسوم رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ القاضي
بتعديل قانون المصرف الزراعي رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ والذي عهدت بموجبه الى
ادارة المصرف الزراعي النهوض بهذه المهمة بدلا من تأسيس مصلحة خاصة
للهوض بها . فقد ورد في المرسوم المذكور ما يلي :

المادة الاولى: تصاف الفقرة ١٨ الآتية الى المادة الثامنة من قانون تأسيس مصرف زراعي رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ المعدلة.

المادة ١٨: شراء المكائن والمضخات ومتعلقاتها ونصبها وانشاء التأسيسات اللازمة لها وتشغيلها وادامتها واعداد مجاري المياه المقتضية لها وتوزيع مياهها الى الأراضي الاميرية الصرفة التي تقرر الحكومة استثمارها وتوزيعها على الافراد المستثمرين الذين تؤلف لهم جمعيات تعاونية يمنحها المصرف الزراعي السلفات التي تحتاج اليها بضمان الحكومة وللمصرف ان يؤسس شعبة خاصة للقيام بهذه المشاريع وعليه ان يملك الجمعيات التعاونية المختصة التي تؤلف لهذا الغرض المضخات والمكائن والتأسيسات المذكورة بالكلفة التي ترتبت عليها بعد تسديدها مبالغ الكلفة كاملة الى المصرف الزراعي على ان تستوفي منها باقساط سنوية مناسبة يقررها وزير المالية وعلى وزير المالية ان يسلف المصرف الزراعي (٥٠٠ . ٠٠٠) دينار للقيام بالاعمال المذكورة في هذه الفقرة تنفيذا لاحكام المرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٥٢.

ولكن هذه المعالجة لم تكن مجدية ولم يكن هذا المرسوم - الذي بقي حبرا

على ورق - حلا

للمشكلة

بصرف

المصرف

لتضام الكاظمة

كما

فإن

لأن

شروع قانون

ملاحظات الجاهلي حول استقالتي (صفحة ٩٢ من الجزء التاسع الطبعة

الخامسة الموسعة) من كتاب تاريخ الوزارات العراقية لمؤلفه السيد عبد

الرزاق الحسني والسبب الثاني ان المصرف الزراعي كان اضعف

٤٧٩

من أن يهمل هذه المهمة الصعبة ويقاوم يعود شمس السعيد
من الأراضي الأميرة الصرف العالية التي سقى بالآلات نرفعة ذات الصبح
العالي سواء منهم الموحدين في مجلس الأمة في خارجة. وهكذا تعتبر المشروع
ولم يمد.

من أن يخصص لهذه المهمة القسمة ومما هو يعود لنفسه من
من الأراضي الأميرية القديمة العالية التي سمي دلالاً في قعة ذات نصيب
العالي سواء منهم الموجودين في مجلس الأمة وفي حاحه وهذا غير مشروع
ولم يمد

تصحيح أو تبديل صنف الأراضي . مشاريع الاسكان

تهيئة الأراضي الكافية لبناء بيوت السكن وتوزيعها على ذوي الدخل المحدود وجميع الفقراء بضمن زهيد جداً يقرب من المجان .

في سنة ١٩٥٤ عرف الناس أن مشروع الثرثار سوف ينتهي العمل منه إما في أواخر سنة ١٩٥٥ أو أوائل سنة ١٩٥٦ . وشعر الناس في مدينة بغداد لأول مرة بالاطمئنان من اخطار الفيضان . وأصبح في الامكان توسيع المدينة في جميع الجهات بدون خوف من الفيضان . ولذلك بادر النابون من أصحاب الأراضي الزراعية القريبة من مدينة بغداد والمحيطه بها إلى محاولة تقسيم أراضيهم إلى قطع صغيرة بغية بيعها إلى الراغبين في تشييد مساكن عليها . وذلك بسبب تزايد عدد سكان مدينة بغداد بشكل مطرد سريع . **زيادة** طبيعية . ونتيجة الهجرة الواسعة من الريف إلى مدينة بغداد . تلك الهجرة التي كانت بدورها نتيجة سوء الحالة السيئة السائدة في الريف . وخاصة في لواء العمارة (محافظة ميسان حالياً) . ونتيجة الفروقات الكبيرة في مستوى الدخل بين سكان الريف وسكان المدن . وخاصة مدينة بغداد . وبسبب توسع الأعمال والمشاريع المختلفة الحكومية والأهلية . العمرانية والصناعية والتجارية وغيرها مما زاد في الطلب على الأيدي العاملة . وبما أن معظم هذه الأراضي كانت إما أميرية ممنوحة باللزمة أو أميرية مفوضة بالطابو . ومعظم هذه اللزمات كانت قد منحت إلى المتصرفين بالأراضي بدون ثمن بعد سنة ١٩٣٢ . أي بعد تشريع قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ وقانون منح اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢ ، فقد أخذ أصحاب الحقوق التصرفية في هذه الأراضي الأميرية (أي التي تعود رقبتها للدولة) يراجعون وزارة المالية بقصد تصحيح أو تبديل صنف أراضيهم استناداً إلى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ . أي بشراء رقبة الأرض من الحكومة وتغيير صنفها من أراضي أميرية ممنوحة باللزمة أو مفوضة بالطابو (للأغراض الزراعية فقط ولا يجوز التصرف بها لغير الأغراض الزراعية كتقسيمها إلى قطع سكنية) إلى املاك صرفة لأصحابها يتصرفون بها

كما تساؤون وكعها ساؤون ولأى أعراض ساؤون

وكان تعديل الصف أو تصحيح الصف حسب الاصطلاح القانوني السائد
بم بموح القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ وذلك بأن تقدم صاحب الأرض
المصوغة باللزمة أو صاحب الأرض المفوضة بالطابو بعريضة الى الموظف
الإداري المختص يطلب فيها تصحيح صف أرضه فحال طلبه الى وراثة
المالية للنظر فيه. فإذا وافقت وراثة المالية على الطلب يرجع الامر الى
الموظف الإداري الذي يؤلف حسب أحكام القانون لجنة مختلطة من الموظفين
والخبراء الأهليين وهذه اللجنة تقوم بتقدير قيمة الأرض وترسل التقرير الى
الموظف الإداري الذي يحيله. بعد الموافقة عليه. الى وراثة المالية للبت فيه.
فإذا وافق وزير المالية يدفع صاحب الأرض المصوغة باللزمة الى خزينة الدولة
نصف القيمة المقدرة. ويدفع صاحب الأرض المفوضة بالطابو ربع القيمة
المقدرة، وعندئذ تسجل الأرض بكاملها ملكاً صرفاً له يتصرف بها كما يشاء
وكيفما يشاء. أما إذا لم يوافق وزير المالية على التقدير فترجع القضية الى
الإدارة لإعادة النظر في التقدير من قبل لجنة أخرى على الأرجح مرة أو
مرتين أو أكثر الى أن يوافق وزير المالية على التقدير.

وكانت التقديرات لإقيام الأراضي واطئة جداً فيها غمط مفضوح لحقوق
الخبزينة العامة. وعلى سبيل المثال وجدت عند مجيئي لوزارة المالية في سنة
١٩٥٣ أن قطعة أرض زراعية قريبة من مدينة بغداد مساحتها حوالي ألف
ومائتي مشارة^(١) - إن لم تخني الذاكرة - أي ثلاثة ملايين متر مربع، وكان قد تم
تبديل أو تصحيح صنفها من أميرية ممنوحة باللزمة الى ملك صرف لغرض
تقسيمها الى قطع سكنية. وكانت وزارة المالية قد وافقت على تقدير قيمة
المشارة الواحدة منها بخمسة عشر ديناراً على أن يدفع صاحب اللزمة نصف
هذا المبلغ أي (٧,٥٠٠) سبعة دنائير وخمسمائة فلساً - أي ثلاثة فلوس للمتر
المربع الواحد الى خزينة الدولة وقد سجلت الأرض بكاملها ملكاً صرفاً

(١) المشارة تساوي /٢٥٠٠/ متر مربع.

باسمه . وحدث ، إن لم تخفي المذكور ، أن هذا النذل الضليل قد قسط لي
عشره أفساد سيوة بسدد في حلال مدد عشر سنين وبلا فائدة . هذا في حين
كان الناس مسعدين أن يشربوا قطعاً من نفس تلك الأرض بأمان عالية جداً
ساوى أكثر من ثلاثمائة مره من قيمة ليرة . وذلك لساء دور سككته عليها .

وفي ربيع ١٩٥٤ راجعني السيد غاري الاورفه لي اس السيد سامي الاورفه
لي أحد أصحاب الاراضي الممنوحة باللزمة . ولا أتذكر مساحتها تماماً ، ويحتمل
لي أنها كانت حوالي الألفي مشارة ، أي خمسة ملايين متر مربع وتقع في الجنوب
الشرقي من مدينة بغداد . طالباً تصحيح صفها من أراضي أميرية ممنوحة
باللزمة لأغراض الزراعة إلى أراضي مملوكة لغرض تقسيمها إلى قطع سككته .
وطالب أن يعامل بنفس المعاملة التي سبق أن أتيت على ذكرها سابقاً ، قائلاً أن
طلبه هذا هو في مصلحة الحكومة لأن أرضه تقع على مسافة أبعد قليلاً عن
مدينة بغداد من الارض الآنفه الذكر أي أنه طالب أن تقدر قيمة الارض بمبلغ
خمسة عشر ديناراً ونصف الدينار للمشاورة الواحدة يدفع نصفها الى الدولة -
أي (٧,٥٠٠) سبعة دنانير ونصف الدينار للمشاورة الواحدة أي ثلاثة فلوس للمتر
المربع الواحد وتسجل الارض بكاملها ملكاً صرفاً باسمه في دوائر السجل العقاري .
فأجبتة هل أنت مستعد أن تتنازل للحكومة عن حقوق اللزمة الممنوحة لك في
الأرض المذكورة مقابل عشرين ديناراً عن كل مشارة ادفعها لك من خزينة
الدولة لكي تصبح الارض اميرية صرفه ؟ أجابني لا أوافق . قلت له أزيد الثمن
الى خمسة وعشرين ديناراً بل الى ثلاثين بل خمسين ديناراً فهل توافق ؟ أجابني
بكل تأكيد لا أوافق . فقلت له إذن كيف تريد مني كوزير للمالية مؤتمن على
أموال الدولة وحقوق الخزينة العامة أن أبيعك رقبة الارض التي تعود للدولة
بسعر سبعة دنانير ونصف الدينار للمشاورة الواحدة . أي بثلاثة فلوس للمتر المربع
الواحد ؟ فسكت وحرار في الجواب . ثم راجعني جماعة ، وكان منهم رئيس
وزراء سابق ، يملكون أراضي ممنوحة باللزمة وقريبة جداً من مدينة بغداد في
ضواحي مدينة بغداد في الواقع - ولا أتذكر مساحتها بالضبط ولكن يخيل لي
انها كانت حوالي خمسة ملايين متر مربع وطالبوا بتصحيح صفها قائلين انهم

مستعدون أن يدفعوا ثمناً أعلى من النصف المذكور في الفصح الاثني عشر لأن أرضهم أقرب إلى مدسة بغداد. فسألهم ما هو السعر الذي تعرضونه ثمناً لرفه الأرض وتعتبر صنفها من أراضي أميرية ممنوحة باللزمة لأغراض زراعية إلى ملك صرف؟ أجابوني أن قيمة الأرض المذكورة كأرض زراعية تقدر بعشرين ديناراً للمشاركة الواحدة^(١) وأهم مستعدون أن يدفعوا نصف هذا المبلغ، أي عشرة دنائير للمشاركة الواحدة أي أربعة فلوس للمتر المربع الواحد. فأجبهم هل أنتم مستعدون أن تتنازلوا عن حقوق اللزمة الممنوحة لكم في هذه الأرض مقابل مائة دينار للمشاركة الواحدة؟ أجابوني لا نوافق ثم ردت المبلغ إلى مائتي دينار ثم إلى ثلاثمائة دينار. أجابوني لا نوافق. فقلت لهم كيف إذن تنتظرون مني - وأنا المؤتمن على أموال الخزينة العامة - أن أبيعكم رقبة الأرض وأبدل صنفها من أرض أميرية ممنوحة باللزمة لأغراض زراعية إلى أرض مملوكة مقابل أربع فلوس للمتر المربع الواحد. لكي يكون بإمكانكم بيعها بدينارين أو ثلاثة دنائير أو حتى خمسة أو عشرة دنائير للمتر المربع الواحد. فسكتوا وحاروا في الجواب. ثم قلت لهم اني أفكر الآن في حل آخر. ان بغداد على الأخص، ومثلها بقية المدن العراقية، في حالة اختناق. وتحتاج إلى التوسع، ونفوسها في ازدياد مطرد يوماً بعد يوم ولذلك يجب معالجة هذه المعضلة وإيجاد حل جذري لها.

لقد نشأت هذه المعضلة نتيجة قانون منح اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢ الذي شرع بدون نظر بعيد بل بنظر قصير جداً، فمنح الأفراد حقوقاً تصرفية في الأراضي الاميرية الصرف حتى القرية من حدود البلديات بل الملاصقة لها بدون تحديد في المساحة وبألوف الدونمات بل بعشرات الألوف. وبدون بدل نقدي، وبدون تحميلهم حتى مصاريف المسح والكشوفات الأمر الذي سبب تطويق البلديات بأراضي كانت قبل ١٩٣٢ ملكاً صرفاً للدولة تتوسع فيها البلديات وتمتد كما تشاء فأصبحت ممنوحة باللزمة للأفراد وأصبحت البلديات محتنقة لا مجال لها للتوسع والامتداد أو التنفس.

(١) المشاركة تساوي ٢٥٠٠ متر مربع أي دوغين ونصف الدوغم.

ونمت أفكار كثيرة في معالجة هذه المعضلة وإيجاد حل لها وفلت لتعسى أنها
أفضل هل نلعي الحقوق التصرفية في الأراضي الاميرية المخططة بالعاصمة وبمع
المدن العراقية - أي حقوق التفويض بالطابو وحقوق اللزمة التي منحت
للاستثمار الزراعي فقط في الأراضي الاميرية التي تعود رفسنها في الأصل
للدولة. ونعوض أصحاب تلك الحقوق عن المنشآت التي أقاموها فيها وعن
الحقوق التي اكتسبوها فيها. أم نغير (نصحح حسب الاصطلاح السائد) صف
الأراضي على أسس جديدة وذلك باعطاء أصحاب التصرف قسماً من الأراضي
المذكورة مقابل الحقوق التي اكتسبوها فيها (نصف الارض أو ثلثها في حالة
الممنوحة باللزمة - وهي الأغلبية الساحقة، وثلاثة أرباعها في حالة الأراضي
الممنوحة بالطابو) وتسترجع الدولة نصف الأراضي في حالة الأراضي الممنوحة
باللزمة وربعها في حالة الأراضي المفوضة بالطابو؟ لا شك أن الحل الاول هو
الحل الأعدل - فقد أعطيت الأراضي المذكورة للمتصرفين فيها لأغراض
الزراعة وفي حالة اللزمة بدون ثمن وحتى بدون تحميلهم أية مصاريف. وقد
تصرفوا فيها زمناً طويلاً واستفادوا منها كثيراً والآن أصبحت الدولة في حاجة
إليها لأغراض أخرى وهي توسيع المدن - وخاصة العاصمة - وبناء الدور
السكنية والمعامل والمنتزهات العامة وغيرها من الأغراض العامة، ولذلك من حق
الدولة ان تسترجعها، وهي تعود في الأصل لها، على ان تعوض من باب العدالة
والانصاف، المتصرفين بها عن المنشآت التي أقاموها فيها. والمفروضات التي
غرسوها فيها وكذلك عن الحقوق التي اكتسبوها فيها اما عيناً بأراضي أخرى
في أماكن نائية أو نقداً. ولكنني وجدت أن هذا الحل غير واقعي إذ أنه
سيصطدم بنفوذ المتصرفين في تلك الأراضي وهم نفر قوي، وعلى رأسهم العائلة
المالكة وبعض رؤساء الوزراء السابقين وبعض الوزراء والأعيان والنواب
وغيرهم من المتنفذين جداً الأمر الذي يجعل هذا الحل متعذراً قريباً
الاستحالة، فما لم تحدث ثورة تقلب الأوضاع رأساً على عقب وتقضي على نفوذ
المتنفذين المذكورين. وعلى كل فان هذا الحل، مع بقاء الأوضاع السائدة وقتئذ
على حالها، غير عملي وغير واقعي وغير قابل للتحقيق ويؤدي بنا الى طريق
مسدود، وتبقى مشكلة توسع مدينة بغداد وبقية المدن العراقية غير محلولة. أما

الحل الثاني فانه عملي . وإن كان غير عادل وسؤددى في حالة تطبيقه الى اثره فاحش يملح حدود الملاصق من الدناير ليعر قليل من الناس هم أصحاب الأراضي الزراعية الممنوحة بالذمة التي حصلوا عليها بدون ثمن وبدون مضارب وأصحاب الأراضي الزراعية المفوضة بالطابو التي حصلوا عليها بثمن بحس دفعوه للحصول على حق التصرف في الأرضي المذكورة لأغراض زراعية لا لأغراض أخرى . وقلت لمسي بالامكان إخضاع هذه الأرباح العاشة التي سيحصلون عليها إلى ضريبة عالية على الدخل رأساً تقرب هذا الحل من العدالة والانصاف . فقررت إعداد مشروع قانون - لائحة قانونية - لتعديل قانون ضريبة الدخل لتحقيق هذا الهدف وبهذه الطريقة نكون قد حققنا الهدفين معاً وفي آن واحد - توفير الارض لتوسيع المدن وبناء المساكن والبيوت للعمال والموظفين الصغار وغيرهم من الطبقات المحدودة الدخل وكذلك للمباني العامة والحدائق العامة وللأغراض الصناعية والعامة وغير ذلك وتحقيق العدالة بإخضاع الأرباح الناجمة من بيع الأراضي المذكورة إلى ضريبة دخل عالية . رأساً .

إعداد لائحة قانون تعديل قانون بيع الأراضي الأميرية رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ ولائحة قانون إخضاع أرباح الأراضي إلى ضريبة دخل عالية .

وأخيراً استقر رأي على السير بالحل الثاني . وهكذا تم إعداد مشروع قانون لتعديل قانون بيع الأراضي الاميرية رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ يخول السلطة المالية - وزير المالية - تغيير صنف الارض - أو تصحيحه حسب الاصطلاح السائد وقتئذ - على أساس اقتسامها بين الحكومة وبين صاحب التصرف وذلك بأن تأخذ الحكومة نصف الاراضي الممنوحة بالذمة وربع الاراضي المفوضة بالطابو وتسجل النصف الثاني من الاراضي الممنوحة بالذمة وربع الاراضي المفوضة بالطابو الى أصحاب التصرف ملكاً صرفاً بأسمائهم . وقد دفعت به إلى مجلس الوزراء ضمن كتاب وجهته الى رئيس ديوان مجلس الوزراء برقم م/٢٨٨ وتاريخ ١٩٥٤/٣/٢ في حين أن رئيس الوزراء - كما

تسلي لي فيها بعد - ولم أكر مطلباً وقتئذ - كان قد قدم استقالته الى الملك
فصل الثاني بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٧ أي قبل حصة أيام من تاريخ تقديم هذه
اللائحة القانونية ، بدون أن يطلعني عليها (أي الاستقالة) أو يحبرني بها - كما سبق
أن بسّيت . وعلى كل فقد تألفت وزارته الثانية بتاريخ ١٩٥٤/٣/٨ وقد تعين فيها علي
ممتاز وريراً للمالية وقد أيد المبدأ الذي جاءت به اللائحة ووسمها وأضاف إليها
بعض الفقرات ودفعتها الى مجلس الوزراء بكتاب وزارة المالية الرقم ٤١٨
المؤرخ في ١٩٥٤/٣/٣٠ ولا أعرف ماذا حل باللائحة بعد ذلك إذ أنني استقلت
من الوزارة ، ولكن اعتقد انها بقيت في مجلس الوزراء تنتظر البت فيها إلى أن
استقالت وزارة الجهادي الثانية وجاءت وزارة أرشد العمري الثانية واستبدلتها
بالمرسوم الذي سنأتي على ذكره .

أما لائحة قانون تعديل قانون ضريبة الدخل فقد تم اعدادها ولكنني لم أدفع بها
الى مجلس الوزراء وفضلت أن أنتظر إقرار مشروع قانون التعديل لقانون بيع
الأراضي الاميرية فان تم اقراره دفعت بلائحة قانون تعديل قانون ضريبة
الدخل الى مجلس الوزراء وإن لم يتم اقراره أو تلكأ المجلس في اقراره صرفت
النظر عن تقديم اللائحة المذكورة . وبالنظر لما حل بالمشروع المذكور فقد صرفت
النظر عن تقديم اللائحة القانونية وبقيت عندي وهي ما تزال موجودة عندي
لحد الآن .

مرسوم تصحيح صنف الاراضي

رقم ١١ لسنة ١٩٥٤

استقال الدكتور فاضل الجمالي في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ وفي نفس اليوم أُلد
أرشد العمري وزارته الثانية التي تعين فيها عبد المجيد محمود وزيراً للمالية. و
أيد الوزير الجديد المبدأ الذي قامت عليه اللائحة وتم في الواقع وضع لائ
قانونية جديدة تقرر بموجبها إلغاء قانون بيع الاراضي الاميرية رقم ١١ س
١٩٤٠ ووضع قانون جديد بدلاً منه. وقد تضمنت اللائحة الجديدة مبدأير
أساسيين جديدين: أولهما تبديل صنف الاراضي بموافقة أصحابها أو بدونها أي
عندما تطلب الحكومة اجراء التبديل حسب أحكام القانون غير آبهة برأي
اصحاب التصرف وثانيها أن لا يقتصر تبديل صنف الاراضي على غرض توفير
الاراضي للأغراض السكنية فقط، أي لبناء الدور لصغار الموظفين
والمستخدمين والعمال وغيرهم بل أن يشمل غرضاً آخر هو توفير الاراضي
الزراعية لتوزيعها بملكيات صغيرة على الفلاحين (المستثمرين) حسب قانون
اعمار واستثمار الاراضي الاميرية وقد دفع وزير المالية باللائحة الجديدة الى
ديوان مجلس الوزراء بكتاب وزارة المالية رقم ٦٠١ وتاريخ ١٠/٥/١٩٥٤
وقد أقر مجلس الوزراء اللائحة بتاريخ ١٩٥٤/٦/٥ وبالنظر لان مجلس
النواب كان محلولاً فقد صدرت بمرسوم يحمل رقم ١١ سنة ١٩٥٤. وقد أثار
هذا المرسوم ضجة كبيرة لدى أصحاب التصرف في الاراضي الزراعية مما حملهم
على مقاومته بشدة لانه عرضهم الى فقدان نصف اراضيهم الزراعية إذا كانت
منوحة باللزمة وثلك أراضيهم إذا كانت مفوضة بالطابو، وهذا كان يعني
استرجاع ملايين الدونمات للدولة من الذين منحت لهم الاراضي باللزمة بدون

من ومن الذين تقوضوها بضمن بحس ، ولكن مقابل هذا يصبح النصف الثاني من الاراضي الممنوحة باللزمة والثلاثان من الاراضي المعوضة بالطابو ملكاً صرفاً لهم يتصرفون فيه كما يشاؤون . والواقع أن هذا المرسوم كان بمثابة اندار قوى أو بالاحرى ناقوس خطر لأصحاب الأراضي ينبؤهم بالمستقبل المظلم المتوقع لمصير اراضيهم .

استبدال مرسوم تصحيح الاراضي رقم ١١ سنة ١٩٥٤
بقانون تعديل قانون بيع الأراضي الاميرية رقم ٦٦ سنة ١٩٥٥

وعلى كل فقد عرض المرسوم على مجلس النواب الجديد وقبل أن ينظر فيه استقلت وزارة أرشد العمري الثاني بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٥٤ ، وألف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة بتاريخ ٣ آب ١٩٥٤ التي حلت المجلس الجديد بتاريخ ٣ آب ١٩٥٤ وتم انتخاب مجلس اجد على يدها . وقد تحرك اصحاب الاراضي معبرين عن رفضهم للمرسوم وشجبهم اياه ومارسوا ضغطاً مركزاً وخاصة على رئيس الوزراء نوري السعيد الذي توصل معهم أخيراً الى حل وسط وذلك بالغاء النص الذي يخول الحكومة تبديل صنف الاراضي بدون موافقة اصحاب التصرف واستعاض عنه بنص يجعل التبديل اجبارياً فقط في الاراضي المجاورة للمدن في داخل حدود البلديات وخارجها في حدود عشرة كيلومترات من حدود بلدية بغداد وقتئذ ، وثلاثة كيلومترات من حدود بلديات مراكز الالوية (المحافظات) ، وكيلومتر واحد من حدود بلديات مراكز الأقضية ونصف كيلومتر من حدود بلديات مراكز النواحي ، وكذلك في حالات الاستملاك للنفع العام في خارج حدود البلديات لأكثر من المسافات المذكورة أعلاه ، على أن يقتصر التصحيح أو التبديل على المساحات الضرورية للنفع العام ولا يتعدها . وما عدا ذلك لا يجوز تبديل صنف الاراضي إلا بموافقة اصحاب التصرف فيها وبطلب منهم على ان يسجل نصف الارض ملكاً صرفاً باسم صاحب التصرف إذا كانت الارض اميرية ممنوحة باللزمة والنصف الثاني باسم الخزينة العراقية العامة أرضاً أميرية

صرفة، وإذا كانت أميرة مفوضة فيسجل ثلاثة أرباعها (بدلاً من ثلثها) كما ورد في المرسوم المشار إليه أعلاه باسم صاحب التصرف والربع الباقي (بدلاً من الثلث كما ورد في المرسوم) بسجل اميرياً صرفاً باسم الخزينة العراقية .

وفي سنة ١٩٥٦ صدر قانون رقم ٦١ سنة ١٩٥٦ الذي حصر تصحيح صنف الارض في حدود البلديات والمسافات المذكورة اعلاه خارج حدود البلديات ومنع كل تصحيح لصنف الارض خارج تلك الحدود إلا لأغراض الاستملاك للنفع العام. وكان القصد من هذا القانون هو ابقاء الاراضي الزراعية أميرية وإبقاء رقبتها بيد الدولة والحيلولة دون صيرورة اجزاء كبيرة منها ملكاً صرفاً للمتصرفين بها عن طريق تصحيح (تغيير) صنفها.

لقد وفرت هذه الفكرة والعملية التي قامت عليها - بعد أن استقرت - كما رأينا - عبر رحلة تشريعية طويلة وتقلبات وتغييرات كثيرة - للحكومة في داخل حدود البلديات وفي خارجها للمسافات المذكورة سابقاً مئات الملايين من الأمتار المربعة للأغراض العمرانية ولتوزيعها بأثمان أسمية على المحتاجين للأراضي لبناء مساكن لهم عليها من الموظفين والمستخدمين ومن الأهلين، وكذلك للمباني الحكومية والمنتزهات العامة وغيرها. وكان مجموع المساحات التي توفرت للحكومة من تصحيح الصنف في داخل مسافة العشرة كيلومترات من الحدود القديمة لبلدية بغداد وحدها حوالي مائتي مليون متر مربع، ومثل هذه المساحة بل وأكثر منها لأصحاب التصرف في الاراضي الذين أخذوا يقسمونها ويبيعونها قطعاً للأهلين لتشييد دور سكنية عليها. وقد أمكن توزيع قسم كبير من أراضي الحكومة على المحتاجين من الناس مما مكن معظم الناس، وبمساعدة المصرف العقاري، من أن يكونوا مالكين لمساكنهم، لأن توفر الارض أهم عنصر في تسهيل تحقيق مشاريع الإسكان. ولكنه في عين الوقت مكن أصحاب الاراضي أن يجنوا أرباحاً فاحشة تقدر بملايين الدنانير.

خليل كنه يحدد ضريبة الدخل على أرباح الأراضي بعشرين بالمائة فقط

وبدلاً من أن تخضع الحكومة هذه الأرباح الفاحشة الى ضريبة عالية، كما كنت قد خططت لذلك في لائحة قانون تعديل قانون ضريبة الدخل التي سبق ذكرها، والتي كنت انتظر اقرار مشروع قانون تعديل قانون بيع الاراضي الأميرية لكي ادفعها إلى مجلس الوزراء، كما سبق أن بينت ذلك، فانها، أي الحكومة، عملت على العكس من ذلك تماماً إذ استصدرت - وكان وزير المالية وقتئذ السيد خليل كنة - قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٥٦ الذي حدد ضريبة الدخل على أرباح الاراضي بنسبة ثابتة هي عشرون بالمائة من الربح في حين كانت أرباح التجارة والصناعة والمهن تخضع الى ضريبة تصاعدية تصل الى حد الستين بالمائة، وذلك بخلاف القاعدة المتبعة، وهي اخضاع الارباح المستحصلة بغير تعب أو جهد لنسب عالية من الضريبة بالقياس الى نسبة الضريبة المفروضة على الارباح المستحصلة بمجهود واتعاب. فأرباح الاراضي أرباح غير متعوب عليها في حين أن أرباح التجارة والصناعة والمهن كالطب والمحاماة وغير ذلك أرباح لا تتحقق إلا ببذل جهود وأتعاب للحصول عليها ويجب أن تعامل معاملة أفضل. فما الذي دفع خليل كنه إلى اتخاذ هذا الإجراء وتشريع هذا القانون المخالف للعدالة والذي فوّت على الدولة دخلاً يقدر بملايين الدنانير، هذا ما لم أتوصل إلى معرفته. ولكني أميل إلى الاعتقاد إلى ان مرد هذه الغلطة الكبيرة قلة معرفته بالشؤون المالية أو الضريبية. أما كيف جازت هذه الغلطة الكبيرة على مديرية ضريبة الدخل فذلك هو الأمر الذي يحيرني!

لقد بلغت، كما قلت، أرباح اصحاب الاراضي، ومنهم بعض اقربائي،

ملايين الدنانير وهي معروفة لدى الجميع . فقد باع شخص واحد - هو حكمة سليمان أحد رؤساء الوزراء - الجمعية بناء المساكن الأهلية التي كان يرأسها الدكتور يوسف عبود قطعة أرض واحدة من الأراضي التي كانت مسموحة له بالزراعة - أي أنه كان قد حصل عليها مجاناً ثم صحح صحتها ، وقد سماها بأراضي جبلة تيمناً باسم المناضلة الجزائرية المعروفة جبلة بو حيرد ، بمبلغ مليون وربع مليون دينار عراقي . وقبل أن يتم تسجيل الأرض باسم المشتري انفجرت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فتوقف تنفيذ الصفقة وتعرضت قطعة الأرض المذكورة الى مضاعفات ومشاكل كثيرة ، وأخيراً اكتفى البائع بمبلغ نصف مليون دينار ثمناً لها على أن يتحمل المشترون ضريبة الدخل . وهناك كثيرون ممن باعوا أراضيهم ، بعد تصحيح صنفها ، بملايين الدنانير ودفعوا لخزينة الدولة ضريبة لا تتجاوز العشرين بالمائة ، هذا إذا كانوا قد دفعوا شيئاً .

وعلى كل فبفضل هذه الفكرة التي وفرت مئات الملايين من الأمتار المربعة من الأراضي السكنية التي امكن منحها مجاناً لمشاريع الاسكان الحكومية أو بيعها بسعر اسمنى لمختلف الجمعيات التعاونية للموظفين والمستخدمين الحكوميين - وقد تألفت هذه الجمعيات خصيصاً لهذا الغرض - ولصغار التجار والحرفيين وغيرهم من الاهلين بسعر مخفض جداً ، أمكن السير قدماً - قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في تحقيق مشاريع الاسكان . ولولا هذه الفكرة لتعثرت وتأخرت تلك المشاريع الاسكانية بسبب عدم توفر الأراضي السكنية .

ثم جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وما أعقبها من تشريع قانون الاصلاح الزراعي الذي جعل تحت تصرف الحكومة مساحات غير محدودة من الأراضي بالقرب من مدينة بغداد وسائر المدن العراقية ، وجاء توسيع المصرف العقاري وزيادة رأسماله باطراد قبل الثورة المذكورة وبعدها مما سهل بناء المساكن لمعظم الناس حتى أصبحت اليوم أكثر بيوت السكن ملكاً لسكانها سواء في بغداد أو المدن العراقية الأخرى وأصبح العراق من هذه الناحية يمتاز على سائر البلاد العربية الاخرى ، بما عدا ربنا الكويت وليبيا .

مجلس الإعمار ومشاريع الاسكان حملت المجلس على اعتبار الاسكان من مهامه الاساسية وعلى استخدام الخبراء لدرس المشروع من كافة جوانبه

هذا ولا بد أن أذكر أن مجلس الاعمار - حسب ما تبين لي - كان يعتبر موضوع الاسكان غير داخل في اختصاصه . فعندما سألت في سنة ١٩٥٣ وكنت وزيراً للمالية - ووزير المالية بحكم منصبه عضو في مجلس الاعمار - في إحدى جلسات المجلس ماذا حقق المجلس من دراسات ومن مشاريع في هذا الباب؟ أجابني أعضاء المجلس انه لم يحقق اي شيء بتاتاً لسبب واحد هو أنه كان يعتبر هذا الموضوع خارج اختصاصه . وعندئذ اضطررت أن أوجه كتاباً من وزارة المالية الى وزارة الاعمار بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٣ وبعدد ١٥٧١٤ بينت فيه أن هذا المشروع من المشاريع الأساسية التي تدخل ضمن مهام المجلس ومن صميم واجباته وانه من الاوفق أن يتولى المجلس امره ويقوم بتأسيس دائرة خاصة تضم عدداً كافياً من المهندسين وذوي الخبرة في الموضوع لوضع الخطط اللازمة لذلك . واقترحت استخدام خبراء لدرس الموضوع دراسة شاملة من جميع الوجوه لمعرفة حجم هذا المشروع وتكاليفه وكيفية تمويله وطريقة تنفيذه وما إذا كان سيقوم على مبدأ الایجار أو التمليك بأقساط طويلة الاجل الى غير ذلك من المسائل الرئيسية التي يجب الإلمام بها إلاماً كافياً ، كما اقترحت استخدام ثلاثة خبراء : واحد من كل من انكلترا والبلاد الاسكندنافية والولايات المتحدة الاميريكية يعهد اليهم دراسة الموضوع ووضع التوصيات اللازمة لذلك . وقد عرض الكتاب المذكور على مجلس الإعمار في جلسته الثامنة والسبعين المنعقدة بتاريخ ٢١/١٠/١٩٥٣ وقرر اعتبار مشروع الاسكان من ضمن أعماله الرئيسية وطلب الى وزير الاعمار دراسة الموضوع من كافة نواحيه وتقديم تقرير شامل حوله الى المجلس لإمكان مناقشته في الجلسة القادمة . وفي الجلسة ٧٩ المنعقدة في ٢٨/١٠/١٩٥٣ قرر المجلس تحويل وزير الإعمار صلاحية اتخاذ ما يلزم لاستخدام ثلاثة خبراء لدرس مشروع الاسكان دراسة وافية من جميع النواحي والاتفاق معهم حول الشروط التي يطلبونها ليتسنى وضع سياسة ثابتة في ضوء ذلك . وبعد محاولات عديدة لاستخدام الخبراء المذكورين واعتذار قسم

منهم وخاصة الخبير الاميركي الكبير جاكوب كرين (JACOB KRANE) مما دفع البنك الدولي (الذي كان قد التجأ إليه مجلس الاعمار للحصول على الخبر المطلوب للإسكان) الى ترشيح مؤسسة يونانية هي مؤسسة دوكسيادس (DOXIADES) التي أقر المجلس تعيينها شركة استشارية للإسكان في العراق وقد تقدمت بتقارير ودراسات واسعة مما هو معروف.

وقد أثار استغرابي ما ورد في كتاب الأخ الصديق الدكتور عبد الرحمن الجليلي «الاعمار في العراق» من منشورات دار مكتبة الحياة في الصفحة ٨٤ منه حيث قال «لقد كان هناك بحث في موضوع الاسكان ولكنه كان على شكل آخر وب نطاق آخر. أما المشروع العام للإسكان في المدن والأرياف بدراساته الواسعة وشموله وضخامته فقد كان اقتراحي الخاص» ثم قال وقد عجبت لما ذكره الدكتور توماس بالوك في كتابه «سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق» من أن المشروع هو من مقترحات اللورد سولتر. وقد كرر ذلك عدة مرات في حين أن التقريرين اللذين قدمتهما كان أولهما في ١٧/٧/١٩٥٤ وثانيهما بتاريخ ٧/٩/١٩٥٤ أي قبل قدوم اللورد سولتر الى العراق». ثم قال الدكتور الجليلي في الصفحة ٨٦ من كتابه الآنف الذكر «ولم أسهب - بعض الشيء - في دوري في موضوع الاسكان إلا تصحيحاً للخطأ. ثم اني لفخور بهذا المشروع الذي أرجو أن يستمر العمل فيه لنهيء داراً لكل عائلة في العراق لا تملك داراً ولا تستطيع أن تنشئ لها بيتاً من مواردها الخاصة....».

لقد قام الدكتور الجليلي بتقريريه المذكورين في كتابه اعلاه بدور محمود جداً. ولكن الواقع الذي لا جدال فيه هو أنني كنت أول شخص فاتح مجلس الاعمار بموضوع الاسكان وكنت أنا الذي حملته على تبني مشروع الإسكان - وقد كان يعتبره قبل ذلك خارجاً عن نطاق أعماله وواجباته - واتخاذ قراره التاريخي في ٢١/١٠/١٩٥٣ والذي اعتبر فيه «أن الإسكان يدخل ضمن أعماله الرئيسية»، كما قرر استقدام الخبراء المطلوبين لدرس المشروع دراسة وافية ليتسنى له وضع سياسة ثابتة في ضوء ذلك.

وان مبادرتي لذكر هذا الموضوع ليست مدفوعة بدافع التبجح وإنما هي إقرار للواقع وانصاف للتاريخ.

لائحة قانون الخراج

لقد جاء في مقدمة خطاب العرش للوزارة الجاهلية الأولى والتي- أي المقدمة- تؤلف الأساس الذي كان المفروض أن تقوم عليه سياسة الوزارة- والتي لم يكن يوجد- في رأي- امكان لضمان أي استقرار أو سلام اجتماعي بدونه- ما يلي: أما سياستنا في داخل المملكة فتركز على دعامتين (أولاهما) سياسة الإنماء والإعمار التي تهدف إلى استثمار امكانات العراق المادية والبشرية إلى أبعد مدى ممكن مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل القومي وينهض بهذه المهمة الإنشائية مجلس الإعمار والمؤسسات المختصة الأخرى والدعامة الثانية هي التوزيع العادل لثمرات سياسة الإنماء التي تواكبها وتقوم على الأسس التالية: (أولاً) نشر الملكية الزراعية الصغيرة لتمكين أكبر عدد ممكن من الزراع من التمتع بحق الملكية. (ثانياً) التوسع في الخدمات الاجتماعية إلى أقصى حد ممكن. (ثالثاً) تعديل قوانين الضرائب بحيث توزع أعباء الدولة على المكلفين توزيعاً عادلاً يناسب مدخولاتهم. (رابعاً) زيادة حصة الأيدي العاملة من الدخل القومي بتنمية المنظمات النقابية وتحقيق حد أدنى من الأجور في أحوال خاصة. (خامساً) معالجة مستوى المرتبات في الجهاز الحكومي.

وحكومتنا موقنة بأن في إقامة هاتين الدعامتين معاً ضماناً لرفاه العراق واستقراره ومنعته.

وانطلاقاً من هذه المقدمة قررت السير قدماً في إخضاع الدخل الزراعي لضريبة عادلة.

من الأمور المعروفة وقتئذٍ أن مدخولات الأفراد والمؤسسات في العراق كانت تخضع لنسب متفاوتة من الضريبة. فالمدخولات الناجمة من التجارة والصناعة أو من الفوائد على رؤوس الأموال ومن ممارسة المهن الحرة كالطب

والهاماة والمهندسة إلى غير ذلك كانت تخضع لضريبة ترتفع تدريجياً حتى تصل (في سنة ١٩٥٤) إلى حد ٦٠٪ من صافي الدخل، بينما كانت مدخولات الأملاك العمارية تخضع لضريبة تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ ثم ارتفعت بعد ثوره ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ستة وصلت في حدودها العليا إلى ٢٥٪. في حين لم تكن تخضع بدلات إبحار الأراضي الزراعية (التي يؤجرها أصحابها للغير) إلى أية ضريبة. كما أن الدخل الزراعي الصافي لم يكن يخضع لأية ضريبة مباشرة. وكان هذا الدخل الزراعي يؤلف وقتئذٍ نسبة عالية من الناتج الوطني (Gross National Product)، وكان يصل إلى أرقام عالية جداً بالنسبة لبعض الملاكين الكبار الذين كانوا قد استولوا على القسم الأكبر من الأراضي الزراعية نتيجة تشريع قانوني تسوية حقوق الأراضي ومنح اللزمة رقم ٥٠ ورقم ٥١ لسنة ١٩٣٢، ونتيجة تنفيذها أسوأ تنفيذ كما أسلفنا. وكان المفكرون يرون أن استمرار هذا الوضع أمر غير معقول ولا مقبول، وأن استمرار اعتماد الدولة على إيرادات الكمارك والمكوس- ولم تكن إيرادات الدولة من النفط قد ارتفعت إلى مقاييس عالية- التي يتحمل أعباء القسم الأعظم منها طبقة الفقراء من الناس عيب لا يجوز الاستمرار فيه، وكان يسود أوساط المفكرين الحاح شديد على إخضاع المدخولات الزراعية- وقسم كبير منها يعود لكبار الملاكين الذين استولوا على أراضي الدولة بدون ثمن- لضريبة دخل عالية. لاسيما وأن الدولة كانت بموجب خططها الإنمائية ستنفق على استصلاح الأراضي وإروائها بمشاريع التخزين (الخزانات والسدود) وشق قنوات الإرواء والتصريف إلى غير ذلك مئات الملايين من الدنانير. وكنت وقتئذٍ من بين المطالبين بهذا الإصلاح الضريبي، وقد وعدت أن أنهض بهذا الواجب واستدعي الاختصاصيين لدرس المشروع وإعداد اللوائح القانونية لتحقيق هذا الهدف إذا ما تسنت لي الفرصة المؤاتية يوماً ما. وقد قدرت أن الفرصة قد حانت في سنة ١٩٥٣، فعينت الدكتور صالح مهدي حيدر، وهو خبير في شؤون الأراضي ومن أبرز الاقتصاديين العراقيين، مديراً عاماً للواردات - مديرة شؤون الضرائب - خصيصاً للاستفادة من اختصاصه في هذا الموضوع، والنهوض بهذه المهمة وكلفته بإعداد لائحة قانونية لإخضاع الدخل الزراعي لضريبة عادلة. وقد قام الرجل بهذه المهمة

نوري السعيد يزور، استجابة لرجائي، سكان الصرائف (الأكوخ المعمولة من القصب والبردى) المهاجرين في ما كان يسمى «العاصمة» وهو الاسم الذي كان يطلق على حي البؤس

في اواخر سنة ١٩٥٤ أو أوائل سنة ١٩٥٥ رجوت من نوري السعيد - وكان وقتئذ رئيسا للوزراء - ان يذهب ليرى بأمر عينيه وضع المهاجرين من جنوب العراق وخاصة من لواء العمارة (محافظة ميسان الآن) الذين كانوا يتكدسون فيما كان يسمى وقتئذ بـ «العاصمة» وهي قطعة واسعة من الارض تقع الى الشرق من بغداد خلف سدة ناظم باشا (التي اقيمت لحماية بغداد من الفيضانات) وكانت تلك الأرض مغطاة بالمستنقعات وتصب فيها مياه بغداد القذرة وفي وسطها جزر أقيمت عليها أكوخ من القصب والبردى - هناك كانت تتكدس هذه المجموعة البائسة من المهاجرين من جنوب العراق، بأعداد هائلة وقد ساقتهم ظروفهم والظلم الاجتماعي الذي كانوا يقاسونه في مواطنهم الريفية واهمال الحكومات لهم الى الهجرة الى بغداد والاقامة فوق هذه المياه الآسنة القذرة السوداء مع حيواناتهم، وكان منظرهم، وخاصة اطفالهم العراة يتخبطون في الاوحال ويتعرضون للغرق في تلك المياه القذرة، يفتت الاكباد ويدمي القلوب. هناك كنت ترى الكرامة الإنسانية وقد هدرت هدرًا. هذا الوضع الذي رأيتهم فيه هو الذي حفزني على الالتحاح على معالجة مشكلتهم من ناحيتين - كما شرحت ذلك مفصلا في محل آخر من هذه الذكريات - ناحية تشريع قانون منح اللزمة في لواء العمارة لتأمين حصة من الاراضي الزراعية لا تقل عن نصف المقاطعات للفلاحين ومن ناحية تشريع قانون تصحيح صنف الاراضي في بغداد وسائر انحاء العراق لتأمين مساحات من الاراضي السكنية للذين يقررون البقاء في بغداد - ومعظمهم كانوا مصممين على البقاء في بغداد.

وقد كنت ازورهم واتفقدهم باستمرار واسألهم - واكثرتهم الساحقة كانت مصممة، كما قلت، على البقاء في بغداد وغير مستعدة بتاتا للرجوع الى

لواء العماره (محافظة مسان) - لماذا تركتم لواءكم (محافظة مسان)؟ هل هاجرت
لكي تعيشوا في هذا الوضع الذي انتم فيه الان ساكنين في «صرائعكم» المنتشرة في
وسط هذه المستنقعات وهذه المياه الآسنة الفدرة؟ كانوا يحسبون ان وضعنا
هذا الذي نراه، على سونه، افضل بكثير من وضعنا الذي كنا فيه هناك -
ان في لواء العماره (محافظة مسان)، اسأخذها، على الاقل، محالا للعمل -
مهما كان وضعنا - نؤمن به رغف العيش فلا نموت جوعا وبكسب به انفسا
فلا نمشي عراة. هل تتصور اننا كنا نترك «ديرتنا» و«وطنا» لولا الصقي
الذي كنا نعاني منه اشد المعاناة والذي كان يحرق انفاسنا!!

وقلت لنوري السعيد اني مستعد ان ارافقك واتحول معك واربك الاوصاع
على حقيقتها. وقلت له اني لست مبالغا فيما اقول. ان هذا الوضع السيء الذي
وصفته لك هو افضل مما سترى. ان الحقيقة التي ستراها هي اسوأ بكثير من
وصفي. وقد استجاب نوري السعيد لرجائي ولكنه لم يطلب مرافقتي اياه.
وذهب بصحبة عبد الجبار فهمي، متصرف بغداد آنئذ، والذي اعتقد انه لم
يُره اسوأ الاماكن. وفي اليوم التالي جاءت عدة نداءات تلفونية من ديوان
رئاسة مجلس الوزراء الى سكرتير مجلس النواب انور النقشلي تطلب اليه
ابلاغي ان رئيس الوزراء كان بانتظاري في مكتبه. وما ان وصلت مجلس
النواب حتى بادرنى انور النقشلي قائلاً ان رئيس الوزراء ينتظرك في مكتبه
في ديوان مجلس الوزراء ويرجو حضورك بسرعة. فذهبت توا الى هناك
ورأيت متأثراً كثيراً مما رأى. وقال انه لم يكن يتصور ان الوضع كان على هذه
الدرجة من السوء. ان عيشة هؤلاء اسوأ من عيشة الحيوانات. ثم اخبرني انه
قد أمر باتخاذ بعض الاجراءات الموقته المستعجلة كشق بعض الطرق بالحادلات
وايصال القوة الكهربائية لانارتها (اي الطرق) وتمديد انايب مياه الشرب
وتزويد تلك الاحياء بمخفيات عامة وكل ذلك ريثما تعالج مشكلتهم معالجة
اساسية. فقلت له اني اشكرك على استجابتك لرجائي، وعلى الاجراءات
السريعة التي امرت باتخاذها، والتي كما تعرف فخامتكم لا تعالج المشكلة. ان
المشكلة يجب ان تعالج هناك، في لواء العماره اولاً، لا لكي يرجع هؤلاء، لان
اكثرهم سوف لا يرجعون، ولكن لكي نحول دون هجرة الآخرين. وذلك

بتوزيع الاراضي الزراعية عليهم. وثانياً بمنح هؤلاء الموجودين في بغداد - بواسطة قانون تصحيح صنف الاراضي، بقطع اراضي سكنية مجانا ومساعدتهم، اما ببعض المبالغ النقدية، او بمواد بنائية لكي يبنوا بيوتاً لأنفسهم، او بقيام الدولة ببناء بيوت لهم، وهو الافضل والارجح من جميع الوجوه.

ثم دفع نوري السعيد الى الحكومة كل ما كان في يده من اراضي في بغداد
وكانت قد وضعت تحت سلطة من مخصصين كل واحد الى طائفة من طوائفهم
مليئاً بالحق على هؤلاء البؤساء، وكانهم لم يأتوا الى العراق من بلاد
خارجية، وكانهم ليسوا مولدين من ارضهم، وقد جعلوا المصلحة العامة خضياً عليهم
لا لذنوب اقترفوها سوى انهم جاؤوا باعداد كبيرة الى بغداد، فسيروا وضعها
لديهم، وانضموا بضائقهم حسب رأي الحكومة، وكانها الاجانب، مع انهم
سدوا حاجة بغداد للمادة اليد العاملة، ويطبقون في اعمال البناء، ويحمل
الطابوق (الاجرة) او كغيره من الامور التي كانت في ارضهم، ويطبقون
دوائر الدولة، ويمرور الوقت تدربوا على الاعمال التي تحتاج الى مهارات خاصة
واخيراً سيطروا على اعمال البناء في جميع درجاتها - من عمال طين الى
اسطوانات ماهرين، هذا فضلاً عن سدهم حاجة المعامل الكثيرة التي تأسست
حوالي بغداد لليد العاملة وكذلك البيع بالمفرد إلى غير ذلك. وقد طالب واضعوا
التقرير ان لا تسهل الدولة لهم سبل البقاء في بغداد - باعطائهم اراضي
سكنية او بناء دور لهم مثلاً - وان تسعى جاهدة لحملهم على الرجوع من
حيث اتوا. لقد تأثرت من قراءة ذلك التقرير ايما تأثر وأخبرت نوري السعيد
بذلك.

قضية سورية وتدبير الانقلاب على الشيشكلي

في اوائل سنة ١٩٥٤، وكنت وقتئذ وزيراً للمال اتصل بي هاتفياً في مساء احد الايام رئيس الوزراء الدكتور محمد فاضل الجمالي وقال لي ان الملك فيصل الثاني وولي العهد الامير عبد الاله يدعوانني للحضور في قصر رحاب في الساعة الثامنة او التاسعة مساءً لأمر مهم جداً، وانه، اي رئيس الوزراء، سيكون موجوداً هناك ايضا. وفي الموعد المعين حضرت الى قصر رحاب فوجدت الملك فيصل الثاني والامير عبد الاله ورئيس الوزراء فاضل الجمالي بانتظارى ولم يكن يوجد احد غيرهم. وبدأ الامير حديثه قائلاً قد دعوتكما لأمر يخص الوضع في سورية. ثم اخذ يستعرض الوضع هناك. وكان يحكم سورية وقتئذ العقيد اديب الشيشكلي الذي كان قد فرض نفسه على الشعب السوري رئيساً للجمهورية السورية. فقال الاميران الناس هناك (اي في سورية) قد سئمو هذا الوضع الدكتاتوري وأخذوا يتمللون وان هناك بوادر تمرد أو ثورة على حكم الشيشكلي وقد اتصل به (اي الامير) بعض الزعماء السوريين الذين يريدون ان يقودوا حركة التمرد ضد الشيشكلي طالبين منه مد يد المساعدة لهم - خاصة المساعدة المالية. ثم قال ان العراق لا يمكن ان يتقاعس عن مد يد المعونة لسورية في المحنة التي كانت تمر بها وقتئذ. كما ان العراق يجب ان يفتنم هذه الفرصة وكل فرصة تسنح له لتحقيق اهدافه الوجودية التي هي في مصلحة القطرين العراقي والسوري معاً، بل وفي مصلحة الامة العربية بأجمعها ايضا. ثم قال انه يريد ان يؤكد انه لا يسعى لجر مغنم لنفسه، كما يشيع بعض المغرضين بأنه يسعى لاجداد عرش يتربع عليه في سورية. وقال انه سيكون اسعد خلق الله اذا ما توحد القطران السوري والعراقي تحت تاج الملك فيصل الثاني.

ثم تبسط في حديثه عن هذا الموضوع شارحاً ان بعض الذين اتصلوا به من رجالات سورية اكدوا له ان مشروعهم للانقضاء على الشيشكلي لا يقتصر على

التخلص من الشيشكلي فقط واعادة الحكم الجمهوري الديمقراطي في سورية الى الشعب السوري وانما يستهدف المشروع، في الامد البعيد، اهدافا وحدوية تقضي بتوحيد القطرين العراقي والسوري. ولهذا السبب بالذات الحاد، الى العراق ومدوا أيديهم إليه. ولم يشأ الأمير عبد الله ان يخبرني (ولا بد رئيس الوزراء كان على علم بذلك) ان معروف الدوالي كان موجوداً في العراق في ضيافة الحكومة العراقية ومختبئاً - بترتيب من الأمير عبد الله - في دار تقع في ضواحي بغداد وتعود للعين عبد الهادي الجلبي، الامر الذي علمته فيما بعد.

وقد لاحظت ان الامير عبد الله كان يبحث في الموضوع بحماس عاطفي واندفاع جرياً على عادته طوال حياته السياسية. فكان رحمه الله لا يؤمن ولا يعمل في مشاريعه بمبدأ التخطيط المبني على التدبير الهادئ والتفكير العميق، والحساب البعيد الدقيق، لكل العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة أو التي يحتمل ان تؤثر في مصير المشروع ونجاحه أو فشله. بل كان كلما خطرت بباله خاطرة أو عرضت له فكرة أو مشروع، كان يندفع بنزواته العاطفية وانفعالاته الآنية بدون تعمق ولا تدقيق، ثم لا يلبث، بعد وقت قصير، او عند اول عقبة او صدمة تعترضه في الطريق، ان تفر همتة، وتزول نزوته، وتهدأ عاطفته، ويخف حماسه وقد يختفي المشروع او الموضوع برمته من ذهنه.

وفي هذا الموضوع بالذات، لاحظت انه كان يبحث فيه وكان الشعب السوري لا وجود له، وتأنيده او معارضته للمشروع لا يقدم ولا يؤخر. كان الامير عبد الله لا يؤمن - بتعبئة الشعب واعداد الرأي العام السوري لاسناد المشروع لكي يحول دون مداخلة القوى المناهضة للمشروع، وليضع حدا لتلاعب المتلاعبين واستغلال المستغلين ومساومات المساومين، وهم مع الاسف كثيرون ومستعدون ان يقبضوا من مختلف الجهات التي هي مستعدة ان تدفع بسخاء مبالغ تفوق المبالغ التي كان الامير عبد الله مستعداً لدفعها او قادراً على دفعها وذلك على حساب الشعب السوري ومستقبل القضية المقدسة.

والعقبة الاولى التي تخطر في البال، بداهة، عند التفكير في مشروع توحيد

القطريين السوري والعراقي هي اختلاف نظام الحكم فيها، وليس نوعها. هل كان الشعب السوري مستعداً - في سبيل تحقيق لأحد - من بين هذه الأنظمة الجمهورية، ويضوي تحت النظام الملكي في العراق، وما هي المصالح التي ستتحقق له مقابل هذه النصيحة؟

والغفلة الثانية التي تحظر بالبال هي ارتباط العراق بمعاهدة مع بريطانيا تفيد استقلاله في حين كانت سورية غير مرتبطة بأية معاهدة مع دولة عربية تحدد من استقلالها. وكانت عقيدة السوريين، أو حجة المعارضين لمحمد القطرين، أن اتحادهما سوف يجعل سورية خاضعة للقبود التي كانت حد من استقلال العراق بموجب المعاهدة البريطانية العراقية لسنة ١٩٣٠. ولم تكن هناك أي معنى من جانب نظام الحكم العراقي لتطبيق السوريين عملاً حول هذا الموضوع. أقول عملياً وأقصد بذلك السعي الخفئ للاتفاق مع بريطانيا على حل سهل مهمة التوحيد وذلك أما بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٠ لأن مشروع الاتحاد السوري العراقي هو هدف ثمين يستحق السعي الخفئ بل يستحق كل تضحية في سبيل تحقيقه. واعتقد جارماً بأنه كان بإمكان العراق أن يحقق الغاء تلك المعاهدة بدون الدخول في ميثاق بغداد لو كانت هناك عقيدة راسخة ورغبة صادقة أو إجماع أو ما يشبه الإجماع لدى ساسة العراق بأن اتحاد القطرين السوري والعراقي هو هدف حيوي. بل هو أهم هدف. بل هو مسألة حياة أو موت للقطرين، وهو السبيل الوحيد لاستقرارهما - كيف لا والعراق هو العمق الاستراتيجي لسورية وهو مرتبط بها بفراجه وناييبه بقطره. وسورية منفذ العراق على البحر الأبيض المتوسط وعلى العرب - وأهم من هذا بكثير - بعد تأسيس دولة إسرائيل - أصبح إيجاد جبهة شرفية لمواجهة الخطر الإسرائيلي الماحق مسألة وجود أو لا وجود بالنسبة للأمة العربية. وأما على الأقل. بالاتفاق مع بريطانيا على إصدار تصريح مشترك بأن التزامات العراق بموجب معاهدة ١٩٣٠ لا تسري على سورية في حال اتحاد القطرين. أما محاولة فرض الاتحاد مع سورية على الشعب السوري مع بقاء المعاهدة البريطانية العراقية نافذة للمفعول ومع وجود هذا الارتباط الوثيق بالسياسة البريطانية - خاصة بعد حرب ١٩٥٦ - فقد كان عملاً جنوباً انتحارياً. وكان فشله أمراً محموماً

وبالرغم من الفشل الذي أصيبت به سياسة التمسك بالمعاهدة البريطانية العراقية لسنة ١٩٣٠ وما كانت تنطوي عليه من ارتباط مفصوح بالسياسة البريطانية، فقد بقي نوري السعيد والبلاط الملكي متمسكين بها. وجامدين عليها الى آخر دقيقة في حياتهم. في حين كان منطق التطور السياسي للمطمة يقضي بأن تنزع العائلة المالكة، ونوري السعيد بالذات، الحركة التي تطالب بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٠ البريطانية العراقية التي تجاوزتها التطورات التي حدثت اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي مكنت سورية ولسان من الحصول على استقلال غير مقيد بمعاهدة تحد من استقلالهما.

والعقبة الثالثة التي تخطر في البال هي القوى الفاعلة المؤثرة في المشروع. ما هي تلك القوى وما هو مبلغ تأثيرها وفعاليتها في مصير المشروع وما هو موقفها منه سلبا او ايجابا؟ هنالك اولا الدول الكبرى وهي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانية وفرنسا. اما الولايات المتحدة الامريكية فقد كانت قطاعا ضد المشروع من حيث المبدأ بل وضد كل تكتل يعرض وجود اسرائيل للخطر. ونفوذ اليهود في توجيه السياسة الخارجية الامريكية في هذا الباب معروف.

والدولة الثانية الكبرى هي بريطانية - وهي ايضا - حسب اعتقادي - كانت تعارض المشروع^(١). اما فرنسا وهي الدولة الثالثة الكبرى

(١) - لقد اطلعت مؤخرا على مقال للاستاذ خلدون ساطع الحصري منشور في مجلة التاريخ المعاصر، المجلد العاشر العدد ٢، نيسان ١٩٧٥ (Journal of Contemporary History) وعنوان المقال الملك فيصل والوحدة العربية ١٩٣٠ - ١٩٣٣ وهو حقا دراسة رائعة مستمدة في أغلبها من وثائق وراثة الخارجية البريطانية وفيها تتوضح حقيقة بارزة تمام الوضوح: وهي ان الملك فيصل الاول كان يعبر الاستقلال النسبي الذي حققه للعراق منطلقا او أداة لتحقيق هدفين كانا بالنسبة له على درجة واحدة من حيث الاهمية والخطورة - تكوين دولة عصرية في العراق بنعمته ونمته والقضاء على الحلف الذي كان يعاني منه في جميع الميادين. وتحقيق الامسة القومية الكبرى وهي الاتحاد بين الدول العربية وخاصة التي يشملها تعبير الهلال الحبيب. وعلى الاخص سورية والعراق. ولم يكن سمح لاسعد الاهتمام بأحد هذين الهدفين عن الاهتمام بالهدف الآخر. فقد كان يعبر احدهما مكمل للآخر. وجميع التقارير التي كان قد بعث بها السير فرانسيس همفريز (Sir Francis Humphreys) الى وزارة الخارجية

فقد كانت هي الاخرى تعارض المشروع بكل شدة وبكل ما نملك من قود لانه

البريطانية او وزارة المستعمرات كانت تؤكد نمك فيصل مشروع الاتحاد خاصة بين سنة ١٩٣٠ وكان فيصل الاول يعتبر اتحاد القطرين سورية والعراق حجر الاساس في سياسته الخارجية وفي الامن للعراق وسورية معا. وفي كانون الاول سنة ١٩٣٢ حاول الحصول على موافقة بريطانيا بعد مؤتمر عربي في بغداد. غير ان هذا الطلب لم يلق نجاحا بل لقي معارضة شديدة من بريطانيا. مادا كان موقف الحكومة البريطانية من موضوع اتحاد القطرين؟

في ٢٠ تشرين الاول ١٩٣١ توصلت اللجنة الرسمية الفرعية الدائمة الخاصة بشؤون الشرق الاوسط في لندن الى قرار خطير وهو ان يكون هدف الحكومة البريطانية مع اتحاد التاجين وفي ١٧ تشرين الثاني وافقت لجنة الشرق الاوسط وهي لجنة فرعية من لجنة الدفاع الامبراطورية على ذلك القرار. وقد لخصت وجهة النظر البريطانية بما يلي:

- ١ - ان افضل نظام لسورية ان تكون جمهورية يرأسها رئيس جمهورية.
 - ٢ - انه ليس من المرغوب فيه ان يحمل شخص واحد تاجي سورية والعراق وهو مرعى كل حال غير مضمون النجاح عمليا.
 - ٣ - وان اية محاولة من الملك فيصل الاول ان ينقل عرشه من العراق الى سورية ستكون ضد المصالح البريطانية.
 - ٤ - وانه في حالة عرض عرش سورية على الملك السابق على ان لا تكون هناك اسباب تدعو للوقوف بوجه ترشيحه.
- وقد اخبر همفريز بهذا القرار ليكون على بينة من امره على ان لا يجبره لا فصلا ولا الحكومة العراقية.
- وقد شرحت الحكومة البريطانية الاسباب الموجبة لهذا القرار في وثيقتين - رسالة مرسله من وزارة المستعمرات الى همفريز في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣١ ومذكرة معدة في وزارة الخارجية عن الوحدة العربية صفحة ٣٣٠.

ثم يشرح السيد خلدون ساطع الحصري الاسباب التفصيلية في الوثيقتين آنفي الذكر. ثم يأتي إلى شرح خطط فيصل في هذا الباب كما أوضحها نوري السعيد لوزارة المستعمرات في سنة ١٩٣٢. كما يأتي على ذكر ارسال الهاشمي من قبل فيصل الأول إلى القدس والقاهرة ودمشق للدعوة لتأييد المشروع. ثم زيارة الملك فيصل الأول نفسه إلى عمان والقدس واجتماعه باللجنة التمهيدية للمؤتمر العربي المقترح - وقد ايدت اللجنة مشروعه بتوحيد القطرين وتوحيده ملكا عليها. واخيرا انفتحت واررد الخارجية البريطانية ووزارة المستعمرات على معارضة عقد المؤتمر العربي المقترح في بغداد باعتبارها مصر بالسياسة البريطانية والمصالح البريطانية. واحيرا قررت بريطانيا ان تشط كل مسعى من الملك فيصل

يعرض مصالحها « التاريخية » في سورية للخطر .

وهناك القوى المحلية وتأتي في الدرجة الاولى المملكة العربية السعودية التي كانت تعارض هذا المشروع بكل شدة للمنافسة الشديدة بين السعوديين والهاشميين، تلك المنافسة التي تجعل من غير المعقول وقوف السعوديين مكتوفي الايدي لا يحركون ساكنا لمعارضة هذا المشروع الذي يعتبرونه في قراره انفسهم تحديا خطيرا لهم، الامر الذي يدفعهم للاتفاق بسخاء ما بعده سحاء للحيلولة دون تحقيقه . ثم هناك مصر التي كانت تعارض هذا المشروع بكل شدة - وقد عارضته من زمن فاروق وفي زمن عبد الناصر لنفس الاسباب، لأنها تعتبره يهدد زعامتها للعالم العربي ويعرضها، أي تلك الزعامة، لخطر شديد . وكانت

= الاول لاتحاد القطرين - سورية والعراق . وتبين اخيرا ان اتفاقية سايكس بيكو لتمزيق البلاد العربية كانت لا تزال وقتئذ هي السياسة المتبعة من قبل فرنسا وبريطانيا . جميع هذه المعلومات والوثائق والقرارات تدحض الدعاية التي روجتها اجهزة الاعلام المصرية والسعودية ان مشروع الهلال الخصيب، اي توحيد سورية والعراق كان مشروعا استعماريًا .

ولكن من جهة اخرى عندما انهارت فرنسا في سنة ١٩٤٠ وحاول بعض الوطنيين العراقيين والسوريين والفلسطينيين اقناع العقلاء الاربعة بضرورة الاستفادة من توقف القتال بين الالمان والفرنسيين وضرورة مبادرة الجيش العراقي لدخول سورية حال المقي الحسيني دون ذلك . وقد اعترف الحاج امين الحسيني بذلك اذ قال بالحرف : (في كتاب موجه الى السيد عبد الرزاق الحسيني) :

« ان معارضتي لفكرة تدخل الجيش العراقي في سورية صحيحة، لان تلك كانت خطة وضعها الانكليز ليشغلوا العراق والمجاهدين الفلسطينيين الذين كانوا في العراق في معركة مع الفرنسيين في سورية وازعاج دول المحور التي كنا نؤمل فيها خيرا لنا لموقفها المعادي لليهود والانكليز . فنصحت بعدم التورط مع الانكليز وعملت على احباط خطتهم . »

ثم جاء في رسالة من رشيد عالي الكيلاني الى صديق شغل :

« ان الحكومة البريطانية هي التي كانت تخرض على تدخل الجيش العراقي في امر سورية وان السفير البريطاني فاتحه بذلك شخصا عندما كان رئيسا للوزراء فرد عليه ان الحكومة العراقية مستعدة لذلك على ان لا تعارض الحكومة البريطانية دخول الجيش العراقي الى فلسطين واعلانه استقلالها، ومن ثم يدخل « زرية، فلم يفضل السفير البريطاني هذا الشرط . » صفحة ٤٥ - ٤٦ من كتاب الاسرار الحقيقية في حركة سنة ١٩٤١ التحررية لمؤلفه السيد عبد الرزاق الحسيني (الطبعة الرابعة الموسعة).

مصرياً مثل هذا المشروع لا يصح ان يقر به ملك أو ولي عهد أو رئيس وزراء أو نفر قليل من الساسة وعمول عن الناس. بل ينبغي ان يكون مشروعاً وطنياً يعبأ له الرأي العام، وخاصة في اوساط الجيش وبين صباطه. ولو كان الامير عبد الاله بعيد النظر ثاقب الفكر لما كان سمح لشعور الانتقام والحمد من العقداء الاربعة ومن يونس السباعي. لموقفهم من حوادث سنة ١٩٤١. ان يتغلب عليه، فيسمح بشنقهم. بل لكان ابدل حكم الاعدام الذي اصدرته المحكمة العرفية، بالسجن. ثم عفي عنهم، وقرّهم منه. اسوة بما فعله ابن عمه الملك حسين بن طلال، وادخرهم لثل هذا اليوم، وهذا المشروع الذي لا أشك انهم كانوا سيقومون فيه بدور كبير. كان يجب ان ينعقد على هذا المشروع ما يشبه الاجماع بعد تمحيص وقناعة. كل هذه الامور كان يجب تحليلها ودرسها بعمق وهدوء قبل الاقدام على اية خطوة في هذا السبيل. وأقسم ان الامير عبد الاله عندما كان يتكلم عن المشروع لم يكن قد فكر فيه بعمق ولا في ملاساته وما ينطوي عليه من صعوبات ومشاكل. لقد كان تفكيره فيه سطحياً عاطفياً. والواقع ان الامير عبد الاله لم يكن لديه لا الاستعداد ولا القابلية الفكرية ولا الصبر ولا عمق التفكير الذي يستوجبه تحليل هذا المشروع تحليلاً دقيقاً عميقاً واقعياً. على انه انصافاً للرجل لا بد من الاقرار بأنه كان دائماً من المدفعين المتحمسين للمشاريع الاتحادية.

وبعد ان انتهى الامير عبد الاله من كلامه قال لي اريد منك ان تهيء مبلغاً قدره مائة الف دينار - حسب ما اذكر - لكي ننفقه في سبيل تحقيق الانقلاب ضد الشيشكلي. اجبته متسائلاً كم صرف وكم بقي من فصل مخصصات الدعاية لوزارة الخارجية العراقية وهو الفصل الذي يصرف منه لهذه الاغراض؟ قال الامير اريد هذا المبلغ بالاضافة الى ما كان مخصصاً في فصل الدعاية لوزارة الخارجية العراقية وهو الفصل الذي يصرف منه لهذه الاغراض؟ قلت له اذن تريد مني ان اتجاوز المخصصات المرصودة في الميزانية العامة؟ قال نعم هذا بالضبط ما اريده وهذا سبب دعوتي اياك هذا المساء. قلت له ولكن هذا التجاوز يحتاج الى ان يؤيد بعد ذلك

بتشريع قانوني. قال انا مستعد ان اضمن موافقة مجلس الامة واحقق هذا التشريع القانوني. قلت له واذا لم يوافق عليه مجلس الامة ولم يشرع القانون عندئذ اصبحت مضطرا ان ادفع المبلغ من جيبي الخاص. قال لا تكن متشائما ولا تضطرب واعتبر ان موافقة مجلس الامة مضمونة والتشريع مضمون. ولكن بعد الخبرة القاسية التي مرت بها الوزارة في مجلس الامة لم اكن مطمئنا ابدا بالرغم من تعهد الامير وضمانه موافقة مجلس الامة على التجاوز.

ثم قال الامير عبد الاله ان افضل شخص يعهد اليه بهذه المهمة هو صالح جبر، الذي كان وقتئذ خارج الحكم، والذي يمكن ان يعتمد على حسن تصرفه للنهوض بهذه المهمة، كما وانه من الاشخاص الذين يؤتمنون على التصرف بالمبالغ التي توضع تحت تصرفهم، ولذلك ارى ان يذهب صالح جبر في سفرة خاصة الى بيروت ويتخذ منها مركزا لنشاطه، ويتصل منها بمختلف الشخصيات السورية المستعدة للمساهمة في المحاولة الانقلاية ضد الشيشكلي.

ثم نهض وقال لنذهب الى بيت صالح جبر وكان يسكن وقتئذ في الصالحية من احياء بغداد - قرب بيوت موظفي السكك الحديدية. ونهضنا وذهبنا في سيارة الامير - ودون ان نحبر صالح جبر هاتفيا بمجيئنا. وقد وجدنا باب الدار مغلقة. وعندما دق جرس الباب اخبرنا ان صالح جبر كان نائما. فطلبنا ايقاظه فأيقظوه واخبروه ان الامير عبد الاله جاء لزيارته فهب لاستقبالنا ودخلنا البيت وكان صالح جبر في مجامته واراد ان يبدل ملابسه فقال له الامير لا حاجة لذلك. ثم فاتحه بالمشروع وطلب اليه السفر في اليوم التالي او الذي يليه الى بيروت. فوافق صالح جبر على النهوض بالمهمة وتم الاتفاق على جميع ترتيبات السفر ووضع المبلغ تحت تصرف صالح جبر في بيروت.

وهكذا سافر صالح جبر وقام بالمهمة التي عهد بها اليه خير قيام. وقد تضافرت عوامل واسباب اخرى مع المجهود العراقي ونجحت العملية الانقلاية وازيح الشيشكلي من رئاسة الجمهورية السورية.

ولا اتذكر في الواقع بالضبط كم صرف من المبلغ الذي وضع تحت تصرف صالح جبر وما اذا كان قد انفق كله او جزء منه فقط. لكن اتصور انه كان

قد صرف منه حوالي سبعين الف دينار .

وقد سرّ الامير عبد الاله بنجاح العملية ايما سرور ، واعتبر ذلك انتصارا شخصيا له ، ولم يكن سرور رئيس الوزراء ، الدكتور فاضل الجوالي اقل من سرور الامير . واتذكر جيدا الامير عبد الاله والسرور يطفح على وجهه في حفلة الهلال الاحمر التي كانت تقام سنويا في بهو امانة العاصمة ، وكان يرفع يده بحرف ٧ علامة الانتصار - الانتصار في ازاحة الشيشكلي . ولكن ماذا بعد ازاحة الشيشكلي ؟ ومن ضمن ان الذي سيخلف الشيشكلي سيحقق او يلتزم بالمشروع الذي كان يريد به الامير عبد الاله ، خاصة ويوجد في العالم العربي من كانوا مستعدين ان يدفعوا اضعاف اضعاف المبلغ الذي انفقته الامير عبد الاله ، للحيلولة دون تحقيق مشروعه .

وعلى كل فقد بقي علي ان اعد مشروع قانون لتنزيل وازاحة مبالغ الى بعض الفصول في الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ المالية لتغطية المبلغ موضوع البحث الذي جرى انفاقه كلا او بعضا . فأعدت اللائحة وقدمتها الى مجلس الوزراء بموجب كتاب وزارة المالية ١٢٢/٠ تاريخ ١٩٥٤/٢/١ وقد وافق عليها في جلسته المنعقدة في ١٩٥٤/٢/١ واحالها الى مجلس الامة . واتذكر جيدا الحملة العنيفة في اللجنة المالية لمجلس النواب التي شنها اعضاء حزب الاتحاد الدستوري ، وهو حزب نوري السعيد ، والذين هاجوا الحكومة على تورطها في العملية المذكورة ، وانتقدوا انفاق اموال الدولة في ما سمّوه بالمغامرة السورية ، وبالغوا - بالطبع - في تقدير المبلغ الذي انفق . وجعلوه في حدود المليون او نصف المليون دينار . وبعد اخذ ورد وبعد ان عرفوا حقيقة المبلغ الذي انفق ، وافقت اكثرية اللجنة في النهاية على اللائحة التي احيلت بعدئذ الى مجلس النواب . فصدّقها وتكررت الرواية في اللجنة المالية لمجلس الأعيان ، وشن بعض الأعيان ، وعدد منهم من كبار رجال الدولة ، حملة عنيفة على الحكومة لتورطها في هذه المغامرة وانفاقها اموال الدولة هباء - حسب رأيهم - واخيرا وافقوا على اللائحة التي احيلت من ثم الى مجلس الاعيان فصدقها ، واصبحت قانونا وارتفعت المسؤولية القانونية عني .

اما العبرة التي يستخلصها المفكر من هذه العملية كلها فهي ان مشروعا
مصريا خطيرا من هذا القبيل - كما سبق ان بينت - لا يمكن في هذا العصر
ان يكون مشروعا فرديا يدبر بمعزل عن الناس من قبل نفر قليل من
الناس - حتى لو كان الملك او ولي العهد من بينهم - بل ينبغي ان يكون
مشروعا وطنيا قائما على تفاهم معظم رجالات البلد حوله ومدعوما بتأييد شعبي
ساحق يقارب الاجماع في كلا البلدين . وهذا مع الاسف ما لم يتم في هذه المغامرة
التي كانت وليدة نزوة واندفاع عاطفي لا نتيجة تدير او تخطيط محكم قائم على
تفكير عميق بعيد .

الانتخابات التي خضتها في سنة ١٩٥٤ ثلاثة انتخابات في سنة واحدة

المساعي التي بذلناها لتعيين الشيخ محمد رضا الشبيبي . عضواً في مجلس الاعيان لكي تشغل نيابته في المنطة العاشرة . المعارضة الشديدة لتعيينه . التغلب على المعارضة وصدر الارادة الملكية بتعيينه . شغور احدى النيابتين في المنطقة العاشرة . الانتخابات الفرعية في المنطقة العاشرة في سنة ١٩٥٤ . استقالة وزارة فاضل الجمالي الأولى في أثناء الانتخابات . فوزي في الانتخابات . حل المجلس النيابي . الانتخابات التي اجرتها وزارة ارشد العمري في صيف ١٩٥٤ . تعاوني مع الدكتور نديم الباجه جي وفوز كلينا عن المنطقة العاشرة . حل المجلس النيابي مجدداً . الانتخابات التي اجرتها وزارة نوري السعيد في خريف ١٩٥٤ .

تنص المادة الرابعة والستون من القانون الاساسي (الدستور) العراقي على ان يكون الوزير عضواً في احد مجلسي الامة (مجلس الاعيان او مجلس النواب) في خلال مدة ستة اشهر من تاريخ تعيينه . وبما اني عند تعييني لوزارة المالية في ١٧/٩/١٩٥٣ لم اكن عضواً في اي من المجلسين فقد كان علي ان اكون عضواً في احدهما قبل انتهاء الستة اشهر المذكورة أو أستقيل من الوزارة . لقد كانت توجد شواغر في مجلس الاعيان وكان بإمكانني ان احاول اشغال احدها وبذلك اريح نفسي وضمن العينية لمدة ثماني سنوات ولكنني رفضت ان اقوم بتلك المحاولة لاني وجدت ان اعضاء مجلس الاعيان كلهم من كبار السن وكان المجلس في الواقع مجلس متقاعدين اكثر منه مجلس مناقشة وعمل جدي ولم يكن يوجد . في الحقيقة ، قاسم مشترك بيني وبين معظم اعضاءه ، كما اني كنت دائماً افضل ان اكون على اتصال مباشر بالناس .

واخيرا قر رأيي على حل اخر . معب لي بدون شك . والحكم في من له من
مرجح للوجدان . وهذا الحل هو تعيين الشيخ محمد رضا النسي . الذي كان
وقئتئ نائبا عن المنطقة العاشرة في مدينة بغداد . عضوا في مجلس الامم .
وبذلك تشفر واحدة من السبابتين عن تلك المنطقة التي كتب اسكن فيها .
فاخوض معركة الانتخابات النيابية الفرعية للفور بها . ويهدد الطريقة بكون
الأديب الوطني الكبير في الموقع الذي كان يجب ان يكون فيه . والذي حال
ظروف السياسة دونه . وفتحت رئيس الوزراء الدكتور محمد فاضل الجمالي . بهذا
الحل . فوافق عليه ورحب به . ثم رجوته ان يفتح الشيخ محمد رضا النسي به
ويخبره بان هذا الاقتراح صادر مني . ويوضح له الاسباب . وبأنه يأمل منه ان
يقف الى جانبي في الانتخابات الفرعية التي كنت سأخوضها في المنطقة
المذكورة . فذهب الدكتور الجمالي لزيارته في داره في الكرادة الشرقية وعرض
عليه الاقتراح المذكور فرحب به كثيرا ووعدده ان يكون الى جانبي . ثم فاتح
الدكتور الجمالي ولي العهد الامير عبد الاله بهذا الاقتراح فلقني منه معارضة
شديدة . ثم فاتح الملك فيصل به فكان موقفه . بطبيعة الحال . مماثلا لموقف خاله
وولي عهده . واخبرني الدكتور الجمالي بهذه النتيجة السلبية وطلب الي ان
اذهب لمقابلة الملك فيصل والامير عبد الاله ضاماً صوتي الى صوت الدكتور
الجمالي . فذهبت لمقابلتهما وفتحتها في الموضوع ولقيت من كليهما معارضة شديدة
لتعيين الشيخ محمد رضا الشبيبي في العينية الشاغرة . وبعد يوم او يومين . بينما
كنت في البلاط الملكي . تقابلت صدفة مع السيد نوري السعيد فبادرني قائلاً
لماذا تسعى لتعيين الشيخ محمد رضا الشبيبي عينا . انك ترتكب خطأ كبيراً في
عملك هذا . هل ترى ان عضوية الاعيان كبيرة عليك وقد تجاوزت الاربعين
عاماً . اجبته يا باشا اني لا ارغب في العينية ولا ارغب ان اكون منذ الآن بين
المسنين والمتقاعدين . اجابني قائلاً تعال معي لمواجهة الامير عبد الاله . فقلت له
لا حاجة لذلك لاني اعرف انه كان ضد تعيين الشيخ محمد رضا الشبيبي في
العينية الشاغرة .

ولكننا - رئيس الوزراء وانا - لم نياس وبعد الحاح متواصل تمكنا
بمساعدة آخرين أيضاً وبصعوبة بالغة من اقناع الملك فيصل الثاني والامير عبد

الإله بتعيين الشيخ محمد رضا الشبيبي في العينية الشاغرة، وصدرت الإرادة الملكية بتعيينه، وأصبحت إحدى النيابتين في المنطقة العاشرة شاغرة. وما إن بدأت أخوض المعركة الانتخابية حتى بادر الشيخ باقر الشبيبي - الذي كانت تجمعني وإياه صداقة متينة - والذي كان مريضاً طريح الفراش - بترشيح نفسه. كما رشح نفسه المحامي شفيق نوري السعيد. وقد أثار اقدام الشيخ باقر على هذه الخطوة استغرابي واستغراب رئيس الوزراء وحرنا في تفسيرها. هل جرت بموافقة الشيخ محمد رضا الشبيبي بعد أن بذلنا هذه الجهود الكبيرة في سبيل تعيينه عضواً في مجلس الأعيان وبعد أن وعدنا بالوقوف إلى جانبه. وقد بعث الشيخ محمد رضا، وكذلك أخوه السيد محمد جعفر الشبيبي رئيس غرفة تجارة بغداد من يخبرنا أن الشيخ باقر الشبيبي عندما رشح نفسه لنيابة المنطقة العاشرة إنما أقدم على هذا العمل على مسؤوليته الخاصة وبدون استشارتها. ومهما يكن من أمر فقد كانت المعركة حامية الوطيس متعبة مضنية وخرجت منها بنجاح باهر بالرغم من تحامل الشيخ باقر على بيرقياته وعرائضه الواحدة تلو الأخرى طاعنا في الانتخابات وهو طريح الفراش عاجز عن الحركة والدعاية الانتخابية ومواجهة الناخبين وهو لم يخرج من بيته ولم ينزل من سريره، وبالرغم من علمه بالاتفاق الحاصل مع أخيه الشيخ محمد رضا. وعلى كل فقد كان تأييد الناخبين لي في تلك الانتخابات عظيماً أذكره دائماً بفخر واعتزاز. ويتذكر هذا التأييد كل من أطلع في وقتها على سير تلك الانتخابات ووقف على تطوراتها.

وقد تخضت هذه الانتخابات عن نتيجة أخرى غير متوقعة وهي البرودة التي حصلت في العلاقات بيني وبين الشيخ علي الشرقي الشاعر الأديب وعضو مجلس الأعيان والذي كانت تربطني به صداقة تمتد إلى سنين، والذي لم يرق له تعيين الشيخ محمد رضا الشبيبي في العينية الشاغرة فبادرني بعتاب شديد قاسي قائلاً إلا تعرف أن مجلس الأعيان لا يتسع لعمامتين بيضاوين من النجف وإن إعادة تعيين الشيخ محمد رضا الشبيبي عضواً في مجلس الأعيان سيحول دون تجديد عيني التي أوشكت مدتها على الانتهاء. فقلت له يا استاذ إن شيئاً من هذا لم يخطر في بالي وإن الدنيا أوسع من أن تضيق بعمامتين بيضاوين من

النجم. وعلى كل فان بسا وبين انتهاء عيسك مدة طوباه قد خدات في خلالها احداث كثيرة قد تغير الاوضاع وتسهل اعاده بعيسك عدا وانديت له حرصي على صداقته بالرغم من عتابه. وفعلا اعدت بعينه عسا في وزارة نور السعيد ولكن مجلس الاعيان لم يدم فقد الغي اثر ثوره ١٥ ثور ١٩٥١. وقد تأكد لي فيما بعد ان حرصي على صداقة الشيخ علي الشرقي لس فقط لم يبال بحرص مماثل من جانبه بل على العكس من ذلك قوبل بعدا. فالشيخ علي الشرقي شاعر مرهف الحسن عاطفي جدا وادا مست مصلحته ولو مسا خفيا فان عاطفته تثور ويصبح حقدته بغير حدود.

ولم يمضي على استقالي من وزارة الدكتور الجمالي اربعة وعشرون يوما حتى قدم الدكتور الجمالي استقالته من وزارته الثانية في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ فقبلت وعهد الملك فيصل الثاني بتأليف الوزارة الى السيد ارشد العمري الذي فيها في نفس اليوم بعد ان تقاهم مع الملك على حل مجلس النواب واجراء انتخابات نيابية جديدة. وهكذا صدرت الارادة الملكية بحل مجلس النواب في نفس اليوم الذي تألفت فيه الوزارة الجديدة.

الانتخابات التي جرت في وزارة ارشد العمري

وهكذا اخذت اعد نفسي للانتخابات الجديدة ولم يكن قد مضى على الانتخابات الفرعية التي خضتها والتي كلفتني اتعابا مضنية الا مدة قصيرة. ولكنها على كل حال اكسبني خبرة ثمينة في التعرف بسكان المنطقة الانتخابية وتركيبها الاجتماعي وحاجاتها ومشاكلها ومطالبها وميول سكانها الى غير ذلك. ومنذ البداية وجدت ان الدكتور نديم الباجه جي. زميلي في المجلس النيابي السابق عن المنطقة المذكورة. والشخص الذي تجمعني واياد نقاط التقاء كثيرة في تفكيرنا السياسي والاجتماعي، هو الحليف الطبيعي لي في الانتخابات النيابية الجديدة فاجتمعنا وقررنا ان نتعاون فيما بيننا.

ومن الامور المفهومة في الانتخابات النيابية ان الجولة الرئيسية الاولى فيها هي في الواقع محاولة كل من المرشحين المتنافسين السيطرة على الهيئة

التفتيشية المؤلفة بأجمعها من اعضاء اهليين وهي الجهة التي تتمتع بسلطة واسعة في ادارة الانتخابات. فمن يكسب هذه الجولة - ان يسيطر على الهيئة التفتيشية ويجعل اكثريتها او مجموعها مؤلفة من اعوانه يكون قد قطع شوطا بعيدا في التغلب على منافسيه في الانتخابات. هذا هو واقع الانتخابات العراقية التي هي بالدرجة الاولى مسابقة بين المرشحين المتنافسين للاستلاء على الهيئة التفتيشية. التي تدير الانتخابات. وهذا الواقع كان نقطة الضعف الرئيسية في قانون الانتخابات العراقية سواء كانت على درجة واحدة او درجتين. وهذا ما لم تحاول سائر التشريعات الخاصة بالانتخابات ان تعالجه. وهذا ما لم يلتفت اليه جميع الباحثين في اصلاح الانتخابات الليابية بن فيهم الحزب الوطني الديموقراطي.

والسؤال الآن لماذا الذي يسيطر على الهيئة التفتيشية يكون في وضع افضل من الذي يفقد السيطرة عليها؟ الجواب هو ان الهيئة التفتيشية هي الهيئة التي في يدها الحل والعقد في جميع شؤون الانتخابات. في يدها مثلا تعيين مراكز الاقتراع وتعيين المشرفين على صناديق الاقتراع كما هي التي تشرف على قوائم الناخبين وتعديلها الى غير ذلك. والمفروض في هذه الهيئة ان تكون حيادية بكل معنى الكلمة، لا تنتمي الى اي من المرشحين المتنافسين وتبذل قصارى جهدها ان تحافظ على سمعتها الحيادية. ولكن واقع الانتخابات العراقية يخالف هذا الافتراض تماما. فالهيئات التفتيشية لم تكن في يوم من الايام حيادية بل كانت دائما تنتمي الى احد المرشحين المتنافسين او احدى الجهات المتنافسة، وتبذل جهدها في صالح المرشح او الجهة التي تنتمي اليها. وهذا هو سبب المزاحمة الشديدة بين المرشحين في سبيل السيطرة عليها. لانها اذا أرادت ان تكون مغرضة وتتلاعب في سلوكها وتعمل في مصلحة احد المرشحين وضد غيره فان في امكانها ان تسهل كثيرا مهمة المرشح او الجهة التي تساندها وتتعب المنافسين وتشغلهم في دوامة من الاعتراضات والشكاوى وتضيّع اوقاتهم وتبعثر جهودهم في امور لا طائل تحتها ولا نتيجة من ورائها.

وعند البحث في موضوع هذه العلة - وهي احدى العلل الرئيسية في

الانتخابات البايية العراقية - كيف نحقق اتحاد هيئة تشرف على سير الانتخابات وتكون هيئة عادلة نزيهة حيادية تماما بين سائر المرشحين المنافسين وجد ان هناك خيارا بين ثلاث طرق في تكوين الهيئة التفتيشية: اما ان تكون مؤلفة من موظفين حكوميين وعندئذ تصبح اداة بين الحكومة. واما ان تكون مؤلفة من اعضاء اهلين وعندئذ تصبح اداة بيد المرشح الذي يغلب على غيره من المرشحين فيسيطر عليها ويحشدها باعوانه ومناصريه بسيرها كما يشاء وقد جربنا هذا النوع فكان تجربة فاشلة تماما. ولذلك بقي امامنا ان نجرب الطريقة الثالثة وهي ان تكون الهيئة التفتيشية مؤلفة من موظفين واعضاء اهلين يمثلون مختلف الجهات المتنافسة في الانتخابات على ان تكون برئاسة اكبر موظف قضائي ولا نعرف هل تنجح هذه الطريقة في تحقيق الحياد والنزاهة المطلوبين في الهيئة التفتيشية اكثر من الطريقتين السابقتين.

وهكذا بدأت المسابقة الانتخابية وانطلقنا لاحتلال الموقع الاستراتيجي الرئيسي فيها وهو ايجاد هيئة تفتيشية لا تخضع لتوجيهات المرشحين المنافسين لنا. فتحقق لنا ما اردنا، واصبحت الهيئة التفتيشية مؤلفة من اشخاص نثق بهم. ثم نشرنا بيانين انتخابيين شرحنا فيها المبادئ التي خضنا الانتخابات على اساسها والاهداف والمشاريع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كنا نزمع تحقيقها.

وقد رشح الحزب الوطني الديموقراطي - الذي كان قد قرر الاشتراك في الانتخابات - احد اعضائه وهو المحامي عباس حسن جمعة - وهو من سكان الكرادة الشرقية الاصيلين وله اعوان محليون كثيرون بالاضافة الى تأييد اعضاء الحزب الوطني الديموقراطي الساكنين في المنطقة العاشرة وخارجها له. ولكن اهم ما جابهناه هو التأييد البالغ الأهمية لمرشح الحزب الوطني الديموقراطي الذي مارسه جميع اليساريين الذين وحدوا جهودهم مع الجهات الأخرى التي تألفت منها الجبهة الوطنية في ١٢ أيار ١٩٥٤ والتي أعلنت في ١٣ أيار ميثاقاً مؤلفاً من ثماني مواد تعبر عن الأهداف التي تألفت الجبهة من أجل تحقيقها. وقد شاهدنا بأمر أعيننا التكتيكات - وبعضها غير مشرفة - التي استعملوها لمنع الناخبين

المؤبدن لنا من الوصول الى صناديق الاقتراع. في حين ان البعض من اليساريين - باعتبارهم - اقترحوا في عدة مراكز اقتراع. وقد لمس لمس اليد القوه الهائلة والتنظم الدقيق والحرس الشديد على التصويت - ذلك الحرس المبعث عن العقيدة- الذي كانت تتمتع بها القوى اليسارية. يقابلها فنور محزن وقلة اهتمام- بل عدم اهتمام- من قبل الجهات الأخرى غير اليسارية التي أثرت الانزواء والابتعاد عن الميدان غير مدركة مصلحتها في التصويت. وكثيرا ما كنا نسمعهم يقولون - اذا ما حثناهم على التصويت - لا شأن لنا ولا مصلحة في هذه الانتخابات. اتركونا بعيدين عن المعركة التي هي معصتكم. ان نحاكم في هذه الانتخابات لا يفيدنا ونجاح اليساريين لا يضرنا. هذه هي العقلية التي كانت سائدة لدى الطبقات المذكورة التي لا التي عليها اي لوم. بل اني اللوم كل اللوم على الجهات التي لم تحاول توعيتها وتنظيمها وتوضح لها اهمية الانتخابات النيابية وعلاقتها بمستقبلها ومصالحها الاساسية.

ولكن القوى اليسارية لم تكن نشطة ولا قوية ولا متمركزة في القسم الريفي من المنطقة الانتخابية العاشرة ولم يكن في مقدورها منافستنا هناك. وهذا هو الذي انقد وضعنا الانتخابي ومكنا من التغلب على منافسينا. ومنهم مرشح الحزب الوطني الديموقراطي. في الانتخابات المذكورة. والواقع ان الاقسام الريفية كانت وسيلة انقاذ من الطوفان اليساري في انحاء كثيرة من العراق. (هذا مع الاعتراف بان الانتخابات النيابية في الريف العراقي كانت بدائية ولم تكن تجري - كما نعلم - حسب الأصول وبعيدة عن الدقة والضبط الذي كانت تجري فيه في المدن العراقية بل كان يشوبها كثير من التزوير في الواقع). ولكن الى متى؟ فكلما زحف الوعي - والطبقي منه بصورة خاصة - وانتشر في الريف تلاشت هذه القوة الاحتياطية. ولذلك كنت ارى انه يجب مسابقة هذا الوعي الزاحف الى الريف باصلاحات جذرية هناك تعرقل تغلغل المد اليساري في الاقسام الريفية من العراق وتحول بينه وبين ان يغمر تلك الاقسام. ولكن هيهات هيهات والعقلية السائدة على ما كانت عليه. وعلى كل فقد كانت المعركة الانتخابية في المنطقة العاشرة من بغداد صعبة جدا ومتعبة تماما وخرجنا منها منتصرين ولكن منهوكي القوى.

لقد كانت حصيلة الاسحاقيات العامة التي احزبها وزير الداخلية العمومي
والتي اُمتت فيها قسماً نسبياً من الحرية الاسحاقية، فور عدد نقابات النقابات
نواب أو احد عشر نائباً من المعارضين المعروفين وقد كنت مسؤولاً عن هذه
النتيجة واعتبرتها نجاحاً للوزارة لأنها بهذا العمل، فسحت المجال لخصوم
مناقشات قوية في المجلس، ولأن هذه المعارضة كانت ستكون متفصلاً للناس

- تخوف حكومة الولايات المتحدة الاميركية من نجاح النواب العشر المعارضين. زيارة القائم بأعمال السفارة الاميركية لي في داري.

- السبب الحقيقي لتعيين نوري السعيد لرئاسة الوزارة ولاصراره على حل المجلس النيابي الذي تم انتخابه في زمن وزارة أرشد العمري.

ولكن فوز عشرة نواب معارضين اعتبره البعض خطراً على مستقبل العراق. واليك القصة:

بعد الانتخابات المذكورة بأسبوع تقريباً جاء يزورني في بيتي السيد فيليب إيرلند (PHILIP IRELAND) القائم بأعمال السفارة الاميركية في بغداد وكان شاحب الوجه عصيباً جداً وبادرني بالسؤال ما هو رأيك في نتيجة الانتخابات النيابية؟ أجبتة اعتقد ان سؤالك ينصب على فوز النواب العشرة المعارضين أليس كذلك؟ اجابني بالضبط هذا هو المقصود بسؤالي. اجبتة اني مسرور من نجاحهم لانهم سيكونون متنفساً للناس من جهة ولان المناقشات ستكون قوية ذات حيوية. والوضع في البلد في حاجة الى متنفس. اجاب هل تعتقد ذلك؟ اجبتة بكل تأكيد اذ لا خوف من افساح المجال للمناقشة الحرة والحوار منها اتسم بالقوة إذ يجب التنفيس عما يحول في صدور الناس. اجاب اني متخوف ان يتكرر في العراق ما حصل في ايران حيث تمكنت حفنة من النواب الايرانيين لا يتجاوز عددها اصابع اليد. بقيادة الدكتور مصدق. وبما كانت تملكه من قوة بيان وبلاغة ان تسيطر على مجلس النواب الايراني. وبمساعدة الشيوعيين ان تسيطر على الشارع الايراني. فانتزعت الحكم من يد الشاة وطردته من ايران. ولولا العناية الالهية - والقول لايرلند - التي انقذت ايران من براثن الشيوعية بواسطة حركة زاهدي لكانت ايران اليوم - والقول لا يزال لايرلند - في أسوأ حال. ثم قال إيرلند ولا أكتم عنك نحن في خوف من ان تتكرر المأساة الايرانية في العراق بوجود هذه الحفنة القوية من النواب المعارضين. فسألته ومن هو مصدق العراق؟ اجاب لا ادري. ولكن الوضع في العراق اضعف منه في ايران والنواب المعارضون هنا اقوياء جداً لايقوى

النواب المعتدلون ولا النواب الحكوميون - بقصد المؤيد من عادة المحكمة
على الوقوف بوجههم والنعلب عليهم ثم قال ان الوضع . بوجود هذا المجلس
وهذه المعارضة القوية تتحة هذه الانحيازات الاخيرة . خطر جدا . يستل
مظه وقاتم . وكان هذا محور حديثة طيلة مدة زيارته . وبعد ان خرج من مبنى
قرأت الفاتحة على المجلس . اذ اني عرفت ان بهائته اصحت وسكتة جدا
وقلت لزوجتي ان اتعابها في الانتخابات التي مرت حديثا قد ذهب ادراج
الرياح فالمجلس سيحل قريبا . قالت كيف ذلك ؟ فنصحت لها النعمة وطلب
اليها ان لا تسرح لاحد شيء مما قلته لها . ثم قلت في نفسي ان البلاد . استباحا
من حديث المستر ايرلند . مقدمه على اجراءات عسفة . فمما لا شك فيه ان
المستر ايرلند لا بد انه كان قد ابدى . او انه سيبدى نفس الرأي والنحوف
معبرا عن موقف الحكومة الاميريكية للملك وولي عهده ولكثير من رجال
السياسة الذين كان يلتقي معهم . كذلك فاني لست اشك ان السفارة البريطانية
كانت على الاغلب تشارك الاميريكيين في رأيهم وانطباعهم وتخوفاتهم من نتائج
الانتخابات الاخيرة ومن وجود هذه المعارضة في المجلس المنتخب حديثا . وان
كنت لم اجتمع بأي واحد منهم حسب ما اذكر . وانها . أي السفارة البريطانية
ستؤيد الاميريكيين في الرأي الذي يبدونه . وان السفارتين معا ستصحان الملك
وولي عهده بالتفاهم مع نوري السعيد وبحل المجلس تخلصا من النواب المعارضين
العشرة وتفاديا للمخاطر الجسيمة التي صوروها لها . تلك المخاطر التي -
حسب رأيها - سيتعرض لها الكيان العراقي اذا ما استمرت هذه المعارضة في
الوجود . وهكذا . حسب ما اعتقد جازما . نتيجة لهذه النصيحة . تقرر حل
مجلس النواب .

لقد اطلعني السيد عبد الله بكر - رئيس الديوان الملكي سابقا - على
صورة اخرى عن موضوع تأليف الوزارة السعيدية في صيف ١٩٥٤ . وعن حل
المجلس النيابي الذي تم انتخابه في وزارة ارشد العمري في صيف ١٩٥٤ . وعن
الانتخابات النيابية الجديدة التي تم اجرائها في زمن الوزارة السعيدية الآنفه
الذكر . وقد رأيت ان اثبت هذه الصورة لكي يطلع عليها القارئ غير اني لا
اعتقد انها تغير النظرة التي شرحتها سابقا . فلعل السفيرين المذكورين قد اوحيا

لنوري السعيد بدلا من عبد الاله محل المجلس قال لي السيد عبد الله البكر انه بعد ان تمت الانحابات كان رأي الملك وولي العهد ان سعي الوزارة وان تتألف وزارة جديدة وبعد المشاور مع رئيس الوزراء ارشد العمدي وصالح جبر وفاصل الجمالي واحمد مختار بانان اسعر الراي على ان يُعهد الى نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة لان حربه - حرب الاتحاد الدستوري - كان صاحب الاكثريه في المجلس الجديد. وهكذا اتصل الامير عبد الاله بنوري السعيد، الذي كان وقتئذ في لندن حيث ذهب للاستشفاء واجراء عمله البروستات، واتفق معه على ان يجتمعا في باريس وكان ذلك في صيف ١٩٥٤ وتم الاجتماع فعلا بحضور احمد مختار بابان ووال الجفاء الذي كان يكثر العلاقات بين الاثنين وكلف نوري السعيد بتأليف الوزارة ووافق على تأليفها ولكنه اشترط بعض الشروط وبعد اخذ ورد تم الاتفاق على شروط معينة وقعها الامير ونوري السعيد معا ولم يكن من بينها حل المجلس النيابي: ثم جاء نوري السعيد الى بغداد وسافر الى سرسك حيث كان يصطاف الملك الذي وجه رئيس ديوانه عبد الله البكر ليلبغ نوري السعيد بالتكليف الملكي بتأليف الوزارة وقد حمل معه - اي عبد الله البكر - الشروط التي كان قد تم الاتفاق عليها بين الامير عبد الاله ونوري السعيد وكان من بينها الابقاء على المجلس النيابي الا اذا سلك سلوكا يعرقل اعمال الوزارة. وكان من جملة الشروط الابقاء على الاحزاب السياسية وعدم التعرض لحرية الصحافة. وقال هذا المصدر عندما جوبه نوري السعيد بالاتفاقية الموقعة من قبله قال انه لا يسعه ان يؤلف الوزارة الا اذا حل المجلس واطلقت يده في العمل. ثم ارسل الامير عبد الاله عبد الله بكر مرة ثانية الى نوري السعيد ليقنعه بالعدول عن حل المجلس الا اذا وقف (أي المجلس) من الحكومة. عندما يتواجه معها. موقف المعارض المشاكس. غير ان نوري السعيد اصر على موقفه هذا مبررا اياه بأنه كان مقدما على تشريعات واجراءات مهمة وانه يريد مجلسا يطمئن اليه تمام الاطمئنان. وتم له ما اراد ليس فقط بالنسبة لحل المجلس. بل بالنسبة لحل الاحزاب وتقييد حرية الصحافة الى غير ذلك من الاجراءات القمعية. وقد كان نوري السعيد باتخاذ هذا الموقف. قد نكل عن الاتفاق الذي كان قد وقعه مع

الامير عبد الاله في باريس.

وهكذا حل المجلس واتخذت الاجراءات الفمعية - أي حل الاحزاب السياسية وتقيد حرية الصحافة الى غير ذلك مما سنعده بعد ذلك. لقد تار حل المجلس استياء شديدا لدى الامير عبد الاله الذي قرر موقف نوري السعيد المتصلب واصرارده على حل المجلس بانه كان مدفوعا برعنه (أي رغبة نوري السعيد) في ارضاء اعوانه من حزب الاتحاد الدستوري ليفصح لهم المجال لكي يكونوا نوابا. اني اعتقد ان هذا التفسير غير صحيح اذ لا يعقل ان نصر نوري السعيد على حل المجلس وينكل عن اتفاق وقعته وبخاصة الامير عبد الاله من اجل ارضاء نفر من اعوانه في حزب الاتحاد الدستوري. فلا بد ان يكون هناك وراء هذا الاصرار سبب او اسباب اخرى اعمق دفعت به الى اتخاذ هذا الموقف المتصلب. واعتقد جازما ان السبب الحقيقي لموقف نوري السعيد المتصلب واصرارده على حل المجلس وعلى الاجراءات الفمعية التي اتخذها هو السبب الذي سبق ان بينته وهو ان الغرب - اعني الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا - كانتا متخوفتين كثيرا من وجود معارضة قوية في المجلس النيابي ومن احتمال ان يتكرر في العراق ما حدث في ايران على يد الدكتور مصدق واعوانه. وربما امتنع سفيرا اميركا وبريطانية من مفاتحة الامير عبد الاله بتخوفهما من وجود هذه المعارضة القوية باعتباره (أي الأمير عبد الاله) المسؤول الرئيسي عن الانتخابات، وفضلاً ان يفاتح نوري السعيد بهذا الأمر ويشرحه له خطورة الوضع في نظر الدولتين المارقي الذكر - في ضوء التجربة الإيرانية المريعة وحملاه على الاسراع في حل المجلس.

كانت السياسة التي اتبعها البلاط الملكي - الأمير عبد الاله في الواقع - والتي اخبرني بها السيد عبد الله البكر. في الانتخابات النيابية التي اجرتها وزارة ارشد العمري الثانية في سنة ١٩٥٤ تهدف الى تحقيق مجلس متوازن بتأمين اكثرية - غير ساحقة - لنوري السعيد. وبتأمين كتلة قوية لصالح جبر وبتأمين معارضة قوية، اي ايجاد نوع من التوازن في المجلس الجديد

وقد تم للامير عبد الاله ما أراد . وكان هذا هو السبب الحقيقي لعدم ارتياح نوري السعيد من المجلس الذي استق من تلك الاسعافات .

والواقع ان سر الازمة التي حصلت في سنة ١٩٥٤ بين البلاط الملكي . و بالاخرى بين عبد الاله ونوري السعيد حسب رأى السيد عبد الله الحمد . هو ما يلي :

عندما استقال فاضل الجبالي كلف نوري السعيد بتأليف الوزارة فطلب الى احمد مختار بابان ان يشترك معه في الوزارة فاعتذر بسبب مرضه . وكذلك طلب الى فاضل الجبالي ان يشترك معه في الوزارة فاعتذر هو الآخر لاسباب منها . وهو اختلافه مع نوري السعيد بخصوص موضوع الاتحاد مع سورية . وكذلك طلب الى علي ممتاز ان يشترك معه فاعتذر ايضا فاعتبر نوري السعيد الاعتذار احمد مختار بابان وفاضل الجبالي معا كان بايعاز من الامير عبد الاله بقصد ان يفشل (أي نوري السعيد) في تأليف الوزارة . وهكذا اعتذر نوري السعيد عن تأليف الوزارة واخبر بذلك رئيس الديوان الملكي الذي نقل خبر الاعتذار الى الامير عبد الاله الذي لم يبادر الى مساعدة نوري السعيد في تدليل العقبات التي كان قد جابهها في تأليف الوزارة . بل سارع الى تكليف ارشد العمري في تأليف وزارته الثانية . وكان هذا من اهم الاسباب في امتعاض نوري السعيد من موقف البلاط الملكي - اي من موقف الامير عبد الاله - فلم يتحمل هذه الصدمة وسافر الى خارج العراق وهو يغلي غضبا .

الانتخابات التي جرت في عهد وزارة

نوري السعيد الثانية عشر

وفي هذا الجو المتأزم تألفت الوزارة السعيدية الثانية عشرة . وفي هذا الجو المحموم تم اتخاذ الاجراءات الشديدة من قبل الوزارة المذكورة ابتداء بجل مجلس النواب والتخلص من المعارضة ثم باصدار المراسيم ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٤ و ٢٥ سنة ١٩٥٤ المتتالية التي نصت على اسقاط الجنسية العراقية عن من تثبت ادانتهم بالمحاكم بالشيوعية او الانتماء للحزب الشيوعي او المنظمات والهيئات التي تخدم اغراض المذهب الشيوعي . وغلق النقابات العمالية بصورة

دائمة او مؤقتة « عندما تسلك مسلكا بمس الامن العام او النظام العام او بسبب اقلق الراحة العامة مما يدل على خروجها على المبادئ، والاسس التي است من اجلها، وحل الجمعيات والى ادى - التي حلت جميعها - والتي اصبح عليها اذا ارادت الاستمرار في عملها ان تنفذ بطلبات جديدة الى وزارة الداخلية تطلب اجازتها مجددا، والغاء اجازات جميع الصحف والمجلات والتشدد في منح امتيازات جديدة الا وفق شروط صعبة. وحصر اجاره التطاهر والنجم بوزير الداخلية الذي خول التشدد في منح هذه الاجارة كما اعطى الموظف الاداري حق تفريق المظاهرات « اذا عرضت الامن والنظام الى الاحلال وادا كان المتظاهرون او قسم منهم يهتفون هتافات معادية ضد نظام الحكم او لغرض اثارة الجمهور ضد الامن والنظام او يحملون لافتات من هذا النوع. كل هذه الاجراءات كانت في رأي نتيجة او انعكاسا او رد فعل لما حدث في ايران في سنة ١٩٥٣ .

اما ما ورد في كتاب نوري السعيد المؤرخ في ٣١ تموز ١٩٥٤ الموجه الى الملك فيصل من ضرورة « الرجوع في هذه السياسة الى الشعب العراقي الكريم للتعرف على رأيه الصريح فيها... باجراء استفتاء عام عن طريق حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة... » وما ورد في جواب الملك فيصل الثاني المؤرخ في ٣ آب ١٩٥٤ الموجه الى نوري السعيد « بسري ان علمكم بأني اقدر حق التقدير خطورة الامور التي عرضتموها في كتابكم المؤرخ في ٣١ تموز ١٩٥٤ مما يتطلب الرجوع الى شعبنا العراقي لمعرفة وجهة نظره فيها وذلك عن طريق حل المجلس النيابي واجراء الانتخابات الجديدة... » فان ذلك كله ليس الا تمويها على الناس واخفاء للحقيقة. فالواقع كما ورد في بيان صالح جبر عن حزب الامة حول مقاطعة الانتخابات والمؤرخ في ٢٣ آب ١٩٥٤ والذي قال فيه « ان حزبنا يعتقد ان السبب الاساسي لحل المجلس النيابي ليس هو استفتاء الشعب العراقي في الامور التي تضمنها كتاب فخامة نوري السعيد والتي لا تحتاج الى الاستفتاء اطلاقا وانما السبب الحقيقي لهذا الحل هو التخلص من المعارضة التي كانت موجودة في هذا المجلس ليس الا ولو اعلن فخامة نوري السعيد هذه الحقيقة لكان صريحا وواقعا ولما تردد في تصديقه أي فرد من

اتناء الشعب العراقي ، وكذلك ما ورد في محل اخر من ذلك السان : « كل ذلك لم يدع مع مزيد الاسف محالا لنصديق ما وعد به فحامة السد بوري السعيد من ان هذه الانتخابات ستجري في حو نسوده الحرية النامة ومارس فيه المواطنون احزابا وافرادا حقوقهم الكاملة وفق احكام القانون ، خاصة وفخامته هو الذي حل المجلس النيابي استبعادا للمعارضة التي استطاعت ان تشق طريقها اليه رغم الصعوبات والعراقيل التي وضعت في طريقها ، ولا أدري ما إذا كان صالح جبر عندما أورد ما أورد في بيانه المذكور ، مطلقاً على /وجهة نظر الدولتين الغربيتين في الانتخابات التي اجرتها وراثة ارشد العمري وعن المعارضة التي شقت طريقها الى المجلس النيابي .

وهكذا صدرت الارادة الملكية بخل مجلس النواب في ٣ اب ١٩٥٤ وباجراء الانتخابات الجديدة . وقد كنت مترددا في خوض هذه الانتخابات بالنظر للجو الذي كان سيسودها نتيجة الاجراءات الشديدة التي اتخذتها الوزارة الجديدة والتي ادت الى مقاطعة الانتخابات من معظم الاحزاب السياسية ، ولان حليفي في الانتخابات السابقة ، وهو الدكتور نديم الباج جي ، اصبح وزيرا للاقتصاد والنفط في الوزارة الجديدة . ولم اكن ارغب ان اخرجه لا مع رئيسه ولا مع البعض من زملائه الوزراء الذين لم اكن على علاقة طيبة معهم ولئلا يفسر تعاوني مع احد اعضاء الحكومة في الانتخابات على انه موافقة ضمنية مني على سياسة الحكومة . وقررت ان افاتح الدكتور نديم بعزوفي عن الاشتراك في الانتخابات الجديدة . وعندما اجتمعت به لأول مرة بعد تأليف الوزارة الجديدة لاهنته بادرني قائلاً اننا سنتعاون في هذه الانتخابات كما تعاوننا في الانتخابات الماضية فحرت جواباً ثم عدلت عن الكلام الذي كنت انوي ان اقله وقررت - تجاه هذه الروح الطيبة التي بدت منه - ان اتعاون معه في الانتخابات . وقد وقف الدكتور نديم الباجه جي مني في الانتخابات المذكورة - والحق يقال - موقفا نبيلاً مفعماً بالوفاء . وذلك بالرغم من الضغط الذي تعرض له من بعض زملائه في الوزارة والذين - كما اسلفت - لم يكونوا يرغبون في تضامنه معي في انتخابات المنطقة العاشرة المذكورة . وهكذا فان الدكتور نديم الباجه جي لم يرضخ للضغط المذكور ولم

يتنكر لي وبقي متضامنا معي الى النهاية بالرغم من مشاكسات ومعارضات بعض الوزراء حتى تم انتخاب الهيئة التفتيشية على النحو الذي نرغب فيه

واخيراً قررت ان اضع حداً لمشاكسات ومؤامرات هؤلاء الوزراء صدي وانتظرت حتى رجع سعيد قزاز - وزير الداخلية - من سفرته خارج العراق وذهبت لمواجهته وقلت له اني، في الاصل، لم اكن راغباً في ان اخوض هذه الانتخابات. ولكن مبادرة نديم الباجه جي في مديد التعاون إلي شجعتني على الاشتراك فيها وقد تم انتخاب الهيئة التفتيشية، على النحو الذي نرغب فيه وكل ما اريده منك هو شيء واحد وهو ان تخبرني بحقيقة موقف رئيس الوزراء مني. هل يريد - وسلطة الحكومة كلها تحت تصرفه - ان يجاري بعض وزرائه ويقاومني في المنطقة العاشرة أم انه يريد ان يتركها حرة بدون اية مداخله حكومية؟ هذا ما اريد ان اعلمه. فان كان يريد مقاومتي فانا مستعد ان انسحب من المعركة لاني لا اقوى على مقاومة الحكومة، وخصوصاً في منطقة مثل المنطقة العاشرة يكون الريف قسماً غير صغير منها، والريف معرض للضغط الحكومي اكثر من المدن. وان كان يريد ان يتركها حرة فاني مستمر في نشاطي الانتخابي بالتعاون مع الدكتور نديم الباجه جي. فارجو منك ان تستكشف حقيقة نيات رئيس الوزراء وتخبرني بها. اجابني - رحمه الله - ارجوك ان تهلني يومين وسأخبرك بالحقيقة الناصعة وانت تعرف ما احمله لك من تقدير وود. ويعد يومين دعاني سعيد قزاز الى مكتبه في وزارة الداخلية فذهبت لمواجهته فقال لي كلمت رئيس الوزراء فوجدت ان رغبته ان يقف ضدك ولعله كان في هذا الموقف متأثراً ببعض الوزراء الذين هم ضدك وكان يريد ان يفتح وزير الاقتصاد لكي لا يتعاون معك ثم قال سعيد قزاز اجبته لا حاجة لان تفتح وزير الاقتصاد فان الرجل مستعد ان ينسحب من الميدان بدون ذلك. ولكنه (أي نوري السعيد) غير رأيه في آخر الجلسة وقرر ان يترك المنطقة حرة وقال له (أي وزير الداخلية) اعتبر انه لا يوجد مرشح حكومي غير الدكتور نديم الباجه جي في المنطقة العاشرة وكل من يريد ان يتنافس في هذه المنطقة فليتنافس. ثم اخبرني سعد قزاز انه سيوعز الى متصرف بغداد

ان يتصرف في ضوء هذا الموقف. وهكذا خرجت من عند وزير الداخلية مطمئنا وما ان وصلت الى داري حتى علمت ان مدير ناحية الكرادة الشرقية - وهو الموظف الإداري المشرف على انتخابات المنطقة العاشرة أي منطقة الكرادة الشرقية. قد قدم اعتراضا لدى حاكم الكرادة الشرقية السيد كاظم الرواف وقتئذ طالبا فيه حل الهيئة التفتيشية لأسباب سردها في اعتراضه. فذهبت الى المدير المذكور وسألته عن الدافع الحقيقي الكامن وراء الاعتراض. وهل هو مقتنع منه وجدانا؟ فتلكأ في الجواب ولكنني فهمت ان متصرف بغداد هو الذي اوعز اليه بالاعتراض. فرجعت الى وزير الداخلية في اليوم التالي وابدت له استغرابي من موقف متصرف بغداد اجابني لا تستغرب فان المتصرف المذكور معرض لضغط قوي من بعض الوزراء الذين هم ضدك. ولكنني سأوعز امامك الى مدير ناحية الكرادة الشرقية ان لا يأبه لايعازات ومداخلات متصرف لواء بغداد في انتخابات المنطقة العاشرة وان يتخذ موقف الحياد. فعلا اتصل امامي تلفونيا بمدير الناحية المذكور وابلغه بأوامره (أي اوامر وزير الداخلية) الامر الذي اراحني كثيرا.

ولكن لم تكن توجد - في الواقع من الامر - معركة انتخابية تذكر. بل لم يكن يوجد تنافس انتخابي يذكر. فلقد كان الجو السائد في الانتخابات هادئا جدا بل باردا الى آخر درجة بسبب مقاطعة الاحزاب للانتخابات النيابية. وفزنا انا والدكتور نديم الباجه جي وعبد المجيد القصاب عن المسلمين وعزت مراد الشيخ والمحامي لطيف الحكيم عن المسيحيين.

نوري السعيد والحدود الدنيا للاجور

في أواخر سنة ١٩٥٣ أو في أوائل سنة ١٩٥٤ - لا أتذكر تماما - دخل مكثي في وزارة المالية ذات يوم بصورة مفاجئة نوري السعيد وبادري فأنلا انت وزير ضعيف جدا خلافا لما كنت اعطيه فيك وزيرا قويا للمالية لا تلبس امام ضغوط زملائك الوزراء ولا امام ضغوط الناس. قلت له وما الذي دفعك الى تغيير رأيك في وما هي القصة يا باشا؟ أجابني كيف تسمح لشخص شيوعي مثل حسن عبد الرحمن - وزير الشؤون الاجتماعية وقتئذ - ان يعلب عليك ويعبث بوضع الدولة المالي هذا العبث المشين ويلعب بالميزانية العامة والميزانيات الملحقه بها - على حد قوله باللغة العامية العراقية «شاطي باطي». أي يقلبها رأسا على عقب. قلت له وماذا عمل حسن عبد الرحمن يا باشا؟ قال سمعت انه سيصدر او اصدر تعديلا لنظام الحد الأدنى للاجور (وهو النظام رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٣) يرفع بموجبه الحد الأدنى لاجرة العامل الماهر الذي بلغ ١٦ سنة من العمر فاكثر الى ٢٥٠ فلسا ويرفع الحد الأدنى لاجرة العامل المراهق الذي يتراوح عمره بين الثانية عشرة وتمام الخامسة عشرة الى ١٨٠ فلسا يوميا. قلت له الآن فهمت ماذا تقصد؟ وكان مجلس الوزراء قد صادق فعلا على لائحة نظام الحد الأدنى للاجور العمال في ١٤/١٢/١٩٥٣.

ثم قلت له أود ان اجيبك يا باشا أولا - ان السيد حسن عبد الرحمن بالتأكيد ليس شيوعيا وانه من خيرة الرجال الذين تشرفت بمزاملتهم والتعاون معهم ويا ليت لدينا عدد كبير منهم اذن لكان وضع الدولة العراقية غير ما هو عليه الآن. ثانيا - من قال لك يا باشا ان الرجل اقدم على هذا الاجراء بدون ان يخبرني به واؤكد لك يا باشا اني بالاضافة الى موافقتي التامة على اجرائه فاني قد شجعتة على الاقدام على هذه الخطوة المتواضعة جدا. وكم كنت اتمنى ان يكون الحد الأدنى لأجر العامل ليس ٢٥٠ فلسا بل ٣٠٠ فلسا

(في ذلك الوقت اي سنة ١٩٥٣) ولكن ذلك لم يتسن لي . ولائذ ما أقوله اود ان اربك التقرير الذي وجهه الي - بء على طلبي - المستر هول الحبير في شؤون العمال والضمان الاجتماعي والمؤرخ في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٥٣ . ومنه يتبين لك ان نثني كانت منصرفة الى جعل الحد الادنى من الاحور اليومية للعمال ٣٠٠ لى / فلساً في بغداد والموصل والبصرة وكر كوك . فأرحوا الفصل بطلالته . وناولته إياه وبعد أن تصفحه بسرعة بان عليه انه تأثر بما قرأ ثم قلت له من هذا التقرير يتبين لفخامتكم درجة البؤس الذي كانت تعاني منه الطبقة العاملة . وأضفت قائلاً لقد قلت للخبير ان تقريره جاء متحفظاً أكثر من اللازم وان تخوفاته على المشاريع الصناعية من ان تصاب بضرر فيما لو قفنا الحد الأدنى ب ٣٠٠ فلس لا محل لها بتاتاً ، وانها جاءت في صالح أصحاب العامل ، بل منحازة إليهم .

ثم أضفت قائلاً كما ترى ان رفع الحد الأدنى لأجور عمال السكك الحديدية ومديرية الميناء الى ٢٨٠ فلساً كان قد تحقق في ٢ مائس ١٩٥٣ اي قبل تأليف هذه الوزارة . ومع ذلك فان وزارة الشؤون الاجتماعية لم تجعل الحد الأدنى لأجور العمال ٣٠٠ فلس بل جعلته ٢٥٠ فلساً . وأرى ان فخامتكم تعترض حتى على هذا الاجراء المتواضع جداً والواطىء جداً . كيف يمكن لعامل ان يؤمن مستوى من العيش مهما كان واطئاً لنفسه ولعائلته ب ٢٥٠ فلساً يومياً . وكنت انتظر من فخامتكم ان تعترض على هذا الحد الأدنى لانه واطىء جداً وتطالب برفعه الى مستوى اعلى يؤمن معيشة مقبولة . واود ان اصار حركياً باشا ان موازنة الميزانية العامة والميزانيات الملحقه بها على اساس هذا المستوى الواطىء جداً من الاجور ، وعلى اساس بؤس اليد العاملة وتجويعها هي وعوائلها هي سياسة خاطئة وخطرة جداً . وان رأيي اننا يجب ان نسير على مبدأ ان الميزانية العامة والميزانيات الملحقه بها . وكذلك جميع الصناعات الحكومية والاهلية يجب الزامها بتأمين مستوى محترم من المعيشة للعاملين فيها لان رخاء كل صناعة ونجاحها بتحقيق ارباح معقولة يجب ان لا يتم على اساس بؤس وجوع الطبقات العاملة ، والصناعة التي لا تتمكن ان تؤمن مستوى محترماً من الاجور لعمالها يجب ان لا تؤسس ولا تستمر في الوجود . كما ان موازنة الميزانية العامة والميزانيات الملحقه بها يجب

ان لا يتحقق على اساس بؤس العاملين في خدمة الدولة .

السيرة

ثم قلت له لقد استدعيت ممثل شركات النفط العاملة في العراق ^{السيرة} ~~السيرة~~ هربرت تود (Sir Herbert Todd) الى مكنتي هنا في وزارة المالية وقلت له لماذا هذا التلكؤ من جانب شركات النفط في رفع مستوى اجور العمال؟ هل تتناسب هذه الاجور الواطئة مع الارباح التي تحققونها؟ هل تعرف يا باشا ماذا اجابني؟ ~~قال لي كلما كان~~ ~~الاجور~~ بعض الخدمات ~~وكننا نراجع الحكومة لمعرفة موقفها~~ - كانت الحكومة العراقية بالذات - ~~ونحن~~ - تقول لنا تريثوا في رفع مستوى الاجور لان رفع مستواها من قبل شركات النفط سيدفع العمال الذين هم في خدمة الحكومة والصناعات الحكومية والاهلية الى المطالبة برفع اجورهم وميزانية الدولة، وكذلك ميزانيات الدوائر التابعة لها وكذلك الصناعات الحكومية والاهلية لا تتحمل هذه الزيادات في الاجور التي سيطلب بها العمال. ثم اضاف السر هربرت تود قائلا ماذا نعمل اذا كانت الحكومة هي التي تطلب منا التريث في رفع اجور العمال وتأمين الخدمات التي يطالبون بها، الامر الذي اثار استغرابي ودهشتي والي وكدت لا اصدق ما يقوله لان هذا عمل معيب لا تقبل به حكومة تحترم نفسها. وسواء كان ما قاله السر هربرت تود صحيحا او غير صحيح فاني اعتقد ان نوري السعيد ما كان ليفاجأني بهذا الحماس ضد هذا الاجراء المتواضع لو لم يكن مدفوعا بشكايات تقدم بها اليه بعض اصحاب المصانع. وتحمس نوري السعيد ضد هذا الاجراء المتواضع جدا جدا - كما قلت - انما يدل على مبلغ تخلفه عن ادراك التيارات الجديدة التي كانت تعتمل في نفوس الناس، وعن ادراك التطور الاجتماعي والفكري العالمي وايضا عن ادراك عمق النقمة لدى العمال ومدى وعيهم وتحسهم بالبؤس والشقاء والمستوى الواطيء من العيش الذي كانوا يعيشونه.

اني اعتقد ان احوج ما كان يحتاج اليه نوري السعيد هو اناس لا يجارونه في آرائه ويزينون له اندفاعاته وانما يقفون بحزم وجرأة وصراحة ضد هذه الآراء وهذه الاندفاعات، اناس ينطبق عليهم المثل القائل صديقك من صدقك لا من صدقك. وابتعاد مثل هؤلاء الرجال عن نوري السعيد وعن رجال السلطة هو الذي ادى الى ثورة ١٩٥٨.

مؤتمر الخريجين الدائم

ان الحرب العربية الاسرائيلية التي جرت في ١٩٤٨ قد كانت حربا بين طرفين غير متكافئين - طرف عربي تميز، من جهة، بامكاناته الشريفة والمادية الهائلة، ولكنها امكانات كامنة غير مستغلة، كما تميّز من جهة اخرى بالضعف والفضي بسبب تخلفه وتمزقه السياسي، وبين طرف صهيوني تميّز بتطوره التكنولوجي ووعيه لأهدافه وتنظيمه السياسي المحكم الذي تمكن من توحيد القوى اليهودية المنتشرة في سائر انحاء العالم وحشدها وزجها في هذا الصراع الرهيب مع الامة العربية. وقد رفعت هذه الجبهة الصهيونية القناع عن اهدافها وخططها ونياتها وهما تأسيس امبراطورية صهيونية على انقاض امتنا العربية. وقد تأكد لجميع المثقفين العرب ان المصير المظلم الذي ينتظر هذه الامة في هذا الصراع الرهيب لا يمكن أن ينقذها منه إلاّ تغييرات جذرية في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقضي على العلتين الأساسيتين في تدهور اوضاعها وهما علة التخلف وعلة التشتت السياسي.

في سنة ١٩٥٤ جاء الى بغداد السيد اميل البستاني وكان وقتئذ رئيسا لنادي خريجي الجامعة الاميريكية في بيروت واتصل بي، باعتباره زميلا لي في الدراسة في الجامعة الاميريكية في بيروت ورفيقي في الصف، وقال لي ألا ترى انه من العيب على المثقفين العرب أن يقفوا موقف المتفرج من هذا التدهور في أوضاع الأمة العربية، وهذا التخبط في معالجة مشاكلها، ألا ترى

انه ان الأوان لأن ساهم المنعمون في تحت هذه الأوصاف المتعددة وفي فتح
الحلول الناجمة لمشاكلها؟ أحسنه اني أؤيدك تماماً في ما تريد وفي
منعقد أن أنعاون وأساهم بأقصى ما في وسعي في هذا الشأن
ثم قال ان جماعة من خريجي الجامعة الأميركية في بيروت قد عقدوا لئسمة على
عقد مؤتمر بضم خريجي الجامعة الأميركية لبحث قضايا العالم العربي ومساعدته
ومشاكله، على ان يعقد هذا المؤتمر بعد ذلك مؤتمر سنويته مسائلته هذه
خريجي الجامعات الاخرى من العرب. وان لجنة تحضيرية ستألف لتسهيدها
المؤتمر.

وهكذا تم عقد المؤتمر الذي اشتركت فيه في قصر المونيسكو في بيروت في
٢٣ - ٢٥ حزيران ١٩٥٤

وفي جلسة افتتاح المؤتمر التي عقدت في الساعة العاشرة من صباح يوم
الاربعاء الواقع في ٢٣ حزيران ١٩٥٤ والتي افتتحها رئيس الجمهورية السيد
كامل شمعون بخطاب بليغ، القى عدد من الاعضاء خطاباً بهذه المناسبة وقد
القيت الخطاب القصير التالي:

«يسرني جدا ان ارى الشعور القومي يدفع الفئة المثقفة من العالم العربي
للاجتماع والمداولة والبحث في المشاكل التي تجابهنا في الوقت الحاضر بحثاً علمياً
جدياً بغية التوصل الى حلول ايجابية صحيحة لها. والواقع كان بقاء الفئة
المثقفة في معزل عن البحث في هذه المشاكل امراً مثيراً للاستغراب والتساؤل.
كيف يجوز لهذه الفئة ان تبقى متفرجة وهي ترى العالم العربي يتخبط في
مشاكله العويصة المتراكمة والمتعاطمة يوماً بعد يوم ولا تتقدم لمعاونته ببحث
هذه المشاكل وتحليلها تحليلاً صحيحاً ووضع حلول ايجابية لها. انني اتمنى لهذا
المؤتمر كل نجاح لكي تثبت ان في امكان هذا الجيل الصاعد من المثقفين
العرب ان يكونوا اكبر من هذه المشاكل التي تجابههم لا اصغر منها. لقد برهنت
الحوادث - مع عظيم الاسف - على اننا - اقصد الجيل الحاضر من
العرب - كنا اصغر من المشاكل التي جابتنا. ارجو اننعكس الآلة
ونحاول - مسلحين بالعلم الحديث - ان نبرهن على اننا اكبر من المشاكل التي

حاجتهما ونحايتهما ولا نجتمع ذلك إلا بالعمل الجاد المحقق القائم على العلم الحديث أن مسائل العالم العربي مستحقة تدوينة ولكن إمكاناته الضعيفة كيف سعلت على هذه المسائل وكيف نجتمع هذه الإمكانيات " هذه سالة المؤتمر الذي ساهم فيه الآن. ولكن بعد أن تعرف كيف سعى الأمر مموطاً بارادتنا - الإرادة الجديدة التي تدفعها روح مثالبه مصححة وتعالجها - أصبح بالاهداف العليا التي نعتو لنحقيقها

وفي الحام انقدم بالشكر الخربل لجمعية خريجي الجامعة الامم المتحدة في بيروت لتهئة هذا الاجتماع الذي ارجو ان يكون فيه ومتميزاً

ثم عقد المؤتمر ثلاث جلسات افر في الاولى منها النظام الاساسي والنظام الداخلي للمؤتمر. ثم انتخب رئيساً له هو السيد عادل عسيران. كما انتخب ثلاثة نواب للرئيس هم السادة: عبد الكريم الارزى ورشاد جبرى وعمره طوس. ثم انتخب السيد اميل الستاني اميناً عاماً للمؤتمر. وبرهان الدجاني مقررراً له. ثم انتخب اعضاء اللجان الثلاث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ثم في جلسة عامة ثانية القيت خطب توجيهية سياسية واقتصادية واجتماعية. وجرى مناقشة طويلة حولها. ثم باشرت اللجان اعمالها طيلة اليوم الثاني وصباحة اليوم الثالث وخرجت كل منها بمقررات عرضت على المؤتمر في جلسته الختامية التي انعقدت بعد ظهر يوم الجمعة ٢٥ حزيران. وبعد مناقشات وتعديلات وافق المؤتمر على مقررات اللجان الثلاث وانفض عقده.

وقد رأيت ان اقتبس من التقرير الذي وضعه السكرتير التنفيذي للمؤتمر السيد جبران شامية الفقرات التالية من وصفه لاعمال المؤتمر:

«عندما قررت جمعية خريجي الجامعة الامريكية في بيروت دعوة المتخرجين الى مؤتمر عام لبحث القضايا العربية طاف رئيسها السيد اميل البستاني مختلف البلاد العربية شارحاً لنوادي خريجي الجامعة الامريكية فيها هدف الدعوة المستمدة من الواقع العربي.

فالبلاد العربية تمر في فترة حرجة جداً داخليا ودوليا وحكامها يتخبطون فيما بينهم وفي علاقاتهم بالدول الاخرى وسياساتهم لا ترتكز على اساس علمي

مدروس ولا تسير بنسب واستمرار الى هدف معين

كما ان الرأي العام العربي نسطر عليه اللبلة والفلق وليس من فاديه في اقطارهم المختلفة تضامن او تفاهم. وهو سير على العالء واء من جعلوا السياسة اداة مزاوذة في السلبية والتطرف قلنا للجهل واستحذاء للسعنة الرخيصة. فكثيرون منهم يجاهرون بما لا يؤمنون ويعلنون ما لا يصمرون اد تعوزهم الجرأة لقول الحق امام تيار الفوغاء.

ومن هذا كله نشأت الجرأة الى قيام جماعة تدرس القضايا العربية على نحو علمي ومنطقي وتتوصل الى نتائج تصلح ان تكون اساساً للسياسة العربية وللتوجيه الشعبي.

ولما كانت الثقافة الجامعية تؤمن بأن النتائج الصحيحة تتولد من مناقشة النظريات المختلفة والمتباينة في جو حر طليق فان الدعوة للمؤتمر توجهت لخريجي الجامعة الامريكية دون تمييز او انتقاء لقاء دفع رسم لمصاريف المؤتمر يقدر عليه الجميع.

اجتمعت اولا لجنة تحضيرية في مقر نادي الخريجين من ٢١ - ٢٣ ايار ١٩٥٤ انتخب اعضاءها فروع المتخرجين في مختلف المدن العربية فوضعت جدول ابجاث في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقررت الدعوة لمؤتمر عام في ٢٣ حزيران ١٩٥٤ والفت لجنة تنظيمية تشرف على التحضير للمؤتمر.

فاجتمع في بيروت بهيأة مؤتمر عام من ٢٣ - ٢٥ حزيران ١٩٥٤ زهاء مائتين وسبعين خريجا من السودان ومصر وسورية ولبنان وفلسطين والاردن والعراق والكويت والسعودية. وكان من اعضاء المؤتمر من يحتلون مراكز سياسية وادارية هامة في اقطارهم، ومن يمثلون شعوبهم في المجالس النيابية، ومن ينتسبون الى احزاب سياسية محلية متخاصمة، وآخرون بعيدون عن السياسة وعن الاحزاب. وكان منهم من تخرج سنة ١٩١٠ ومنهم من تخرج سنة ١٩٥٣.

ثم قال

« مما يدعو الى الامحاح فيه هي على صحة المقاد التي دفعت الى عقد المؤتمر ان المؤتمرون حرجوا بقرارات علمية في عدد مواضيع هامة احدها باكثرية كبرى وهذا افضل دليل وبرهان على ان بين المنعقدات العربية انسجاما في التفكير واتقافا في الآراء يعدد المسائل العربية العامة للرئيسة ، مع اختلافهم في السياسات المحلية ولعل اكثر فصل لمؤتمر حرجي الجامعة الامريكية به طبع هذه الناحية جليا فبعت املا حديدا في نفوس المنعقدين وقد قادوا بسططون من التدهور العربي المستمر .

قرر المؤتمر ان يكون دائما يجتمع دوريا كل سنة وان ينسحب للبحرطين من الجامعة الامريكية ومن غيرها من الجامعات الاشتراكية في الدورات المقبلة ليستفيد من نشاطهم وعلمهم ولتنتشر فكرة المؤتمر بين اوسع مجموعة من المثقفين .

مما يساعد على نجاح فكرة المؤتمر انه ليس حزبا سياسيا ولا يتبنى رأيا مسبقا في موضوع من المواضيع الا ما تبحثه اللجان وتدرسه ويقره المؤتمر . وينفذ المؤتمر قراراته بالمساعي التي يبذلها مع الحكومات العربية وبالالتزام الادبي على اعضائه ان يحققوا في مجالاتهم المختلفة القرارات التي اتخذت والمؤتمر بالدرجة الاولى اداة دراسة وبحث وتكوين رأي عام متنور في القضايا العربية . لهذا سهل على المنتمين الى احزاب سياسية ومنظمات وجمعيات تختلف في المسائل المحلية ان يلتقوا في المؤتمر على القضايا العربية العامة لان المؤتمر لا يتدخل في السياسة المحلية لاي بلد عربي . »

وقد يكون من المناسب ان اقتبس بعض المقررات المهمة التي اتخذها المؤتمر في وقته وذلك على سبيل التذكير والمقارنة مع التطورات التي تعاقبت على العالم العربي منذئذ .

ومن اهم القرارات السياسية التي اتخذها المؤتمر بناء على اقتراح اللجنة السياسية التي كان يرأسها السيد صائب سلام القرار الخاص بالاتحاد العربي :

في الاتحاد العربي

« ان مؤتمر المخرجين الدائم لمصاها الوطن العربي ، يمسها منه ان اتحاد العرب واجب قومي ، وادراكا منه للضرورات المحيطة التي تفرض عليها الاتحاد وذلك حفاظاً على وجودهم المهدد باخطار عديدة ، فواها وادبرها الخطر الصهيوني والتشتت العربي ، ولما كان في طبيعة الاسباب التي توحي ختم هذا الواجب الغموض الذي يكتنف الاتحاد المنشود ولا سيما شكله الدستوري واحكامه .

يقرر :

ان تؤلف الهيئة الدائمة للمؤتمر لجنة خاصة مهمتها وضع مشروع دستور مفصل كامل لدولة اتحادية يبحثه المؤتمرون ويقرونه في دورة المؤتمر المنفصلة ويعرضونه على الرأي العام ويحثون الدول العربية على الاخذ به وتخفيفه ، على ان لا يكون تفاوت الاوضاع والامكانات بين بعض الدول العربية سببا في اعاقه تحقيق الدولة الاتحادية ضمن الدستور المنشود فتتألف الدولة العتيدة باقرب وقت من الدول المستعدة لذلك .

ولقد كلفت الهيئة الدائمة للمؤتمر لجنة مؤلفة من الدكتور ادمون رباط وآخرين (لا اذكر اسماءهم بعد هذه المدة الطويلة) للقيام بهذه المهمة . واعتقد . ولست متأكدا . ان اللجنة المذكورة اعدت مسودة الدستور الاتحادي المطلوب . وانا من جانبي ايضا اعدت مسودة دستور اتحادي فدرالي . وكانت نيتي ان اقارنها بمسودة الدستور الذي وضعته اللجنة الآنفه الذكر . وكما انا متألم ان المؤتمر في اجتماعه الثاني الذي انعقد في القدس العربية في سنة ١٩٥٥ لم يتمكن للاسباب التي شرحتها من اقرار هذا المشروع ، الذي كان سيكون نموذجا مدروسا لمن يريد الاقتباس منه او الاسترشاد به . ولو كان اقر مثل هذا الدستور في وقته لربما كان استفاد منه الذين كونوا الجمهورية العربية المتحدة في سنة ١٩٥٨ ولما كان حصل الارتجال الذي حصل في تكون تلك الوحدة . كذلك اقر المؤتمر بعض الاجراءات التمهيدية في سبيل تحقيق الاتحاد العربي كما عرضتها اللجنة السياسية الآنفه الذكر .

وهذه الاجراءات كما يلي :

في سبل محصو الاتحاد العربي

محصما لعكره الاتحاد العربي الذي أجمع عليه المؤتمر . ورعة في ان تتخذ الدول العربية خطوات انخابية وعملية في سبل نموت الاتحاد عملها وذلك في الفترة التي ستمضي حين انخار مشروع الدستور العتد للدولة الاتحادية وافراره من الجهات المختصة . فان المؤتمر يطلب من الحكومات العربية ما يأتي :

- ١- الغاء استعمال جوازات السفر لرعايا الدول العربية فيما بينها لسطع مواطن كل دولة عربية واللاجئون الفلسطينيون النسل خربة في اراضي الدول العربية الاخرى بتذكرة هوية .
- ٢- اباحة حرية التملك لرعايا الدول العربية في اراضي اية دولة عربية بالتساوي مع رعاياها .
- ٣- إباحة العمل لرعايا الدول العربية في جميع هذه الدول على أساس المساواة مع رعاياها .
- ٤- يستثنى من كل ما تقدم الرعايا اليهود .

وقد شاهدنا مصير هذه المقترحات من خلال ربع القرن الذي مضى على اقرارها في مؤتمر الخريجين والعوامل التي ادت الى ذلك . لقد سارت بعض الدول اشواطاً في تطبيق هذه الاجراءات ثم تراجعت عنها لاسباب معروفة .

وفيا يخص القضية الفلسطينية جاء في قرارات المؤتمر ما يلي :

في القضية الفلسطينية

« ان مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربي اعتباراً منه بأن قضية فلسطين ليست قضية مستقلة قائمة بذاتها بل هي جزء من الوطن يتوقف على تقرير مصيره كل بلد عربي . واعتباراً منه ان تبلور الحركة الصهيونية يشكل دولة تقوم في قلب الوطن يوضح ان معركة الوطن العربي بأسره دخلت في طور خطير يتوقف عليه مصير هذا الوطن الذي يسكنه .

واعتباراً منه ان السبب الرئيسي الذي مكن قيام اسرائيل انما هو

النسب العربي ووهي الوعي الشعبي لحصصه المعركة وبعده ، المحصن الصحيح والتحرير الكافي لدى الدول العربية وصعظ السياسة الاحميه به انه للصهيونية لانها ، بصورة خاصة ، تريد المشكلة في اساس

بقرر

ان كسب المعركة واستعادة الحقوق السلبية يفنصان تخطيطا ساملا واصحا للعمل العربي في الحقول الاقتصادية والسياسية والعسكرية - تخطيطا عنيء القوى العربية كافة ويستغل جميع الامكانات المادية والبشرية .

وان كسب المعركة يقتضي تركيز هذا التخطيط على دولة اتحادية .

وان كسب المعركة يقتضي اخيرا جعل سياسة الدول العربية مسجمة مع التخطيط الشامل ومع مقتضيات التعبئة العربية .

ثم اتخذ المؤتمر بعض القرارات الاقتصادية التي لا حاجة لذكرها الآن .

ولكن من اهم القرارات التي اتخذها المؤتمر هي التي تخص موضوع حقوق الانسان في المجتمع العربي . فقد جاء من جملة القرارات الاجتماعية ما يلي :

في حقوق الانسان في المجتمع العربي

يقرر المؤتمر

١ - توصية الدول العربية باعتماد حق المواطن في حكم نفسه اساسا لانظمة الحكم .

٢ - توصية الدول العربية باشتراء قوانين سياسية واقتصادية واجتماعية تضمن حقوق الانسان والمواطن الطبيعية . ولا سيما حق الحياة وتفرعاته والحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - توصية الدول العربية بالتوقيع على معاهدة حقوق الانسان حتى تصبح الشرعية الدولية بمثابة قانون داخلي ملزم للمواطنين والحكومات .

٤ - توصية الدول العربية باشتراء موثيق للحريات العامة . ولا سيما حرية التفكير والاعتقاد والديانة . وحرية الرأي والتعبير . وحرية الاجتماع

على ان نحل هذه الموانع محل الموانع المسافرة مع شرعة حقوق الانسان والمواطن

لقد تطورت الأوضاع في العالم العربي في هذا الحمل - حمل حقوق الانسان - تطوراً مهماً. لقد حصلت في هذا الحمل انتكاسات محزنة مخفة. ففي كثير من الأقطار العربية قضي على الحريات الديمقراطية، أو ما كان موجوداً منها، وقضي على حرمة القانون، وحمايته للمواطن، وحلت محلها. انظمة حاكمة مناقضة تماماً لما تقتضيه شرعة حقوق الانسان.

وهناك في القرارات الاجتماعية فترات كثيرة مهمة تخص الغاء الطائفية وغير ذلك مما لا يتسع المجال لذكره.

مؤتمر الخريجين الثاني في سنة ١٩٥٥ الذي انعقد في القدس الشريف

تقرر عقد المؤتمر الثاني في صيف ١٩٥٥ في القدس العربية. وقد قررت ان اشترك فيه على الرغم من الحاج الحكومة العراقية التي كان يرأسها وقتئذ نوري السعيد بأن لا نشترك فيه. لقد كانت الحرب الاعلامية بين الحكومتين العراقية والمصرية على اشدها. وكنت وقتئذ عضواً في مجلس النواب، وقلت لنفسي ما لنا وهذه الحرب الاعلامية بين الحكومتين. نحن ذاهبون كمواطنين عراقيين ومثقفين جامعيين الى مؤتمر لا علاقة له بالحكومات ويضم نخبة من مثقفي العالم العربي نريد التعاون معهم بغية مناقشة قضايا الامة العربية ومشاكلها واولاها مناقشة علمية حيادية توصلنا لحل ناجعة لها ولا يمثل كل واحد منا إلا بشخصه كما لا يمثل كل واحد منهم الا شخصه وان كان في ما يديه من آراء واجتهادات قد يعبر عما يجول في أفكار الكثيرين من أبناء بلده.

وطرت الى عمان ومنها طرت الى القدس. وقد اشترك عن العراق بالإضافة لي السيد عبد الغني الدلي والدكتور عبد المجيد عباس والسيد سلمان الصفواني

والسدا فائق السامرائى وصديق ششلى وبرلمانى فدى اماسادور . الذى نزل منه عدد من الوفود . واندكر جدا المناقشة الحادة الى حرب بن ناصر الشاشى من جهة وفائق السامرائى وصديق ششلى من جهة اخرى . وكان ناصر الشاشى يدافع عن نوري السعد وسياسته وفائق السامرائى وصديق ششلى يهاجمان نوري السعد وسياسته . وكان هراع الهالى موحودا فى تلك الامسة فى الفندق . وكان يومئذ وزيرا للداخلية فى الحكومة الاردنية وكانت المناقشة الحادة تحرى امامه . وقال لهم ارجو ان تنتهوا من هذه المشادة بينكم وليذهب كل منكم الى غرفته والا اصدرت امرى باعتقالكم . وقالها بالطبع مازحا . وانتهت المناقشة بينهم .

وفى اليوم التالى جاءت طائرة مصرية تقل ما كان فى الحقيقة وفدا مصريةا من خريجي الجامعات المصرية وغيرها وكان عددهم يزيد على المائة عضو وكان على رأسهم احمد حسن الباقورى وزير الاوقاف المصرية يومئذ . وقد جاء اولئك المشتركون المصريون على نفقة الحكومة المصرية . اى كان فى واقع الامر وفدا حكوميا بكل معنى الكلمة . يأتمر بأوامر الحكومة المصرية . ويمثل سياستها . ووجهة نظرها . ويسير وفق تعليماتها . ويتصرف وفق ايحاءاتها . بينما كان المشتركون . فى المؤتمر من بقية الاقطار العربية افرادا جاؤا على نفقتهم الخاصة ولا يمثل كل واحد منهم الا شخصه . ولم يكن لاي واحد منهم علاقة بحكومته . ولم يراجعها للحصول على موافقتها قبل ان يقرر الاشتراك فى المؤتمر . وقد اشترك البعض منهم خلافا لرغبة حكومته ومنهم . على سبيل المثال . المشتركون العراقيون الذين اشتركوا فى المؤتمر ضد رغبة حكومتهم . ذلك ان المفروض فى هؤلاء المثقفين ان يشتركوا فى اجاث ومناقشات علمية فى جو حر هادىء تسوده الروح العلمية البحتة بعيداً عن السياسات الحكومية وتشنجاتها وصراعاتها . واذا بالوفد المصري . وهو وفد حكومي بكل معنى الكلمة يفاجىء المؤتمر وينزل عليه كالسيل يجرف فى طريقه كل ما عداه .

وافتح المؤتمر الملك حسين فى احدى قاعات دور السينما فى القدس العربية بكلمة ترحيبية بليغة . ثم جرت انتخابات ديوان الرئاسة ورأينا احمد سعيد

المدع المصري المعروف بصف امام جمهرة المشتركين المصريين - او بالاصح الوفد المصري - معطى الاشارة اليهم ورأساهم كيف يدلون باصواتهم كوفد واحد . وفي تعلقات وارشادات تصدر اليهم وادا بالمشة ان المصري ينصرف كما ينصرف المحدث وفي الاوامر التي تصدر اليه من امرة الصابط العسكري . ورأسا ان الجو العلمي الذي جئنا . اعتمادا عليه . اصبح مفعودا . وان الوضع قد تغير من الاساس . وان الحرية الفكرية والروح العلمية التي ينبغي ان تسود المناقشات . أصبحت معدومة . وان المؤتمر اصبح مؤتمرا سياسيا . تسوده الروح الفوغائية . وتلاشى الهدف من وجوده . وبعد ان انتهت عملية انتخابات مكتب الرئاسة - والتي لم نشارك فيها - . وتم انتخاب السيد فؤاد جلال رئيساً للمؤتمر والسيد جلال السيد وفائق السامرائي وشخص ثالث لا أتذكره نواباً للرئيس والدكتور احمد عثمان اميناً عاماً للمؤتمر . آثرنا انا والسيد عبد الغني الدلي والدكتور عبد المجيد عباس وسلمان الصفواني الانسحاب من المؤتمر . وقدمنا مذكرة الانسحاب بعد ان وقعناها إلى الرئيس الجديد للمؤتمر .

وفي وليمة الغداء التي اقامها الملك حسين في فندق الامباسادور . والتي دعا اليها عددا من المشتركين في المؤتمر . ومنهم احمد حسن الباقوري . والسيد عادل عسيران . واميل البستاني . وغيرهم . وكنت من بين المدعوين . عاتبني السيد احمد حسن الباقوري على مائدة الغداء وامام الملك حسين على انسحابي مع عدد من المشتركين العراقيين . من المؤتمر . وتساءل لماذا كان هذا الانسحاب ؟ فأجبته ان الاسباب موضحة في المذكرة التي قدمناها . ثم قلت له بصراحة ان طبيعة المؤتمر قد تغيرت من الاساس باشتراك الحكومة المصرية فيه كحكومة . وان الجو العلمي والمناقشة الحرة بين مثقفين جامعيين مستقلين - وهو السبب الموجب (Raison d'être) لوجود المؤتمر قد تلاشى . ولذلك اصبح استمرارنا في الاشتراك فيه عديم الجدوى وضربا من العبث . واضفت قائلا . اني قد اشركت في المؤتمر على حسابي الخاص وخلافا لرغبة الحكومة العراقية . بل وعلى الرغم من معارضتها . واني لا امثل الا شخصي . وكذلك بقية المشتركين العراقيين الذين اشتركوا في المؤتمر خلافا لرغبة حكومتهم . وكل واحد منهم لا يمثل الا

شخصه . وهكذا بقية المشتركين من الاقطار العربية الاخرى .

وهكذا قضي على الهدف الذي تأسس المؤتمر من اجله وماتت الفكرة في مهدها . ولم يجتمع المؤتمر بعد ذلك .

وبعد انسحابنا من المؤتمر رجونا السيد هزاع المجالي وزير الداخلية وقتئذ في حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ان يرتب لنا سفرة نشاهد فيها الخطوط الامامية فاستجاب الرجل . متكرماً ، لرجائنا . وهياً لنا السفرة وجاءت سيارات تعود للجيش الاردني وفيها بعض ضباط الجيش فأقلتنا الى الخطوط الامامية وشاهدنا خاصة موضع حصن اللطرون حيث جرت معركة شديدة لم ينجح اليهود في الاستيلاء على الموقع بالرغم من خسائرهم الفادحة . وبعد ان شاهدنا الخطوط الامامية باجمعها تقريباً . وقضينا قرابة نهار كامل . قفلنا راجعين . والهموم تأكل قلوبنا . من هول هذه الكارثة التي ألمت بأمتنا العربية .

وطرنا الى بيروت . وسجلنا في هذا الحادث انتصار الغوغائية على التفكير العلمي الرصين ، وصرنا ننظر الى المستقبل نظرة ملؤها التشاؤم .

وزارة نوري السعيد العراقية لسنة ١٩٥٨ وتعييني وزيراً للمالية فيها

لقد كان للوحدة التي تخفت بين مصر وسورية في اوائل سنة ١٩٥٨ نتائج
بعده الاثر في العراق. فقد بعثت وقتئذ في نفوس معظم الطبقة المنتهية
الواعية في العراق نشوة عارمة من الحماسة والاندفاع واحيت فيهم آمالا كانوا
يعتبرون تحقيقها حلماً من الاحلام. كما اثارت في نفوسهم سخطاً شديداً على الحكم
القائم آنئذ في العراق. لانه تسبب - في رأيهم - في عزل العراق عن الركب
العربي. وابعده عن حركة القومية العربية الوجدوية. كما انها - أي الوحدة
بين سورية ومصر - تسببت في موجة من الذعر والاضطراب. بلغت حد الهلع
في رجال الحكم القائم وقتئذ في العراق. وفي المساندين لذلك الحكم من الحلفاء
الغربيين. وبعض الدول المجاورة للعراق. والداخلية في حلف بغداد. بسبب ما
كان سينشأ عن هذه الوحدة من اخطار جسيمة ليس فقط على الكيان العراقي
القائم آنئذ. وعلى وضعه واتجاهاته السياسية. وكذلك على جميع المرتكزات
الغربية في المنطقة. بل ايضا على المملكة الاردنية الهاشمية. الامر الذي دفع
الحاكمين في القطرين المذكورين الى التقارب والقيام بمجهود جدي لتحقيق
مشروع وحدوي مقابل يدرأ عنها الاخطار المذكورة.

وهكذا بعث الملك حسين رئيس ديوانه سليمان طوقان الى بغداد لابلأغ

الملك فيصل ضرورة عقد اجتماع مستعمل يسهما للمداولة في توحيد الملكتين العراقية والاردنية الهاشمية. فاستجاب الملك فيصل الثاني لدعوة الملك حسين. وطار الى عمان في ١١ شباط سنة ١٩٥٨. يصحبه كل من توفيق السويدي. عضو مجلس الاعيان. وبرهان الدين باش اعيان. وزير الخارجية. والدكتور نديم الباجه جي. وزير المالية. وعبد الرسول الحالصي. وزير العدلية. والفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس اركان الجيش العراقي. وعبد الله بكر رئيس الديوان الملكي. ثم التحق بهم بعد ذلك الامير عبد الله ولي العهد. وبعد ان عقد الوفد العراقي عدة اجتماعات مع الجانب الاردني الذي كان برئاسة الملك حسين. اتفق الجانبان على تأسيس الاتحاد العربي من الملكتين العراقية والاردنية الهاشمية وصدر في ١٤ شباط سنة ١٩٥٨ بلاع مشترك حول الموضوع. وفيما يلي نص الاتفاق:

لما كانت الثورة العربية الكبرى. التي قادها المنقذ الاعظم الملك حسين بن علي، ايدانا ببزوء فجر جديد للامة العربية تمثلت بالتضحية والفداء في سبيل تحرير الوطن العربي الكبير وتوحيد شعوبه واقطاره. لاستعادة مكانة العرب بين أمم العالم. وللمساهمة في تقدم الحضارة الانسانية. ولما كانت تلك الثورة المباركة قد انبثقت عن ارادة العرب في الحرية والوحدة مستندة في ذلك الى ماضيها المجيد. وايمانها بنفسها ورسالتها القومية الخالدة. ولما كانت رسالة الثورة العربية التي قضى باعثها في سبيلها قد انتقلت الى الابداء والاحفاد. يتوارثونها جيل بعد جيل. ليبقى المشعل الذي يهدي امة العرب في سيرها نحو امانها المنشودة في الوحدة الشاملة المستكملة لجميع اسباب الحرية. والسيادة. والعزة، ولاستعادة الاجاد والمحافظة على التراث والمقدسات. والتطلع الى مستقبل مشرق في ظلال هذه الوحدة المباركة. فقد قررت الدولتان الهاشمتان انشاء اتحاد بينهما. يقوم على هذه الاهداف السامية. وتحقيقا لهذه الغايات والاماني القومية تم الاتفاق على ما يلي:

١ - ينشأ اتحاد عربي بين المملكة العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية. باسم (الاتحاد العربي) اعتبارا من يوم الجمعة ٢٤ رجب ١٣٧٧ هجرية. الموافق

ل ١٤ شاط ١٩٥٨ ملادية، ويكون هذا الاتحاد ممنوحاً للدول العربية التي ترغب في الانضمام إليه.

٢ - تحتفظ كل من الدولتين بنحوصها الدولة المستقلة. وسادها على اراضيها. ونظام الحكم القائم فيها.

٣ - تكون المعاهدات. والمواثيق. والانفاقات الدولة. التي سق ا ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد بسهما. مرعنا بالنسبة الى الدولة التي عفدتها. وغير ملزمة للدولة الاخرى. اما المعاهدات والمواثيق. والاتفاقيات الدولية التي ستعقد بعد قيام الاتحاد. والتي تدحل ضمن موضوعات الاتحاد فمن اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد.

٤ - اعتبارا من تاريخ الاعلان الرسمي لقيام الاتحاد. تنفيذ اجراءات الوحدة الكاملة بين دولتي الاتحاد في الامور الآتية:

- أ - وحدة السياسة الخارجية والتمثيل السياسي.
- ب - وحدة الجيش الاردني والعراقي (الجيش العربي).
- ج - ازالة الحواجز الجمركية بين الدولتين وتوحيد القوانين الجمركية.
- د - توحيد مناهج التعليم.
- هـ - يتفق الطرفان بأسرع وقت على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوحيد النقل. وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين.
- ٦ - عندما تقضي الضرورة ومصلحة الاتحاد توحيد أي أمر من الامور الاخرى غير الواردة في المادة الرابعة. تتخذ الاجراءات اللازمة بموجب دستور الاتحاد لادخال ذلك الامر ضمن اختصاص وسلطات حكومة الاتحاد.

٧ - يكون علم الثورة العربية علم الاتحاد وعلم لكل من الدولتين.

٨ - تتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي. وسلطة تنفيذية.

ب- ينتخب كل من مجلس الامة العراقي. والاردني. اعضاء المجلس التشريعي من بين اعضائها بعدد متساو لكل من الدولتين.

ج- تعيين اعضاء السلطة التنفيذية وفق احكام دسمة الاتحاد المؤقت
الامور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة الاتحاد

٩ - يكون ملك العراق رئيسا لحكومة الاتحاد. وفي حالة مناهة لأي
سبب يكون ملك الاردن رئيس حكومة الاتحاد. ويحتفظ كل من الملكين
بسلطاته الدستورية في مملكته. وعند انضمام دولة اخرى الى الاتحاد يعاد النظر
في وضع رئاسة الاتحاد حسب مقتضيات الامور.

١٠ - يكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة سنة شهر
في السنة. وفي عمان لسته اشهر اخرى.

١١- أ- تضع حكومة الاتحاد دستورا للاتحاد وفق الاسس المبينة في هذا
الاتفاق. ويعدل دستور كل من الدولتين الى المدى والحدود التي
تقتضيها احكام دستور الاتحاد.

ب- تتخذ التدابير والاجراءات اللازمة لاقامة حكومة الاتحاد. ووضع
دستورا للاتحاد خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر من تاريخ توقيع هذا
الاتفاق.

١٢ - يبرم هذا الاتفاق وفق الاصول الدستورية لكل من الدولتين.

صدر عن قصر بسمان العامر في عمان في يوم الجمعة. ٢٤ رجب الخير ١٣٧٧
هجريه الموافق ١٤ شباط ١٩٥٨ ميلادية.

ومن قراءة هذا الاتفاق يتبين لنا أنه وضع الخطوط الاساسية لدستور
الاتحاد العربي.

وبعد اعلان الاتفاق وجه كل من الملك فيصل والملك حسين كلمة الى
شعبيهما يزفان بها مشروع الاتحاد بين الدولتين كما ألقى رئيس وزراء العراق
السيد عبد الوهاب مرجان بهذه المناسبة كلمة جاء فيها ما يلي:

«... وكان العراق في طليعة من حمل راية الجهاد واشهر السلاح. حتى اذا
ما نال استقلاله. اقبل على جهاد اكبر وهو العمل على تحرير اخوانه لنيل
استقلالهم. ولم شملهم في اتحاد عربي عام.

فلم يتوان في مساعده اى بلد عربى احتاج الى عون معنوى أو مادى
لتحقيق هذه الغاية كل ذلك بوحى من رسالة النوره وبمعاذه المعفور له فحصلنا
العظيم .

ونعاضت الاحداث وتطورت الاوضاع . وحاء شرور الصهيونية العالمية
لنقم اسرائيل في قلب الامة العربية . فلسطين الشهيد . فهب العراق للسجده .
ونادى بالوحدة لتكون حصنا ميعا ضد نوايا اسرائيل التوسعية وللعمل على
تحرير الوطن السليب من عصابات الصهيونية . وظل العراق مفيما على عهده .
مرددا دعوته للاتحاد ملحا في طلب الاستجابة في كافة الظروف
والاحوال »

وتطويقا لأي رد فعل قد يصدر من المملكة العربية السعودية ضد مشروع
اتحاد الملكتين فقد اوفدت الحكومة العراقية في ٢٥ شباط ١٩٥٨ الى عمان
برهان الدين باش اعيان . وزير الخارجية العراقية . ومعه الدكتور عبد الله
الرمولوجي وزير الخارجية الاسبق ومن هناك اصطحبا معها وفدا اردنياً .
وتوجه الوفدان الى الرياض . وقد حملا رسالتين من الملك فيصل الثاني ومن
الملك حسين الى الملك سعود . لتطمينه حول المشروع . ولأطلاعه على الاسباب
وعلى الخطوات التي اتخذها في هذا الشأن . وقد بارك الملك سعود خطوتها .
ثم دعى مجلس النواب العراقي ومجلس الاعيان الى عقد جلسة مشتركة في
١٧ شباط سنة ١٩٥٨ للتصديق على لائحة قانون الاتفاق الآنف الذكر واليك
نص اللائحة مع اسبابها الموجبة :

« بالنظر لما بين المملكة العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية من الصلات
الوثيقة والجوار . ولما بينهما من وحدة الاماني والآمال . ورغبة في توحيد
الجهود . وتنسيق العمل الصحيح للتوصل الى الوحدة العربية المنشودة .
وتدعيمها للكيان العربي . فقد تحققت الرغبة بين الدولتين لعقد اتفاق بينهما
باسم - الاتحاد العربي - وقد اتخذت الاجراءات اللازمة لذلك فتم عقد
الاتفاق المرفق نسخة منه باللائحة » .

المادة الاولى : لجلالة الملك تصديق اتفاق الاتحاد العربي بين الملكتين

العراقية والاردنية الهاشمية المعقود في عمان بتاريخ ١٤ / ٢ / ١٩٥٨ .

المادة الثانية: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة: على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .

وبعد ان القى رئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان وبعض النواب والاعيان كلمات بالمناسبة صودق على اللائحة القانونية بالاجماع . وقد تم اجراء مماثل في المملكة الاردنية الهاشمية .

واتذكر جيدا اني كنت في زيارة لولي العهد عبد الاله في البلاط الملكي وبمه كنا نتباحث في بعض الشؤون العامة . ومن جملتها موضوع الوحدة السورية المصرية . اذ جاءه نداء هاتفي من عمان - واعتقد انه كان من توفيق السويدي - فنهضت لتوي لكي افسح المجال للامير لان يتكلم بحرية . فأشار علي بالجلوس ، وكان فحوى الحديث الهاتفي - كما فهمته ، ان حكومة عمان تشترط لتحقيق مشروع الاتحاد خروج الحكومة العراقية من حلف بغداد . لانه ، حسب وجهة نظرها ، لا يمكن تحقيق اتحاد بين دولتين . احدهما داخلية في حلف بغداد . والاخرى غير داخلية في حلف بغداد . فأجابه الامير عبد الاله ان هذا امر غير ممكن وانه لا يمكن التضحية بحلف بغداد الذي يشكل الضمان الرئيسي لكيان العراق . على حد قول الامير عبد الاله . في سبيل المشروع الاتحادي بين المملكة الاردنية الهاشمية والعراق . ويظهر ان توفيق السويدي كان قد حاول اقناع الحكومة الاردنية بعدم امكان خروج العراق من حلف بغداد ولكنه لم ينجح الامر الذي دعاه للاتصال هاتفيا بالامير عبد الاله الذي قرر لتود السفر الى عمان في ظهر ذلك اليوم . ثم التفت الامير عبد الاله الي قائلا : ان حلف بغداد هو الركن الاساسي لسياستنا الخارجية وهو مرتكزنا الرئيسي في صيانة كيان العراق وسلامته من الاخطار المحدقة به ولا يسعنا التضحية به بتاتا . وهكذا سافر الامير عبد الاله الى عمان ليشرف بالفعل على المفاوضات وقد توصل الطرفان الى حل وسط هو بقاء العراق في حلف بغداد وبقاء المملكة الهاشمية الاردنية خارج حلف بغداد كما اتفقا ايضا على استمرار التزام المملكة الهاشمية الاردنية باتفاقية الهدنة مع اسرائيل في حين بقي

العراق غير ملتزم بها . وبألف كان الاتحادى من الدولى يكون مسؤولا حصرا عن الشؤون والعلاقات الخارجية وعن شؤون الدفاع . والسافى واضح يدهى فى هذا الحى . فالحكومة الاتحادية التى كانت سالف بموجب دستور الاتحاد التى كانت سىارل لها الدولان العراقية والاردنية الهاشمية عن سادها فى الشؤون الخارجية والدفاع . كانت سىصبح فى داخل حلف بغداد وحارجه فى عين الوقت . داخل حلف بغداد فيما يخص المملكة العراقية . وخارجه فيما يخص المملكة الاردنية الهاشمية . وملتزمة باتفاقية الهدنة مع اسرائيل وغير ملتزمة بها فى أن واحد . ملتزمة بها فيما يخص المملكة الاردنية الهاشمية وغير ملتزمة بها فيما يخص المملكة العراقية . كيف يجوز ذلك ؟ فوزارة الخارجية لحكومة الاتحاد ستكون وزارة واحدة ووزارة الدفاع وزارة واحدة والجيش جيشا واحدا .

اعود الى الزيارة الآن ذكرها للامير عبد الله فى البلاط الملكى . لقد وجدته فى حالة اضطراب وذعر بالغ وكان التشاؤم يطغى على حديثه . فقال لي ان الوحدة التى تحققت بين مصر وسورية وحدة غير طبيعية . ولن تدوم . لاسباب عديدة اهمها السبب الجغرافى . وانها على كل حال تشكل تحديا خطيرا للعراق وتهديدا لكيانه . الامر الذى يوجب على العراقيين تناسي الخلافات والاحقاد فيما بينهم . وتحقيق التعاون المخلص بين جميع الفئات والافراد للوقوف صفا واحدا امام هذا التحدي السافر لوجود العراق . ثم بادرنى قائلا انك من الاشخاص الذين ينتظر منهم المعاونة فى هذه المحنة التى نمر فيها الآن . كما نتظر منك ان لا تمتنع عن الاشتراك فى الوزارة القادمة التى سىناط بها موضوع تحقيق الاتحاد مع الاردن . كما امتنعت عن الاشتراك فى الوزارة التى كان سىؤلها نوري السعيد فى سنة ١٩٤٦ والتي لم ينجح فى تأليفها وألفها بدلا منه توفيق السويدي . الامر الذى ادى الى التباعد بيني وبينك . اجبته لنترك الماضي ولنفكر فى المستقبل وانى ارى ان البحث فى الاشتراك فى الوزارة المقبلة سابق لاوانه فى الوقت الحاضر ولننتظر الى حين تأليف الوزارة ونرى من سىؤلها ومن سيشترك فيها . ولكنى كنت افضل فى قرارة نفسى ان ابقى بعيدا عن الاشتراك فى الوزارة الجديدة التى سىناط بها معالجة الوضع الخطير الذى هو نتيجة حتمية للسياسة التى اتبعت منذ سنة ١٩٥٤ لحد الآن والتي

كنت في حلالها بعدا عن الوزارة. وخرجت من مكتب لأمه عبد الله مهموما لاني كنت اعرف انه والملك فيصل سيكلماني بالاشترار في الوزارة الجديدة في حين كانت رغبتي هي الابتعاد عن الاشتراك فيها ما لمكني ذلك وان كنت طوال حياتي ادعو الى الاتحاد العراق مع المملكة الاردنية الهاشمية والى ان يأخذ العراق على عاتقه اليهود بالمسؤوليات العمومية بالطرق لما سمع به من امكانات مادية وبشرية. خاصة بعد ان تأسست دولة اسرائيل واصبحت خطرا شاخصا امامنا يهدد كيان الامة العربية ووجودها بالقضاء.

وأخيراً قررت السفر إلى أوروبا مع زوجتي وعينت موعداً للسفر ثم أجلته اسبوعاً ثم اسبوعاً ثانياً لأسباب اضطرارية تتعلق بأعمالي الخاصة وقبل أن ينتهي الاسبوع الثاني جاءني نداء هاتفني في مساء احد الايام من قصر رحاب. وهو مسكن الملك فيصل والامير عبد الله. يستدعيني لمواجهتهما. فقلت لزوجتي لقد سقط في ايدينا. وان هذا الاستدعاء هو من اجل تكليفي بالاشتراك في الوزارة الجديدة. فذهبت الى قصر رحاب واجتمعت بالملك فيصل والامير عبد الله اللذين اخبراني ان رئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان قد استقال، وان نوري السعيد هو المكلف بتأليف الوزارة الجديدة، وطلبا إلي الاشتراك فيها وزيراً للمالية. ثم قالوا اننا نعرف ما بينك وبين نوري السعيد من اختلاف في الرأي والاتجاهات السياسية، ولكن مهمة الوزارة الجديدة ستقتصر على تحقيق الاتحاد بين المملكتين العراقية والاردنية الهاشمية وعلى تشريع دستور هذا الاتحاد ليس الا. وما عدا ذلك تقوم الوزارة بتصرف الشؤون الروتينية. فاذا كنت موافقا على هذا الاتحاد. وهذا ما نعتقد. لاننا نعرف سابق تحمسك لهذا الاتحاد ومبلغ حرصك على كيان هذه الدولة. وقد صوت فعلا في مجلس النواب الى جانب تصديق اتفاقية الاتحاد العربي مع الحكومة الاردنية. فلا يبقى مانع يحول دون اشتراكك في الوزارة الجديدة. خاصة وان الامور المالية سيكون لها الشأن الاول في دستور الاتحاد. الامر الذي يستوجب وجودك في الوفد الوزاري العراقي الذي ستناط به مهمة وضع دستور الاتحاد بالاشتراك مع الوفد الوزاري الاردني. ثم قال لي الملك فيصل انه يعتبرني من الذين يعتمد عليهم في ساعة الشدة. ولذلك ابدى رغبة

شديده في ان التعاون معه في ساعة المحنة التي يمر فيها العراق، ولم تكن من شمتي النعاس عن تلبية نداء الواجب، وخاصة عندما يصدر النداء من الملك فيصل الذي كان يمثل الوداعة النعمة والاحلاص المتساوي. فاستجبت لرغسته ووافقت على التعاون معه، والاشتراك في الوزارة العتيدة.

وبعد حديث طويل نهض الامير عبد الاله لذهب الى دار نوري السعيد ليبلغه برغبة الملك فيصل بتكليفه بتأليف الوزارة الجديدة فاصطحبني معه وذهبنا معاً، وكان بمعيته حسب ما اذكر الدكتور فاضل الجمالي وكذلك رئيس الديوان الملكي عبد الله البكر. وكانت الساعة حوالي العاشرة او الحادية عشرة مساءً. فوجدنا نوري السعيد مرتدياً بجامته فنهض لبديل ملابسه غير ان الامير عبد الاله طلب اليه ان يبقى في بجامته. ثم قال لقد اتيتك في هذه الساعة المتأخرة رسولا من الملك لأبلغك رسالته بتكليفك بتأليف الوزارة الجديدة التي سيعهد اليها تنفيذ اتفاقية الاتحاد العربي. ووضع دستور له بالاشتراك مع وفد المملكة الاردنية الهاشمية. وتشريعه (اي الدستور) حسب ما يقضي به القانون الاساسي العراقي ومن ثم تنفيذه. فوافق نوري السعيد على النهوض بالمهمة. واستدعي توفيق السويدي. ثم عبد الوهاب مرجان. ثم احمد مختار بابان، وكان الدكتور فاضل الجمالي حاضرا ايضا وجرت مداولة امتدت حتى الساعة الواحدة صباحا حول مهمة الوزارة. وحول خطورة الوضع. وحول توزيع الحقائق الوزراية. غير ان عبد الوهاب مرجان اعتذر عن عدم الاشتراك في الوزارة الجديدة. وكان المفروض ان تعهد اليه وزارة العدلية قائلا انه تعبان. ثم ابدى تخوفه وتحذيره من الاقدام على اية اجراءات او مغامرات تمس سورية وانه لذلك يعتذر عن الاشتراك في الوزارة الجديدة. فنفي نوري السعيد امامنا ان تكون لديه اية نيات عدوانية على سورية ومع ذلك فان عبد الوهاب مرجان اصر على الاعتذار. والواقع ان معظم الذين اشتركوا في الوزارة وانا منهم بالتأكيد. ما كانوا ليشاركوا فيها، لو انهم كان قد خامرهم ادنى شك بوجود نيات عدوانية على سورية.

وفي اليوم التالي لذلك الاجتماع الليلي صدرت المراسيم بتأليف الوزارة التي اجتمعت في دار نوري السعيد الآنفة الذكر والواقعة على الشاطئ الأيمن لنهر دجلة

اي جانب الكرخ^(١). وكان اول عمل قامت به الوزارة الجديدة هو اصدارها قرارا بتأليف الوفد الذي كان سيتفاوض مع الوفد الاردني حول دسوس الاتحاد العربي.

وفي جلسة لمجلس النواب عقدت بعد عدة ايام من تشكيل الوزارة. ولم يكن لا رئيس الوزراء ولا نائبه موجودا. وقفت عند قراءة مراسيم تأليف الوزارة الجديدة وادليت بيان. بالنيابة عن الحكومة الجديدة. وقلت فيه ان مهمتها تقتصر على تحقيق مشروع الاتحاد العربي وتنفيذ الاتفاقية الخاصة به والمعنودة مع المملكة الهاشمية وتشريع دستور الاتحاد وتعديل القانون الاساسي العراقي تبعا لذلك. وما عدا ذلك فانها ستقوم بتصريف الامور الاعتيادية الروتينية.

وعلى الرغم من هذا التصريح رأيت ان احاول تحقيق بعض المشاريع الاصلحية ما امكن ذلك. وكان اول عمل قمت به هو التقدم بمشروع قانون منح رواتب تقاعدية للمستخدمين الدائمين في دوائر الدولة الحكومة وشبه الحكومية. وقد تحقق هذا المشروع وسن القانون - كما سيأتي بيانه - بالرغم من قصر عمر الوزارة.

(١) - في اليوم الثاني لتأليف الوزارة جاءني الى ديوان وزارة المالية الصديق الحميم الاسناد حسن عبدالرحمن قائلا ان الصداقة التي تربط بيني وبينك توجب علي أن ازورك وكم كنت اتمنى لو انك لم تشترك في هذه الوزارة التي لن يطول عمرها. واقول هذا كصديق محب لك.

مشروع قانون تسليف الفلاحين لتمكينهم من شراء الاراضي الزراعية التي يزرعونها

ثم وجهت كتابا سرىا بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٥ وبرقم س ١٦٦ الى رئيس الوزراء ارفقت به ثلاث لوائح قانونية اولها - لائحة قانون ديل قانون المصرف الزراعي التي كانت تهدف الى تطوير الملكية الزراعية تطويرا تدرجيا وبشكل سلمي وذلك بتمكين الفلاحين الحقيقيين من شراء الاراضي التي يسكنونها ويزرعونها (- بعد تصحيح صنفها - وبعد تقديرها تقديرا معفوولا من قبل الحكومة) بشرائها من الملك . والمالك الكبير خصوصا وبتسليفهم (اي الفلاحين) المبالغ اللازمة لهذا الشراء واسترجاعها منهم بأقساط طويلة الاجل وتمويل هذا المشروع اما من الميزانية العامة او من ميزانية مجلس الاعمار . ذلك انه يوجد كثير من المقاطعات ومساحات واسعة جدا من الاراضي الزراعية العامرة (عدا اراضي لواء المنتفك - محافظة ذي قار حاليا - التي تتميز بوضع خاص) تسود فيها حالة من التوتر والاستعصاء التام بين الفلاحين الساكنين فيها منذ سنين طويلة والذين اصبحت لهم - بمرور الزمان - حقوق سكنية مكتسبة تتعارض مع حقوق التصرف التي تنص عليها سندات الطابو . وبين حملة تلك السندات الذين لم يكونوا قادرين على التصرف في اراضيهم بسبب ممانعة الفلاحين اصحاب الحقوق السكنية . ولم يكن في مقدور حملة سندات الطابو بيع حقوقهم التصرفية في تلك الاراضي لان احدا لا يقدم على شرائها لوجود تلك العلة فيها ، وهي ان صاحب حق التصرف غير قادر على تنفيذ تصرفه في الارض حسب ما يرغب بسبب ممانعة الفلاحين . هذا في حين ان الفلاحين لم يكونوا قادرين على زرع الارض حسب مشيئتهم لان حق التصرف في الارض يعود لحملة سندات الطابو ولا هم قادرين على شرائها لانهم لا يملكون المبالغ اللازمة لذلك - وقد رأيت ان افضل حل لحالة الاستعصاء هذه هي شراء الحكومة - بواسطة المصرف الزراعي - للارض من اصحاب

حق التصرف، أي من حملة سندات الطابو، وذلك بدفع قيمتها لهم فعداً، على أن يكون السعر مقبولا معقولا، وبيعها للفلاحين الساكنين فيها بأقساط طويلة الاجل. وكان هذا المشروع غير مشاريع الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية وتصحيح الصنف التي سبق البحث فيها في محلات أخرى في هذه المذكرات. ويؤسفني أن أقول أن هذا المشروع لم يلق الاستجابة اللازمة، لا من رئيس الوزراء، ولا من بعض الوزراء، ولم يتحقق مع الأسف العظيم، وكان بالامكان تشريعه بمرسوم بمناسبة حل مجلس النواب لاجل تعديل الدستور - القانون الاساسي.

وثاني اللوائح كانت لائحة قانون تعديل اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة التي كانت تهدف الى تحقيق هدفين رئيسيين، اولهما ان لا تعطى الارض مجانا بل بثمن معقول مقسط الى اجل طويلة وبذلك نحول دون تهافت اناس لا دخل لهم في الزراعة على الحصول على الاراضي الاميرية، ما دامت تمنح مجانا. وثانيهما ان تعطى الارض للفلاح الحقيقي الذي ينصرف الى فلاحتها بنفسه، وبذلك نحول دون اعطائها الى المتقاعدين او الى الملاي، وغيرهم ممن لا يتمكنون من فلاحه الارض. وهذه اللائحة هي الاخرى لم تلق الاستجابة من رئيس الوزراء ولم تشرع. واللائحة الثالثة هي لائحة الغاء رسم الاستهلاك على التمور اما كلياً، واما، على الاقل، على التمور المستهلكة داخل العراق، وابقائها على التمور المصدرة وذلك بوضع رسم صادر جمركي عليها حين تصديرها. وهذه اللائحة ارتوى تأجيلها ايضاً.

تشريع قانون تخصيص رواتب تقاعدية للمستخدمين

كانت، ولا تزال لحد ما، الفروق الطبقيّة من الصفات البارزة في جهاز الحكومة العراقيّة، ذلك الجهاز الذي كان ولا يزال يحتوي على ثلاث طبقات متميزة هي طبقة الضباط، ثم طبقة الموظفين، ثم طبقة المستخدمين. وكانت، ولا تزال، الطبقة الاولى، أي طبقة الضباط، تتمتع بامتيازات وصيانات وضمانات خاصة بالاضافة الى المستوى العالي من المرتبات وخاصة المرتبات التقاعدية. وتأتي بعدها طبقة الموظفين المشمولين بمختلف قوانين الخدمة المدنية، والتعليمية، والهندسية، والطبية الى غير ذلك. بينما كانت الطبقة الثالثة، التي تشمل الفراشين، وسواق السيارات، والكناسين، وموزعي البريد، والمبلّغين، والحراس، والسعاة والموظفين الصحيين والمضمّدين الخ... محرومين من هذه الامتيازات والصيانات والضمانات فضلا عن المستوى الواطيء من المرتبات الذي لم يكن يكفي ليؤمن لها حتى الكفاف من العيش. وقد زادت قوانين الخدمة المدنية والعسكرية المختلفة التي صدرت بعد تدفق واردات النفط المرتبات الى مستويات محترمة، وزادت، نتيجة لذلك، الفروقات بين الطبقتين الاولى والثانية من جهة، والثالثة من جهة اخرى. ولكن الفرق الرئيسي بين الطبقتين الاولى والثانية من جهة والطبقة الثالثة من جهة اخرى كان في تمتع الطبقتين الاولى والثانية - أي طبقتا الضباط والموظفين - بالمرتبات التقاعدية المحترمة وحرمان الطبقة الثالثة من هذه المرتبات. فالمستخدم الذي لم يكن يكفي راتبه خلال مدة الخدمة لتأمين حتى الكفاف من العيش - كان محروما، اذا ما تقدم به السن واضطر الى اعتزال الخدمة، من أي مرتب تقاعدي يؤمن له العيش في خريف حياته. كان في الواقع يحير في أمره، في وقت اصبح فيه ضعيفا منهكا متعبا عاجزا عن العمل. وقد عدلت قوانين التقاعد العسكري والمدني مرات عديدة ولم يلتفت

الى هذه الناحية. وقد قلت مرة في مجلس النواب عند مناقشة لائحته قانون التعديل الرابع لقانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠: «ولكن الانصاف الذي يطالب به المتقاعدون يجب ان يشمل مجموعة كبيرة من خدام الدولة هم الآن ليسوا مشمولين بأي تقاعد وهم الطبقة الكبرى من المستخدمين الصغار كالفراشين وغيرهم ممن يقضون اعمارهم في خدمة الدولة، وبعدئذ - اي بعد انتهاء خدمتهم - يتركون للاقدار. فاذا كنا نطالب بالعدالة فاننا يجب ان نطالب بها للجميع. وفي الحقيقة يجب على الحكومة ان تفكر في ان يشمل مبدأ التقاعد هذا العدد الكبير من المستخدمين»^(١). وكانت آنئذ العلامة الفارقة الواقعية بين الموظف بين والمستخدم هي الراتب التقاعدي. فاذا كان الشخص يتمتع براتب تقاعدي اعتبر موظفا، واذا كان محروما منه اعتبر مستخدما. واتذكر جيدا فراشا في مجلس النواب، وقد تقدم به العمر، وانهكت جسمه السنون، ساقاه لا تكادان تحملانه، ويدها ترتجفان، ومع ذلك كان لا يزال فراشا مستمرا في الخدمة. وقد رجوته مرة ان يأتيني بكأس من الماء فجاء به ويدها ترتجفان، والماء يتساقط من الكأس. قلت له لماذا يا صاحبي لا تترك الخدمة وتستريح؟ اجابني، ساخرا، ومن اين اعيش؟ وانا لا املك من حطام الدنيا شيئا وليس لي دخل او مرتب مهما كان ضئيلا يؤمن لي لقمة من العيش في ايامي الاخيرة اسوة بالموظفين. وبعد مدة قصيرة توفي هذا الرجل وهو في الخدمة فراشا فتولى بعض الخيرين جمع تبرعات من النواب لعائلته. لقد آلمني امره ألما شديدا وقلت في نفسي اذا ما رجعت يوما، الى وزارة المالية فان اول شيء سأسعى الى تحقيقه هو تأمين رواتب تقاعدية لهذه الطبقة المحرومة.

وبهذه المناسبة لا بد ان انوه بموضوع الفراش الذي كان يقف في باب غرفة مستشار وزارة المعارف المستر ليونيل سميث (Lionel Smith) الانكليزي. لقد كان المستر سميث فيلسوفا ناسكا زاهدا في طبعه، متواضعا. وكثيرا ما كان يستدعي الفراش ليجلس الى مائدته ليشاركه في غدائه وكانت قد توطدت بينهما علاقة

(١)- محضر الجلسة الثالثة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٩ بـ.

الخميس الموافق ١٩٥٠/٤/٢٠

الى هذه الناحية. وقد قلت مرة في مجلس النواب عند مناقشة لائحة تعديل الرابع لقانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ - ولكن الانضمام الذي يطالب به المتقاعدون يجب ان يشمل مجموعة كبيرة من حداث الدولة هم الآن ليسوا مشمولين بأي تقاعد وهم الطبقة الكبرى من المستخدمين لصعاب كالفراشين وغيرهم ممن يقضون اعمارهم في خدمة الدولة. وبعدئذ - اي بعد انتهاء خدمتهم - يتركون للاقدار. فاذا كنا نطالب بالعدالة فاما حيث ان نطالب بها للجميع. وفي الحقيقة يجب على الحكومة ان تفكر في ان يشمل مبدأ التقاعد هذا العدد الكبير من المستخدمين^(١). وكانت أئذ العلامة الفارقة الواقعية بين الموظف بين والمستخدم هي الراتب التقاعدي. فاذا كان الشخص يتمتع براتب تقاعدي اعتبر موظفا، واذا كان محروما منه اعتبر مستخدما. واتذكر جيدا فراشا في مجلس النواب، وقد تقدم به العمر، وانهكت جسمه السنون، ساقاه لا تكادان تحملانه، ويداه ترتجفان، ومع ذلك كان لا يزال فراشا مستمرا في الخدمة. وقد رجوته مرة ان يأتيني بكأس من الماء فجاء به ويداه ترتجفان، والماء يتساقط من الكأس. قلت له لماذا يا صاحبي لا تترك الخدمة وتستريح؟ اجابني، ساخرا، ومن اين اعيش؟ وانا لا املك من حطام الدنيا شيئا وليس لي دخل او مرتب مهما كان ضئيلا يؤمن لي لقمة من العيش في ايامي الاخيرة اسوة بالموظفين. وبعد مدة قصيرة توفي هذا الرجل وهو في الخدمة فراشا فتولى بعض الخيرين جمع تبرعات من النواب لعائلته. لقد آلني امره ألما شديدا وقلت في نفسي اذا ما رجعت يوما، الى وزارة المالية فان اول شيء سأسعى الى تحقيقه هو تأمين رواتب تقاعدية لهذه الطبقة المحرومة.

وبهذه المناسبة لا بد ان انوه بموضوع الفراش الذي كان يقف في باب غرفة مستشار وزارة المعارف المستر ليونيل سميث (Lionel Smith) الانكليزي. لقد كان المستر سميث فيلسوفا ناسكا زاهدا في طبعه، متواضعا. وكثيرا ما كان يستدعي الفراش ليجلس الى مائدته ليشاركه في غدائه وكانت قد توطدت بينهما علاقة

(١) - محضر الجلسة الثالثة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٩ يوم

الخميس الموافق ١٩٥٠/٤/٢٠

وثيقة من الثقة والمودة والاحترام ، وكان المسر سميت مهما بأمر هذا العرائش الذي كان طاعنا في السن منعا . وقبل ان يعمر المسر سميت الخدمة في الحكومة العراة استدعى العرائش الى عرفة واحيره بأنه قد حصص له من جيبه الخاص مرتبا تعاديا يستلمه من احد المصارف في آخر كل شهر وقال له ان لك ان تعزل الخدمة وتسريح . فعلا اعزل العرائش الخدمة ، وكان يذهب في آخر كل شهر الى البنك المختص لتسلم مرتبه المعادى المخصص له من المسر سميت .

لقد استغربت في وقته من تصريح رئيس الوزراء السابق المرحوم عبد الوهاب مرجان في لجنة الشؤون المالية كما ورد في القسم الأول من تقريرها المطبوع عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨ (الصفحة ١٩) حيث قال : « اما شمول المستخدمين بقانون التقاعد المدني فأمر يتعذر العمل به في الوقت الحاضر نظرا للعجز المالي الملحوظ في الميزانية » . وقلت في نفسي كيف يجوز التقاعس والقعود عن رفع هذا الظلم الصارخ الذي استمر اكثر من ربع قرن يصيب اكثر من نصف العاملين في خدمة الدولة - اعني المستخدمين - وهم الطبقة الفقيرة ذات الرواتب الضئيلة - يمثل هذا العذر الواهي . واذا كان هناك عجز في ميزانية الدولة فهناك مجال واسع للاقتصاد في مختلف النفقات لتوفير المبلغ الكافي لسد نفقات الرواتب التقاعدية لهؤلاء المستخدمين . وقلت لا بد من رفع كابوس هذا الحيف وهذا الغبن الذي لا يقبله ضمير حي ولا يرضى به وجدان عامر .

وعندما رجعت الى وزارة المالية في سنة ١٩٥٨ ، وما ان وصلت ديوان الوزارة حتى قلت للسكرتير الخاص ان يستدعي لمواجهتي في اليوم التالي المدير العام للتقاعد مصحوباً بمعاونيه والمشاور الحقوقي . وكذلك مدير الخدمة والملاك في وزارة المالية السيد أمين عبد الكريم الذي تولى وزارة المالية فيما بعد . فاجتمعت بهم في اليوم التالي وقلت لهم لقد استدعيتكم لمشروع مهم جدا عزمتم على تحقيقه واريد ان اطلع على ارائكم بخصوصه ، الا وهو تخصيص رواتب تقاعدية للمستخدمين الدائمين في دوائر الدولة الحكومية وشبه الحكومية واريد اعداد لائحة قانونية بذلك

لتقديمها الى مجلس الامة بأسرع ما يمكن ، لانه لس من الاساسية ولا من العدالة في شيء حرمان هذا العدد الكبير من خدموا الدولة باستمرار من المعاهد والقائهم على قارعة الطريق في اواخر ايامهم ، لا سيما وان اكثرهم الساحفة من ذوي الرواتب الصغيرة التي لا يمكنهم ان يقتصدوا او يدخروا منها شئنا الى ايام شيخوختهم وعجزهم . اجابوني بصوت واحد واذن اي فرق او مبره ستبقى للموظف على المستخدم ؟ اجبتهم ولذا هذا الفرق او هذه المبره بين الموظف والمستخدم ؟ وهل من العدالة او الانسانية هذا التفريق او هذا التمييز بين خدام الدولة ؟ ، بعضهم تؤمن لهم رواتب في ايام عجزهم وشيخوختهم وبعضهم - وهم القسم الضعيف ، ذوي الرواتب القليلة ، يتركون لرحمة الاقدار ، هم وعوائلهم واطفالهم في ايام شيخوختهم وعجزهم . واستدعيت الفراش الذي كان يقف في باب مكتبي في وزارة المالية وسألته امامهم عن عدد سني الخدمة التي قضاها في عمله هذا فأجاب خسا وعشرين سنة . ثم سألتها عما اذا كان متزوجا وهل انجب اطفالا ؟ اجاب نعم انه متزوج وانه انجب اطفالا ، ثم سألتها عن عددهم وكم منهم يذهب الى المدرسة ؟ اجابني مبينا عددهم وانهم جميعهم تقريبا يذهبون الى المدرسة . ثم سألتها عما اذا كان يملك بيتا ؟ اجاب بالنفي وانه مستأجر غرفة او غرفتين بكلفة عالية . ثم سألتها عن كلفة معيشته وهل يكفي راتبه لتأمينها الى غير ذلك من الاسئلة ، فوجدت في جوابه انه يعيش في ضنك وعسر شديدين وبعد انصرافه قلت لهم هل من العدالة ان نؤمن لانفسنا رواتب تقاعدية ونترك امثال هذا الشخص الذي قضى حياته في خدمة الدولة بدون سند في ايام شيخوخته وعجزه ؟ اني اعتقد ان هذا هو الظلم بعينه .

ثم طلبت منهم ان يحضروا الى احصائية كاملة عن عدد المستخدمين الدائمين في الدوائر الحكومية وشبه الحكومية وكلفة هذا المشروع على ميزانية الدولة ، وذلك في خلال ثلاثة او اربعة ايام ، لاني كنت اريد ان تكون جاهزة في خلال اسبوع او اسبوعين على الاكثر . فقال احدهم ان كلفة هذا المشروع ستكون جسيمة . فقلت لهم اني مصمم على ازالة هذا الحيف وهذا الظلم مهما كانت الكلفة على الدولة . وبعد دراسة الاحصائيات والكلفة - التي لم تكن كبيرة في

الواقع - أعدت اللائحة القانونية ودفعت بها الى مجلس الوزراء في ١٢ نيسان ١٩٥٨ وقد ورد في كتاب ورايه المائلة الموجه الى مجلس الوزراء والذي تضمن اللائحة القانونية ما يلي :

« ان هذه اللائحة تمنح الحقوق التفاعدية للمستخدمين الدائمين في الدوائر الرسمية والمؤسسات البلدية الوارد ذكرهم في القوائم الملحقة بها ولا تشمل المستخدمين الموقتين في الدوائر الرسمية والبلديات ولا المستخدمين الدائمين في الدوائر شبه الرسمية وتضمنت اللائحة نصاً يحيز بموجبه تشميل هذا القانون على المستخدمين على الملاك الدائم في الدوائر شبه الرسمية الاخرى بنظام » ثم جاء في الكتاب « نعتقد ان الكلفة لا تعتبر كبيرة بالنسبة الى ما تؤمه هذه اللائحة من طمأنينة للمجموع الكبير من المستخدمين وتدفع عنهم وعن عوائلهم غوائل العوز والفاقة والتشرد في شيخوختهم وعند اعتزالهم الخدمة وهذا هو الاتجاه الذي تسير نحوه الامم كافة في ايجاد الضمان الاجتماعي لافراد الشعب . »

« لقد امتنعت هذه الوزارة عن التقدم بأية تعديلات لقانون التقاعد المدني في الوقت الحاضر ، مما يعطي امتيازات اكثر او منافع اوفر للمتقاعدين الحاليين ، لانها لا تجد مجالا لاضافة امتيازات اخرى فوق الامتيازات التي يتمتعون بها في الوقت الحاضر ، بل تفضل حصر اهتمامها فيما يؤمن الطمأنينة والرفاه للطبقة المشمولة بهذه اللائحة والتي كانت محرومة من العناية الكافية بأمرها حتى الآن . »

وقد جاء في الاسباب الموجبة لللائحة :

« حيث ان المستخدمين على الملاك الدائم - والذين لهم صفة الدوام - يقضون معظم حياتهم في خدمة الدولة سواء في الدوائر الرسمية او شبه الرسمية ، ودفعاً لما يصيبهم من عوز في شيخوختهم وعند اكملهم السن المعينة للخدمة ، وحفظاً لحياة عوائلهم من الحاجة والتشرد اعدت هذه اللائحة لتضمن لهم مورداً يقيهم من الحاجة على قدر الامكان . »

وقد وجد ان التفريق بين الموظفين والمستخدمين الذين هم على الملاك الدائم فيما يخص التقاعد لا يقوم على اساس من المنطق والعدل والحق والانسانية اعدت هذه اللائحة لازالة هذا التفريق ولساواة المستخدمين المذكورين بالموظفين في دور التقاعد ، اما اقتصار حكم اللائحة على المستخدمين المعينين

على الملاك الدائم فان لهؤلاء شروطا معينة للاستخدام. يكاد يكون واحدا مع شروط استخدام الموظفين. هذا ويلاحظ ان اللائحة تضمنت نصا غير تشمل نصوص هذا القانون على المستخدمين غير المذكورين ضمن اللائحة في الدوائر شبه الرسمية بنظام وذلك بالتدرج .

وبهذه اللائحة زاد عدد المتقاعدين زياده كبيره جدا - تضاعف تقريبا . اما الكلفة فقد زادت ولكن بنسبة غير كبيرة . واخذت نسخة من الكتاب أرف الذكر الموجه من وزارة المالية الى مجلس الوزراء مع نسخة من اللائحة القانونية بيدي وذهبت الى نوري السعيد في بيته وقلت له اريد تأييدك في مجلس الوزراء في هذه اللائحة القانونية. اجاب ان هذه اللائحة تضاعف عدد المتقاعدين وتزيد زيادة كبيرة في اعباء الخزينة المالية. قلت له انا المسؤول عن ذلك ، وقرأت عليه الاحصائيات المعدة وبعد اخذ ورد وافق عليها ثم وافق عليها مجلس الوزراء واحيلت الى مجلس الامة. وفي خلال وجود اللائحة هناك استقالت الوزارة واصبحت وزيرا للمالية في حكومة الاتحاد العربي وتولت وزارة احمد مختار بابان امرار اللائحة في مجلس الامة. وكنت اتابعها باستمرار. فصادق عليها مجلس الامة واصبحت قانونا برقم ٣٥ لسنة ١٩٥٨ وهو التعديل التاسع لقانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠. وبصدور هذا القانون شعرت بارتياح وجداني عميق لاني انجزت عملا تعهدت به لنفسي وازلت حيفا وظلما واقعين على جماعة كبيرة من خدام الدولة اكثر من عدد موظفيها .

وان أنس لا انسى الحادثة التالية التي حدثت لي مع احد المستفيدين من القانون. كنت راكبا مرة في احدى السيارات العامة فجاء الجاني وسلمني تذكرة ثم اشار بيده على احد الراكبين في السيارة وقال لي انه دفع ثمنها ، فالتفت الى الشخص وعرفته - وكان رئيس الفراشين في اللجنة المالية في المجلس النيابي السابق اسمه اسماعيل فتاح - ورجوته ان يتفضل فيجلس الى جانبي ، فجاء وجلس الى جانبي ، وقال انه قد تقاعد ، وانه يتمتع اليوم بمرتب تقاعدي لا بأس به وانه مستغن حتى عن أولاده في معيشته مع ان أولاده

موظفون، وبماضون رواتب حده، ولكنه لم يكن بمحاذا النهم وأنه بعض
في راحة واطمئنان بفعل القانون الذي صدر في سنة ١٩٥١ والذي امر
للمستخدمين رواتب تقاعدية ابعد عنهم العوز والحاجة في شحوتهم
وعجزهم.

دستور الاتحاد العربي

تألف الوفد العراقي للمفاوضة مع وفد الأردن حول وضع دستور الاتحاد العربي برئاسة توفيق السويدي نائب رئيس الوزراء وعضوية كل من: وزير الخارجية فاضل الجمالي ووزير المالية عبد الكريم الارزبي ووزير العدل حميد عبد الوهاب ووزير الدولة برهان الدين باش أعيان ورئيس أركان الجيش الفريق الركن محمد رفيع عارف. أما الوفد الأردني فكان برئاسة سمير الرفاعي رئيس الوزراء ووزير الخارجية وعضوية كل من وزير الاقتصاد السيد حلوصي الخيري ووزير المعارف والعدل أحمد الطراونة ووزير الدفاع والزراعة السيد عاكف الفائز ورئيس أركان الجيش الفريق حابس المجالي.

وبعد وصول الوفد الأردني إلى بغداد في ٧ شباط عقد الوفدان العراقي والأردني اجتماعات متتالية في قصر الزهور وبعد مفاوضات ومداولات طويلة ومضنية استمرت عشرة أيام توصل الوفدان إلى وضع الصيغة النهائية للدستور وأنها عملها في ١٧ شباط ١٩٥٨ وفي اليوم التالي غادر الوفد الأردني بغداد راجعاً إلى عمان وعلى أثر ذلك صدر بيان مشترك يعلن توصل الوفدين إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع دستور الاتحاد العربي الذي كان سيعرض على مجلس الأمة في كل من الدولتين العراقية والأردنية الهاشمية لتصديقه وفق الأصول الدستورية كما أعلن البيان المشترك أن المشروع سيعلم بنصه الكامل من بغداد وعمان في آن واحد هو يوم الأربعاء المصادف ١٩ آذار ١٩٥٨ وأعلن النص فعلاً في ذلك التاريخ.

ثم أعدت الحكومة العراقية النص التالي لتعديل القانون الأساسي:

نحن فيصل الثاني ملك العراق،

بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون الأساس، وبموافقة مجلس

الأمة صدقنا القانون الآتي ونأمر بنشره:

المادة الأولى: تعتبر المادة ٢٤ من القانون الأساسي فقره أولى وتضاف إليها الفقرتان التاليتان:

- ٢ - للملك أن ينشئ اتحاداً مع دولة عربية واحدة أو أكثر.
 - ٣ - تتألف حكومة الاتحاد بمقتضى دستور خاص يتضمن كمية تشكيل حكومة الاتحاد وتحديد حقوقها وواجباتها.
- مادة موقته:

١ - يعرض دستور الاتحاد على كل من مجلسي النواب والأعيان للمصادقة عليه بأكثرية ثلثي أعضاء كل من المجلسين ويعرض على الملك للمصادقة دون اللجوء إلى حل مجلس النواب.

٢ - يجوز تعديل القانون الأساسي خلال سنة من تاريخ تنفيذ هذا القانون، بما في ذلك منح المرأة المتعلمة الحقوق السياسية. فإذا وافق المجلسان على التعديل المذكور حسب الفقرة السابقة يعرض على الملك للمصادقة عليه من دون حاجة إلى حل مجلس النواب بسبب هذا التعديل وذلك لمرة واحدة.

المادة الثانية: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة: على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون.

٢٢ شوال ١٣٧٧ هـ المصادف ١١ مايس ١٩٥٨ م

وقد أقر مجلس النواب هذا التعديل بثلثي الآراء في ٢٦ آذار ١٩٥٨ ثم أقره مجلس الأعيان مباشرة بعد ذلك أيضاً بثلثي الآراء. واستناداً إلى المادة ١١٩ من القانون الأساسي التي تنص على ضرورة استفتاء الأمة بانتخابات جديدة حول التعديلات التي يصادق عليها مجلس الأمة في القانون الأساسي صدرت بتاريخ ٢٧ آذار الارادة الملكية بجل مجلس النواب وأجريت انتخابات جديدة قاطعها المعارضون أحزاباً وكتلاً وأفراداً، وانبثق عنها مجلس نيابي جديد تم افتتاحه في ١٠ أيار ١٩٥٨ وعلى الأثر أقر المجلس الجديد وكذلك مجلس الأعيان التعديل الدستوري بثلثي آراء كل منها وبذلك أصبح تعديل القانون الأساسي وكذلك دستور الاتحاد العربي نافذين وبعد أن تم تشريع الدستور الاتحادي في المملكة الاردنية الهاشمية أعلن قيام الاتحاد العربي وأعلن

الملك فيصل الثاني رئيساً للاتحاد والملك حسين نائباً لرئيس الاتحاد

مقدمة

بينما تجابه الأمة العربية تحديات مصيرية تهدد وجودها وتتمثل هذه التحديات بصورة خاصة في اسرائيل ومن ورائها الصهيونية العالمية الباغية والاستعمار البشع نجد هذه الأمة تعاني في عين الوقت من أزمات وعلل خطيرة أضعت بنيتها وأقعدتها عن مجابهة هذه التحديات وأهم هذه العلل أزمة التخلف التي حالت بينها وبين استثمار طاقاتها وإمكاناتها الكامنة الهائلة وكذلك أزمة التمزق أو التجزئة السياسية الاقليمية التي تبعثر الطاقات الموجودة وتفتتها وتحول دون حشدتها لمجابهة الأخطار الداهمة. وكان من الطبيعي أن تولد هذه الأزمات أو العلل ردة فعل قوية ورغبة ملحة لدى الفئات الواعية من الأمة العربية للقضاء على هذا التخلف وهذا التمزق السياسي وهما العلتان الأساسيتان اللتان أوصلتا الأمة العربية إلى هذا الوضع المزري. أما القضاء على التخلف فانه يستوجب القيام بعملين في آن واحد: عمل سلمي وعمل إيجابي. أما العمل السلمي فيعني التخلص من جميع العوائق والموانع التي تحول دون القضاء على التخلف - من تقاليد وأنظمة وقيم بالية مهما كانت غالية علينا - لأنه عندما تكون القضية قضية مصير وقضية وجود أو لا وجود بالنسبة للأمة يجب أن لا نقيم وزناً ولا اعتباراً لأي شيء إذا ثبت - وهذا شرط مهم - أنه يعوق عملية القضاء على التخلف. أما العمل الإيجابي - وهو العمل الأصعب - فهو تجهيز الأمة بكل المؤهلات التي تمكنها من الكفاح والانتصار في الصراع المصيري الرهيب الذي نعيش فيه - من ثقافة عصرية وتكنولوجيا عصرية متطورة، نفتقدها مع الأسف العظيم، وصناعة عصرية إلى غير ذلك. ومن الأمور الطبيعية ان يستسهل الناس، وخاصة جيل الشباب منهم - وقد حبست الأخطار الداهمة أنفاسهم، واعتصرت التحديات المصيرية نفوسهم - العمل السلمي، لأنه العمل الأسهل. فقرأهم، وقد كفروا بجميع المؤسسات والأنظمة القائمة التي تبين لهم عجزها أمام التحديات المصيرية - يهرعون زرافات ووحداناً إلى الحركات

المتطرفة وإلى كل ما يدعو إلى هدم المؤسسات والأنظمة والقيم القائمة. حتى قبل أن يحرق لديهم أنها نفع عائماً في سبيل القضاء على التحالف، أحسن ما يحضاه الفكر أن يذهب الناس في اندفاعهم وحماستهم في هدم المؤسسات والأنظمة والقيم القائمة التي يحسون - دون نسب ولا تحقيق - أنها تعمل دون القضاء على التحالف إلى حد يفرب من الأسفار الحصارى.

وكذلك الحال فيما يخض التجزئة السياسية الإقليمية. فقد يدفع الناس - وخاصة جيل الشباب منهم - في حماسهم للقضاء على هذا التمزق السياسي الإقليمي الذي يرون فيه سبباً جوهرياً في تفتت قوى الأمة واصعاف مقاومتها - إلى حد الدعوة لإلغاء الكيانات الإقليمية الغاءاً تاماً « وادماجها » بعضها ببعض دون حساب للمشاكل الإدارية التي تشأ عن هذا الإدماج، ودون اهتمام برغبات السكان المحليين، وتعلقهم بهذه الكيانات، واعتزازهم بها، ومعرفتهم بأوضاعها الخاصة. وترسهم بطرق معالجتها، متجاهلين المشاكل العويصة الخطيرة التي تسببها المركزية الضيقة التي تخنق كل حيوية أو مبادرة محلية وقد تنتهي غالباً بتصدع الوحدة. ويتضح جلياً لكل من يدرس كيف نشأت وتأسست الجمهورية العربية المتحدة أن الضباط الشباب الذين أقاموها مدفوعين بحماسهم في سبيل الوحدة لمحاربة الأخطار المصيرية التي تهدد وجود الأمة العربية، لم يكونوا ملمين بخبرات الأمم الأخرى في هذا الباب، ولا بالتنظيم الفدرالي الموجود في مختلف أنحاء العالم. ولا الأسس الفلسفية التي يقوم عليها ذلك التنظيم الذي يقضي بأن تؤسس الدول أو الأقاليم التي تدخل في الاتحاد حكومة اتحادية تنهض باختصاصات معينة محدودة تنازل لها الدول أو الأقاليم المذكورة عن تلك الاختصاصات فقط وعن مقدار من سيادتها لتمكينها من النهوض بتلك الاختصاصات، وما عدا ذلك تحتفظ كل دولة أو ولاية أو إقليم بجميع الاختصاصات الأخرى غير المتنازل عنها، وبسيادتها للنهوض بها. أي أن الجهاز الاتحادي الذي يؤسس إنما يؤسس لأغراض معينة محدودة ويمنح من السيادة مقداراً محدوداً لتحقيق الأغراض المذكورة، وما عدا ذلك تبقى الكيانات الإقليمية تمارس أعمالها ونشاطاتها، ويبقى السكان المحليون على اعتزازهم وتعلقهم بتلك الكيانات الإقليمية.

يهضون بأعمالها ويتمرسون بمساكلها معتمدين على اطلاعهم . مع فهم نسبي .
من دون مداخله من السلطة الاتحادية - لأن سلطتهم فيما يخصه من
اختصاصات تنبع من نفس المصدر الذي تسع منه سلطة حكومة الاتحاد فيما
تنهض به من اختصاصات - أي الدستور الاتحادي - وهم لذلك فيما سمعوا
به من سلطة أو سلطان يكونون على قدم المساواة مع حكومة الاتحاد فيما تمنع
به من سلطة أو سلطان . هذه الفكرة لم تكن . مع الأسف . وحسب ما اعتقد .
مفهومة بجلاء ووضوح لدى الذين أسسوا الجمهورية العربية المتحدة وأقاموا
الوحدة بين مصر وسورية الأمر الذي أدى إلى ارتباك واختلاط في السلطات
والاختصاصات والى تدمير تفاقم في النهاية وانتهى بتصديق الوحدة وتفكك
الجمهورية العربية المتحدة . وعلى العكس من ذلك كانت نشأة الاتحاد العربي
الذي تألف من المملكتين العراقية والاردنية الهاشمية . لقد كان الهدف واضحاً
والمبدأ الذي استرشد به واضعو دستور الاتحاد العربي معروفاً تماماً . غير أن
الذي كان ينقص الاتحاد العربي هو أنه لم يكن يتمتع بقاعدة شعبية أو بدعم
شعبي سواء في العراق أو في الاردن ، وخاصة في أوساط الطبقة المثقفة
الواعية ، وكذلك في أوساط عناصر مهمة في الجيش ، وخاصة في الجيش
العراقي ، تلك العناصر التي كانت تشك في أهداف الاتحاد ودوافعه وفي نيات
القائمين بالحكم في وقته في العراق . كذلك فإن هذا الاتحاد ، كما بينا سابقاً . جاء
متأخراً جداً عن زمانه ، وجاء وكأنه ردة فعل مضادة للوحدة التي قامت في
شباط ١٩٥٨ بين مصر وسورية . كان ينبغي أن يتحقق هذا الاتحاد قبل أمد
بعيد . وكانت قد حانت في وقته فرصة ذهبية لتحقيقه . غير أن القائمين بالحكم
في العراق وقتئذ ، أعني بصورة خاصة الأمير عبد الإله ولي العهد . ونوري
السعيد رئيس الوزراء وقتئذ ، وكذلك بقية رجال السياسة في العراق . لم
يغتنموا ، ففاتت عليهم تلك الفرصة المواتية ، التي لو كانوا اغتنموا في وقته
وبذلوا مجهوداً كافياً لكانوا قد حققوا الاتحاد بين الاردن والعراق . ولكان
أيدهم وبارك عملهم جميع الذين وقفوا من الاتحاد موقفاً سلبياً مناوئاً له في سنة
١٩٥٨^(١) .

(١) - انظر النسخة التاريخية عن هذا الموضوع في فصل خاص .

لذلك جاء الاتحاد العربي في سنة ١٩٥٨ وكأنه اتحاد بين حكومتين أكثر منه اتحاد بين شعبين. وهذا هو السبب في إهباره بهذه السرعة. ولم يكن السبب في إهباره الارتحال في وضع دستور الاتحاد كما صرح الأستاذ الشح محمد رضا الشبيبي في المحكمة العليا الخاصة أو محكمة الشعب. أو كما عرفت بعد ذلك. بمحكمة المهداوي حيث قال:

«فدستور الاتحاد كان مرتجلاً بكل معنى الكلمة...» ثم قال «والدستور المذكور ظهر في الأخير أنه دستور مصطنع وأنه لم يدرس وأنه ارتجل ارتجالاً»^(١)... الخ.. أو كما قال الدكتور محمد حسن سلمان في شهادته في نفس المحكمة^(٢):

«وعندما عينت عضواً في هذا الاتحاد (يقصد في مجلس الاتحاد) سافرت في اليوم الثاني يشهد الله والاكوان اني كنت من الذين لا يجذون هذا الشكل من الاتحاد. وكنت دائم الانتقاد وحتى هناك كنت اتكلم واقول، وقد سمعني بعض الاخوان في المجالس وفي بيوتي، حتى هناك كنت اقول ان الاتحاد بالمفهوم الذي اعرفه هو ان نجمع الاثنين ويصبح واحد. اما هذا الاتحاد فقد خلق لنا ثلاث وزارات وخمس نيابات وثلاثة ملوك. وكان هذا هو اول كلمة قلتها في هذا الموضوع اعتقد ان الاتحاد الذي تم بذلك الشكل لا ينطبق على اي نوع من انواع الاتحاد...»

هذان نموذجان من تعليقات بعض رجال السياسة في وقته. وتوجد نماذج اخرى كثيرة من نفس النوع، ومنها ومن غيرها يتبين بوضوح ان النظام او التنظيم الفدرالي كما نعرفه، والفلسفة السياسية التي قام عليها، لم يكونا مفهومين الا من نفر قليل من رجال السياسة، ليس فقط في العراق، بل في جميع ارجاء العالم العربي تقريبا، وان القسم الاغلب من الساسة المذكورين لم يكونوا ملّمين لا به ولا بالفلسفة السياسية التي قام عليها، والا كيف نفسر هذه النظرة الخاطئة الى دستور الاتحاد العربي والتي عبر عنها التصريحان المقتبسان

(١) - صفحة ١٠٣٥ من الجزء الثاني من محاضر محكمة المهداوي.

(٢) - صفحة ١٦٣٧ من محاضر محكمة المهداوي.

وغيرها. وكيف جاز للشخ محمد رضا الشنسى ان يقول عن دستور الاتحاد العربي انه دستور مرتجل او مصطنع؟ كيف جاز للدكتور محمد حسن سلمان ان يقول: « ان الاتحاد الذي تم بذلك الشكل لا يطبق على اى نوع من انواع الاتحاد في العام »؟ الظاهر ان الدكتور محمد حسن سلمان لم يكن له الملم او اطلاع لا على دستور الولايات المتحدة الاميركية، ولا على دستور كندا، ولا على دستور استراليا ولا على دستور البرازيل (وقتئذ)، ولا على دستور جمهورية الهند، ولا على دستور سويسرة، ولا غيرها من الدساتير الاتحادية. لانه لو كان مطلعاً على تلك الدساتير لما كان صرح بما صرح به في شهادته. ذلك ان دساتير جميع تلك الدول الاتحادية، وان كانت تختلف في التفاصيل فاما تتفق في المبادئ والاسس، وجميعها تنص على انظمة للحكم شبيهة تماماً بالنظام الذي قام عليه الاتحاد العربي، سواء من حيث المبادئ والاسس. او من حيث الصلاحيات والاختصاصات التي منحها للحكومة الاتحاد او للحكومتى الدولتين عضوي الاتحاد - الاردن والعراق، او من حيث الاجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تعود للحكومة الاتحاد او للحكومتى الدولتين او الاقليمين عضوي الاتحاد، ومن حيث خضوع الفرد الى نوعين من القوانين. اتحادية واقليمية، الى غير ذلك مما سبق تفصيله. ثم ان اعتراضاته لم نسمع بها إلا في شهادته في المحكمة العليا الخاصة مع انه كان مندجاً كلياً في المشروع.

ومن المؤسف ان كثيرين من القوميين المؤمنين بوحدة العالم العربي يعتبرون هذا التنظيم الفدرالي خطوة اولى تعقبها خطوات اخرى تؤدي في نهاية المطاف الى « الاندماج » الكامل الذي يعتبرونه الهدف الاعلى النهائي للوحدة. في حين يعتبر المفكرون السياسيون، الذي اوجدوا هذا التنظيم الفدرالي ليس خطوة تمهيدية إلى الاندماج، بل هو تنظيم او نظام نهائي اخترعه المفكرون المذكورون كوسيلة للتوفيق بين ضرورة التوحيد في الشؤون والمصالح المشتركة التي تهم مجموع الاقاليم، كشؤون الدفاع، والشؤون الخارجية وغيرها، وبين اعتزاز الناس باقليمهم، وتمسكهم بعنعاتهم الاقليمية، ورغبتهم في ان يديروا شؤونهم الاقليمية المحلية بأنفسهم، دون ما تدخل من جهات ومن اناس من خارج اقليمهم. والواقع ان اتساع رقعة بعض الاتحادات - حتى بعد تطور

وسائل المواصلات هذا التطور المدهش الذي قلص المسافات وفرت الاقاليم بعضها من بعض - وتنوع سكان الاقاليم وتمسكهم ببعصائهم المحلية، والاختلاف الكبير بين الاقاليم في الشؤون المحلية - كل هذا جعل من الاندماج وما يشأ عنه من ادارة مركزية امرا مستحيلا تقريبا، لانه يثير مشاكل لا يمكن حلها والتغلب عليها الا بهذا التنظيم الفدرالي الذي، كما سبق ان بينا، يوفق بين الاستقلال الاداري الاقليمي في ادارة الشؤون الاقليمية المحلية وبين ضرورة التوحيد في الشؤون المشتركة العامة التي تمس مجموع الاقاليم.

من هذا يتبين أن دستور الاتحاد العربي، إن كان يتميز بميزة، فهي أنه دستور غير مرتجل. إنه دستور قام على نظرية سياسية سليمة معروفة ومطبقة في كثير من أرجاء العالم، وهي النظرية الفدرالية، وإن النقص الذي مني به ذلك الاتحاد في العراق والذي أطاح به في النهاية، هو أنه، كنظام الحكم العراقي الذي انبثق عنه، لم يكن يتمتع لا بتأييد شعبي ولا بتأييد واسناد الفئات الفعالة والمؤثرة - بين ضباط القوات المسلحة والنخبة المثقفة الواعية^(١). هذه الفئات الفعالة المؤثرة هي التي تملك القوة من جهة وهي التي توجه الرأي العام وتبلور الشعارات التي ترفعها وتسير خلفها الجماهير الشعبية. أما الجمهورية العربية المتحدة فانها قامت في بادى الأمر على تأييد هذه الفئة الفعالة المؤثرة بين ضباط الجيش والنخبة المثقفة الواعية، وهذه الفئة بالذات هي التي فرضت ارادتها ووجهت الرأي العام وبلورت الشعارات التي رفعتها جماهير الشعب وأوجدت الاسناد الشعبي. أما النقص الذي منيت به الجمهورية العربية المتحدة، والذي تسبب في تصديعها وانهيارها، هو أنها قامت على ارتجال ولم تقم على تنظيم سياسي دستوري معروف، يوفق بين ضرورة التوحيد في الشؤون والمصالح المشتركة التي تههم مجموع الأقاليم، كشؤون الدفاع والشؤون الخارجية وغيرها، وبين اعتزاز الناس بأقاليمهم، وتمسكهم ببعصنائهم المحلية، ورغبتهم في ان يديروا شؤونهم المحلية بأنفسهم دونما تدخل من جهات وأناس من خارج اقليمهم. وقد أدى عدم وجود حدود معروفة تفصل

(١) سبحث في هذا الموضوع بتفصيل في اسباب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

من السلطات والاختصاصات الإقليمية من جهة ، سلطة ، اختصاصات مركزية من جهة أخرى . الى تعارض في نمائه السابق ، وعندها في الصلاحيات من جهة على أخرى وخاصة الى عاود السلطة مدمجة من السلطات الإقليمية وتدخّلها (أي السلطة المركزية) في الشؤون الإقليمية والمماس ببعضها ومصالحتها . فحصل الاصطدام . وتصدعت لوحدة الهيكل .

لقد كنت أحد المتكلمين في الاجتماع الأول للجنة المشتركة العربية الاردنية لوضع دستور الاتحاد العربي وقد بيّنت أن المبدأ الدستوري لدى اجتماعنا من أجل تحصيله أوضحته اتفاقية الاتحاد العربي المعقودة بين الملكين الاردنية والعراقية . والتي صادف عليها مجلس الأمة في الملكتين - وهو مبدأ واضح وجلي - ألا وهو المبدأ الفدرالي . وأن المقصود ليس دمج الملكتين في مملكة واحدة . بل تأسيس حكومة اتحادية تتنازل لها الملكتان عن بعض اختصاصاتها وعن قسم من سيادتها وما عدا ذلك تحتفظ كل حكومة بكماليها وسيادتها واختصاصاتها التي لم تتنازل عنها لحكومة الاتحاد . ثم تكلمت عن النظرية الفدرالية بكل وضوح وقلت يجب أن نكون على بينة من أمرنا ومن الطريق الذي نسير فيه والمبدأ الذي نسترشد به لكي لا تختلط علينا الأمور ونتيه في المشاكل . وقد كانت الفكرة الفدرالية - في الواقع - رائدنا في عملنا إلى أن انتهينا إلى وضع صيغة دستورية فدرالية واضحة المعالم في رأيي .

المعالم الرئيسية لدستور الاتحاد العربي

لقد لاحظت ، كما لاحظ غيري من أعضاء الوفد العراقي . أن التخوف من تسلط العراق على المملكة الاردنية أو ابتلاعها كان الهاجس الرئيسي لدى الوفد الاردني . وإدراكاً منا لهذا الهاجس ، ذهبنا إلى أبعد الحدود لتطمين الوفد الاردني ولإبعاد شبح هذا الخوف من مخيلته .

وفيما يلي أهم المعالم الرئيسية لدستور الاتحاد كما يتبين ذلك من قراءة

نصوصه :

أولاً - إن الاتحاد مفتوح لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد (المادة الأولى) .

ثانياً - مع مراعاة أحكام الدستور تحتفظ كل دولة من أعضاء الاتحاد

بشخصيتها الدولة المستقلة و نظام الحكم القائم فيها

ثالثاً - المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي سبق أن ارتبطت بها أية دولة من أعضاء الاتحاد قبل قيام الاتحاد أو قبل انضمامها إليه تسمى مرعاً بالنسبة الى الدولة التي عفتها وغير ملزمة للأعضاء الآخرين. أما المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تعقد بعد ذلك فتكون من اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد (المادة الثالثة). ويقصد بهذه المادة التزام العراق دون المملكة الاردنية بميثاق بغداد والتزام المملكة الاردنية دون العراق باتفاقيات الهدنة مع اسرائيل.

رابعاً - يكون ملك العراق رئيساً للاتحاد وفي حالة غيابه يكون ملك الاردن رئيساً للاتحاد ويعاد النظر في هذا الموضوع عند انضمام دول أخرى الى الاتحاد حسب مقتضيات الأحوال (المادة الخامسة) وبهذا أعطيت رئاسة الاتحاد بصورة دائمة لملك العراق بالنظر للفارق الكبير في الموارد والنفوس والمساحة بين المملكتين الداخلتين في الاتحاد وما ينتج عن ذلك من فرق كبير في مبلغ ما يتحمله كل من الفريقين من مسؤوليات و اعباء وكانت هذه هي القضية الرئيسية التي ازيحت من طريق الاتحاد وذلك بتضحية سامية وواقعية من ملك الاردن^(١)

خامساً - سكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة أشهر من السنة، وفي عمان لسته أشهر أخرى ويجوز بالاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء تغيير هذا الترتيب أو تعيين مقر دائم لحكومة الاتحاد حسب مقتضيات الأحوال (المادة السادسة).

(١) لقد جاء في الصفحة ١٥٣ من كتاب الملك حسين « مهنتي كملك » ما يلي:

« وخلال ليلة كاملة كانت احدى أطول الليالي التي استغرقتها مفاوضاتنا، أذكر أننا تشاجرنا حتى تم التوصل إلى هذا الخيار: إما أن يتزعم الملك فيصل الاتحاد دون تناوب أو أن صيغة التناوب يجب أن تؤمن للعراق عدداً أكبر من النواب في البرلمان المشترك » فاختار الملك حسين الخيار الأول وأعلن « يجب أن يكون للاردن من الأعضاء في البرلمان عدد مساو لما للعراق فيه. فالإتحاد يجب أن يؤسس على المساواة » ثم يقول « وعندئذ اتفقنا وبفضل هذا التنازل أصبح الملك فيصل هو الرئيس للاتحاد. وهكذا ولد الاتحاد العربي ».

سادساً - ضمن الدستور حريات المواطنين حيث نص في المادة الثامنة على أن يتمتع المواطنون في بلاد الاتحاد العربي على اختلاف أحاسيسهم وأديانهم ووفق الفوائين المرعية بالحريات والحقوق التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويكون لكل فرد منهم حرية التملك والنقل في جميع أنحاء الاتحاد وحرية السكن والإقامة في أية جهة من جهاته واختيار المهنة وممارسة أية حرفة أو تجارة أو عمل والالتحاق بالمعاهد التعليمية.

سابعاً - يتألف المجلس التشريعي (مجلس الاتحاد) من عدد متساو من الأعضاء من المملكتين (المادة العاشرة) وذلك منعاً لطغيان الجانب العراقي على الجانب الاردني. وقد يعتبر هذا غمطاً لحقوق العراق بالنظر لعدد نفوسه وسعة موارده ونسبة ما يتحمله من مسؤوليات مالية وعسكرية وغير ذلك. ولكن الوفد الاردني اشترط هذه المساواة خوفاً من طغيان الجانب العراقي وحفظاً للجانب الاردني من التسلط عليه أو ابتلاعه من العراق. وقد وافق الجانب العراقي على هذه المساواة تدليلاً على حسن نيته ورغبته في تحقيق الاتحاد مع علم الجانب العراقي أن الأنظمة الفدرالية الموجودة في مختلف أنحاء العالم تنص على مساواة الأقاليم الداخلة في الاتحاد في التمثيل في مجالس الشيوخ أو مجالس الأعيان أما المجالس النيابية فيكون تمثيل الأقاليم فيها حسب عدد نفوسها.

وسيراً على هذا المنوال وتطميناً للجانب الأردني وافق الجانب العراقي على مانصت عليه المادة الثالثة والعشرون من دستور الاتحاد العربي من أن « لا تعتبر جلسة المجلس (أي مجلس الاتحاد) قانونية إلا بحضور ثلثي أعضاء المجلس » وذلك لكي لا يكون بإمكان نصف الأعضاء الممثلين لإحدى الدولتين الداخلتين في الاتحاد زائداً نائباً واحداً من النواب الممثلين للدولة الأخرى عقد اجتماع قانوني واتخاذ قرار قد لا يلقي قبولا من المملكة الأخرى.

ثامناً - جعل الدستور رئاسة الوزارة مفتوحة للكفايات المتوفرة في أي من المملكتين ولم يخص بها احداها كما لم يعين الدستور نسبة ما يخص لكل من الدولتين من الحقائق الوزارية وترك هذا الأمر لحسن تصرف الجانبين. فقد نصت المادة الثامنة والثلاثون من الدستور:

« يتألف مجلس وزراء الاتحاد من رئيس وعدد من الوزراء حسب ما تفضى به مصالح الاتحاد ومحور تعيين نائب لرئيس الوزراء ووزراء دولة على أن يراعى في اختيار الوزراء ما يكفل اشتراك الدول أعضاء الاتحاد في مجلس الوزراء... »، وقد تألف أول مجلس لوزراء الاتحاد العربي كما يلي: رئيس الوزراء نوري السعيد (عراقي)، نائب رئيس الوزراء ابراهيم هاشم (اردني)، وزير الخارجية توفيق السويدي (عراقي)، وزير المالية عبد الكريم الأزري (عراقي)، وزير الدفاع سليمان طوقان (اردني)، وزير دولة للشؤون الخارجية خلوصي الخيري (اردني)، وزير دولة لشؤون الدفاع سامي فتاح (عراقي). أنى تألفت الوزارة من أربعة عراقيين وثلاثة اردنيين وكان في هذا التطبيق رعاية للجانب الاردني.

تاسعاً - أعطى الدستور الاتحادي رئيس الاتحاد (ملك العراق) حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء التي يجب أن تعرض عليه بموجب الفقرة ب من المادة الأربعين وطلب إعادة النظر فيها. كما أعطى له حق تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد وإقالته وقبول استقالته وباقتراح منه تعيين الوزراء وإقالتهم وقبول استقالتهم (المادة الثالثة والأربعون).

عاشراً - نص الدستور على أن يكون رئيس الاتحاد هو القائد الأعلى للجيش العربي - الفقرة أ من المادة الثالثة والخمسون ولكنه نص أيضاً على أن « يعتبر ملك الاردن القائد الأعلى للقوات المربطة في الاردن من الجيش العربي » الفقرة ب من نفس المادة. وفي هذا تناقض واضح فإذا تواجد رئيس الاتحاد (ملك العراق) ونائب رئيس الاتحاد (ملك المملكة الاردنية) على أرض المملكة الاردنية الهاشمية في نفس الوقت يكون هناك قائدان أعليان للجيش العربي الأمر الذي يبدو غير معقول. وقد اعترض الجانب العراقي على هذا النص وبيّن التناقض الذي سيحدث والارتباك الذي سيسببه، ولكن الوفد الاردني أبلغ الوفد العراقي إصرار ملك الاردن على هذا النص ذلك لأن ملك الاردن كان يشعر بأن ضباط وجنود القسم الاردني في الجيش العربي يشعرون نحوه. كما يشعر هو نحوهم، بارتباط شخصي وولاء خاص. وأن هذه العلاقة

الشخصية الخاصة بين ملك الاردن، من جهة، وبين مساطم وجود القسم الاردني من الجيش العربي من جهة أخرى، هي سد وقوة لحكومة الاتحاد تحت الحفاظ عليها مهما كلف الأمر. ولا أعرف ما إذا كان هذا الإصرار من قبل ملك الاردن على أن يكون القائد الأعلى للجيش العربي عندما يكون أي قسم منه في الاردن ناشئاً من تخوفه من الجيش العراقي، عندما يكون في الاردن، بالنظر لاطلاعه على وضع الجيش العراقي وشكته في ولائه نحوه ونحو العائله الهاشمية، وعلى كل ففي اجتماع عقد في قصر رحاب لبحث هذا الموضوع، وقد حضره بالإضافة الى الملك فيصل الأمير عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد وتوفيق السويدي وفاضل الجبالي وصاحب هذه المذكرات، ورئيس أركان الجيش الفريق رفيق عارف، ورئيس الديوان الملكي عبد الله بكر وقد استدعي للحضور أيضاً أحمد مختار بابان. وقد كان الأمير عبد الإله متحمساً في انتقاده لملك الاردن لإصراره على النص الآنف ذكره. وقال أنه من الضروري أن يكون رئيس الاتحاد (ملك العراق) هو القائد الأعلى للجيش، حيثما وجد هذا الجيش أو قسم منه. سواء في العراق أو في الأردن، وأن أي تساهل في هذا الأمر يجعل القيادة العامة للجيش مضطربة الأمر الذي يؤدي إلى الفوضى. إذ لا يجوز أن يكون هناك قائدان أعليان للجيش في آن واحد. وبعد أخذ ورد مع الوفد الاردني في لجنة وضع دستور الاتحاد واتصال دائم بين هذا الوفد والملك حسين وافق الجانب العراقي على الصيغة الواردة في المادة الثالثة والخمسين من الدستور المذكور والتي لا يصعب على النبيه إدراك ما فيها من تناقض.

اثنا عشر:

حصر دستور الاتحاد الاختصاصات التالية في حكومة الاتحاد:

أ-

- ١- الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي.
- ٢- عقد المعاهدات والمواثيق الدولية.
- ٣- حماية دولة الاتحاد والمحافظة على سلامتها وأمنها الداخلي والخارجي.
- ٤- انشاء وإدارة القوات المسلحة تحت اسم الجيش العربي ولا يجوز لأي عضو

- من أعضاء الاتحاد الاحتفاظ بتشكيلات مسلحة عدا قوات الشرطة والأمن الداخلي
- ٥- تنظيم مجلس الدفاع الأعلى والخدمة العسكرية والمعد بمواضع خاصة.
- ٦- شؤون الكمارك وتشريعاتها.
- ٧- تنسيق السياسة المالية والاقتصادية.
- ٨- شؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة.
- ٩- توحيد سياسة التعليم ونظمه ومناهجه.
- ١٠- شؤون الطرق والمواصلات المشتركة.
- ١١- أي أمر يقرر مجلس الاتحاد بأغلبية ثلثي أعضائه اعتباره من الأمور الاتحادية بعد موافقة حكومات الدول الأعضاء.
- ب - تبقى من اختصاص الدول الأعضاء في الاتحاد جميع الأمور والصلاحيات الأخرى.

ومن هذا يتبين أن توسعاً قد حصل في اختصاصات حكومة الاتحاد بالإضافة إلى الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والجيش حصرت في حكومة الاتحاد اختصاصات خمسة هي شؤون الكمارك وتشريعاتها وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية وشؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة وتوحيد سياسة التعليم ونظمه ومناهجه وشؤون الطرق والمواصلات المشتركة. لقد كان في رأيي - وقد أبديته بصراحة للجنة المشتركة - أن نقل اختصاصات حكومة الاتحاد وأن تقتصرها على الحد الأدنى الضروري. وأن نبقي لحكومي الدولتين العضوين في الاتحاد أكبر مقدار ممكن من الاختصاصات. ولكن الغريب أن معظم أعضاء الوفدين المتفاوضين - العراقي والاردني على السواء - كانوا راغبين في توسيع اختصاصات حكومة الاتحاد. فلم يكن من رأيي، مثلاً، النص على توحيد سياسة التعليم ونظمه ومناهجه بل كنت أفضل أن نترك هذا الموضوع لتفاهم السلطات المختصة في حكومي القطرين، باعتبار أن سياسة التعليم من اختصاصهما، وليس من الصحيح تدخل حكومة الاتحاد في هذا الأمر ولكن

معظم أعضاء اللجنة المشتركة وعلى الأخص الدوحة، فاصل المجالس حصة من هذا الأمر الذي ورد ذكره في اتفاقية الاتحاد. أما بتسليم السياسة المالية والاقتصادية فمع أن العبارة جاءت واسعة عامية، فإنه كان من الضروري أن تضطلع حكومة الاتحاد بهذا السبق لأنه لا يمكن تصور اقتصاد متحدين يتجهان في سياستهما المالية والاقتصادية اتجاهين متباينين أو متضادين. أما الكمارك فقد كان حصرها بحكومة الاتحاد أمر غير مستبعد لسببين:

- أولهما، لأن الكمارك تكون أحد المصادر الرئيسة لإيراد حكومة الاتحاد. وثانيهما، لأنه بالغاء الحواجز الكمركية بين القطرين المتحدين يفسح الاتحاد العربي سوقاً واحدة مشتركة، الأمر الذي يستوجب بدوره جعل الرسوم الكمركية واحدة. كذلك الأمر في شؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة. فإن توحيد العملة وما يتبعه من تنظيم شؤون الصيرفة أمر ملازم لتوحيد سوق القطرين نتيجة رفع الحواجز الكمركية.

ويلاحظ أن الفقرة ١١ من المادة الثانية والستين من دستور الاتحاد نصت على إمكان توسيع اختصاصات حكومة الاتحاد بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الاتحاد وبموافقة جميع حكومات الاتحاد - وكان هذا الاحتراز ضرورياً للحيلولة دون توسع حكومة الاتحاد في اختصاصاتها على حساب حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، وبدافع طبيعي من الرغبة في التوسع في بعض الأحيان. وهذه المناسبة أتذكر جيداً، قبيل أو بعد مصادقة مجلس الأعيان العراقي على دستور الاتحاد الملاحظة التي أبدتها العين مصطفى العمري في غرفة رئيس مجلس الأعيان العراقي حيث قال أصبح مجلسنا - يقصد مجلس الأعيان العراقي - أقرب ما يكون إلى مجلس بلدي. فإذا ما تكلمنا في الشؤون الخارجية قيل لنا هذا من اختصاص مجلس الاتحاد. وإذا ما تكلمنا في شؤون الدفاع قيل لنا هذا من اختصاص مجلس الاتحاد. وإذا ما تكلمنا في شؤون العملة أو شؤون المصارف أو شؤون الكمارك قيل لنا هذا من اختصاص حكومة الاتحاد، وإذا ما تكلمنا في سياسة التعليم ونظمه ومناهجه

قليل لنا هذا من اختصاص حكومة الاتحاد، لا أعرف ما هي الصلاحيات أو الاختصاصات التي بقيت لحكومة العراق، وكان يتكلم بمرارة ناساً أو متناساً مئات الاختصاصات الواسعة المتسوعة التي بقيت للحكومات الدول الأعضاء وأهمها اختصاص التنمية والإعمار ولكني أتمكن أن أتصور شعور السيد مصطفى العمري بل والحكومة العراقية وكذلك الحكومة الاردنية عندما تفقد قسماً كبيراً من اختصاصاتها وقسماً من سيادتها.

لقد خولت المادة الثالثة والستون من دستور الاتحاد العربي « الحكومة الاتحادية » أن تنفذ مباشرة جميع القوانين والأنظمة والأوامر والمراسيم الاتحادية والقرارات الصادرة من سلطات الاتحاد وفق احكام الدستور على جميع السلطات والأفراد في بلاد الدول الأعضاء « كما أن المادة الحادية والستون من الدستور الاتحادي قد خولت مجلس الاتحاد تأليف محاكم اتحادية حسب الحاجة - وبهذا تكون الحكومة الاتحادية قد خولت إيجاد اجهزتها الخاصة بها سواء كانت أجهزة إدارية أو شرطة أو محاكم أو سجوناً وذلك لتنفيذ قوانينها وأنظمتها وأوامرها ومراسيمها وقراراتها إلى غير ذلك. وبهذا يكون المواطن خاضعاً إلى قوانين من نوعين: قوانين اتحادية تشرعها الحكومة الاتحادية من ضمن اختصاصاتها وقوانين قطرية تشرعها السلطات القطرية ضمن اختصاصاتها. كما يكون المواطن خاضعاً إلى جهازين تنفيذيين اتحادي وقطري، أي إلى شرطة اتحادية تنفذ القوانين الاتحادية، وإلى شرطة قطرية تنفذ القوانين القطرية. وإلى محاكم اتحادية تحكم بموجب القوانين الاتحادية، وإلى محاكم قطرية تحكم بموجب القوانين القطرية، وإلى سجون اتحادية، وإلى سجون قطرية، إلى غير ذلك. وهذا ينسجم مع الأنظمة الفدرالية الموجودة في سائر انحاء العالم.

أربعة عشر: مالية حكومة الاتحاد العربي

نصت المادة الرابعة والستون من دستور الاتحاد على ما يلي:

أ - تخصص لحكومة الاتحاد مصادر إيراد ثابتة تتصرف بها عن طريق فرض ضرائب ورسوم وعلى الدول الأعضاء أن تتنازل لحكومة الاتحاد عن هذه

المصادر بمقدار يمكنها من القيام بواجباتها ومسئولياتها ومع أحكام هذا الدستور.

ب - تلزم الحكومة العراقية بتأدية (١٨٠) ثمانمائة مليون دينار ميزانية السنة الأولى لحكومة الاتحاد وتلزم الملكة الاردنية لهاشمية بتأدية (٢٠) عشرين بالمائة من هذه الواردات.

ج - بعد انتهاء السنة الأولى تطبق أحكام الفقرة أ السالف ذكرها وإذا لم يتحقق التنازل المصوب عليه فيها يكون لحكومة الاتحاد الحق في أن تفرض على مصادر إيرادات الدول الأعضاء السب التي تراها ضرورة لتسديد نفقات الاتحاد.

إن ما ورد في الفقرة أ من المادة المذكورة أعلاه هو تنفيذ طبيعي للنظام الفدرالي. ذلك أن الاختصاصات والمهام والمسئوليات الخطيرة التي ألقيت على عاتق حكومة الاتحاد بموجب دستور الاتحاد كما رأينا تستوجب تخصيص مصادر إيرادات ثابتة لحكومة الاتحاد تتصرف بها عن طريق فرض ضرائب ورسوم لتمكينها من النهوض بواجباتها ومسئولياتها. وبدون هذا الترتيب المالي تكون حكومة الاتحاد مشلولة وتحت رحمة الدول الأعضاء وإراداتهم يفرضون ما يشاؤون عليها من شروط. وعند البحث في تعيين مصادر الإيرادات التي تخصص لحكومة الاتحاد وجدنا أن هذا الموضوع معقد وشائك ويستغرق وقتاً طويلاً ومفاوضات معقدة مع دولتي الاتحاد وبالنظر لضيق الوقت وضرورة اتمام دستور الاتحاد في خلال مدة محدودة تقدمت باقتراح إلى اللجنة المشتركة ينص على أن تتعهد الحكومة العراقية بنسبة معينة من نفقات حكومة الاتحاد كما تتعهد الحكومة الاردنية بالباقي وذلك للسنة المالية الأولى (أو ما تبقى منها) فقط من عمر حكومة الاتحاد. وبعد أخذ ورد مع السيد سمير الرفاعي رئيس الوفد الاردني اتفقت معه على أن تكون النسبة ٨٠٪ على الحكومة العراقية و ٢٠٪ على الحكومة الاردنية. وفي خلال هذه السنة الأولى تجري المفاوضة بين حكومة الاتحاد والحكومتين العراقية والاردنية لتعيين مصادر الإيرادات التي تتنازل عنها الحكومتان المذكورتان لحكومة الاتحاد. وخوفاً من تعنت

الحكومتين وتعثر المفاوضات أو فشلها في الوصول إلى نتيجة سريعة، جئنا بالفقرة جـ من المادة المذكورة أعلاه والتي خولت حكومة الاتحاد أن تفرض على مصادر إيرادات الدول الأعضاء النسب التي تراها ضرورية لتغطية نفقات حكومة الاتحاد - والغرض من هذه الفقرة ممارسته مقدار من الضغط على المتفاوضين للتساهل بغية الوصول إلى نتيجة سريعة معقولة.

وفي هذه المناسبة أتذكر جيداً نداء هاتفياً جاءني إلى مكنتي في وزارة المالية في بغداد من نوري السعيد يستدعيني للحضور إلى غرفة رئيس مجلس الأعيان العراقي حيث كانت تدور مناقشة حادة بينه وبين بعض الأعيان العراقيين (والعين مصطفى العمري بصورة خاصة) الذين كانوا يقولون أن دستور الاتحاد يخول حكومة الاتحاد الحق في الاستيلاء على قسم من إيرادات الحكومة العراقية من النفط، في حين كان نوري السعيد ينفي ذلك بشدة. وما أن دخلت غرفة رئيس الأعيان حتى بادرنني نوري السعيد طالباً مني أن أؤكد للأعيان أن حكومة الاتحاد سوف لا يكون لها الحق في المساس بإيرادات الحكومة العراقية من النفط. أجبته على الفور نعم سيكون لها الحق في ذلك إذا ما فشلت المفاوضات بينها وبين الحكومة العراقية في التوصل إلى تخصيص منابع إيرادات تكفي للنهوض بواجباتها ومسؤولياتها (أي واجبات ومسؤوليات حكومة الاتحاد). فصعق نوري السعيد من جوابي هذا وقال بحدة وغضب كيف كان ذلك؟ أجبته أن ذلك واضح تماماً في الفقرة جـ من المادة الرابعة والستين من الدستور ثم قلت للأعيان الموجودين أنني متيقن أن المفاوضات لن تفشل بتاتاً ذلك أن إيرادات الكمارك التي ستجلبها حكومة الاتحاد ستكون في حدود تكفي - بل وقد تزيد - لتسديد مصروفات حكومة الاتحاد ثم قلت من هو رئيس وزراء الاتحاد ومن هو وزير مالية الاتحاد؟ كلاهما عراقيان وهل ترون أنها أقل حرصاً منكم على مالية العراق وعلى مشاريعه الانمائية. وهنا يقتضيني الحق أن أقول أن الكثيرين من ساسة العراق كانوا يريدون إبعاد العراق عن الاضطلاع بأية مسؤوليات قومية خوفاً من أن تكلفه هذه المسؤوليات بعض التضحيات المالية.

خمس عشرة: تطيناً للدول الأعضاء في الاتحاد في الحفاظ على كتابها ووجودها وانطلاقاً من مبدأ منح حكومة الاتحاد الصلاحيات الضرورية فقط للنهوض بالمسؤوليات التي اضطلعت بها فقد وضعت المادة الناسة والسبعون من الدستور التي نصت على جواز تعديله بموافقة ثلثي مجموع أعضاء مجلس الاتحاد ومن ثم بموافقة السلطات التشريعية بالأغلبية المطلقة في جميع الدول الأعضاء. وهذه الطريقة لا يمكن إجراء أي تعديل للدستور مما قد تعارضه إحدى الدول الأعضاء الأمر الذي صيّر هذا الدستور خالياً من المرونة بالنظر للصعوبة البالغة في تعديله. ولكن الوفدين العراقي والاردني اللذين وضعوا صيغة الدستور وجدا أن الطمأنينة التي تبعثها هذه الصعوبة في تعديل الدستور في الدول الأعضاء تجعل الاتحاد أكثر ديمومة وأكثر التحاماً وأقوى على مجابهة المصاعب في الشوط الطويل.

سنة عشر: نص الدستور على تأليف محكمة عليا مؤلفة من رئيس وستة قضاة ثلاثة منهم من محكمة التمييز في كل من دولتي الاتحاد أو ممن كانوا في مستواهم من كبار رجال القانون وتكون قراراتها ملزمة وقطعية (المادة الثامنة والخمسون).

وقد حصرت في هذه المحكمة: (١) - الفصل في الخلافات التي قد تنشأ بين حكومة الاتحاد وواحد أو أكثر من أعضائه أو التي قد تنشأ بين الأعضاء أنفسهم. (٢) - تفسير دستور الاتحاد والقوانين الاتحادية بناء على طلب من رئيس مجلس وزراء الاتحاد وتكون لقراراتها الصادرة في هذا الشأن قوة النص المفسر. (٣) - البت في دستورية القوانين والمراسيم الاتحادية بطلب من رئيس مجلس وزراء الاتحاد أو إحدى الدول الأعضاء ويعتبر القرار الصادر بعدم دستورية القانون أو المرسوم ملغياً له من تاريخ صدور القرار. (٤) - استئناف الأحكام القطعية الصادرة من محاكم الدول الأعضاء إذا تضمنت هذه الأحكام الفصل في نزاع ذي مساس بأحكام هذا الدستور أو أي قانون اتحادي. (٥) - استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الاتحادية وفقاً للقوانين.

هذه أهم معانيه ونقطة من دسبم الاتحاد والتي يمكن تلخيصها بالمبادئ التالية

(١) - إن الدول الأعضاء في الاتحاد اعطيت على تأسيس اتحاد فم بينها هو دولة الاتحادية

(٢) - تتألف الدول الأعضاء في الاتحاد إلى الاتحاد عن بعض اختصاصاتها وعن قسم من ساداتها و ختمت لنفسها بالتأقي من اختصاصاتها ومن ساداتها. وكل منها أثنى الأعضاء والاتحادا يشرع القوانين في قسم اختصاصاته.

(٣) - لا يعتبر الاتحاد سلطة عليا فوق لدول الأعضاء كم لا يعتبر الدول الاعضاء تابعة للاتحاد كم لا كلا منها في الاتحاد وللدول الاعضاء تعتبر متساويين من حيث السلطان أو سلطة لأن كنيهم بسمند سلطانيها و سلطنتها من نفس المصدر وهو دستور الاتحاد.

(٤) - إذا حصل خلاف أو نزاع بين الاتحاد وأحدى لدول الاعضاء حول حدود اختصاصاتها يلجأ إلى محكمة عليا حيادية ستت حصيصا لهذا الغرض للبت في الخلاف.

(٥) - ينفذ الاتحاد قوانينه ومراسيمه وقراراته على المواطنين مباشرة بواسطة اجهزته الخاصة وموظفيه. وكذلك تفعل الدول الاعضاء اي تنفذ قوانينها ومراسيمها وقراراتها مباشرة على المواطنين بواسطة اجهزتها وموظفيها ومحاكمها.

(٦) - تمول حكومة الاتحاد نفسها بمصادر الإيراد المخصصة لها وبالضرائب والرسوم التي تشرعها وتجبيها بواسطة اجهزتها وموظفيها وكذلك تفعل الدول الاعضاء في الاتحاد.

(٧) - لا يمكن تعديل الدستور لغرض زيادة أو انقاص اختصاصات اي من الاتحاد أو الدول الاعضاء الا بالاتفاق والاجماع.

هذه اهم المبادئ التي قام عليها دستور الاتحاد العربي وهي مبادئ واضحة وجلية لا لبس فيها ولا ابهام. واذا ما قارنا هذه المبادئ الواضحة

مالذي تم عند اقامة الجمهورية العربية المتحدة بنين لنا الدول التاسع بين
الجانبيين .

- السيادة في النظام الاتحادي - الفدرالي -

على انه لا بد من التأكيد على المبدأ الاساسي الذي قام عليه دستور الاتحاد
العربي وهو في الواقع من الامر انتقال السيادة الكاملة النهائية من شعبي
الدولتين عضوي الاتحاد - اي شعب المملكة العراقية وشعب المملكة الاردنية
الهاشمية الى الشعب المكوّن من مجموع الشعبين والذي اصبح شعبا واحدا .
ذلك انه قبل تأسيس الاتحاد العربي كان كل من الشعبين العراقي والاردني
يتمتع ، نظريا ، بسيادة كاملة غير محدودة . اما بعد تأسيس الاتحاد فقد انتقلت
هذه السيادة الكاملة الى مجموع الشعبين ولم يعد اي منها ، منفردا ، سيد نفسه ،
كما كان في السابق قبل تأسيس الاتحاد . وبعبارة اخرى ان عبارة تنازل كل من
الدولتين العضوين في الاتحاد عن قسم من سيادتها الى الاتحاد تعبير ناقص في
الحقيقة . لقد كان تأسيس الاتحاد يعني في الحقيقة تنازل كل من شعبي الدولتين
العضوين في الاتحاد عن سيادتها الكاملة لا الى دولة الاتحاد وانما الى مجموع
شعبي الاتحاد اللذين اصبحا شعبا واحدا يمارس قسما من سيادته الكاملة
بواسطة حكومة الاتحاد وقسما آخر منها بواسطة حكومات الدول الاعضاء في
الاتحاد . فصاحب السيادة الكاملة اذن اصبح الشعب الواحد المؤلف من مجموع
شعبي الدولتين العضوين في الاتحاد .

وزارة الاتحاد العربي

بعد ان قام الاتحاد العربي قدم نوري السعيد استقالته ورزبه لعرشه في الملك فيصل الثاني فقبلها وكلفه الملك فيصل بصفته رئيسا للاتحاد بتأليف اول وزاره للاتحاد العربي وصدر بذلك امر اتحادي بتاريخ ١٩ مارس ١٩٥٨ وبرقم ١ ثم صدر بنفس التاريخ الامر الاتحادي رقم ٢ بتأليف الوزراء لاولى لحكومة الاتحاد العربي على النحو التالي:

نوري السعيد	رئيس وزراء الاتحاد العربي
ابراهيم هاشم	نائب رئيس وزراء الاتحاد العربي
توفيق السويدي	وزير خارجية الاتحاد العربي
سليمان طوقان	وزير دفاع الاتحاد العربي
عبد الكريم الازري	وزير مالية الاتحاد العربي
خلوصي الخيري	وزير دولة للشؤون الخارجية للاتحاد العربي
سامي فتاح	وزير دولة لشؤون دفاع الاتحاد العربي

وجرت مراسم الاستيزار في القصر الابيض في محلة السعدون في بغداد حسب ما اذكر .

ولم يطل عمر هذه الوزارة الاتحادية الاولى والاخيرة كثيرا فقد انتهى في ١٤ تموز ١٩٥٨ وهو اليوم الذي اندلعت فيه الثورة العراقية وهكذا كان عمر الوزارة شهرا واحدا وستة وعشرين يوما اي من ١٩/٥/٥٨ الى ١٣/٧/١٩٥٨ . وفي خلال هذه المدة تم انتخاب وتعيين اعضاء مجلس الاتحاد وصدر امر اتحادي برقم ١٠ في ٢٤/٥/١٩٥٨ بدعوته الى الانعقاد في دورة غير عادية في اليوم ٢٧ من شهر ايار ١٩٥٨ للنظر في:

١ - انتخاب ديوان الرئاسة (رئيس ونائبين للرئيس)

- ٢ - وضع النظام الداخلي للمجلس
 - ٣ - مشروع قانون السلك الخارجي
 - ٤ - مشروع قانون ميزانية الاتحاد العربي لسنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ .
- ثم صدر امر آخر برقم ١١ وتاريخ ١١ حزيران ١٩٥٨ باضافة المواد التالية لينظر فيها مجلس الاتحاد في دورته غير العادية:

- ١ - لائحة قانون المحكمة العليا
 - ٢ - لائحة قانون الخدمة المدنية الموحد
 - ٣ - لائحة قانون عملة الاتحاد العربي
 - ٤ - لائحة قانون مراقبة البنوك في الاتحاد العربي
 - ٥ - لائحة قانون مراقبة التحويل الخارجي للاتحاد العربي
 - ٦ - لائحة قانون البنك المركزي للاتحاد العربي
 - ٧ - لائحة قانون انضباط موظفي حكومة الاتحاد العربي
 - ٨ - لائحة قانون اصول المحاسبات العامة للاتحاد العربي .
 - ٩ - لائحة قانون ديوان المحاسبة لحكومة الاتحاد العربي .
- ثم صدر أمر اتحادي برقم ١٢ وتاريخ ١٦ حزيران ١٩٥٨ باضافة المادتين التاليتين لينظر فيهما مجلس الاتحاد في دورته غير العادية:

- ١ - مشروع قانون تشكيل الوزارات للاتحاد العربي .
- ٢ - مشروع قانون ادارة الجيش العربي .

وقد اجتمع المجلس عدة اجتماعات وافر عددا من القوانين وتم نشرها في العدد الاول والثاني من الجريدة الرسمية المسماة بالاتحاد العربي ، منها قانون تشكيل وزارات الاتحاد العربي رقم ١ لسنة ١٩٥٨ ، وقانون الميزانية العامة لحكومة الاتحاد العربي رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ ، ثم قانون تأليف المحكمة العليا الاتحادية رقم ٣ لسنة ١٩٥٨ ثم قانون ادارة الجيش العربي رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ ثم قانون الخدمة المدنية لحكومة الاتحاد العربي رقم ٥ لسنة ١٩٥٨ مع الشروط والاحكام الاضافية الخاصة بالسلك الخارجي . واستنادا الى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ الذي تم بموجبه استحداث قسم خاص بشؤون الاردن يعهد به الى وكيل وزارة الشؤون،

الخارجية وترتبط به دائره شؤون فلسطين ودائره الشؤون الدولية الخاصة بالاردن والتي ترتبط بها ثلاث شعب هي شعبة الهدنة وشعبة اللاجئين وشعبة الاراضي المحتلة وقد عهد للسيد خلوصي الحيري وزير الدولة للشؤون الخارجية الاشراف على هذا المسم وجعل مقره في عمان بسيرا لعماله

ثم صدر بيان من حكومة الاتحاد العربي نشر في العدد الاول من الجريدة الرسمية، «الاتحاد العربي» الصادر في ١٩٥٨/٦/٢٣ والذي نص - استنادا الى المادة ٧٤/ من دستور الاتحاد العربي - على انه تقرر تسليم كل من وزاره خارجية الاتحاد العربي ووزارة دفاع الاتحاد العربي اختصاصاتها المنصوص عليها في المادة ٦٢ من الدستور اعتبارا من ١ تموز ١٩٥٨.

وزارة خارجية الاتحاد العربي

لم تكن توجد صعوبة في تأسيس وزارة خارجية الاتحاد العربي. فقد كانت توجد وزارتان للخارجية واحدة عراقية واخرى اردنية وكان لكل منهما جهازها ودوائرها وموظفوها ومنشأتها وسفاراتها وقنصلياتها الى غير ذلك وكان على وزير خارجية الاتحاد العربي ان يدمج الوزارتين الانفتي الذكر في وزارة واحدة وينتقي اكفء الموظفين الموجودين فيها ويعينهم في المناصب الملائمة لهم بعد ان يطعم المسلك الخارجي بعناصر جديدة اذا رأى ضرورة لذلك، وبعد ان يستغني عن العناصر غير اللائقة وغير الكفاءة آخذا بنظر الاعتبار المحافظة على التوازن الضروري بين القطرين العضوين في الاتحاد، ويعيد توزيع السفارات والقنصليات حسب الحاجة.

وبعد ان تسلمت وزارة خارجية الاتحاد العربي اختصاصاتها في ١ تموز ١٩٥٨ حسب البيان الذي سبق ذكره، وبعد صدور قانون الخدمة المدنية لحكومة الاتحاد العربي رقم ٥ لسنة ١٩٥٨ ونظام وزارة خارجية الاتحاد العربي رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بدأ وزير الخارجية توفيق السويدي بعملية دمج الوزارتين وكان المفروض ان يتقدم بمقترحاته في هذا الشأن الى مجلس الوزراء قبل الثامن من شهر تموز ١٩٥٨ وهو موعد سفر الملك فيصل الثاني خارج العراق للقاء خطيبته. غير انه (اي توفيق السويدي) تأخر في تقديم مقترحاته، الامر الذي

دعاه الى ان يرجو من الملك فيصل تأجيل سفره لانه كان يرغب ان تتم على يده عملية الدمج وتوزيع الموظفين على مختلف المناصب والمؤسسات التابعة لوزارة خارجية الاتحاد العربي، وكذلك عملية الاستغناء عن بعض الموظفين غير المرغوب فيهم، لانه - كما قال - كان يعتبر هذه العملية مهمة رئيسة وخطيرة لا يمكن او لا يأمن ان يتركها لتصرف الوكيل الذي ينوب عنه في تولي شؤون وزارة الخارجية، في مدة غيابه وغياب رئيس الاتحاد الملك فيصل الثاني وهذا هو السبب الذي دفعه الى الالحاح على الملك فيصل تأجيل سفره. وقد استغربت كثيرا كيف ان السيد توفيق السويدي لم يأت على ذكر هذا السبب في مذكراته. وبدلا من هذا ذكر في الصفحة/٥٧٨/ من مذكراته الآتفة الذكر حادثة اعتقد انها من بنات الخيال. فقد ورد في الصفحة المذكورة ما يلي:

« وفي السابع من تموز ١٩٥٨ جاءني وزير مالية الاتحاد عبد الكريم الازري واخبرني بأن قانون الخدمة الخارجية للاتحاد وقانوني توحيد النقد الاتحادي والبنك المركزي في الاتحاد قد انجزا ولم يبق لنشرهما سوى يومين. ولما كان يتمنى شخصا ان يتوجهها جلالة الملك بامضائه قبل سفره فقد فاتح جلالته فوجده غير مستعد لتأخير سفره الى ما بعد يوم ٧ تموز لذلك رأى ان يوسطني في هذا الشأن لاقنع جلالته بتأخير سفره يومين أي من ٧ منه الى ٩ منه فوعده خيرا وبعد ساعتين ذهبت الى البلاط وقصصت عليه رأي وزير مالية الاتحاد وقلت له ان تأخير سفر جلالته يومين لا يقدم ولا يؤخر فاقنع بعد تملل طفيف وضحك وقال طيب سنتأخر الى يوم ٩ تموز ».

ان هذه الحادثة لا اساس لها من الصحة وهي، كما بينت من بنات الخيال. ان السبب الحقيقي الذي لم يكن يرغب السيد توفيق السويدي ان يبوح به هو انه كان مصرّاً على أن تجري جميع التعيينات وتوزيع الموظفين على مختلف مناصب السلك على يده، قبل سفره وقبل سفر الملك فيصل رئيس الاتحاد، لانه كان مهتما بأمر بعض الموظفين في السلك الخارجي، ولانه لم يكن يأمن ان تتم التعيينات ويوزع الموظفون على المناصب في غيابه حسب رغبته. اما قانون الخدمة المدنية الموحد الذي الحقته به الشروط والاحكام الخاصة بالسلك

الخارجي فانه كان قد صدر في الثامن من تموز ١٩٥٨ ونشر في جريده الاتحاد العربي وهي الجريدة الرسمية في العاشر من تموز ١٩٥٨. اما مشروع قانون توحيد النقد، أو بالأحرى قانون عملة الاتحاد العربي، وكذلك مشروع قانون البنك المركزي، فلم يوقعا من الملك خلافا لما ذكره السيد توفيق السويدي في مذكراته.

وأخيراً تقدم السيد توفيق السويدي إلى مجلس الوزراء في الجلسة التي عقدت في ١٣ تموز ١٩٥٨ بمقترحاته التفصيلية حول دمج الوزارتين وتوزيع الموظفين على مختلف السفارات والقنصليات والمؤسسات الأخرى، والاستغناء عن عدد من الموظفين في السلكين الخارجيين العراقي والاردني، وبعد ان شرح بتفصيل مقترحاته مع الأسباب الموجبة لها، ابدى الوزراء آراءهم في مقترحات السيد السويدي، وكنت أحد الذين تكلموا حول الموضوع، فقلت ان الموضوع مهم ويستوجب التروّي في اتخاذ قرار بشأنه، خاصة وانه يتعلق بفصل جماعة من الموظفين يجب ان نطمئن إلى أن العدالة آخذة مجراها بحقهم. وإلى أنهم يستحقون الفصل، وانه لا يوجد من هم أحق منهم بالفصل، ولذلك اقترح تأجيل اتخاذ قرار بشأن هذه المقترحات الى حين رجوع وزير الخارجية من سفرته الى لندن. فانتفض وزير الخارجية من كرسيه وقال بحدة انه لا يوافق على التدخل في شؤون وزارته، كما لا يوافق على تأجيل النظر في مقترحاته او تأجيل اتخاذ قرار بشأنها، ويصرّ على الموافقة عليها في هذه الجلسة. فأجبتّه بهدوء اني بدوري اصر على تأجيل النظر فيها وعلى تأجيل اتخاذ قرار بشأنها، واذا ما وافق عليها مجلس الوزراء، فاني اعتبر نفسي مستقيلاً. ووقع مجلس الوزراء في حالة احراج شديدة، وقد حاول نوري السعيد تلطيف الجو فلم يوفق، واخيراً - كسراً للاحراج - جمعت اوراقى وانسحبت فلحقني توفيق السويدي الى غرفتي ورجاني الموافقة على المقترحات وطلب مني ان لا اجعل منها سبباً للاستقالة. ثم اضاف قائلاً لماذا انت زعلان؟ ان اقتراحي يتضمن فصل ثلاثة من الموظفين الشيعة وثلاثة من الموظفين السنة - اي عدد متساوي من الطائفتين من الخدمة الخارجية. اجبتّه اني متأسف جداً لهذا التفكير ولهذا التفسير يصدر منك، واضفت قائلاً اقسم لك بالله وبجميع المقدسات ان اهتامي

ينصب على تحقيق هدف واحد هو العدالة - ذلك اني لا اوافق على الابقاء على موظف يستحق الفصل - سواء كان شعبيا او سبلا لا فرق عندي - كما اني لا اوافق على فصل موظف قد يوجد بين الباقيين في الخدمة الخارجية من هو احق منه بالفصل. هذا ما ابتغيه من طلبي تأجيل البت في المقترحات، لا اكثر ولا اقل. ثم قلت له كيف توصلت الى هذه المساواة في عدد الذين تقترح فصلهم من الخدمة الخارجية من الطائفتين؟ هل جاءت هذه المساواة عفوية، ام انها مقصودة. بقصد تحقيق العدالة الطائفية؟ واذا كانت هذه المساواة مقصودة، فكم هو عدد الموظفين الشيعة الموجودين في الخدمة الخارجية العراقية؟ وهل فكرت في تحقيق هذه المساواة الطائفية عند تعيين الموظفين للخدمة الخارجية. لقد آن الاوان لنا، يا أبا لؤي، لان نرتفع في تفكيرنا فوق هذه الاعتبارات البالية. وعلى كل فاني اصر على رأي في ضرورة تأجيل البت في مقترحاتك الى حين رجوعك من سفرك بالسلامة.

ثم جاء إلى غرفتي نوري السعيد وطلب مني ان لا أصر على موقفي وان أسحب اعتراضاتي على مقترحات وزير الخارجية، فأجبتته يا فخامة الرئيس اود أن أذكرك بالموظف الذي كنت أنت قد حذرتني منه وقلت لي لا تحوله التصرف بفلس واحد من اموال الدولة، والآن أرى هذا الموظف بالذات يعاد تعيينه سفيراً. أجب ماذا أعمل تجاه إصرار ولي العهد على تعيينه. قلت له لذلك لا أجد مفرّاً من الاصرار على موقفي بطلب تأجيل البت في هذه المقترحات الى حين رجوع وزير الخارجية من سفرته. ثم ذهبت الى السيد عبد الله البكر رئيس الديوان الملكي وابلغته استقالتي فيما لو اقر مجلس الوزراء المقترحات التي تقدم بها السيد توفيق السويدي، وطلبت اليه ابلاغها الى الملك فيصل. ثم تركت البلاط الملكي الى بيتي. وفي الساعة الرابعة بعد الظهر اتصل بي هاتفياً السيد عبد الله البكر قائلاً لي انك لم تكن وحدك المعارض على مقترحات وزير الخارجية، فقد جاءت اعتراضات من جهات اخرى - وقد فهمت بعد ذلك انها من الملك حسين - وانه لذلك تأجل النظر في الموضوع في الوقت الحاضر، ولذلك فقد انتفى سبب استقالتك. فقلت له اذا كان الموضوع كذلك فاني باق في منصبي

وسأستمر على المحار مسؤولياتي في وزارة المالية.

وزارة دفاع الاتحاد العربي

كذلك لم تكن توجد مشكلة في تأسيس وزارة الدفاع للاتحاد العربي فقد كانت توجد وزارتان للدفاع واحدة عراقية واخرى اردنية كما كان يوجد جيشان هما الجيش العراقي والجيش الاردني وكان على وزير دفاع الاتحاد العربي ان يدمج الورتين في وزارة واحدة ويؤخذ الحشيين في حشء واحد هو الجيش العربي. والواقع ان وزير دفاع حكومة الاتحاد العربي عندما باشر مهام وزارته لأول مرة في بغداد ذهب توا الى المقر الذي كانت تسعله وزارة الدفاع العراقية ووجد هناك جهازا مهيئا وكذلك فعل نفس الشيء عندما ذهب الى الاردن حيث كان مقر وزارة الدفاع مهيئا. وكان اول عمل قام به وزير دفاع الاتحاد - حتى قبل ان تستلم وزارة الدفاع الاتحادية اختصاصاتها في اول تموز ١٩٥٨ بموجب البيان الصادر بشأن ذلك في الجريدة الرسمية - ان استصدر امرا اتحاديا بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١ بتعيين الفريق الركن محمد رفيق عارف بمنصب رئيس اركان الجيش العربي. وكان هذا الامر هو الامر الاتحادي الثالث. اما الامر الاول بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٩ فكان يختص بتعيين رئيس وزراء الاتحاد العربي والامر الثاني بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٩ بتعيين وزراء الاتحاد العربي. اما الأمر الرابع الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٥/٣١ فكان يختص بتعيين:

- | | |
|-------------------------------------|-------------------------------|
| - الفريق حابس المجالي | قائدا للقوات العربية |
| - امير اللواء الركن خليل جميل | معاون رئيس اركان الجيش العربي |
| - امير اللواء الركن مزهر الشاوي | معاون رئيس اركان الجيش العربي |
| - امير اللواء الركن عمر علي | قائد الفرقة الاولى |
| - امير اللواء الركن عبد الوهاب شاكر | قائد الفرقة الثانية |
| - امير اللواء الركن غازي الداغستاني | قائد الفرقة الثالثة |
| - امير اللواء الركن طارق سعيد فهمي | قائد الفرقة الرابعة المدرعة |
| - زعيم الجو كاظم عبادي | قائد القوة الجوية العربية . |

- ديوان مجلس وزراء الاتحاد العربي -

ولكن الامر لم يكن مهيناً بالنسبة لتأسيس ديوان رئيس وزراء الاتحاد العربي ونائبه ولتأسيس وزارة مالية الاتحاد العربي. وقد اتخذ رئيس وزراء الاتحاد جناحاً خاصاً في البلاط الملكي في بغداد ليكون مقراً وديواناً مؤقتاً له ولنائبه ولعدد من الموظفين جرى تعيينهم على عجل. اما في عمان فقد اتخذ رئيس وزراء الاتحاد قصر بسمان ليكون مقراً مؤقتاً له حيث كانت تعقد جلسات مجلس الوزراء ثم وجدنا بعد التحري داراً مناسبة لتكون مقراً للرئاسة وزراء الاتحاد وهي دار مدير البنك العثماني وتم الاتفاق مع صاحبها على شرائها منه وتقرر تأثيثها واودع تنفيذ هذه المهمة الى السيد ابراهيم هاشم نائب رئيس الوزراء.

-وزارة مالية الاتحاد العربي-

كذلك لم يكن الامر مهيناً بالنسبة لوزارة مالية الاتحاد فلم يكن هناك لا ديوان ولا موظفون وكان عليّ ان اؤسس وزارة جديدة للمالية وقد اتخذت بعض الغرف في البلاط الملكي لتكون مقراً مؤقتاً لوزارة مالية الاتحاد ريثما نجد محلاً مناسباً كما تم تعيين عدد قليل من الموظفين ليقوموا ببعض الاعمال الضرورية جداً.

وفي خلال عمر الوزارة الاتحادية القصير تم انجاز اعمال كثيرة. فقد الفنا لجنة مختلطة عراقية اردنية لوضع مشروع قانون الخدمة المدنية الموحد الذي تم اعداده وصادق عليه مجلس الاتحاد واصبح قانوناً. كذلك تم اعداد مشروع قانون انضباط موظفي حكومة الاتحاد العربي، ومشروع قانون اصول المحاسبات العامة لحكومة الاتحاد العربي ومشروع قانون ديوان المحاسبة لحكومة الاتحاد العربي، ومشروع قانون التقاعد المدني لحكومة الاتحاد العربي، غير ان هذه المشاريع القانونية لم يتم تشريعها بسبب اندلاع الثورة العراقية في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ التي وضعت نهاية لوجود الاتحاد العربي. على انه لم يكن في هذه المشاريع القانونية المارة الذكر ما يمس اختصاص اي من الحكومتين العراقية

والاردنية ولذلك لم يحصل اي احصاءات معها سائها

اما المشاريع القانونية التالية وهي مشروع قانون الكمارك العامة للحكومة الاتحاد العربي، ومشروع قانون التعرف على الحكومة الاتحاد العربي، ومشروع قانون البنك المركزي للحكومة الاتحاد العربي، ومشروع قانون العملة الاتحادية، ومشروع قانون مراقبة المصارف للحكومة الاتحاد العربي، ومشروع قانون مراقبة التحويل الخارجي للحكومة الاتحاد العربي فان هذه المشاريع القانونية كانت ستسلب اختصاصات كانت تعود في الاصل للحكومتين العراقية والاردنية والتي اصبحت بموجب دستور الاتحاد من اختصاص حكومة الاتحاد العربي ولذلك كان من المتوقع ان يحصل احصاءات سائها مع الحكومتين - وهذا ما وقع فعلا. لقد ألفت لجنة مشتركة عراقية اردنية من موظفين من مديرية الكمارك العامة العراقية ومن مديرية الكمارك العامة الاردنية لعمل دراسة مقارنة دقيقة لقانون الكمارك والمكوس ولقانون التعرف الكمركية في القطرين العراقي والاردني تمهيدا لوضع مشروعين قانونيين لتوحيدهما وقد قطعت اللجنة المشتركة اشواطا بعيدة في دراستها.

وتلافيا لما قد يثيره هذا الموضوع من حساسيات لدى الحكومة العراقية فقد اجتمعت بالدكتور نديم الباجه جي - وزير مالية الحكومة العراقية وقتئذ - في دار السيد توفيق السويدي ووضحت له جلية الامر وان هذه الدراسة المقارنة عندما تتم وكذلك المشروعين القانونيين المستنديين اليها عند اكملها سوف يعرضان عليه وعلى وزير مالية الحكومة الاردنية تمهيدا للاتفاق عليها قبل تشريعها واندلعت الثورة العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ ولما تتم هذه الدراسة المقارنة ولما يتم اعداد مشروعين القانونيين الآنفين الذكر. على انه كان من المفهوم ان تشريع هذين القانونين كان يجب ان يتأجل الى ما قبل حلول السنة المالية الجديدة (التي تبدأ في اول نيسان ١٩٥٩) ببضعة ايام بالنظر الى ان تشريعها قبل الموعد قد يؤثر على واردات الحكومتين من الكمارك والمكوس - وخاصة الحكومة العراقية - التي كانت قد اضطلعت بالنهوض بـ ٨٠٪ من مصروفات حكومة الاتحاد في السنة الاولى من عمرها.

أما مشاريع القوانين الاربعة الاخرى الآتفة الذكر فقد اعدت وعاون على اعدادها موظفون من البنك المركزي العراقي بتكليف مني ، وقد سلمت نسخا منها بيد الدكتور نديم الباجهجي في اجتماعنا الآنف الذكر في دار السد توفيق السويدي ، وطلبت منه ابداء ملاحظاته عليها تمهيدا للاتفاق معه ومع وزير مالية الحكومة الاردنية على الصيغ النهائية لها . وبقيت انتظر ورود الملاحظات ولما تأخر ورودها سافرت من بغداد الى عمان ، حيث كانت تعقد جلسات مجلس الاتحاد العربي . وهناك استلمت ملاحظات الدكتور الباجهجي برقيا .

وقد اقتضت ملاحظات الدكتور الباجه جي وزير مالية العراق على مشروع قانون البنك المركزي للاتحاد العربي ولم يتطرق الى اي من مشاريع القوانين المالية الاخرى . ~~فقد طلب تعيين نسبة ما تساهم به~~ ~~الحكومة العراقية~~ ~~من رأس المال~~ ~~البنك المركزي~~ ~~للاردنية~~ ~~وأن تسدد الحكومة العراقية ٧٥٪~~ من رأس المال المضموناً من قبل دولتي الاتحاد كل بنسبة ما التزمت بتسديده من رأس المال الى ان يسدد بكامله . كما طالب ان ينص في القانون انه في حالة تصفية البنك لاي سبب كان توزع الموجودات ورأس المال والارباح على الدولتين كل بنسبة مشاركتها في رأس المال المدفوع اعتباراً من تاريخ المشاركة الفعلية . كما طالب بأن ينص على تحديد السلف التي تمنح للدوائر شبه الحكومية في كل دولة بنسبة الربع للاردن وثلاثة ارباع للعراق وهذا لغرض توزيع السلف عند الضرورة بنسبة تنسجم مع رأس المال المدفوع في كل دولة وتحاشيا لاي ضغط متوقع من جانب واحد حسب ما جاء في برقيته . كما اثارت البرقية نقطة رئيسية وهي ان دستور الاتحاد لا يجيز انتقال اموال وممتلكات البنك المركزي العراقي الى البنك المركزي للاتحاد بدون مقابل . بعد استلامي هذه البرقية وفي ضوء وجهة النظر العراقية هذه تذاكرت مع الحكومة الاردنية وتم الاتفاق على صيغة جديدة لمشروع قانون البنك المركزي للاتحاد احتفظت بها ولم انشرها وذلك بغية الاتفاق بشأنها مع الحكومة العراقية قبل نشرها ، وبعد رجوعي الى بغداد من عمان رتبت اجتماعا بوزير مالية الحكومة العراقية في غرفة رئيس

ورراء العراق السيد احمد مختار ومحضوره وكان السيد بانان يندمر ويردد في حالة عصبية ان رأس مال البنك المركزي العراقي هذا يعود للشعب العراقي ولا يجوز التنازل عنه لحكومة الاتحاد العربي ثم قال لا اعرف الدافع على الاستعجال في تشريع قانون البنك المركزي للاتحاد. واخيرا - وبعد احد ورد - تم الاتفاق بيسا على تأليف لجنة تضم وزير مالية الاتحاد العربي ووزير مالية العراق، والسيد عبد الجبار التكريلي وزير الدولة في الحكومة العراقية ومحافظ البنك المركزي العراقي والسيد جورج جورجى عضو مجلس ادارة البنك المركزي العراقي والمستر مارتن الخبير في البنك المركزي العراقي لمناقشة الموضوع وتبادل الرأي بشأنه. واجتمعت اللجنة في مكنتي الوقت في البلاط الملكي العراقي ووضعت اللائحة المذكورة للمناقشة وبعد اخذ ورد تم الاتفاق في اللجنة على ان تسدد الحكومة العراقية ٧٥٪ من رأسمال البنك المذكور والحكومة الاردنية الباقي - وقد تغيرت النسبة بعد المذاكرة مع الحكومة الاردنية الى ٨٠٪ من الحكومة العراقية و ٢٠٪ من الحكومة الاردنية كما ورد في النص الاخير لمشروع القانون. كما تم الاتفاق على ان تتبادل الجهات المساهمة في رأس مال المصرف الكتب بشأن تقسيم الموجودات عند تصفية البنك بدلا من النص على ذلك في صلب القانون، وبعد المداولة مع الجانب الاردني وافق على ذلك. اما موضوع تحديد نسبة السلف التي تمنح من قبل البنك المركزي للدوائر شبة الرسمية في كل دولة بنسبة مساهمة كل منها في رأسمال البنك، فقد تم الاتفاق في اللجنة على ان يترك هذا الامر لحكمة وتصرف مجلس الادارة الذي ستتألف اكثريته من العراقيين وقد وافق الجانب الاردني على هذا ايضا. وقد بقيت هناك نقطة مهمة واحدة معلقة وهي هل ان هذا المشروع يحتاج الى تشريع قانون عراقي لتمكين الحكومة العراقية من النهوض بالتزاماتها وهل يحتاج تنازل الحكومة العراقي عن رأسمالها في البنك المركزي العراقي الى البنك المركزي للاتحاد العربي الى تشريع قانون عراقي بذلك. وقد تبين لاعضاء اللجنة ان هذا الموضوع لا يقتصر على اموال البنك المركزي العراقي بل يشمل اموالا اخرى كاموال وموجودات وزارتي الدفاع والخارجية العراقيتين والاردنيتين، فان كان انتقال تلك الاموال الى حكومة الاتحاد

يحتاج الى تشريع قانوني عراقي وآخر اردني وهذا ما اعتقده فالامر عندئذ يكون موضوع معالجة عامة ويكون موضوع رأسمال البنك المركزي العراقي من ضمنها . وعلى هذا الاساس تم الاتفاق في اللجنة وارجىء البت في هذه النقطة التي كنت ارى ان الجهة الوحيدة التي تملك حق البت فيها واعطاء استشارة قانونية صحيحة بشأنها - بطلب من رئيس حكومة الاتحاد او رئيس حكومة احدى الدولتين العضوين في الاتحاد - هي المحكمة العليا للاتحاد العربي وذلك استنادا الى المادة ٥٩ من دستور الاتحاد العربي . وفي ضوء هذه الملاحظات التي ابدت من مختلف الجهات ثم اعداد مشروع قانون البنك المركزي للاتحاد وعرض على مجلس الاتحاد الذي صادق عليه ، وحالت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ دون اصداره .

اما بقية مشاريع القوانين المالية الاخرى فقد كانت جميعها في طريقها الى التشريع وقطعت معظم مراحلها واندلعت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وحالت دون اكملها واصدارها .

الخلافات الحادة بيني وبين أحمد مختار بابان ونديم الباجه جي استقالة احمد مختار بابان

وهنا لا بد من اشير الى اني كنت اعاني كثيرا من المتاعب بسبب النشج والعصبية والتذمر الذي كان يديه السيد احمد مختار بابان رئيس وزراء الحكومة العراقية والدكتور نديم الباجه جي وزير مالية الحكومة العراقية في تنفيذ ما نص عليه دستور الاتحاد العربي من نقل بعض المصالح والصلاحيات من الحكومتين العراقية والاردنية الى حكومة الاتحاد العربي وفي اعداد المشاريع القانونية لاتمام هذا النقل. وكان يبدو لي - اذا احسنا الظن - ان هذه المعارضة ناتجة بالدرجة الاولى من عدم ادراك السيد احمد مختار بابان لمفهوم الفكرة الفدرالية، او فكرة الاتحاد الفدرالي. فلم تكن حكومة الاتحاد العربي - في مفهومه وتصوّره - حسب ما بدا لي - بالرغم من انه كان قانونيا ضليعا - الا تنظيما سياسيا اوجدته الدولتان العراقية والاردنية الهاشمية لتنسيق التعاون بينهما في الشؤون السياسية الخارجية والداخلية وكذلك في الشؤون الاقتصادية وعلى الاخص في الشؤون العسكرية مع احتفاظ كل منهما بكامل صلاحياتها واختصاصاتها وسيادتها. ولم يكن يخطر في باله - حسب ما كان يبدو لي - امكانية المساس او الانتقاص من تلك الصلاحيات والاختصاصات وخاصة من تلك السيادة التي كانت تتمتع بها كل من الدولتين المذكورتين. وكّم من مرة قال لي يا اخي لماذا تشغل حكومة الاتحاد بالها وافكارها وتتعب نفسها بتهيئة المال اللازم لادارة شؤونها. فلتخبرنا بالمبالغ التي تحتاجها - وبعد الاتفاق عليها بيننا وبينكم - نحن نقوم بتهيئة المال اللازم لذلك ونكفيكم مؤونة الاتعاب. وكأنه لم يقرأ دستور الاتحاد العربي ولم يطلع عليه. كان يقول اني اعتبر موارد الكمارك عراقية لانها تستوفي من استيرادات العراق وبالنتيجة من الشعب العراقي ولذلك فاني اعتقد ان شؤون الكمارك

ينبغي ان تعود للحكومة العراقية ولا يحور التنارل عنها لاية سلطة اخرى . وكذلك كان يقول ان البنك المركزي مؤسسة عراقية تودع فيها جميع موارد الحكومة العراقية ولا اعرف كيف يجوز نقله الى حكومة الاتحاد العربي واشراك غير العراقيين في ادارته . كان السيد احمد مختار بابان يقول بكثير من التأفف والتذمر يا أخي هذه اموال الشعب العراقي وهي امانة في ايدينا . كيف يجوز نقلها الى جهات اخرى ؟ لماذا هذا التفريط بأموال العراق وبحقوقه ؟ وكنت اجيبه ألم تصوّت على دستور الاتحاد العربي بصفتك عضوا في مجلس الأمة والدستور المذكور ينص على نقل بعض الاختصاصات والصلاحيات والاموال من حكومة العراق الى حكومة الاتحاد العربي ؟ ألم ينص الدستور المذكور في الفقرات ١٦ و ١٧ و ١٨ من المادة ٦٢ على ان تكون من اختصاص حكومة الاتحاد العربي - شؤون الكمارك وتشريعاتها . وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية ، وشؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة ؟ لماذا لم تصوّت ضد ذلك الدستور ولماذا لم تعلن رفضك اياه بصراحة اذا لم تكن مؤمنا به واذا كنت تعتقد ان المصلحة الوطنية تقضي برفضه لكي تبرأ ذمتك من هذا الموضوع ؟ ثم من هو رئيس الاتحاد العربي ومن هو رئيس حكومة الاتحاد العربي ومن هو وزير مالية حكومة الاتحاد العربي ؟ والواقع اني كنت لاحظ ان السيد احمد مختار بابان لم يكن مقتنعا في قرارة نفسه بمشروع الاتحاد العربي ، ولكنه . حسب ما اعتقد لم يكن يملك الجرأة والشجاعة الادبية لكي يرفض المشروع ويحابه الملك والوصي بذلك الرفض . وكانت هذه ، في الواقع ، المشكلة التي كان يعاني منها عدد كبير من ساسة العراق الذين لم يكونوا يملكون الجرأة الادبية ليعلموا ما يؤمنون به ويتحملوا مسؤولية اعلانهم .

وتجاه هذا الوضع الذي شرحته رأيت ان لا بد من اخبار نوري السعيد بهذه المشاكل وهذه العراقيل وهذا التشنج وهذا التذمر الذي كان يبيده رئيس وزراء الحكومة العراقية ووزير ماليته . فذهبت الى نوري السعيد وشرحت له الوضع وما ان انتهيت من شرحي حتى بدأ نوري السعيد يتحامل على الدكتور نديم الباجه جي تحاملا لم أكن أتوقعه ، ولم اكن مسبوقا به . واستعمل عبارة قاسية بحقه - مما يدل على ان العلاقة بين الرجلين لم تكن على ما يرام . الأمر

الذي أثار استعراضي الشديد، لأبي كتب اعرف ايها قانا سمعاه بان في وزارة واحدة لمدة طويلة، اي مند أن ألف نوري السعيد ووزارةه الثانية مشرو في ١٩٥٤/٨/٣ ثم وزارته الثالثة عشره في ١٧ ١٢ ١٩٥٥ إلى أن استقالت في ١٩٥٧/٦/٨ فإذا حدث حتى ساءت العلاقة بينهما إلى هذا الحد؟ وما يدل على سوء العلاقة بين الرجلين ان الدكتور نديم الساجه جي، في خلال وجودنا معاً في المعتقل اثر ثورة ١٩٥٨، قال لي مرة اريد ان أسألك يا أما محمد هل كانت توجد طريقة أخرى للتخلص من نوري ~~السعيد~~ ^{السعيد} عبر هذه الطريقة التي تم التخلص بها منه؟

السعيد ✓

أما أحمد مختار بابان فقد اقتصر تعليق نوري السعيد بحمه على عبارة قصيرة - هذا أمر متوقع منه. انه لا يؤمن بهذا الاتحاد. ولا يريد ثم أضاف مازحا سوف اخبر احمد مختار بابان باني سوف استغني عن افراد الشرطة الذين خصصتهم الحكومة العراقية لحراستي واطلب سحبهم لان الشرطة، بموجب دستور الاتحاد، تعود للحكومة العراقية وهي التي تنفق عليهم من ميزانيتها ولا يجوز استخدامهم لحماية رئيس حكومة الاتحاد العربي. ثم اخبرني ان احمد مختار بابان عازم على الاستقالة، او انه استقال. وعندئذ ستسوي الخلافات بسهولة. ثم قال لي ارى ان الحل الانسب، لايجاد الانسجام المطلوب بين حكومة الاتحاد العربي والحكومة العراقية ان تتولى انت رئاسة الحكومة العراقية لانك مطلع على الخلافات الناشبة بين الحكومتين واسبابها وبامكانك المعاونة على حلها.

لقد جاء في مذكرات احمد مختار بابان في الشريط المسجل بصوته عن موضوع الخلاف بين حكومة الاتحاد العربي والحكومة العراقية (وكان الخلاف يدور حول المشاريع التي تقدمت انا بها والخاصة بالبنك المركزي وتوحيد العملة وتوحيد الكمارك الى غير ذلك) ما يلي حرفيا - وهي بمجموعها تؤيد ما ذكرته سابقا، قال: « حسب دستور الاتحاد التشريعات الاتحادية تعرض على مجلس الاتحاد ثم على رئيس الاتحاد - كان المفروض لا يقوموا بأي عمل قبل ان يتشاوروا معنا أي مع حكومة العراق. لان تشريعاتهم، مشاريعهم، تتضمن اخذ، يعني سحب قسم من واردات العراق. وما نريد (اي لا نريد) ان تكون ميزانيتنا، امكانياتنا المالية في العراق - مشاريعنا ومناهجنا تتأثر...

باجراءات حكومة الاتحاد. مع الاسف ما كانت هذه الاستشارات تحري بالشكل الذي كنت اريدها. راجعت رئيس وزراء الاتحاد - وقلت له أنا ما اشوف يوجد تعاون بين وزير مالية الاتحاد ووزير مالية العراق نديم الباجه جي حول هذه التشريعات. المفروض ان يصير اتفاق حولها. مثلاً فهمت انهم يريدون يعملون تشريع البنك المركزي الذي يوضع فيه جميع مبالغ الدولة العراقية - اي المبالغ التي تخص وتعود للدولة العراقية. يريدون يربطوه بحكومة الاتحاد ويجعلون هذا المصرف اعضاءه مشترك (كذا) بين العراق وبين الاردنيين. انا حقيقة ما وافقت لان هذا البنك المركزي يحتوي على موارد العراق يجب ان يديره عراقيون. اما مساعدة الاتحاد مالياً هذا يدخل في الميزانية العراقية. يمكن ان نخصص في الميزانية العراقية المبالغ التي يمكن ان تعطى لحكومة الاتحاد. لكن انا ما اتنازل ان يكون البنك المركزي بشكل آخر ويكون له قانون خاص».

«ثم انفتح موضوع الكمارك - فيما يتعلق بموارد الكمارك طبعاً هذا لا وافق عليه لاني اعتبر موارد الكمارك عراقية لانها تستوفي من استيرادات العراق وهذه بالنتيجة يتكلفتها المستهلك العراقي وتؤثر على المستهلك الوطني - اي الشعب العراقي. انا لازم اقدر ان الكمارك شلون (غير واضح)... مثلاً بعض الكمارك هذه تقريرها يعود للحكومة العراقية فكيف نترك هذا الموضوع لسلطة اخرى».

«شعرت ان روح التعاون هذه غير موجودة. ما استطعت ان افهم منه (أي من نوري السعيد) كل ما اريد. اتفقنا ان نشكل لجنة من عندنا نديم الباجه جي وعبد الجبار التكريلي و..... نوري السعيد قال لي ان هذه القضية بيد الملك.....» انتهى حديث أحمد مختار بابان.

قد تثير هذه النبذة استغراب البعض، ذلك ان احمد مختار بابان كان رجلاً حقوقياً - اختصاصياً في الحقوق، وكان وزيراً للعدلية عدة سنوات، وكان المفروض فيه ان يكون قد درس الحقوق الدستورية، وعرف نظام الاتحاد الفدرالي، والفرق بينه وبين الانظمة الكونفدرالية. ثم كان المفروض فيه ان يكون قد قرأ الدستور الاتحادي واطلع على الصلاحيات التي منحها ذلك

الدستور للحكومة الاتحادية، والصلاحيات التي احتفظ بها ذلك الدستور للحكومتين العراقية والاردنية الهاشمية، وهي واضحة لا تقبل المناقشة والتأويل بتاتا. وقد نص ذلك الدستور على ان تكون للحكومة الاتحادية اجهزتها المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية وهي اجهزة مستقلة عن الاجهزة المماثلة للحكومتين العراقية والاردنية الهاشمية، كما تكون لها مواردها المستقلة، تشرعها وتجيئها وتنفقها باجهزتها الخاصة. وجميع هذه الامور موضحة ومفصلة تفصيلا كافيا لا يدع مجالا للشك والمناقشة في دستور الاتحاد. وكان المفروض فيه ان يكون قد قرأها واستوعبها قبل ان يوافق عليها.

الموازنة الحكومة الاتحاد العربي لسنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩

تنفيذا لاحكام الفقرة ب من المادة الرابعة والستين من دستور الاتحاد العربي التي تنص على ان **تلتزم المملكة العراقية بتأدية (٨٠٪) ثمانين بالمائة** وارادات ميزانية السنة الاولى لحكومة الاتحاد العربي، وتلتزم **المملكة الاردنية الهاشمية بتأدية (٢٠٪) عشرين بالمائة** من هذه الواردات، قابلت وزير مالية الحكومة الاردنية انستاس حنايا ثم رئيس وزرائها السيد سمير الرفاعي حول استعداد الحكومة الاردنية وامكاناتها المالية للنهوض بالاعباء المالية التي وضعها دستور الاتحاد على عاتقها فكان جوابها ان الحكومة الاردنية لا تستطيع تأدية أي مبلغ من ايراداتها لحكومة الاتحاد العربي بالنظر لوضعها المالي السيء وان ايراداتها لا تكاد تكفي للنهوض بواجباتها المدنية الضرورية فضلا عن واجباتها الانغائية وان الجيش الاردني كان لحد الآن يمول من الاعانات الخارجية، والشيء الوحيد الذي تستطيع الحكومة الاردنية ان تقوم به تنفيذا للمسؤوليات المترتبة عليها في دستور الاتحاد العربي هو ان تتسلم حكومة الاتحاد العربي المساعدات المالية الخارجية التي كانت تمنح للحكومة الاردنية لتمويل وتسليح الجيش الاردني وذلك بعد انتقال الجيش الاردني الى مسؤولية حكومة الاتحاد العربي وتوحيده مع الجيش العراقي تحت اسم الجيش العربي. وقد رأيت ان جواب الحكومة الاردنية هذا يعتبر نكولا او تملصا من الالتزامات والمسؤوليات المالية التي اخذتها الحكومة الاردنية على عاتقها عندما دخلت في الاتحاد العربي ووافقت على دستوره. ولكن بالنظر لشحة موارد

الحكومة الاردنية وضيق وضعها المالي، ولكون الموضوع يقتصر على السنة الاولى فقط من عمر حكومة الاتحاد العربي وبعدها ستمول حكومة الاتحاد العربي نفسها بنفسها من الموارد التي ستوضع تحت تصرفها مباشرة وبالضرائب التي تشرعها هي بنفسها وتجيئها بنفسها وبموظفيها (المادة ٦٤ من دستور الاتحاد العربي) لم أر من المناسب ان ادخل في نقاش مع حكومة الاردن حول الموضوع. ولكنني اخذت افكر في مستقبل الوضع المالي لحكومة الاردن، وخاصة بعد ان تسحب منها ايرادات الجمارك التي خصصها دستور الاتحاد العربي صراحة لحكومة الاتحاد، وكذلك بمستقبل العلاقات المالية بين حكومة الاردن الفقيرة بالموارد من جهة، وحكومة الاتحاد العربي وحكومة العراق ذات الموارد الواسعة من جهة اخرى، وقلت في نفسي ان الامر يتطلب التحلي بالحلم والتسامح وسعة الصدر من جانب الحكومة العراقية والشعب العراقي الذي يجب عليه ان يوسع افق تفكيره ومداركه ويدرك مسؤولياته التاريخية وخاصة في موضوع تمويل الدفاع عن الجبهة الاردنية التي هي اطول خط دفاعي في العالم العربي.

وعندما رجعت الى بغداد من عمان قابلت السيد نوري السعيد رئيس وزراء حكومة الاتحاد العربي ونقلت اليه ما دار بيني وبين وزير مالية الحكومة الاردنية ورئيس وزرائها بصدد المسؤولية المالية الواقعة على عاتق الحكومة الاردنية تجاه حكومة الاتحاد العربي بموجب احكام الدستور. فاستغرب ثم سأل اذن ماذا سنعمل؟ ثم اضاف، موجها الكلام اليّ، انت تعرف - وقد كنت قبل ايام وزيرا لمالية الحكومة العراقية - ان ميزانية العراق مصابة بعجز، وانه حرام تقليص عملية الانماء و المساس بسياسة الاعمار في العراق، التي ما تزال في اول عهدها، للتخلص من هذا التخلف والحرمان والفقر المدقع الذي خيم على العراق منذ قرون ولا يزال يخيم عليه وتوجيه موارد الاعمار والتنمية لاغراض عسكرية ومن جعلتها الدفاع عن الجبهة الاردنية التي تحتاج الى نفقات كبيرة جدا قد تبتلع معظم الايرادات المخصصة للاعمار. ثم قال انه غير مستعد ان يضحي بعملية الاعمار العراقي، وابقاء العراق متخلفا فقيرا معدما ضعيفا اقتصاديا، ونتيجة لذلك ضعيفا

عسكربنا، ثم قال ولذلك يجب ان نمكر بمعالجة الموضوع بشكل آخر. اجبته اني
مفعول معك ان عملية التسمية والاعمار يجب ان لا تتعرض لاي تقليص بتاتا، ولكن
يجب معالجة المشكلة المالية بروح ايجابية متحسنة نحسها عميقا بالمسؤوليات
الناريجية الواقعة على حكومة الاتحاد العربي في هذا الباب. ومع ان الغرض
الاساسي من تأسيس هذا الاتحاد هو الدفاع عن كيان الدولتين الداخلتين
فيه - اعني العراق والاردن - فان المبرر الرئيسي لوجود هذا الاتحاد
واستمراره هو الدفاع عن هذه الجبهة الضعيفة الطويلة الواسعة المكشوفة ضد
الخطر الاسرائيلي الماحق الذي اخذ يهدد الوجود العربي في هذا الطرف
التاريخي الخطر وتعبئة جميع الطاقات والامكانيات المادية والبشرية الموجودة
شرقي اسرائيل لتحقيق هذا الغرض. والمشكلة المالية تتركز في الواقع في تمويل
الجيش الاردني الذي كان سيتوحد مع الجيش العراقي باسم الجيش العربي. من
اين يمول؟ بعد ان بينت حكومة الاردن انها لا تتمكن ان تدفع من ميزانيتها
اي شيء لمصاريف هذا الجيش التي كانت تبلغ في ذلك الوقت (أي سنة ١٩٥٨)
حوالي سبعة عشر مليون دينار اردني عدا نفقات التسليح. اما نفقات الجيش
العراقي فانها كانت ستنتقل كما هي من ميزانية الحكومة العراقية الى ميزانية
حكومة الاتحاد العربي.

الحلول الأربعة:

قلت لرئيس الوزراء - بعد التفكير مليا في الموضوع - لا اجد امامنا
الا اربع طرق او حلول لمعالجة وضع ميزانية حكومة الاتحاد العربي في هذه
السنة الاولى من عمرها.

الحل الاول: أن نأتي بميزانية ذات عجز أي ميزانية تقل إيراداتها عن
نفقاتها وفي خلال السنة نحاول سد هذا العجز. ان هذا الحل وان كان غير
مرغوب فيه، فانه تفرضه ظروف الاستعجال في تهيئة الميزانية العامة وبعد
تشريعها سيكون لنا متسع من الوقت للتفكير في الحلول التي سنعالج بها هذا
العجز. أي اننا نشترى الوقت بهذا الحل.

الحل الثاني: ان نأخذ باقتراح الحكومة الاردنية ونقبل المساعدات المالية
التي كانت تقدم سابقا لحكومة الاردن لتمويل الجيش الاردني، وان هذه

المساعدات المالية ستسدّ قسماً كبيراً من العجز في ميزانية حكومة الاتحاد العربي، وما يتبقى من العجز سيكون قليلاً يمكن معالجته بيسر وسهولة بعد ذلك.

الحل الثالث: التوصل الى حل سريع مع الحكومة البريطانية حول موضوع اشتراك الكويت في الاتحاد العربي كدولة ثالثة على قدم المساواة مع العراق والمملكة الاردنية والكويت اذا ما دخلت الاتحاد كدولة ثالثة ستتحمل قسطاً من الالعباء المالية لحكومة الاتحاد العربي.

الحل الرابع: نهوض العراق وحده بالالعباء المالية الاضافية الناجمة عن توحيد الجيش الاردني والجيش العراقي باسم الجيش العربي.

ثم اخذنا - رئيس الوزراء وانا - نستعرض ونبحث في هذه الحلول الاربعة ونتائجها. فالحل الرابع بطبيعة الحال مستبعد بسبب العجز الذي كانت تعاني منه الموازنة العامة للحكومة العراقية، وبسبب عدم استعداد العراق لتقليص مصروفاته على الاعمار والتنمية. اما الحل الثالث أي انضمام الكويت الى الاتحاد العربي - فانه لا يمكن الاعتماد عليه في معالجة العجز الآتي في ميزانية حكومة الاتحاد العربي، ذلك انه يحتاج الى مفاوضات طويلة قد تستغرق وقتاً طويلاً، ومشكلتنا تحتاج الى علاج آني سريع. بقي الحل الاول والثاني. اما الحل الاول فقد وجدنا انه يضعنا في وضع ضعيف جداً. كيف سنسد هذا العجز؟ والى من نلجأ؟ حتماً سنضطر الى ان نغد ايدينا الى المبالغ المخصصة لمجلس الاعمار أو أن نضطر الى الالتجاء الى الدول الاجنبية التي كانت تمد الجيش الاردني بالمساعدات. ثم قال نوري سعيد اذا كان لا مفر لنا من طلب المساعدة من الدول الاجنبية فاني ارجح ان نأخذها ابتداءً من الآن، ولكنه استدرك قائلاً انه لا يرضى لنفسه - وهو في آخر عمره ان يمد يده الى جهة اجنبية مستجدياً المساعدات المالية منها.

الحل الخامس الذي اقترحه نوري السعيد والذي رفضته

ثم قال - بعد تفكير - عندي حل خامس . قلت له وما هو؟ قل لنؤجل توحيد الجيشين العراقي والاردني، وكذلك نؤجل توحيد وزارتي الخارجية للدولتين الى سنة واحدة فيبقى الجيش الاردني تحت ادارة الحكومة الاردنية والجيش العراقي تحت ادارة الحكومة العراقية وكذلك الامر بالنسبة لوزارتي خارجية الدولتين، ونقتصر ميزانية الاتحاد العربي في هذه السنة المالية او ما تبقى منها على نفقات تأسيس الهيكل البنيوي لحكومة الاتحاد العربي، اي رئاسة الوزراء وديوان الرئاسة، مجلس الامة وديوانه، المحكمة العليا، الى غير ذلك ونستفيد من الوقت الذي سيتاح لنا في تشريع مختلف القوانين الرئيسية التي لا بد منها لتأسيس الجهاز الحكومي لحكومة الاتحاد العربي. قلت له اني اختلف معك في الرأي حول صواب هذا الحل الذي سيعتبر تراجعاً او خطوة الى الوراء امام اول صعوبة تجاهاها حكومة الاتحاد، وتفتح ثغرة لمهاجمتها من قبل الخصوم او المناوئين للاتحاد العربي، في حين يجب ان ننظر الى الامام، ونسير بخطى ثابتة ونتغلب بشجاعة على سائر المشاكل والصعوبات التي تجاهاها، خاصة وان المسؤولية جسيمة في هذا الظرف التاريخي الخطير الذي يجب ان نرتفع الى مستوى خطورته، ولذلك فاني غير مستعد لان اتحمل مسؤولية هذا الحل، واذا بقيت مصراً عليه، فاني سأرجو اعفائي من المسؤولية. اجاب نوري السعيد على كل لم نصل بعد الى هذا الحد، وارجو ان تفكر في الموضوع ملياً، وانا بدوري سأفكر في الموضوع مرة اخرى، وافترقنا. وبعد ذلك اجتمعنا مرة ثانية وثالثة ورابعة وكانت معظم الاجتماعات تعقد في غرفة وزير الخارجية السيد توفيق السويدي وقد قلبنا الموضوع وناقشناه من عدة جوانب. واتذكر جاءني مرة السيد توفيق السويدي الى غرفتي في البلاط الملكي وقال لي اني لا اترك على اصرارك على رفض الحل الذي تقدم به رئيس الوزراء، لان هذا

الحل لا يخرج عن كونه تأجيلا ، ولده فصيحه ، لامر ستحقق على كل حال بعد اقل من سنة . ولذلك ارجو ان تقبل به ، ونعد الميزانية على اساسه ، فأحنه بالاصرار على رأيي .

واخيرا ، وكان ذلك حسب ما اذكر في يوم ٨ حزيران ١٩٥٨ . اتصلت تلفونيا برئيس الوزراء نوري السعيد في بيته وقلت له لم يبق من الوقت لاجتماع مجلس الاتحاد العربي الا اربعة او خمسة ايام لعرض الميزانية بسرعة . لان الوقت الباقي لا يكاد يكفي لتهيئتها . فقال لي سأكون عندك بعد دقائق . وجاء الى غرفتي - وكانت وقتئذ في البلاط الملكي - فقلت له عليك ان تبت في الامر بسرعة فاذا كانت مصرا على الحل الذي تقدمت به ، فأرجو عندئذ قبول استقالي وتعيين وزير جديد للمالية . يتفق معك على هذا الحل . اما انا من جهتي فاني ارى ان تختار الحل الاول اي ان نأتي بميزانية ذات عجز وتندبر أمر العجز بعد ذلك . فقال لي لقد فكرت مليا في الامر وقررت الاستمرار في اخذ المساعدات المالية التي كانت تدفع للجيش الاردني اذا كانت الدول التي كانت تدفعها مستعدة لدفعها مباشرة لحكومة الاتحاد العربي وذلك بصفة موقته ، ولما بقي من هذه السنة المالية فقط . ريثا ندبر امورنا بطريقة اخرى ، وفي خلال هذه السنة ، تكون قضية انضمام الكويت الى الاتحاد العربي قد تحققت ونكون في غنى عن اية مساعدة اجنبية .

الاتصال بالسفيرين البريطاني والامريكي :

ثم قال ارجو ان اتصل الآن تلفونيا بالسفير البريطاني وتتفق معه على موعد تواجهه فيه وتستفسر منه عن مدى استعداد الحكومة البريطانية للاستمرار في تقديم المساعدات المالية التي كانت تقدمها سابقا للجيش الاردني . كما ارجو ان تسأله (اي السفير البريطاني) عن جواب الحكومة البريطانية على مذكرة الحكومة العراقية بصدد قضية الكويت^(١) واسباب تأخر جوابها . ثم اتصل بالسفير الاميريكي وتستفسر منه عن مدى استعداد حكومته للاستمرار في تقديم المعونة المالية التي كانت تقدمها للجيش الاردني . فاتصلت بالسفير البريطاني - السير مايكل رايت - تلفونيا من غرفتي وبحضور نوري السعيد

واتفقت معه على ان ننلأى فى السفاره البريطانىة فى الساعة الخامسة بعد ظهر ذلك اليوم. كما اتصلت بالسفير الامريكى المستر كالمآن واتفقت معه على ان ارورده فى الساعة السادسة من بعد ظهر ذلك اليوم فى دار السفاره الامريكىة.

وتواجهت مع السفير البريطانى فى الموعد لمعين واوضحت له الوضع وطلبت منه الاتصال بحكومته والحصول على جواب سريع منها - بالنظر لصق الوقت لأن مجلس الاتحاد سيجتمع بعد أيام معدودة. فقال لي أن المستر ماكميلان - الذى كان وقتئذ رئيساً للوزارة البريطانىة - هو الآن فى واشنطن ضعفاً على الرئيس ايزنهاور. ولذلك فانه يصعب الحصول على جواب سريع من الحكومة البريطانىة وفى مدة قصيرة مثل هذه. ثم قال ينبغي اعطاءنا فرصة أطول. ثم سألته (أى السفير البريطانى) إذا كان يعلم شيئاً عن جواب الحكومة البريطانىة على مذكرة الحكومة العراقية بخصوص الكويت. أجاب لم يصل علمه شيء. ثم أضاف قائلاً أن الذى فهمه من وزير الخارجية السيد توفيق السويدي أن المذكرة كانت مجرد مذكرة ايضاحية لم يقصد بها الحصول على جواب (سريع) ولذلك لا يوجد لديه جواب عليها فى الوقت الحاضر. وكان انطباعي من هذه المقابلة أن الحكومة البريطانىة كانت - على أقل تقدير - غير مهتمة بمذكرة الحكومة العراقية حول موضوع الكويت. إن لم تكن منزعة منها. كما كانت باردة بخصوص الاستمرار فى تقديم المساعدات المالية التى كانت تقدمها سابقاً للجيش الاردنى. فودعت السفير وتوجهت الى السفارة الامريكىة وقابلت السفير المستر كالمآن وكان جوابه مماثلاً لجواب السفير البريطانى. ثم قفلى راجعاً إلى دار نوري السعيد وأخبرته بما دار فى الاجتماعين مع السفيرين. فانزعج نوري السعيد أيما انزعاج وخاصة من موقف الحكومة البريطانىة بصدد مذكرة الحكومة العراقية الخاصة بالكويت. وتحامل تحاملاً قاسياً على توفيق

(١) كانت الحكومة العراقية قد قدمت مذكرة طويلة عن ادخال الكويت فى الاتحاد العربى. سأتى على ذكرها فيما بعد.

السويدي لما اعتبره تهاوياً من جانب توفيق مخصوص المذكور المذكور. ثم انفجر قائلاً ما ذنبي أن أتحمل هذه الإهانات وهذا الدل.

استقالة نوري السعيد - الاجتماع العاصف الذي حضرته بين السفير البريطاني ونوري السعيد في دار الأخير

لقد قررت الاستقالة وليبتي بمعالجة مشاكل الاتحاد العربي من أراد هذا الاتحاد بادی ذي بدء، ثم قال لماذا أكون أنا المبتلي بهذه المشاكل ولم أكن البادی بهذا الاتحاد. وأخذ سماعة التلفون واتصل بعبد الله البكر رئيس الديوان الملكي وقتئذ وطلب منه ابلاغ الملك فيصل الثاني باستقالته الشفوية هذه وانه سيتقدم بها تحريراً في اليوم التالي. ثم قال لي أرجو أن تتصل تلفونياً بالسفير البريطاني الآن وتذهب لمقابلته وتخبره باستقالتي. فاتصلت بالسفير من بيت نوري السعيد ثم ذهبت لمواجهته في ذلك المساء نفسه مرة ثانية وأخبرته بانزعاج نوري السعيد من موقف حكومته من قضية الكويت ومن برودة الحكومتين البريطانية والأميركية بصدد المعونة المالية الخاصة بالجيش الأردني. فارتبك السفير ارتباكاً شديداً وقال لا بد من مواجهة نوري السعيد الآن، قلت له بإمكانك أن تتصل به فأخذ التلفون واتصل به وطلب مواجهة حالا. بالرغم من ارتباطه بوليمة عشاء كان قد أعدها في دار السفارة البريطانية في مساء ذلك اليوم وكان يوم أحد، فقال له نوري السعيد انه لا يتمكن من الاجتماع به الآن، وأنه يفضل الاجتماع به في اليوم التالي وتم الاتفاق على أن يكون الاجتماع في الساعة التاسعة صباحاً من اليوم التالي في دار نوري السعيد. ثم التفت السفير إلي وقال أؤكد لكم أنني أؤيد انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي على قدم المساواة مع العراق والأردن وآمل أن يتحقق هذا الأمر، ولكنه حسب، ما أرى، أمر خطير ويحتاج إلى بعض الوقت لتحقيقه ويجب أن تتحلوا بالصبر والتأني ولا تستعجلوا الأمور قبل أوانها. أما بصدد المعونات المالية فقال أنها تحصيل حاصل ومن سوء الحظ أن يصادف وجود ماكملان في واشنطن فيتسبب هذا في تأخير الجواب قليلاً. فودعته ورجعت إلى بيت نوري السعيد للمرة

الثانية في ذلك المساء وأخبره بما حصل فقال لي أرحو منك، أن نخسر اجتماعي مع السفير البريطاني في الساعة التاسعة من اليوم التالي.

وفي اليوم التالي حضرت إلى دار نوري السعيد قبل التاسعة صباحاً ثم جاء السفير البريطاني في الساعة التاسعة صباحاً وبدأ الاجتماع فوراً واستمر حتى الساعة الثانية عشرة ظهراً تقريباً. وإني إذ أصف ما دار في هذا الاجتماع التاريخي أنقل للقارى الكريم من الذاكرة صورة حيّة عنه. بدأ نوري السعيد بالكلام بهدوء وإن كان الانفعال بادياً عليه. ثم بعد مرور مدة قصيرة انفجر انفجاراً عنيفاً. فقال ما ملخصه باختصار (وأنا أكتب من الذاكرة): إني أقول لكم يقصد البريطانيون - وأنا المعروف بصداقتي لكم - أن سياستكم في البلاد العربية قد فشلت فشلاً ذريعاً. فأنتم الآن في خصومة مع أكثر البلاد العربية ابتداء من البحر الأبيض المتوسط (يقصد مصر وسورية) مروراً بالبحر الأحمر (يقصد السعودية فباب المندب (يقصد عدن) فعمان فالخليج العربي (يقصد السعودية أيضاً) فلماذا لا ينضم العراق إلى قائمة خصومكم. لقد انزلتم هذا البلاء (يقصد إسرائيل) على البلاد العربية - هذا البلاء الذي أخذ يهدد وجود العرب في الصميم - وعندما يريد العرب أن يدافعوا عن أنفسهم تقفون في وجههم وتمنعونهم من تسخير مواردهم وإمكاناتهم وطاقاتهم للدفاع عن وجودهم وتقيمون مختلف العقبات في سبيل ذلك. إني متأكد أنكم باستمراركم على هذه السياسة الخاطئة سوف تخسرون جميع البلاد العربية وكل نفوذ وصداقة لكم فيها، وإذا بقي لكم صديق من العرب فانه سيكون متهاً بالخيانة، ويطارد ويتعرض للقتل والسحل في الشوارع. لقد تكون هذا الاتحاد العربي من العراق والاردن بقصد تكتيل قوتيهما للدفاع عن كيانهما ووجودهما وللوقوف بوجه التهديدات التي يتعرضان لها، ولكن الهدف الرئيسي، كما أراد. هو الدفاع عن الحدود الاردنية الطويلة ضد الخطر الصهيوني والتوسع الاسرائيلي. معتمداً على حشد جميع الامكانيات والطاقات العربية - مادية وبشرية - الموجودة في شرق اسرائيل. ابتداء بطاقات العراق والاردن. يضاف اليها بمرور الزمن طاقات وإمكانات البلاد العربية الأخرى. وعندما راجعناكم - باعتباركم الدولة المسؤولة عن علاقات الكويت الخارجية حول انضمام الكويت، بعد إعلان استقلالها، إلى الاتحاد

العربي كدولة ثالثة على قدم المساواة مع العراق والأردن. أشرم علينا بمفاعله شبح الكويت في الموضوع أولاً، هذا مع علمنا أن الأمر بدمكم أولاً وأخيراً. فأوفدنا نائب رئيس الوزراء لمواجهة في لبنان. عندما كان يستحم هناك. ومما خننه في الموضوع، ثم دعوناه إلى بغداد وفاتحناه في الموضوع. فرأينا مفعراً وغير مستعد للبحث في الموضوع أصلاً. إن موقفكم هذا يحول دون تسخير ولو جزء من هذه الطاقة المالية العربية الكبيرة في الدفاع ضد الخطر الاسرائيلي المالحق. الذي كنتم أنتم السبب في وجوده والذي أصبح يهدد الوجود العربي في الصميم. وفي الوقت الذي نشاهد كيف تهدر هذه الموارد المالية الضخمة وتبدد على أمور ثانوية وتافهة. نجد الاتحاد العربي - هذه المنظومة الدفاعية ضد أكبر خطر يهدد الوجود العربي - يعاني ضيقاً مالياً وعجزاً يحار المرأ كيف يغطيه. ويلجأ مضطراً إما إلى استجداء المعونة الأجنبية لتغطية قسم من نفقات دفاعه أو إيقاف عملية التطوير والتنمية في العراق وإبقائه متخلفاً. لقد تجاوزت السبعين من عمري، وقد ثابرت طيلة هذه المدة على سياسة واحدة لم انحرف عنها، وهي سياسة الصداقة المتينة معكم، لاعتقادي أن مصلحة بلدي تستوجب صداقتكم ومساندتكم له - كدولة معظمة - في خضم هذا الصراع العالمي الرهيب. غير أنني أجد الآن أنكم تعاملون خصومكم أفضل بكثير مما تعاملون اصدقاءكم. وأؤكد لك أيها السفير. ان في وسعي أن أصبح بطلاً وطنياً يرفع على الأعناق ببذل محاولة يائسة. سواء كانت ناجحة أو فاشلة. وقد تكون على الأغلب فاشلة. لارغامكم على التسليم بمطالب العراق. ارضاء ومسايرة للرأي العام العراقي والعربي وهي الهجوم على الكويت. ولكن ليس من السهل على شخص مثلي. تقدم به العمر وبلغ من الكبر عتياً أن يغير الطريق الذي ثابر على السير فيه طوال حياته. ولذلك فاني أفضل أن انسحب من الميدان السياسي وأنزوي في قرية صغيرة في أوروبا - وذكر شرونز في النمسا مثلاً - لكي لا توجه إلى أية تهمة بتحريك عناصر أو تيارات ضدكم. وإني على يقين أن أشخاصاً آخرين سيظهرون إلى الميدان ويعطونكم درساً، ويرغمونكم على تغيير هذه السياسة الخاطئة والتسليم بالمطالب المشروعة لهذه البلاد. لقد بان على السفير البريطاني أنه أصيب بصدمة وذ هول من جراء هذا الهجوم العنيف الذي

انفجر به صد الساسة البريطانته إزاء العرب أكبر صديق لبريطانسه فى البلاد العربيه ، هذا الانفجار الذى دل على عمق الشعور بالألم والمرارة وحسه الأمل والبأس الذى كان يشعر به نوري السعيد من السياسة البريطانته . وقد كان السفير خلال حديث نوري السعيد يدخن باستمرار سكاره فى عقب سكاره . وقد حاول (أى السفير) أن يهون على نوري السعيد ويهدأ من روعه ويدافع قدر إمكانه - فى خلال هذا الجو المتوتر - عن سياسة حكومته وأخيراً قال أنه سيفضل إلى حكومته تفصيل ما جرى فى هذا الاجتماع وأنه ، بصدد المساعدات المالية لحكومة الاتحاد العربى سيقرب إلى حكومته برقية مستعجلة للعاهة يطلب منها الجواب حالاً ويأمل أن يحصل على جواب إيجابى شافى فى خلال أربع وعشرين أو ثمانى وأربعين ساعة على الأكثر . ويأمل من زميله الأمريكى أن يفعل نفس الشيء . أما بشأن الكويت فقد قال أنه قد كتب محبداً دخول الكويت كدولة ثالثة فى الاتحاد العربى وحثاً الحكومة البريطانته على بذل مساعيها فى سبيل تحقيق هذا الأمر الخطير الذى - كما قال عنه - يحتاج إلى وقت لكى ينضج ونصح بالتأني والتحلى بالصبر . وهكذا انتهى هذا الاجتماع التاريخى العاصف بعد أن خف التوتر الذى كان يسود الجو فى خلاله ثم نهض نوري السعيد وودع السفير ثم رجع وقال لي هل تريد أن تخاطر بالركوب معي فى سيارتي أم تفضل الركوب فى سيارتك . اجبته فى سيارتك .

الاجتماع بالملك فيصل الثانى بعد هذا الاجتماع العاصف

وهكذا ذهبنا توالاً إلى البلاط الملكى وتوجهنا رأساً إلى مكتب الملك فيصل الثانى فوجدناه منتظراً ، ثم حضر ولي العهد وحضر كذلك - حسب ما أتذكر - عبدالله البكر رئيس الديوان الملكى وبدأ نوري السعيد يقص على الملك ما دار من حديث بينه وبين السفير البريطانى فى صباح ذلك اليوم . ثم بعد أن أنهى حديثه وضع استقالته الشفوية فى تصرف الملك . الذى لم يقبلها . وطلب إليه الاستمرار فى العمل لأن ظروف الاتحاد العربى . وخاصة قضية انضمام الكويت . تستوجب بقاءه فى رئاسة وزراء حكومة الاتحاد العربى . وقال له يحسن بك انتظار جواب الحكومتين البريطانته

والاميريكه حول المعونه الماله من حهه . وحواب الحكومه البريطانيه حول
فصّه الصمام الكويت إلى الاتحاد العربي من حهه ثانيه .

وبعد مرور يومين على هذا اللقاء ، وردت برقبه تشعّر بأن الرئيس
ايزنهاور ورئيس الوزارة البريطانيه ماكميلان الذي كان آنثد في زيارة الى
واشنطن قد قررا تخصيص ٢٨ مليون دولار مقدماً من المعونه الماليه التي كانت
تدفع للجيش الاردني . الى حكومه الاتحاد العربي على أن ينظر في تخصيص
الباقى من المعونه المذكوره فيما بعد . وعلى أن يكون من المفهوم أن تنفيذ هذا
القرار يحتاج إلى مصادقه السلطه التشريعيه في كلا البلدين .

رجوع نوري السعيد عن استقالته واعداد ميزانيه الاتحاد العربي
وتصديقها من مجلس الاتحاد

وأخيراً قرر نوري السعيد سحب استقالته والاستمرار في رئاسة وزارة
الاتحاد العربي وطلب إليّ أن أقوم باعداد ميزانيه حكومه الاتحاد العربي
اعتماداً على ما ترصده الحكومه العراقيه في ميزانيتها لنفقات حكومه الاتحاد
العربي تنفيذاً للماده الرابعه والستين من دستور الاتحاد العربي . وعلى المعونه
الخارجيه التي عبرنا عنها في الميزانيه العامه . كما نشرت في الجريده الرسميه
بعبارة « موارد أخرى » والتي قامت مقام ما التزمت الحكومه الاردنيه
برصده في ميزانيتها لنفقات حكومه الاتحاد العربي بموجب الماده ٦٤ من دستور
الاتحاد العربي . ولم نشأ أن نذكر هذه المعونات الخارجيه باسمها لأنها موقته
ولسنة واحده فقط أي السنه الأولى (أو ما تبقى منها) من عمر حكومه الاتحاد
العربي ، ولثلاث نفتح ثغره ينفذ منها خصوم هذه الحكومه لهاجتها . وقد أعددت
خطاب الميزانيه الذي كنت سألقيه على مجلس الاتحاد ، الذي كان مجتمعاً في عمان ،
على نفس الأساس أي التعبير عن المعونه الخارجيه بكلمه « موارد أخرى » .
غير أن نوري السعيد أصرّ في آخر دقيقه على ذكر هذه المعونات الخارجيه
بالذات في خطاب الميزانيه وقد أيدّه في هذا الرأي أكثر وزراء حكومه
الاتحاد على الرغم من محاولاتي الشديده لاقتناعه بالعدول عن هذا الرأي الذي

لا يستطيعه إلا - لعاء العربي واحدا اصطيربا إلى دد هدد المعونات باسمها
في خطاب الميراثه

وأذكر حياء بعد انهاء جلسة مجلس الاتحاد الذي - كما قلت - قال
مجمعاً في عمان التي التي فيها خطاب الميراثه. أنا كما مدعوى إلى وللمه
عداء في مررعة الحكومة الاردنية التجريبية. والتي تسمى هناك بالمستنت
(المستل بالاصطلاح العراقي) والتي اصبحت فيما بعد مقراً للجامعة الاردنية.

الملك حين يعترض على ذكر عبارة المعونة الاجنبية

وبعد الغداء جاء نداء تلفوني من الملك حسين إلى السيد ابراهيم هاشم
نائب رئيس وزراء الاتحاد العربي يرجو منه مواجهته مستصحبا معه وزير
مالية الاتحاد العربي. فجاء ابراهيم هاشم إلى نوري السعيد ليخبره بذلك ولكي
يستأذنه لاستصحابي معه فوافق نوري السعيد وطلب إلى الذهاب مع ابراهيم
هاشم لمقابلة الملك حسين. غير أن نوري السعيد. بعد خمس دقائق. قال أنه هو
أيضاً يرغب أن يذهب معنا لمقابلة الملك حسين. وهكذا ذهبنا الثلاثة معاً
وواجهنا الملك حسين الذي بدأ حديثه قائلاً أنه يعرف جيداً أنه لا يحق له
التدخل في شؤون حكومة الاتحاد العربي إلا في حالة غياب رئيس الاتحاد -
الملك فيصل الثاني - وانه الآن يبدي ملاحظاته إلينا كصديق أو كمواطن يهتم
بشؤون هذا الاتحاد لأن مصير الحكومة الاردنية ووجودها سيكون متعلقاً
بمسير الاتحاد العربي ووجوده. وانه راكب معنا في نفس السفينة وأنه سيكون
من الغارقين فيما لو تعرضت السفينة - لا سمح الله - الى الفرق. ثم قال
كنت استمع الى خطاب الميزانية لحكومة الاتحاد العربي وقد ورد فيه ذكر كلمة
المعونة الاجنبية. وقلت لنفسي هل كانت هناك ضرورة لذكر هذه الكلمة التي
لا يستسيغها الرأي العام العربي والتي ستفسح المجال واسعاً لمهاجمة الاتحاد من
قبل المناوئين له والمتربصين به والذين سينعتونه أداة استعمارية. ثم التفت إلى
نوري السعيد وقال له اني اعتبرك بمقام جدّي وأكنّ لك كل مودة واحترام

وأرجو أن تقبل ملاحظاتي بهذه الروح ، وأسألك هل كانت هناك حاجة للسوّه
بهذه المعونة بهذا الشكل المكشوف ؟ كنت أفضل أن يقال أن الحكومة العراقية
هي التي ستمول من إيراداتها جميع نفقات حكومة الاتحاد على ذكر هذه المعونة
الاجنبية . إن التجارب القاسية التي مرت بها - على قلة تجاربي بالنسبة
لفخامتك - تجعلني أتردد كثيراً في كشف نقاط الضعف أمام الخصوم لئلا
أعطيهـم سلاحاً يهاجموني به . لقد كان رد الفعل من نوري السعيد على ملاحظات
الملك حسين قوياً غير متوقع ، إذ قال أنه يعتبر نفسه مسؤولاً أمام رئيس الاتحاد
ومجلس الاتحاد ، وأنه لا يقبل بمداخلة جهات أخرى في شؤون الاتحاد ، إلا أنه
يقبل ملاحظات جلالته بنفس الروح التي أبديت فيها . وجوابه عليها أنه
سيعمل ما يراه صالحاً حسب اجتهاده وعقيدته ، وانه لن يجاري الرأي العام ولا
يستجيب له إذا كان ما يتطلبه (أي الرأي العام) - في رأيه واجتهاده -
غير صحيح . فأجابه الملك حسين أن تجاهل الرأي العام والاستخفاف به خطأ
كبير لأنه القوة الكبرى التي لا يجوز تجاهلها ولا الاستخفاف بها أو الاصطدام
بها . وبعد أخذ ورد انتهى الاجتماع على اختلاف في الرأي بين نوري السعيد
والملك حسين حول الموضوع الذي دعينا من أجله .

وبعد أن نوقشت الميزانية العامة لحكومة الاتحاد من قبل اللجنة المالية
لمجلس الاتحاد ثم من مجلس الاتحاد ، صدّقها المجلس وصدرت بمرسوم اتحادي
بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٥٨ ثم صدرت في العدد الأول من جريدة « الاتحاد
العربي » التي كانت الجريدة الرسمية لحكومة الاتحاد العربي بتاريخ ٢٣
حزيران ١٩٥٨ على أن تكون نافذة المفعول ابتداء من أول تموز ١٩٥٨ .

وقد خُصِّتْ المدخولات لمدة .

تسعة أشهر أي من ١/٧/١٩٥٨ إلى

دينار ٣٠٣٠٨٠٠٠/٠٠

ب ١٩٥٩/٣/٣١

وقد خُصِّتْ المصروفات لمدة تسعة أشهر

٣٢١٠٦١٨٢/٠٠

أي من ١/٧/١٩٥٨ إلى ١٩٥٩/٣/٣١

٠١٧٩٨١٨٢/٠٠

أى معجر

٣٠٦٠٠٠٠٠/٠٠

وقد حُصِنَت مصروفات وزارة الدفاع وحدها
لمدة تسعة أشهر أى من ١٩٥٨/٧/١ الى ١٩٥٩/٣/٣١
وإذا ما حسبنا الأرقام على أساس سنة مالية كاملة فتكون

٤٠٤٠٠,٠٠٠ تقريباً

الايادات

٤٢٨٠٠,٠٠٠ تقريباً

والمصروفات

٤٠٩٠٠,٠٠٠ تقريباً

مصروفات وزارة الدفاع

ثم صدر بيان من مجلس وزراء الاتحاد العربي نشر في العدد الأول من نفس
الجريدة الرسمية جاء فيه « استناداً إلى المادة ٧٤ من دستور الاتحاد العربي
تقرر تسلم كل من وزارة خارجية الاتحاد العربي ووزارة دفاع الاتحاد العربي
اختصاصاتها المنصوص عليها في المادة ٦٢ من الدستور اعتباراً من تاريخ ١
تموز ١٩٥٨ . »

وبعد الانتهاء من الميزانية العامة لحكومة الاتحاد العربي ، وبينما كنت جالساً
مع نوري السعيد في احدى الأمسيات في قصر بسمان في عمان التفت إلي وقال لي
اني أشكرك على إصرارك على رأيك ، فلو كنا أخذنا باقتراحي ، وتقدمنا
بميزانية مختصرة لكان موقفنا ضعيفاً جداً وما كنت في الواقع أتصور أنك قوي
عند متمسك برأيك إلى هذا الحد .

قضية الكويت

الخلاف بين الحكومتين العراقية والبريطانية حولها. العراق يحاول ادخال الكويت في الاتحاد العربي كفريق ثالث على قدم المساواة مع المملكتين العراقية والاردنية الهاشمية

عندما أثارت الحكومة العراقية قضية الكويت مع الحكومة البريطانية قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بقصد ضمها إلى الاتحاد العربي، لم تكن مدفوعة بطامع اقليمية في الكويت، ولا بأطماع في ثروة الكويت النفطية. فالعراق غني جداً بثروته النفطية التي تزيد على ثروة الكويت بل ويعتبره الخبراء المطلعون ثاني بلد في الشرق الأوسط بعد السعودية في كمية النفط المخزون في أرضه. والعراق غني، بالإضافة إلى النفط، بثرواته المعدنية الأخرى الوافرة كالكبريت والفوسفات وغيرها، وبأراضيها الخصبة المعطاء الواسعة، وبمياهه الوفيرة المناسبة في رافديه العظيمين، وبامكاناته السياحية العظيمة في شماله الجميل وجباله الشاخنة وبآثار حضاراته العريقة. وقد أصبحت له من إيرادات النفط رؤوس أموال وفيرة تكفي لاستثمار امكاناته البشرية والمادية - الزراعية والصناعية والمعدنية والسياحية وغيرها استثماراً يغيّر وضعه من تخلف محزن وضعف مزر إلى تقدم وازدهار وقوة عظيمة تشرح صدر الصديق وترهب العدو. ولو كانت الحكومة العراقية طامعة في الاستيلاء على الكويت لطالبت بضمها إلى العراق لا بانضمامها للاتحاد العربي كدولة ثالثة على قدم المساواة مع العراق والمملكة الاردنية الهاشمية على أن يتحقق هذا الانضمام إلى الاتحاد العربي بمفاوضات مع حكومة كويتية مستقلة تحفظ للكويت كيانه ووجوده وكرامته.

إن السبب الرئيسي الذي دفع الحكومة العراقية وقتئذ لإثارة قضية الكويت مع الحكومة البريطانية والمطالبة بانضمامها إلى الاتحاد العربي هو رغبة العراق في إشراك الكويت في المسؤوليات العسكرية الضخمة التي اضطلع بها الاتحاد العربي في الدفاع عن حدود مكشوفة تمتد إلى مسافة تزيد على ستائة كيلومتر في مواجهة العدو الاسرائيلي العاشم، باعتبار أن الدفاع عن هذه الحدود التي تعرف اليوم بالجبهة الشرقية هو مسؤولية عربية مشتركة ويجب أن

تسخر لها جميع الطاقات والامكانيات العربية شرفي اسرائيل. ومن أضخم وأهم هذه الطاقات وهذه الامكانيات طاقات وامكانيات الكويت. ثم ان انضمام الكويت بطاقاته وامكانياته المالية العظيمة الى الاتحاد العربي سيكون دعماً قوياً لهذا الاتحاد ويجعل منه قوة ذات بأس شديد. والواقع ان حشد الطاقات الاردنية العراقية الكويتية حشداً منسقاً منظماً في إطار حكومة الاتحاد العربي وفي جيش عربي موحد مسلح تسليحاً عصرياً ومدعوماً باقتصاد قوي وبامكانيات مالية عظيمة كان سيجعل من الجبهة الشرقية جبهة قوية يصعب اختراقها إلا بصعوبة بالغة. وتوحيد أو تكتيل هذه القوى الثلاث في تنظيم سياسي كالاتحاد العربي وفي جيش عربي واحد كالجيش العربي كان ضرورياً قومية ماسة لا بد منها. بل هو الطريقة الوحيدة الناجعة للوقوف بوجه التوسع الاسرائيلي. وكان مقررراً أن ينتقل الجيش العراقي الذي كان سيندمج، وأندمج فعلاً، مع الجيش الاردني في جيش واحد هو الجيش العربي الموحد، كان مقررراً أن ينتقل الى الاردن ليقوم بمهمته الأساسية وهي الدفاع عن الحدود المكشوفة الطويلة ضد العدوان والتوسع الاسرائيليين. وكان الانفاق على هذا الجيش العربي الموحد وعلى تسليحه وتحصيناته إلى غير ذلك سيتم من حكومة هي حكومة الاتحاد العربي التي كانت ستمتع - بموجب دستور الاتحاد العربي - بصلاحيات دستورية تامة لفرض الضرائب على الموارد التي كانت ستكون تحت تصرفها دستورياً، وجبايتها بنفسها وبموظفيها مباشرة، لا أن تنتظر المعونات المالية التي تجود أو تتصدق بها عليها، بين أن وآخر، وحسب الظروف والأهواء السياسية المتقلبة، دول عربية أخرى. ويمكن للمفكر أن يتصور وضع الجبهة الشرقية لو أن هذا الجيش العربي كان قد توحد وتسليحاً عصرياً وانصرف منذ ١٩٥٨ إلى إقامة التحصينات وإعداد العدد للدفاع عن هذه الجبهة الطويلة المكشوفة مسنوداً بالموارد والطاقات العراقية الكويتية وغيرها التي كان سيستقطبها الاتحاد العربي. هل كان العالم العربي يواجه على الجبهة الشرقية على الأقل النتيجة التي جابهها في حزيران ١٩٦٧؟

واثر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ انهار الاتحاد العربي باعلان الحكومة العراقية قرارها بانسحاب العراق منه. وكان هذا القرار في رأيي أخطر قرار اتخذته

دولة عربية في العالم العربي الحديث ذلك أن الاتحاد القوي بين العرب
الاتحاد العربي بين المملكة العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية كان يعتبر سدا
مستحكما بسبب معارضة اسرائيل الشديدة له بالدرجة الاولى وبأسد العرب لها
في هذه المعارضة، وبسبب اصرار اسرائيل على بقاء هذه الحمة ضعيفة
مفككة. وعلى بقاء المملكة الاردنية وحيدة فريدة. لكي تكون عسمة باردة
يسهل ابتلاعها ويحتاحها الجيش الاسرائيلي متى شاء. ولولا بعض الظروف التي
مكنت من تحقيق هذا الاتحاد الفدرالي. على الرغم من معارضة اسرائيل
الشديدة له. لكان تحقيق هذا الاتحاد من أصعب الأمور.

مذكرات موشي دايان عن حرب السويس في ١٩٥٦

والحالات الثلاث التي تدخل فيها اسرائيل في حرب مع الاردن

ولا بد من ان اشير هنا الى ما جاء في مذكرات موشي دايان عن حرب
السويس في سنة ١٩٥٦ والتي لم تنشر الا في سنة ١٩٦٥ ولم تترجم الى اللغة
الانجليزية الا في سنة ١٩٦٦ تحت عنوان:

The SUEZ CAMPAIGN BY MAJOR GENRAL MOSHE DYAN
SCHOCKEN BOOKS NEW YORK

لقد جاء في الصفحتين ٢٨ - ٢٩ من الكتاب المذكور ما يلي بالحرف
الواحد:

« ان اسرائيل كانت ستخوض حربا كاملة ضد الاردن في ثلاث حالات:

١ - اذا هبّت الاردن لمساعدة مصر عندما تكون مصر في حالة حرب
ضد اسرائيل.

٢ - اذا تصاعد النشاط الفدائي المنطلق من الارض الاردنية تصاعدا
خطيرا قد يتطور الى حرب حقيقية ضد الجيش الاسرائيلي.

٣ - اذا دخل الجيش العراقي الى الاردن. وبصورة خاصة اذا رابط
على الحدود الاردنية الاسرائيلية.»

ثم يقول: « ان العلاقات الاردنية العراقية ليست واضحة تماما في الوقت
الحاضر. فالاردن تتأرجح بين الاتجاه المتعاطف مع مصر والاتجاه المتعاطف مع

العراق. وبالأحرى إنها سأرحح بين الاعتماد على مصر وبين الاعتماد على العراق. على أنه. حسب ما يظهر، تحاول الأردن تقوية علاقاتها بالعراق في صم الاطار الهاشمي الملكي.

لقد رار رئيس الاركان الاردني، ابو نوار، العراق في حزيران وكانت تبعة ربارته ايجاد لجنة مشتركة مؤلفة من رئيسي اركان جيشي القطرين ووريري دفاعهما، على ان تكون مهمة هذه اللجنة تقرير الطرق التي يسلكها العراق لمساعدة الاردن. وقد قررت اللجنة المذكورة ان ترابط في بادىء الامر فرقة عراقية على الحدود الاردنية العراقية وان تكون على استعداد لمساعدة الاردن عندما تستدعي لذلك.

ولكن مؤخرا، عندما توترت الاوضاع بين الاردن واسرائيل، طار الملك حسين الى العراق واجتمع بالملك فيصل في مطار الحبانية. وكان موضوع اللقاء نقل الفرقة العراقية الى داخل الاردن.

ان بن غوريون يعتبر امكان مرابطة القوات العراقية على الحدود الاسرائيلية امرا في غاية الخطورة، ويصرح علانية انه اذا ما تحقق هذا الامر فان اسرائيل ستحتل الضفة الغربية من الاردن. اني لست متأكدا ما اذا كان بن غوريون عازما عزمًا مطلقا على اتخاذ اجراء من هذا القبيل، او انه يأمل ان يكون هذا التحذير كافيا. وعلى كل فان الوضع الاردني الاسرائيلي متوتر جدا في الوقت الحاضر اولا بسبب مناقشات الحدود، وثانيا بسبب عزم الاردن على ان تفتح ابوابها لدخول الجيش العراقي.....».

ثم يقول في الصفحة ٥٢ من نفس الكتاب ما يلي:

«لقد طلب القائم بالاعمال البريطاني في تل ابيب - المستر بيتر وستليك (Mr. Peter Westlake) مقابلة رئيس الوزراء بن غوريون واخبره بأن فرقة عراقية ستدخل الاراضي الاردنية، واذا ما اتخذت اسرائيل اجراء عسكريا لمقاومة هذا الامر فان بريطانيا ستذهب لمساعدة الاردن. وكان جواب بن غوريون بأن اسرائيل تعارض دخول الجيش العراقي الى الاردن وتحفظ

مخبرتها في مقاومة هذا الامر اى اذا ما دخل الحش العراقي الاردن بالرغم من تحذيرها ..

ثم يقول في الصفحة ٥٣ من نفس الكتاب:

«لقد سببت رسالة القائم بالاعمال البريطاني رد فعل عنيف لدى وريثة الخارجية كولدامثير التي صرحت رسميا ان اسرائيل تعتبر دخول الجيش العراقي في الاردن قسما من خطة نوري السعيد التي اراد بها ان يفرض على اسرائيل ترتيبا يعرض وجودها للخطر، وان اسرائيل سوف تقاوم هذا الترتيب. كذلك فان رئيس الوزراء بن غوريون القى هذا اليوم بيانا في الكنيست عن الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع قال فيه ان اسرائيل تقاوم دخول القوات العراقية في الاردن، حتى في شرقي الاردن، وانها تحتفظ بحرية العمل في مقاومة اي تغيير في الوضع الراهن في الاردن، وكذلك في مقاومة دخول اية قوات اجنبية في الاردن».

ثم حتى لو صح ما ورد في الصفحة ٥٩ من كتاب دايان وهو انه لا المملكة الاردنية ولا نوري السعيد راغبين في نقل الفرقة العراقية الى الاردن، وان المبادأة والالحاح على نقل تلك الفرقة الى الاردن كانا من جانب الحكومة البريطانية وذلك في سبيل تقوية الجبهة المناهضة لعبد الناصر في الانتخابات البرلمانية الاردنية، وانه ما ان انتهت الانتخابات في مصلحة مؤيدي جمال عبد الناصر حتى بادرت الحكومة الاردنية الى الغاء اتفاقياتها العسكرية مع العراق، اقول حتى لو صح ذلك تماما فانه لا يغير من بحثنا شيئا، بل يزيده تأكيدا: فلقد ادى استبعاد دخول الجيش العراقي الى ارتياح بالغ في الاوساط الاسرائيلية عبر عنه دايان في كتابه صفحة ٦٠ بما يلي: «وهكذا ازيجت عقبة كاداء من طريقنا».

الغاء الاتحاد العربي والنتائج المترتبة على هذا الالغاء

من هذا وغيره يتبين ان الواجب القومي كان يقضي بأن يبقى هذا الاتحاد الفدرالي والا يتفكك الاتحاد العربي لان وجود هذا الاتحاد - بغض النظر عن القائمين بالحكم في العراق والاردن وميولهم واتجاهاتهم السياسية - هو

الطريقة الوحيدة لاقامة الجبهة الشرقية والوسيلة الحقيقية الناجعة لتسخير الطاقات المادية والشرية العراقية وغير العراقية (الكويتية مثلا لو كانت الكويت انضمت الى الاتحاد العربي) للدفاع عن الحدود الاردنية الطويلة المكشوفة ولايقاف الزحف والتوسع الاسرائيليين. فكان الواجب القومي يقضي بالابقاء على هذا الاتحاد مهما كلف الامر.

لقد كان الغاء الاتحاد العربي ضربة قاصمة للجبهة الشرقية. اذا بالغاء هذا الاتحاد اصبح الدفاع عن الجبهة الاردنية في الواقع على مسؤولية الحكومة الاردنية وحدها، وهي من حيث الموارد والنفوس اضعف الحكومات. وبعبارة اخرى اصبح الدفاع عن اطول جبهة واطخر جبهة على مسؤولية اضعف دولة من حيث الموارد والنفوس. وجميع المحاولات - في ظل التمزق السياسي الموجود وقتئذ والذي لا يزال مستمرا لحد الآن - من قيادة عسكرية موحدة ومعونات مالية لمعالجة هذه المشكلة وسد هذه الثغرة الواسعة في خطوط الدفاع العربية باءت بالفشل الى ان حلت الكارثة التي كانت متوقعة وواضحة لكل ذي عينين في حزيران ١٩٦٧. وكانت النتيجة الثانية لالغاء الاتحاد العربي انسحاب العراق بموارده وطاقاته الكبيرة عن النهوض بأي دور ايجابي في العالم العربي وانكماشه وتقوقعه داخل حدوده وانعزاله انعزالا يكاد يكون تاما وتعطيل طاقاته وامكانياته بل وسائر الطاقات والامكانيات التي كانت ستنتظم في الاتحاد العربي عن المساهمة في الدفاع عن الجبهة الاردنية ومنع التوسع الاسرائيلي. لقد فصل الغاء الاتحاد العربي في وقته بين الجبهة الاردنية من جهة وبين الطاقات والامكانيات الكبيرة الواقعة في القسم الشرقي من البلاد العربية من جهة اخرى وابقى تلك الجبهة مكشوفة مفتوحة للتوسع الاسرائيلي.

لو فكرنا في الامر مليا لتوصلنا الى نتيجة اخرى وهي ان تحقيق الاتحاد العربي واشتراك العراق فيه كان في الواقع من الامر بمثابة اخراج للعراق من العزلة التي وجد نفسه فيها نتيجة اشتراكه وحده دون سائر البلاد العربية في ميثاق بغداد. وارجاعه بطريقة اخرى الى الخطيرة العربية بالاشتراك في المسؤولية الدفاعية العربية. وكان الغاء الاتحاد العربي خلافا للتفكير السائد

وقتئذ ارجاع العراق الى عزلته السابقة - الى انكماشه وبموقعه وهذا يفسر لنا في الحقيقة البرودة التي قابل بها نوري السعيد مشروع الاتحاد العربي . فلو يكن نوري السعيد متحمسا للاتحاد العربي كما كان واضحا لكل من كان على صلة به في ذلك الوقت

نشاط الحكومة العراقية حول ضم الكويت الى الاتحاد العربي

لقد قررت الحكومة العراقية - بعد اعلان الاتحاد العربي في شباط ١٩٥٨ ان تقوم بتحريك دبلوماسي حول موضوع انضمام الكويت الى الاتحاد العربي، فقررت مفاخرة الحكومة السعودية حول الموضوع بالنظر لما يثيره هذا المشروع من حساسيات معروفة لديها . ولذلك ورغبة في تطمين الحكومة السعودية وازالة اية مخاوف قد تعلق بذهنها حول هذا المشروع اوفدت السيد برهان الدين باش اعيان مع السيد عبد الله البكر رئيس الديوان الملكي لمفاخرة الملك سعود حوله ، فسافرا الى الرياض وقابلا الملك سعود وشرحا له الوضع فأبدى الملك سعود تفهما تاما لموقف العراق كما ابدى عدم معارضته ان لم يكن تأييده لمشروع ضم الكويت الى الاتحاد العربي على شرط المحافظة على كيان الكويت وكرامته .

ثم فاتحت الحكومة العراقية الحكومة البريطانية حول الموضوع وهذه اشارت عليها ان تفتح شيخ الكويت اولاً . وعلى اثر ذلك اوفدت الحكومة العراقية في نيسان نائب رئيس الوزراء السيد توفيق السويدي الى شتورة في لبنان للاجتماع بامير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح الذي كان يستجم وقتئذ هناك ولمفاتحته في الموضوع . فسافر الى هناك وقابل الامير ولم تكن نتيجة المقابلة مشجعة بتاتا . ثم وجهت حكومة العراق دعوة الى امير الكويت للمجيء الى بغداد فلبى الدعوة وجاء مع حاشية مختصرة بمعيته وفاتحته مجددا في الموضوع فكان جوابه ما يشبه الاعراض التام . الامر الذي اوجد القناعة التامة لدى الحكومة العراقية بأن الحكومة البريطانية هي التي تضع العقبات والعراقيل في سبيل انضمام الكويت الى الاتحاد العربي . بل ان الحكومة البريطانية كانت هي العقبة الكاداء في هذا السبيل .

ثم يقرر بـكلـف وراـره الحارـجـه العـرافـه بـتـحـصـير مـد كـره صافـه عـن مـوصـوع الكـوب و حـاصـه عـن العـلافـات العـرافـه الكـوبـيـه . و قد فـامـت وراـره الحارـجـه بـتـحـصـير مـد كـره طـويلـه صافـه و قد تبين لنا من فراءها ان الكويت كانت فيما مضى فصاء بـابـعا لـتـصـرفـيـه لـواء البـصـره و لكنـها كـانـت تـابـعـه شـكـلا لا حـفـصـه و و اقـعا . دـلـك ان النـفـوذ او الـوـجـود الـبرـيـطـانـي الطـاغـي في الـخـلـيـج العـرـبي انـثـد . و الـذي كـان مـتـخـوفـا مـن اـمـتـداد النـفـوذ الـالـمـانـي الـى الـخـلـيـج في اعـقـاب تـمـيـد سـكـة حـديـد بـرلـين اسـطـنبـول بـغـداد البـصـره . هـذا النـفـوذ الـبرـيـطـانـي كـان قـد سـيـطـر عـلى الكـويـت سـيـطـره تـامـه تـامـه جـعـلـها تـابـعـه . في و اقـع الـامـر . لـبرـيـطـانـيـه و ان كـانـت في الـاسـم او الشـكـل تـابـعـه لـلدولـه العـثمـانيـه .

لقد تبين ان اتفاقية سرية كانت قد عقدت بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ بين الكولونيل ميد (Colonel Mead) المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي (الفارسي) بالنيابة عن الحكومة البريطانية وبين الشيخ مبارك الصباح تعهد فيها الشيخ المذكور ان لا يقبل وكلا او ممثلا لاية دولة اجنبية في الكويت او في اية ارض تابعة لها ، وان لا يفوض او يبيع او يؤجر او يرهن او ينقل ملكية اية ارض تابعة له ولا يسمح بالسكن فيها لاية دولة اجنبية أو أي شخص من رعايا دولة اجنبية الا بموافقة مسبقة من الحكومة البريطانية . ثم تلا هذه الاتفاقية اتفاقيات اخرى اهمها تلك التي عقدت بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٠٤ والتي اعطى بموجبها الشيخ مبارك الصباح امتيازات وعقد اجارات في بعض اراضي الكويت للحكومة البريطانية ولرعاياها . وقد علمت الحكومة العثمانية بهذه الاتفاقيات السرية بسرعة . ولكنها لم يكن في مقدورها ان تعمل شيئا مضادا لها . واخيرا تم عقد اتفاقية في سنة ١٩١٣ بين الحكومة العثمانية والحكومة البريطانية اعترفت فيها الحكومة البريطانية بان الكويت - بالحدود المعينة في المادتين الخامسة والسابعة من تلك الاتفاقية - وهي الحدود الحالية تقريبا - هي جزء من الامبراطوية العثمانية . كما تعهدت الحكومة البريطانية بموجب المادة الرابعة من تلك الاتفاقية . وفي حالة تصديقها . ان لا تعلن حمايتها (أي حماية الحكومة البريطانية) على اراضي الكويت . (اما الحكومة العثمانية) فقد اعترفت بالاستقلال الاداري لقضاء الكويت وبأن لا تتدخل في شؤونه

الادارية ، ولا بحقوق الوراثة في مشيخة الكويت . كما اعترفت الحكومة العثمانية بالاتفاقات السرية التي كان قد عقدها الشيخ مبارك الصباح مع الحكومة البريطانية ، وبالأراضي التي كان قد اجرها للحكومة البريطانية ولرعاياها . الى غير ذلك من الشروط القاسية التي يفرضها القوي على الضعيف في مثل هذه الاحوال والتي اصبحت بموجبها الكويت . في الواقع . منفصلة عن الدولة العثمانية وتابعة للحكومة البريطانية واكبر دليل على ذلك . بالاضافة الى الادلة السابقة ، هذا اذا كان الامر يحتاج الى دليل . المادة الواردة في الاتفاقية التي تسمح للحكومة العثمانية ان ترسل مندوبا عنها (وفي الواقع بمثابة قنصل) يقيم في الكويت لحماية مصالح الرعايا العثمانيين في الكويت وكأنيها ارض اجنبية . غير ان هذه الاتفاقية المجحفة التي صدقها البرلمان البريطاني لم تصدق من البرلمان العثماني بسبب اندلاع الحرب العالمية الاولى في سنة ١٩١٤ ولذلك بقيت حدود الكويت كما وردت في الاتفاقية غير معترف بها ولا نافذة قانونا .

وعلى اثر اندلاع الحرب العالمية الاولى ثم اعلان بريطانيا الحرب على الدولة العثمانية احتلت بريطانيا الكويت في عام ١٩١٤ ثم احتلت العراق بعد ذلك . وعلى أثر ثورة الشعب العراقي ضد الاحتلال البريطاني في سنة ١٩٢٠ وافقت الحكومة البريطانية على تأسيس حكم وطني في العراق . واعلنت الدولة العراقية في ١٩٢١ ، وبقي موضوع الحدود بين العراق والكويت مسكوتا عنه وغير معترف به .

مذكرة الحكومة العراقية الى الحكومة البريطانية حول ضم الكويت الى الاتحاد العربي كعضو ثالث

واخيرا تقرر توجيه مذكرة الى الحكومة البريطانية حول موضوع انضمام الكويت الى الاتحاد العربي. وحررت المذكرة وبقيت في وزارة الخارجية العراقية مدة من الزمان. واعتقد مدة اسبوع ان لم تخنّي الذاكرة. بانتظار ارسالها. وقد تأخر ارسالها الى السفارة البريطانية هذه المدة بأمر من رئيس الوزراء نوري السعيد الذي بدا وكأنه كان متردداً في توجيهها. هكذا كان انطباعي وانطباع غيري عنه. وكان يقول دائماً عندما كان يُضغَط عليه لارسالها. اتركوا الامر لي. واخيرا قرر ارسالها الى السفارة البريطانية. وقد احتفظت بنسخة منها لدي. غير انه اثر اندلاع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واعتقالي وانتقال عائلتي خلال مدة اعتقالي من الدار المستأجرة التي كنا نسكنها الى دار اخرى تعود لنا. تسبب في بعثرة اوراق وضياع قسم كبير منها. ومن جملتها تلك المذكرة المهمة. وقد حاولت جهدي ان اعثر عليها فلم افلح. وقد سألتني عنها مرة السيد عبد الرزاق الحسيني المؤرخ المعروف الذي قال انه كان قد طلب الحصول على نسخة منها من السيد توفيق السويدي ولكنه كان قد فقدتها كما كنت قد فقدتها. فأرشدني الي. وقد علمت ان النسخة التي كانت موجودة لدى وزارة الخارجية العراقية قد فقدت هي الاخرى ايضا (ربما كان قد تسلمها عبد الكريم قاسم مع بقية الملفات الخاصة بالكويت وفقدت مع بقية اوراقه التي كانت موجودة في مقر وزارة الدفاع عندما هوجم في صبيحة ٨ شباط ١٩٦٣) ولكنني متأكد ان نسخة من هذه المذكرة كانت قد ارسلت الى السفارة العراقية في لندن ولا بد انها كانت موجودة هناك. وقد علمت مؤخرا انها ايضا غير موجودة هناك.

هذا واني أتذكر محتوياتها، وها أنذا اكتب بعد ما يقارب الربع قرن من الذاكرة ملخص ما ورد فيها وأرجو ان لا أكون مخطئاً.

تتضمن المذكرة عرضاً تاريخياً للعلاقات بين العراق والكويت في العهد العثماني ثم تأتي على ذكر اتفاقية ١٩١٣ التي لم يصادق عليها البرلمان العثماني ثم تستعرض العلاقات في عهد الاحتلال البريطاني ثم بعد تأسيس الحكم الوطني في العراق ثم تستخلص من هذا الاستعراض ان الحدود بين العراق والكويت بقيت غير مبتوت فيها. ثم تعرض المذكرة اقتراحاً - وهذا هو بيت القصيد - بانضمام الكويت، بعد اعلان استقلاله، الى الاتحاد العربي كفريق او دولة ثالثة على قدم المساواة مع العراق والمملكة الاردنية الهاشمية. وفي حال قبول هذا الاقتراح فان العراق يكون عندئذ مستعداً للاعتراف بالحدود القائمة بينه وبين الكويت، باعتبار ان الحدود تصبح عندئذ عديمة الأهمية، ثم أبدت الحكومة العراقية استعدادها للموافقة على جميع الاتفاقيات المعقودة بين الكويت والحكومة البريطانية سواء منها ما يخص النفط والبقاء في المنطقة الاسترلينية إلى غير ذلك، وفي حالة رفض الاقتراح فان العراق يطالب بأن تكون الحدود الفاصلة بينه وبين الكويت خطأً يبتدأ من رأس البقلاوة (وهي منطقة الحياض بين العراق والسعودية) ويمتد الى الجهرة على الخليج العربي. وانه في حالة عدم الاستجابة الى اي من الاقتراحين فان العراق سيجد نفسه مضطراً لان يسلك السبيل الذي يراه مناسباً لانتزاع حقه وتأمين مصالحه. وقد طلبت الحكومة العراقية الى الحكومة البريطانية - باعتبارها المسؤولة عن علاقات الكويت الخارجية وقتئذ - درس المذكرة وما احتوته من اقتراحات واخبار الحكومة العراقية بقرارها بشأنها. هذا ملخص لما ورد في المذكرة. وكما تبين للقارئ في محل آخر من هذه المذكرات اني كنت قد سألت السفير البريطاني - بايعاز من نوري السعيد - عما قرره الحكومة البريطانية بشأن المذكرة وما اذا كان قد تسلّم من حكومته جواباً بشأنها؟ فكان جواب السفير ان الموضوع مهم جداً ويحتاج الى وقت كاف لاتخاذ قرار بشأنه، وانه لم يكن قد فهم من وزير الخارجية - السيد توفيق السويدي ان الحكومة العراقية تنتظر رداً سريعاً من الحكومة البريطانية على مذكرتها تلك، الامر الذي اثار امتعاض نوري السعيد واعتبره

تسويفا ومماثلة من الحكومة البريطانية. هذا وقد نوّه السفير البريطاني اكثر من مرة، وبصورة شفوية غير رسمية، بفكرة أو باقتراح عقد معاهدة دفاعية بين الاتحاد العربي والكويت، يلتزم فيها الاتحاد العربي بالدفاع عن الكويت بحدوده القائمة وقتئذ، وتقدم حكومة الكويت مقابل ذلك أجراً او معونة مالية سنوية في حدود عشرين مليون دينار كويتي او اكثر الى حكومة الاتحاد العربي وقد قوبلت هذه الفكرة او هذا الاقتراح بالرفض بصورة عامة ومن قبل نوري السعيد بالذات.

- سفر نوري السعيد الى لندن لاقتناع الحكومة البريطانية بضرورة ضم الكويت الى الاتحاد العربي -

وبعد ان سويت مسألة ميزانية حكومة الاتحاد العربي وبعد اقرارها من قبل مجلس الاتحاد العربي قرر رئيس الوزراء نوري السعيد ان يسافر الى لندن للتباحث مع الحكومة البريطانية بغية استجلاء حقيقة موقفها من موضوع الكويت، وسافر فعلاً ومكث هناك مدة من الزمان وجرت مفاوضات بينه وبين الحكومة البريطانية اتّسمت بالصراحة حسب ما قال وانتهت بالاتفاق على عقد اجتماع رسمي في لندن في ٢٤ تموز ١٩٥٨ يحضره الملك فيصل الثاني على رأس وفد مؤلف من نوري السعيد ومن وزير الخارجية توفيق السويدي والدكتور فاضل الجمالي وغيرهم، للبحث في تفاصيل المشروع - اي مشروع استقلال الكويت وانضمامها الى الاتحاد العربي وشروط الانضمام والضمانات المختلفة الى غير ذلك. وعلى اثر رجوع نوري السعيد الى بغداد سألناه عن نتائج سفرته، اجاب باطمئنان وتفاؤل ان الموضوع سينتهي الى نجاح اكيد، غير انه يحتاج الى بعض الوقت. ثم انفجرت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي قوضت الاتحاد العربي باعلان الحكومة العراقية الجديدة التي انبثقت عن الثورة قرارها بانسحاب العراق من الاتحاد العربي. وهكذا اسدل الستار على الموضوع.

عبد الكريم قاسم وموضوع الكويت

وبعد ان سافرت الى لبنان بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ جرى حديث بيني وبين المرحوم كامل مروّة صاحب جريدة الحياة عن موضوع الكويت وكان ذلك حسب ما اتذكر اما في ١٩٦٠ او في ١٩٦١ فأخبرته ببعض التفاصيل

عنه . وصادف بعد ذلك بمدة ان مر في بيروت في طريقه الى بغداد السيد هاشم جواد وزير الخارجية العراقية في حكومة عبد الكريم قاسم ، فاستدعى بعض رجال الصحافة لمقابلته ، وكان من بينهم كامل مروة ، فسأله كامل مروة عن موقف الحكومة العراقية من موضوع الكويت ، وكانت قد وجهت (أي الحكومة العراقية) دعوة الى الشيخ عبد الله المبارك الصباح ، وكان وقتئذ ولي عهد الكويت ، إلى احتفال كان سيضع فيه عبد الكريم قاسم حجر الأساس لميناء أم قصر . وقد لبى ممثل الحكومة الكويتية الدعوة وحضر الاحتفال . ثم اخبر كامل مروة هاشم جواد بما يعرفه عن موضوع الكويت ، واخبره بالمصدر الذي كان قد استقى منه المعلومات ، فتبين له ان السيد هاشم جواد لم يكن على علم بتفاصيل الموضوع ، او على الاصلح لم يكن ملما به الامام التام ، وخاصة المذكرة التي كانت الحكومة العراقية قد وجهتها الى الحكومة البريطانية حول الموضوع . وحسب ما تبين بعد ذلك ان السيد هاشم جواد ، بعد رجوعه الى بغداد ، طلب الاوراق الخاصة بموضوع الكويت ، وكانت موجودة في وزارة الخارجية العراقية ، واطلع عليها واطلع عبد الكريم قاسم عليها . والظاهر ان عبد الكريم قاسم ركز تفكيره على القسم التاريخي من المذكرة ، اي على الوضع الذي كان موجودا في العهد العثماني قبل سنة ١٨٩٩ عندما كانت الكويت قضاء تابعا لمتصرفية لواء البصرة ، ناسيا أو متناسيا الاحداث الجسام والتطورات الهائلة التي طرأت منذ ذلك الوقت والتي تسببت في تغييرات جوهرية ليس فقط بين العراق والكويت وانما في جميع ارجاء العالم . لقد تغيرت خريطة العالم نتيجة الحربين العالميتين الاولى والثانية وغابت عن الوجود امبراطوريات وتحمرت شعوب كانت مستعبدة من غيرها ، واستقلت مستعمرات كانت اجزاء من امبراطوريات واسعة ، واصبح من غير الممكن ارجاع عقارب الساعة . ومع ذلك كان عبد الكريم قاسم ، بدون استشارة وزير خارجيته حسب الظاهر ، يريد الرجوع الى العهد العثماني السابق لسنة ١٨٩٩ ، ويريد ارجاع الكويت قضاء تابعا للواء البصرة غير عابىء بجميع هذه التبدلات الكونية ، علما بأن الحكومة العراقية قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، لم تطالب بضم الكويت الى العراق ، بل كانت على العكس من ذلك تطالب الحكومة البريطانية بمنح الكويت استقلاله ، وانضمامه فريقا ثالثا او دولة ثالثة على قدم المساواة مع العراق والاردن الى الاتحاد

العربي ، لكي يساهم بموارده الواسعة في دعم الجبهة الشرقية الطويلة المكشوفة ، وفي وقف العدوان ، والزحف الاسرائيليين . واتذكر جيدا القول الذي كان يردده نوري السعيد آنئذ وهو ان الكويت يجب ان تستقل وتعلن مملكة ويتوج اميرها ملكا رمزا لاستقلالها ولكي تكون على قدم المساواة مع المملكة العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية ، وكأنا الاستقلال - حسب رأيه - لا يتحقق ولا يتكامل الا بصيرورة الامارة مملكة !

لا شك ان دولة الكويت كانت تعمل جاهدة لدخول هيئة الامم المتحدة والحصول على اعتراف المجتمع الدولي بها دولة مستقلة وانها كانت تعلم ان مفتاح هذا الامر بيد الحكومة العراقية . ذلك ان روسيا - رعاية منها للعراق الذي كانت ترتبط به بعلاقات ودية - استعملت حق الفيتو (الرفض) في مجلس الامن للحيلولة دون قبول الكويت عضوا في الامم المتحدة ولذلك فانها (اي دولة الكويت) كانت مستعدة لشراء اعتراف الحكومة العراقية - وعبد الكريم قاسم بالذات - بها ، وهي تملك ثروة طائلة ونقدا وفيرا . وقد قيل انها عرضت دفع عشرات الملايين سنويا للحكومة العراقية للحصول على اعتراف العراق بها ، ولكن عبد الكريم قاسم رفض جميع تلك العروض والاغراءات المالية ، واخيرا ، تحقق لدولة الكويت ما كانت تبغيه بثمان بخس وذلك بالانقلاب الذي حصل في العراق في ٨ شباط ١٩٦٣ ، والذي كان موجها ضد عبد الكريم قاسم والشيوعيين وقد ذهب ضحيته بالفعل عدد كبير منهم ، الامر الذي حمل روسيا على الاعتراف بدولة الكويت وسحب اعتراضها (الفيتو) في مجلس الامن على قبول الكويت عضوا في الامم المتحدة . وقد بادرت الحكومة العراقية وقتئذ الى الاعتراف بدولة الكويت مقابل قرض لا يتجاوز الثلاثين مليونا من الباونات الاسترلينية او الدنانير الكويتية يضاف اليه صك بمبلغ مليوني باون استرليني حرر باسم عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية آنئذ والذي قيل انه جيره لخزينة الحكومة العراقية . وقد قيل انه دفعت مبالغ اخرى - لا نعرف مقدارها لبعض المؤسسات - والله اعلم . وهذا اسدل الستار على موضوع اعتراف الحكومة العراقية بدولة الكويت .



عن جريدة الاستقلال

هل يصل...؟!!



عن جريدة الاستقلال

«خراج» أو «اخراج»

الفهرست

المقدمة.....	٧
معاون قنصل في كرمشاه	١٠
ملحق في المفوضية العراقية في طهران

وزارة المعارف

سكرتير وزارة المعارف	١٧
لجنة مونرو أو لجنة الكشف التهذيبي	٢٠
الوضع الإداري- مناطق المعارف	٢٦
مديرية معارف منطقة الفرات الأوسط وظروف إلغائها	٢٨
اجتماع مجلس المعارف سنة ١٩٣٢ . اعتماد مبدأ عدد النفوس أساساً لتوزيع المدارس وتوسعاتها	٣٢
وزارة ناجي شوكة . عباس مهدي وزيراً للمعارف	٣٥
جولتي التفتيشية وما ترتب عليها من نتائج . إلغاء مناطق المعارف وتأسيس مديرية معارف في كل لواء	٣٦
تقرير عن إدارة مناطق المعارف	٣٨
وزارة رشيد عالي الكيلاني . السيد عبد المهدي وزيراً للمعارف	٤٢
الترتيب الإداري الجديد	٤٥
اجتماع مجلس المعارف في صيف ١٩٣٣ . اقرار مبدأ تحقيق المساواة في مستوى التعليم الابتدائي بين جميع الألوية (المحافظات) في خلال سبع سنوات	٥٢
تصاعد حملة الدعاية ضد وزارة المعارف . إبعادي عن وزارة المعارف وتعييني معاوناً لرئيس الديوان الملكي	٥٦
نقل فاضل الجبالي من مديرية المعارف العامة إلى المفتشية العامة للمعارف تعيين فهمي المدرس مديراً عاماً للمعارف . استقالته استقالة وزير المعارف الشيخ محمد رضا الشبيبي تعيين صادق البصام وزيراً للمعارف	٥٧
تعيين طه الهاشمي رئيس أركان الجيش مديراً عاماً للمعارف بالوكالة	٥٨
بعثة من جامعة النجف إلى جامعة الأزهر وكلية العلوم الدينية والعربية في القاهرة	٦٣
نادي القلم	٦٤

٦٩.....	المؤتمر التربوي الأول في سنة ١٩٣٢
٧١.....	تعييني معاوناً لرئيس الديوان الملكي
٧٧.....	الملك غازي، تصرفاته، القيود التي وضعها رئيس الوزراء بس الهاشمي
٨٣.....	نبذة عن الملك غازي
٨٧.....	إنقلاب بكر صدقي ومجيء وزارة حكمة سليمان
٩٠.....	تعييني رئيساً للتشريعات الملكية
٩١.....	انتقالي إلى مديرية الواردات العامة في وزارة المالية
٩٤.....	من ذكرياتي في البلاط الملكي
١٠١.....	مرتبات ومخصصات الملك وولي عهده وديوانه
١٠٢.....	سفرة إلى فلسطين
١٠٦.....	مديرية الواردات العامة
١٢٠.....	دعوة تلفت النظر في السفارة البريطانية
١٢٣.....	تعييني مديراً للتجارة واستقالي منها وانصرافي إلى العمل الحر
١٢٤.....	إعادة تعييني مديراً للتجارة
١٢٧.....	بعض القوانين المهمة التي تم تشريعها
١٢٩.....	مرسوم جمعية التميز
١٣٣.....	قانون إشراك الحكومة في تأسيس مصرف أهلي
١٣٥.....	قانون لجنة تنظيم تجارة الحبوب
١٣٧.....	قانون انحصار التبغ وتحسينه
١٤٠.....	قانون تسجيل المكاثن
١٤٠.....	قانون الإحصاء
١٤٢.....	وزارة الاقتصاد
١٤٣.....	استدعائي للالتحاق بكلية ضباط الاحتياط
١٤٦.....	وزارة الدفاع الوطني
١٥٤.....	التموين
١٥٧.....	استقالي من مديرية الاقتصاد العامة استقالة وزير الاقتصاد

في مجلس النواب

١٦٠.....	انتخابي نائباً عن لواء الهارة (محافظة ميسان)
١٦٤.....	أول عريضة للمطالبة بالانتخاب المباشر وبمناطق انتخابية فردية
	تعديل قانون الانتخاب في سنة ١٩٤٦ معارضتي له ومطالبتي بالانتخابات المباشرة
١٦٧.....	وبمناطق فردية
١٧٦.....	مبادرات الجديدة للمطالبة بالانتخابات النيابية المباشرة وبالدوائر الانتخابية الفردية

١٨٧.....	قانون حماية التزوير والتلاعب بالانتخابات النيابية
	إجماع الأحزاب السياسية على المطالبة بالانتخابات النيابية المباشرة وبمناطق
١٨٩.....	انتخابية فردية
	حل مجلس النواب. الأحزاب السياسية تقاطع الانتخابات إلا إذا جرت على أساس
	الانتخابات المباشرة المطالبة بإصدار مرسوم يشرع الانتخابات المباشرة. انتفاضة
١٩٥٢ الدامية.....	
	استقالة وزارة مصطفى العمري وتعيين وزارة نور الدين محمود إعلان الأحكام العرفية
١٩١.....	وتعطيل الأحزاب واعتقال عدد من السياسيين
١٩١.....	مرسوم الانتخابات النيابية المباشرة
١٩٤.....	من ذكريات الحياة النيابية
	مناقشة خطاب العرش لوزارة نوري السعيد المطالب والملاحظات والانتقادات التي
٢٠٠	تقدمت بها
٢١.....	مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤ المالية المطالب التي تقدمت بها
	وزارة حمدي الباجه جي
٢٢٣.....	مقتبسات مما قلته بمناسبة تعيين الوزارة
٢٢٥.....	مناقشة خطاب العرش ومنهج وزارة حمدي الباجه جي
٢٣٦.....	انتخابي مقررًا للجنة المالية
٢٣٧.....	ممارسة التمييز في قبول الطلاب في كليات القوات المسلحة
	موضوع تدريس الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية توحيد أحكام الأحوال الشخصية
٢٤٤.....	بين الطائفتين الجعفرية والسنية
٢٥٠.....	لائحة قانون الإثراء غير المشروع
٢٥٤.....	القضية الكردية
٢٥٩.....	لائحة قانون العمل والنقابات
٢٦١.....	الحريات الديمقراطية
٢٦٤.....	مقتطفات من الخطاب الذي ألقته عند مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨
٢٧٣.....	حفلة افتتاح ثانوية الحي
٢٧٦.....	سفرة إلى مصر في سنة ١٩٤٤
٢٧٩.....	الوصي على العرش يكلفني بالإشتراك في الوزارة التي كان سيؤلفها
	نوري السعيد. اعتذاري
٢٨١.....	الحزب الوطني الديمقراطي. كيف تعرفت بكامل الجادرجي
٢٨٤.....	تأليف الحزب الوطني الديمقراطي واشتراكي في تأسيسه
٢٨٨.....	تسلل الشيوعيين إلى الحزب الوطني الديمقراطي وما نتج عن ذلك
٢٩٣.....	المذكرة التي قدمتها إلى اللجنة المركزية للحزب
٣٠١.....	استقالتي من الحزب وأسبابها الحقيقية

الحزب الوطني الديمقراطي وموقفه من الشيوعية ومن المتسللين الشيوعيين..... ٣٠٥

وزارة توفيق السويد واشتراكي وزيراً للمالية فيها..... ٣١

المظاهرات الطلابية . دعوة مجلس الوزراء لجلسة مستعجلة قبل طلوع الشمس ٣١٢

تشرع قانون مجلس الإعمار ٣١٤

البحث في تعيين أعضاء مجلس الإعمار ٣١٧

سمي بريطاني لتعيين عضو بريطاني في مجلس الإعمار ٣١٨

ملخص المحاضرة التي كنت ألقيتها في الجامعة الأميركية في بيروت عن سياسة الإعمار

في العراق..... ٣٢٥

مشروع خزان التراث . أكبر خزان في الشرق الأوسط ٣٣٦

مشروع سد الرمادي ومشروع توسيع شط الحلة وتعلية سداد بحيرة الحبانية تأمين المبالغ

ال مطلوبة لتعلية سداد بحيرة الحبانية بالاستقراض المحلي من المصارف . استصدار مرسوم لإعفاء

فوائد القرض من ضريبة الدخل ٣٤٣

توزيع بعض الأراضي الأميرية التي تسقي سيجاً على الفلاحين المحرومين ٣٤٤

قانون تأسيس شركة التأمين الوطنية ٣٤٩

معالجة وضع الخزينة العامة ٣٥٠

البيان الثلاثي ٣٥٧

اسقاط الجنسية العراقية عن اليهود ٣٥٩

تعليق على مذكرات توفيق السويدي ٣٦٨

استقالة ٣٦ عضواً من مجلس النواب ٣٧٠

لائحة قانون المطبوعات والطابع ٣٧٨

نوري السعيد يطلب إلى الإشتراك في وزارته الحادية عشرة وزيراً للمالية . اعتذاري ٣٨١

صالح جبر يدعوني للانتساب إلى حزبه وأن أكون سكرتيراً عاماً له واعتذاري..... ٣٨٦

في يوم الانتفاضة ٣٩٢

زيارة إيران في صيف ١٩٥٣ ٣٩٦

وزارة الدكتور محمد فاضل الجمالي واشتراكي فيها وزيراً للمالية..... ٤٠٧

إلغاء الأحكام العرفية واستئناف الأحزاب السياسية لنشاطها ٤١٦

بعض الإجراءات للتخفيف من الضيق الاقتصادي ٤١٦

إعداد خطاب العرش..... ٤٢١

افتتاح مجلس الأمة ٤٢٣

إضراب عمال شركة نفط البصرة وآثاره على الوزارة الجمالية . إعلان

الأحكام العرفية ٤٢٤

الخلاف بين عبد الإله ونوري السعيد ٤٢٦

تراجع الجهادي أمام المقاومة العنيفة للمشاريع الإصلاحية الجهادي يستقيل

- ويبقى استقالته مكتومة عني ٤٢٩
- السبب الحقيقي للخلاف بيني وبين نوري السعيد ٤٣٠
- تأليف الوزارة الجهادية الثانية ٤٣٥
- استقالتي ونشرها في الصحف ٤٣٧
- حضور مناورات الجيش العراقي في خريف ١٩٥٣ ٤٤٢
- محاولة تصفية الأوقاف القادرية في لواء (محافظة) ديالى ٤٤٤
- قانون منح اللزعة في لواء العمارة (محافظة ميسان) ٤٤٧
- إعادة النظر في القانون ٤٥١
- الاجتماع بشيوخ العمارة في البلاط الملكي وبحضور الأمير عبد الإله ٤٥٤
- وزارة نوري السعيد تتولى تشريع قانون منح اللزعة في لواء العمارة ٤٥٧

بعض اللوائح القانونية التي أعدت في وزارة الجهادي ولقيت

- معارضة شديدة ٤٥٨
- المقال المنشور في جريدة الزمان البغدادية حول الملكية الزراعية ٤٥٨
- إعداد مشروع قانون تسليف الفلاحين البالغ التي يحتاجونها لشراء
الأراضي التي يزرعونها ٤٦٥
- إعداد مشروع قانون مصلحة إرواء الأراضي الأميرية بالضخ العالي ٤٦٨
- تبديل صنف الأراضي. مشاريع الإسكان تهيئة الأراضي السكنية
وتوزيعها على ذوي الدخل المحدود وجميع الفقراء بضمن زهيد جداً
يقرب من الجان ٤٨١

إعداد مشروع قانون تعديل قانون بيع الأراضي الأميرية رقم ١١ لسنة

١٩٤٠ ولائحة قانون إخضاع أرباح بيع الأراضي إلى ضريبة

- دخل عالية ٤٨٦
- مرسوم تصحيح صنف الأراضي رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ ٤٨٨
- قانون بيع الأراضي الأميرية رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ ٤٨٩
- مجلس الإعمار ومشاريع الإسكان ٤٩٣
- لائحة قانون الخراج ٤٩٥
- نوري السعيد يزور المهجرين في حي البؤس استجابة لرجائي ٤٩٨
- قضية سورة وتدمير الانقلاب ضد الشيشكلي ٥٠١
- الانتخابات الثلاثة التي خضتها في سنة ١٩٥٤. تعيين الشيخ محمد رضا الشبيبي ٥١٢
- عضواً في مجلس الأعيان. شغور منطقته الانتخابية

٥٢٠.....	نخوف حكومة الولايات المتحدة الأميركية من نتيجة الانتخابات التي أجراها أرشد العمري السبب الحقيقي لتعيين نوري السعيد لرئاسة الوزارة والإصراره على حل المجلس النيابي الذي تم انتخابه في وزارة أرشد العمري
٥٢٩.....	نوري السعيد والحدود الدنيا للأجور
٥٣٢.....	مؤتمر الحريجين الدائم
	وزارة نوري السعيد العراقية لسنة ١٩٥٨ واشتراكي فيها
٥٤٤.....	وزير المالية
٥٥٤.....	إعادة تقديم مشروع تسليم الفلاحين
٥٥٦.....	تشريع قانون تخصيص رواتب تقاعدية للمستخدمين
٥٦٥.....	بحث في دستور الاتحاد العربي
٥٧٨.....	مالية حكومة الاتحاد العربي
٥٨٤.....	وزارة الاتحاد العربي واللوائح القانونية التي تقدمت بها
٥٨٦.....	وزارة خارجية الاتحاد العربي
٥٩٠.....	وزارة دفاع الاتحاد العربي
٥٩١.....	وزارة مالية الاتحاد العربي
	الخلافات الحادة بين وبين أحمد مختار بابان رئيس وزراء الحكومة العراقية والدكتور نديم الباجه جي وزير مالية الحكومة العراقية. استقالة أحمد مختار بابان
٥٩٦.....	أحمد مختار بابان
٦٠٠.....	موازنة حكومة الاتحاد العربي
	استقالة نوري السعيد. الاجتماع العاصف بين نوري السعيد والسفير البريطاني
٦٠٧.....	رجوع نوري السعيد عن استقالته وإعداد ميزانية الاتحاد العربي وتصديقها من مجلس الاتحاد
٦١١.....	قضية الكويت. الخلاف بين الحكومتين العراقية والبريطانية حولها. العراق يحاول إدخال الكويت في الاتحاد العربي كفريق ثالث على قدم المساواة مع المملكتين العراقية والأردنية الهاشمية
٦١٥.....	مذكرات موسى ديان
٦١٧.....	إلغاء الاتحاد العربي والنتائج التي ترتبت على ذلك الإلغاء
٦١٩.....	نشاط الحكومة العراقية حول ضم الكويت إلى الاتحاد العربي
٦٢١.....	

اعتذار

لا بد من حصول بعض الأخطاء المطبعية القليلة
وهي لا تخفى على القارئ اللبيب